# التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (١٠) موضوع رقم (٥٤)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران بإشراف أ . د / علي جمعة محمد ۱۸ - النهى عن بيع المزابنة ص٣٦١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٤٥٨، ٥٤٧، ٥٤٨

١٩ - النهى عن بيع الدنانير بالدراهم إلى أجل ص٢٣٢

٢٠ - النهى عن بيع التمر بالتمر الامثلا بمثل ص٤٧٥

٢١ - جواز بيع السلع بالدنانير ص٢٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣

ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب

١ ـ أبو بكر الأودني الفقيه كان يرى أنه لا يجوز بيع شيء بجنسه ج٣، ص١١٨

٢ \_ البيوع المنهى عنها ج٥ ص٢٠٤ ٢ ]

#### ابن قدامة ، المغنى

١ - البيع على ضربين، الايجاب والقبول فالايجاب أن يقول البائع بعتك، والقبول أن يقول المشترى ابتعت أو قبلت ج؛ صع (المغنى والشرح)

٢ - الخيار في البيع بين المتبايعين، وشروط صحة البيع وما يجوز بيعه وما لا يجوز ج٤ ص٥-١٧ (المغنى والشرح)

٣ \_ الاختلاف في بيع رباع مكة واجارتها جنة ، ص٢٠ (الشرح)

٤ – نهى النبي ﷺ عن ببع الماء لقوله ﷺ جـ٤ ، ص٢١ (الشرح)

ه ـ نهي الرسول ﷺ عن بيع الغرر وهو ما لم يره المشترى ولم يوصف له كبيع النوي في التمر جه ، ص ٢٥ (الشرح)

٦ – بيع الملامسة: (أن يقول بعتك ثوبي هذا أنك متى لمسته فهو عليك بكذا، أو يقول أي ثوب لمسته فهو لك بكذا؛ وهو بيع غير جائز جـ٤ ، ص ٢٧٥ (المغني)

٧ – ببع المنابذة: (وهو أن يقول أي ثوب بنذته إلى فهو على بكذا) وهو غير جائز جمَّ ، ص٢٧٥ -(المغنى)

٨ – بيع الحصاة: ١وهو أن يقول أرم هذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بكذا أو أن يقول بعتك من هذه الارض قدر ما تبلغ هذه الحصاة إذا رميتها بكذا؛ وهو غير جائز جـ؛ ، ص ۲۷۱، ۲۷۵ (المغني)

٩ - نهي الرسول ﷺ عن بيع الحاضر للبادي لانه عند بيع البدوي لسلعته يشتريها الناس بسعر رخيص أما الحاضر فإنه يبيعها بسعر البلد فيضيق بذلك على أهل البلد جـ\$ ص٤٣ (الشرح)،

#### فهرس محتويات ملف (٣٦) البيع أحكامه وأنواعه (٤) موضوع (٤٥)

#### الشافعي، الرسالة جـ ٤٣/٤

١ - بينت السنة البيوع الحلال حفظا لحقوق الناس ص

٢ - النهي عن بيع الغرر ص٣٤٨

٣ - شروط البيع بالتراضي ص١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٣٢، ٢٣٤

٤ - النهى عن بيع المصرّاة ص٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨

٥ - النهبي عَيُّ يقضى برد عبد بيع الى مشتر بسبب عيب دلس على المشترى ص١١٥-٩١٥،

٦ - عمر بن عبد العزيز يقضى برد رقيق بيع إلى مشتر بسبب عيب دلسه البائع على المشترى ص ٤٤٨ – ٤٤٩ ، ٣٥٤

٧ - النبي عَلَيْ يبين كيفية التعامل بالسلف ص٣٣٨

٨ - النهي عن بيع الطعام حتى يستوفي وعن بيع ما ليس عندك ص٣٣٦، ٣٣٠، ٣٤٠

٩ - النبي عَلِي يُعَلِقُ يرخص في بيع العرايا ص٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٥، ٣٤٨، ٥٤٧

. ١ - النهي عن سوم الرجل على سوم أخيه إذا رضي البيع ص٥٣٠

١١ - جواز بيع من يزيد والبائع لم يرضى السوم الأول ص٣١٦

١٢ - جواز فسخ البيع إذا كان له الخيار ص ٣١٤، ٣١٥

۱۳ - النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه ص١٤، ٣١٥،

١٤ - للمتبايعين الخيار في فسخ البيع في الجلسة الواحدة ص ٣١٣، ٣١٤

١٥ - النبي عَلَيْ استلف بعيرا ثم أمر بقضائه ص٤٢، ٥٤٤

١٦ – تقوَّم السلعة من أهل الخبرة بالسوق ص٥٠٠، ٥٠٧

١٧ \_ جواز بيع ما يؤكل أو يشرب بالوزن ص٢٤، ٥٢٥

- جـ٤ ص ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١ (المغني)
- ١٠ أم ولد زيد بن زرقم تسع غلالما لزيد ن أرقم بشماعائة درهم إلى العطاء، ثم تشتريه منه
   بستمائة درهم وقد نهى الرسول ﷺ عن هذا البيع لأنه بيع نسيئة جائس٥٤ (الشرح)،
   ص٧٥٧ (المغنى)
- ١١ العربون في البيع: ٩هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى البائع درهما أو أكثر على أنه أن أخذ السلعة احتسب به من الثمن وأن لم يأخذها فهو للبائع جـ٤ ، ص٥٥ (الشرح)جـ٤ ، ص٩٨٩ (المنحى)
   (المغنى)
- ۱۲ المواضعة: (أن يقول بعتكة بها ووضيعة درهم من كل عشرة فيلزم المشترى تسعين درهما جدى، ص ٢٦٠ ، ٢٦٦ (الشرح)
- ١٤ نهى الرسول ﷺ عن بيع المزابنة وهو بيع الرطب بالتمرجة ص ١٥١-١٥ (الشرح)جة ص
   ١٨٦٣-١٨١ (المغنى)
- ١٥ فضالة بن عبيد يشترى قلادة فيها ذهب وخرز بتسعة دنانير، فلا يجيزه الرسول ﷺ:
   والذهب بالذهب وزنا بوزن اجرًا ١٥٧٥ (المغنى والشرح)
- ١٦ عن جابر أن النبى ﷺ أمر بوضع الجوائح، فمن باع ثمرا فأصابته جائحة فلا ياخذ من مال أخيه شيئا، والجائحة: كل آفة لا صنع للادمي فيها كالربح والبرد والجراد والعطش ص٢١٦ (المغنى) ج٤ ص٢٥٧ (الشرح)
- ١٧ نهى الروسل ﷺ عن المخاضرة والمحاقلة، والمخاضرة: بيع الزرع الاخضر والثمر قبل بدو صلاحها
   والمحاقلة استكراء الارض بالحنطة ج٤ ص٧٤، ٢٧٦ (المغنى)
- ١٨ -- النجش: أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها ليقتدى به شخص آخر فيظن أنه لم يزد في
   سعرها هذا القدر إلا وهي تساويه جـ٤ صـ٧٨٧ (المغني)
- ۱۹ الشروط التي تشترط في البيع، والصحيح والفاسد منها جع ص١٩-٦٦ (الشرح) جعً ص٢٨٦-٢٩٣ (المغني)
- ٢٠ السلم: هو أن يسلم عينا حاضرة في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ويسمى سلما
   وسلفا ج٤ ص ٢١٣ (المغني والشرح)
- ٢١ روى عن النبي ﷺ أنه قدم المدينة وهم يسلفون في الشمار السنتين والشلاث، فقال: من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم جـ٤ ص٣١٣ (المغنى والشرح)

- ٢٢ ما يصح السلم فيه وما لا يصح وشروطه وحكم أخذ الرهن والكفيل من المسلم إليه جـ5ص
- ٢٣ القرض من السلف وهو جائز فقد استلف النبي عَيْقة من رجل بكرا، فقدمت على النبي عَيْقة أبل الصدقة، فرد البكر إلى صاحبه جـ؟ ص٣٥٦ (المغنى والشرح)
- ٢٤ أحكام القرض ورد المثل في للكيل والميزان وشروط الرهن في القرض جـ٤ ص ٣٥٦ ـ ٣٦٦
   ( المغنى والشرح )
- ۲۰ کان ابن الزبیر یاخذ من قوم بمکة دراهم ثم یکتب لهم بها إلى مصعب بن الزبیر بالعراق فیاخذونها منه، فسئل عن ذلك ابن عباس قلم یر به باسا جنه ص ۲۳۰ (المغنی)
- ٢٦ يجب الحجر على المفلس المدين من قبل الحاكم لتجتنب معاملته وحفظ حقوق الغرماء ومنعه من التصرف بماله ج؛ ص ٦٦ المغني) ج؛ ص ٤٥٨ (الشرح)
- ۲۷ الرسول ﷺ بعجر على معاذ بن جبل ويبيع ماله عندما اشتكاه غرماؤه إلى الرسول ﷺ جـ٤ ص ٢٥٦ (المغنى) جـ٤ ص ٢٥٨ (الشرح)



لْأَظَرَتْ أَرْسَالُا لِلنَّافِي أَدْهَلَنِي، لِأَنِّى لَاٰشِيَكُوكُمُ يَجُلِعًا فِلْ ضَيْرَاْجِ فَلْقِيلًا لِمُسْتِ ثِرَّالْمُعَامَلُا عالِمُ مَرِّي مَمِي عَلَى المُعْمِمِ مَمِي عَلَى إِلْمُعَامِنَةً مَمِي عَلَى إِلَيْهِ

عن أصل بحط الربيع بن سلبان كتبه فى حياة الشافى

بخنیق وشرح أحد عد شاكر

- 14.4

٧٧٤ – (١) فلم 'وَرَّثْ قاتلًاممن قَتَل · وكان أَخفُ حالِ القاتل عمدًا أن يُمنَعَ الميراتَ عقوبةً ، مع تعرُّض سَخَطالله ، أن يُمنع ميراتَ من عَصَى اللهَ بالقتل.

 $_{
m AV3}$  -  $^{(7)}$  وما وصفتُ نـ من أُلاً  $^{(7)}$  برث المسلمَ إلاً مسلمُ  $^{(7)}$ 🏬 و (١) غيرُ قاتل عمداً \_ : (٥) مَالاً اختلافَ فيه بين أحدٍ من أهل العلم حَفظتُ عنه بيلدنا ولاغيرِه (١)

۷۹؛ — (۲<sup>۷</sup>و فی اجتماعهم (۲<sup>۷)</sup>علی ماو صفنا من هذا حجه <sup>ندر</sup> نگزمهم

وروی أبو داود نی سننه ( ۲ : ۳۱۳ ـ ۳۱۴ ) من طریق مجد بن راشد عن سلبان بن موسى عن ممرو بن شبب عن أبيه عن جده حديثا طويلا في الديات، وفي آخره : ﴿ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّىٰ آنَهُ عَلِيهِ وَسَلَّمَ : الْهِسَ الْفَائَلُ شَيَّءٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرت الفائلُ شيئًا ، . وعدًا إسناد صبح . وند روى أحمد تطعا من هذا الحديث من طربق عجد بن راشد بهذا الاسناد في مواضع من سنده، وأحكن لم يرو فيه هذه "تمضة التي ذكرنا . وأنظر أيضا بسنن الترمذي (۲: :۲) وسنن ابن ماجه (۲: :۱ و ۸٦) ونيل الأوطار (۲: : ۱۹۴ ـ ۱۹۹)

والمن الكبري لليهني (٦: ٢١٩ - ٢٢١) . (١) هنا في ج زيادة ﴿ قَالَ الثَّافِي ﴾ . وفي ﴿ ﴿ قَالَ النَّافِي : لَمَا تَبْقُنَا أَنْ رَسُولُ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم قال : آلِس نمائل شيء \_ : لم ورث ، الح . وكل ذلك

(٢) هنا في ب و ج زيادة ﴿ قَالَ النَّالَمِي ﴾ .

(٣) هَكَذَا رَسِمَتَ فِي الْأُصَلِ ﴿ أَلا ۖ ﴾ فَانظنا على رَسِمَهِ . وفي بِ ﴿ أَنَّهُ لا ﴾ وعمو

(٤) في ج « السلم الحر ، وهو مخالف للأصل وغير جبد في سياق السكلام .

(٥) في مر د مما ع بدل د ما ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في ما ﴿ وَلا فِي غَيْرِهِ ﴾ وزيادة ﴿ فِي ﴾ خلاف الأُصل .

(٧) في ج (إجاءهم، وهو مخالف للأص.

(٨) جائز أن يكون مطارع التلاقى أو لريخي. وفي يج و يزيب ، بالتعتية، وهو خطأ وعالف للأصل

أَلاَّ يَتَفَرَقُوا فِي شيءٍ من سنن رسولِ الله ، بأنَّ (ا<sup>)</sup> سننَ رسول الله إذا قامت هذا المقامَ فيها لله فيهِ فرضٌ منصوصٌ ، فدلَّتْ على أنه على بعضٍ مَنْ لَزِمَهُ اسمُ ذلك الفرض دونَ بعض \_: كانت فيما كان مثلًه من القُرَان: هكذا ، وكانت فيما سَنَّ النبي الله فيما ليس فيه لله الله عكم الله منصوصُّ: هكذا .

 ٤٨٠ – وأولى<sup>(١)</sup> أن لايَشُك عالم في لزومها ، وأن يَعلمَ أن أحكامَ الله ثم أحكامَ رسولِه لاتختلفُ ، وأنها تَجْرى على مثالِ واحدٍ ١٤٦ .

٨١١ – (\*) قال الله تبارك وتعالى : ( لاَ تَأْ كُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَنْ عَنْ تَرَاضِ مِنْ كُمُونَ تَجَارَةً عَنْ تَرَاضِ مِنْ كُمُو<sup>(٧)</sup>) · 

وَأَحَلَّ اللهُ الْبِيغُ وَحَرَّمَ الرِّ بَا(١٠) .

\*\*\* – (°) وَهَى (°') رسولُ الله عن يوع تراضَى مها المتبايعان ،

<sup>(</sup>١) في سر دنان، وفي سـ و ع د لأن، وكلها نخالف للأصل، وأنباء للتعليل .

<sup>(</sup>٢) في م د رسول الله صلى الله عليه وسلم ، .

<sup>(</sup>٣) في م و ج د له فيه ، بالتقدم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٤) في ج ﴿ فأولى ، وهو مخالف للأصل

<sup>(</sup>a) هنا في ج زيادة « قال الشانعي » ·

<sup>(</sup>٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال ﴿ الآيةِ ﴾ .

<sup>(</sup>V) سورة النباء (۲۹) ·

<sup>(</sup>٨) سورة البقرة ( ٢٧٥ ) .

<sup>(</sup>٩) هنا في ـ و ج زيادة د قال الثافعي ، .

<sup>(</sup>١٠) في ج و ثم نعي ، وهو مخالف للأصل .

٩٤١ — وقد يخالفُنا في هذا (<sup>(١)</sup> غيرُنا ، وهِو مُكتوبُ في غير هذا الموضع<sup>(۱)</sup>.

٩٤٧ – ومثلُه أن يَنكح ("المرأة بغير إذنها ، فتُجِيزَ بعدُ ، فلا يجوز ، لأنَّ المقدَّ وقعَ منهيًّا عنه .

م ۱۹۳ - (\*) ومثلُ هـ ذا ما نَهَى عنه رسولُ الله (\*) من يع (\*) الفَرَرِ ، ويع (\*) الرُّفَ سَبِ التَّمْرُ إِلاَّق العَرَايَا ، أوغيرِ ذلك مما نَهَى عنه (\*) .
ع ۱۹۶ - وذلك أنّ أصْلَ مالِ كلِّ امرى (\*) مُحرَّمْ على غيره ، إلاَّ عِما أُحِلَّ به ، وما أُحِلَّ به من البيوعِ ما لم يَنْهُ عنه رسولُ الله ، ولا يَكونُ (\*) ما نَهَى عنه رسولُ الله من البيوع مُحِلاً ما كان أصلُه عرَّما ولا يكونُ (\*) ما نَهَى عنه رسولُ الله من البيوع مُحِلاً ما كان أصلُه عرَّما

مِن مال الرجلِ لأخيه ، ولا تكونُ المصيةُ بالبيع المنهى عنه تُحلُّ عرَّماً ، ولا تَكُونُ المصيةُ ، وهذا يَدْخُلُ في مامَّة اليلْمِ . عرَّماً ، ولا تَحَلِ (١) إلاّ بما لا يكونُ ممصيةً ، وهذا يَدْخُلُ في مامَّة اليلْمِ . هما هما الرحاء الذي تُعِيَ المراهِ فيه عن شيء ، وهو يخالفُ النَّهَى (١) الذي ذكرتَ قبلَه ؟

٩٤٦ – فهو \_ إِن شَاءِ اللهُ عَمْثُلُ نَهْمِ رَسُولِ اللهُ أَن يَشْتَمَلُ الرَّجُلُ عَلَى الصَّمَّاءِ (\*) ، وَأَن يَحْشَنِيَ فَى ثُوبٍ (\*) واحدٍ مُفْضِيًا بِفَرْجِهِ

 (۱) حكمًا في الأصل ونسخة ابن جاعة ، الناه مقوطة فيهما بتقطين من فوق ، والضمر راجع إلى أموال الفير الحجرمة . وفي ب و يحل ، بالباه النحتية ، وهو ظاهر ، ولك،
 مناك الله ...

(٢) هنا في النسخ الطبوعة زيادة « تال الثانعي » .

(٣) في ما ﴿ النَّهِي ﴾ وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٤) هكذا هو فى الأصل باتبات حرف « على » ، وقد ضرب عليه بعض الفارئين باشارة خفية ، وحدف من نسخة ان جاعة وسائرالنسخ ، والفظ الوارد فى الأحاديث وكتب اللغة «يتنفرا الصاء» و «اشتال الصاء» و «اشتال الصاء» و «اشتال الصاء» ليس تعدية نهر مندل ، مطاق عدى جي " بحرف « على » ، وقولهم « اشتال الصاء» ليس تعدية الفعل ، بل هو مغدول مطلق ، كأنه قال « اشتال الاشتالة الصاء» وهو معنى جازى"، تشبها لهيئه حين اشتاه بالشيء الأصم لا منغذ له ، فكذك إذا قبل « اشتال على الصباء » ، على الصباء » كان قبل « اشتال على الحباء » ، كان جازاً أبضاً » ، كأنه قبل « اشتال على الهيئة الصاء » . »

ود اشتال الصاء ، قال أبو عبيد : د هو أن ينتمل بالنوب حتى يجلل به جسده ولا يرفع منه جانباً ، فيكون فيه فرجة تخرج منها بده ، وهو النقع ، وربسا اضطجع فيه على هذه ، الحال الله ، قال أبو عبيد : وأما نفسير الفتها، قانهم يقولون : هو أن يشتمل بثوب واحدليس عليه غيره أم يرفعه من أحد جانبه فيضعه على شكه فتبدو منه فرجة . قال: والفتها، أعلم بالتأويل في هذا الباب ، وذلك أصح في السكلام ، فن ذهب إلى هذا الفعير كره التكفي وإبناه المورة ، ومن فسره تصيراً على اللغة فإنه كره أن يترسل به شاملا جسده ، محافة أن يعتم إلى حالة سادة لنف فيلك ؟ .

منا ما عله فى الحـان مادة (شم ل) وتوله و خدومته فرجة ، أرجع أن صوابه د غيدومته فرجه ، وهمير القهاء هو المعواب ، وهو الدى أشار إليه الناسي هنا ، وهو حجة الله أيضاً .

(٥) هَكَنَا فَيَ الْأَسَالَ وَ نَيْ تُوبٍ ، وَفَي سَائْرِ النَسْخِ وَ بَنُوبٍ ، وَقَدْ حَاوِلَ بَعْض القَارِئين

<sup>(</sup>١) في مد وفي هذا المعنى ، والزيادة البست في الأصل .

 <sup>(</sup>٣) انظر الخلاف الحديث المتانعي (ص ٢٣٨ – ٢٤١ و ٢٠٤ – ٢٠٢)
 و أقر (بيره ص ٢٨ – ٢٠٧).

<sup>(</sup>٤) هنا في س و ج زيادة ٤ قال النافعي ٤ .

<sup>(</sup>٥) في النسخ الطبوعة ﴿ النبي صلى الله عنيه وسلم ٥ ٠

<sup>(</sup>٣) في نسخة ابن جَاعة والنسخ الطبوعة ﴿ يَبِوعُ ﴾ وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم كنت فوقه بعض فارثيه كلة ﴿ يَبِوعُ ﴾ بخص آخر

ومصروب سبه با مرة . . (٨) في س و ج زاوة ، درسول انه صلى انه عليه وسلم ، وايست فى الأصل ، وهى مكتوبة فى نسخة ان جاعة وعليها خطوط حراء ، إشارة إلى أنها ليست مذكورة فى الأصول المتابنة عليها ، وقديم ، أو غير ذلك ، ضرب بعض فارق الأصل على الأف

من د أو ، فانبتناها . (٩) في ج : ما الكل امرى ، فجلت نيها د ما ۽ موصولة ، والذي في الأصل وسائر. النسنغ : مال ، و بعدها ذكر ، ، وهو الصحيح الظاهر .

النسخ م مان ، ويحمل م تن ، وقو سابيي كان السخ ، ولا يكون ، . (١٠) هكذا في الأصل بالعظف بالواو ، وهو مواب ، وني سائر النسخ ، فلا يكون ، .

٧٧٤ - (اكفل مُورِّتْ قائلاً من قَتَل وكان أَخفُ عالِ القاتل عمداً أن يُعنعَ الميراتُ عقوبةً، مع تمرُّضِ سَخَطالله . أن يُعنع ميراتُ من عَصَى الله بالقتل .

٨٧٤ - (٢) وما وصفتُ من ألا (٢) يرث المسلم إلا مسلم مسلم مسلم عن عُورُ (١) غيرُ قاتل عمداً من أعلاف فيه بين أحدٍ من أعل العلم حفظتُ عنه بيادنا ولا غير (٢)

٧٩ ــ (٢) و في اجتماعهم (٢) على ما وصفنا من هذا حجةُ "كُلُومهم (١)

وروی أبو داود فی سنه ( ٤ : ٣١٣ - ٢١١) من طریق بحد بن راشد عن سلیان بن موسی عن عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده حدیثا طویلا فی الدیات، وقی آخره : د وقال رسول الله صلی انه علیه وسلم : ایس الفائل شیء ، وازلم یکن له وارث فوارثه أفرب الناس إلیه ولا برت انجابن شیئا ، و مضا إسناد صحیح . وقد روی أحمد قطعا من هذا الحدیث من طریق بحد بن راشد بهذا الاسناد فی مواضع من سنده ، واسکن لم برو فیه هذه الفطه التی ذکران ، واظر أیضا سنگ الترمذی ( ۲ : ۱۹ در ۱۹

را) ها ق ع زيادة «قال الثانيي». وفي حا قال الثانيي: أيا بنظا أن رسول لله ملى الله عليه وسلم قال : ليس تماثل شيء – : لم نورَتَ ، الله ، وكل ذلك محالف للأصل .

(٢) هنا في \_ و ج زيادة ﴿ قال الثانمي ﴾ .

(٤) في ج د المسلم الحر ، وهو مخالف الأصل وغير جيد في سياق السكلام .

(٥) في ي د مما ، بدل د ما ، وعو خالف للأصل .

(٣) في ما د ولا في غيره ، وزيادة د في ، خلاف الأصل .

(٧) في ع (إجاءهم) وهو مخالف للأصل . . .

 (٨) جائو أن يكون مضارع الثلال أو بربن . رنى ع و يزميها، بالنحبة، وهو خطأ وعالف للأصل .

ألاً يتفرقوا في شيء من سنن رسولِ الله ، بأن (۱) سنن رسول الله إذا قامت هذا المقام فيا لله فيه فرض منصوص ، فدلت على أنه على بعض من لَزِمَهُ اسم ذلك الفرض دونَ بعض -: كانت فيا كان مثله من القُرَان : هكذا ، وكانت فيا سنّ النبي (۱) فيا ليس فيه لله (۱) حكم منصوص : هكذا .

ده وأولى ('' أن لايَشُكُ عالم' في لزومها ، وأن يَعلمَ أن أحكامَ الله ثم أحكامَ رسولِه لاتختلفُ ، وأنها تَجْرِي على مثالِ واحدِ . ٤٦ أحكامَ الله ثم أحكامَ رسولِه لاتختلفُ ، وأنها تَجْرِي على مثالِ واحدِ . ٤٦ أحكامَ الله تبارك وتعالى : ( لاَ تَأْ كُلُوا أَمْوَالَكُمْ مَا يُنْكُمْ ('' بالْبَاطِلِ ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تَجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ('') . كنت بأنتهُم قَالُوا إنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبًا ('' ) ، وَأَنْ مَا أَنْهُمُ قَالُوا إنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبًا ('' ) ، وَأَنْ مَا الرَّبَا ('') ) .

٤٨٣ - (؟) و نَهَى (١٠) رسولُ الله عن يبوع تراضَى بها المتبايعان ،

<sup>(</sup>١) في س ﴿ فَانَ ﴾ وفي س و ج ﴿ لأن ﴾ وكلها نخالف الأصل ، وأنباء للتعليل .

<sup>(</sup>٢) في .. د رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

<sup>(</sup>٣) في \_ و ج ﴿ للهُ فيه ، بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل: .

<sup>(</sup>٤) في ج د فأولى ، وهو مخالف للأصل

<sup>(</sup>٥) هنا في ج زيادة ﴿ قَالَ الشَّافِعِي ۗ .

<sup>(</sup>٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال د الآبة ، .

<sup>(</sup>٧) سورة النا. (٢٩).

<sup>(</sup>٨) سورة البقرة ( ٢٧٥ ) .

<sup>(</sup>٩) هنا في ب و ج زيادة د قال النانعي ، .

<sup>(</sup>١٠) في ج د ثم نهي ، وهو مخالف الأصل .

فَحُرِّمَتْ ، مَثْلُ الذهبِ(١) بالذهب إلاَّ مِثْلاً بَعْل ، ومثلُ الذهب بالوَرق وأحدُهما (١) تَقَدُّ (١) والآخرُ نَسِيَّةٌ (١) ، وما كان في معنى هذا (١) ، ممَّا ليس في التبايُع به (١) مناطرة ، ولا أمر يجهله البائع ولا المشترى .

٤٨٤ – فدلت السنةُ على أن الله جل ثناؤه أراد بإحلالِ البيع مالم يُحرَّم منه ، دونَ ما حَرَّم على لسان نبيه .

ه. عن م كانت لرسول الله في يوع سِوَى هذا سُننًا (٢)، منها:

العبدُ يُباع وقد دَلَّس البائعُ المشترى (1) بيب، فللمشترى رَدُه، وله الحراجُ بضاله. ومنها: أن من باع عبداً وله (2) مال فاله للبائع إلاَّ أن يشترطه الميتاعُ. ومنها (2): من باع نخلاً قد أُبَّرَتُ (4) فضرُ ها (4) للبائع إلاَّ أن يشترط (1) المبتاعُ \_ : لَزِم (1) الناسَ الأخذُ بها، بما ألزمهم اللهُ من الانتهاء إلى أمره .

اللهان الناذة : إما تنصب معمولى • كان • كما تمك لنا لغة فى نصب معمولى • أن • وإما تعنبر الطرف اسما لهما ، لا خيراً مندما على الاسر ، ويكون كلام الشافى فى هذه الواضع حـ فى الرسالة حـ شاهداً لذلك ، كما استصهدوا على أغرب منه بحروف من الشهر أو النثر ، ليس تمنها بأوتق من هذا النقل . وانه أعلم . وانه أعلم . والنقاهم عندى هو الوجه الأول : أنه بنصب معمولى • كن • ، لأنه لوكان قوله • دستاً • خيراً ، على الوجه الثانى : لم تلمق علامة التأنيث بالنعل .

ا مثل الأخير الحطوعة (المشترى» وفي الأصل كما عنا « الشترى» ثم جاء بعض السكانيين ( (١) فى النسخ المطوعة «المشترى» وفى الأصل كما عنا « المشترى» وهو تصرف خاصيًّ فان « المشترى » مقمول « دلس » وأقعل متعدّ ، فلو كان الأصل « المشترى أ تقال بعد ذلك « عبا » ليكون مقمول القعل .

(٢) في \_ د له ، يدون الواو ، وهو مخالف الأصل .

(٣) في النسخ الطبوعة زيادة دأن ، وهي مكنوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر

(٤) تأيير النخل تلقيحه ، يقال : نخلة مؤبرة ، مثل مأبورة ، فالمعل يستعمل ثلاثياً
 وبالنضيف بمني واحد .

وبسب بنی از درتها و همو مخالف للاصل وان کان موافقاً لبعض الروایات فی انفظ الحدیث ، انظر فتح البادی ( ٤ : ٣٣٥ - ٣٣٦ و ٥ : ٢٧ و ٢٢٠) و ما فی الأصل موافق انفظ الموماً ( ٢ : ١٨٤٤ ) .

(٦) في س و ج د يشترطه ، وفي ـ د يشترطها ، وكلمها مخالف للأصل .

(۲) في من و ع « يشترى ، وفي من ويشترهها ، ونها عنف موسى (۷) في من « نفر » و هم محالف للأصل ، وخطأ ، لأن الجلة صفة لفوله « سنتاً » في أما دند النفذ

<sup>(</sup>١) في .. د مثل بيع الذهب، وكلة د بيع، زيادة ليست في الأصل.

<sup>(</sup>٢) في روج وأحدهما ، بحذف الواو ، وهي ثابتة في الأصل .

<sup>(</sup>٣) في س و تقدأ ، بالنصب ، وهو خطأ ، ويظهر أنه خطأ مطبى .

<sup>(</sup>٤) مكذاً ضبطت ، في الأصل بشنيد الياء وبدون محزة ، وعى ( النسية ) بالهمزة . وتسهيلها جائز معروف ، كا في ٥ خطبة وخطبة ، . وقد قرأ ورش وأبو جفر : ( إنحا النسي ) [ مورة النوبة ٣٧ ] شند الياء من غير محن ، وانظر النبيد لأبي عمرو العاني (ص ١١٨ طبة الأسان بالاستان) والنمير لان الجزري (٢١٨ ١٩٨) .

<sup>(</sup>٥) في ــ ﴿ فِي هَذَا الْعَنَّى ۗ وَهُو مُخَالِفُ إِلاُّ صَالٍ .

<sup>(</sup>٣) في ، وفي ، ول ، وه و محاف الأصل .
(٧) عكمًا كنيت دسنا ، في الأصل بالأف منصوبة . وقد مفي في الفقرة ( ٢٠٧ ) أن قال الناخي و فيكان ما ألى في روعه سنه ، وضبط الربيع في الأصل كلة دسنه ، والنصب ، ووجهنا ذلك هناك باخيل أن تكون د من ، في د مما ، زائدة ، ومضى أيضاً في الفقرة (رقيم ٢٠٤) حديث عبادة بن الصاحت وفيه د كان له عند الله عبداً ، وقد طنت أولا أنها مكنوا بالنصب د عهداً ، فوضع بجوار الدال ألف عليها فتحان ، وضعا وقد طنت أولا أنها فتحان ، وضعا بأكيداً النصب الحكمة ، وأما أستم النعبق على فلك هناك ، وإعما أعرب لل ما منا فقط ، إذ أم أدرك ذلك إلا عدد النصب على فيك هناك ، وإعما أعرب لل ما منا فقط ، إذ أم أدرك ذلك إلا عدد النصب المؤمن و المقترة ارقم ما هنا فقط ، إذ أم أدرك ذلك الرسواد الذ في هذا استا ، والنوجية الذي وجهنا به فوله د فكان بما أنى في روعه سنه ، ذلا يصله في عدد الوضع ، ومن البيد جداً أن يكون هذا كل شعاره عمد الواضع على خلاف سبق الكلام فيها ، والأصل دقيق جداً في نصحيح ، إلا ما لا يغوث على خلاف سبق المنافع بها . والذي يدول أن تكون هناك المة غرية أدائية أربق أربع المربة ، من المنافع على كسب أم بها . والذي يدول أن تكون هناك الم قائد أن تقرية أدائية غرية أدائية أن كسب أم بها منا المنافع على كسب أم بها . والذي يدول أن تكون هناك المنافع في المنافع في المنافع بها . والذي يدول أن تكون هناك المنافع في المنافع في كسب أم بها . والمنافع بهنا . والذي يدول أن تكون هناك المنافع في المنافع في كسب أم بها ، والمنافع بهنا . والمنافع بهناك والمنافع بهناك والمنافع بهناك والمنافع بهناك المنافع بهناك والمنافع بهناك المنافع بهناك المنافع بهناك المنافع بهناك المنافع بهناك والمنافع بهناك المنافع بهناك بهناك المنافع بهناك المنافع بهناك المنافع بهناك بالمنافع بهن

٦٤٤ - قال:(١٠ وذكرتُ له قولَ الله: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعُ وَحَرَّمُ الرُّ بَالْأَ اللُّهُ عَلَى مَا مُنْ كُلُوا أَمْوَ الْكُمْ يَنْسَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ (" تِجَارَةً عَنْ تَرَاضِ مِنْكُمْ (''). ثُمَّ حَرَّم رسولُ الله بُيوعًا ، منها الدنانيرُ بالدراهم إلى أُجلِ ، وغيرُهاَ : فحرَّمَا المسلمون بتحريم رسول الله ، فلبس<sup>(ه)</sup> هذا ولا غيرُه خلافاً في كتاب الله .

٦٤٥ – قال: فَحُدًّ لِي معنى هذا بِأَجْمَعَ منه وأَخْصَرَ.

(٥) فقاتُ له : أَمَا كَانَ فِي كَتَابِ اللهِ دِلِالَةُ عَلَى أَنَّ اللهِ قد وَضَعَرَسُولَهُ مُوضِعَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ، وَفَرَضَ عَلَى خَلْقَهُ اتَّبَاعِ أَمْرُهِ، فَقَالَ : ٠٠ ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمُ الرَّبا( ) \_ : فَإِنْمَا يَعْنَى : أَحَلَّ اللهُ البَيْمَ إذا كانَ على غيرِ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ فَي كُتَابِهِ أَوْ عَلَى لَسَانَ نَبِيَّهِ . وَكَذَلْكُ قولُه (الله وأحِلُّ لَكِم مَا وَرَاءَ ذَلَكِم (م) - : بِمَا أَحَلُهُ الله (١٠) بِهِ

من النكاح ومِلك البمين في كتابه ، لا أنه أباحَـهُ بكلُّ وجهٍ ، وهذا كلامٌ عربيٌّ .

٦٤٧ – (١) وقلتُ له : لوجاز أن تُترك (١) سنةُ مما ذَهِم إليه مَن جَهِل مَكَانَ السُّنَنِ من الكتاب -: ثُر كَ أَنَّ الما وصَفْنًا من المـح على الخفين، وإباحة (١) كلِّ ما ازمه اسمُ يَهْم (١٠)، وإخلاَلُ أن بُجمع (١) ين المرأة وعمها وخالها ، وإباحةُ كلِّ ذي ناب من السباع ، وغيرُ ذلك . ١٤٨ – وَلَجَازَ أَنْ يُقالَ: سَنَّ الذِي أَلَّا يُقْطِعَ مِن لَمْ تَبِلُغُ سرفتُهُ

ربعَ دينارِ (٢) قبلَ الننزيل ، ثم نَزَل عليه (والسَّارِقُ والسَّارَقُ فاقطموا أَيْدِيَهُمَا (٨) ) . فن ازمه اسمُ سَرقة (١) قُطِعَ .

٦٤٩ - ولجاز أَنْ يُقَالَ : إنما سَنَّ الذيُّ الرَّجْمَ عَلَى الثُّبُّ حَتَّى نَزَلَتْ عليب. ٩ ( الزَّانِيةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ

<sup>(</sup>١) في النَّمَ الطُّوعَةُ ﴿ قَالَ النَّافَعِ ﴾ .

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة (٢٧٠) .

<sup>(</sup>٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « لآية » .

<sup>(</sup>٤) سورة النباء (٢٩) .

<sup>(</sup>٥) في النسخ الطبوعة ﴿ وأبس ، وهي في الأصل بالفاء ملصقة باللام ، تنصرف بعض الفارئين فيه فمد تقطة الغاء فجلها فتحة ، لتقرأ واواً مفتوحة .

<sup>(</sup>٦) هنا في س و ج زيادة د قال الثانعي ٢ .

 <sup>(</sup>٧) في س و ج وقول الله ، وعو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٨) سورة النا. (٢٤) .

<sup>(</sup>٩) انظ الجلالة لم يذكر في النسخ الطبوعة ، وهو ثابت في الأصل ، واحكن وضع عليه خط ، کائه إشارة إلى حذته . رني س ر ج حمما ، بدل حما ، وهو

<sup>(</sup>١) هنا في النسخ، الطبوعة زيادة ﴿ قال الشافعي \* . وفي حاشية الأصل بلاغ نصه :

و بلنم الساع في الحبلس الحامس، وسمع ابني عجد، على وعلى المشاع ، .

<sup>(</sup>٢) في س ﴿ يَرْكِ ، بَالِما، التَعْنَيْةِ ، وهي واضعة بالناء الثناة النوفية في الأصل . (٣) ﴿ تَرَكَ ﴾ قتل منى لما لم يسم فاعله ، وبذلك ضبط فى الأصل بضم الناه ، وكذَّلك

ضبط في النسخة المفروءة على ابن جماعة بضم الناء وكسر الراء . وفي النسخ المطبوعة ﴿ لِمَانِ تُراكُ › فرادوا عما في الأصل كلة ﴿ لَجَانُ › واستشم هذا جعل كلة ﴿ ترك ›

مصدراً بفتح النا. وإسكان الرا. ، وكل هذا تصرف غير مُستَساخ . (٤) توله د المحة ، فاعل لفعل محدوف ، تقديره د لزم ، أو نحوها ، وهو معطوف على

<sup>(</sup>٥) في ما د البيع ، وهو مخالف للأصل ،

<sup>(</sup>٦) صَبِط في الأصلُّ بضم الياء ، على البِّناء للمعمول .

<sup>(</sup>٧) في النسخ الطبوعة زيادة • نصاعداً • وليست في الأصل -

<sup>(</sup>٨) سورة المائدة (٣٨) . (٩) عبُ بِسَ الفارئين في الأصل فألصق بالسبن دا ا ، لتقرأ د السرقة ، .

٣٥٦ – فقلتُ له : السننُ الناسخةُ والمنسوخـــةُ مُفَرَّفةٌ في مواضعها ، وإنْ رُدَّدَتُ (١) طَالتْ .

٦٥٧ - قال: فيكفي ١٠٥ منها بعضُها، فاذكره مختصَرًا يَيْنًا.

٦٥٨ - (" فقلت ("): أخبرنا مالك (٥) عن عَبد الله بن أبي بكر

بن محمد بن عمرو بن حَزْم عِنْ عبد الله بن واقد عن عبد الله بن محمد (٢) قال : « نَهَى رسولُ الله عن أكل لحُوم الضَّعايا بمد الله بن محمد الله بن محمد بن أبي بكر : وَهَ كُرتُ ذلك لِعَمْرَةَ (٧) فقالت : صَدَقَ ، سمعتُ عائشةَ تقولُ : « دَ فَ ٤٠٠ ناسٌ من أهل البادية حَضْرَةَ الأَصْحَى في زمان النبيّ، فقال النبيّ : ادَّخِرُ وا لِيَلاثٍ وتَصَدَّقُوا بما بَقي . قالت : فلما كان بمد ذلك قِيلَ : يا رسول الله ، لقد كان الناسُ ينتفمون بضحايام ، يُحْمِيلُونَ ذلك قِيلَ : يا رسول الله ، لقد كان الناسُ ينتفمون بضحايام ، يُحْمِيلُونَ

جَلْدَةِ (١) فَيُجْلُدُ (١) الْبَكْرُ والثِّيبُ، ولا نَرْمُجه. ``

رقان يقال في البيوع التي حَرَّم رسولُ الله: إنما حَرَّم الرّبا الله التنزيل ، فلما أنزلت (وَأَحَــلُ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبا الله كانتْ حلالاً .

مه والرّبا: أن يكون للرجل على الرجل الدَّيْنُ فَيَحِلُ فَيَعَلِلُ الدَّيْنُ فَيَعِلُ فَيَعِلُ فَيَعِلُ فَيَعِلُ فَيَعِلُ فَيَعِلُ فَيَعَلِلُ : أَتَقْضِى أَمْ تَرْبِي ؟ فَيُؤخِّرُ (الله عنه ويزيدُ م في ماله . وأشباهُ لهذا (الله كثيرةُ .

٦٥٢ \_ (\* فن قال هذا (\* كان مُعَطَّلًا لعامَّة سُنن رسول الله ، وهذا القولُ جهلُ مُمَّن قاله .

٣٥٣ \_ قال : أُجَلُّ .

عه وسُنَّةُ رسولِ الله كما وصفتُ ، ومَن (^^ خالف ما قلتُ فيها فقد جَمَعَ الجهلَ بالسنة والخطأ في الكلام فيما يَجْهَلُ .

ه وه و ح قال: فَاذْ كُرْ سُنَّةً نُسِخَتْ بِسَنَّةٍ سِوْى هذا .

<sup>(</sup>۱) كلة و رددت ، واضة في الأصل ومضبوطة بضم الرا. وتشديد الدال الأولى ، وكذلك في النسخة المتروءة على ابن جاءة ، وفي سـ و وردت ، وكتب مصحموها بحاشيتها مانصه و قوله وإن وردت ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها رددت ، . فلا أدرى عن أي نسخة طبت نسخة بولاق أو محمت !!

<sup>(</sup>٣) هنا في س و ج زيادة د قال الشافعي ، .

 <sup>(</sup>٤) في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة (له ، وايست في الأصل .

<sup>(</sup>a) في النبخ الطبوعة زيادة « بن أنى » وليست في الأصل .

<sup>(</sup>٦) ني ج د عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر ، ومو خطأ مطبى واضح .

<sup>(</sup>٧) في سرزادة وبنت عبد الرحمن، وفي س و ع و ابنة عبد الرحمن، والزيادة ليست في الأصل، ولسكما مكتوبة بخط جديد بين السطور

 <sup>(</sup>A) بالدال الهملة المنتوحة وتشديد الفاء ، أى أنوا ، والدانة : القوم يسيرون جاعة سجاً
 ليس بالنديد ، كما في النهاية .

<sup>(</sup>١) سورة النور (٢) .

 <sup>(</sup>۲) في ما و فتجله ، بالنون ، وهو مخالف الأصل .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة (٢٧٠) .

 <sup>(</sup>٤) زاد بهضهم بخط جدید نی الأصل ها، فی توله و نیزفخر ، انفرأ و نیزفخره ، .

<sup>(</sup>٥) في ب ﴿ هَذَا عَ بِدُونَ لَامِ الْجِنُّ ، وَهُو نَخَالُفَ الْأَصَلَ مَ

<sup>(</sup>٦) هنا في النسخ الطبوعة زيادة ﴿ قَالَ الثَّافِي ﴾ .

 <sup>(</sup>٧) في النمخ الطبوعة زيادة ( القول ) وابست في أحس .

 <sup>(</sup>A) في - دفن ، وهو مخالف للاصل .

١٦٥٨ - فقلتُ لَهُ : قَضَى رسولُ الله في المُصَرَّاة (١) من الإبل والغَنْمُ إذا حَلْبُهَا مُشْتَرِيهَا : ﴿ إِنْ أَخَتُ أَمْسَكُهَا ، وإِنْ أَخَتَّ رَدُّهَا وصاعا من تمر (٢) . وقَضَى « أن الحراجَ بالضان (٢) . .

١٦٥٩ – فكان معقولاً في « الخراجُ بالضمان » أنى إذا ابتمتُ عبدًا فأخذتُ له خراجا ثم ظَهَرَاتُ منه على عيب يكونُه لِي رَدْهُ -: فَى أَخْذَتُ مِن الخراج والمبدُ في مِلْكَنَّى نَفِيهِ خَصَلْنَاذِ: إحداهما: أنه لم يكن في مِلك البائع ولم يكن له حصة من النمن ، والأخرى (٠٠):

(١) في اللمان (ج ٦ ص١٢١): ﴿ صَرَّ النَّافَةَ يَصُرُها صَرًّا وصَرَّ بِهَا شَدَّ ضَرَّتُها» وفيه أيضاً (ج ١٩ م ١٩٠): ﴿ قَالَ أَبُوعِبِيدِ: المُصرَّاةُ هِي النَّاقَةُ أُوالبَقْرَةَ أُوالشَّاةُ يُصِّرِّى اللَّهِ فِي ضَرَعُهُ اللَّهِ عُلِيمُ عَلَيْكُ ، ويقال منه : صَرَيَتُ الماء وصَرَّيتُهُ » وفيه أيضاً : «وصَرْبَتُ الثاةَ تصريَّةً : إذا لم تحلُّها أيَّاما حتى بجتمع البينُ في ضَرعها ، والشاةُ مُصَرَّاةٌ ٥ . وند كي المزن في مخصره (٢٠ ص١٨٤ \_ ١٨٥ بماشية الأم) عن الثانين تسبيما واضعاً ، تال : ﴿ قَالَ الشَّانِينِ : والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أوالشاة، ثم نترك من الحلاب اليوم والبومين والثلاثة ، حتى يجتمع لهما لبن ، فيراه مشتريها كثيرا ، فيزيد في ثمنها لذك ، ثم إذا حنبها بعد تلك الحلبة حلبة أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبتها ، بنفصاله كل بوم عن أوله . وعشا

(٢) اختصر الثافعي الحديث ورواه بالعني يغير إسناد، وقدرواه رأك في الوصُّ (ج ٢ س ١٧٠) من حدیث ابن مممر ، ورواه الزنی عن الشافعی ( ج ۲ س ۱۸۶ ) من حديث أبي هويرة ، وكذك رواه الشيخان وغيرها ، وانظر نبل الأوطار

(٣) الحديث مضى برقمه (١٢٣٢) وانظر أبضًا (رقم ١٥٠٣\_١٥١٧) .

(٤) في سائر اللسخ زيادة (به) وأبحث في الأصل .

(٥) في ابن جاعة آد ولآخر ، وعو خط بالان الاصل .

أنها(١) في ملكي ، وفي الوِّقت(١) الذي خرج فيهِ العبدُ من ضمانٍ

باثِمه إلى ضانى ، فكان العبدُ لو ماتَ ماتَ مِن مالى وفي مِلكي ، ولو(" شنْتُ حَبَسْتُه بمييهِ ، فكذلك الحرام.

١٦٦٠ - فقلنا بالقياس على حديث « الخراج بالضمان » ، فقلنا : كُلُّ ما(') خرج من ثمر حائط اشتريتُه ، أو وَلَدِ ماشيةٍ أو جاريةٍ اشتريتُها ـ : فهو مثلُ الخراج ، لأنه حَدَثَ في مِلك مشتريه ، لا في

ملك بائمه .

١٦٦١ – وقلنا في المصرَّاةِ اتباعاً لأَمْرِ رسولِ الله ، ولم تَقِينَ عليهِ ، وذلك أن الصفقة ونمت على شاة بمينها . فيها لبن محبوسٌ مُغيَّبُ المعنى والقيمةِ ، ونحنُ نُحيطُ أن لبنَ الإبل والغنم يختلف ، وألبانُ كلِّ واحدٍ منهما يختلفُ (٥٠) ، فلما قَضَى فيه رسولُ الله بشيء مُوقَّتِ ، وهو صاع من تمر ـ : قلنا به ، اتَّباعاً لأَثْر رسول الله .

(١) كتب مصبح م بحاشيتها : «كذا في جميع النسخ بتأنيث ضمير أنها ، ولعله من تمريف الناسخ، والوجه النذكير، . والذي في الأصل بضمير المؤنث، وهو صواب قان العرب كثيراً ماتميد الضمير على المني دون اللفظ ، والمني هنا يحتمل التأنيث بتأول · (٢) في النسخ المطبوعة ﴿ في الونت ، بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل وابن جاعة ،

والعني على إثباتها صحيح . (٣) في سائر النسخ « ننو » والذي في الأصل يحتمل الواو والغاء ، ولكنه أثرب إلى

(ع) رست في الأصل وان جانه وكلا .

(٥) مكذا نقطت في الأصل بالباء التحنية ، وهو جائز بنأول . وفي النسخ الطبوعة

« نخلف » .

بعدَ العلم بِعِيْبِ التصرية ، فأمسكها شهرًا حَلَبها (١) ، ثم ظهَرَ منها على بعدَ العلم بِعِيْبِ التصرية ، فأمسكها شهرًا حَلَبها (١) ، ثم ظهَرَ منها على عيب دَلَّسَهُ له البائع غير التصرية - : كان له رَدُها ، وكان له اللبنُ بغير شيء ، بمنزلة الخراج ، لأنّه لم يقع عليه صفقة البيع ، وإنما هو حادث في ملك المشترى ، وكان عليه أن بَرُدٌ فيما أخَذَ من لبن التصرية صاعاً من تمر ، كما قضى به رسولُ الله .

"١٦٦٣ – فنكونُ قد قُلنا في لَبَنِ التَّصْرِيَة خَبَرًا ، وفي اللبنِ بعدَ التَّصْرِيَةِ فَباسًا على « الحراجُ بالضان » .

١٩٦٤ – ولبنُ التَّصْرِيَةُ مَفَارَقُ مِلَّابَنِ الحَادَثِ بِعَدَهُ ، لأَنْهُ وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَةُ السِيمِ ، واللَّبَنُ بِعَدَهُ حَادِثُ فِي مِلْكُ المُسْتَرَى ، لمَ تَقَعُ (٢) عليهِ صَفَقَةُ السِيمِ .

من وجهين ؟ من وجهين ؟

١٦٦٦ – قيل له: نعم، إذا بَجَعَ أمرين مختلفين، أوأمورًا مختلفةً.

١٦٦٧ – فإن قال: فَمَثَّلُ (١) مِن ذلك شيئًا غيرَ هذا ؟
١٦٦٨ – قلتُ : المرأةُ تبلنها وفاةُ زوجها فَتَمْتُدُ ثُمْ تنزوجُ
ويدخُل (٢) بها الزوجُ (١) ، لها (١) الصَّداقُ وعليها المدَّةُ ، والولدُ
لاحِقُ ، ولا حَدَّ على واحد منهما ، ويُفرَّقُ بينهما ، ولا يَتَوَارَثان ،
وتكونُ الفُرقَةُ فَسْخًا بلاطلاق .

١٦٦٩ - يُحْكُم (\*) له إذ (\*) كان ظاهرُ محلالاً حكمَ الحلالِ ، ف ثبوت الصداق والعدَّة وكُمُوق الولد ودَرْء (\*) الحدِّ ، وحُكمَ عليه إذ كان حرامًا في الباطن حُكمَ الحرام ، في أن لاَّ يُقرَّا عليه ، ولا يحلُّ له إصابتُها بذلك النكاح إذا علما به ، ولا يتوارثان ، ولا يكونُ الفسخُ طلاقا ، لأنها ليست بروجة (\*).

١٦٧٠ – ولهذا أشباهُ، مثلُ المرأةِ تَنكحُ في عدتها .

 <sup>(</sup>١) في الأصل «حلبها» كما أتبتنا تم أنصق بعضهم يا. في الحاء ، وبذلك ثبتت في إن جاعة
 « مجلمها » ، وفي النسخ الطبوعة « يختبها » .

<sup>(</sup>٢) وتقم ، غطت في الأصل بالناء من فوق ، وفي حـ و عج. ويقم ، .

منا في النسخ المطبوعة زيادة و قال الشانعي ، وزيد في الأصل فوق السطر ﴿ قَالَ › .
 ولم يزد عيم في ابن جاعة .

<sup>(</sup>٤) هذا استفهام واضع، ومع ذلك كتب في ما ﴿ وَنَدَيْكُونَ ﴾ .

<sup>(</sup>١) في سائر النسخ زيادة ﴿ لَى ﴾ وهي مزادة فوق السطر في الأصل ، وايست منه .

<sup>(</sup>٢) في ابن جاعة و ج « فيدخل ، وهو مخالف للأصل .

 <sup>(</sup>۲) في أن ينحك و على تباسل مو روع زيادة ليست في الأصل ولا شيء من النسخ
 الأخرى ، ولملها كانت ماشية في بعض النسخ ليبان أنها موادة في السكلام ، نظامها أن المسحم من الأصل ، فأدخلها فيه .

<sup>(</sup>٤) في \_ وقلها ، والفاء لبيت في الأصل ولاغيره .

 <sup>(</sup>a) في الأسل كما أنبتنا ديمكم ، وألصن بعضهم رأس نا. في اليا. ولكنه نسى تعطيها .
 انفرأ د فحكم ، وبذك ثبت في سائر النمخ .

 <sup>(</sup>٦) في النبخ الطبوعة في الموضين « إذا » وهو عالف للاصل وابن جاعة ...

<sup>(</sup>v) رسمت في الأصل « ودرى · ·

<sup>(</sup>٨) في \_ و زوجة ، بدون الباء ، وهي ثابته في الأصل . \_\_\_\_\_\_

۱۰۰۱ - (۱°فكان الولدُ (۱° من الوالدِ ، فَجُبِرَ على صلاحِه (۱° في الحالِ التي لا يُشنِي الولدُ فيها نفسَه ، فقلتُ (۱° : إذا بلغَ الأبُ الأ يُمْنِيَ نفسَه بكسبِ ولا مال فعلى ولدِه صلاحُه (۱° في نفقته وكَيْنُورَيه ، قياساً على الولدِ .

10.7 — وذلك أنَّ الولدَ من الوالدِ ، فلا يضعَّمُ شيئاً هو منه ، كا لم يكن للولدَ (٢) أن يضَع شيئاً من ولده ، إذْ (٢) كان الولدُ منه ، وكذلك الوالدُونَ وإن بَمُدُوا ، والولدُ وإن سَفَلوا ، في هذا المدنى ، والله أعلى ، فقلتُ : يُنفِقُ على كل محتاج منهم غــــيرِ محترفٍ ، ولهُ النفقَة على المحترف .

١٥٠٣ -- وتَضَى رسولُ أَنَّهُ في عبدٍ ذَلَّسَ الهبتاع ِ فيه بعيبٍ

فَطَهَرَ عليه بعد ما استَمَلَّه أن للمبتاع ِرَدَّه بالعيب، وله حبسُ النلَّة يضانةِ العيدَ<sup>(١)</sup>.

1008 – فاستدللنا إذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكونَ لها حصة من الثمن ، وكانت في ملك المشترى في الوقت الذي لو مات فيه العبد مات من مال المشترى .. : أنّه إعما جعلها له لأنها حادثة في ملكه وضايد ، فقلنا كذلك في ثمر النخل ، ولبن المساشية وصوفها وأولادها ، وولد الجارية ، وكُلِّ ماحَدَثَ في ملك المشترى وضانه ، وكذلك وطء الأمة التيب وخدمتها .

م ١٥٠٥ - قال ("): فتفرَّق علينا بعضُ أصحابِنا وغيرُ هُمْ في هذا. ١٥٠٦ - فقال: بعضُ الناس: الخراجُ والخدمةُ والمتَاع (") غيرُ الوطء من المملُوكِ وَالمَمْلُوكَةِ لمالكها الذي اشتَراها، وله رَدُها بالعبّب، وقال: لايكونُ له أن يردَّ الأَمة بعد أن يطأها، وإن كانتَ ثبها، ولا يكون له عُرُ النَّخل، ولا لِنُ الماشيةِ (") ولا صوفُها، ولا

<sup>(</sup>١) هنا في س و ج زيادة ﴿ قَالَ السَّافِعِي ﴾ .

<sup>(</sup>٢) في ابن جاعة « فكأن الولد ، بهمزة فوق الأنف وشدة فوق النون ، وهو خطأ .

 <sup>(</sup>٣) في ابن جاءة • عبر ، وفي ع • يعبر ، وكلاها خطأ وعنائف الااصل . وفي النسخ المطبوءة • إصلاحه ، بالأنف في أول الكامة ، وابست في الأصل ، واستعمال • الصلاح، في معنى • الإصلاح ، جائز كثير .

 <sup>(</sup>٤) في سائر النسخ «نقلنا» وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>ع) في ب د إصلاحه ، وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٣) في سائر النسخ والموالد ، وهو تخالف الاصل ، وند زاد بعضم فيه أثماً قوق الواو ، ويظهر أنه زعمه تصحيحا ، واحكن المني صحيح على الأصل ، لأنه يريد : أن الولد إذا كان لايجوز له أن يضيع ولده الذي هو قرع منه ، فكفتك لايجوز له أن يضيع والده الذي هو أصله .

<sup>(</sup>٧) في ابن جماعة و ج ﴿ إِذَا ، وَهُمْ خَعَالُ وَتَعَالَفُ لِلاَصَلِ ، فَانَ هَذَا تَعَلَيْلِ لاَشْرَطُ .

 <sup>(</sup>١) أي بأن المشترى كان ضامنا العبد إذا هلك قبل رده ، فالضمير في ﴿ ضَالَهُ › ضمير الفاعل ، و «العبد» مفعول . وفي النسخ الطبوعة ﴿ ضِانَة العبد» وهو خطأ .

وهذا الحديث ذكره الشانعي هنا بالمني ، وهو حديث • الحراج بالفهان ، وتد رواه فيا مضى ( برقم ١٦٣٧ ) وتسكلمنا عليه هناك .

<sup>(</sup>٢) في ابن جاعة و س و ج د قال الشاضي » والزيادة لبست في الأصل .

 <sup>(</sup>٣) في سائر النسخ ﴿ والنانع ﴾ وما هنا هو الذي ق الأمسل ﴾ ثم ضرب عليه بضهم
 وكنب فوقه بخط آخر ﴿ والنافع ﴾ والدن ق الأصل محبح ﴾

<sup>(</sup>٤) في ابن جاعة و س و ج ﴿ النَّمْ ﴾ بدل ﴿ المَاشَيَّةِ ﴾ وهو نخالف للأصل .

ولهُ الجاريةِ ، لأَنَّ كلُّ هذا ـ من الماشيةِ والجاريةِ والنخل والخراج -: ليس بشيء من المبدر (١) .

١٥٠٧ – ٣٠فقلتُ لبعض مَن يقولُ هذا القولَ : أُرأيتَ قولَك : الحراجُ ليس من العبد، والنُّمُ من الشجر، والولدُ من الجارية \_: أليسا يجتمعان في أن كلُّ واحدٍ منهما كان حادثًا في مِلك المشترى لم تَقَعُ ٢٦ عليه صفقةُ البيع؟

السيَّدِ منهما مفترق (\*) ، وتمرُّ النَّخل (\*) منها ، وولدُ الجارية والماشيةِ منها ، وكسبُ الغلام ليس منه ، إنما هو شيء تَحَرَّف (١) فيه فاكنسَّه .

١٥٠٩ - (١) فقلتُ له : أرأيتَ إنْ عارضك معارضٌ بمثل حجَّتِك فقال : قضى النبيُّ أنَّ الحراجَ بالضمان ، والحراجُ لا يكونُ إلاَّ بِمَا وَصَفْتَ مِنَ التَّحَرُّفِ، وذلك يَشَمَّلُه عَن خَـدَمَةِ مُولَاه ، فَيأْخُذُ له بالخراج اليورض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه ، فإن (٢٠) وُهِبَتْ له هبة والهبه (٢) لاتشعَلُه عن شيء - : لم تكن (١) لمـالكِهِ الآخِر ، ورُدَّتْ إلى الأوَّلُ أ

١٥١٠ – قال: لا ، بل تكونُ للآخِر الذي وُهبت له وهو في ملكه.

١٥١١ – قلتُ: هذا ليس بخراج ، هذا من وجهٍ غير الحراج. ١٥١٧ – قال : وَ إِنْ (٥) ، فليس من العبدِ .

١٥١٢ – قلتُ(`` : ولكنه يُفارق(``معنى الحراج، لأنه من

#### غير وجه الخراج؟

<sup>(</sup>١) حنا في س زيادة و والثمر من الشجر والواد من الجارية ، ولا أدرى من أين أتى بها السخها أو مصححها ، وليست في شي، مزالنسخ !!

 <sup>(</sup>٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة ﴿ قَالَ النَّانِعِي ﴾ .

 <sup>(</sup>٣) في س و ع ( لم يقع ، بالتحتية ، وهي منفوطة في الأصل بالتناة الدونية ، ولم تنفط

 <sup>(</sup>٤) قي م « يفترقان » وهو مخالف الاصل وسائر النسخ .

 <sup>(</sup>٥) في م « يفترق » وهو مخالف للأسن وسائر النسخ .

<sup>(</sup>٦) ﴿ تُمرَ ﴾ متقوطة في الأُصل بالنتاة ، وَأَ تَشَعَا فَيَ ابْنَ جَاعَة ، وَنَبِيا وَفَ سَ وَ عَجَ والنخلة ، والذي في الأصدار ﴿ لَنَخَلَ ، ثَمْ ضَرِبُ عَلِيهَا بَنْضِيمَ وَكُنْبُ

<sup>(</sup>٧) في ع ﴿ يُحْتَرُفَ ، وهو مخالف الأصل وسائر النسخ . و ﴿ تُحَرِفَ ، بِنعَنِي احْتَرَفَ استعمال طريف، لم أجده في عن من ساجه للغة ، وكذبك مصدر، و النعرف، الآني في النفرة الثالية . وأعما الله كور في العاجم و حرف لأمله واحترف : كب وطب واحتال ، قال في المبيار: وحرف لعياء حرة ، كشرب : كسب ، والاسم الحرقة ج حيان ، كغرفة وغرف ، كاحترف على النعل ، والاسم ألحرفة ج حرف ، كسدرة وسنار ؟ . فبستفاد من السستعمال الشانعي فائدة زائدة ، أن ﴿ تَحْرِف تَحْرِف مُوفًّا ﴾ بأتى في من الاكتباب، وكم للثانعي من فو أنه نوادر .

<sup>(</sup>١) منا أنى ــ زيادة « قال » وفي س و ج « قال الشانعي » .

 <sup>(</sup>۲) في م « وإن » وهو مخالف للأصل ، وغير جيد في المني . والوجه الغاء .

 <sup>(</sup>٣) ق ب دوالهية ، وهو مخالف للاصل .

<sup>(</sup>٤) في س و ع و لم يكن، وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جاعة ، وقد وضع بعضهم ق الأمســـل تقطنين تحت الناء لنمرأ ياء ، وهو خطأ ، لأن الضمير ليس عاَّنداً على د شيء ، بل هو عائد على ﴿ الْهُمْ ۚ ، •

<sup>(</sup>٥) في سائر النبخ ﴿ وَإِنْ كَانَ ﴾ وكلَّة ﴿ كَانَ ﴾ ليست في الأمل ، ولكنها مكنوبة فيه ين السطور بخط آخر . وهي محذونة مقدرة ، وهذا من الكلام القصيح العالى .

<sup>(</sup>٦) في س و ع زيادة ډله، وليت في الأســـــل، وكنيت في ابن جاعة ثم ضرب

<sup>(</sup>V) في م «مقارق» وهو مخالف للأصل وابن جاعة .

١٥١٤ – قال: وإن كان من غير وجهِ الخراج، فهو حادثُ في ملك المشترى.

١٥١٥ - قلتُ: وكذلك المُرهُ والتَّاجِ (١) حادث (١) في ملك المشترى ، والثمرة إذا بايَّنَتِ النخلةَ فليستُ مَن النخلةِ ، قد الثَّ تُباعُ الثمرةُ ولا تَنْبَعُها النخلةُ ، والنخلةُ ولا تتبعها النمرةُ ، وكذلك نِتاجُ الماشيةِ. والحراجُ أونَى أن يُرَدُّ مع العبد، لأنه قد يُتَكَلُّفُ في ما تبعه<sup>(۱)</sup> من ثمر النخلة ، لو جازأن يُردُّ وَاحدُ مهما<sup>(۱)</sup> .

(٥) وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الثيب وْعُمْ النَّحْلُ ، وَخَالْفَنَا فِي وَلَدِ الْجَارِيةِ .

١٥١٧ – (٧) وسوال ذلك كله ، لأنه حادث في ملك المشترى ، لايستقيمُ فيه إلاَّ هذا ، أو لايكونُ (٨) لما إلى العبدِ المشترى شي لا (١)

(١) ﴿ النتاجِ ، بكسر النون الاسم ، وأما الصدر فبفتحها .

(٢) في س و ع و فهو حادث ، وكمة و نهو، لبست في الأصل ، وكتبت في ابن جاءة

(٣) في ــ « وقد » وهو مخالف للأصا

(٤) في النســخ الطبوعة • يتبعه • ومو مخالف للأصل . ويظهر أن نسخة ابن جاعة كانت كالأصل ، ثم كشطت السكامة وكتب بدلها ﴿ يَسِهُ ﴾ وموضع الكشط بين .

(a) في النسخ الطبوعة «واحدا» وهو مخالف للاصل ، بل ضبطت في أبن جاعة بالرفع .

(٩) عنا في ـائر النسخ زيادة ﴿ قَالَ الثَّافِعِي ﴾ .

 (٧) حنا في سائر النسخ زيادة « قال الثانمي » وزيد في الأصل بين السطور « قال » . (٨) في النسخ الطبوعة ﴿ وَلا يَكُونَ ﴾ . وأنف ﴿ أَوَ ﴾ ثابتة في الأصل وضرب عليهما عض قارئيه ، وكذلك كانت في ابن جاعة ، ثم كشطت ووضع على الواو ١ صح ١ . وكل هذا عبث وخطأ ، عن عدم نهم الكلام ، لأن الثانعي يتقض على مخالفه رأيه فيقول له : إن ولد الجارية الحادث في سك المشترى سواء هو وغيره ، في أنه لايرد مع الجارية بالعيب، ولا يستثير في النمياس غيره، وإن لم تسلم بهذا لزم على قولك أنَّه

لايكون المشترى شي إلا الحراج والحدمة . (٩) في من و ج دني به إن وموخط وعالف للأصل.

إِلَّا الحِراجُ والحدمةُ ، ولا يكونُ له ما وُهبَ للمبدِ ، ولا ما الْتَقَطَ ، ولا غيرُ ذلك منشيء أفادَه من كَنْر ولاغيرِه ، إلا الحراجُ والخدمةُ ، ولا عُرُ النخل (١) ، ولا لبنُ الماشية (١) ولا غيرُ ذلك ، لأن هذا ليس بخراج. ١٥١٨ – (٢) ونَهَى رسولُ الله عن الذهب بالذهب(١) ، والتمر

باليمر ، والبُرُّ بالبرُّ ، والشعير بالشعيرِ - : إِلاَّ مِثْلاً عِثْل ، يَدًّا يبدُّ ( ) ١٥١٩ – فلما خَرَجَ (١) رسولُ الله في هذه الأصنافِ الأكولَةِ التي شَيَّ الناسُ عليها حتى باعوها كيلًا \_: عمنين (٧) : أحدُهما أن يُباعَ

(١) في م دولا يكون له تم النظر ، والزيادة ليست في الأصل .

بعضهم وكتب فوقها بخط آخر ﴿ الثَّاهُ ﴾ .

(٣) منا في سائر النخ زيادة ﴿ قَالَ النَّافِي ﴾ وزيد في الأصل بين السطور ﴿ قَالَ ﴾

 (٤) هنا في س و ج زيادة د والنفة بالنفة ، وهذه الزيادة مإن كانت معرونة في الأعاديث إلا أنها ليست في الأصل في هذا الموضم ، وفي نسخة ابن جماعة .

(٥) هذا المني وارد في أعاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد الحدري، وقد روى النافعي بيضه فيا مضى ( رقم ٧٥٨ ) وا نظر الأم ( ج ٣ ص ١٢ ) والمنتني ( رقم ٢٨٩٠ – " . ٢٩٠ ) ونيل الأوطار ( ج ٥ س ٢٩٧ ) .

(٦) ﴿ خَرَجٍ ﴾ بَالِمُناء العجمة والرَّاء والجبُّم ، من الحَروج ، وهذا العني مجاز طريف ، فإن الفعل لايتعدى بنف ، وإنما يعدى الحرف أو الهمزة أو التضعيف ، فقالوا فيه من المجاز : « خَرَّجَ فلانْ عَلَمه : إذا جعلَه ضُروبًا يخالف بعضُه بعضًا » كا هو أ نص اللــان ، وكما نص الزمخصرى في الأسـاس على أنه مجاز ، فيظهر لى أن الشافعي استعمل نفس المجاز، ولكن بتعدية الفعل بالحرف لابالتضعيف، وهذا توجيه جبد عندى ، وســـأتى للشافعي اســـتعمال هذا المجاز ، لكن بعدية الفعل بالهمَّزة ( رقم ١٠٤٦ ) . ويظهر أن بعض قار أن الأصل ظن الكلمة غلطاً ، لم يدرك توجيها ، فيشق الجيم ليبطها ميا ءثم كتب هو أو غيره نوفها ﴿ حرم ﴾ وبذك ثبت في سائر النسخ ، واخترنا إثبات ماقى الأصل

(٧) قوله « بمنيين ، سنق بقوله « خرج ، . وفي - « لمنيين ، وهو

.وأُنَفَّدُ سنةَ رسول الله . فراحَ إليه عروةُ ، فقَضَى لى أن آخذَ الحَراجَ من الذي قضَى به عليَّ له<sup>(۱)</sup> » .

(۱) الحديث بهذا السياق رواه البيهق في السن (ج • ص ٣٣١ - ٣٣٢) من طريق الشافعي. ورواه الطيالسي (رقم ١٤٦٤) عن ابن أبي ذئب بالقصة بخصرة ، ورواه الطيالسي (رقم ١٤٦٤) عن ابن أبي ذئب بالقصة بخصرة ، ورواه على أبيع من العلماء عن العالماء عن ابن أبي ذئب ، فبضهم اختصر القصة أيضا ، وبعضهم اقتصر على الحديث المرقوع و الحراج المعالمات وأسائيده في أبي داود (ج ٣ ص ٣٠٠ - ٣٠٥) والترمذي (ج ٢ ص ٢٠٠ - ٣٠٥) والبن ماده (ج ٢ ص ٢٠٠ و المادا و ٢٠١ وأبي عبيد في الأموال (ص ٣٣) وصند أحد (ج ٦ ص ٨٠ و ٢١٦ و ٢١١ و ٢٠٠ و وحد و و ٣٣٢) وأبينا عماه صلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاشه ، ونبه نصة أبي ذئب عن مخلد : و همذا إسناد ليس بناك ٤ وقال الترمذي في حديث ابن أبي ذئب عن مخلد : و همذا حديث حسن ، وقد رووه الوجه ٤ مثم رواه مختصراً من طريق عمر بن على المقدى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاشة . وقال : و وهذا حديث محب غريب من حديث هشام بن عروة عن واسند س محديث همر بن على ه

وفي عون العبود في الكلام على حديث مخلد : ﴿ قَالَ الْمُنْفُرِي : قَالَ الْبُغَارِي : هذا حديث منكر ، ولا أعرف لمخلد بن خفاف غير هــذا الحديث . قال الترمذي : ففلت له : فقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؟ فقال : إنما رواه سلم بن خالد الزنجي . وهو ذاهب الحديث ، وقال ابن أبي حتم : سئل أن عنه ، يعنى مخلد بن خفاف ؟ فقال : لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب ، وليس هــــذا اسنادا يقوم بمثله الحجة، ، ثم قال في عون الممود عن حديث مسلم بن خالد وتضعيف أن داود إياه: وقال الندري: يشير إلى ما أشار البه البخاري من تضعف مسلم بن غالد الزنجي . وقد أخرج هذا الترمذي في جامعه من حديث عمر بن على المقدى عن هماًم بن عروة مختصراً : أن النبي صلم الله عليه وسلم قضي أن الحراج بالضان . وقال : هذا حديث صحيح غرب من حديث هنام بن عروة ، وقال أيضاً : استعرب عمد بن إسمعيل \_ يعني البخاري \_ هذا الحديث من حديث عمر بن على . قلت : تراه مانيساً ؟ قال : لا . وحكى البيهق عن النرمذي أبه ذكره لحمد بن ي معين البناري. وكأنه أعجبه . هــذا آخركلامه . وعمر بن على هو أبو حفص عمر بن على الفدى الصرى ، وقد اثنة النغاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه . ورواه عن عمر بن على أبو سلمة يحي بن خنف الجوباري ، وهو نمن يروى عشبه مسلم في صحيحه . وهسفا عالم - رسالة

المعتبر المعت

<sup>(</sup>١) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الشائمي » . .

<sup>(</sup>٣) فى الأصل ﴿ أخبرنا ﴾ ثم أصاجها بعش قارئيه ليجعلها فأخبرنى » وبذك طبعت س » وفى سائر انسخ « وأخبرنى » .

<sup>(</sup>٣) في النبخ المطبوءة وعن ابن أبي ذاب قال أخبرني مخلد بن خفاف» ، والذي في الأصل وعن بم أسلط وعن بم أمرب عليها بعض اتجارتين ، وهي في أول السطر ، وكتب في آخرالسبلر، الذي تبليها وقال أخسبرني ، . وفي نسخة ابن جماعة (عن ، ثم ضرب عليها وكتب بدفحا في الحاشمية وقال أخسبرني ، وعليها علامة «هي ، و و مخلد ، بنتج الميم واللام وبينها خا، معجمة ساكنة ، و « خفاف » بضم الحا، المعجمة وتخفيف الفاء ، وهو علايد بن خفاف بن إيما، بن رحضة النقاري ، لأبيه وجده هي ، وقلم ابن وضاح ، وذكره ابن حبان في النقات ، وقال البغاري : وفيه نظر ، ، والصحيح أنه نغة .

 <sup>(3)</sup> في النسخ الطبوعة زيادة \* بن الزبر \* وعى مزادة في الأصل بين السطور، وكذلك في
 شئة نسخة أن جاعة وعنسها \* صح \* .

<sup>(</sup>٥) قال أن الأتبر فى النهاية : « بريد بالخراج مايحصل من غلة العين المبتاعة ، عبداً كان أو أمة أو ملسكا . وقالك أن يشتره فيستاه زماناً . ثم يعتر منه على عيب قديم لم يطلمه المائير عليه أو لم يعرف ، فقه رد الدين المسقة وأخذ الثمن ، ومكمن الديمتري ما استفاء ، لأن المبيم لو كان تنف في يده لسكان من ضائه ، ولم يكن على البائم عنى ، والباء في إباضان ] مستفة بمعدوف ، تقديره : الحراج مستحق بالضان ، أى يسبه ،

<sup>(</sup>٢) في النسج المطبوعة ، بدأ ، . وفي نسخة ابن جَمَاعة دماء كالأصل ، وعليها «تحه .

 <sup>(</sup>٧) في \_ • والله ، والواو ليست في الأصل .

الكَمْيُ (١) أَن النبِي " قال عامَ الفنم : « مَنْ قُتِلِ لَهُ قَتِيلٌ فَهُو بُخَيْرٍ النَّظَرَ بن : إن أحَبُّ أَخَذَ العَقْلَ ، وإن أحَبُّ فله القَوَدُ (٢) ». قال أبوحنيفةً: فقلتُ لابنِ أبي ذئب: أَنَأْخُذُ سِهذا لِمَأْبِا الحَرْثِ؟ فضَرَبَ صدرى ، وصاح على صباحًا كثيرًا ، ونالَ مِنَّى ، وقال : أُحدُّنُكَ عن . رسُول الله وتقولُ تأخذُ به (١٠ ! ! نعم ، آخذُ به ، وذلك الفرضُ على أ وَعَلَىٰ مَن سمعه ، إنْ الله اختارَ محداً من الناس، فهداهم به ، وعلى يديه ، واختار لهم ما اختارً له ، وعلى لسانه ، فعلى الخلق أن يَنْبعوه طائمين أو داخِرينَ (٥) ، لا تَعْرِج لمسلم من ذلك . قال : وما سكتَ حتى تَمَنَّدُتُ

(١) الختلف في اصه، والواجح أ. ﴿ خَوْ بَلَدِينَ عُمْرُو بِنَ صَخْرَ الْخُوْانِي الْكَلَّمِي ، مَنْ بني كعب من خزاعة ، وكان يحسَّل أحد ألويتهم يوم فتح مَنَّة ، وهو صحابي معروف ،

(٢) ني س د أن رسول آله ، .

 (٣) د بخير النظرين ، أي : بخير الأمرين ، والنظر يقع على الأجمام والمعانى ، فما كان بالأبصار فهو للأحسام، وماكان بالبصائركان المعآنى، قاله في النهاية. و ﴿ العَمَلِ ﴾ الدية . و « القود » القصاس .

وفي الحديث قصة ، وقد رواه البيهق مطولًا من طريق الشافعي عن محمد بن إصمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب ( ج ٥ ص ٥٠) ورواه أيضاً (ص ٥٧) مختصراً من طريق أبي داود عن مندد عن يمني بن سميد عن ابن أبي ذاب . والعديث أسانيد أخرى في مستدأحد ( ج ٤ ص ٢١ = ٣٢ وج ٦ ص ٣٨٤ \_ ٣٨٥) وان ماجه (ج ۲ من ۷۱) وقد روى أبو هريرة أيضاً هذا العني ني حديث رواه أحمد وأصحاب الكتب السنة ، كما في المنتقي (رفع ٢٩٠٢ و ٢٩٠٢) .

(٤) في سائر النسخ ﴿ أَتَأْخَذُ ﴿ } إنبات هزة الاستفهام ، وليست في الأصل ، وليكن زادها بعض تارثية بشكل مصطنع ! وحذفها على إرادتها جائز .

 (٥) د داخرين ، بالخاء المجمة ، أي أقلاء صاغرين . • دخر الرجل فهو داخر ، وعو الذي يُمَانُ المَيْؤُمِنِ **يَهِ مَ شَاءَ أَوْ أَيْ مَ صَاغِراً أَيْ**يَا مَا تَهُ فَى السَّالُ عَا

١٢٣٥ – قال(١): وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث ، يكفي بمضُ هذا منها .

١٢٣٦ – ولم يَزَلُ سُـُ بِيلُ سَلْفِنَا والقُرُونِ بِعَدَمُ إِلَى مَن شاهدنا \_: هذه السيار .

١٢٣٧ – وكذلك حُكِيَّ لناعمَّن حُكِيَّ لنا عنه من أهل.

١٢٣٨ — قال الشافعيُّ : وجدناً ٢٠ سعيدُّ (١) بالمدينة يقول: أخبرني أبوسميدالخدريُّ عن النيِّ في الصَّرْفِ (٥)، فَيُثَبِّتُ حديثه سُنَّةً . ويقول: حدثني أبو هريرةً عن النبِّيء فيثبُّتُ حديثَه سنةً. ويَرْوي عن الواحدِ غيرهما فيثبِّتُ حديثَه سنةً .

١٢٣٩ - ووجدنا عروة يقول : حدثتني عائشة : « أن رسول الله قَضَى أَن الخَراجَ بالضَّمانِ ، (\*) ، فيثبُّهُ سنةً . ويَرْوى عنها عن النبُّ شيئًا كَثيرًا ، فيثبُها (٧) سُنَنًا ، يُحِلُ بَها ويُحَرُّمُ .

(١) في سائر النسخ « قال الشافعي » .

(٧) سيذكر الشانعي فيما يأتي إلى آخر الفقرة (١٢٤٧) إشارات إلى روايات في السنة ، وتفصيل ذلك يطول جداً ، فاكتفينا بإشارته اليها . "

 (٣) في النسخ و ووجدنا ، والواو مكنونة في الأصل بخط آخر . (٤) ﴿ سَعَيْدُ ﴾ رسمت في الأصل هكذا بدون الأنف ، وعلى الدال فتعنان ، وهو جائز

(٥) حديث أبي سعيد في الصرف مضى برقم (٧٥٨) ولكن من حديث نافع عن

(٦) إشارة إلى مامضي برقم (١٢٣٢) . (٧) تأنيث الضير باعتبار منى السنن أو الأساديث ، وهو الذي فيالأصل ، ثم كشط بعضهم الألف من الحياء ، لتقرأ و فيثبته ، وقبك ذكرت في سائر النسخ .

١٩ ﴿ - قَالَ (١٠) : فَكَانَ نَهْىُ النَّيْ أَنْ يَسِعَ المرةِ مَا لِيسَعَنَدُه » يَحْمَلُ (٢) أَنْ يَسِعَ مَا لِبَسِ مُحْصَرَتُهُ بِرَاهُ المُشْتَرَى كَمَا يَرَاهُ البَائِمُ عَنْدُ تَبَائِمُهِما فِيه، ويَحْمَلُ أَنْ يَسِمَةُ مَا لِيسَ عَنْدُه: مَا لِيسَ يَمَلُكُ (٢) بِعَيْنُه،

كما وصفت من سنبان مراراً . قال الشافعي : وأخبرنى من أصدقه عن سفيان أنه قال كما فلت ، وقال فى الأجل : إلى أجل معلوم » .

والراجع رواية من رواه عن سغيان بن عينة بلنظ ﴿ ووزن سلوم إلى أجل معلوم ﴾ لأنها رواية ول أن أكثر الرواة عنه وكأن أكثر الرواة عنه ذكروه مكذا ، فقد رواه أحد في المسند (برقم ١٩٣٧ ج ١ ص ٢٧٣) عن سغيان بهذا اللفظ ، ورواه كذلك أيضا البخاري (ج ٢ ص ٨٥٠ من الطبة المسلمانية ومن قدية ، ورواه سلم (ج ١١ س ٢٤٠ من النوى) عن يحي بن يحي وعمرو الناقد ، ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٢٧٠ من تعيم الأجوذي) عن يحي بن يحي وعمرو الناقد ، عنه الأحوذي) عن يحت من عام تعيم ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٢٧٠ من قدية ، عنه الأحوذي) عن أحد بن منهم ، ورواه النائي (ج ٢ ص ٢٢٠) عن قدية ، ورواه ابن الجارو (ص ٢٨٠ عنه بن يحي عن أبي نيم : كلهم عن سغيان بن عينة بهذا .

وقد رواه أحمد (رتم ۱۸۲۸ و ۲۰۲۸ ج ۱ س ۲۱۷ و ۲۸۷ عاب علیة عن ابن علیة عن ابن ابن علیة عن ابن علیة عن ابن ابن أبی نجیج ، و کذلك رواه عن ابن أبی نجیج ، وعن بحی بن بحی وابن أبی شبیة وابن مهدی وابن میان بن سالم عن ابن علیة عن ابن أبی نجیج ، ومن طریق و کبح وابن مهدی کلاها عن النوری عن ابن أبی نجیج ، و ملهم لم یذکر قوله « أجل معلوم» ، بأی لفظ ، ووتع فی متن مسلم بسا بعض نسخه « ابن عیبنة » بدل «ابن علیة» و هو کمطأ واضع ، کا آیانه النووی .

والراجح أيضا زيادة ابن عيبنة فى قوله ﴿ إِلَى أَجَلِ مَعْلُوم ۚ لَأَمَا زيادة تَغَهُ ﴾ وإن شك فيها هو بعد ذلك . وقد تابعه عليها التورى ، إذ رواه مرة بعونها ، ومرة قال ﴿ وَوَزَنَ مَعْلُوم وَوَقَتَ مَعْلُوم ﴾ كما رواه أحمد فى المسند عن ابن مهدى عن الثورى ( رقم ٣٣٧٠ ج ١ ص ٣٥٨ ) .

(۱) كلة وقال وليست في س ، وفي س و ج «قال النانمي» وكلها مخالف للاصل .
 (٣) في ج « يحتمل مدين » وهدف الزيادة ليست في الأصل ، وهي مكنونة في نسخة

ابن جماعة ومضروب عليها بالحرة ، علامة إلغائها .

(٣) فى ـــ و بَس وَمَما لَيس بَلْكَه » وفى ع وتما ليس بنك » وما هنا هو الذى
 فى الأصل ونسخة إن جاعة » ثم ألسق بعض فارنى الأصل ميا فى ألول دما » وها.
 فى الكاف. من « ينك » .

المدينةَ وهم يُسَلِّفُونَ فى التَّمْرُ (١) السنة والسنتين ، فقال رسولُ الله : مَن سَلَّفَ فَلْيُسَلِّفُ (٢) فى كَيْلِ معلوم وَوَزْنِ معلوم وأَجَلِ معلوم \* . ١٧٧ — قال الشافعيُّ : حِفْظِي (٢) « وأجل معلوم » .

۹۱۸ — وقال : غَرْمِي قد قال ما قلتُ ، وقال : «أو إلى أجل معلوم (¹)» .

 (١) « التمر ، بالناء المناة واضمة في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وتختلف فيها الروايات والنسخ في الصحيمين وغيرها ، فال النووي في شرح مسلم ( ج ١١ م. ١٦) : « هكذا هر في أكذا الأصول : تمر : بالمناة ، وفي بضها : ثمر : بالمناة ، ومو أعرى.

(٣) قوله ( يسلفون ) وقوله (سلف ) وقوله (فليسلف) موضوع على كل منها في الأصل شدة فوق اللام ) وضيطت ( سلف ) فيه بفتح الدين أيضا . وتختلف كذلك الندخ والروايات فيها ، فني البغاري شكل (ج ٣ س ٨٥ من الطبعة السلطانية ) في رواية ان علية عن ابن أبي نجيح ( يُسْتِنُون ) « سَلَفَ ) « فليسُلفُ ) وفي رواية ابن علية من ابن عبينة « يُسْلِفُون ) « أَسْلَف » وفي رواية ابن الدبي عن سنبان « فَلَيْسِلْف ) . وقال الحافظ في انتج (ج ؛ س ٢٥ م) في شرح رواية ابن علية « مَنْ سَلَف ) « وفي رواية ابن عبينة : من أسلف « مَنْ سَلَف ) . وقد عبر نا من رواية النامي هذا أن بناً عبينة رواء أيضا بالتضعيف ، وكذلك هو في اختلاف الحديث كا هنا .

(٣) في ج د وحفظي ، والواو ليست في الأصل .

(٤) يعنى أن غير الشافعي قال في روايته و أووزن معنو. وأبين معنو، أو إلى أجل معنو، على الشك بين العطف بالواو بمون و إلى أو يبن زيادة و بالى بمون الواو . وكذلك هو في الأصل والنسخ الطبوعة ، وكان كذك في تسخة إن جامة تم كشف أنم و أو كان كذك في تسخة إن جامة تم كشف أنم فقد روى العالمي الحديث (ج ٢ ص ٢٠٠) عن جد بن يوسف عن سفيان ، وقال : وقال : و في كيل معلوم ووزن معنوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أحل معلوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أحل معلوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أحل معلوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أحل معلوم . وقد كان سفيان المائم علوم ؟ أو إلى أجل معلوم ؟ بدون أن بين ما أياه عنا ، ولكته زاد ذلك إيشاحاً في الأم (ج ٣ ص ٨١) فيوا عنيان عواجل معلوم؟ ثم قال : وحنظته إيشاحاً في الأم (ج ٣ ص ٨١) في واعن سفيان عواجل معلوم؟ ثم قال : وحنظته

رسولُ الله: أَلَمْ أَنَبًا ، أَو أَلَم يَبْلُغَني ، أُوكما شاء اللهُ من ذلك \_ : أنك تَبِيع الطمام ؟ قال حكيم : بَلَى ، يا رسولَ الله : قال رسولُ الله : لا تَبِيعَنَ طمامًا حتى تَشْتَرِيَه ونَسْتَوْفِية (۱) » .

مره مرا أخبر نا سميد (٢) عن ابن جُريم قال: أخبر في عطاله دائه سمعه دلك (١) أيضاً عن عَبدالله بن عِصْمَهُ (١) عن حَكِم بن حِزام : أنه سمعه منه عن الني (١).

٩١٤ \_ (٧) أخبرنا الثقةُ عن أيّوبَ بن أبي تَميمَةَ عن يوسفَ

بن مَاهَكَ (۱) عن حَكِيم ِ بن حِزَاه ٍ قال : ﴿ نَهَا فَى رَسُولُ الله عن بيع ما ليس عندى (١) » .

٩١٥ – (\*)يمنى يبعَ ما ليس عندَك ، وليس بمضمونِ عليك . ٩١٦ – (\*)أخبرنا ابنُ عُيينةَ عن ابن أبي نَجِيحٍ عن عَبد الله بن كَثِيرِ (\*) عن أبى المِنْهالِ(\*)عن ابن عباسِ قال : « قدّم رسولُ الله

<sup>(</sup>۱) الحديث من هذا الطوبق رواه أحمد في السند (رقم ١٥٣٩٢ ج ٣ ص ٤٠٣) عن روح بن عادة عن ابن جريخ ، ورواه السائل (ج ٢ ص ٢٢٥) مختصراً عن إبريم بن الحسن عن حجاج بن مجد عن ابن جريخ . وعده أسانيد صحاح .

 <sup>(</sup>۲) هنا فی من و هج زیادة وقال الثانمی، وفی به واخبرنا، وکایها نتالت الإصل.

<sup>(</sup>٣) منا في م « سعيد بن سالم » والزيادة ايست في الأصل ·

 <sup>(3)</sup> فى النسخ الطبوعة وبذلك ، وإلباء مكنوبة فى الأسل ملصقة بالذال ، وإلصافها ظاهر،
 (2) فى النسخ الطبوعة وبذلك ، والباء مكت الباء والذال بالكين ، وكنب بدلها ذال نقط ، وموضع الحك واضع بن .

به عصمة ، بكسر المين وسكون العاد المهمنين . وعبد انه بن عصمة هو الجشمى ، بضم الحبر وعبد انه بن عصمة هو الجشمى ، بضم الحبر ونتج الثين المجمة ، حجازى ، ذكره أبن حبان فى النقات . قال أبن حجر فى البيوع من المحلى - : متروك ، واللى ذك عبد الحق نقال : ضميف جملا . وقال ابن اتمطان : بل هو مجهول الحال . وقال شيخنا : الأعلم أحداً من أنمة الحجرح والتعديل تسكام فيه ، بل ذكره ابن حبان فى الثقات » . وليسرله فى الكذا اللتة غير هذا الحديث عند النسائى .

و و دريد في س و ج هنا كبلة ﴿ الجشمى ﴾ وليست في الأصل ، وفي ع خطأ غـ س ، فانه ذكر فيها باسم « عطاء من عبد الله بن عصمة الجشمي، ﴾

عرب ، ٧٠٥ تر سب ، ٢٠ وهذا الإسناد رواه أحمد أيضاً عنب الأول ( رقم (٣) في سـ « عن رسول الله » . وهذا الإسناد رواه أحمد أيضا عنب الغزيز بن رفيع عن عطاء عن حرام بن حكيم عن أبيه ، وإسنان صبح .

سرم بالمستم ما يتما م. (٧) هنا في سرو ع زيادة «قال الشافعي» وفي ما «وأخبرنا» وكلها خلاف الأصل.

<sup>(</sup>١) ﴿ مَاهَكَ \* بَفْتُحَ الْهَاءَ ، وهو مُمْنُوعَ مَنَ الصَّرَفَ ، لِلعَلَّمِةِ وَالْعَجَّمَةِ .

 <sup>(</sup>٢) أبهم النافعي شيخه هذا وفي أختلاف الحديث (س ٣٢٨). ورواه أحمد عن إسميل بن إبرهم عن أبوب (رقم ١٩٣٧) ج ٣ س ٢٠٠١) ورواه الترمذي عن قنية

<sup>(</sup>٣) هنا في س و ج زيادة « قال الثانعي » .

<sup>(</sup>٤) هنا فی س و ج زیادة « قال انشانعی » وفی ب « وأخبرنا » .

<sup>(</sup>م) زم أبو على الجبانى أن عبدالله بن كثير في هذا الإسناد هواب الطلب بن أبى وداعة ، و خاله الملاء في خالف راب أن وداحة لبست له في البخاري رواية ، وأما اللهي هذا فهو عبدالله بن كثير الداري المكي ، قارئ أهل مكة ، وهو أحمد المواه السبعة المروفين ، وانظر فتح الباري (ج ؛ ص ٢٥٠٠) .

<sup>(</sup>٦) أبو المهال اسمه « عبد الرحمن بن مطم البناني » وهو تاجي مكي تقة .

المدينةَ وَهِ يُسَلَّقُونَ فِى التَّمَوْ<sup>(۱)</sup> السنةَ والسنتين ، فقال رسولُ الله : مَن سَلَّفَ فَلْيُسَلِّفُ<sup>(۲)</sup>فى كَيْلِ معلوم وَوَزْنِ معلوم ٍ وأَجَلِ معلوم ٍ » . ۱۷ — قال الشافعيُّ: حِفْظِي (۲) ه وأجلِ معلوم ٍ » .

۹۱۸ — وقال : غَرْمِي قد قال ما قلتُ ، وقال : « أو إلى أجل معلوم <sup>(١)</sup> » .

(۱) د التمر ، بالناء المتاة واضحة في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وتختف فيها الروايات والنسخ في الصحيمين وغيرها ، قال النووى في شرح سلم ( ج ۱۱ س ۱۹) : دعكذا هو في آكرالأمول : تمر : بالتناة ، وفي بضها : ثمر : بالتناة ، وهو أحم ، (۲) قوله ديلنون ، وقوله دسلف » وفوله دفليسف » موضوع على كل شها في الأمل شدة فوق اللام ، وضبطت دسلف » فيه بغتج الدين أيضا . وتختف كذلك النسخ والروايات فيها ، فني البخارى تثلا (ج ۳ س ۵ من الطبقة الساطانية ) في رواية ابن علية عن ابن عبينة « يُسُلِفُونَ » « سَلَفًى » « فليسُسُفِ ) وفي رواية صدقة عن ابن عبينة « يُسُلِفُونَ » « أَسُكَف » وفي رواية ابن غيبة عن سنبان « فَكُونُ سُلُفُ » . وقال الحافظ في الفتح (ج ٤ س ٥ ه ٢ ) في تعرب رواية ابن علية « مَنْ سَلَف » . وقال الحافظ في الفتح (ج ٤ س ٥ ه ٢ ) في تعرب رواية ابن علية « مَنْ سَلَف » : «كذا لابن علية بالنشفيد ، وفي رواية ابن عبينة : من أسلف في غيره . وهي أشمل » . وقدطهر نا من رواية الناضي هنا أن ابن عبينة : من أسلف في غيره . وهي أشمل » . وقدطهر نا من رواية الناضي هنا أن ابن عبينة : من أسلف في غيره . وهي أشمل » . وقدطهر نا من رواية الناضي هنا أن ابن عبينة : من أسلف في غيره . وهي أشمل » . وقدطهر نا من رواية الناضي هنا أن ابن عبينة : من أسلف في غيره . وهي أشمل » . وقدطهر نا من رواية الناضي هنا أن ابن عبينة : من أسلف

(٣) ق ج « وحفظي » . والواو لبنت في الأصل »

بالتضعيف ، وكذلك هو في اختلاف الحديث كما هنا . أ

۹۱۹ – قال(۱): فكان نَهْىُ النيِّ «أن يبيع المرء ما ليسعندَه » يَحتملُ (۱) أن يبيع ما ليس بحضرته يراه المشترى كما يراه البائعُ عند تَبابُعهما فيه ، ويَحتملُ أن يبيمَه ما ليسَ عندَه: ما ليسَ يَملكُ (۱) بَعيْنِه ،

كما وصف من سفيان مراراً . قال الشافعي : وأخبرن من أصدقه عن سفيان أنه قال كما فلت ، وقال في الأجل : إلى أجل معلوم » .

والراجح رواية من رواه عن سنيان بن عينة بلفظ و ووزن معلوم إلى أجل معلوم و لأن أكثر الرواة معلوم و لأن أكثر الرواة عنه ذكر وه مكذا ، فقد رواه أحد في المسند (برقم ١٩٣٧ ج ١ مس ٢٧٢) عن سنيان بهذا الفظ، ورواه كذلك أيضا البخاري (ج ٣ مس ١٩٣٥ ج ١ مس ٢٧١) عن وج ٤ مس ١٣٥٥ من الفيمة المسلطانية وجن قنية ، ورواه ملم (ج ١١ مس ٢٧ – ٣٤ من النووي) عن يجي بن يجي وعمرو النافد، ورواه أبو داود (ج ٣ مس ٢٧٠) عن النيلي ، ورواه الترمذي (ج ٢ مس ٢٧٠ من تحمية الأحوذي) عن أجد بن منهم ، ورواه النائي (ج ٣ مس ٢٧٠) عن قنية ، ورواه ابنائي (ج ٣ مس ٢٧٠) عن تعبية بهذا .

وقد رواه أحد (رتم ۱۸۲۸ و ۲۰۵ ج ۱ س ۲۱۷ و ۲۸۷) عن ابن علیة عن ابن علیة عن ابن علیة عن ابن علیة عن ابن أبی نحیج ، وعن عنان عن عبد الوارث عن ابن أبی نحیج ، و کفتك رواه سلم عن شیبان عن عبد الوارث عن ابن أبی نحیج ، وعن یحی بن یحی وابن أبی شبیة وابن مهدی کلاها عن ابن علیة عن ابن أبی نحیج ، ومن طریق وکیح وابن مهدی کلاها عن الثوری عن ابن أبی نحیج ، و کلهم لم یذکر قوله و أبیل مملوم ، بأی لفظ . ووقع فی متن مسلم تبعا لبعض تسخه و ابن عیبیة ، بدل وابن علیة ، وموخطأ واضع کا آمانه الدوی .

والراجع أيضا زيادة ابن عيبنة في قوله ﴿ إِلَى أَجَلَ مَعْلَمَ ﴾ لأنها زيادة تغة ، وإن شك فيها هو بعد ذلك . وقد تابعه عليها الثورى ، إذ رواه مرقح بدومها ، ومرة قال ﴿ ووزن معلوم ووقت معلوم » كما رواه أحمد في المسند عن ابن مهدى عن الثورى ( رقم ٣٣٧٠ ج ١ ص ٣٥٨ ) .

(١) كلة و قال د ليست في .. وفي س و ج د قال النافعي، وكلها مخالف الاصل .
 (٧) فـ ج د عدد المست في م د د الدارة الست في الأصل ، وهم مكن في في نسخة .

 (٣) في ج « يحتبل مدين » وهداء الزيادة ليست في الأسل ، وهي مكنوبة في نسخة ابن جاعة ومضروب عليها بالحرة ، علامة إلغائها .

(٣) فى س و ما ليس بلكه ، وفى ع « مما ليس بنك » وساحنا هو الذى
 فى الأصل ونسخة إن جاعة ، ثم ألصق بعض قارن الأصل ميا فى أول « ما » وها.
 فى الكاف من « بنك » .

<sup>(2)</sup> يعي أن فقر المنافعي قال في روايته لا ووزن سعوم وأجن معلوم أو إن أجل معلوه على النظافي بال أجل معلوه على النظاف بإن المطف بالواو بدون ( بل ع وبين زيادة والى ا بدون الواو . وكشائك هو في الأمسال والنسخ الطبيعة ، وكان كذاك في اسخة ابن جاعة / كشف أنما فقد روى الدارى الحديث (ج ٢ م ٢٠٠٠) عن مجد بن يوسف عن سليان بن عبينة ، فقد روى الدارى الحديث (ج ٢ م ٢٠٠٠) عن مجد بن يوسف عن سليان ، ونان الدون معلوم . و وقد كان سليان يذكره زمانا : إلى أمل معلوم . و ووراه الشانعي في اختلاف الحديث ( س ٣٢٨) فقال دواييل معلوم ، أو إلى أجل معلوم ، بدون أن بين ما أبانه ها ، واسكنه زاد ذلك ابتناماً في الأم (ج ٣ م ١٨٥) فرواه عن سفيان دوأجل معلوم ، أن إلى المؤدن الدونان المعلوم ، والله عن كذراه الله الموره ، تم قال : «حفظته المطام أفي الأم (ج ٣ م ١٨٥) فرواه عن سفيان دوأجل معلوم ، قال : «حفظته المطام أن الأم (ج ٣ م ١٨٥) فرواه عن سفيان دوأجل معلوم ، قال : «حفظته

كانت في ملك الرجل أو في غير ملكه ، لأنها قد تَهْ الله وَ وَتَنْقُصُ قبلَ أن يراها المشترى .

٩٢٣ - قال (١): فكلُّ (٢) كلام كان عامًا ظاهراً في سُنَة رسولِ الله فهو على ظُهوره ومُحمومه ، حتَّى يُعْلَمَ حديثُ ثابتُ عن رسولِ الله [ بأبي هو وأتى ] (٢) يَدُلُ على أنه إنما أُرِيدَ بالجُمْلة المامّةِ في الظاهر بعضُ الجُملةِ دونَ بعضٍ ، كما وصفتُ مِنْ هذا (١) وما كان في مثل ممناه.

عَهِ مَ وَلَزِمَ أَهُلَ العَلَمِ أَنْ يُمْضُوا الْحَدِينِ عَلَى وَجُوهُهَا فَ مُ مُضُوا الْحَدِينِ عَلَى وَجُوهُهَا مُ مَا وَجَدُوا لِإِمْضَاتُهَمَا وَجُهَا ، ولا يَمُدُّونَهَما خَنْفَيْنَ وَهُمَا يَحْتَمَلانَ أَنْ مُضَيّاً مَمّا ، أَو وُجِدَ<sup>(٧)</sup>السبيلُ إلى أَمْضَاتُهما ، ولم يكن منهما واحدُ (٨) بأَوْجَبَ مِن الآخَر .

فلا يكونُ موصوفاً مضمو نَا<sup>(١)</sup>على البائع يُؤخَّذُ به ، ولا في مِلْكِهِ ـ : فَيَاذَرُ مُ<sup>(١)</sup>أَن يُسَلِّمُهُ إليه بعينه ، وغيرَ هذين المعنيين .

مره فلمًّا أَمَرَ رسولُ الله مَن سَلَّف أَن يُسَلِّف في كيلٍ معلوم ووزنٍ معلوم وأجلٍ معلوم ، أو إلى أجل معلوم \_ : دخل هذا<sup>(٢)</sup> يبعُ ما ليس عندَ المرءِ حاضرًا ولا مملوكًا حين باعه .

ص مراً على البائع بصفة مو يُؤخَذُ بها عند تحِلُ الأَجَلِ ـ : دَلُ على أنه إنما نهى عن يع عَيْنِ الشيء ليس في ملك البائع (٥٠)، والله أعلم .

٩٢٢ – وقد يَحتْملُ أن يكونَ النَّهْيَ (٢٠ عن بيع العِينِ الغائبةِ ،

<sup>(</sup>١) في النمخ المطبوعة ﴿ قال الثانعي ﴾ والزيادة ليست في الأصل .

<sup>(</sup>٢) في س و ج د وكل ، وهو نخالف للأصل .

 <sup>(</sup>٣) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط لست أجزم بأنه خطه ، وعليها «صح صح» . ٠

<sup>(</sup>٤) في عدد في ، بدل ( من ، وهو مخالف للإصل وسائر النسخ ، وفي س و ع (٤) في عدد الكلام ، والكلمة الزائدة لبست في الأصل ، وهي مكتوبة بحاشية نسخة ان حامة وعليها علامة ( ص > )

 <sup>(</sup>a) ني ما دعلى تمومهما ووجوههما و والزيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

<sup>(</sup>٣) نى ع دونك أنه ، الح وزيادة ﴿ أنه ، منسدة للمنى ، وعالمة الأصل وأسائر النسخ ، بل إن نى اسنة ابن جاءة علامة الصعة بين كلى ﴿ وَفَكَ ، و ﴿ إِنَّا ﴾ .

إشارة إلى رفع احمال وجود عنى بينهما . (٧) فى حــ « وجدنا » والسكلمة واضحة فى نسخة ابن جاعة « وجد » وكانت كذلك فى الأصل » ثم تعمرت نبها بعض فارئيه نشكط أولها وأسامها « نجد » ولسكن-لايزال أثر الواو بنيا » والضنة التى فوقها بانية واشخة .

الایران ایر انواو بایی ، و هسته ای توانی باید در . (۸) فی النسخ الطبوعة و واحد مهما ، بانفدیم واند خبر ، و کذبی کنیت فی نسخة

<sup>(</sup>١) في 🕳 ﴿ وَلا مَصْمُوناً ﴾ وهو مخالف الأصل ولسائر النسخ 🗓

 <sup>(</sup>٩) في ابن جاعة والنسخ الطبوعة ( نيزه ، ٤ قد عبت بعض أثاس في أأصل نضرب على الم وكتب فوقها ( مه » أ.

سيم م و سب عرب و الشيخ الطبوعة د دخل في هذا ، وكلة د في ، ليست في الأصل ، والمتين زادوها ظنوا أن إثبتها والب ، لأن الفعل لازم ، والمكن سم استعماله منديا ، مثل د دخلت البت ، وتأوله بعضهم ، نقال صاحب اللسان : د والصحبح أن تريد : دخلت إلى البت ، وحذفت حرف الجرّ ، فاتنصب انتصاب الفعول به ، . وقد ورد في الفرآن كثيراً بدون الحرف ، نحو قوله تعالى في سورة النحل (٣٣) عند أدخلُه الحرّ الحرف ، نحو قوله تعالى في سورة النحل (٣٣) عندل مقدم الحرّ الحرّ الحرّ ، فيها قوله دهذا ، مقدول مقدم الحرّ ا

و دييع ۽ فاعل مؤخر . (٤) في ب د فلما ۽ وهو مخالف للأصل .

 <sup>(</sup>٥) في النسخ الطبوعة والدى الدى ليس في سك البائع، وزيادة كلة (الذى) الاضرورة لها، وليست في الأصل ولاني نسخة إنجاعة .

<sup>(</sup>٣) كُمُلنا ضبط هذا الحرف في الأصل بالنصب، وهو الوجاء وهو الصواب، لأنه خبر ويكون، وإسمها محذوف تنفر به وكانه قال : وند بخشل أن يكون لمراد اللهي الخ ، وطبط في نسخة ابن جامعةً بدرنع على أنه الاسم ، فلا إسمن عمدير حذف الحبر، والصواب النساب السباق هو الأوراء.

بن سفيانَ أَنَّ زيداً أَباعَيَّاشٍ أخبره عن سَمد بن أَبِي وَقَاص : « أَنه سَمِعَ النَّبِيَّ سُمِّلَ ( ) عن شراء التَّمْر بالرُّطب ؟ فقال النبيُّ : أَيَنْقُصُ الرُّطبُ إِذَا يَبِسَ ؟ قالوا ( ): نعَم . فَهَى عن ذلك ( ) » .

(١) « سئل » رسمت فى الأصل «سبل» بتقطين بدل الهمزة ووضعت ضعة فوق السين ، ثم حاول بعض قارئيه تفييرها ، فزاء تقطين تحت أول السين ، ليجعلها تقرأ « يسئل » ونسى ضعة السين والنقطين بجوار اللام ، والذى فى الأصل ما أنبتنا . والآخر مطابق . للموطأ واختلاف الحديث ونسخة الرسالة الطبوعة ونسخة ان جاعة .

(٣) في سائر النسخ ﴿ تقالوا » وهو التابق العوضا ، والنماء هُواه في الأصل ملصفة ».
 خلفناها ، وهم المه افغ المنافق الخلاف الحدث .

(٣) الحسديت في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٨) ورواه الثاني عن مالك أيضا ، في اختلاف الحديث (ص ٢١٩) ، وفي الأم (ج ٢ ص ١٥) ، ورواه أصحاب السنز الأربهه ، وقال الترمذي : ٣ هـمـذا حديث ....ن صحيح ، واظر تحقة الأحدرذي ( ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٢) .

ورواه الحاكم في المنتدرك (ج 7 س 74 – 79) عن الأمم عن الربيع عن الطابق باستاده ، ثم رواه بأسانية أخر ، ثم قال : ﴿ عَذَا حَدِينَ صَبِّحَ ، لا جَنَّ أَنَّهُ الثَّقَلُ عَلَى إَمَامَةُ مَالُكُ بَنَ أَنِسَ ، وأَنَّهُ مَكُمَ فَي كُلّ ما يرويه من الحديث ، إذ لم يوجد في روايته إلا الصحيح ، خصوصاً في حديث أمل الدينة ، ثم تشابعة مؤلاء الأنمة إياه في روايته عن عبدالله بن يزيد، والفيعان فيشرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عباش » . وواقته الله عبد . .

و « فريد أبو عباش » \_ بغت اجر البهمة وتشديد الثناء التحديد وكثره شبي معجمة \_ : تقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاس ، وقبل : إنه مولى به عزوه ، وماه بضهم « أباعياش فريد بن عباش » وقال إن حجر بي التهذيب : «قال الفلاوي: قبل فيه أبو عباش الورق من جة السحاء ، لم يحركه ابن يزيد ، قلت : وقد فرق أبو احداطا كم بين زيد أبي عباش الورق الفلمي ، وأما البحاري غلم يذكر الناسي جمة ، من دن : فيه أبو عباش هو فريد بن الصاحب ، من صفار السحابة ، وشهوا عن أبي حبيد أنه قال : « بجهول » وكذبك قال ابن حزم في الأحكاد (ج ٧ من ٢٥٠) عدد أن روي الحسديث باستاده ، ورودت عليه في تعليق عليه ، وكذبك قال في المحلى (ج ٨ من ٢٥٠) .

وهن فى تحفة الأهوذى عن النفرى قال : «كيف يكون مجهولا وقد روى عنه تندن : عبد الله بن يزيد وعمران بن أبن أنيس ! وهما من احتج بهما سلم فى حجمه ، و ند عراء أثنة هذا الشأن ، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريه فى الرجل ، . وتقل

مُرْهُ - (أُخبرناً مالك عن نافع عن ابن مُحمر عن زيد بن ابت عُمر عن زيد بن ابت : « أَذَّ رسولَ اللهِ رَخَّصَ (٢) لصاحب العَرِيَّةِ أَن يَبِيمَها بَحَرْصِها (٢)».

٩٠٩ - (١) أخبرنا ابن عين الزاهري عن سالم عن أبيه عن ربد بن ثابت : « أن الني (١٠٠ وَخَص في العَرَايا (٥) .

عن البناية المبنى عند قول صاحب الهداية ﴿ وزيد بن عباس صعيف عند النقلة ﴾ ... .: 

«هذا اليس بصحيح . بل عو تقة عند النقلة » . وظاران حجر في التهذيب أن الحديث 
صححه ابن خرية وابن جان أيضا وأن زيدا ذكره ابن حبان في النقان وبرقته الدارقطني . 
وقال الخطابي في الممالم (ج ٣ ص ٧٨) : ﴿ قد تكلم بعض الناس في إسناد . دديث 
سعد بن أب وقاس ، وقال : زيد أبو عباش راويه ضيف ، ومثل هذا الحديث على أصل النشاني لا يجوز أن يحتج به . قال الشيخ \_ بعن الخطاب ... : وليس الأمر على 
ماتوهه ، وأبو عباش هذا مولى لبني زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ ، 
ماتوهه ، وأبو عباش هذا مولى لبني زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ ،

د و ولایروی عن رجل متراك الحدیث بوجه ، وعذا من شأن مالك وعادته منوم » . (۱) سنا فی س و ج زیاده د قال الشانعی » وفی س د وأخبرنا » وكل عنائف للأسل .

(٢) مكذا في الأصل ۶ رخس ۶ ووضع فوق الحاء شدة ، وفي النوط د أرخس ۶ بالمميزة
 والمعني واحد ، وها روايتان ثانيتان في الحديث .

(٣) الحدر في النوطأ (ج ٢ ص ١٢٥) ورواء البخارى وسلم وغيرها . والعربة قال في النباية : « اختلف في تفسيرها ، فقبل : إنه لما نعى عن الذابغة ، وهو بيم التمر في رؤس النخل التمر، رخس في جاة المزاينة في العرباء وهو أن من لاتخل له من ذوى الملجة بدرك الراب ، ولا تقد بيده بيدى به الرطب لماله ، ولا تخل له يعلمهم منه ويكون قد فضل له من قوته تمر ، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له : بين تمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر ، فيحليه ذلك الفاضل من التمر بشعر طلف النخلات ، يوسيد من رطبها مع الناس . فرخس في إذا كان دون خمة أوسقية . والعربة فعيلة بمنى منوطها مع الناس . فرخس في إذا كان دون خمة أوسقية . والعربة فعيلة بمنى عرى بعرى : إذا قلم نوبه > كأنها عربت من جلة التحريم فعربت ، أى خرجت ، والقر مامام الدن (ج ٣ ص ٢٠ - ٨٠) . و « الحرس » بفتح الحاه مصدر ، قال في النهاية : «خوس النخلة والكرمة مخرصها خرسا : إذا هزر ماعلها من الرطب تمرأ ، الذب زيبياً ، فهو من الحرس : المظن ، لأن الحزر إنما هو تعدير يظن ، والام : الحرس ، الخرس ، الخرس ومن المنس زيبياً ، فهو من الحرس : المظن ، لأن الحزر إنما هو تعدير يظن ، والام : أخرس ، الخرس ، الخرس ، المؤس ، والام .

(٤) في النسخ المطبوعة « أن رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

. (٥) في حَ ﴿ فَي بِيعِ العَرَالِ ﴾ وكلة ﴿ بيع ﴾ لبت في الأصل ولا في نسخة ابن جامة .

العَرَاياً ، فيكونَ هذا من الكلام العامِّ الذي يرادُ بهِ الخاصُ (١٠٠٠).

### وجه يُشبه المعنى الذي قَبْلَه (١)

عن عطاء (٢) عن صَفُوانِ بن مَوْهَبِ أَنَّهُ أَخْبَرُهُ عَنْ عَبْدُ اللهُ بن مُمد بن صَيْفِي (٢) عن حَكِيم بن حِزَام (١) أنه قال : « قال لي

(١) هنا بحاشية الأصل و بلغ» . ﴿ بلغ السباع في المجلس العاشر ، وسمم ابني مجد، ولم يظه باقى الكلام ، ولما، « والجاعة » كما مضى مراراً .

(٢) هذا العنوان هو الذي في الأصل ، واختلفت فيه النسخ : فني جم ونسخة ابن جماعة مَ مَادِةَ كُلَّةً لَا بَالِ ﴾ في أوله ، وفي س «وحه آخر بشبه الذي قبله» وفي - « وجه يشه المعنى قبله ، .

(٣) هنا في النسخ الطبوعة زيادة • قال الثانعي . •

(٤) الواو ثابتة في الأصل ، ومحذونة في النسخ المطبوعة .

(٥) في من ﴿ ثَابَتِ ﴾ بدل ﴿ سَالُم ﴾ وهو خطأ ، وفي س مجذَّنها أصلا ، وفي كلها زيادة والفداح » وهي زيادة مكنونة بحاشية الأصل بخط آخر . وسعيد بن سالم الفداح أبو عَمَانَ : كوني سكن مَمَة ، قال الشافعي : ﴿ كَانَ سَعَيْدُ الْفَدَّاحِ بَفِي مَكُمَّ ويَدْهُبُ إِلَى قُولَ أَهُلَ الْعُرَاقَ ﴾ . وهو ثقة ، تسكُّم فيه بعضهم بمبالا يردُّ روايته ، من ميله إلى بعض الأهواء ، واكنه صدوق .

(٦) في سائر النسخ زيادة « بن أبي رباح » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٧) دموهب، بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء وآخره باء موحدة . وصفوان بن موهب وعدالله بن عجد بن صبغي : حجازيان ، ذكرهما ان حبان في النفات ، وابس لهما في الكتب المنة غير هذا الحديث ، عند النساني .

. (٨) وحزام، بكسر الحاء وتخفيف الزاي . وحكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عمد العزى . هو اين أخي خديجة زوج النبي صلى أنة عليه وسلم ، وكان من سادات قريش، وكان صديق النبي صلى انة عليه وسلم قبل البعثة، وكان يوده ويحبه بعد البعة ، ولكن تأخر إسلامه حتى أسلم عام النتج ، وكان من العلماء بأنساب قريش وأخبارها ، ولم يقبل شيئًا من أبي بكر ولا عمر ولا عبَّان ولاساوية ، مات سنة ؟ هُ

. ١٩ \_ قال الشافعيُّ : فكان "يعُمُ الرُّطَب بالنَّمْر مَنْهِيًّا عنه ، لِنَعْيِي النيِّ (١)، وبَيِّنَ رسولُ اللهُ أنهُ إنما نَهَى عنه لأنه يَنْقُص إذا يَبسَ، وقد نَهَى عن التَّمْرِ بالتَّمْرُ (٢) إِلاَّ مِثْلًا عِثْل ، فلما نَظَرَ (٢) في الْمُتَعَفَّ من تُقْصَان الرطب إذا يَبسَ ـ:كانَ لا يكونُ أبدًا مثلًا بمثلِ ، إِذْ كَانَ النقصانُ مُنيِّبًا لِايْعَيْفُ، فكان يَجمعُ مسْيين: أحدُهما التَّفَاضُلُ في المَسَكِيلَةِ، والآخرُ الدُزَابَنَةُ ، وهي بيعُ ما يُعرفُ كَنْلِهُ بما يُجهلُ كَلِلهُ من جنسه ، فيكان منهيًّا (١٠) لمنين

٩١١ – فلمَّا رَخُّص ( ) رسولُ الله في بيع العَرَالِيا بالتَّمْنُ كَيلًا لم تَهْدُوا (\*) المَرَايَا أَنْ تَكُونَ رُخْصَةً مَنْ شيء نُهِيَ عنه (\*\*) ، أولم يكن النهيُ عنه : عن المُزَابَنَةِ والرُّطبِ بالنَّمْرِ - : إلاَّ مقصودًا بهما إلى غير

والحديث رواء الشافعي في اختلاف الحديث ( ص ٣١٩ ) وفيه كبَّة ﴿ يبد ٢ ، ورواء أيضًا أصحاب الكتب السنة . وانظر فخائر المواريث ( رقم ١٩٦١ ) .

(١) في النسخ المُطبوعة زيادة ﴿ عنه ، وكفلتك في نسخة ابن جَاعة ، وعده أزيادة مكتوبة في الأصل بين السطرين بغير خطه ، فلذلك لم شبتها .

(٢) في ب ﴿ وقد نعي عن يبع الثر بالتر ، وكلة ﴿ يبع ﴾ لبت في لأصل ؛ وقوله ﴿ الثمرِ ﴾ خطأ صرف ، لأن المراد هنا ﴿ الثمرِ ﴾ المثناة ، كما هو ظاعم .

 (٣) هكذا في الأصل ، والمراد : فلما نظر الني صلى الله عليه و-لم الح ، كما هو واضح ، ولكن زد يضهم في الأصل بخط جديد حرف ﴿ نَا ﴾ لتقرأ ﴿ نَظُرُنَّ ۗ وَلَمْنَكُ تبنت في سائر النسخ، وهو خطأ .

(٤) في النسخ الطبوعة وآبن جَاعَة زيادة «عنه» وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط عنانين . خَذْفِياهَا ، والكلام على إرادتها ، كعادة القصحاء .

(٥) ني ج د أرخص ، وهومخالف للأصل .

(٦) مَكُنَّا فِي الأَصْلُ بَاتِبَات حَرِف المَّهُ مِعَ آخِنَتِم . وهو جَائِزُكَا ذَكُونًا مِرَازًا ء ثم ألبت قيه ألف بعد الواو ، وهو رسر شاذ لايذان عليه ، وإنما أتبتناه لطرافته .

(V) في من وساققد نهى عنه، ونظ دفت لبس من الأصل ، بل كنب بالحاصة بخط آخر.

٩٤١ — وقد يخالفُنا في هذا <sup>(١)</sup>غيرُنا ، وهو مكتوبُ في غير هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

٩٤٧ – ومثلُه أن يَنكح <sup>(٢)</sup>المرأة بنير إذنها ، فتُحِيِزَ بعدُ ، فلا يجوز ، لأنَّ العقدَ وقعَ منهيًّا عنه .

٩٠ - ٩٤٣ - (\*) ومثلُ هـذا ما نَعَى عنه رسولُ الله (\*)، من يع (\*) الغَرَدِ، ويع (\*) الغَطَب التَّمْر إلاَّ في العَرَابًا، أوغيرِ ذلك مما نَعَى عنه (\*).
٩٤٠ - وذلك أنّ أَصْلَ مَالُ كُلُّ امرى وَ (\*) نُحَرَّمْ على غيره، إلاَّ عِما أُحِلَّ بهِ من البيوع مالم يَنْهَ عنه رسولُ الله، ولا يكونُ (\*) ما نَعَى عنه رسولُ الله من البيوع مُحِلاً ما كان أَصلُه عرَّماً ولا يكونُ (\*) ما نَعَى عنه رسولُ الله من البيوع مُحِلاً ما كان أَصلُه عرَّماً

مِن مال الرجلِ لأخيه ، ولا تكونُ المصيةُ بالبيع المنعى عنه نُحلُ عَرَما ، ولا تَحَلِّ المَّمِ عنه نُحلُ عُرَما ، ولا تَحَلِ<sup>(1)</sup> إلاّ بمالا يكونُ ممسيةً ، وهذا يَدْخُلُ في عامَّة اليمْ .

940 - (1) فإن قال قائلُ : ما الوجهُ الدُّباح الذي نُعِيَ المر إلَّه فيه عن شيء ، وهو يخالفُ النَّغيُ (1) الذي ذكرتَ قَلَة ؟

٩٤٦ – فهو \_ إِن شَاءِ اللهُ عِيمَالُ نَعْيِ رَسُولِ اللهِ أَنْ يَشْتَمَلَ الشَّاءِ فَيْ وَمِ (\*) وَاللهِ أَنْ يَصْنَبِيَ فَى ثُوبٍ (\*) واحدٍ مُفْضِياً بَفَرْجِهِ الرَّجُلُ عَلَى الشَّاءِ (\*) ، وأَنْ يَحْشَنِيَ فَى ثُوبٍ (\*)

<sup>(</sup>١) في مد في هذا المعنى ، والزيادة البست ني الأصل .

 <sup>(</sup>٣) انظر اختلاف الحديث للثانين (ص ٣٣٨ \_ ٢٤١ و ٤٥٢ \_ ٢٥٧ )
 والأم (ج ٥ ص ٦٨ \_ ٣٢) .

 <sup>(</sup>٣) فى النَّسَخ الطّبوعة ونسخة ان جاعة زيادة ‹ الرّجل › وهى مكتوبة فى الأصل بجوار
 كلة ‹ ينكح › فى طرف السطر، بخط مخانف لحملة .

<sup>(</sup>٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثانعي ، .

 <sup>(</sup>٥) في النسخ الطبوعة د الني صلى الله عنيه وسلم ، .
 (٣) في نسخة ابن جاعة والنسخ الطبوعة ، ربيوع ، وما هنا هو الذي في الأصل ، ثرا

 <sup>(</sup>٦) في نسخة أبن جاعة والنسخ الطبوعة عبوع > وما هنا هو الذي في الأسل ، ثم ا كتب فوقه بعض قارئيه كلة « يبوع » بخط آيني .

 <sup>(</sup>٧) في ع < وعن يبع > وكلة وعن، منا خطأ، ومن مكتوبة في نسمة إن جاءة ومضروب عليها بالحرة .

<sup>(</sup>A) فى س و ع زيادة و رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليست فى لأصل ، ومى مكتوبة فى نسخة ابن جاعة وعليها خطوط حراء ، إشارة إلى أنها ليست مذكورة فى الأصول المنابة عليها ، وقوله وأو غير ذلك، ضرب بعض تأرثى الأصل على الأنب من و أو » فأتيناها .

 <sup>(</sup>٩) في ع ما أسكل ادرئ ، فجلت فيها ( ما ؟ موصولة ، والذي في الأصل وسائر النفخ ( مال ) و بعدها ( كل ٤ ) وهو الصحيج الظاهر .

<sup>(</sup>١٠) عَمَدًا فِي الْأَصْلُ بِالْفَطْفُ بِالْوَاوِ ، وَهُو مُوالِ ، وَفِي سَالُو النَّسَخِ ﴿ فَلَا يَكُونَ ﴾ .

<sup>(</sup>١) مكنا في الأصل ونسخة ابن جاعة ، الناء مقوطة نيهما بقطنين من فوق ، والضمير راجع لمل أمرال الفير الحرمة . وفي - « يحل ، بالياء النحنية ، وهو ظاهر ، ولكنه عناف للأمار .

<sup>(</sup>٢) هنا في النسخ الطبوعة زيادة « قال الثانعي » .

 <sup>(</sup>٣) في - د النهى ، وهو مخالف للأصل وسائر النبخ .

<sup>(</sup>٤) مكذا هو في الأصل باتبات حرف (على ، ، وقد ضرب عليه بعض القارئين بإشارة خفية ، وحذف من نسخة ابن جاعة وسائرالنسخ ، والقفظ الوارد في الأحديث وكتب اللغة (يشتمل الصاء » و داشتال الصاء » . وما هنا له وجه محيح ، لأن فعل داشتال عبر متعد ، عارفا عدى جي " بحرف (على » ، وتبوغم ( اشتمال الصاء ) ليس تعدية للفعل ، بل هو مفعول مطلق ، كأنه قال ( اشتمال الاشتمالة الصاء » وهو معنى جازى " تشيما لهيئته عين اشتماه بالشيء الأمم لا منفذ أنه ، فكذك إذا قبل د اشتمل على الصاء ، كان قبل ( اشتمل على الصاء ) كان جازاً أيضاً ، كأنه قسل ( اشتمل على الهنة الصاء » على الصاء » كان عاداً أيضاً ، كانه قسل ( اشتمل على الهنة الصاء » على المناه الصاء » على المناه الصاء » على الصاء » كان عاداً أيضاً ، كانه قسل ( اشتمل على الهنة الصاء » على المناه الصاء » كان عاداً أيضاً ، كانه قسل ( الشنمل على الهنة الصاء » على المناه الصاء » كان عاداً أيضاً ، كانه قسل ( الشنمل على الهنة الصاء » كان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمل على الهنة الصاء » كان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمل على الهنة الصاء » كان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمل على الهنة الصاء » كان عاد كان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمل على الهنة الصاء » كان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمل على المناه » كانه قسل ( الشنمل على المناه » كان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمل على المناه » كان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمل عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمان عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنماء المناه » كانه عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمان عاداً أيضاً » كانه عاداً أيضاً » كانه قسل ( الشنمان عاداً أيضاً » كانه عاداً كانه و المناه المناه المناه المناه عاد المناه عاد المناه المناه المناه عاداً المناه المناه المناه المناه عاد المناه المناه المناه عاد المناه المناه

و « اشتال الصاء » قال أبو عبد : « هو أن بنتمال بالنوب حتى يجلل به جده ولا يرفع منه جانباً ، فيكون في فرجة تخرج منها بده ، وهو النافع ، وربحا اضطبع فيه على هذه الحالة . قال أبو عبيد : وأما نشير الفقهاء قانهم يقولون : هو أن يشتما يثوب واحدليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضه على منك قنبدو من فرجة . قال: والفقها، أعلم بالتأويل في هذا الباب ، وفئك أصح في الكلام ، فرذهب إلى هذا النفيع كره التكثف وإبداء العورة ، ومن فسره تضيراهل الفذة فإنه كره أن يتزمل

به شاملا جمده ، مخانة أن يدنع إلى حالة سادة لنف فيهلك ، .

ه شاما تمله في السان مادة (شم م ل) وقوله • فندو منه فرجة ، أرجعأن صوابه • فيدو منه فرجه ، . وتضير الفقها، هو الصواب ، وهو الذي
أشار إليه النافع هذا ، وهو حجة الثنة أيضاً .

<sup>(</sup>٥) هَكَفَا فَى الْأَصَلَ ﴿ فَى تُوبِ ﴾ وفي سائر النَّسَخ ﴿ بَنُوبٍ ﴾ وقد حاول بعض القارئين

١٦١٢ – فِلمَا مُسَحَ رسولُ الله على الخفين لم يكن لنا ـ واللهُ أعلمُ \_ أن نمسحَ على عمامةٍ ولا بُرْقُعُ ولا(١) قُفّازَيْن \_ : فياساً عليهما(٣) ، وأثبَتْنا الفرضَ في أعضاء الوضوء كلَّها ، وأرْخَصْنَا(٣) بمسح النبيِّ في المسح على الخفين، دونَ ما سواهما.

١٦١٣ - قال(): فَتَعُدُ مِذَا خَلافًا للقُرَانِ؟

١٦١٤ - قلتُ: لا تخانفُ سنةُ لرسولِ الله كتابَ الله بحال.

١٦١٥ - قال: فيا معنى هذا عندك ؟

١٦١٦ – قلتُ : معناه أن يكونَ قَصَدَ بفرض إمساس القدمين الماء مَن لأَخْتَى (١) عليه لَبسَهُما كامِلَ الطَهارَةِ.

١٦١٧ \_ قال: أو يجرزُ عذا في اللسان؟

١٦١٨ – قلتُ: نعم،كما جاز أن يقومَ إلى الصلاةِ مَن هو

على وضوء ، فلا يكونُ المرادَ بالوضوء ، استدلالاً بأن رسولَ الله صَلَّى صلاتين وصلواتٍ بوضوءٍ واحد<sup>(۱)</sup> .

١٦١٩ – وقال الله''' : ﴿ وَالسَّارُقُ وَالسَّارِقَةُ ''' فَانْطَعُوا أَيْدِيَهُما جَزَاتِهِ عِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ ، وَاللهُ عَزِيزٌ عَكِيمٌ (١) \* .

١٦٢٠ - فدَلَّت السنة على أن الله لم يُرِدُ بالقطع كلِّ السارقينَ.

١٦٢١ – فكذلك دلَّتْ سنةُ رسول الله بالسح أنَّه فَصَدَ بالفرض في غَسل القدمين مَن لاَّ خُنَّى عليه لَبسَهُما كامِلَ الطهارة (٥٠).

١٦٢٢ \_ قال: في أمثِلُ هذا في السنَّة ؟

١٦٢٣ – قُلْتُ : نَهَى رسولُ الله عن يع النَّمْر بالتَّمْر إلاَّ مِثْلاً عثل. و « سُثل عن الرُّطَب بالتَّر ؟ فقال : أينقُصُ الرطبُ إذا يَبسَ ؟ فقيل: نَعَمْ ، فَنَهَى عنه » . و « نَهَى عن المُزَّا بَنَةِ » وهي كُلُّ ما عُرِفَ كَيَّهُ مِمَا فِيهِ الرِّهَا مِن الجنسِ الواحدِ بِجُزَّافٍ لا يُعرفُ كِلُّهُ منهُ ، وهذا كُلُّه أَعْبَيْسِعُ المعانى . « وَرَخْصَ أَنْ تُبَاعَ العَرَايا بِخَرْصِها تَمْرًا مَّا كُلُّهَا أَهِلُهَا رُطَبًا »(١) .

<sup>(</sup>۱) فی س و ج زیادة « علی ، .

<sup>(</sup>٢). أما منع القياس علىالسج على الحُقين فنعم، فلا مسح على برفع ولاتفازين . وأما العمامة ة ن جواز المسج عليها إنها هو تباع للسنة الصحيحة فيها ، لاقياسا على الحقين ، وانظر الأماديث في السج على العامة في الترمذي بصرحنا (رتم ٢٠٠ – ٢٠٢) ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٠) .

<sup>(</sup>٣) ني 🚅 د ورخصنا ۽ وهو مخالف الأصل .

<sup>(</sup>٤) في النسيخ الطبوعة ﴿ فَقَالَ ﴾ وأنَّه، مزادة في الأصل ملصقة بالقاف .

<sup>(</sup>٥) هذا استفهام محذوف الهمزة ، وند زبات في الأصل واضحة التعمل .

<sup>(</sup>٣) في من و ج ﴿ خَفِينَ ، بِاللَّهِ أَنْهِ ، وهو مُعَالَمُ لَأَصُلُ وَأَبِّنَ جَاءَةً ، وَالظُّرُ ماضي مرقه (۱٤٠) .

<sup>(</sup>١) انظر شرحنا علىالترمذي (رفم ٥٨ – ٦١) وتيل الأوطار (ج ١ س ٢٥٧ ـ ٢٠٨

<sup>(</sup>٢) فَى س ﴿ قَالَ الشَّانِي وَقَالَ اللَّهُ ۚ وَفِي ابْنِ جَاعَةً ۚ وَ مُح ﴿ قَالَ الشَّانِي قَالَ اللَّهُ ﴾ وما هنا هو الذي في الأصل.

 <sup>(</sup>٣) في الأصل إلى هناء ثم قال د الآية ؟ . .

<sup>(</sup>ع) سورة المائدة (٣٨)

<sup>(</sup>٥) انظر مامضي في الفقرات (٢٠٠ – ٢٢٧ و ٢٢٢ – ٢٢٠ و ٢٦٦ – ٢٦٨ ).

<sup>(</sup>٣) الظير مامضي في الفنوات (٩٠٦ – ٩١١) .

١٩٢٤ – فرخَّصْنا في العرابا بِإِرْخَاصِهِ ، وهي بيعُ الرطب بالتمر ، وداخلة في المزابنة ، بإرخاصه (١) ، فأثبتنا النحريم مُحَرِّمًا (١) عامًا في كل شيءٍ مِن صنفٍ واحدٍ مأكولٍ ، بعضُهُ جُزَافٌ وبعضُهُ بكيلٍ ــ : للمزابنة ، وأحللنا العرابا خاصَّةً بإحلاله من الجملة التي حَرَّم ، ولم نُبطِل أحدَ الحبرين بالآخر ، ولم نجعله قياسًا عليه

١٦٢٥ \_ قال: فما وجهُ هذا ؟

١٦٢٦ – قُلت: يحتملُ وجهين، أوْلاَهُما به عندي واللهُ أعلمُ \_أن يكونَ ما نهَى عنهُ جملةً أَرَادَ لِهِ ما سِوَى الْمَرَالِما ، وبحتملُ أَنْ يكونَ أَرْخَص (٢) فيها بعدَ وجوبها<sup>(١)</sup> في جملة النغى ، وأبهما كَانَ فَعَلَيْنَا طَاعَتُه ، بإحلال مَا أَخَلَّ وْتَحْرِيمُ مَاخَرَّمَ .

١٦٢٧ – (١) وقَفَى رَسُولُ الله بالدَيَةِ فِي الحَرِّ المسلمِ يُقْتَلُ خَطَا مائةً من الإبل، وقضَى بها على العاقلةِ .

١٦٢٨ – (٣)وكان (٣)الممدُ بخالفُ الحَطأُ في القَوَدِ والمأْثُمِ ، ويوافقُه في أنَّه قد تكونُ فيه ديَّة

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في (٠) كل امرى فيما لزمه إما هو في ماله دونَ مال غيره ، إلا في الحرِّ<sup>(١)</sup> يُقتلُ خطأً ـ: قَضَينا على العافلة في الحرِّ يُقتل خَطأً ما<sup>(٧)</sup>قَضَى به رسولُ الله ، وجعلنا الحرَّ مُقِمَلُ عمدًا إذا كانت فيه ديَّة \_ : في مال الجاني ، كما كان كلُّ ماجَنَى في مالهِ غيرَ الخطإِ ،ولم تَقيِنْ مالزَمه من غُرْم بغير جراح خطا على ما لَزمه بقتل الخطأ (^).

١٦٣٠ – (اُفإِنْ قال قائلٌ: وما الذي يَغْرُمُ الرجلُ من جنايته

# وما أزمهٔ غيرَ الخطأ ؟

<sup>(</sup>١) قوله « بارغاصه » تـكرار التأكيد ، وهي متناتة كاني قبنها بموله « نرخصنا » . (٢) كتب مصحح من هنا بحاشيتها مانصه وهكذا في جميع النسخ والنفر، وأم أر في الكلام وجها للنظر ، بل هو صبح واضع .

 <sup>(</sup>٣) في ابن جاعة و س و ع «رخس» ، والأنف ثانية في الأسار ، ثم ضرب

<sup>(</sup>٤) أصل ﴿ الوجوبِ \* المقوط والوقوع ، ثم استعمل في التبوت ، ثم جاء منه المعنى الصرعى المعروف للوجوب . والشانعي أراد به هنا العني اللغوي : التبوث . ولم يمهم مصعمو النسخ الطبوعة هــذا فتيروا الـكلمة وجلوها ﴿ بعد دخوعًا ﴾ . وهو عالف الإصل والسلمة أن جاعة ·

<sup>(</sup>٥) في ما و فأيها ، وهو تناك الأصر .

<sup>(</sup>١) هنا في سائر النسخ زيادة ﴿ قَالَ الشَّافِعِي ۗ \*

<sup>(</sup>٢) منا في ابن جاعة و س و ج زيادة ﴿ قَالَ النَّافِعِي ۗ .

 <sup>(</sup>٣) في ر د فكان ، وهو مخالف للأصل . (٤) ﴿ تُـكُونَ ﴾ منفوطة في الأصل بالثناة الفوقية ﴾ وفي سائر النسخ بالياء التحتية .

وفي ب و دينه ، وهو خطأ ومخالف للاُصل . (a) في سائر النسخ « على » والذي في الأصل « في » ثم عن بها بعضهم لجملها « على »

<sup>(</sup>٦) نى س و ع زيادة د السلم، وهو نبد صبح، ولك لم يذكر في الأصل ولا في وما في الأصل صحيح بين .

ان جاعة ، فلا أدرى من أن أثبت فيهما . (٧) في سائر النبخ ﴿ عَا ﴾ والـاء ملصَّلة المِم مرادة في الأصل ولبـت منه . والفعل يتعدى بنف وبالحرف ، كما هو معروف .

<sup>(</sup>٨) انظر مامضي برقم ( ١٥٣٦ ) وما بعده .

۸٦٤ - (۱) أخبرنا سفيانُ عن الزُّهريُّ عن سَعيد بن المُسيَّب عن أبي هريرة أنَّ رسولَ الله قال: « لا يَبيب عُ الرجلُ على يَبْع ِ أخيه (۱) ».

۸٦٥ - قال الشافى ؛ وهذا (۱) معنَّى يُبَيِّنُ أنَّ رسولَ الله قال: « المتبايعان بالحيار مالم يتفرقا » وأنَّ نَهْيهُ عن أن يبيع الرجلُ على يَبْع أخيه : إنما هو إذا تَبايَعا قبلَ أن يَتَقَرَّقا عن (۱) مَقامِها الذي تَبَايَعا فيه .

(ج ٣ س ٣) وفي كتاب اختلاف الله والثاني (في الأم ع ٧ س ٢٠٠) ورواه
 أيضا أحمد وأصحاب السكتب السنة ، انظر نيل الأوطار (ج ٥ س ٢٨٩ ـ ٢٩١)
 وعون اللمبود (ج ٣ س ٢٨٧ ـ ٢٨٨) .

(١) هنا في س و ع زيادة « قال الثانعي » .

(۲) الحدث رواه أحمد والبغارى ومسلم من حديث أبى هريرتم، ورواه أبضاً بنعوه من حديث ابن عمر، وانظر نبل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٨ – ٢٧١) .

(٣) في سـ ﴿ فَهَذَا ﴾ وهو مجالف للأصل .

(٤) في ب و ع ﴿ مَنْ ﴾ وهو مخالف اللاسل .

(٥) في مـ ﴿ فَجَاءَ ، بدون الصَّبْعِ ، وهو مخالفُ للأصل .

(٣) فى س و ع « أُخَارَله ، بالتقديم و النّشير ، و فى نسخة ابن جاعة كذلك أيضا ،
 ولكن كتب فوق كل منهما بالحرة حرف دم، علامة على أن الصواب تقديم الناّشير
 وتأخير التقدم ، ليعودكما فى الأصل ، وهذا الصفلاح قديم معروف عند أهل السنم .

البيعُ ينهَ وين يَعْدِ الآخَرِ (١) فيكونُ الآخرُ قد أفسدَ على الباثع وعلى المشترى ، أو على أحدهما .

٨٦٧ – فهذا وجهُ النهي عن أن يبيعَ الرجلُ على بيع أخيه، لاوجهَ له غيرُ ذلك .

٨٦٨ – أَلاَ تَرَى أَنهُ لوباعه ثوبًا بشرة دنانير ، فلزمه البيعُ
 قبل أَن يَتَفَرَّفَا مِن مَقَامِماً ذلك ، ثم باء آخَرُ خيراً منه بدينار \_ :
 لم يَضُرَّ البائع الأوَّل ، لأنه قد لز، أ<sup>(١)</sup> عشرةُ دنانير لا يستطيع
 فَسْعُهَا ؟!

۸۹۸ – قال (\*\*): وقد رُوى عن النبيَّ أنهُ قال: « لا يَسُومُ أَحدُ كُمْ عَلَى سَوْمٍ أَخيه » فان كان ثابتاً ، ولستُ أحفظُهُ ثَابتاً (\*) \_: فيو مثلُ « لا يخطبُ أحدكم على خِطبة أخيهِ » ، لا يسُومُ على سَوْمِهِ (\*) إِذَا رَضَى البَيْعَ وَأَذِنَ بأن يُبَاعَ قبلَ البيع ، حتى لو بيع (\*) لَزْمَهُ .

<sup>(</sup>١) والبيم، فتحالباء الموحدة وتشديد الياء النحية المكسورة : البائع والمشترى والمساوم.

<sup>(</sup>٢) في عـ • لزمه له ، وزيادة • له ، ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

 <sup>(</sup>٣) كلة « قال » لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابتة في الأصل .

 <sup>(</sup>٤) بل هو ثابت محيح ، قد رواه الشيخان وغيرهما بن حديث أبي هريرة . انظر نيل الأوطار ( ٥ - ٢٩٨ – ٢٧٨) .

 <sup>(</sup>٥) فى الله و ع و ولا يسوم على سوم أخيه ، وكذلك فى من ولكن بحدف واو العلف ، وكله عالف للأصل .

 <sup>(</sup>٦) في نسخة ابن جاعة والنسخ الطبوعة « حتى لو لم يسم ، وهو خطأ ويخالف للاصل ،
 وقد حاول بعض القارئين تغيير الأصل ، فكنب كلة « لم ، مجاشيته وزاد عملة تحت با.
 « يسم ، ولكنه نسى عملق اليا. بجوار المين والمحنين .

٨٧٠ - فإن قال قائل : ما دل على ذاك؟

٨٧١ - (١) فإنَّ رسولَ الله بَاعَ فيمن يَزِيدُ (١)، وَبَيْعُ مَن يزيدُ سَوْمُ رَجِلٍ على سَوْمُ إلْخيهِ ، ولكن البائع لم يَرْض السَّوْمَ الأُوَّلَ حَى طَلَبَ الرَّالِدَةَ .

## (<sup>۳)</sup>النهيُّ عن معنَّى يُشْبِهِ الذي قبلَه في شيء ويُفارقه في شيء غيره

٨٧٢ - (\*)أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حَبَّالاَ عن الأعرج عن أبى هريرة : « أن رسولَ الله نَهَى عن الصلاة بعد العصرِ حتى تَغَرُبَ الشمسُ ، وعن الصلاة بعد عشيح حتى تَطْلُعُ الشمسُ (\*) ،

٨٧٣ – (٢٠) خبرنا مالك عن انع عن ابن عمر أنَّ رسولَ الله قال:

« لا يَتَعَرَّى (أُ أَحدُ كُم بِصَلاَتِهِ (أُ عندَ طُلُوعِ الشمسِ ولا عندَ عُرُوبِها ، .

4٧٤ — (٢٦ أخبرنا مالك عن زيد بن أُسْلَمَ عن عطاء بن يسار عن عَبد الله الصُنْاَبِحِيُّ<sup>(١)</sup> أنَّ رسولَ الله قال : « إنَّ الشمسَ تَطْلُمُ

(۱) مكذا هو في الأصل بصورة المرقوع ، وكب فيه « لايتحرا » بالألف ، على عادته في كنابة مثل ذك . وفي ب و فسخة ابن جاعة « لايتحر » وهو مخالف للأصل ، وقد اختلفت نسخ الوطأ فيه . والظاهر أن النسخة التي ضرح عليها السيوطي كالأصل هما ، والتي شرح عليها الرقان بمغف الياء ، وقال : « مكذا بلاياء عند أكثر رواة المؤمأ ، على أن [٧] ناهية ، وفي رواة النيسي والنيه بوري [لايتحري] بالياء على أن [٧] ناهية » . واثابت في النسخة اليونينية من البغاري \_ وهي أصح النسخ منظ وإهاا - « لايتحري ، بالياء أيضا (ج ١ ص ٢١ م) وكذلك في اختلاف الحديث، وتد عمنوا لتأويل ذلك كمادتهم ، بجعل [٧] نافية ، كا فعل الزرقاني ، وكا هما المافظ ابن حجر في المتح عن السجيلي وعن الطبي (ج ٢ ص ٢ ع ١ - • • ) . وقال الحافظ العراق في طرح الترب (ج ٢ ص ١ ١ م) : « كذا وقع في المؤمأ والصحيعين الربات الألف ، وكان الوجه حذفها ، ليكن ذلك علامة جزمه ، ولكن الابتات الباء ، نهو على حد قوله تعالى (أنه من ين ويصبر) فيمن قرأ باثبات الباء » .

(٢) كذا في الأمل وسائر النسخ و بصلاه ، والذي في الوطأ والبخاري واختلاف الحديث ...
 وغيرها بدلما « فَيْصَلِيم ) » . فيظهر أن النافي رواه هنا بالمني .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الثاني عن مالك ، في اختلاف الحديث
 ( ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٣٠) ورواه البخاري وسلم وغيرهما أيضا .
 وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ١ ص ٣٩٦ – ٣٩٧) .

(٤) • الصناعي، بغم العماد المهملة وقتح النون وكسر الباء الوحدة ثم حاء مهملة ، نسبة الى • صناع ، بغم العماد المهملة وقتح النون وكسر الباء الوحدة ثم حاء مهملة ، نسبة وقد اصناع ، بغض من مراد ، كما قال الزرفاني في شرح الموطأ (ج ٢ ص ١٣٥٠) . يشتهان به ، أحدهم • أو عبد اقد عبد الرحن من عبيلة حالتصغير المصناعي ، يشتهان به ، والعمل المواجئ من الأحسى ، غنه طنوا أن الصناعي الراوى منا هو أحد حذين ؛ وأن مائكا أو بعن الرواة عنه أحظاً في اسمه ، والدى قال الترمذي في (باب مانا، في فضل الطهور) عد أن ذكر أن في الباب عن الصنايحي ، قال : • والصناعي الدى روى عن أبي بكر الصدني ليس له سماع من رسول اقد صلى اقد عليه وسلم ،

<sup>(</sup>١) هنا في النسخ الأخرى كلها زيادة • قبل له • وليست في الأسسل . وتوله • فات رسول الله » الح هو جواب السؤال .

<sup>(</sup>٢) في ۔ د نمن يزيد ، وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٣) هنا فی ما و ج زیادهٔ کلهٔ د باب، .

<sup>(</sup>٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

<sup>(</sup>٥) الحديث في الموطأ (ج ١ س ٢٢١) ورواه الثانعي أيضاً عن ملك ، في اختلاف الحديث (من ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٣٦) ورواه أيضا البخاري وسلم وغيرهما ، وانظر عمرح الزرائد عني الموطأ (ج ١ ص ٣٩٧) ونيل الأوطار (ج ٢ ص ٢٠٦) .

<sup>(</sup>٣) هنآقی س و ج زیادة وغال اندامر ، .

٨٦٤ - (١) أخبرنا سفيانُ عن الزُّهريُّ عن سَميدٌ بِنَ الْسَيَّ عن أبي هريرة أنَّ رسولَ الله قال: ﴿ لا يَبِيعُ الرجلُ على يَهْمِ أَخِيهُ ٢٠٠٠ . ٨٦٥ = قال الشافعي : وهذا (٢) معنى يُبَدِّينُ أنّ رسولَ الله قال : « المتبايعان بالحيار مالم يتفرق ، وأنَّ نَهْيَهُ عن أن يبيعُ الرجلُ على تَيْمُ أخيه : إنما هو إذا تَبايَعا قبلَ أن يَتَفَرَّقا عن (') مَقَامِما الذي

٨٦٦ – وذلك أنهما لا يكونانِ مُتَبَايعَيْنِ حتى يَعْفِدَا البيعَ ممًا ، فلوكان البيعُ إذا عَقداه لَزمَ كلَّ واحدٍ منهما \_: ماضَّرَّ البائِعَ أن يبيعه رجلُ سِلْمَةً كسلمتِهِ أو غِيرَها ، وقد تَمَّ بَيْعُهُ لسلمته ، ولكنه لمَّا كان لهما الخيارُ كان الرجلُ لو اشتَرَى من رجلِ ثوبًا بمشرة دَنَانِينَ فِجَاءه (° كَفَرُ فَأَعْطَاء مِنْهُ بِنْسِعَةٍ دِنَانِينَ ـ : أَشْبُهَ أَنْ يَفْسَخَ البيع، إذا كان له الخيارُ<sup>(٢)</sup> قبلَ أن يُفارقه ، ولعلَّه يَفْسَغُه نم لا يَتِمْ

البيعُ بينَه وبين يَمِّهِ الآخَر (١)، فيكونُ الآخرُ قد أفسدَ على الباثم وعلى المشترى،أو على أحدهما .

٨٦٧ — فهذا وجهُ النهي عن أن يبيعُ الرجلُ على بيع أخيه، لاوحة له غيرٌ ذلك .

٨٦٨ – أَلاَ تَرَى أَنهُ لو باعه ثوبًا بعشرة دنانيرَ ، فلزمه البيعُ قبلَ أَن يَنَفَرُّفَا مِن مَقاَمِهما ذلك ، ثم باعه آخَرُ خيراً منه بدينارٍ ـ : لم يَضُرُّ البائعُ الأوَّلُ ، لأنه قد ارمهُ (٢) عشرةُ دنانيرَ لا يستطيع فَسْخُماً ؟!

٨٦٩ – قال (٢٠): وقد رُويَ عن النيِّ أنهُ قال : « لا يَسُومُ أحدُكُم عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ » فان كان ثَابَتًا ، ولــتُ أَحفظُهُ ثَابِتًا (') ــ : فهو مثلُ « لا يخطف أحدكم على خِطبة أخيهِ » ، لا يسُومُ على سَوْمِهِ ( ) إِذَا رَضَىَ البَيْعَ وَأَذِنَ بَأْن يُبَاعَ قبلَ البيع ، حتى لو بيـعَ <sup>٥٥</sup> لَزْمَهُ .

<sup>(</sup>ج ٣ س ٣) وفي كتاب اختلاف ملك والشافعي ( فيالأم ج ٧ س ٢٠٤ ) ورواء أيضا أحمد وأصحاب الكتب السنة ، انظر نبل الأوطار (ج ه ص ٢٨٩ ـ ٢٩٤) وعون المعبود ( ج ٣ ص ٢٨٧ ــ ٢٨٨ ) . "

<sup>(</sup>١) هنا في س و ج زيادة د يال التانسي ۽ .

<sup>(</sup>٢) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي,هريرة ، ورواه أيضاً بنحوه من حديث ابن عمر ، وانظر نيل الأوطار (ج ، من ٢٦٨ ــ ٢٧١ ) .

<sup>(</sup>٣) في ما و فهذا ، وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٤) في ب و ج دمن، وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٥) في ما ﴿ غِلَّاءَ ﴾ بدون الضمير ، ومو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٦) في س و ج د الحيارله ، بالتفديم والتأخير ، وفي نسخة ابن جماعة كذتك أيضا ، ولسكن كتب فوق كل منهما بالحرة حرف دم، علامة على أن الصواب عديم التأخر وتأخير التقدم، ليعودكما في الأصل ، وهذا اصطلاح نديم معروف عند أهل العلم .

<sup>(</sup>١) والبيم، بنتحالياه الموحدة وتنديد الياه النحية المكسورة: البائم والمنتري والساوم.

<sup>(</sup>٢) في ـ • لزمه له ، وزيادة «له، ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

 <sup>(</sup>٣) كلة « قال » لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابتة في الأصل .

<sup>(</sup>٤) بل هو ثابت صحيح ، فقد رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة . انظر نيل الأوطار ( ه : ٢٦٨ \_ ٢٧١ ) .

<sup>(</sup>٥) فى س و ج دولا يسوم على سوم أخبه ، وكذلك فى س ولكن بحدف واو المطف ، وكله عانف الاصل

<sup>(</sup>٦) في نسخة ابن جاعة والنسخ المطبوعة « حتى لو لم يبع ، وهو خطأ ومخالف الإصل ، وقد حاول مض الفارئين تغيير الأصل، فسكتب كلة «لم، بحاشيته وزاد هملة تحت باء و يم ، ولكنه سي عطن الياه بجوار العبن واضحين .

٨٦٤ - (١) أخبرنا سفيانُ عن الزُّهرىُّ عن سَعيد بن السَيَّب عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله قال: ﴿ لِا بَسِمُ الرجلُ عَلَى يَمْ ِ أَخِيه (\* ) . ٨٦٥ — قال الشافعيُّ: وهذا<sup>(٢)</sup> معنًى يُبَـِّينُ أَنَّ رسولَ الله قال: « المتبايعان بالخيار مالم يتفرق ، وأنَّ تَهْيَهُ عن أن يبيعَ الرجلُ على يَشْم أخيه : إنما هو إذا تَبايَعا قبلَ أن يَتَفَرَّقا عن (١) مَقَامِها الذي

٨٦٦ – وذلك أنهما لا يكونانِ مُتَبَايِمَيْنِ حتى يَعْقِدَا البيعَ ممًا ، فلوكان البيعُ إذا عَقداه لَزمَ كُلُّ واحدٍ منهما \_: ماضَّرُ البائعُ أن يبيعه رجلُ سِلْمَةً كسلمتِهِ أو غِيرَها ، وقد تُمَّ يَيْعُهُ لسلمته ، ولكنه آما كان لهما الخيارُ كان الرجلُ لو اشترَى من رجلِ ثوبًا بمشرة دَانِيرَ فِحَاءُ ( ) آخَرُ فأعطاه مِنْهُ بِنسمةِ دِنَانِيرَ ـ : أَشْبَهُ أَنْ يَفْسَخُ البيع، إذا كان له الخيارُ<sup>(٥)</sup> قبلَ أن يُفارقه ، ولمَّه يَفْسَخُه نم لا يَتِمْ

البيعُ بينَه ويين يُتِّمِهِ الآخَر (١)، فيكونُ الآخرُ قد أَفسدَ على البائم وعلى المشترى، أو على أحدهما .

٨٦٧ – فهذا وجهُ النهي عن أن يبيعُ الرجلُ على بيع أخيه، لاوحة له غيرٌ ذلك .

٨٦٨ – أَلاَ تَرَى أَنهُ لو باعه ثوبًا بعشرة دنانيرَ ، فلزمه البيعُ قبلَ أَن يَتَفَرَّقَا مِن مَقَامِماً ذلك ، ثم باعه آخَرُ خيراً منه بدينارِ - : لم يَضُرُّ البائعَ الأوَّلَ ، لأنه قد لزمهُ (٢) عشرةُ دنَانبرَ لا يستطيع

٨٦٨ – قال<sup>(٣)</sup> : وقد رُوىَ عن النبيُّ أنهُ قال : « لا يَسُومُ أحدُ كُمْ عَلَى سَوْمٍ أخيه » فان كان ثابتاً ، ولستُ أحفظُهُ ثابتاً (١) \_: فهو مثلُ « لا يخطب أحدكم على خِطبة أخيهِ ، لا بسُومُ على سَوْمِهِ (٠) إِذَا رَضَىَ البَيْعَ وَأَذِنَ بِأَنْ يُبَاعَ قِبلَ البيع ، حتى لو يبعَ <sup>(١)</sup> لَزْمَهُ .

<sup>(</sup>ج ٣ من ٣) وفي كتاب اختلاف مالك والشائمي ( في الأم ج ٢ س ٢٠٤) ورواه أيضًا أحد وأصاب الكتب السنة ، انظر نيل الأرطار (ع ٥ ص ٢٨٩ - ٢٩٤) وعون العبود ( ع ٣ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ) .

<sup>(</sup>١) هنا في س و ج زيادة د قال الثانعي ، .

<sup>(</sup>٢) الحديث رواه أحمد والبخاري وسلم من حديث أبي هريرة ، ورواه أيضاً بنحوم من حديث ابن عمر ، وانظر نيل الأوظار (ج ، س ٢٦٨ - ٢٢١) . (٣) في ما ﴿ فَهِمْا ﴾ وهو مجالف للأصل .

<sup>(</sup>٤) في ب و ج د من، وهو عالف للأصل .

<sup>(</sup>٥) في يـ و لجاء ، بدون الضبير ، وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٣) في س و ج « الحيارله ، بالتقديم والتأخير ، وفي نسخة ابن جاعة كذك أيضا ، ولكن كنب أو أن كل منهما بالحرة حرف وم، علامة على أن الصواب تمديم المتأخر وتأخير التقدم، ايمودكما في الأصل ، وهذا اصطلاح قديم معروف عند أهل العلم .

<sup>(</sup>١) والبيع، بفتحالباً الموحدة وتشديد الياء النحية المكسورة : البائع والمشترى والمساوم. (٢) في ي و لزمه له ، وزيادة دله ، ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

 <sup>(</sup>٣) كلة « قال » لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابتة في الأصل . (٤) بل هو ثابت صحيح ، فقد رواه الشيغان وغيرهما من حديث أبي هريرة . انظر نيل الأوطار ( ه : ۲۱۸ ـ ۲۷۱ ) -

<sup>(</sup>٥) في ۔ و ع دولا يسوم على سوم أخبه ، وكذبك في س ولكن بحدف واو المطف ، وكله مخالف الأصل .

 <sup>(</sup>٦) في نسخة ابن جاعة والنسخ المطبوعة « حتى لو لم يسع » وهو خطأ وعالف الاصل » وقد حاول بعض الفارئين تغيير الأصل، فسكتب كلة دلم، بماشيته وزاد عملة تحت باء د يم ، ولكنه نسى تعطق الياء بمجوار العين واضمتين .

مده - فكذلك هي لو خُطِبَتْ فَشَتَمَتَ الْحَاطَبَ وَرَّغَبُتْ عِنهُ مُ عَادِ عَلِمَ الْخَطْبَةُ وَلَمْ تَطْفِرْ ثَرَغُبُلُ وَلَمْ تَرْكُنْ -:
كانت (١٠ حَالُها التي تركت فيها شَنْمه عَالِفَةً لحالها التي شَتَمَتُهُ فيها،
وكانت في هذه الحال أقربَ إلى الرضا، ثم تنتقلُ حالاتُها، لأنّها (١٠ قبل الرضا الله مُتَأَوِّل (١٠)، بعضها أقربُ إلى الركونِ من بعض .

٨٦٢ – ولا يصح (١٠) فيه معنى بحال ـ والله أعلم ـ إلا ماوصفت: من أنه نَعَى عن الجطية بعد (١٠) إذنها للولي بالتزويج ، حتى يصير أش الولي جائزاً ، فأمّا مالم يَجُرُ أمرُ الولى فأوّلُ حالها وآخِرُ هَا (١٠) سواله ، والله أعلم (١٠) .

## (٥) النهيُ عن معنَّى أوضحَ مِن مَعْنًى قَبْلُهُ

مر أنّ رسول الله عن نافع عن ابن عمرَ أنّ رسول الله على عن ابن عمرَ أنّ رسول الله على عن ابن عمرَ أنّ رسول الله على عن « النّبَاكِيمَانِ كُلُّ واحدٍ منهما بالجِياَرِ على صاحبه مالم يَتَفَرَّفاً ، إلاّ يَبْعَ الجِيارِ (\*) » .

 <sup>(</sup>۱) توله دراک: ، منصوب على الحال من الضمير فى د غانها ، و دعنانفة ، خبر (ان » وهو واضع ، وضبطت دراک ، فى نسخة ان جاعة بالرفع ، وهو لحن ظاهر .

 <sup>(</sup>٣) فعل ( تَرَخَّبَ ) ومصدره الآن ( التَّرَخْبُ ) ثنى، طريف ، لم أجده في كتب
 اللغة ، وهو تصريف قباسى ، والشانعى أننه حجة .

 <sup>(</sup>٣) فى النسخ الطبوعة «ترغباً عنه» وكماة «عنه» ليست فى الأمار ، وهى مكتوبة فى نسخة إن جاعة ومفهروب عليها بالحرة ومكتوب فوق كلة «ترغبا» علامة الصحة أي صحة حذف «عنه» .

 <sup>(</sup>٤) في نسخة ابن جاعة والنسخ الطبوعة وفكانت، والفاء لم تذكر في لأصل، ولاضرورة
 لها بل اللهن بدونها أوضع .

 <sup>(</sup>٥) كلة و الأنها ، كابنة في الأصل ، ثم ضرب عليها بعض فارثيه خطأ بنيرحبة ، وسيآني

وجه تنظله .

(٣) مكنا في الأصل و متأول ، وضبط بكسرتين تحت اللام ، ثم تصرف بعض قارقيه في الواو لبيدنها زاباً ، لفتراً ومنازل، ونسي تعطق اتناء وكسرتي اللام ، إذ لوكات كا صدم مقتضت بالفتحة على النم من الصرف . وبهذا الثنير كنيت في نسخة ابن جاعة أن حالات الذراة تختلف في قبول الحاطب وعدم قبوله ، وبعض حلاتها أفرب الحالركون من بعض ، وأنها إلى متأول قبل الركون ، أي لها مندوحة فيا تختاره قبل أن تصرح بالرصنا والقبيل ، وهذا هو المراد بفواه و متأول ، ، والضمير في قوله و بعضها أفرب الكون من بعض ، يرجع لهل حلاتها للذكورة ، ولما لم يفهم فارقو السكتاب هذا المنفى ، غيروا السكتاب هذا المنفى ، غيروا السكتاب هذا المنفى ، غيروا السكتاب هذا وحد نظأ صرف لاحضاء .

 <sup>(</sup>١) ق النسخ الطبوعة و ثلا يصلح ، وهو عنالت للاصل ، وكذلك ق نسخة إن جاعة ولكن كتب بماشيتها كلة و يصح ، وعليها علامة نسخة ، وما هنا هو الصواب الموافق للأصل .

<sup>(</sup>٢) في ب ﴿ مَنْ بِعدِ ﴾ وكلة ﴿ مَنْ ﴾ ليست في الأصل .

<sup>(</sup>٣) هكفا فى الأصل وجيع النسخ ، ولكن عبّ بالأصّل عابث فجل السكلمة «وآخره» وهو تصرف غير مباثر ، ولا داعى له .

<sup>(</sup>٤) هكذا قال الثانعي ، وهو بريد به الردّ على ماك ، وفي الموطأ بعد رواية حديثي أبي هربرة وابن عمر: « قال ماك : وتصبر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم – فيا ترى والله أهم – : لايخطب أحديم على خطبة أخبه : أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ، ويتقان على صداق واحد معلوم ، وقد تراضيا ، نعي تشترط عليه لنسبها . فتلك التي نعى أن يخطبها الرجل على خطبة أخبه ، ولم يعن بدلك إذا خطب الرجل المرأة قلم يوافقها أمره ولم تركن إليه أن لايخاطبها أحد فهذاب فساد يدخل على الناس». وانظر اختلاف الحدث الشافعي ( ص ٣٩٦ – ٣٠١) فقد أطال هناك في الردّ على مالك بأ كثر مما قال هنا وأوضع .

وهنا بحاشبة الأصل مانصه و بلنت والحسن بن على الأهواني . (٥) هنا في س و هج زيادة كلة د ماس ، وليست في الأصل .

 <sup>(</sup>٦) منا في النسخ الطبوعة زيادة و قال الثنافعي » .

 <sup>(</sup>٦) منا في السبح الطبوعة زيادة و قال الشاصى .
 (٧) الحديث في الموطأ ( ع ٢ ص ١٦٦١ ) ورواه الشانعي أيضًا عن ماك ، في الأم

١٦٤ - (١) أخبرنا سفيانُ عن الزُّهرىُ عن سَميد بن السَيّب عن أبي هريرةَ أنّ رسولَ الله قال : « لايبيعُ الرجلُ على يَثْمِ أخيه (١) . معلَّى يُبَيِّنُ أنّ رسولَ الله قال : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا » وأنّ تَبْيَة عن أن يبيعَ الرجلُ على يَثْع أخيه : إنما هو إذا تَبايَعا قبلَ أن يَتَهَرَّقا عن (١) مَقامِها الذي تَبَيَّا فيه .

(ج ٣ س ٣) وفي كتاب اختلاف منك والشافعي (في الأم ع ٧ س ٢٠٤) ورواء أيضا أحمد وأصحاب الكتب السنة ، انظر نبل الأوطار (ع ، س ٢٨٩ – ٢٩٤) وعون الممبرد (ج ٣ ص ٢٨٧ – ٢٨٨) .

البيعُ بينَه وبين يَتِيهِ الآخَرِ (١)، فيكونُ الآخرُ قد أفسدَ على البائع وعلى المشترى، أو على أحدها .

٨٦٧ – فهذا وجهُ النهي عن أن يبيعَ الرجلُ على بيع أخيه، لاوجهَ له غيرُ ذلك .

٨٦٨ – أَلاَ مَرَى أَنَهُ لُو بَاعِهِ ثُوبًا بِعِشْرِةَ دَنَانِينَ ، فَلَرْمِهِ البَيْعُ قَبْلُ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِن مَثَامِهِما ذلك ، ثم باعه آخَرُ خيراً منه بدينار - :

لَمْ يَضُرُّ البَائْعُ الْأُوَّلَ ، لأَنه قد لزمهُ (٢) عشرةُ دَنَانِيرَ لا يستطيع فَسْخَهَا ؟!

٨٦٩ – قال ("): وقد رُوىَ عن النبِّ أنهُ قال : « لا يَسُومُ أحدُ كُم عَلَى سَوْمٍ أخيه » فان كان ثابتاً ، ولستُ أحفظُهُ ثابتاً (") - : فهو مثلُ « لا يخطبُ أحدكم على خِطبة أخيهِ » ، لا يسُومُ على سَوْمِهِ (") إِذَا رَضَى البَيْعَ وَأَذِنَ بأن بُناعَ قبلَ البيع ، حتى لو يسعَ (") لَزِمَهُ .

<sup>(</sup>۱) هنا فی س و ج زیادة « قال الشانسی » ·

 <sup>(</sup>٣) الحديث رواه أحد والبخارى وسلم من حديث أبي هريرة ، ورواه أيضاً بنحوه من حديث ابن عمر ، وانظر نبل الأوطار (ع ٥ س ٢٦٨ – ٢٧١) .
 (٣) في س د فهذا ، وهو مجالف الأصل .

<sup>(</sup>٤) في ــ و ع « من » وهو مخالف الأصل .

 <sup>(</sup>a) قى ر د لجاء ، بدون الضعير ، وهو مخالف للأصل .

<sup>(</sup>٣) فى س و ج دالجارله ، بالتقديم والتأخير ، وفى نسخة ابن جاعة كذك أيضا ، واكن كتب اون كل منها الجحرة حرف وم، علامة على أن الصواب تمديم التأخير وتأخير التقدم ، ليعود كما في الأصل ، وهذا اصطلاح قديم معروف عند أهل العلم .

<sup>(</sup>١) والبيع، بنتجالباء للوحدة وتشديد الباء النحية الكسورة : البائع والمشترى والمساوم.

 <sup>(</sup>۲) فی ب د ازیه له ، وزیاده دله، لیست فی الأصل و لا فی سائر النسخ .
 (۳) کلة د قال ، لم تذکر فی سائر النسخ وهی ثابت فی الأصل .

<sup>(</sup>٤) بل هو ثابت صحيح ، فقد رواه الشيغان وغيرهما من حديث أبي هريرة . انظر نيل الأوطار ( • . ٢٦٨ – ٢٧١ ) •

<sup>(</sup>٥) في ّ و ج دولا يسوم على سوم أخه ، وكذلك في من ولكن بحدف واو السلف ، وكاه عالمت الأصل .

 <sup>(</sup>٦) في نسخة أبن جاعة والنسخ الطبوعة (حتى لو لم يسع ) وهو خطأ ومخالف لاصل )
 وقد حلول بعض الفارئين نفيد الأصل ، فكتب كلة دلم ، مجاشيته وزاد تمطة تحت باه
 د يسع ، ولسكته نسى تعلق الياء بجوار العبن والمحتبن .

١٥٩٥ – قلتُ: وزعمنا أنَّا نَفْتُلُ العبدَ بالعبد؟

١٥٩٦ - قال: وأنا أقوله

١٥٩٧ - قلتُ: فقد جامَعَ الحرَّ في هذه المعاني عندنا وعندك، في أن بينه وبين المملوك مثله قصاصاً في كل جُرح ، وجامَعَ البعبر في معنى أَنَّ دِيَنَهُ ثَمَنُهُ ، فكيف اخترتَ في جراحته<sup>(١)</sup> أَن تجملها كَجراحة بمير (٢٠)، فتجمل فيه ما نَقَصَهُ ، ولم تَجمل جراحَتِه (١١) في ثمنه كَجِراحِ الحرُّ في ديته ؟ وهو يُجامعُ الحرَّ في خسةِ معانيَ (٣٠ ، ويفارقُه في معنَّى واحدٍ ؟ أَلَيْسَ أَن تَمَيِسَهُ على ما بجامعهُ في خسةِ معانى (\*\*) أُولَى بك من أن تقيبَهُ على ما جاممَه في معنّى واحدٍ ؟! مع أنَّه يجامعُ الحرَّ في أكثر من هذا : أنَّ ما حُرَّمَ على الحرُّ حُرِّمٌ<sup>(١)</sup> عليه ، وأنَّ عليه الحديدَ واصلاةَ والصومَ وغيرَها من النمائض ، وابس<sup>(٠)</sup> من المهائم بسبيل !!

١٥٩٨ - قال: رأيتُ ١٥٩٨ دينَهُ عُنَّهُ؟

١٥٩٩ -- قلتُ : وقد رأيتَ ديَّةَ المرأةِ نصفَ ديةِ الرجل ، فَا مَنَعَ ذلك جرَاحَها أَنْ تَكُونَ فِي دِيِّها ، كَمَا كَانْتَ جِرَاحُ الرجل

١٦٠٠ – (١)وقلتُ له : إِذَا كَانَتِ الدَّيُّةُ فَى ثَلَاثِ سَنِينَ إِبلًا ()، أَفليسَ () قدرَعمتَ أَن الإِبلُ تَكُونُ بِصِفَةٍ دَيْنًا ()؛ فَكَيف أنكرتَ أَن تُشْتَرَى الإِيلُ بصفةٍ إلى أجل ؟ ولم تَقيمُهُ (٥) على الديةِ ولا على الكتابةِ ولا على المهر ، وأنت تَجِيزُ في هذا كلِّه أن تكونَ الإبلُ بصفةٍ دَيناً ؟! فخالفتَ فيه القياسَ، وخالفتَ الحديثَ نصًّا عن النيِّ : أنَّه استَسْلَفَ بعيرًا (١) ثم أَرَ بقضائه بَعْدُ ؟!

<sup>(</sup>١) في ما د حراحه، وهو مخالف للأصار.

<sup>(</sup>٧) في ابن جاعة ﴿ كَرَاحَةُ الْبَعْرِ ﴾ ، وفي لـ ﴿ كَجْرَادُ الْبَعْرِ ﴾ وكلامًا نخالف للأصل .

 <sup>(</sup>٣٠) في النسخ الطبوعة « معان » والياء ثابتة في الأصل وابن جماعة .

<sup>(</sup>٤) ني سـ (محرم، وفي س و ج وابن جاعة ديحرم، والأصل د حرم، ثم ألصق عضهم برأس الحا. حرفا يشتبه بين الياء واليم بدون تمطء فعنذلك اضطربت النسنغ.

 <sup>(</sup>a) في سائر النمخ ﴿ وأن ليس ﴾ ، وحرف ﴿ أن ﴾ مزاد في الأصل بين السطور ›

<sup>(</sup>٢) نی ج ﴿ وقدرأیت؛ ول ب و م ﴿ ندرأیت؛ وحرف ﴿ ندَ لَبِسُ فِي الأصل، وكان مكتوباً في نسخة ان جاعة ثم كشط .

<sup>(</sup>١) منا في ب زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى، .

<sup>(</sup>٢) في النسخ المطبوعة زيادة و أثلاثا ، وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بحاشيته بخط

آخر ، وزيدت أيضاً في ابن جاعة فوق السطر ، وعليها ﴿ صح ﴾ .

 <sup>(</sup>٣) في س و ج و نليس ، بحذف همزة الاستفهام ، وهي ثابتة في الأصلوابن جاعة.

 <sup>(</sup>٤) يعنى تـكون ديناً فى الذمة بالوصف .

<sup>(</sup>٥) ولم ، هي النافية الجازمة ، ولذلك كتب في النسخ الأخرى • ولم همه ، بحذف الياء بعد القاف ، ولكنها ثابتة في الأصل ، فضبطنا أنعل بالرفع والجزم ، على احتماين : ﴿ رَ أن يكون مجزوما والبا. إشباع لحركه الناف ، أو تـكونَ ﴿ لَمْ ﴾ النَّبَة نقط بمنى « ما » فلا تجزم ، على مامضي مراراً من صنبع الشافعي في الرسالة ، لأنها لغة معروفة وإن كانت نادرة ، كما عل صاحب المني عن ابن مالك : أن رفع النعل بعدها لمنة لاضرورة ، وانظره بحاشية الأمير ( ج ١ ص ٣٧٠ – ٣٧١ ) . وانظر أيضاً تعليقات مسديقنا العلامة الشيخ عد عي الدين على شرح ابن يعيش على المفصل

<sup>(</sup>ج ۷ ص ۸ ـ ۹ ) · (٦) « استسلف ، أي اقترض ، والعرب تسمى القرض « سلفا » .

١٦٠١ – قال:كرهه ابنُ مسعودٍ .

١٦٠٢ – فقلنا(١): وفي أحد (١) مع النيِّ (٢) مُجَّةُ ١٠

١٦٠٣ – قال: لا، إِن تُبت عن النيِّ .

1708 – قلتُ هُو ثَابِتُ بِاسْنَسْلَافِهِ بَعِيرًا وَقَضَاهُ () خيرًا منه، وثابت في الديات عندناً وعندك ، هذا () في منى السُّنة .

١٦٠٥ – قال: فيا الحيرُ الذي يُقاسُ عَلَيه ؟

17.7 - قلتُ: أخبرنا مالك (٢) عن زيد بن أَسْلَمَ عن عطاء بن يَسَارِ عن أَبِي وافع: «أَنْ النبيَّ استَسْلَفَ من رجلِ بعيرًا، غامته إبل (٢) فأَمْوني أَنْ أَفْضِيَهُ إِباه، فقلتُ: لاأجدُ في الإبل إلاَّجرَّ خيارًا (١) فقال: أَعْطه إبَّاه، فإن خيارًا الناس أَحْسَبُهم فضاءً (١) ».

(۱) نی این جمله و سی ، فلت ، وی ب « فللت له ، وقی ع « فلتا ، و کلها
 خالف کلاسا ...

(٣) في النسخ المطبوعة ﴿ أونى أحد › باتبات عمزة الاستفهام ، وليست في لأصل ولا
 ان جاعة

(٣) في ت دمم رسول الله ع . وما هنا هو الذي في الأصل وابن جاعة .

(۶) ق السخ رطون الداء وقائم ،
 (۵) ق السخ الطبوعة « و وتشائه » و ساهة هو الذى نى الأصل وابن جاعة . فيحتل أن يكون معدراً صهلت فيه الهمزة وحدّت ، وأن يكون نعلا ماضيا ، بعني : وأنه قضاه نحراً منه .

(٥) في سسائر النسخ ﴿ وهذا ، والوو ابست في الأصل ، وزادها بضهم بمكلف ... من الكلمتين . . . .

(٦) الحديث في الموطأ ( ج ١ ص ١٦٨ ) وتدرواه الثانمي هنا بلمي مع شيء من
 الاختصار .

(٧) هنا في ابن جاعة و س و ع زيادة « قال ، ومي مزادة في الأصل بن السلور . .

 (A) «خياراً ، أى مختاراً . وقد زاد بضه. منا بخاشية الأصل ((رَبَاعِياً ») ومن مزادة أيضاً بحاشسية ابن جاعة . و « (راعبا » بفت الراء وكسر الدين وتخفف الباء الوحدة والمياه التحنية ، وهو البعير الذي استكمال ست سنين ودخل في الساحة .

(٩) الْحَسِبُ رِوَاهُ أَيْضاً أَحْدُ وَمُلَّمُ وَأَوْ دَاوَدُ وَالْتَرَمَدُى وَالْسَالَى وَأَنِ مَاجِهُ، كَما في=

١٦٠٧ - قال: فيا الحيرُ الذي لا بُقاسُ عليه؟

١٦٠٨ – قلتُ (١): ما كأن ينه فيه حكم منصوص ثم كانت لرسولِ الله (١) سُنَة بتخفيف في بعضِ الفرض دون بعض - : عُمِلَ بالرخسة فيما رَخَصَ فيه رسولُ الله ، دونَ ماسواها ، ولم يُقَن ماسواها عليها (١) ، وهكذا ما كان لرسولِ الله مِن حُكْم عام عام بشيء ثم سَنَّ فيه سُنَةً تُفارِقُ حكمَ العامِّ.

١٦٠٩ – قال: وفي (١) مثلَ ماذا؟

المنافق على من قام إلى الصلاة من قام إلى الصلاة من قام إلى الصلاة من قوم ، فقال : ﴿ إِذَا ثُمْمُ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ( ) وُجُو هَكُمُ وَأَيْدِيَكُ الْمُدَافِق ، وَأَسْدَعُوا برُوْسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَافِيقِ ( ) ﴾ .

 الرَّارِ عَلَيْنَ الْمُعْلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنِ عَلَيْنِ اللّهُ عَلَيْنِ اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَانِ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَا عَلِيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنَ عَل مَا عَلَيْنِ عَلَيْنَ

ماسواهما مِن أعضاء الوضوء .

ف المنتق رنم ( ۲۹۱۵ ) رواه الشانع في الأم عن مالك ( ج ٣ ص ٢٠٠ )
 وله مناظرة طويلة رائمة ، مع بعض مخالفيه في هذه المسئة ، وسهم عهد بن الحسن ( ج٣ ص ١٠٠ )

(۱) فى النسخ الطبوعة زيادة (له، وهى مزادة في الأصل بين الكامنين ، ولم تذكر
 فى ان جاعة ، وكنب فى موضعها (صح، دلالة على عدم إنبانها.

(۲) فى - زيادة « فيه » وابست فى الأصل .

(٣) في سائر النبخ و ولم عنى مأسواها عله ، وهو مخالف الاصل ، بل قد ضبطت فيه
 الياء من و يقس ، بضم الياء وفنج الناف . والنمير في و عليها ، راجع الميالرخمة .

(٤) حرف و في ٤ لم يذكر في النسخ إلا في س وهو ثابت في الأصل . أ

(٥) في الأسل إلى هناء ثم قال و الآية .

(٦) سورة المائدة (٦) .

اللاحدوسانة

لرجل عبدًا لم يقولوا لرجل ('' : أَقِمْ عبدًا ولا أُمَةً ('') إِلاَّ وهو خَابِر '
بالسُّوق ('' ، لُيُقِيمَ بَمَنَيْنُ ('' : بما يُحَبِرُ كُمْ ' كَنْ مثلِه في يومِه ،
ولا يكونُ ذلك ('' إِلاَ بأن يَمْسَبِرَ عليه '' بنسيره، فيقيمه عليه ،
ولا يكونُ ذلك ('' إلاَ بأن يَمْسَبِرَ عليه '' بنسيره، فيقيمه عليه ،

(۱) في من «الرجل» وهو خطأ ، لأنالراد : لم يقولوا لرجل آخر أن يقوم قيمة المبد، وليس متقولا أن يكلفوا بذلك صاحب الواقعة ، وهو الذي سيلزمونه قيمة مأجي عا السد ...

(٣) أى: قدر تمز العبد أو الأمة ، من التقويم ، ولكن استعمالها لقعل من « الإبائة ، مى طريف ، لم أجده إلا فى كلام الشانعي . وأصل الفعل قالم ، تلاني لازم ، ثم عدى رباعيا بالهمزة وبالتضعيف نقالوا : « أفت الدى . وقوعته نقام » يعمى استقام ، وعدى بالتضيف فى معنى تقدير الثمن ، نقالوا : « قومت الدى» ، ولم يذكر فى الماجم نعنيته في هذا المدى بالهمزة ، والفياس جوازه ، فاستعمال الشافعي إلى إنبات له سمنا أيضا ، إذ كانت لفته حجة . وقد جاء في هذا المدى فعل شاذ سماعاً ، في المسان : قوام السلمة واستقامها : قدرها ، وفي حدث عبد لله بن عباس : إذا استفت تبد فيمت بند قبعت بندو فيه ، فهو بنع بند قبعت بندو قبعت بندو فيه ، فهو مكروه . قال أبو عبد : قوله إذا استفت بند فيعته بندية فلا خبر فيه ، فهو يقولون : استفت المائية ، أي قوشه ، وهو بنهي قوست ، وهذا كلام أهل مكة ، يقولون : استفت المائية ، أي قوشه ، وهو بنهي وقوسته ، وهذا كلام أهل مكة ، يقولون : استفت المائية ، أي قوشه ، وهو بنهي وقوسته ، وهذا كلام أهل مكة ، يقولون : استفت المائية ، أي قوشه ، وهو بنهي وقوسته .

(٣) ﴿ اَلْحَابِرِ ﴾ الْحَتْبِرِ الْحِرْبِ ، و ﴿ الْحَبِرِ ﴾ الدي يخبر الشيء بعلمه .

(٤) في ب ﴿ لِيُمُومُ لَعْنِينِ ﴾ وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في ساح فر بما يخبر ، وزيادة دأن يخبر ، خطأ لامني لها هنا . وفي تسخة
 ابن جماعة و ج د بمنا يختبر ، وهو خطأ ، وما أنبتنا هو الذي في الأصل .

(٦) في س و ع دني ذنك، وزيادة دني، خطُّ وتخالفة الاصل .

(V) وعليه ، لم تنفط في الأصل ، وفي إن جاعة و من « غَلْتُه » والعني صبح على
 كل حال .

س ما الله المنطقة والمطابق والزيادة ليست في الأصل . (٨) في سائل اللسطة الأصل السائع السائع عصر ، واكنه الفير واضع الأكر أشراف الورق . وبحاشية فسخة ابن جاعة والفير الباره السادس ، .

١٤٦٣ – فإذا كان هذا هكذافيا تقلُّ قَيْمتُه من المال وَيَشِيُرُ<sup>(7)</sup> الحطأ فيه عَلَى الْمُقَامِ له والْمُقامِ عليه - : كان حلالُ الله وحرامُه أولى أن لاَّ يقالَ فيهما<sup>(1)</sup> بالتعشّفِ والاستحسان<sup>(1)</sup>.

١٤٦٤ – وإنما الاستحسانُ تَلَذُذُ .

م١٤٦٥ – ولا يقول فيه<sup>(١)</sup> إلا عَالِمْ بالأخبار ، عاقلُ للتشبيه<sup>(١)</sup> بأ .

١٤٦٦ – وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا كَانَ عَلَى المَّا لِمُ أَنْ لاَ يَقُولُ إِلاَّ مِنْ جَهَةُ العَلمِ الْخَبِرُ اللازمُ – بِالقياسِ (٨) بالدلائلِ

<sup>(</sup>۱) هنا فى س و ع زيادة «قال النانعي» . (۲) فى سائر النسخ «ينه» وموصيح فى العنى واكنه عالمي للأصــل وندعت به

بعضهم فضرب على اللام والأنب ووضع تحت الباء نقطة لانية ونوقها فتحة ، النقرأ د يدله ، . والذي في الأصل صحيح الدي أيضا

رسی درسی و دست سیست در در در در که آی مَهُل ، فهو « یسیر<sup>د</sup>» . (۳) « یَسُرُ الشیه » من بایی «تَوُبُ» و « وینین، وبحاشیة این جاعةنسغه «نیسر» وفی ک « وینیسر» وفی این جاعة و چ

وكله نخالف للائصل . (٤) في سائر النسخ « فيه » وهو محالف للائصل ، وضرب بعض كانييه على « فيهما »

 <sup>(</sup>٥) قَ النَّاحَ الطَّبْرِعة وولا الاستحال أبداً ، ومو عالى الأصل ، وقد زاد بعضهم
 بين السطور في الأصل ونسخة إن جاعة حرف و ٧ ؟ .

 <sup>(</sup>٦) توله د نبه ، أى فى النياس والاستدلال .
 (٧) فى ر « بالنشبيه ، وهو مخالف للاصل .

 <sup>(</sup>٧) ق ما و بالنتيه ، وهو عامل بد ص .
 (٨) في سائر النمخ ، والفياس ، والذي في الأصل ، بالفياس ، ثم داول مشهر كشط .

منها شيء عثله أحدُهما نقد والآخَرُ دَيْنُ ، والناني : أن يُزَادَ<sup>(١)</sup> في واحدٍ منهما شيء على مثله بدًا يبدٍ \_ :كَانَ<sup>(١)</sup> ما كانَ في ممناها<sup>(١)</sup> عربًّما قياسًا عليها .

معتمة الممانى فى أنها مأكولة ومشروبة ، والمشروب فى معنى المأكول ، لأنه كله المانى فى أنها مأكولة ومشروبة ، والمشروب فى معنى المأكول ، لأنه كله للناس إمًا توت وإمًا غِذَا وإمًا مُمَا أن ، ووجدت الناس شَمُوا عليها حتى باعوها وزنا ، والوزن أقرب من الإحاطة من الكيل ، وفى معنى الكيل أن وذلك مثل العسل والسمن والزيت () والسنكر وغيره ، مما يؤكل ويُشرب ويُباع موزوناً .

١٥٢١ – (٧)فإن قال فائل : أفيحتملُ مابيع مُوزُونًا أَنْ يُقَاسَ

على الوزنِ من الذهب والوَرِقِ، فيكونَ الوزْنُ بالوزنِ أولى بأن مُقاسَ (١) من الوزنِ بالكيل ؟

المعتبر الوزنِ بالوزنِ ـ أنَّ صحيحَ القياسِ إذا قِينتَ الشيءَ بالشيءِ من قياسِ الوزنِ بالوزنِ ـ أنَّ صحيحَ القياسِ إذا قِينتَ الشيءَ بالشيءِ أن تحكم له بحكمه، فإلو قِينتَ المسلَلَ والسمنَ بالدنانيوِ والدراهِم، وكنت (" إغا حَرَّمتَ الفضلَ في بعضها على بعضٍ إذا كانت جنسًا واحدًا قِياسًا على الدنانيو والدراهِم ـ : أكان (" يجوزُ أن يُشْتَرَى (") بالدنانيو والدراهِم نقدًا عسلًا وسمنًا إلى أجل ؟

١٥٢٣ – فإن قال: يجيزُ ه (٢) بما أجازه به المسلمون (٢) .

 <sup>(</sup>۱) في سائر النسخ « يزداد ، وهو مخالف الأصل ، وقد كتب بعضهم في الأمسال دالا فوق الزاي قبل الألف .

<sup>(</sup>٢) قُولُه ﴿كَانَ ﴾ الحُجوابِ \* لِسَا ﴾ في توله ﴿ فَلَمَا خَرِجِ رَسُولُ اللهُ ﴾ الحُج .

 <sup>(</sup>٣) في ب ( عمناهاً ) وهو مخالف للأصل .

 <sup>(</sup>٤) يعنى: وإما نوت وغذاه معاً، و و الثوت ، ماعسك الرمق ، و و الغذاء ، مايكون
 به تساء الجسم وقوامه ، من الطمام والمعراب والذن . والفرق بين الهنين دقيق .

<sup>(</sup>a) فى عدد أو فى منى الكيل ، . وفى ابن جاعة و س و ج د أو فى شل منى الكيل ، . وكنة دمن ، ليست فى لأس ، و لف د أو ، مزادة فى الأسل ، وظاهر أنها ليست منه .

 <sup>(</sup>٢) في ي ( عليم الزيت ، على و السين ، وهو عالف اللاصيب ، و « السين ، ممروف ، وهو عربي قصيح ، جمه ﴿ أَنْكُمْنُ › و « الْمُمُونُ › و ﴿ الْمُمُونُ › و ﴿ الْمُمْنَانُ › و

ويظن الجهلة من الكاتين في عصرنا أنها لبت عربية ، فيسموله ﴿ اللَّمِي ؟ ! !

<sup>(</sup>V) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثافعي » .

 <sup>(</sup>١) في ابن جاعة و ـ و ع د أن يقاس ، والباء ثابتة في الأصل ، وفي ـ زيادة
 د عليه ، وليست في الأصل .

<sup>(</sup>٢) في سائر النسخ ه قبل له إن شاء الله » وهو مخالف ثلاً صل .

 <sup>(</sup>٣) في سائر النسخ « فكنت » بالفاء ، وهي في الأصار الهاو .

<sup>(3)</sup> فى النسخ الطبوعة « لسكان » وهو خطأ ومخالف الأصل وابن جاعة ، بل اللام هنا تبطل المعنى وتنقضه » إذ لوكان باللام لقال : لسكان لايجوز الح ، لأن شراء السمن والعسل بالقد إلى أجل جائز ، والشامى يربد الرد على قباس الوزن بالوزن هنا ، نهو يسأل مناظره : أكان يجيز يسم السمن والعسل بالقد إلى أجل وها موزونان ، إذا فاسهما على العرام والدانار !

 <sup>(</sup>a) « يشترى » كنبت فى الأصل « يشترا » بالأنف وعلى اليا. فى أولها ضمة ، توكيداً لفراءتها على البناء لما لم يسم فاعله ، ويكون فائب الفاعل الجار والمجرور ، كما مضى مثله فى رقم ( ۱٤٨٧ ) .

 <sup>(</sup>٦) • تحيزه ، متعوط في الأمسال بإلنا. النموية والياء التحتية ، ليترأ بالحطاب والنبية ،
 وفي سائر النمخ • نحيزه ، بالدون .

 <sup>(</sup>٧) هنا بحاشية الأصل و بلنم سماما » .

٣.٨ \_ (١) أخبرنا مسلم وعبدُ المجيدِ عن ابن جُرَيْجٍ عن

٥٠٥ - (\*)واذا ثَبَتَ عن رسولِ الله الشيء فهو اللازمُ لجميع مَن عَرَفَه ، لا يُقَوِّيه ولا يُوهِنُه شيء غيرُه ، بل الفَرْضُ الذي على الناس اتباعه ، ولم يجعل الله لأَحَدٍ معه أمرًا يُخالفُ أمرَه .

وله ترجة فى التهذيب ، وذكر أنه روى عنه إن الشكسر ، وإن الشكسر من طبقة محار بن معاوية الدمنى . وقد اختلفت اللسخ فى كتابة هذه الكتبة ، فنى س و ع والسنن الكبرى اليبهق ﴿ أَنِ سَعِيد ، وفى س ﴿ أَنِي شَعِية ، وفى حَشْبَهَا أَنْ فى بعض النسخ ﴿ أَنِ سَعِيد ، وفى نسخة إن جاعة ﴿ أَنِي شَعِية › ثَمْ ضَرِب بعض الناس على قبط الشين بالحرة وزاد قبطة تحت الباء ، وكتب بحاشيتها ﴿ سَعِيد ، وعليها و خ ، علامة أنها نسخة ، ولق أعلم .

و مليه عام عليه . (١) في س و ع زيادة « قال الثانعي ، وفي عاريادة واو العطف نفط .

(٩) في النسخ الطبوطة (١٥٠ عال الثانم) .
 (٤) هنا في النسخ الطبوعة زيادة عال الثانم) .

#### ر و (۱) باب آخر (۱)

٩٠٩ - (\*) أخبرنا مالك (\*) عن نافع عن ابن عمرَ : « أَنَّ رسولَ اللهُ نَعَى عن المُزَابَنَةِ . والمزابنةُ يَتُعُ التَّمرِ بالتَّمْرِ (\*) كيلاً ، ويععُ الكَرْم بالزَّبيك كيلاً . \*

٧- ٥ - (١) أخرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسور

 <sup>(</sup>۱) ی س و ج روده دعا السبق فی السن الکیری باستاده من طریق السانی (۲) منا الاثر و الدی قبل السبق فی السن الکیری باستاده من طریق السانی (ج ۲ س ۲:۱۰) .

رج . (٣) في النسخ الطبوعة ﴿ قال النَّانِعِي ﴾ والزيادة ليست في الأصل .

<sup>(</sup>۱) فی ۔ دوجه آخر یشبه الباب قبله، وفی ع دباب وجه آخر یشب الباب الذی قبله، وکلاما بخالف للأصل، وقد زید فیه نومه دیمیا یشبه هذا، بخط بخالف څطه .

 <sup>(</sup>۲) هنانی س و ج زیادة « قال الثانی » .
 (۳) نی س و ج زیادة « بن أنس » . والحدیث فی الموطأ ( ج ۲ س ۱۲۸ ) .

<sup>(</sup>۳) ق من و ع رياده و بن اس ه . واحديق بين موط راج بن مرا الله ، الأبر ، الله وسكون الم ، كا أن أبد الوقع في س و ج في الأولى والمبر ، كا أنابة ، وهو خطأ . وما في الأصل هو الصواب الموافق للموطأ ولرواية البخارى في النسخة اليونيلة (ج ٣ ص ٣٠ وكذلك ضبطها الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣١٠) نقال : « قوله [سع الثمر] بالثلثة وتحريك المم ، وفي رواية سلم [ثمر النخل ، وهو المراد بالثمر من غير النخل ، رفانه يجوز بيمه بالتمر ، بالمثناة والمكون ، وإنما وتع النعى عن الرطب بالتمر ، لكونه مناطلا من حضه ، .

<sup>(0) •</sup> المزاينة ، قال الحافظ فى الفتح (ج ؛ س ٢٠٠) : • مفاعلة من الزين ، بغتج الزاى وسكون الموحدة ، وهو الدنع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون ، لشدة الدنع فيها ، وقبل البسيم المخصوس : الزاينة ، لأن كل واحد من المنابعية بدنع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدها إذا وقف على مانيه من النبن أراد دنع البيع بسنح ، وأراد الآخر دنيه عن هذه الإرادة بإمضاء البسع ، ونسير الزاينة المذكور فى الحديث ، يحتمل أنه مرفوع ، أوأنه من كلام الصحابي ، ورجح الحافظ فى الفتح وفعه ، وأنه على تقدير

أن يكون من الصحابي فهو أعرف بنسيره من فيره . والحسنديث رواه الشافى عن مالك ، في الحتلاف الحديث (ص ٣١٩) ، ورواه أيشاً الشيغان وغيرما . أيشاً الشيغان وغيرما .

<sup>(</sup>٦) هنا في س و ج زياده د قال الشانعي، وفي ت د وأخبرنا،

بن سِفِيانَ أَنَّ زِيدًا أَبَاعَيَّاشٍ أُخْبِره عن سَمد بن أَبِي وَقَاص : « أَنه سَمِعَ النبيِّ سُفِلَ (')عن شراء التَّمْ بالرُّطب ؟ فقال الذيُّ : أَيَنْقُصُ الرُّطبُ إِذَا يَبِسَ ؟ قالوا(''): نعم . فنَهَى عن ذلك'') .

(۱) دسئل ، رسمت فى الأصل دسيل ، بنقطتين بدل الهمزة ووضت ضة نوق الدين ، ثم حاول بعض قارئيه تغييرها ، فزاد تقطين تحت أول الدين ، ليجعلها تقرأ ديسئل ، ونسى ضمة الدين والقطتين بجوار اللام ، والذى فى الأصل ما أثبتنا . والآخر مطابق للموطأ واختلاف الحديث ونسخة الرسالة المطبوعة ونسخة ابن جاعة .

(٣) في سائر النسخ « نقالوا » وهو المطابق العرطا » والفاء مزاد في الأصدل ملصقة »
 فذيناها ، وهو الموافق لمما في اختلاف الحدث .

ورواه الحاكم في المستدرك (ج ٢ ص ٣٥ ـ ٣٩) عن الأمم عن الربيع عن النافي بإسناده ، ثم رواه بأسايد أخر ، ثم قال : ﴿ عَذَا حَدِيثَ صَبِحَ ، لا جَاءً أَنَّهُ النَّفَا عِلَى بَامَادَهُ مَا لِكُ بِنَ أَلَى ، وأَه يحكم في كل مايروبا من الحديث ، إذ لم يوجد في ووايته إلا الصحيح ، خصوصاً في حديث أهل نذية ، ثم نشابه، هؤلاء لأثنة أياه في ربيد، والصيغان أيخرجاه الما خشاه من جهالة زيد أي عباش » .

رد فريد أبو عباس » \_ بفتح الدين انهمة وتشديد الثناة النحية وآخر، شين معجمة \_ : تقل عن طالك أنه مولى سعد بن أبي وقاس ، وقيل : أنه مولى بي مخروم ، وساء بغضهم فأباعياش زيد بن عياس ، وقال ان حجر في التهذيب : فقال الفحاوى: قبل فيه أبو عباش الزرق ، وهو محا ، الأن أبا عباش الزرق من جنة الصحابة ، لم يدركم ابن يزيد ، قلت : وهد فوق أبو اعداطا كم بين زيد أبي عباش الزرق الناجى . وأما المحارى نفر يد كر الناجى جة ، بل قال : زيد أبو عباش هو زيد بن الصاح ، من صفار الصحابة ، وهملوا عن أبي حنية أنه قال : ومجهول ، وكذلك قال ابن حزم في الإحكام (ج ٧ س ١٥٠٣) مد أن روى الحسديت باستاده ، ورددت عليه في تعليق عليه ، وكذلك قال في الحجل روى الحسديت باستاده ، ورددت عليه في تعليق عليه ، وكذلك قال في الحجل روحي الحسديت باستاده ، ورددت عليه في تعليق عليه ، وكذلك قال في الحجل

(ح ۸ ص ۲۱ ) . وقتل فی تحفة الأهوذی عن الشنوی قال : ﴿ كُیف یكون بجهولا وقد روی عه هنان : عبدالله بن بزید وتحران بن أب أنیس ! وهما من احتج بهما سلم نی بحبحه، وقد عرفه أثابة عند الشان، وأخرج حدیثه مالك مع شدة تحریم فی الرجال ، وقتل

٩٠٨ - (١)أخبرنا مالك عن نافع عن ابن محمر عن زيد بن ثابت : « أنَّ رسولَ اللهِ رَخَّص (١) لصاحب العَرِيَّةِ أن يَبيمَا خَرْصها (١)».

٩٠٩ \_ (١) أخبرنا ابنُ عُيينةَ عن الزُّهريُّ عن سالم عن أيه عن

زيد بن ثابتٍ: ﴿ أَنِ النَّبِيُّ أَنَّ خَصَ فِي العَرَايَا ( ) .

من البناية لمبنى عند قول صاحب الهداية ﴿ وزيد بن عباش صعب عند النقلة ﴾ ... .. دهذا ليس بصحبح . بل هو تقة عند النقلة » . وظا إن حجر في التهذيب أن الحديث صحبه ابن خريمة وابن حبان أيضا وأن زيدا ذكره ابن حبان فيالتفات ووقعه العارقطنى . وقال الحفاز في المعالم (ج ٣ ص ٧٨) : ﴿ قد سكلم بعض الناس في إسناد حديث سعد بن أن وقاس » وقال : زيد أبو عباش راويه ضيف » ومثل هذا الحديث على أصل المنافي لا يجوز أن يحتج به . قال الشبخ – يخي الخطاب – : وليس الأمر على ماتوهه » وأبو عباش هذا مول لبني زهرة معروف » وقد ذكره مالك في الموطأ ، وعولابروى عن رجل متروك الحديث بوجه » وعفا من شأن مالك وعادته مغوم » . وعولابروى عن رجل متروك الحديث بوجه » وعفا من شأن مالك وعادته مغوم » .

(۲) مكذا نى الأصل د رخص ، ووضع في الماء شدة ، ونى الموطأ د أرخص ، الهمزة والدن والمدن والمدن والدن والدن والدن والمدن والدن والدية الله المحديث في الموطأ (ج ۲ س ۱۲۵) ورواه البغارى وسلم وغيرهما . والعربة قال المدين في الموطأ (ج ۲ س ۱۲۵)

ا) الحديث في الموطأ (ج ٢ س ١٢٥) ورواه البخارى وسلم وتبرها ، واسرية فائد في الباية : ‹ المختلف في المدياء فقيل : إنه نما بعى عن المزاية ، وهو بيم الحرق رؤس النخل الم س لاتحل من المخالف برك الرؤس النخل له س ذوى الحرف الماجه بدك الرؤس الداله ، ولا تخل له يظميم منه الحاجة بدك الفضل له من قوله تم ، فيجي ، إلى صاحب النخل فيقول له : بعن تم تخل أو تخليف بناك النخلات ، بعن تم تخل أو تخليف من رضها مع الناس . فرخص فيه إذا كان دون خمة أوسقية . والعربة فعيلة بمنى من رضها مع الناس . فرخص فيه إذا كان دون خمة أوسقية . والعربة فعيلة بمنى مقدولة ، من : عراء يعروه : إذا قصده ، وجنس أن كون فعيلة بمنى نامل عرب بعري : إذا خل فيه عرب من جمة النحريم فعيرت ، أى خرجت ، وانظر معالم السن (ج ٣ س ٢٩ – ٨ ) . ه د الحرس ، بنتج الخام مصدر ، قال في الهاية : دخرس النخب وإلى أرضوم نالحرس : إلى خرجت ، الهاية : دخرس النخبة والكرمة نخرصها خرصا : إذا مزوم ما عليها من الرطب تمرآ ، ومن الخرس : إلى نام ومن الحرس المغيرة على المؤرث المؤرة إلى هو تمدير باغل من الرطب تمرآ ،

الحرص بالمسلمود . (٤) في النسخ الطبوعة «أن رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل و . .(٤) في سـ « في بيع العرايا » وكلة « بيع » ليست في الأصل و لا في نسخة ابن جماعة . العَرَاياً ، فيكونَ هذا من الكلام العامّ الذي يرادُ بهِ الحاصّ (١٠٠٠).

# وجه يُشبه المعنى الذي قَبْلُه (٢)

٩١٢ - (" وأخبرنا (" ســـ ميدُ بنُ سالم (" عن ابن جُريح عن عطاء (\*) عن صَفُواتِ بن مَوْهَبِ أنه أخبره عن عَبد الله بن مُمد بن صَيْفِي <sup>(۷)</sup> عن حَكِيم بن حِزَام <sup>(۸)</sup> أنه قال : « قال لى

(١) هنا بحاشية الأصل و بلغ». ﴿ بلغ الساع في المجلس العاشر ، وصم ابني عد ، ولم يظه راقي الكلام، ولعله ﴿ والجاعة ، كما مضي مراراً .

(٢) هذا العنوان هو الذي في الأصل ، واختافت فيه النسخ: ففي ج ونسخة ابن جماعة زيادة كلة « باب » في أوله ، وفي س «وجه آخر بشبه الذي قبله، وفي ـ • وجه يشه المني قبله ،

(٣) هنا في النسخ الطبوعة زيادة ﴿ قَالَ الشَّافِي ﴾ .

(؛) الواو ثابتة في الأصل ، ومحذونة في النسخ المطبوعة .

(c) في س «ثان » بدل « سالم » وهو خطأ ، وفي .. بحذنها أصلا ، وفي كلها زيادة والقدام ، وهي زيادة مكنوبة بحاشية الأصل بخط آخر . وسعيد بن سألم الفداح أبو عثمان : كوفي سكن مكة ، قال الشافعي : «كان سعيد الفداح يفتي عكة ويَدْمَبُ إِلَى قُولَ أَهُلَ الْعُرَاقَ ﴾ . وهو ثقة ، تسكلم فيه بعضهم بممالا بردّ روايته ، من ميله إلى بمض الأهواء ، واكنه صدوق .

(٦) في سائر النسخ زيادة ﴿ بِنَ أَبِي رَبَاحٍ ﴾ وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٧) دموهب، بفتح الم وسكون الواو وفتح الهاء وآخره باء موحدة . وصفوان بن موهب وعبد الله بن عبد بن صني : حجازيان ، ذكرهما ابن حبان في النفات ، وأيس لهما في الكتب النة غير هذا الحديث ، عند النبائي .

(A) « حزام » بكسر الحا، وعنبف الزاى، وحكم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى . هو ابن أخي خديجة زوج الني صلى الله عليه وسلم ، وكان من سادات قريش ، وكان صديق النبي صلى اتة عليه وسلم قبل السنة ، وكان يوده ويحبه يعد البيئة ، ولكن تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح ، وكان من العلماء بأنساب قريش وأخبارها ، ولم يقبل شبئا من أبي بكر ولا نمر ولا عبَّان ولاساوية ، مات سنة \$ ف

٩١٠ \_ قال الشافعيُّ : فكان يبعُ الرُّطَبِ بالنَّمْر مَنْهِيًّا عنه ، لِنَعْيِي النِّيِّ()، وبَائِنَ رسولُ اللهُ أَنْهُ إِنَّمَا نَهَى عنه لأَنَّهُ يَنْقُصُ إِذَا يَبَسَ، وقد نَهَى عن التَّمْرِ بالتَّمْرِ (٢) إِلاَّ مِثْلاً عِثل ، فلما نَظَرَ (٢) في الْمُتَعَقَّب من تُقْصَانَ الرطبِ إذا يَبسَ ـ:كَانَ لا يَكُونُ أَبدًا مِثلًا عِثلِ ، إِذْ كَانَ النقصالُ مُفَيِّبًا لِإِيْعُرَفِي، فكان يَجمعُ مسْيين: أحدُهما التَّفَاضُلُ في المَكِيلَةِ، والآخرُ الْمُزَابَنَةُ ، وهي يعُ ما يُعرفُ كَنْيُهُ بِمَا يُجهلُ كَيْلُهُ من جنسه ، فكان منهياً (١) لمنيين .

٩١١ – فلمَّا رَخَّص <sup>(٥)</sup>رسولُ الله في بيع العَرَاليا بالتَّمْرُ كيلاً لم تَمْدُوا (\*) المَرَايَا أَنْ تَكُونَ رُخْصَةً مَنْ شيءَ أَهِيَ عَنه (\*) ، أَوْلِم يَكُن النهى عنه : عن المُزَابَنَةِ والرُّطب بالتَّمْرِ - : إلاَّ مقصودًا بهما إلى غير

والحديث رواه الثانعي في اختلاف الحديث (ص ٣١٩ ) وفيه كمة ﴿ يَبِعُ ﴾ ، وزواه أيضًا أصحاب السكتب السنة . وانظر فخائر المواريث ( رقم ١٩٦١ ) .

(١) في النسخ الطبوعة زيادة ﴿ عنه ﴾ وكفك في السغة ابن جماعة ، وعده الزيادة مكتوبة في الأصل بين السطرين بغير خطه ، فلذتك لم نتبتها .

(٢) في ب ﴿ وَقَدْ نَعْيَ عَنْ يَبِعِ الْقُرْ بِالْتُرْ ﴾ . وكانة ﴿ يَبِعِ ﴾ لبنت في الأصل ﴾ وقوله والثمر ، خطَّ صرف ، كُنَّ المراد منا ﴿ النَّمْرِ ، بِلْنَنَاةَ ، كَا هُو طَاعِمَ . .

(٣) هكذا في الأصل، والمراد: فلما نظر الني صلى الله عليه وسلم الح ، كما هو راضع ، ولكن زاد بضهم في الأصل بخط جديد حرف ﴿ لَا ﴾ لَفُواْ ﴿ لَطُواْ ﴾ لَطُواْ ﴾ وَلِمَانُكُ ثبتت في سائر النسخ ، وهو خطأ .

(٤) في النسخ الطبوعة وآن جاعة زيادة ﴿عنه ، وهي مكتوبة في الأصل بن المطرن بخط مخالف بالحذفناها ، والكلام على إرادتها ، كعادة القصحاء .

(٥) في ج وأرخس، وعومخالف للأصل.

(٦) مُكُذَا فِي الأصل بِالنِّات حَرْف العلة مع أَجَازِم . وهو جائزكا ذكرًا مراراً ، ثم أنبت فيه ألف بعد الواو ، وهو رسم شاذ ً لايماس عليه ، وإنميا أثبتناه ليفرانه .

(٧) في س و لـ وقد نهي عنه، ولفظ وقد، ليس من الأصل ، بل كتب بالحاشية بخط آخر.

٩٤١ – وقد يخالِفُنا في هذا (١) غيرُنا ، وهو مكتوبُ في غير هذا الموضم (١).

٩٤٧ – ومثلُه أن يَنكح (١) المرأة بغير إذنها ، فتُحِينَ بعدُ ، فلا يجوز ، لأنَّ العقد وقعَ منهيًّا عنه .

٩٤٤ — وذلك أنّ أصْل مال كلّ امرى و(١) مُحَرَّمْ على غيره ، إلا عما أُحِلَّ به ، وما أُحِلَّ به من البيوع ما لم يَنْهَ عنه رسولُ الله ، ولا يكونُ (١٠٠ ما بَهَى عنه رسولُ الله من البيوع تُحِلاً ما كان أصلُه عرَّماً

(1) في - ﴿ فِي هَذَا اللَّهِ ﴾ والزيادة البَّسْتُ فِي الْأُسُلِّ .

(٣) انظر اختلاف الحديث الثانعي (ص ٢٣٨ ــ ٢٤١ و ٢٠٢ ـ ٢٠٧ )
 والأم ( ج ٥ ص ٢٥ ــ ٢٧ ) .

ورم رح عمل ٨ = ١٦٠) . (٣) فى النسخ الطبوعة ونسخة ابن جاعة زيادة « الرجل ، وهى مكتوبة فى الأصل بحوار كلة « ينكم ، ، فى طرف السط ، يخط مخالف لحفه .

(٤) هنا في س و جج زيادة « قال الثانعي ) .

(٥) في النسخ المشبوعة « التي صلى الله عليه وسلم » .

(۲) في نسخة إن جاعة والنسخ الطبوعة ( عبوط » وما هنا هو الذي في الأصل ، نم
 كتب فوقه بعض ثاراته كلة ( بيرط » بخط آخر .

(٧) في ع د وعن سع ، وكلة دعن ، هنا خطأ ، وفي مكتوبة في نسخة ابن جاءة .

(A) فى س و هج زیادة و رسول الله صلى الله عليه و سلم ، وابست فى الأصل ، رس مكنونة فى نسخة ابن جاعة وعليها خطوط حراء ، إشارة إلى أنها ابست مذكورة فى الأصول الثابة عليها ، وقوله وأو غبر ذلك، ضرب بعنى تارئى الأصل على الأنف من و أو ، » نأتنتاها .

 (٩) في ع ق ما السكل الرئ ع فيلت نبيا ١ ما ٢ موسولا ، والذي في الأصل وسائر النسخ ٩ مال ، وبعدها ٩ كل ، رغم السحيت الظاهر .

(١٠) حَكَمَا في الأصل بَالعظف بالواقُّو، ومَوْ شَوْبُ ، وَفَيْ سَائْرِ النَّسَخُ ﴿ فَلَا يَكُونَ ﴾ .

٩٤٦ – فهو \_ إِن شَاءَ اللهُ \_ عِمْلُ نَعْيِ رَسُولِ اللهُ أَنْ يَشْتَمَلُ الرَّجُلُ عَلَى الصَّاءِ <sup>(١)</sup>، وأَنْ يَحْتَنِيَ فَى ثُوبٍ (<sup>١)</sup> واحدٍ مُفْضِياً فِمَرْجِهِ

(١) مكذا في الأصل ونسغة ابن جاءة ، الناء مقوطة فيهما بقطنين من فوق ، والضمير راجع في أموال الغير الحرمة . وفي س « يحل » بالباء النحية ، وهو ظاهر ، ولكنه بخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
 (٣) في حد ١١ .

(٣) في م ﴿ النَّهِي ﴾ وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٤) هَكُذَا هُو فَى الْأُصَا بِالبَانَ حَرَفَ وَ عَلَى ﴾ ، وقد ضرب عليه بعن القارئين بإشارة ختمة ، وحدف من منه النار حرف و على ﴾ ، وقد ضرب عليه بعن القارئين بإشارة الذة ويشتمل أنصاء ، و واشتمال الصاء ». وما هنا له وجه محيح ، لأن فعل واشتمل غير منعد ، فإنا عدى جي \* بحرف و على » ، وقو غم و اشتمل الصاء ؛ ليس تعدية للفعل ، بل هو منعول مطلق ، كأنه قال و اشتمل الاشتمالة الصاء » وهو معنى جازى " تشبها لهيئه عين اشتها بالشيء الأصم لا منفذ له ، فكذك إذا قبل و اشتمل على الهيئة الصاء » . على الهيئة الصاء » . . . فهذا وجهه .

و « اشتال الصاء » قال أبو عبيد : « هو أن يشتيل بالتوب حتى يجلل به جيده ولا يرفع منه جانباً ، فيكون فيه فرجة تخرج منها بنده ، وهو النفع ، وربحا اضطبع فيه على هذه الحالة . قال أبو عبيد : وأما تقسير الفقها، قائيم بقولون : هو أن يشتيل بثوب واحدليس عليه نميره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضه على منكبه فتيدو منه فرجة. قال: والفقها، أعلم بالتأويل في هذا الباب ، وذلك أصح في السكلام ، فرزهب إلى هذا الخصير كره التكفف وإبنا، المورة ، ومن فسره تضيراً مل المفة فإنه كره أن يتزمل به شاملا جيده ، ممانة أن يدنم إلى حالة سادة لنفيه فيهلك » .

هذا ما تمله في السان مادة ( ش م ل ) وقوله و فيدو منه فرجة ، أرجع أن صوابه و فيدو منه فرجه ، وتنسير الفقها، هو الصواب ، وهو الذي أشار إليه الثانعي هذا ، وهو حجة النمة أيضاً .

(٥) مكفا في الأصل د في ثوب ، وفي سائر النسخ د بنوب ، وقد حاول بعض الفارثين

١٦١٢ – فلما مَسَحَ رسولُ ألله على الخفين لم يكن لنا \_ واللهُ أعلمُ \_ أَن عَسَحَ على عمامةٍ ولا بُرْقُعُ ولا(١) قُفَّازَيْن \_ : قياسًا عليهما(" ، وأُثبَتْنَا الفرضَ في أعضاء الوضوء كلِّها ، وأَرْخَصْنَا(") بمسح النبِّ في المسح على الخفين، دونَ ما سواهما.

١٦١٣ - قال(): فَتَعُدُّ() هذا خلافاً للقُرَانِ؟

١٦١٤ - قلتُ: لا تخالفُ سنةُ لرسولِ الله كتابَ الله بحالِ.

١٦١٥ \_ قال: فما معني هذا عندك ؟

١٦١٦ – قلتُ : مِعناه أن يكونَ قَصَدَ بفرض إمساس

القدمين الماء مَن لأَخُلَى (١) عليه لَسَمُما كامِلَ الطَهارَةِ.

١٦،٧ \_ قال: أو يجوزُ هذا في اللسان؟

١٦١٨ – قلتُ: نعم، كما جاز أن يقومَ إلى الصلاةِ مَن هو

على وضوء ، فلا يكونُ المرادَ بالوضوء ، استدلالاً بأن رسولَ الله صَلَّى صلاتين وصلواتٍ بوضوءٍ واحدٍ<sup>(١)</sup> .

١٦١٩ – وقال الله" : ﴿ وَالسَّارَقُ وَالسَّارَقُ أَالسَّارَقَةُ أَنَّ فَاَنْطَمُوا أَيْدِيُّهُا جَزَاء بِمَا كُسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ ، وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (١) \* . ١٦٢٠ - فدَلَّت السنة على أن اللهَ لم يُرِدُ بالقطع كلُّ السارقينَ .

١٩٢١ – فكذلك دلَّتْ سنةٌ رسول الله بالمسح أنَّه قَصَدَ بالفرض في غَسل القدمين مَن لأ خُقَّ عليه لَبسَهُما كامِلَ الطهارة (٥٠). ١٦٢٢ \_ قال: فيا مِثْلُ هذا في السنَّة ؟

١٦٢٣ – قُلتُ : نَهَى رسولُ الله عن يع النَّمْر بالتَّمْر إلاَّ مِثْلًا بمثل. و « شُئل عن الرُّطَب بالنَّر ؟ فقال : أينقُصُ الرطبُ إذا يَبسَ ؟ فقيل: نَعَمْ ، فَنَهَى عنه » . و « نَهَى عن المزَّابَنَةِ » وهي كُلُّ ما عُرُفَ كَيَّهُ مِمَا فِيهِ الرَّا مِن الجنسِ الواحدِ بِجُزَّافِ لا يُعرِفُ كِلُّهُ مِنْهُ ، وهذا كلَّهُ مُعِنْسِعُ المعاني . « ورَخْصَ أَن نُباعَ العَرَايا بِخَرْصَها كَثْرًا ما كلها أهلها رُطَباً »(١)

<sup>(</sup>١) في س و ج زيادة ﴿ على ﴾ . (٢) أما منع الخياس علىالسب على الحقين فنمو ، فلا مسح على برقع ولانفازين . وأما العمامة

فَنْ جَوَازَ الْسَجَ عَلِيهَا إِنَّا هُوَ اتَّبَاعَ لَمُسَةَ الصَّحِيحَةُ فَيْهَا ، لاقياسًا عَلَى الْخَفَيْنَ ، والظر الأحاديث في السبح على العبامة في الترمذي بشعرحنا ( رقم ١٠٠ = ١٠٠ ) ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧) .

<sup>(</sup>٣) في ب ﴿ وَرَخْصُنَا ﴾ وهو مخالف الأصل .

 <sup>(</sup>٤) في النسخ الطبوعة « فقال » والنا، مزادة في الأصل ماصقة بالفاف . (٥) هذا استفهام محدّوف الهمزة ، وله زيدت في الأصل وأضحة التعمل .

<sup>(</sup>٣) في من و ع ﴿ خَنِينَ ﴾ بنبات النون ، وهو مخالف للأصل وابن جاعة ، والنظر

<sup>(</sup>۱) انظر شرحنا علىالترمذي (رقم ٥٨ – ٦١) ونبل الأوطار (ج ١ س ٢٥٧ – ٢٠٨

<sup>(</sup>٢) في س دقال الثانمي وقال الله ، وفي ان جاعة و ع دقال الثانمي قال الله ، وما هنا هو الذي في الأصل.

<sup>(</sup>m) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

<sup>(</sup>٤) سورة المائدة (٣٨) (ع) انظر ماضي في الفقرات (٢٢٠ ـ ٢٢٧ و ٢٣٢ ـ ٢٢٠ و ٢٣٦ ـ ١٦٤٨) .

<sup>(</sup>٢) الطر مامضي في الفارات (٢٠٩ ــ ٩٠١) .

الصَّنْفين المُخْتِلْفَيْنِ ، مثلِ الذهب بالوَرِق ، والتمر بالحنطة ، أو مَا اختلَفَ جنْسُهُ مُتَفَاضِلاً يَدَا يَدِ وَ فقال : « إنا الربا في النسيَّة » . أو تكونُ المسئلة مَتَقَتْهُ مِذا وأَدْرَكُ (الجوابَ، فَرَوَى الجوابَ ولم يَحفظ المسئلة ، أو شك فيها ، لأنه ليس في حديثه ما يَنْنِي هذا عن حديث أسامة ، فاحتمل موافقتها لهذا

٧٦٩ – (٢) فقال (٢): فإرَّ قلتَ يَحتملُ خلافَها ؟

٧٧٠ – قلتُ: لأنَ انَ عباسِ الذي رواه ، وكان (١) يَدْهبُ فيه غيرَ هذا المذهبِ ، فيقولُ: لا ربا في يعرِيدًا يبدٍ ، إنحا الربا في النّسِيّةِ .
 ٧٧٠ – (٣) فقال : في الحجةُ إنْ كانت الأحاديثُ قبلَه

٧٧١ - فقال: في أحجه إن قال الإعاديث عالمة أن عالم الإعاديث عالمة أن كان الإعاديث المعاديث ال

٧٧٧ – فقلتُ له : كن واحدٍ تمن رَوَى خلافَ أسامة (١٠)، وإن لم يكن أشهرَ بالحفظ للحديثِ من أسامة َ . : فليس به تقصير عن حِفظه ، وعثانُ بنُ عفانَ (١٠) وعُبادة بنُ العامت أَشدْ تَقدْمًا بالسَّنَ .

والصَّعْبَةِ مِن أَسامَــة ، وأبو هريرة أَسَنْ ، وأحفظ مَن رَوَى الحديث (١) في دهره .

٧٧٣ -- ولمّا كان حديث اثنين أولَى في الظاهر بالحفظ "، وبأن يُنفَى عنه الفَلَطُ من حديث واحد \_ : كان حديث الأكثر " الذي هو أشبه أن يكونَ أولَى بالحفظ مِن حديث ِ مَنْ هُو أحدث منه ، وكان حديث خسة أولَى أن يُصارَ إليه (") من حديث واحد" .

<sup>(</sup>١) في ب ﴿ فأدرك ، ومو تخالف للأصل .

<sup>(</sup>٢) هنا في النسخ المطبوءة زيادة : قال الثنافعي ، .

<sup>(</sup>٣) في س و ج زيادة د لي ، وأيست في الأصل .

 <sup>(3)</sup> في نسخة أبن جاعة (كان) بخفف الواو ، على اعتبار أن البأنة خبر (أن) ،
 ولكن الواو البنة في الأصلى واضحة ، فخبر (أن) (هو قوله (الدي رواه) .

<sup>(</sup>٥) في ب ﴿ عَالَمَةَ لِهِ ﴾ وكلة ﴿ له ﴾ ليست في الأصل .

<sup>(</sup>٣) في س و مج زيادة « بن زيد » وليست في الأصل .

 <sup>(</sup>٧) ﴿ بِن عَفَانَ ﴾ لم تَنْهَ كُر في حج وهي البيَّة بالأصل .

<sup>(</sup>١) في ج « من رواة الحديث ، وهو مخالف للأصل.

<sup>(</sup>٢) في ـ و ج « بأم الحفظ ، وهو مخالف للاصل وغير حيد .

<sup>(</sup>٣) فى نسخة ابن جاعة دالاً كر ، إلباء الموحدة ، ووضع فوتها د صح ، وتبتها النسخ المطبوعة ، والصواب ما فى الأصل د الأكثر ، بالناء المنتفة ، وتقطها واضح فيه جعا . والذى ألجأم إلى النمير بالباء الموحدة توله د أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه ، ليم الما المعارف أيم المعارف ، في ما يلفون ، فاله بغير الما المعارف أيم يصرح ، وقد يتبر ولا يسرح ، على عادة القصماء البلقاء ، فن أشار بقوله د الأكثر ، إلى الترجيح بالمدد ، ثم بقوله د من هو أحدث منه ، إلى الترجيح بالسن ، فيهم بينهما فى قولة واحدة ، ثم عاد بعد ذلك فاكد الترجيح بالكرة صريحاً ، وعين عددها وأنه خمة ، وهذا كا قال النانعي فيا مضى (رتم ١٤٦) \_ بالكرة صريحاً ، وعين عددها وأنه خمة ، وهذا كا قال النانعي فيا مضى (رتم ١٤٦) \_

وقوله « الذي هو أشبه » الخ خبر « كَان » . ( £ ) في نسخة ابن جماعة والنسخ الطبوعة زيادة « عنداً » وهي مزيدة بين السطور في الأصل

 <sup>(</sup>٤) فى نسخة ابن جاعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندنا» وهى مزيدة بين السطور فى الأصل بخط جديد .
 (٥) قال الحافظ ابن حجر فى الفتح ( ٤ : ٣١٩ ) : « والصرف : دنع ذهب

ا تال الحافظ آن حجر فی الفتح ( ٤ : ٣١٨ ـ ٣١٩) : • والصرف : دنم ذهب وأخذ نصة وعکمه ، ولم نسرطان : منم النسية مع اتفاق النقع واختلافه ، وهوالمجمع عليه ، ومنم النفاضل فی النوع المواحد مهما ، وهو قول الجمهور ، وخالف فيه ابن عمر ، ثم رجم ، وابن عباس ، واختلف فی رجوعه ، وقد روی الحاكم من طریق حیان العدوی ، وهو بالهملة والتحانیة ـ : سالت آبا بخیز عن الصرف ؟ قال : كان حیاس لایری به بأساً ، زماناً من عمره ، ماكان منه عباً بعین بدآ ييد ، وكان بخول : إنحما الربا فی الفیقة ، فقیه أبو سعید ، فقد كر التحمة والحدیث ، وقیه : التمر بالتمر ، والفیقة بالفیقة ـ : بدآ بید ، مدالا بن عباس الدولة بالدولة ، والفیت بالده ، فكان به ، مثلا بنان ، فن زاد فهو ربا ، قالوان عباس : أستنفر الله وأنوب إلیه ، فكان بد ، مثلا بنان ، فن زاد فهو ربا ، قالوان عباس : أستنفر الله وأنوب إلیه ، فكان به عدالاً بالاً وقو ربا ، قال ابن عباس : أستنفر الله وأنوب إلیه ، فكان به عداله وأنوب إلیه ، فكان به عداله وأنوب إلیه ، فكان به عداله و المعرب الدولة و بالدولة و بالدول

َالْبِيْعُ بِينَهُ وِينَ يَيِّهِ ِ الْآخَرِ <sup>(۱)</sup>، فيكونُ الْآخرُ قد أَفسدَ على الباثع وعلى المشترى، أو على أحدهما .

٨٦٧ – فهذا وجهُ النهي عن أن يبيعُ الرجلُ على بيع أخيه، لاوجهَ له غيرُ ذلك .

٨٦٨ – أَلاَ تَرَى أَنهُ لو باعه ثوبًا بعشرة دنانيرَ ، فلزمه البيعُ
 قبلَ أَن يَتَفَرَّقَا مِن مَقَامِماً ذلك ، ثم باعه آخَرُ خيراً منه بدينارٍ \_ :
 لم يَضُرَّ البائعَ الأوَّلَ ، لأنه قد لزمهُ (\*\*) عشرةُ دنانيرَ لا يستطيع
 فَسْخَهَا ؟!

۸۲۹ – قال (\*): وقد رُوى عن النبي أنه قال: « لا يَسُومُ أَحدُ كُمْ عَلَى سَوْمٍ أَخيه » فان كان ثَابتاً ، ولستُ أَحفظُهُ ثَابتاً (\*) \_: فهو مثلُ « لا يخطبُ أحدكم على خِطبة أخيهِ » ، لا يسُومُ على سَوْمِهِ (\*) إِذَا رَضَى البَيْعَ وَأَذِنَ بأن يُبَاعَ قبلَ البيع ، حتى لو بيع (\*) لَزْمَهُ .

۸٦٤ - (۱) أخبرنا سفيانُ عن الزُّهريُّ عن سَميد بن السُيَّب عن أُفِيه (۱) مِن هريرة أنَّ رسولَ الله قال: ولايبيع الرجلُ على يَعْمِ أُفِيه (۱) من هريرة أنَّ رسولَ الله قال: هو المتبايعان بالحيار مالم يتفرقا ، وأنَّ نَهْيَهُ عن أن يبيع الرجلُ على يَعْم أُفِيه : إنما هو إذا تَبايَعا قبلَ أن يَتَقَرَّقا عن (۱) مَقامِها الذي تَنَايَعا فيه .

مماً، فلوكان البيعُ إذا عقداه لزيمَ كلَّ واحدٍ منهما ـ: ماضَرَّ البائعَ أن يبيعه رجلُ سِلْمَةً كسلعنه أو غيرَها ، وقد تَمَّ يَيْعُهُ لسلعته ، أن يبيعه رجلُ سِلْمَةً كسلعنه أو غيرَها ، وقد تَمَّ يَيْعُهُ لسلعته ، ولكنه لما كان لهما الجيارُ كان الرجلُ لو اشتَرَى من رجلٍ وبَّا بعشرة دنانيرَ خَاءهُ " آخَرُ فأعطاه منه بنسمة دنانيرَ ـ : أَشْبَهُ أَن يَفْسَخَ البيعَ ، إذا كان له الحيارُ " قبلَ أن يُفارقه ، ولعلَّه يَفْسَخُهُ نم لا يَتِمْ البيعَ ، إذا كان له الحيارُ " قبلَ أن يُفارقه ، ولعلَّه يَفْسَخُهُ نم لا يَتِمْ البيعَ ، إذا كان له الحيارُ " قبلَ أن يُفارقه ، ولعلَّه يَفْسَخُهُ نم لا يَتِمْ البيعَ ، إذا كان له الحيارُ الله المنافِقة على الله المنافِقة على المنافِقة على المنافِقة المنافِقة المنافقة المنافقة

<sup>(</sup>١) والبيع، بنتجالبا الوحدة وتشديد الياء التحتية الكسورة : البائع والمنترى والمساوم.

<sup>(</sup>٢) في مـ ﴿ نَزْمُهُ ﴾ وزيادة فأنه ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

<sup>(</sup>٣) كلة ﴿ قال ، لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابتة في الأسل: .

 <sup>(</sup>٤) بل هو ثابت صحيح ، قد رواه الشيغان وغيرهما من حديث أبي هريرة . انظر تبل
 الأوطار ( ٥ : ٣٦٨ - ٢٧١ ) .

 <sup>(</sup>a) في ب و ع « ولا يسوم على سوم أخيه ، وكذبك في س ولسكن بحدف واو المطف ، وكاه عالف الأصل .

 <sup>(</sup>٦) فى نسخة ابن جاعة والنسخ الطبوعة دحتى لو لم يهم ، وهو خطأ وبخالف للاصل ،
 وقد حاول بعض الفارئين تغيير الأصل ، فسكت كلة دلم ، بماشيت وزاد عملة تحت باء
 ويم ، ولسكت نسى هطق الياء بجوار العن والمحنين .

<sup>(</sup>ع ٣ س ٣) وفي كتاب اختلامت والدانهي (في الأم ع ٢ س ١٠٠) ورواه أيضا أحمد وأصحاب الكتب السنة ، تنفر نبل الأوعار (ع ٥ س ١٨٩ ـ ٢٩٩ ـ وعون المعبود (ع ٣ س ٢٨٧ ـ ٢٨٨) .

<sup>(</sup>۱) هنا فی س و ج زیادهٔ د ټال التانعی، .

 <sup>(</sup>٧) الحديث رواه أحمد والبغارى وسنم من حديث أبى هريرة ، ورواه أبضاً بنحوه من حديث ابن عمر ، وانظر لبل الأوطار (ع ، س ٣٣٨ لـ ٢٧١) .
 (٣) في سـ « فهذا » وهو عالف الإاصل .

<sup>(</sup>۳) فی ب د بهدای وهو مجالف الاصل . (٤) فی ب و ج دمن، وهو مخالف الاصل .

<sup>(</sup>٥) في م ﴿ فَجَاءَ ، يَدُونَ الصَّمْرِ ، وَهُو عَالَمُ الأُصلَ .

 <sup>(</sup>٦) فى أس و ع « الحيارله ، بالتقديم و أنتشير ، وفى نسخة إن جاعة كذك أيضا ،
 والحكن كتب فوق كل منهما بالحرة حرف وم علامة على أن الصواب تمديم الناشر
 وتأخير المنقدم ، ليمودكما فى الأصل ، وهذا اصطلاح قديم معروف عند أهل المغ .

خ خائرالتراث العرب

شَدَرَاتُ ٱلذَّهُبُ في

أَخِبُ إِرمَٰنُ ذَهَبُ

لْلُوَّتِّ الْفَقِيهُ الْأَدِيلِ فِي الْفَلَاحِ عَبداُ تَحِيِّ بِالْعِادَائِجَ بَالِي الْفَلْحِ عَبداُ تَحِيِّ بِالْعِادَائِجَ بَالِي الْفَقِي الْفَلْحِ عَبداُ تَحَيِّ بِالْعِادَائِجَ بَالِي الْفَلْحِ عَبداُ تَحَيِّ بِالْعِلْدَ الْمُ

يُطلبُ مِن

لمكتبالتجاري للطباعة والنيث, والتوزيع مسبدوت. بيتناهُ

قريباً من معروف الكرخى قال ابن ماكولا رأيت فى المنام كأنى أسأل عن حال الدارقطنى فى الآخرة فقيل لى ذاك يدعى فى الجنة بالامام انتهى ملخصاً .

وفيها أبو حفص بن شاهين عمر بن أحد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أبوب البغدادى الواعظ المفسر الحافظ صاحب التصانيف وأحد أوعة العلم توفى بعمد الدارقطنى بشهر وكان أكبر من الدارقطنى بتسع سنين سعم من الباغندي ومحمد بن المجتدر والكبار و رحل الى الشام والبصرة وفارس قال أبو المسين بن المهتدى بانة قال لنا ابن شاهين صنفت ثلثانة وثلاثين مصنفا منها التفسير الكبير ألف جز، والمسند ألف وثلثانة جز، والباريخ مائة مام يصنفه أحد وقال ابن أبى الفوارس بابن شاهين أنة مأمون جع وصنف مام يصنفه أحد وقال ابحد بن عمر الداودى كان ثقة بحاناً وكان لا يعرف الفقه و يقول أنامحدى المذهب. انتهى وعن أخذعنه الماليني والبرقاني وخلق كثير وقال السيوطى في كتابه مشتهى العقول ومنتهى النقول منتهى النفاسير لابرين شاهين ألف مجلد والمسند له أنف وخمسانة بحلد ومداد تصانيفه انتهى الى ثمانية وعشرين قنطاراً قال ابن الجوزى قلت هذا من طى الزمان.

وفيها أبو بكر الكبشاني محد بن ابراهيم النيسابوري الاديب الذيروي صحيح مسلم عن ابراهيم بن سفين الفقية توفى ليلة عيدالنحر ضعفه الحاكم لتسميعه الكتاب بقوله من غير أصلوقال في المغنى غمزه الحاكم روى الصحيح من غير أصل. انهى.

وفيها أبو الحسن بن سكرة محد بن عبدالله بن محداله الشمى البغدادى الشاعر المشهور العباسي المفلق و لاسيا في المجون والمزاح وكان هو وابن حجاج يشبهان في وقته إنجر بر والفرزدق ويقال أن دبوان ابن سكرة يزيد على خمسين ألف بهت قال الثعالي في ترجمته هو شاعر متسع الباع في أنهاع الإبداع فائق في قول

الظرف والملح على الفحول والأفراد جار في ميدان المجون والسُخف ماأرادوكان يقال ان زمانا جاد بمثل ابن سكرة وابن حجاج لسخى جداً ومن بديع تشبيه ماتله في غلام في مده غصن مزهر :

غصن بان بدا وفى البدمنه غصر فيه لؤلؤ منظوم فتحيرت بين غصنين فى ذا قرر طالع وفى ذا نجوم وله فىغلام أعرج:

قالوا بليب بأعرج فأجبتهم العيب يحدث في غصون البان انى أحب حديثه وأريده النوم لا للجرى فى الميدان وله أيضاً:

أنا والله هـــالك آيس مر سلامتي أو أرى القامة التي قد أقامت قيامتي

قبل ما اعددت البر د فقد جاء بشده قلت دراعة عرى تحتها جبة رعدة وله البيتان اللذان ذكرهما الحريري في مقاماته وهما:

جاه الشتاء وعندى من حوائجه سبع إذا القطرعن حاجاتنا حبسا كن وكيس وكانون وكاس طلا مع الكباب و 1 ناع ولسا ومحاسن شعره كثيرة وتوفى يوم الاربعاء حادى عشر شهر ربح الآخر.

وفيها الفقيه العلامة الورع الزاهدا لخاشع البكاء المتواضع أبو بحرالا ودنى وفيها الفقيه العلامة الورع الزاهدا لخاشع البكاء المتواضع أبو بحرالا ودنى بالضم وفتح المهملة والنون نسبة الماودنة قرية من قرى بخارى شيخ الشافعية يخارا وما وراء النهر أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن نصير كان علامة زاهداً ورعاً خاشعاً ومن غرائب وجوهه في المذهب أن الربا حرام في كل شيء فلا يجوزيع شيء بجنسه، روى عن الهيثم بن طيب الشاشي وطائفة ومات في شهر -

الحنبى ثنا أحمد بن جعفر القطيعي الحنبي ثنا عبد الله بن الامام أحمد الحنبي ثنا إمام السنة وحافظ الامة الصديق الثاني الامام أحمد بن حنبالليبانو إمام كل حنبي في الدنيا رضى الله عنه ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا مالك ابن أنس عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عله وسلم قال لا يع بعض على يع بعض ونهى عن المزابنة والمزابنة يع الرطب بالتمر كيلاوييع الكرم بالزيب يملا التهى والله أعلم وله الحمدوالمنة. وقال الذهبي وهو آخر من كان في الدنيا ينه يبلاد كثيرة بدمشق ومصروبغداد والموصل وتدمروا لوجة والحديثة وزرع وركي عنه من الحفاظ من لا يحصى منهم ابن الحاجب والزكي المنذري والرشيد العطار والدمياطي وان دقيق العيد والحارثي والشيخ تقي الدن بن يبمية وبقيت طلبته وجماعته الى نيف وسدين وسبعانة وهذه بركة عظيمة ومن شعره:

تكروت السنون على حتى بليت وصرت من سقط المشاع وقل النفع عسدى غير انى أعلل بالرواية والسماع فان يك خالصاً فله جزا. وان يك مانعاً فال ضياع

البك اعتذارى من صلاتى تاعدا وعجزى عن سعى الى الجمات وتركى صلاة الفرض فى كل سجد تجمع فيسه الناس الصلوات فيارب لاتمقت صلاتى رنجنى من النار واصفح لى عن الهفوات وتوفى رحمه الله تعالى ضحى يوم الاربعاء ثانى شهر ربيع الاتحر وصلى عليه وقت الظهر بالجامع المظفرى ودفن عند والد، سفح تاسيون وكانت

له جنازة مشهودة شهدها القضاة والامرا. والاعيان وخلق كثير .

وفيها ابن الزملكاني الإمام المذي علاء الدين على بن العلامة البارع كال الدين عدى العلامة البارع كال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الانصاري السياكي الدمشقي الشافعي مدرس الإمينية توفى في ربيع الآخر وقد نيف على الخسين سيم من خطيب مردا والرشيد العطار ولم يحدث قاله في العبر.

وفيها الفخر الكرجي أبو حفص عمر بن يحيى بن عمر الشافعي ولد سنة تسع وتسعين وخسمانة بالكرج و تفقه بدمشق على ابن الصلاح وخدمه مدة وسمع من البها. عبد الرحن وابن الزيدي وطائفة وليس بمن يعتمد عليه في الرواية توفي هو والفخر بن البخاري ني يوم راحد.

وفيها أبو محمد غازى الحلاوى بن أبى الفضل بن عبد الوهاب الدمشقى سمع من حنبل وابن طبرزد وعمردهراً وانتهى اليه علوالاسناد بمصروعاش خمـاً وتسعين سنة وتوفى فى رابع صفر بالقاهرة.

سه رسمين سه رحوى مى رج سود. وفيها النهاب بن مزهر أبوعبد الله محمد بن عبد الحالق بن رهر الإنصارى الدمشقى المقرى. قرأ القراءات على السخاوي وأقرأها وكان فقيها عالما وقف كتبه بالإشرفية وفيها شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد المؤمن بن أبى الفتح الصورى الصالحي ولد سنة إحدى وستمانة وسمع من الكندى وابن الحرستان وطائفة وببغداد من أبى على بالجواليقي وجماعة وأجاز لهابن طبرزد وجماعة وكان آخر من سمع من الكندى موتا توفي في متصف ذي الحجة وفيها ابن المجاور نجم الدين أبو الفتح يوسف من الصاحب يعقوب بن محمد بن على الشياني الدمشقى الكاتب ولد سنة إحدى وسيانة وسمع من الكندى وعبد الجليل بن مندويه وجماعة وتفرد برواية تاريخ بغداد عن الكندى وتوفى في الثامن والعشرين من ذي القعدة وكان دينا مصليا الا أنه يخدم في المكر قاله في الدير.



نا الفي الشيخ الامام العلامة موفق الدبن أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمدين قدامة المتوفي سنة ١٣٠٠ على مختصر الامام أبى القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرق المتوفي سنة ٣٢٤ه

ويليم



على متن المنتم ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين إلى الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن احمد ابن تعدامه المقدى النوفي سنة ١٨٦ م كلاهما على مذهب المام الأنة ( ابي عبد الله احمد بن محمد بن حديد بن عديد بن المدين بن المدين بن الدين بن العديد بن المدين بن المدي

( تنبيه ) وضنا كتابالمغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدباها مفصولا بينعما نخط عرضي

دار الكتاب الفربى سنت روس ن

(١٥ و وادالدار قطني

عن جابر وأبي هر برة

بسند ضميف

الله عابه وسلم في بيته وهو شائد(١) فصلى جالسا وصلى ورا.دقوم قياما فأشار اليهم أن اجلسوا رواه البخاري . وقال الذي صلى الله عليه وسلم لرجلين. إذا صليمًا فيرحالكمًا ثم أدركماالجماعة فصليامهم تكن لكما نافلة » وقوله لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد لانعرفه إلا من قول على نفسه كذلك رواه سعيد في سنته وانظاهر انه أنما أراد الجاعة وعبر بالسجد عن الجاعة لانه محلماً ومعناه لاصلاة لبار المسجد إلا مع الجاعة وقبل أراد به الكمال والفضيلة ، فإن الاخبار الصحيحة دالة على أنالصلاة في غبر المسجد صحيحة جائزة

( فصل ) وفعل الصادة فبها كنر فيه الجمع من المساجد أفضل لقول الذي صلى الله عليمه وسلم

باذاء الجاعة فيه ومحصابا لمن يصلي في فيحصل له تواب تمارة المسجد وبحضابا لمن لابصلي فيه وذلك معدوم في غيره ، وكذبك إن كأنت تقام فيه مع غيته إلا أن في قصد غييره كسر قلب إمامه وجاءته فجبر قلومهم أولى

﴿ سَنَّةً ﴾ (ثُمُّ مَا كُنُّ أَكْثَرِ جَاءَةً تَمْتِي السَّجِدِ العَتْبِيقُ } قان عدم ماذكرنا في السئلة التي قِبْهَا فَعْلَهَا فَهَا كُلُّنَ أَكْثَرِ جَاءَةَ أَفْضَلَ تَعْلِلُهِي صَلَّىا فَعْلَمْ وَسَلَّمَةَ الرجل مع الرجل أَزكَى من صلانه وحده وصلانه مع الرجلين أزكى من صلانه مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعمالي » رواه الامام أحمــــد في النسند فان تساويا في الْجاعة فالمسجد العتيق أفضل لأ والطاعة فيه أسبق والعبادة فيه أكتر . وذكر أبو الخطاب أن فعنها في المسجد العتيق أفضل وان قل الجمع فيه لذلك والاول أولى لما ذكرنا من الحديث

﴿ مسئلة ﴾ (وهل الأولى قصد الأبعد أو الأقرب) على روايتين . إحداهما قصد الأبعسد أفضل لتكثر خطاء في طلب الثواب فتكثر حسنانه ولما روى أبو موسى قال قال النبي عملي الله عليه وسام« أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممشي »رواد البخاري

والثانية قصد الأقرب لأن له جواراً فكان أحق بصارته كم أن الجار أحق بهدية جاره ومعروفه

لقوله عليه السلام، لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» ﴿ مسئلة ﴾ (ولا يؤم في مسجد قبل إمامه الرائب إلا باذنه ) لأن الامام الرائب بمنزلة صاحب البيت وهو أحق لقوله عليه السلام، لا يؤمن الرجل الرجل في بيته إلا باذه.»

وقد روي عن ابن عمر انه أني أرضا وعندها مسجد يصلي فيه مولي لابن عمر فصلي معهم فسألوه أن يصلي بهم فأبي وقال صاحب المسجد أحق، إلا أن يتأخر لعذر فيصلي غيره لأن أبا بكر صلىحين غاب النَّبِي عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَمَا وَقُعَلَ ذَاكَ عَبِدُ الرَّحْنِ بَنْ عَوْمَا قَعَالُ النَّبِي عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَامٍ الصَّاعِيْنِ وَمَا النَّبِي عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَامٍ الصَّاعِ وَسَامٍ السَّاعِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَامٍ السَّاعِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَامٍ السَّاعِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلَ ﴿ مَنْتُهُ ﴾ ( وَنَ لَمْ يَعْلُمُ عَلَمُوهُ أَنْتَعُمُ وَرُوسًا ﴾ [لا أن يخسَى خُرُوج الوَّت يُبْسَم شارٍ. لللا

بفوتالوقت

عليه وسلم قال «الاثنان فما فوقهما جماعة» روادا بنماجه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث وصاحبه «اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما وليؤمكما أكبركم» وأمانني صلى الله عليه وسلمحذيفة مرة وابن مسعود مرة وابن عباس مرة، ولو أم الرجل عبده أو زوجته أدرك فضيلةالجماعة وإن أم صــبيـا جاز في النطوع لأن النبي ملى الله عليه وسلم أم فيه ابن عباس وهو صبي وأن أمه في الفرض فقال أحد لاتنعقد به الجاعة لانه لايصلح أن يكون إمامًا لنقص حاله قاشيه مركز تصح صلاته وقال أبو الحسن الآمدي فيه رواية أخرى أنه يصح أن يكون إماما لانه متنزل فجار أن يكون مأموما بالمترض كالبالغ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلمني الرجل الذي فانته الجاعة «من يتصدق على هذا فيصلي معه له ( فصل ) ومجوز فعلها في البيت والصحرا. وقبل فيه رواية أخرى أن حضور المسجدواجب اذا

كان قريباً منه لا نه يروى عن النجي صلى الله عليه وسلم أنه قال:« لاصلاة لجارالمسجد إلاني المسجد» (1) ولناقول النبي صلى الله عليه وسلم أعطيت خسا لم يعطهن أحد قبلي : جعلت لي الارض طيبة وطهوراً ومسجداً فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان » منفق عليه وقالت عائشة صلى الذي صلى

وسلم قال « الاتنان فما فوقهما جاءته» رواه ابن،اجه ولحديث مالك بن الحويرث،وقداًم النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس مرة وحديثة مرة ولو أمَّ الرجل عبده أو زوجته أدرك فضيلة الجماعة وإنَّ أم صبيًا جاز في النطوع لأن النبي صلى الله عليــه وسلم أمَّ ابن عباس وهو صبي وإن أمه في الفرض فقيال أحمد لاتنعقد به الجياءة لانه لايصلح أن يكون إماما فيها وعنسه يصح ذكرها الآمدي كالوأم بالفأ متنفاذ

﴿ مَسَالًة ﴾ (وله فعلها في بيته في أصح الروايتين ) . وبجوز فعل الجماعة في البيت والصحراء في الصحيح من المذهب وعنه أن حضور المسجد واجب على القريب مه لأنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »

ولنا قول النبي صلىالله عليه وسطم وجعلت الارض مسجداً وطهورا فأعا رجل أدركته الصلاة فليصل »متفق عليه والحديث الذي ذكروه لانعرفه إلا منقول على نفسه كذاك رواه سعيد والظاهر أنه أيما أراد الجماعة فعبر بالمسجد عنها لأنه محلها وبجوز أن يكون أراد الكمال والفضيلة فأن الاخبار الصحيحة دالة على صحة الصلاة في غير المسجد والله أعلم

﴿ فصل ﴾ ويستجب لأهل النفر الاجماع في مسجد واحمد لانه أعلى للكامة وأوقع لابيبة فاذا جا.هم خبر عن عدوهم سمع جميعهم ، وكذلك اذا أرادوا النشاور في أمر ، وإن جا. عين للـكمار أخسر بكترتهم . فال الأوزاع لو كان الأمر الي السمرت أبواب المساجد التي الثغور ليجتمع . الناس في مسجد وأحد .

﴿ مسئلة ﴾ ( والافضال فيرهم الصلاة في المسجد الذي لاتقام فيه الحياعة إلا بحضوره) لانه يعمره

ليجتمع الناس في مسجد واحد

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ( قان صلى ثم أقيمت الصلاة وهو في المسجد استحب له أعادتُها إلا المغرب قانه يصدها ويشفعها ترابعة ) من صلى فريضة ثم أدرك للك الصلاة في جماعة استحب له اعادتها أي صلاة كانت اذا كان في المسحد أو دخل المسجد وهم يصلون وهذا قول الحسن والشافعي سوا. كانصلاها منفرداً أو في جماعة، وسوا، كان مع امام الحي أو لا . هذا ظاهر كلام أحمد فعا حكاد عنه الاثرم والحرق قال القاضي وإن كان مع امام الحي استحب له وإن كان مع غير إمام الحي استحب له اعادة ماسوي الفجر والعصر. وقال او الخطاب يستحب له الاعادة مع أمام الحي. وقال مانك إن كان ع لي وحده أعاد المغرب وإلا فلا لأن المديث الدال على الاعادة قال فيه صلينا في رحالنا . وقال أبو حنية لاتعـاد الفجر ولا العصر ولا المغرب لعموم أحاديث النهي ولأن التطوع لايكون يوبر . وعن إن عمر والنخعي تعاد الصلوات كلها إلا الصبح والمفرب. وقال أنو موسى والثوري والاوزاعي تعاد كايا إلا المغرب لمــا ذكرنا وقالُ الحــكم إلا الصبح وحدمًا . ولنا حــديث بزمد بن الأسود الذي ذكرناه وحديث أبي ذر وهي تدل على محل النزاع وحديث يزيد من الاسود صربح في صلاة الفجر والعصر في معناها ويدل أيضًا علىالاعادة سواء كان مع امام الحيأو غيره وعلى جميع|اصلوات وقد روى أنس قال صلى بنا أبو موسى الغــداة في المربد فانتهيا الى المدَّجد الجامع فأقيمت الصلاة فصلينا مع المغيرة بن شعبة . وعُر • \_حذيفة انه أعاد الظهر والعصر والغرب وكُن قد صلاهن في ـ جماعة رواهما الاثرم

﴿ فَصَلَ ﴾ فأما المغرب فني استحباب اعادتها روايتان . احــداهما يــتحب قياساً على سائر الصلوات لما ذكرنا من عوم الاحاديث . والثانية لايستحبحكاها أبو الخطاب لأ زانتطو علايكون ـ توتر فان قلنا تستحب اعادتها شفعها ترابعة نصعايم أحمد ونه قال الاسودين يزيد والزهري والشافعي واسحق لما ذكرناه وروىصلة (١٠ من حَديقة انه قال لما أعاد انفرب قال ذهبِت أقوم في النائية فأجلسي وهــذا محتمل أن يكون أمره بالاقتصار على ركعتين وبحتمل انه أمره الصلاة مثل مـــلاة الامام ووجه الاول أن النافلة لاتشرع ترتر والزبادة أرلى من النقصان

ه صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أذكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فيو أحب المحاللة تعالى »رواه أحمد في المسند فأن تساريا في الجاعة ففعلها في المسجد العتيق ـ أفضل لان العبادة فيه اكثر وان كان في جواره أو غير جواره مسجد لاتنمتدالجاعة فيه إلا بحضوره فغملها فيه أولى لانه يعمره باقامة الجاءة فيه ، ومحصلها لمن يصلى فيه . وان كانت تقام فيه وكان في قصده غيره كسر قلب اماته او جماعته فجبر قلوبهم أولى وإن لم يكن كذلك فها الأفضل قصدالابعد أوالاقرب ? فيه روايتان احداهما قصدالاً بعد لتكثر خطاه في طلب الثواب فتكثر حسناته (والثانية) الأقرب لازله جوارا فكان أحق بصلاته كا أن الجار أحق بهدية جاره ومعروفه منالبعيد وانكان

﴿ فَصَلَ ﴾ قَانَ أَقِيمَتَ الصَّارَةُ وهو خَارِجِ المُسجِدُ قَانَ كَانَ فِي وقتُ نَهَى لَمْ يُستَحِبُ لَهُ الدَّخُولُ -لما روى مجاهــد قال خرجت مع ابن عمر من دار عبدالله بن خالد بن اسيد حتى اذا نظر الى باب المسجد اذا الناس في الصلاة فل مزل واقعًا حتى صلى الناس وقال أبي قد صليت في البيت بان دخل وصلى فلا بأس لما ذكرنا من خبر أي موسى وان كان في غبر وقت النهى استحب له الدخول والصلاة معهم لعموم الاحاديث الدالة على اعادة الجاعة

البلدُنفراً فالأفضل اجماع الناس في مسجد واحد ليكون أعلى للسكامة واوقع للهيبة وأذا جاءهم خبر

عن عدوهم سمعه جميعهم وان أرادوا التشاور في امر حضر جميعهم وانجاء عين الـكفار رآهم فأخبر

بكترمهم . قال الاوزاعي لو كل الامر الي لـــمرت أبواب المساجد التي في الثفر أو نحو هــذا

(فصل)ولا يكره اعادة الجاءة في المسجد ومعناه أنه اذا من أمام الحي وحضر جماعة أخرى

استحب لهم أن بصلوا جماعة وهو قول ابن مسعود وعطاء والحسن والنخعي وقتادة واسحق وقال سالم

﴿ فَصَلَ ﴾ وَإِذَا أَعَادَ الصَّلَاةَ فَالْأُولَى فَرَضَهُ رَوِي ذَنْتُ عَنَّ عَلَى رَضِّي اللَّهُ عَنه وهو قول النَّوري وأبي حنيفة واسحق والشافعي في الجديد وعن سميد بن السيب وعطاء والشعبي الني صلى معهم الكتوبة لأنه روي في حديث بزيد بن الاسود « اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم وإن كنت قد صليت تـكن لك نافية وهذه مكتوبة »

وانا أن في الحديث الصحيح « تكن لكم نافية » وقوله في حديث أبي ذر « فأنها لك نافية » ولأنها قد وقعت فريضة وأسقطت الفرض بدليل انها لانجب ثانياً واذا مرثت الذمة بالاولى استحال كون الثانية فريضة. قال ابراهيم اذا وي الرجل صلاة وكتبهما الملائكة فمن يستطيع أن يحولها فما صلى بمده فهو تطوع ، وحديثهم لانصر يم فيه فينغي أن يحمل معناه على مافي الاحاديث الباقية ، فعلى هذا لاينوي الثانية فرضاً بلين بها ظهيٌّ معادة وان نواها نفلا صح

﴿ فَصَلَ ﴾ وَلَا تَحِبِ الْآعَادَةُ رَوَانَهُ وَاحْدَةً فَالْمَانَى قَالَ وَقَدْ ذَكُرَ بَعْضُ أَصْحَابُنَا فيه رَوَانَهُ أنها تجب مع إمام الحي لظاهر الامر، ولنا انها نافة . والثانية لاتجب وقد قال النبي صلى الله علَّيه وساء لانصلي صلاة في يوم مرتين » رواه او داود ومعناه والله أعلم واجبتان . ومحمل الأمر على الاستحباب فعلى هــذا اذا قصد الاعادة فلم يدرك إلا ركعتين فقال الآمدي بجوز أن بسلم معهم وأن يتمها أربعًا لأنها نافلة والنصوص انه يتمها أربعًا لتموله عليه السلام ﴿ وَمَا فَاسْكُمُ فَأَعُوا ﴾

( سنة ﴾ ( رلا تكوه اداهة الجامة في غير الداب الثلاثة ) معلى اعادة الجاهة العالات ال امام الحي وحضر جماعة أخرى استحب لهم أن بصلوا جماعة وهذا قول ابن مسعود وعطاء والحسن والنخعي واسحق. وقال مالك والنوري والليث وابر حنيفة والشافعي لانعساد الحاعة في مسجد له

ائن زفر تاہمی ثقة

وأبر قلابة وأبوب وأبن عون واقلبث والبني والثوري ومالك وأبو حنيةة والاوزاع والشافع لاتعاد الجاعة في مسجد له امام رانب في غير بمر الناس

فمن فاتنه الجاعة صلى منفرداً لئلا يغنى الى اختلاف القلوب والعداوة والتهاون في الصلاة مم الامام ولأنه مسجد له امام راتب فكره فيه اعادة الجاعة كسجد الذي صلى الله عليه وسلم ولنا عمرًم قوله عليه السلام « صلاة الجاعة نفضل على صلاة الفذ بخمس وعشر من درجة - وفيروالة - بسبع وعشر من درجة ، وروى أبر سعيد قال : جا درجل وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أيكم يتجر على هذا ? فقام رجل فصلى معه »قال الترمذي هذا حديث حسن ورواه الاثرم وأبو داود فقال، ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه » وروى الاثرم باسناده عن أي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد قال فلما صليا قال ه وهذان جمأعة ، ولأنه قادر على الجاعة فاستعب له فعلما كا لو كان المسجد فيمم الناس

( فصل ) فاما أعادة الجاعة في المسجد الحرام ومسحد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسجد

أمام راتب في غير بمر الناس ومن فاتنه الجاعة صلى منفرداً لِنالا يفضي الى اختلاف القلوب والعداوة والنهاون في الصلاة مع الامام: ولانه سجدا، إمام راتب فكره فيه اعادة الجاعة كالسجد الحرام ولنا عموم عليه السلام« صلاة الجاعة تلفش على صلاة الفذ بخمس وعشر بن درجة» وروى أو سعيداً قال جاء رجل — وقد صلى ُ رسول الله صلى الله عليه وسال — فقال ﴿ أَنَّكُم نتحَدُ عَلَى هَذَا مَ ﴾ فقام رجل فصلى معه قال الترمذي عذا حديث حسن ورواه الاثرم وفيه فقال والارجار يتصدق على هذأ فيصلي معه ٤٠وروي باسناده من أبي امامة منالنبي صلى المدعليه وسليمته وزاد فا عشيا قال. وهذان جماعة » ولانهقادر على الجاعة فاستحب له كالسجد الذي في عمر الناس وما قاسوا عليه ممنوع

﴿ فَصَلَ ﴾ فأما اعادتها في السجد الحرامومسجد النبي صلىالله عليه وسام والسجد الأقصى فقد روي عن أحمد كراهته وذكره أصحابنا ئنلا يتوانى الناس في حضور الجاعة مع الامام الرائب فيها اذا أمكنتهم الصلاة مع الجاعة مع غيره ، وظاهر خبر أبي سعيد وأبي المامة أنه لايكر. لأن الظاهر أن ذلك كان في مسجد النهي صلى الله علبـ وسلم ولأن المعنى يقتضيه لأن حصول فضيلة العجاعة فبهاكحصولها في غيرها والله أعلم

﴿ مسنة ﴾ ﴿ وَاذَا إِلْتِسَالَهَ إِنَّ صَارَةً إِلَّا لِلْكُتُومَ ﴾ من أقيمت الصلاة المكتوبة لم يشتغل عِنها بغيرِها نَفُولَ النبي صلى اللَّهُ عَايِه وسردَ آذَا تَقِيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) منفق عليه إ وروي ذلك عن أبي هريرة وكان عمر بضرب على صلاة بعد الاقعة وكرَّه، سعيد بن جبير وابن سيرين وعروة والشافعي واسحق وأبزح توم ركعتي الفجر والامام يصليء روي ذلك عن ابن ميمعوفي وروي عن أبن عمر أنه دخل المسجد والناس في الصلاة فدخل بيت حفصة فصلي وكعين ثم خرج الى

الاقصى فقد روي عن أحمد كراهة أعادة الحاعة فيها وذكره أصحابنا لئلا يتوانى الناس في حضـور

السجد فصلى وهذا قول مسروق والحسن ، وقال مالك إن لم يخف أن تنونه الركمة فلمركم . وقال الاوزاعي أركعهما ماتيقنت المك تدرك الركعة الاخيرة ونحوه قول أبي حنيفة والاول أوليها ذكرنا ﴿ مسئلة ﴾ ( وإن أقيمت وهو في نافلة أثمها خفيفة ) لقول الله تعالى ( ولا تبطارا أعمالي ) إلا

أن يخاف فوات الجاعة فيقطم الأن الغريضة أهم من النافلة وعنه يسمها للآية التي ذكرها ﴿ فَصِلَ ﴾ ومن كبر قبل سلام الأمام فقد أدرك الحاعة . يعني الله يني عليها ولا بجدد إحراما لانه أدرك جزءاً من صلاة الامام أشبه مالو أدرك ركعة ولأنه إذا أدرك جزءاً من صلاة الامام فأحرم معه لزمه أن ينوي الصفة التي هو عليها وهو كونه مأموماً فينبغي أن يدرك فضل الحاعة

﴿ مَسْئَلًا ﴾ قال ( ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة ) لقول رسول الله صلى الله عليه رسل همن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة «رواه ابو داود ('' ولا نه لم يفته من الاركان إلا القيام وهو يأبي ا بهم تكبيرة الآحرام ثم يدرك مع الامام بقية الركعة وانما تحصل له الركعة إذا اجتمع مم الامام في الركوع بحيث ينتهي الى قدر الأجزاء من الركوع قبل أن يزول الامام عن قدر الاجزاء من ذان أدرك الركوع ولم يدرك الطأنينة فعلى وجبين ذكرهما ان عقيل وعليه أن يأتي بالتكبير في حال قيامه فأما إن أني به أو بيعضه بعد أن انتهى في الانحناء الى قدر الركوع لم يجزئه لانه أن بها في غبر محلها ولانه يفونه القيام وهو من أركان الصلاة إلا في النافلة لانه لايشترط لها القيام

﴿ مَسَنَّةً ﴾ ﴿ وَأَجْزَأَتُهُ تَكْبَرَهُ وَاحْدَةً وَالْأَفْضَلُ اثْنَتَانَ ﴾ وجملة ذاك أن من أدرك الامام في الركوع أجزأته تكبيرة وأحدة وهي تكبيرة الإحرام الني ذكرناها وهي ركن لاتسقط بحال وتسقط تكبيرة الركوع ها هنا نص عليه احد في روامة أبي داود وصالح ، روي ذلك (عن ) زيد من ثابت وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن والثوري والشافعي ومالك وأصحاب الرأي، وعن عمرِ بن عبدالعزيز عليه تكبيرتان وهو قول حماد من أبي سلمان

قال شيخنا ، والظاهر النهما أرادا الاولىله تكبيرتان فيتُونُّ موافقًا لقول الحاعة فان عمر ابن عبد العزيز قد نقل عنه أنه كان ممن لايتم التكبير ووجه القول الأول أن هذا قد روي عن زيد ابن ثابت وابن عمر ولا يعرف لمما مخالف من الصحابة فبكون إجماعا ولانه اجتمع واجبان من جنس واحد في محل واحد أحدهما ركن فسقط به الآخر كا لو طاف (في) الحج طواف الزيارة عند خروجه من مكة فانه يجزيه عن طواف الوداع وقال القاضي إن نوى سها تكبيرة الاحرام وحدهاأجزا. وإن تواهماً لم يجزُّه في الظاهر من قول أحمد لانه شرك بين الواجب وغيره في النية أشبه مالو عطس عند وقع وأسه من الركوع فنال ربنا ولك الحيد يتوسها فان أحمد قد نص في هذا إنه لابجزته وهيذا القول مخالف منصوص احد فانه قد قال في رواية ابنه صالح فيمن جا. والامام راكم كبر تكبيرة ( م ۲ — المغني والشرح الكير — ج ۲ )

(١) في هامشر الاصل ينظّر في هذّ الحديث فسا أظ أبآ داود رواه أفول بل روي مز حديث لأبي هو برا

و ومن أدرك الرك فقد أدرك الصلاة و وقد فسروا الركعة في اسناده يحيي المديني قال المخاري منكر المحيحين عن أبي ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ۽ وفي رواية لمسلم زيادة

(١) قال الحافظ

في التلخيص فيمه

ضعف وأنقطاء

( المغنى والشرح الكبر )

واحدة قبلله ينوي بها الافتتاح قال بوى أو لم ينو أليس قد جا، وهو بريد الصلاة ولأن ية الركوح لاتنافي نية الانتقاح ولهذا حكنا بدخوله في الصلاة بهذه النبة ولم تؤثر نية الركوع في ضادها، ولا يجوز ترك نسى الأمام لقيباس نصه في بوضع آخر كا لايترك نسى الله تعالى وسنة رسوله بالقياس وهذا لايشه ماقاس عليه القاضي في التكبر تبن من جملة العبادة بخلاف حد الله في العطاس قاته ليس من جملة الصلاة فقيام على الطوافين أولى الكوتهما من أجراً، العبادة والأفضل تمكيرتان نصعليه . قال او داود قلت لا حد يكبر مرتين أحباليك قال أن كبر تمكيرة الركوم وإن نوى تكبيرة الركوم ركن ولم يأت جا

﴿ فَصَلَ ﴾ قان أَدَرُكُ الامام في ركن غير الركوع لم يكبر إلا تكبيرة الافتتاح وينمط بفسير -تمكبر لانه لايعتد له به وقد قانه محل انتكبير وإن أدرك في السجود أو في النشهد الاول كبر في حال قيامه مع الامام الى الثالثة لانه مأموم له فيتابعه في انتكبر من أدرك الركمة معه من أولها . وإن سلم الامام قام المأموم الى القضاء بتكبر وبه قال مالك والنوري واسحق وقال الشانعي يقوم بغير تمكبر لانه قد كبر في انتداء الركمة ولا إمام أن تنامه .

ولمنا أنه قام في الصلاة إلى ركن معتد به فيكبر كانتائم من انتشهد الاول ولخائم قام مع الامام. ولا نسلم انه كبر في ابتداء الركمة قان ماكبر فيسه ، يكن منائركمة أنز ليس في أول الركمة سيجود. ولا تشهد وأنما ابتداء الركمة قيامه فينهي أن يكبر في

و فصل كه ويستجب لمن أفرات الاسم في حال مناجعة فيه وإن لم يعند له به ما روى أبو هويرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأجليم الى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن أورك الركوع فقد أدرك الركمة عموله أبو داود وروى الترمذي عن معاذ قال قال النبي صلى الله عنه وسلم في اجه أحد كوالامام على حل فليسبد ولا تجزيه تنك الركمة قال بعضهم لعله عند أهل العلم قالوا اذا جاء الرجل والامام ساجد فليسجد ولا تجزيه تنك الركمة قال بعضهم لعله أن لا بوغم وأسه من السجدة عني يغفر له

ان لا ترقع راسه من السجيد هي يعمر به قر مسئلة ﴾ ( وما أدرك مع الامام فيو آخر صلانه وما يقضيه فيو أولها بستنت له ويتعوذ ويقوأ السورة ) هذا هوالشهور من اللذهب ، ويروى كانك عن ابن عرومجاهد وابن سهرين وماك والثوري وحكي عن الشافعي وأبي حنيفة وأبي بوسف تمول النبي صلى الله عليموسلم حوما ذنك فقضوا بمعقق عليه وانتفني هو الغالث فينبغي أن يكول على صفته . فعلى هذا يستفتح له ويستعيد ويقرأ السورة وعنه أن الذي يدرك أول صلاته وانتفني كخرها وبه قالسعيد بن السيب والحسن وعمر بن عملالهزيز واسحق وهو قول الشافعي ورواية عن منشر اختاره بن النظر القواء غيا السلامة وما قائم فاقعة التعالمة

ان ذلك لايكره لان الظاهر أن هذا كان في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمدنى يقتضيه أيضًا فان

. فعلى هــذه الرواية لابستنتح . وأما الاستعادة فان قلنا تسن في كل ركمة استعاد وإلا فلا . وأما السورة بعد الفائمة فيقرأها على كل حال

مورد بمعدد الأعلم خلافا بين الأثبة الاربعة في قواءة الفأتحة وسورة وهذا مما يقوي الروابة الأولى قان لم يدرك إلا ركمة من المغرب أو الرباعة في موضع تشده دوايتان إحداهما يستغتج وبأني بركمتين متواليتين ثم يتشهد فعمل ذلك جندب لأن القفي أول صلاته وهمذه صفة أولما ولاجما ركمتان بقرأ فيهما السورة وكمنا متواليتين كغير المسبوق والثانية يأتي بركمة يقرأ فيهما بالحد وسورة ثم بجلس ثم يقوم فيأتي بأخرى يقرأ فيها بالحد وحدما نقلبا صالح وأبو داود والاثرم فعل ذلك مسروق وبه قال عبدالله بن مسعود وهو قول سعيد بن المسيب وأيما فعل من ذلك جاز ان ثما أن الله بروى أن مسروة أوجدبا ذكرا عند عبد الله بن مسعود فصوب فعل مسروق ولم ينكر فعل جندب ولا أمره باعادة الصلاة والله أعلم

﴿ مِنْلَةً ﴾ ( ولا تجب القراءة على المأموم ) هذا قول أكثر أهل العلم وممن كان لا يرى القراءة خلف الامام على وابن عباس وابن مسعود وأبو سعيدوريد بن ثابت وعقبة بن عامر، وجابر وابن عمر وحذيفة بن التمان وبه يقول الثوري وابن عيينة وأصحاب الرأي ومالك والزهري والاسود وابراهيم وسعيد بن جبير . قال ابن سيربن لا أعلم من السنة القراءة خلف الامام وقال الشانعي وداود تجب الفراءة لقول النبي صلى الله عليه رسلم « لاصلاة لمن لم يقرأ بفائمة انكتاب ٩ متفق عليــــه وعن عبادة قال كنا خاف النبي صلى الله عايه وسلم فقرأ فتلت عليه القرآءة فلما فرغ قال.﴿ السُّكُمُ تقرأونخلف المامكم؟» قلنا نعم بارسول الله قال، لانفعلوا إلا بفائحة الكتاب قانه لا صلاقلن لم يقرأ بها؟ رواه أبو داود، وعن أبي هربرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الترآزيفين خداج فهي خداج عبر تمام ، قال الراوي قتلت يا أبا هربرة اني أكون أحيانا ورأم الامام قال ففمري في ذراعي وقال اقرأ بها في نفسك باقارسي رواه مسلم، ولانها ركن من أركيان الصلاة فإ تسقط عن المأموم كسائر الاركان ،ولان من أزمه القيام لزمته القراءة أذا قار علَّها كالمنفرد . ولنا قول النبي صلى الله عليه وساءٍ من كان له إمام فقرا ، الامام/ه قراءة، رواه الحسن ابن صالح عن ليشبن سليم قان قيل: ليث بن سليم ضعيف قانا قد رواه الامام أحد: ثنا اسود بن عامر ثنا الحسن بن صاخ عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا إسناد حميح متصل رجاله كنبه نقات ، الاسود بن عامر ووى له البخاريُ والحسن بن صالح أهوك إلى الربير ولد قبل وقاله بنيف وعشر بن سنةوروي من طرق خسة سوى هذا . وروي أيضًا عن ابن عباس وعمران ا مِن حصين وأبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجين الدارقطني ورواه عبدالله بن شداد

(الشرح الكبير)

( المغني والشرح الكبير )

## فصيلة الحاعة تحصل فيها كعصولها في غيرها

عن النبي على الله عايموسلم أخرجه الامام أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما ، وروي عن على عليه السلام انه قال ليس على الفطرة من قرأ خان الامام ، وقال ابن مسعود وددت ان من قرأ خلف الامام ملى. فوه ترابا ولأن القراءة لو وجبت على المأموم لمما سقطت عن المسبوق كماثر الأركان. وأما سي مو مر مر مر مر مر مرد من من من الماموم وكذلك حمديث أبي هربرة وقد جا. أحاديمهم فالحمديث الاول الصحيح محمول على غير المأموم وكذلك حمديث أبي هربرة وقد جا. مصرحاً به فروى جامران النبي على الله عليه وسلم قال« كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فعي خداج إلا ورا. الامام »رواه الخلال، وقول أبي هربرة أقرأ بها في نفــك من كلامه ورأيه قد خالمه غيره من الصحابة وحديث عبادة لم بروه غير ابن اسحق ونافع بن محود بن الربيع وهو أدى حالا من ابن اسحق وقيا- به على المنفرد لا يصح لأن المنفرد ليس له من يتحمل عنه القراءة مخلاف الماموم ﴿ مَمَانَةً ﴾ (ويستحب أن يقرأ في سكتات الامام ومالا يجهر فيه أو لا يسمعه لبعده فإن لم يسمعه لدارش فعلى وجبين )وهو قول جماعة من أهل العلم روي نحوه عن عبدائه بن عمر وهو قول مجاهد والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب وعروة وغميرهم قالي أبو سلمة بن عبد الرحمن للإمام سكنتان فاغتنم فيهما القراءة بفائحة الكتاب اذا دخل في الصلاة واذا قال ولا الضالين، وقال عروة أما أنا فأغتم من الامام اثنتين اذا فل غير المفضوب عليهم ولا الضالين فأقرأ عندهاو حين بحتم السورة فأقرءوا قبل أنْ بركة ،وهذا قولاتشانعي، وقالت طالفة لا يقرأ خلف الامام في سير ولا جبر بروى ذلك عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ناهم في المسئلة قبلها رواه سعيد في سننه . وفي الراهيم النخعي أيما أحدث الناس التراءة ورا. الاماء زمان الختار لا نه كان يصلى عم صلاة السار دون الليل فالهموه فقراوا خلف، وكره الراهيم القراءة خلف الامام وقال يكفيك قراءة الامام وهذا قول ابن عيينةوالنُّوري وأصحاب الرأي لما روى جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليهوسلم « من كان ﴿ إِيَّامُ فَعَوْمَةَ الْامَامُ لَهُ قُوامَةً ﴾ ولأنه مأموم فلم يقرأ كحامَّ الجهر

ولنا قول الذي صلى الله عليه وسلم «إذا أسررت بقراً . في فاقرأوا» رواه الدارقطني ولفول الزاوي في الحديث الصحيح فانتهى الناس أن يقرأوا فياجير فيه النبي صلى الله عليه وسلم كذلك رواه الامام أحمد وسعيد بن منصور والقياس فيحالة ألجير لايصح لأنه أمر فيها بالانصات لاسياع قراءة الامام يخارف هذا .اذا ثبت هذا فانه يقرأ فيحاة الجهر في كتاب الامام بالفائحة وفي حال الاسرار يقرأ بالفانحة وسورة كالامام والمنفرد

﴿ مَمَلَ ﴾ قال إنه على العالم في حال المهر إحد، قو أنهن ها مقبل الدالمين قد قال الله تمال (واذا قرى، القرآن فاستمعوا لهوأ نصنوا ) قال هذا الى أي شيء بستمع قباله فلأ طروش قال لا أدري قال شبخنا وهذا ينظر فيه فان كان بعيداً قرأ أنضاً وإن كان قريباً قرأ في نفنه محبث!لا بشنغل من

الى جانبه عن الاسباع لا نه في معنى البعيد ولا يقر أ ( اذا )كان مخاط على من يقرب الب وبشغله عن الاسلاع وفيه وجه آخر لايقرأ أذا كان قريبًا للـ الإبخلط على الامام ولا نه لوكان في موضعه من يسم لم يقرأ أشبه السميع ، وإن سمع ههمة الامام ولم يفهم نقال في رواية الجاء الايفرأوقال في روالة عبدالله يقرأ اذا سمع الحرف بعد الحرف

﴿ فصل ﴾ ولا يستحب العاموم القراءة وهو يسمع قراءة الامام بالحد ولا بغيرها وبه قالسعيد ابن السبب وعروه وأبو سلمة من عبد الرحن والزهري وكذير من السلف والثوري وامن عبينسة وإن المبارك وأصحاب الرأي وهو أهـــد قولي الشافعي والنمول الآخر قال بفرأ ونحوه عن اللبث وابن عون ومكحول لما ذكرنا من الاحاديث . والعني على وجوب القراءة على المأ.وم . ولنا قوله تعالى ( واذا قرى، الفرآن،ستمعواً له وأنصنوا الملكم ترحون ) قال سعيد بنالمسبب ومحمد بن كعب وازهري والراهيم والحدن أنها نزلت في شأن العلاة ، قال أحمد في روايه أبي داود أجم النساس على أن هذه الآية في الصلاة ، وروى أبو هرمرة عن انهي صلى الله عليه وسلم ﴿ ﴿ امَّا جَعَــلَ الْامَامِ ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فانصوا » رواه سعيد بن منصور ، وروى أو موسى قال إن رسول الله على الله عليه وسلم خطبناً فبين لناسنتنا وعلمنا صلاتنا فنال ٥ أذا صليتم فأقيموا صفوفكم وليؤكم أحدكم فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصنوا «رواه مسلم» ودوى أو هربرة أن رسول الله على الله عليه رسلم قال « مالي أنازع القرآن » فاتنعى الماس أن يقرأوا فها جبر فيه الجيو على الله عليه وسلم . رواه مالك بمعناه وقال البرمذي حديث حسن ولا له إجماع ، قال أحمد ماسمه تأحداً من أهل الاسلام يقول أن الامام أذا جبر بالقراءة لانجزي صلاة من خَلْمَه أذا لم يقرأ ، وقال: هذا انبي على الله عليه وسلم وأصحابه والتا بعون وهذا مالك في أهل المجاز وهذا النوري في أهل العراق وهذا الأوزاعي في أهل الشام، وأما الأحاديث فقد أجبنا عنما فها مفني ولانها قراءة لانجب على

المسبوق فلا نجب على غيره كقراءة السورة ﴿ فِصَلَ ﴾ قال أبو داود قبل لأحمد أذا قرأ المأموم بنائحة الكتاب ثم سمع قراءة الامام قال

يقطع إذا سمع قراءة الاماء وينعت للقراءة وذلك لما ذكرنا من الاية والأخبار ﴿ مِنْهُ ﴾ ﴿ وَهَلَ يَسْمُنِتُ وَيَسْمُدُ فَهَا مُجْهُو فِيهُ الْأَمَامُ } على رُوانِينِ ﴾ أما في حال قراءة إمامه فلا يستفتح ولا يستعيدُ لأنه إذا سقطت القرآءة عنه كيــلا يشتغل عن اسباع قرآءة الامام فلاستنتاج أولى ولأن قوله تعالى ( واذا قرى. القرآن فاستمعوا له وأنصتواً ) بتناول كرما يشغل عن الانصات من الاستنتاح وغيره ولأن الاستعادة أنا شرعت من أجل العراءه فادا سفطت القراءة مقط النبع، وإن سكن الاماء قدراً ينسع تدلك ففيه روايتان أحداها يستفتح ولا يستعيد اختاره اتماضي لانه أمكن الاستفتاح من عبر اشتفال عن الانصاب وفيه روابة انه يستفتح ويستميذ

(مسئلة ) ( ومن ركم أو سجد قبل إمامه نعليه أن يرفع اأني به بعده فان لم يفعل عمداً بطلت صلانه عند أصحابنا إلا التامني )

(الشرح الكبير)

وجلة ذلك أنه لايجوز أن يسبق أمامه لتول وسول الله على وسلم «لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالنيام » وواه مسلم، وعن أبي هريرة قل قال رسول الله على الله عله وسلم « أما يخشى الله ي يوفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه رأسهار أو يجعل صورته صورة حماره متنق عليه . قان فعل ذلك عامدة أنم وتبطل صلاته في ظاهر كلام أحد نائه قال ليس لن سبق الامام عن أبن مسعود أنه نظرة لرجي له الثواب ولم يخش عليه العقاب، وذلك لما ذكر نامن الحديثين » وروي عن أبن مسعود أنه نظر الى من سبق الامام فقال : لا وحدك عليت ولا باماك اقديت . ولأنه لم يأتم بامامه في الركن أشبهما أذا سبقه بتكبرة الاحراء ، وأن كان جاعلاً أو ناسياً لم تبطل صلاته في ذلك لا من عليه السلام عن الركن أشبه ما أورك مه أبندا صح وهذا اختيار وجهان وقال عندي أنه اجتبه معه في الركن أشبه ما أورك معه أبندا صح وهذا اختيار ابن عقبل وعليه أن يرفع إلى به بعده ليكون مؤتماً بامامه فان ! يغمل عليه المات صلاته عند أصحابنا لانه ترك الوجب عمداً وقال القاضى لانبطان لا مبق يسير

(مسئلة) (فأن ركم ورفي قبل كوء امامه مناضاً ابن المطاصلاته على وجبين) وكذلك ذكره ابو الحطاب أحدها تبطل للنهى . وأنناني لاتبطال لا سبقه بركن واحد فعي كالتي قبلها . قال ابن عقبل اختاف أصحابنا فنال بعضهم تبطل العسلاة باسبق بأي ركن من الاركان ركوعا كان أو سجودا أو قباما أو قعوداً ، وقال بعضهم السبق البطل فخص بالركوء لانه الذي يحصل به ادراك الركعة وتفوت بفواته فجاز الله يحتفي بطالان الصلاة بالسبق به ، وإن كان جاهلا أو ناسيا لم تبطل صلاته لتول رسول الله صلى الله على وسلم وعني لا مني عن الحطأ رائسيان به وهل تبطل الركعة ، فيه روايتان : إحداهما تبطل لا به لا يقتدي بامامه في الركعة مناه المحدق المناه بها وكرع المامه في الركع أشبه ما قبل بعدت والم بعد المناه المناه في الركعة المدم اقتدائه بامامه في أكثر الوكمة وإن فعله جاهلا أو ناسيًا لم تبطل المحديث ولم بعشد بناك الكمة المدم اقتدائه بامامه فها

﴿ فَصَلَ ﴾ فان سبق الأمام المأموه بركن كمال مثل أن بركة وبرفع قبل ركوع المأموم لعذَّر من نماس أو غذله أو زحام أو عجة الامام فانه يفعل ماسبتي به وبدرك إمامه ولا شيء عليه فسي عليه ﴿

احمد في رواية للمروذي . قال شيخناوهذا لا إعلم فيه خلافا . وحكى في المستوعب رواية أنه لابعند بثك الركعة وان سبقه مركعة كاملة أو اكثر فانه يتبع إمامه ويقضي ماسبقه به كالمسبوق. قال احمد في رجل نسس خلف الامام حتى صلى وكعتين قال كأنه ادرك ركعتين، فاذا سلم الامام صلى وكعتين وعنه بعيد الصلاة ، وإن سبقه بأ كثر من ركن وأقل من ركعة ثم زال عذره فالمنصوص عن احمد أنه يتبم أمامه ولا يعتد بتلك الركمة. وظاهر هذا أنه إن سبقه مركنين بطلت تلك الركمة وإن صِيَّ بأقل من ذلك فعله وأدرك أمامه ، وقد قال بعض أصحابنا فيمن زحم عن السجود بوم الجمعة ينتظر زوال الزحام ثم بسجد ويتبع الامام ما لم يخف فوات الركوع في الثانية مع الامام. فعلى هذا يفعل مافاته وإن كان أكثر من ركن وهو قول الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله بأصحامه حين صلى مهم بعسفان صلاة الحوف فأقامهم خلفه صغين فسجد معدالصف الاول والصف الثاني قيام حي قام الذي صلى الله عليه وسلم الى الثانية فسجد الصف الثاني ثم تبعه وجاز ذلك للمذر فهذا مثله . وقال مالك أن أدركم المسوق في أول سجودهم سجد معهم واعتد بها ، وإن عام انه لا يقدر على الركوع وأدركهم في السمود حتى يستووا قياما انبعهم فيا بقي من صلامهم ثم يقضي ركعة ثم يسجد السهو. وهذا قولالاوزاي إلا أنه لم يجعلءايه سجود سهو . قال شيخنا والأولى في هذا والله أعلم أنه ما كان على قياس فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الحوف فان غير المنصوص عليه مرد الى الأقرب من المنصوص عليه وإن فعل ذلك لغير عذر بطلت صلاته لانه ترك الاثمام بامامه عمدأوالله أعلم ( فصل ) فان سبق المأموم الاماميالقراءة لم تبطل صلاته رواية وأحدة

ر حسن ) من عبو مع و المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع عليه و المنافع المنافع عليه و المنافع المنافع عليه و المنافع المن

وهد مسئلة ﴾ ( ويستحب تطويل الركمة الاولى أطول من الثانية ) . يستحب تطويل الركمة الأولى من كل صلاة ليلحقه انفاصد الصلاة . وقال الشافعي تكون الاوليان سواء . وقال أبو حنيفة يطول الاولى من صلاة الدين خاصة ووافق قول الشافعي في غيرها وذلك لحديث أبي سعيد حزدنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركمتين الأوليين من الظهر قدر تلثين آبة، ولان الآخرتين منساو بنان فكذلك الأوليان

ريان محسد . ويان ولنا ماروي أبر قناده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركمتين الأولين من ملاة (۱) أي اما

#### ﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ ويؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تمالى ﴾

لاخلاف فى التقديم بالقراءة والفقه على غيرهما واختلف في أيهما يقدم على صاحبه فمذهب أحمد وحمه الله تقديم القاري. ومهذا قال ابن سيرين والنيروي وأصحاب الرأي وقال عطا. ومالك والاوزاعي والشافعي وأبو ثور يؤمهم أفقيهم اذا كان يقرأ ما يكني في الصلاة لأنه قد ينوبه في الصلاة ما لا يدري ما يفعل فيه الابالفقه فيكون أولى كلامامة الكبرى والحسيم

الاحق بامامة الصلاة

والنا ما روى اوس بن ضمعية عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قل يؤم القرم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراء سوا، فأعلم م بالسنة فان كانوا في السنة سوا، فقدم هجرة فان كانوا في المجرة سوا، فقدم م منا » أو قل سلما (() وروى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قل المجرون الأولون العدمية في احدهم وأحقه بالإمامة أقرؤهم » رواها مسلم وعن ابن عرفل لما قدم المباجرون الاولون العدمية في موضع بقياء — كان يؤمهم سالم مولى ابى حليفة وكان أكثرهم قرآ ما رواه البخاري وأبو داود وكان فيهم عمر بن الحفال وأبوسلمة بن عبد الاسد وفي حديث عربين سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخوارة ركن القراء مواليا أولى كاتمادر على القيام مع الماجز عنمه قان قبل أنما أمر النبي صلى الله عليه والم القراء م أنتهم قانهم كانوا إذا اذا تعلموا تمران الموارا تمران

( فصل في الامامة ) ( السنة أن يؤم القيامة أو ؤهم) يعني أن التماري. مقدم على المقتبه وغيره ولا خلاف في التقديم بالقراءة والنقه والحناف في إيهما يقدم فقم الحمد رحمه الله إلى تقديم القري. وهو قول ابن سبرين والثورى وإن المنذر واسحق واصحاب الراي. وقال عطاء ومالك والاوزاعي والشافي يقدم الافقه أذا كان يقرأ ما يكون في الصلاة لانه قد ينونه في الصلاة مالا يدري ما يقمل في إلا بالفقه فيكون أولى كالامامة الكبرى والحكم

ولنا ماروى أبر مسعود البدري أن النبي على الله عليه وسلم قال هيؤم الموم أفرؤهم الكتاب الله لله قال كالوا في السنة سوا، فأقدمهم هجرة فان كارا في الملك قان كارا في المدرة سوا، فأقدمهم هجرة فان كارا في المجرة سوا، فأقدمهم هارة فال المراق في المدرة سوا، فأقدمهم المارون الاولون كان يؤمهم المارة فليؤمهم أحدثهم وأحتهم بلاماء أفرؤهم رواهما مسلم ولما قدم المهاجرون الاولون كان يؤمهم سالم مولى أبي حديث عمرو بن سلمة قال المؤون كان يؤمهم قان في المخدود بالمارون الاولون كان يؤمهم قان في المفارد كان في المعالمة كان أفرأهم أفقهم والهم كارا المعالمة فالمارية في المؤون كان أفرأهم أفقهم والمهم كارا المناق المؤلمة فالله المناق المولمة على المناق المحالة كان أفرأهم أفقهم والمهما وأحكامها قانا اللفظ عام فيجب الاخذ بعدومه على أن في المغديث ما يبطل هما التأويل وهو قوله وأحكامها قانا اللفظ عام فيجب الاخذ بعدومه على أن في الحديث ما يبطل هما التأويل وهو قوله واحكامها قانا اللفظ عام فيجب الاخذ بعدومه على أن في الحديث ما يبطل هما التأويل وهو قوله واحكامها قانا اللفظ عام فيجب الاخذ بعدومه على أن في الحديث ما يبطل هما التأويل وهو قوله المناق المناق المناق المناق المناق المناقب المناقبة عام فيجب الاخذ بعدومه على أن في الحديث ما يبطل هما التأويل وهو قوله المناق المناق المناق المناق المناق المناق المناق المناقبة عام فيجب الاخذ بعدوم على أن في الحديث ما يبطل هما التأويل وهو قوله المناق المناق المناقبة المناقبة المناقبة عام فيجب الاخذ بعدوم على أن في الموافق والشرح المناقبة عام فيجب الاخذ بعدوم على أن في المواق المناق المناقبة عام فيجب الاخذ بعدوم على أن في المواقعة المناقبة عام فيد المناقبة المناقبة عام في أن في المواقعة عالم المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة عام في المناقبة عام في المناقبة عام فيجب المناقبة عام في أن في المناقبة عام في المناقبة عام في المناقبة عام فيجب الاخذ المناقبة عام في المناقبة عام في المناقبة عام في المناقبة عام فيجب المناقبة عام فيجب المناقبة عام المناقبة

الظهر بغانمة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في النانية وبسمع الآية أحيانا وكان يقرآ في العصر في الركعتين الاولمين بفاتمة الكتاب وسورتين وبطول في الاولى ويقصر في الثانية وكان يطول في الاولى من صلاة الصبح منفق عليه

وروى عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الركمة الابم. من صلاة الظهر حتى لايسمع وقع قدم . فاما حديث أبي سعيد فرواه ابن ماجه وفيه وفي الركمة لاخرى قدر النظهر حتى لايسمع وقع قدم . فاما حديث الي النصف من ذلك وهواولى لموافقته للاحاديث الصحيحة ثم لو قدر النعارض وجب تقديم حديث ابي قنادة لصحته و لتضمنه الزيادة وهوالنفريق بين الركمة بن . وروى أبو سعيد أن الصارة كانت تفام ثم يخرج أحدنا يقضي حاجته ويتوضأ ثم يدرك الركمة الاولى مع النبي صلى الله عليه وسام قال أحدث في الأمام يطول في الثانية يعني اكثر من الاولى يقال له في هذا أيسلم

﴿ مسئلة ﴾ (ولايستحب انتظار داخل وهو في الركوع في إحدى الروايتين) . متى أحس بداخل في حال القيام أو الركوع ميد السلاة معه و كانت الجماعة كثيرة في انتظاره لانه يبعد أن لايكون فيهم من بشق عليهم وكذك أن كانت الجماعة يسبرة والانتظار بشق عليهم لان الذين معه أعظم حرمة من الداخل فلا يشق عليهم لنقط من المداخل فلا يشرع عليهم لنقط وهو رواية أخرى لان انتظاره والمنخي واسحاق . وقال الاوزاي وأبو حنيفة والشافعي لاينتظره وهو رواية أخرى لان انتظاره تشريك في العبادة فلا يشرع كاريا.

و لنا أنه انتظار ينفع ولايشق فشرع كتطويل الركعة الاولى وتخفيف الصلاة . وقد قال عليه السلام «من أم الناس فليخفف فان فيهم الكبر والضعيف وذا الحاجة » وقد شرع الانتظار في صلاة الحنوف لتدرك الطائفة الثانية وكان صلى الله عليه وسلم ينتظر الجماعة فقال جار كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلي العشاء أحيانا وأحيانا، إذا رائم اجتمعوا عجل واذا رائم بطؤا أخر، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعليل الركعة الاولى حتى لا يسمع وقع قدم مناها العجود حين ركب الحسن على ظهره وقال « إن ابني هذا ارتحلني فكوهت أن اتجله » وجذا كله يبطل ماذكرو، وقال اتفاذي الانتظار جائز غير مستحب فانما ينتظر من كان ذاحرمة كاهل العلم ونظرائهم من أهل الغشل

و مسئلة ) (وإذا استأذنت المرأة إلى المسجد كره منها ويبتها خبر لها ) أقول النبي صلى الله عليه وساء الانتخار المائندوا ما الله ساجد الله وليخرجن تفلات ، يعني غير متطببات . رواه أبو داود وخرجن غير متطببات لهذا الحديث ويباح لهن حضور الجماعة مع الرجال لقول غائشة كان النساء يصلبن مه دسل الله عليه عدا ثم يسر في تشريف ما يعرفن من أتعلس متعق عنه وصلاتها في ييوتهن أفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلمة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في يبتها وراء ابر داود

جارية وله الخيار فيها نومين قانطاق بها فنسلت رأسه أو غمزت رجهه أو طحنت له أو خنرت هــل يستوجها بذلك ? قال لا حتى يلغ منها مالا محل لغيره . قلت قان مشطها أو حضيها أو حفها هـــل يستوجبها بذلك { قال قد بطل خيار. لانه وضم يده عليها وذلك لان الاستخدام لانختص الملك

اختلف الرواية في بيع رباع مكة واجارة دورها فروي أن ذلك غير جائزوهو قول أب حنيفة ومالك والنوري وأبي عبده كرهه اسحاق لما روى عمرو من شعيب عن أبيه عن حددقال :قالرسول الله صلى الدَّعل وسافي مكذ ﴿ لانباع رباعها ، ولا تكرى بيومها » رواه الاثر م، وعن محاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « مكة حرام بيع رباعها حرام اجارتها » رواه سعيد بن منصور في سننه وروي أمها كانت تدعىالسوات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ممسددفي مسنده ولا نها فتحت عنوة ولرتقسم فصارت موقوفة فلإبجز بيمها كسائر الارض التي فتحها المسأمون عنوة ولم يقسموها

ودليل أنها فتحت عنوة قول رسول القصلي القعليه وسنزه إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانها لمرتحل لأحدقيني ولاتحل لأحد بعدي، والماحلت لي ساعة من نهار ٩ متفق عليه. وروت أم ها ي أنها قالت أجرت حون لي فأراد على قنايها فأنيت رسول القصلي الشعاية وسلم فقلت بارسول الله: إني أجرت حمون لي فزيم إين أمي على أنه قائله إفغال النبي صلى الله عليه وسلم «قدأجر نا من أجرت وأمنا من أمنت». متفق عليه. وكذلك أمر الني صلى البّعليه وسلم بفنل أربعة فقتل منهم ان خطل ومقيس بن ضبابة فدل على أنها فتحت عنوة (والرواية الثانية) أنه يجوزُ ذلك روي ذلك عن طاوس وعمرو بن دينار وهو قول ـ الشافعي وان المنذر وهوأظهر في الحجة لان النبي على الة عليه وحلم لما قبل له أين تعزل غداً ، قال «وهل توك لنا عقيل من رباع/؛ منفق عنيه: بعني أن عقبلا ماغ رباع أي طالب لانه ورنه دون الحواته لكونه كان علىدينه دوسِما ولوكات غير نملوكة لما أنر بيع عنبل شيئاً ولا. أصحابالني صلى الشعليه وسلم لهم دور عَكَهُ كَأْنِ بَكُرُ وَالزَّبِرُوحَكُمْ بِنَحْرَامُ وأَنْ سَنْيَانَ وَسَائَرُ أَهَلَ مُكَةً فَمَنْم مَنْ بَاع ومنهم من ترك داره في في يد أعنامهم: وقد باع حكم بن حزام دار الندوة ففال له ابن الزبير بعث مكرمة قريش فقال يا ابن أخي ذهبت المكارم إلىالتقوى أوكم قال ، واشترى معاوية بنه دارين ،واشترى عمر رضي آلة عنه دار السَجِّن من صفوان في أمية بأربعة آلاف ولم يزل أهل مكة يتصرفون في دورهم تصرف الملاك بالبيع وغيره ولم ينكرد منكر فكان اجباعا ،وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم بنسبة دورهم اليهم فقال «من دخل دار أي سفيان فهو آمن: ومن أغلق بابه فهو آمن» وأقرهم فيدوره. ورباعهم ولم ينقل أحداً عن داره ولا وجد منه مايدل على زوان أملاكهم وكذلك من بعدد من الحلفاء حتى انتمر مع شدته في الحق لما احتاج إلى دار للسجن لم يأخذها إلا بالسِم. ولانها أرض حية الم يرد عليها صدقة محرمة فحاز بيمها كماثر الارض وماروي من الاحاديث في خلاف هذا فهوضيف. وأما كونها نتحت عنوة فمراصحيح لاَ يَكُن دفعه الا أنالتي صلى المتعايه ولم أقر أعلها فيها على أملاكم ورباعهم فيدل ذلك على أنه تركها

١) كان الإرلى - الم كاتران المرازن الماجم والزامع (١) وعلى الغول الاول من كان ساكن دار أومنان فهو أحق به أن يقول كم أعنفهم - سكنه ويمكنه وليس له جه ولا أُخذ اجرته : ومن احتاج إلى مسكن فه بذل الاجرة فيه . وان بقو لـ« أَسَرالطَننا، » - احتاج الى الشراء فه ذلك كونيل عمر رضى الله عنه . وكن أبو عبدالله أذا سكن أعطاهم أجراما. فان سكن بأحرة جاز أن لايرفيم اليهم الاجرة أن أمكنه لاتهم لا يستحقونها . وقد روي أن تنفيان حكن

حكم يع الما. العد والمادن والكار وبرآد لتجربة المبيع فأشه وكوب الدابة ليعلم سيرها. وقل حرب عن أحمد أنه يبطل خياره لانه انفاع بالمبيع اشبه لمسها لشهوة. ويمكنان يقال ما قصد به من الاستخدام تجربة المبيع لا يبطل الحيار كركوب الدَّابَة لِيمْ سيرها وما لا يقصد به ذلك يبطل الحبار كركوب الدَّابَة لحاجَه. وأن قبلت الحارية في يعض رباع مكة وهرب ولم يعطهها جرة فأدركوه فأخذوها منه، وذكر لاحمد فعل سفيان فتبسم فظأهر هذا أنه اعجب ال ان عقيل وهذا الحلاف في غير مواضع المناسك . أما يقاع المناسك كوضع المسمى والرمى فحكمه حكم المساجد منبر خلاف

( فصل ) ومن بني كمكة بآلة بجلوبة من غير ارض مكة جاز بيعها كما يجوز بيع ابنية الوقوف وانقاضها ، وإن كانت من تراب الحرم وحجارته انبني جواز بيمها على الروايتين في بيم رباع مكة لابًا تابعة لها وهكذا ترابكي وقف وانقاضه قال احد واما البناء بمكة فاني أكرهه قال اسحاق البناء بحكه على وجه الاستخلاص لنفسه لابحل وقدروي أن الني صلىالله عليه وسلم قبل له ألانبني لك عنى بيتا فقال ٥مني مناخ من سبق؟.

(مسئة) ( ولامِجوز بيع كل ماء عد كمياء السون ونقع البئر ولا ما في المعادن ألجارية من القار والملح والنفط ولا ما ينبت في أرضه من الكلا والشوك ومنّ أخذ منه شبئاً ملكه)

الانهار النابعة في غير ملك كالانبار الكار لاعلك محال ولانجوز بيمها. ولو دخل الى ارض رجل لم تلك بدلك كالطير مدخل الى ارضه ولكل احد اخذه وتهلك ،الا ان محتفر منهسافية فيكون احق بها من غيره، وأما ماينهم في ملك كا ليثر والعين المستنبطة بنفس النهز وأرض العين محلوكة لمالك الارض فيناء الذي فيها غير تملونه في ظاهر المذهب لالله بجري من تحت الارض فأشبه الماء الحاري في أنهر الى ملكه وهذا احد الوجهين/لاصحابالشافعي، والوجه الآخر علك لا نه عاء الملك . وقدروي من احمد نحو ذلك قانه قبل له في رجل له ارض ولاّ خر ماء فيشيرك صاحب الارض وصاحب الماء في الزرع بكون بينتما? فقال لا بأس احتاره ابو بكر وهذا بدل من قوله على ان الماء مملوك لصاحبه، وفي معنى الماء المعادن الحاربة في الاملاك كالفار والنفط والموميا والماح ، وكذلك الحكم في الكلا والشوك النابت في ارضه فكذت كله بحرج على الروابتين في الناء، والصحيح أن الناء لا علك وكمذلك هذه وجواز يع ذلك منن على ملك قال احمد : لا يعجني بيع الماء البنة وقال الاثرم : سمت الما عبد الله بسئل عن قوم بينهم نهر كشرب منه ارضوهم لهذا يوم ولهذا يومان يتفقون عليه الحصص فحا. يومي ولا احتاج اليه اكريه بدراهم فم قال ما ادري اما النبي صلى الله عليه وسلم فنهي عن يع الماء قبل له أنه نيس ببيمه أنما بكره قال أنَّا احتانوا بهذا ليحسنوه فأي شيء هذا الأألبع ؛ رووي الاثرم باسناده عن جانز والياس ن عبدالله الناسي صلى الله عابه وسلم نهي النابياع الماء وروي الوعبيد والاثرم أن الذي حلى الله عليه وسلم قال ﴿ السَّمُونَ شَرَكُهُ فِي اللَّذِ فِي النَّارُ وَالكَبَرُ وأماءً قانَ قانا بنلك جاز بيم، وإن قلنا لايملك فصاحب الارص احق به من غيره لكونه في.ملك قان.دخل غيره بقير اذنه وْخَذُو مَلِكُم لانَّهُ بِياحٍ فِي الاصلةَأْتِهِ مَالوَ عَشْشَ فِي ارضه غَامَرُ أُودِحَلُ اليها سبد أرتشابُتُ عن عمل قد مل البها داخل فأخذه

(مسئة) ( الا أنه لابحوز له الدخول إلى علك أبره بغير أذنه ) لانه تصرف في ملك الغير جنير

في سنته وروي أنهاكات تدعى السوائب على مهدرسول القصلى الةعليه وسلمة كرمىسدد في مسنده ولائها فتحت عنوة ولم تقسم فكات موقوفة فلم مجز بيعها كسائر الارض التيفتحها المسلمون عنوة والميقسموها والدليل على أما ضحت عنوة تولىرسول القصلي القعليه وسلم ان القحيس عن مكة الفيل وسلط عليهارسوله والمؤمنين ،وأنها لم نحل لأحد قبلي ولا نحل لأحد بعدي وأنما احلت ليساعة منهار، متفق عليهوروت أم هان، قالت أجرت حموين لي فأراد على أخي قتلع، فأتبت رسول الله مِتَطَائِيْةٍ فعلت إرسول الله أن أجرت حموين لي فزعم ابن أمي على أنه قائلهما فقال الني ﷺ وقدأجر نامن أجرت أو أمنامن أمنت يا أم هاب. ﴾ منفق عليه ولذلك أمر الني عَيَيْكِيُّهِ بقتل أُربُّهُ فَقَتْلُ مَنْهُمْ انْ خَطْلُ وَمَقْدِس ن صابة وهذا يدل على أنها فتحت عنوة(والرواية النانية)أنه بحبوز بيع رباعها واجارة بيومها ،وروي ذلك عن طاوس وعمرو بن دينار وهذا قول الشافعي وان المنذر وهو أظهر في الحجة لان الني عَيَّنَائِيْتُهُ لما قيل له أن تَرَلُ عَداً ؟ قال « وهل ترك لنا عقيل من رباع ؟ » متفق عليه بعني أن عقيلًا باع رباع أبي طالب لا نه ورئه دون اخوته لكونه كان على دينه دونهما ولوكانت غير مملوكة لما أثر بيع عفيل شيئاً ولان أصحاب الني مَشَطِينَةِ كانت لهم دور بمكة لا بي بكر والزبير وحكم بن حزام وأبي سفيان وسائر أحل مكة ثنهم من باعو منهمان ترك داره فهي في بد أعقابهم وقد باع حكم ن حزام دارالندوة فقال ابن الزبر بعث مكرمة قريش ففال ياا بن أخي ذهبت المسكارم إلا النقوى أوكما قال واشترى.ماوية دارين واشترى عمر دار السجن من صفران بن أمية بأربعة آلاف ولم يزل أهل مكة يتصرفون في دورهم تصرف الملاك بالبيم وغيره ولم ينكره منكر فكان اجماعاً ، وقد قرره التي ﷺ بنسبة دورهم البهم فقال ۵ من دخل دار أبي سنيان فهو آمن ، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن » وأقرغم في دورهم ورباعهم ،ولم يتقل أحداً عن داره ولا وجد منه ما بدل على زوال أملاكم وكمانك من بعده من الخلفاءحتى إن عمر رضى الله عنه مع شدته في الحق لما احتاج الى دار السجن لم يأخذها إلا بالبيع ، ولانها أرض حية لم يرد عليها صدقة محرمة فحاز يعمما كسائر الارض ، وماروي من الاحاديث في خلاف هذا فهو ضيف، وأماكونها فتحت عنوة فهو الصحيح الذي لاعكن دفعه الا از الني ﷺ أقر أهلها فيها على أملاكهم وزباعهم فيدن ذلك على أنه تركها لهم كما توك لهوازن نساءهم وأبناءهم وعىالقول الاول من كانسا كنّ دار أو مزل فهو أحق به يسكنه وبسكنه ولبس له يعه ولا أخذ أجرته ،ومن احتاج إلى مسكن فك بذل الاجرة فيه ،وإن احتاج الى الشراء فله ذلك كما قعل عمر رضي الله عنه وكان أبوعبدالله إذا كمن أعطاهم أحربها فان سكن باجرة فامكنه أن لايدفع اليهم الاجرة جاز له ذلك لانهم لايستحقونها ءوقد ردي أن سفيان سكن في يعض رباع مكة وهرب ولم يعلم أجرة فأدركوه فأخذوها منه وذكر لاحد فعل سفيان فنبسم فظاهر هذا أنه أعجبه قال ابن عقيل والحلاف فيغير مواضم المناسك أمايقاع المناسك

(المننى والشرح الكير) أدانا الماك رباع بكة وجواز بيماً

كمرضع السمى وألرمي فحكمه حكم المساجد بغير خلاف (فَسَلُ) وَمِن بِي بِنَاءَ عِمْدُ بَا لَهُ مِلُوبَةً مِنْ غِيرَ أَرْضَ مَكَةً جَازَ يَبِمَا كَا يَجِوزُ بِيعَ أَبْنِيةً الوقوف والفاضها،وان كانت من تراب الحرم وحجارته البني جوازييها على الروايتين في يع راع مكة لانها ناجة لمكة وهكذا ترابكلوتف وانقاضه فال أحدوأما البناء عكة فاي اكرهه ، قال استعال البناء

عند البائع فهو للمشتري ، وانكانت نباءً بسبها فوق ثيابه أوني. يزينه به فهو للبائع إلا أن يشترطه (المنى والشرح الكير)

متتقم به فجاز بيمه كالنوب وقوله لا ينتقع بعينه يبطل بالبهائم التي لا محصل منها نفع سوى النتاج ويفارق الحشرات الفيلا نغم فيها أصلاء ون نفع حدد كثير لان الحرير الذي هو أنسر ف ملابس الدنيا أعا محصل منها ( فصل ) ومجوز بيم النحل إذا شاهدها محبوسة محيث لا مكنها أن تمتم ،وقال أبوحنه فم لامحير بمما منفردة لما ذكر في دود الغز . وإنا أنه حيوان طاهر نخرج من بطويها شراب فيه منافع للناس فجاز يعه كبيمة الانعام واختلف أصحابنا في ييمها في كواراً ها فنال الغاجم لا بجوز لانه لا يمكن مشاهدة جميعها ولاتها لا تخلو من عسل يكون مبيعها أمعها وهو بجهول، وقال أبو الحطاب مجوز بعما أ في كواراتها ومنفردة عنها قانه تمكن مشاهداتها في كواراتها اذا فتح رأسها ويعرف كثرته من قاته وخفاء بعضه لا يمنع صحة يعه كالصبرة وكما لوكان في وعاء فان بعضه يكون على بعض فلا يشاهـــد الا غاهر. والعسل بدخل في البيع تبعاً فلا تضر جهالته كأساسات الحيطان قان لم عكر مشاهدة النجل

( فصل ) ذكر الحرق أن الترباق لا يؤكل لانه يقع فيه لحوم الحبات فعلى هذا لا يجوز إيمه لان نفعه أمّا محصل بالاكل وهو محرم لخلا من نفع مباح فإنجز يبعه كالمبّة ، ولا بجوز النداوي بعولًا يسم الافاعي (١) فاما الدم من الحشائش وانتبات قانكان لا ينتفع به أوكان يفتل قليله إيجز بيعالمدم نفية وان أتفع به وأمكن التداوي بيسيره كالسفمونيا جاز أبينه لانه طاهر منتفع به أشبه بفية المأكولات (نُصَاءً) ولا مُجُورُ بِمِع جَدَ اللِّيمَةُ قِبل الدَّامِ قَولاً واحداً قَالُهُ ابن أَنِّ مُوسَى ، وفي يُفه بعد الدبغ عنه خلاف، وقد روى حرب عن أحمد أنه قال إن النبي مُنْتُنَجُّةِ نهيءن عمن السكلب، وأما غيرًا ذلك نحو ريش الطير التي لها مخلب أو بعض جاود السباع الذي لهـما أنياب قان بيمها أسهل لان النبيرَ مُثِلِينَةٍ أَمَا نَهَى عَنَ أَكُلَ لَحُومِهَا وَلِتُعْجَبِيحَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجَوِزُ وَهَذَا بِبنِي عَلَ الحُجَ وَجَالَةَ جَلُودُاللِّينَةُ وأبها لا تطبر بالدباغ وقد ذكرنا ذنك في بابه

لكه نه مستوراً باقراصه ولم يعرف إبحز يعه لجبالته

( فصل ) قاما بيع لبن الآدميات فغال أحمد أكرهه . واختلف أصحابنا في جوازه فظاهر كلام الحُرقي جوازه لقوله وكل مافيه التنفعة وهذا قول ابن حامد ومذهب الشافعي ، وذهب جماعة مُرح أصحابنا الى تحريم بيعه وهو مذهب أبي حنيفة ومانك لانه مائه خارج من آدبية فإبجز بيعةكالمرق للحجة كما فيأعلام ولانه من آدمي فاشه سائر أجزائه ، والأوكم المح لأنه لن طاه. مننه به فحاز أبعه كلين الشاة ، الموقمين للمحقق أن ﴿ وَلانه مجورَ أَحَدُ العوض عام في إجارة الظئر فأنب آلمناه ويفارق المرق قاله لانفه فيمولدنك لا يباع عرق الشاة وبياع لبنها وسائر أجزاء الآدمي بحبوز يمها قانه بجوز يم المهد والآمة واننا حرم يبع (٢) منهومه إنه ألحر لانه ليس بملوك وحرم بيع العضو المقطوع لانه لا نفع فيه (٠)

( قصل ) واختلفت الرواية في بيع رباع مكة واجارة دّورها نروي أن ذلك غيرجائزوهو قول به وهذا حاصل في - أبي حنيفة ومالك والنوري وأبي عبيد وكرهه السحاق لما روى تمر بن شعيبا عن أبيه عن جده قال ا قال رسول القصلي الله عليه وساني مكنة « لانباء رباعها ولا تكري بيوئيا »رواه الانرم المناد دوعن مجاهد عن النبي صلى الله على وسلم أنه قال "مكة حرام بعد وباعها حرام إحارثها الوهذا الصارواء معيدين منصور

إذاكان على العبد أوالجارية حرر فير يمنزلة ماله على ماذكرنا .قاما النياب فقال\$أحد:ماكان طبح

(۱) اس الحات غير محرم أجماعا بل اماحه ممالك وغيره فما ثبت عند الاطباء من نقع النرياق أوغره متر الادوية التي بدخل فيوا سمها فهو مناح على أن الحرم لذاته يباح للضرورة والحدم لسد الذرمية بناح

بحبوز بيعه اذا انتفع عصرنا فيالجاد تسلخ قطعة منه وير قعر سا البدن وفي نمبر ذتك

(الجزءالرام)

والرمي فحكه حكر الساجد بنهر خلاف

(ُ فصل ) ومن بني فكة بآلة مجلوبة من غير أرض مكة حياز يوما كما بجوز بين أبنية الوقوف وانتاضها ، وأن كانت من تراب الحرم وحجارته أنبني جواز ييمها على الروايتين في ميع رباع مكة لابًا تابعة لها وهمكذا ترابُكِن وقف وانفاضه قال أحد وأما البناء يمكة فاني ! كرهه قال أسحاق البناء بمكمة على وجه الاستخلاص لنفسه لابحل وقدروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل له الانسياك عنى بينًا فقال لامني مناخ من سبق؟

(مسئة) ( ولاجرز بع كل ما، عد كياء الميون ونقع البرَّ ولا ما في المعادن الحاربة من الغار

وِاللَّحِ وَالنَّفَطُ وَلا مَا بَلْتِ فِي أَرْضَهُ مِنَ الكَارُ ۚ وَالسُّوكُ وَمِنْ أَخَدُ مِنْهُ شَيًّا مَلكما

الابار النابعة في غير ملككالابار الكار لاعلك محال ولامجوز بيمها، ولو دخل الى ارض رجل لم علك بذنك كالطبر مدخل الى أرضه ولكل أحد اخذه وتماكي .الا أن محتفر منصافية فكون أحق أً من غيره، وأما ماينج في ملكم كافير والعين المستبطة بنفس النهز وأرض الدين مملوكة المالك الارض فنا. الذي فيها غير ممونة في ظاهر المذهب لانه مجري من تحت الارض فأشبه الله الجاري في الهر اني ملكية وهذا أحد الوجهن لاصحاباك أفعي، وأنوجه الآخر علك لانه عا. الملك . وقدروي ين احمد نحو ذلك نانه قبل له في وجل له ارض ولاً منر ما، فيشيرك صاحب الارض وصاحب الماء ني الزرع بكون بينج/ فقال لا بأمراحتاره الوكير وهذا بدل من قوله على ان الماء مملوك لصاحبه: وفي معنى الماء المادن الحاربة في الاملاك كالفار والنفط والنوميا والملح : وكذلك الحكم في الكلا والشهرك النابت في ارضه فكذلك كله نخرج على الروايين في الماء، والصحيح إن النام لا علك وكذلك هذه وجواز بع ذلك مني على ماكم قال احد؛ لا يعجبني بيم الماء البَّنَّة وقال الانرم : سمت الما عبد الله يسئال عن قوم بينهم تهر التعرب منه اوضُوهم لهذا يُوم ولهذا يومان يتفقون عليه الحصور فحاء يومي ولا احتاج اليه اكريه بدراهم ? قال ما أدري إما التي صلى الله عليه وسلم قنهي غن يع الله قبل له أنه ليس بيمه أمّا بدر؛ قال أمّا احتالوا بهذا ليحسنوه قامي نبي. هذا الأألبيم ؛ وروى الاترم باستاده عن جابر واباس ن عبدالة النااني صلى الشعابه وسلم نهي أن باع الماء وووى الوعبيد والاثرم أن الذي صلى أنة عنيه وسنر قال 3 المسلمون شركه في الإث في النار والكبارُّ والماء، قال فانا بلك حازيبه وأن ألنا لا يملك فصاحب الارض احق به من غيره لكونه فيملك فالدخل نحيره يتر الذنه وخذه ملكه لانه ياح في الاصل فأشه مالو عشش في ارضه طائر أودخل البهاصد أونسبت عن حمل فد ول اليا داين فأخذه

(سنة) ( الا أنه لاعبوز له ألدخول الى ملك غيره بنبر الذَّهُ ) لانه تُصرف في علك النبر خبرُ

يع رباع مكة واجارها وهل فنحت صلحا أربعناؤه ؟ ﴿ ( الله في والنسرح الكبير ) جارية وله الحيَّار فيها يومين قانطاق بها فنسلت رأت أو غمزت رجبه أو طحنت له أو خمزت هــل يستوجبها بذلك ? قال لا حتى يلغ منها مالا محل لذبره . قلت قان مشطها أو خضبها أو حفها هـــل يستوجبها بذلك ? قال قد بطل خياره لانه وضم بده عليها وذلك لان الاستخدام لانختص الملك

اختلف الرواية في بيم وباع مكة واجارة دورها فروي أن ذلك غير جائزوهو قول أي حَيْفة ومالك والنوري وأبي عبد وكرهه اسحاق لما روى عمرو بن شبب عن أبيه عن جدءقال :قالبرسول الله صلى اللَّمَالِيه وسرفي مكه ﴿ لانباع رائمًا ، ولا تكرى يومًا » رواه الآثر م ،وعن مجاهد عن الذي ضلى الله عليه وسلم أنه قال ( مكة حرام بيم رباعها حرام اجارتها ٢ رواه سيد في منصور في سنته وروي أبها كمات تدعى السوائب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر مسدد في مسند. ولا نها فتحت عنوة ولم تقسم فصارت موقوفة فإنجز بعها كسائر الارض التي فتحها المسلمون عنوة ولم يقسموها

ودليل أنها فتحت عنوة قول رسول القصل القعله وسلم ان الله حسى عن مكة النيل وسلط عليها وسوله والمؤمنين والها المحمل لأحدقهي ولاتحالا حدمدي واعاحلت فيساعة منهارة متفق عليه وروت أمهائي أنها قالت أجرت حون لي فأراد على قتلهما فأنيت رسول القصلى الدعاية وسافقات إسول الله وإلي أجرت حمور لي فرعم ان أعي على أنه قاتله فقال التي صلى الله عليه وسلم «فدأجر نا أمن أجرت وأمنا من أمنت» منفق عليه. وكُذلك أمر النوطي المنصب وسلم بقتال أربعة فقتل سهم ان خطل ومقيس بن ضابة قدل على أنها فتحت عنوة (والروآية الثانية) أنه بجوار ذلك روي ذلك عن طاوس وعمرو بن ديثار وَهُو قول الشافعي وانتالشدر وهوأظهر في الحجة لانالني صلى الةعليه وحبرننا قبل لهأن تنزل غدأ اقال هوهل توك تنا عقيًى من رباع؛ متقق عايمًا بغي أن عقبلاً باع رباع أي طأب لا يه وب دون الحوام لكوم كان على دينه دونيسا وأوكات غير ملوكة أما أن يبع عقبل شبئًا ولان أصحاب الرعين أسفايه وسلم لهم دور عِكَمْ كَانِي بَكِرَ وَالْرَبِرُوحَكِم بِنَحْرَامُ وَأَبِسَلْيَانَ وَسَائِرُ أَعْلَ مَكَمْ قَمْمٍ مَنْ يَوْكَ وَمَنْهم مَن تُوكُ دَاوْم أولى بدأ مناجه وقد باع حكم بن حرام دار الندوة فقال له اين الزير بعث مكر به قريش فقال يا اين أَخْنِي ذَهِبَ الْمُكَارِمِ إِلَى النَّقُوى أُوكِ قال. واشترى معلوبة شه دارين .واشترى غمر رضي اللَّه عنه دار السجن من صفوان في أمية بأرعة آلاف ولم يزل أهل مكنة يتصرفون في دورتم تصرف اللاك بالبيع وغيره ولم يُنكره مَنكر فكان اجباعا ، وقد قرره ألنبي صلى الله عليه وحلم بأحـة دورعم أيهم فقال«من.دخل دار أي خَيَانَ فهو آمَنَ ومن أُنفق أبه فهو آمنَ ﴾ وأقرع في دوره. ورباعيه و: بنقل أحداً عن دارم ولا وَجِدَ مَنْهُ مَا يَسُلُ عَلَى زُوالَ أَمَالِاَكُمْ وَكَذَبْكُ مِن بِعَدُهُ مِنْ أَخَلِنَا حَتَّى الزَّمْن مع عُدَتُهُ فِيالْحَقَّ لما احتاج إلى دار السجن لم يأخذها إلا بالبيع . ولانها أرض حية الج يرد عبيها صدقة محرمة فجاز يمها كَسَالُوا الأرض وما روي من الاحاديث في خلاف هذا لهوضيف .وأم كولها لنحث تفوة **فرصجيح** لاتكن دنية الأ ان انني صلى أخابه وما أقر اطلها فيها على أملاكيه ورباعيه فيدندنك على **أنه تركم** ١) كان الاوي - فم كمانواء لهوازن تسامُهم وأايامهم (٥) وعلى الفول الاول من كان أما كن دار أوملول فهو أحقى إله أن يقون كا أعلنهم - سكنه ويمكنه وليس لا أبعه ولا أخذ النيز"، ومن اختاج إلى ممكن فيه بذر الاجرة فيه. والن يقو الدلا أنْمِالطَقَاء \* الحَتَاجِ الى اشتراء فيه ذلك كافال عمر رضي الله عله . وكان أبو عبدالله اذا كن أعطاهم أجريها قان كنّ وأجرة جاز أن لابدفع البه. لاجرة أن ك لانهم لا يستحقونها. وقد ردنيا ان خلوال كن

( فصل ) فان كان في الارض معادن حامدة كمادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص ونحوها دخلت في البيع وملكت عنك الارض التي هي فها لانها من اجزامًا فهي كثرابها واحجارها ولكن لايناع معدن الذهب بذهب ولا معدن انفشة بفضة وبحوز بيمها بفير جنسها بوانظهر في الارض معدن لم يعلم البائم به فله الحيار لانه زيادة لم يعلم بها فأشبه مالو باعه توبا على انه عشرة فيان أحدعتمر هــذا إذا كان قد ملك الارض إحياء أو اقطاع ، وقد روي أن ولد بلان بن ألحارث بإغرا عمر من عبدالعزيز أرضاً فظير فيها معدن فقاوا إنما بعنا الارض ولم نبيعالمعدن وأتواعمر ملءعبدالعزيز بالكتاب الذي فيه قطيعة النبي مُتَطِيِّتُهُ لا بهم فأخذه عمر فقيله ورد عامهم الممدن وان كان البائم ملك الارض بالبيع احتمل أن لا يُكُون له خبار لان الحق لفير. وهو المالك الاول ، واحتمل أن يُكون له إلحياركما لو اشترى معيهاً ثم باعه ولم بعلم عبه فانه يستحق الرد عليه وان كان قد باعه منال مااشتراه ، وقدروى أبو طالب من أحمد انه إذا ظهر المعدن في ملك ملك وظاهر هذا أنه لم يحيله لدائم ولاجعل لهخياراً لانه من أجزاء الارض فأشه ماو ظهر فيها حجارة لها قيمة كميرة ـ

( فصل ) وإذا كان في الارض بئر أو عين مستشطة فنفس البئر وأرض المين مملوكة لمالك الارض وإناء الذي فيها غير مجلولة لانه خرى من تحت الارض إلى ملكم فأشبه الماء الحاري في التي إلى ملكم وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ( والوجه الآخر ) بدخل في النبك لانه بماء الملك ، وقد روي إ عن أحد ما يبل على أنه علك قاله قال في رجل له أرض ولاّ خر .ا. ويشترك صاحب الارض وصاحب للنا. في الزرع ويكون بينهاً فقال لا بأس، اختاره أبو بكر وهذا بدل على ان الماءتمُولالصاحبه،وفي ا معنى الماء المعادن الحجارية في الاملاك كالفار والنفط والنومياء والمنح وكشت الحسكم في إلنابت في أرضه من الكلاُّ والشوك فني كل ذلك مخرج على الروايتين في المناه ، والصحيح ان الناءُ لا تنك فكذلك . هذه : قال أحمسد لا يُعجبني بع الماء البنة ، قال الاثرم : سمعت أبا عبدالة . يستل عن قوم بينهم نهر.

أحدكم مال أخبه?» وواه البخاري وهذا مأمون في يقطع فصح بيعه كم لو بدا صلاحه .

(فصل) وإذا اشترى رجل نصف النمرة قبل بدو صلاحها أو نصف الزرع قبل اشتداد جه مشاعاً لم بجر سواء اشراها من رجل أو من أكثر منه،وسواء تدين المصدأو لم يُشرطه لانه لايمكنه . قطعه إلا يقطه مالاعلكية فإيصع اشتراطه .

( المغنى والثير ح الكير ) تشريسته أرضوع لهذا يوم ولهذا يومان يتقنون عليه بالحصم فجاءيو يولاأحتاجاليه أكريه بدراهما قال ما أدري أما التي ﷺ تُعلَى عن يبع الماء قبل انه لبس بيمه انما بكريه ، قال أبما احتالوا بهذا ليحسنوه فأي شيء هما آلا البيع } وروى الاثرم باسناده عن جابر واياس بن عبدالله المزني أن الني صلى الدَّعلية وسلم نعمي أن يباع الماء ، وروي أيضاً عن رجل ن أصحاب الني صلى الدُّعلية وسلم قال ( السلمون شركا. في ثلاث : في الما والناروالكلا ؟ رواه أبوعيد في كتاب الاموال ، فأذا قانا لا علك فصاحب الارض أحق به من غيره لكونه في ملكه قان دخل غيره بنير اذنه فأخذه ملكه لانه مباح في الاصل فأشبه مالوعشن في أرضه طاكر أو دخل فيها ظبي أو نضبت من سمك فدخل اليه داخل فأخذ ، وأماما يحوزه من الما. في إنانه أو يأخذه من الكلاً في حبه أو بحوزه في رخله أو يأخذه من المعادنة، عملك بذلك وله بيمه بلا خلاف بين أهل الدلم قان التي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ لا نَ يَأْخَذُ أَحْدُكُمْ حِبْلافِياً خَذَ حزمة من حطب فيبيم فيكف الله به وجه خيرله من أن بسأل النأس أعطي أو منع ، رواء البخاري، وروى أبو هـِـد في الاموال عن المشيخة ان النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن سِم المأم إلاما حمل منه ، وعلى ذلك مصت العادة في الا.صار بيسع انا. في الروايا وآلحطبوالكلاً من غير نكير، وليس لأحد أن يشرب منهولا يتوضأ ولا يأخذ الا باذن مالكه وكذبك لو وقف على بثره أو بئر ماح فاستنى بدلوء أو بدولابأونحوه فما يرقيه من ألما. فهو ملكه وله يمه لامه ملكه بأخذ. في إلمائه ، قال أعد أنما أنا نأرعن يع نضل ما البائر والدون في قراره . ومجوز بيع البئر نفسها والدين ومشهرها أحق عائها ، وقد روي أنَّ النبي وَعَيْلِيْهُ قال «من بشري بثر رومة بوح بها على المسلمين وله الحنة؟» أو كا قال ، فشيراها عبان يتفان رضي الله عنه من يهودي بأمر النبي على الله عليه وسلم وسبالها للسلمين وكاناليهودي بيبع ماءها ، وروي أنَّ ديَّان اشرى منه نصفها بانتيءشر الفّائم قال لليهودي الحر إما أن تأخذها يوما وآخذها أنا يوماً واما أن تنمب لك عليها دلواً وأنصب عليها دلواً فاختار بوماً ويوماً؛ تكان الناس يستقون منها في يوم عَمان تبومين فقال البهودي أفسدت على بئري فاشر باقيها قاشراً . يُسَايَّا آلاف ، وفي هذا دليل علىصحة يهما وتسيلها وصحة يع مايستقيه منها وجواز فسمة مائها بالمهابأة وكون مالكها أحق عائها ، وجواز قسمة ما فيه حق وليس تملوك . فأما المياء الجارية فاكان نابعاً في غير ملك كالانهار الكبار وغيرها لم ملك خال ولو دخل إلى أوض وجل لم يملكه بذلك كالطو يدخل إلى أرضه و لكل أحد أخذ.مولا إذا أن يجمل له في أرضه مستقر أكالبركة والقرار أومحتفر حافية بأخذ فيها من ماه النهر الكبر فكرن أجق بدين الماء من غيره كنتم البئر ، وانكان مايستفر في البركة لابخرج منها قالاً ولى أنه علمكم بذته علي ماسنذكره في مياء الامطار. وماكان نابعاً أومستبطأ كانقني فهو كننم البرُّ وفيه من الحالاف مافِه ، فأما المصافع المتخذة لمياه الامطار تجمع فيها ونحوها من البرك وغيرها فالاولى أنه يملك ماهها وبسح بيعه إذاكان معلوما لانه مباح حصله بشيء معدله فمنكه كالصيد بحصل في شبكته والسمك في برك معدة له ولابجوز أحد شيء منه إلا باذن مالكه .

(مسئة) (ولانجوزبم لرطبة واليقول إلا بشرطجذه ولالقنا ونحود إلا لهط الهطة إلا أن بيه أصله) الرطبة وما أشبهها عما تثبت أصوله في الارض ويؤخذ ماظهر منه بالقطع مرة بعد أخرى كالنماع والهندا وشهدا لابجوز بيعه إلا أن بيبع الظاهر منه بشرط القطع فيالحال وبذلك قال الشافعي، وروي (الحزء الرابع) (77) (المغنى والشرح الكير)

( المغنى والشرح الكبير )

أذا قباها فانه وجــد منه ما يدل على الرضا بهــا ومنى بطل خيار المشتري بتصرفه فحيار البائم باق عاله لان خياره لا يبعال برضا غبره الا أن يكون تصرف المشتري باذن البائع فانه يبطل خيارهما

﴿ فَصَلَ ﴾ (الحَّامَسُ أَنْ يَكُونَ مَفْدُوراً عَلَى تَسَابُهُ فَلا يَجِوزُ بِعَ الآَّ بِقَ وَلا الشاردِ ولا الطيرقي ﴿ الهوا، ولا السمك في الما، ولا المنصوب الا من عاصه أو عن يقدر على أخذه مه )

يع المدالاً بق لا مجوز سواء على أوجهاد وكذلك ما في مناه من الحل الشارد والفرس العائر وش ) وبهقال مالك والشانعي وأبو ثور وأبن المنذر وأصحاب الرأي ورويءن ابن عمر أنهاشتري من بنض ولده بعيراً شارداً وعن ابن سبرين لا بأس بيب الآبق اذاكان علمها فيه واحداً وعن شريح منه. ولنا ماروي أبو هريرة قال نعى رسول الله صلّى الشَعليه وسلم عن بيم الحصاة وعن بيع الفررّ زواء مسة وهذا يعغرر ولانه غير مقدور على تسليمه فلم عجز بيعة كالطير في الهواء فان حصل في بد إنسان جاز بيعه لا مكان تسليمه

( فصل ) وَلَا بَجُوزُ بِيمِ الطَّيْرِ فِي الْحُواءُ مُلُوكًا كَانَ أُولًا أَمَا الْمُلُوكُ فَلَالَهُ غَيْر مَقدور عِلْيَهُ وَغَيْر المالوك لابجوز لعلتين عدم القدرة وعدم الملك لحديث أي هربرة قبل في نخسيره هو مع الطبري الهوا، والسمك في الما، ولا يعلم في هذا خلافا ولا فرق بين كون الطائر بألف الرجوع أولا بألفة لانه لا يقدر على تسليمه الآن وأنما يقدر أذا عاد . فإن قبل فالفائب في مكان بعيدلا يقدرعلي تسليم في الحال: قانا الغائب بقدر على استحضاره والعابر لا يقدر صاحبه على رده الا أن يرجم هو يقسمولا بستقل مالك برده فيكون عاجزاً عن تسليمه لعجزه عنالواسطة الني محصل بالسليمه مخلاف الغالب وأن باعه الطير في البرج انفرت فانكان البرج.فنوحا لم بجر لان الطبر أذا أندر على ألطبران لم يمكن تسليمه فانكان مثلثًا وكمل أخذه جاز بيمه وقان الفاضي أن لم يكن أخذه الا ينعب ومشاله لم مجن بيعه وهذا مذهب الشافعي وهو منعي بالبعيد الذي لا يمكن إحضارته الا يتعب ومشقة دوفرقوا بينهما بان البعيد تهم الكلفة التي مختاج اليها في احضارها نمادة وناخير النسام مدته معلومة :والصحيح أن تفاوت المدة في احضار البعيد واحتلاف المشقة أكبر من انتفاوت في إساك طائر من البرج،والعادة تكون في هذا كالغادة في ذلك فاذا صح في البعيد مع كثرة النفاوت وشدة ختلاف المفقة قهذا أولى

( فصل ) ولا مجوز يُع السمك في الآجم هذا قول اكثر ﴿ فَلَ اللَّمْ وَرُوي عن ابن معموداً نه نهى عنه وقال إنه نمرر وكرهم الحسن والنخعي ومائك وأبو حنيفة والشافعي وأبوبوسف وأبوثورولا اللهِ لهُمْ مَنَا لِمَا لَا ذَكُرُ لَا مِن الحَدِيثِ والمَنِي وَقُنْ بِإِعْدَى إِنَّاءَ جَازُ بِثلاثة شروط أحدها أن يكون مملوكا وأَنْ يَكُونَ المَاء رقِيقاً لا بنيع مشاهدته ومعرفته ، وان يَكن اصطياده لا ٨ ممنوك معلون فسليعه غَازَ بِمَا كَامُوعُوعٌ فِي ضَمَّتْ فِي السَّاء. وأنَّ اخْتَلَ شَرَطُ مَا ذَكُرُنَا مُ نَجْزَ بِمَه لفوات الشرط ورفق عن عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليل فيعن له أجمة بحبس السمك فيها بجوز بيعه لانه يقدرعلى تسليمه ظاهراً أنب ما محتاج الى مؤنة في الكبل أو الوزن والنفل. والنا قول أبن مسعود وابن عمر لا تشتروا السبك في الله لانه غور ولان التي سل المُعلية وسر العي عن بيح الغرر وعذا منه ولائه لا بعدر على ا تسليمه الا بعد إصطياده أتب الطر في الهواء ولام جهول أشبه آتين في الضرع وبشارق ماقاسواعلية، لان ذلك من مؤنة الفيض وهمان جناج الى مؤنة نبكن فيضه ، قاما أن كانت له بركة ٥ فيها سمك

مها لوجود الرضا شهما بإبطاله : وأن تصرف البائم في المبيع بما يغتقر الى الملك كان فسخاً للبيع وهذا مذهب أي حنفة والنانعي لما ذكرناه في المشتري ولانه أحد المعاقدين فتصرفه في المسيع أحتيار له يمَن اصطاده بنبركافة والمساء رفيق لايمنع المشاهدة صح يعه علمها ذكرناء وان لم يمكن الا بـكلفة

ومشقة وكانت بسيرة عزلة اصطادالطائر من البرج فالقول فيه كالقول في بيع الطائر في البرج على ماذكر فا من الحنزف وان كانت كثيرة تتطاول المدة فيه لم تجز يمه العجز عن تسليمة في الحال والحيل بايكان التسليم ( فصل ) ولا مجوز يع النصوب لعدم أمكان تسليمه فان باعه لفاصيه أو لقادر على أخده منه جاز لمدم النور فيه ولا مكان قبضه ، وكذلك ان باع الآبق لفادر عليه صح كنذلك وان ظن انه قادر على استنقاذه ممن هو في يده صع البيع فان عجز عن استقاده فله الحيار بين النسخ والامضاء لان المقد صع لكونه مظنون القدرة على قبضه وثبت له الفسخ للعجز عن القبض فهوكا لو باعه فرسا فشردت قبل تسليمها أو غاثبا بالصفة فعجز عن تسليمه

(فصل ) ( السادس أن يكون ملوما يرؤية أوصفة بحصل جامعرفته فان اشترى ما لم يرمولم يوحف له اورآ. ولم يعلماهو أو ذكر له من صنته مالا يكفي في السلم إيصح البيع وعنه يصح والدشتري خبار الرؤية )

اختلفتاً الروابة عن احمد رحمه الله في أيع الغائب الذي لم يوصف ولم تنف رؤيته فالشهورعه آنه لايسعيمه وجمذا قال الشمبي والنخمي والحسن والاوزاعي ومالكواسحاق وهـذا أحدثولي الثانعي. وقيه رواية أخرى أنه يصبح وهو مذهب أبي حنية والفول النساني تلشافعي واحتج من أُجَازَه جموم قوله تعالى ( وأحل الله البُّح ) و ما رويءن عبان وطلحة أسما تبايعا داريها أحده أنما بالكرفة والاخرى بالدينة فقيل لعان إنك قد نحيقت فقال ما المإلي أي بعت ما لم أره . وقيل لطاجة فقال في الخيار لا تني اشتريت مالهاره : فتحاكم الىجبير .قبل لحيار لطلحة.وهذا إنفاق منهم على صحة البيع ولأنه عقد معاوضة فلم تفتقرصحته الى رؤية المعقود لميه كالتكاح والناماروي عن النبي صلى أنَّد عليه وسلم أنه نهى عن بيدح الدررواءسم ، ولأنه باع مالم يره ولم يوصف ادنم يصح كبيع النوى في النمر ، ولانه بيع فل بصح مع الحيل بصفة المبيع كالـ لم والآية مخصوصة عا ذكرنا من الاصل؛ وأماحد بث عمان وطلحة فيحتمل أم، ا باينا بالصفة ومع ذلك فهو قول صحابي وقد اختلف في كونه حجة ولا ينارض به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتكاح لايقصد منَّه المناوضةولا ينسد بنساد العوض ولا بعرك ذكره ولا يدخنه شيء من الحيارات، وفي آشراط الرؤية مشقة على المخدرات واضرار بهن ولأن السفات التي تعلم بالرؤبة لبست هي المفصودة بالنكاح فلا يضر الحبل بها مخارف السع. قان قبل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من اشرى مالم بوء فهو بالخيار أذا رآه ﴾ والحيار لايتبت الا في عقد صحيح قلنا : هذا برويه عمر بن أبراهيم الكردي وهو متروك الحديث ومحتمل أنه بالحيار بين العقد عليه وترك فعل هذا بشرط رؤية ماهو مفصود بالبيع كداخل النوب وشعر الجارية وتحوهما افلو باع توباً مطويا أو عنا حاضرة لايشاهد منها مامخلف النمن لأحسنه كن كبيم الغائب قان قاتا يصحة بيحم الغائب فالمشعري الحيار في أشهر الروايتين وهو قول أمي حنيفة وينب الخيار عند رؤية الميم في النسخ والامضاء وبكون على الفورةان احتارالفسخ الفسخ المندوان لم يخر لز مالمقد لازالحيار شجار الرؤية توجب أن يكون عندها وقيل يتقيد بالمجلس واناحتارالد يخولل (١) ﴿ ﴿ الجِزَّ الرَّامِ ﴾ ﴿ ﴿ ( النفني والشرح الكبير )

من المكانف إنه لا يتماطئ إلا الصحيح وههذا مائيت إنه كان مكانما ، وإن قال بعتك وأنا مجنون فان إ يُعلم له حال جنون فالقول قول المشتري لان الاصل عدمه وإن ثبت أنه كان مجنونا فهو كالعبي : ولو قال المبسد بعتك وأنا غير مأذون لي في انتجارة فالفول فول المشتري نص عابه في رواية مهناً لان مكلف، والظاهر أنه لاسقد إلا عقداً صحيحا

(فصل) وإن مات المتنابعان فورثتهما عنزلتهافي حميم ماذكر ناه لاتهم يقومون مقامهما في أخذ مالمها وإرث حقوقهما فكذلك مايدمهما أويصر لمما

(فصل) وأن اختلفا في النسلم فقال البائع لاأسر البيع حتى أفيضالتمن وقال المشتري لاأسر الثمن حتى أقبض المبيع والثمن في الذمة أجبر البائم على تسام المبيع ثم أجبر المشدى على تسلم الثمن، فان كمان عيناً أو عرضاً بعرض حمل بينهما عدل فيقبض منهما ثم بَسةِ البهما وهذا قول النورى وأحد قولي . الشَّافعي، وعن أحمد ما يدل على أن البائم محبِّر على تسام المبيم على الاطلاق وهو قول ثان للشافعي وقال أبو حنيفة ومالك محبر المشترى على تسام النمن لان للبائع حبس المبيع على تسايم النمن ومن استحق ذلك لم يكن عليه التسام قبل الاستيفاء كالرئمين. وإنا أن تسام المبيع يتعلق به استقرار اليع وعامه فكان تقدُّعه أولى سما مع تدلق الحكم بدينه وتعلق حق البائع بالذمة وتقدم ماتعلق بالدين أولَّى لتأك... ولذلك بقدم الدين الذي به الرهن في ثمنه على ماتماني بالذمة، وبخالف الرهن فانه لاتعلق به مصلحة عند الرهن والتسام هينا يندن به مصاحة عند البيع ، وأما اذاكان التمن غيناً فقد تعلقاً لحق بغيثه أيضاً كالمبع فاستوبا وقد رجب لكر واحبد منهما نآبي صاحبه حق قد استحق قبضه فأجبركل واحد منهما على إيفاء صاحبه حنه ، ووجه الرواية الأخرى ان الذي يتعلق به استقرار البيع وتمامه هو المبيع قوحب تقديمه ولان الدن لابتدين بالتعبين فأشبه غير المدين. اذا ثبت هذا وأوجبنا النساج على البائع فسلمه فلا يخلو النفتري من أن يكون موسراً أو مسراً ، فان كان موسراً والنمن معه ، أُجِرِ عَلَى تَسْلِمِهِ ، وإنْ كَانَ ذَابُ قَرِياً فِي بِيسَهِ أَوْ بِلدٍ، حَجَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُبع وسائر ماله حتى لِسَلم فالبائع مخير بين أن بصير الى أن يوجد وبين فسخ العقد لانه قد تعذر عايه الثمن فهو كالمفلس،وإن كان دون مسافة الفصر فله الحيار في أحد الوجهين لازفيه ضرراً عليه (والثاني) لاخياراهلان مادون مسافة القصر بمزلة الحاضر، وإن كان المشتري معسراً فلنبائع الفسخ في الحال والرجوع في المبيع وهذا إ كه مذهب الشافعي، ويقوى عنسدي أنه لابحب عليه تساير أنسع حتى محضر النمن ويتعكن المشترى من تسليمه لأن البائع إمّا رضي ببذل البيع بالأن فلا يلزمه دفعة قبل حصول عوضه ولان المتعاقدين سوا. في المعاوضة فيستويان في التسلم وأعاً يؤثر ماذكر من النرجيح في تفديم النساء مع حضورالعوض الاخراهدم الضرر فيه، وأما مع الحظوالهوج الىالحجو أوالهجوزاغد؛ الزاير أن بنيت ولأن شمع. الحجر لابندفع به الضرر ولانه بقف على الحاكم ويتعذر ذنك في الدالب ولان ما أثبت الحجر والفسخ **ب**هد التسليم فهو أولى أن يمنع النسائم لان المنع أسهل من الرفع والمنع قبل التسايم أسهل من المنع بعده

على الشجرة الواحدة ، ولان اعتبار الصلاح يشق ويؤدي إلى الاغتراك واختلاف الابدي فوجيب ان يتبع مالم بيد صلاحة من توعه نا بدا كالشجرة الواحدة ( والثانيه ) لا يكون صلاحاً ، ولا يجوثه

واذلك ملك المرأة منم نفسها قبل قبض صداقها قبل تسليم قسها ولم عملكه بعدالتسليم ،ولان البائم منم المبيع قبل قبض عُمَّه أوكونه بمنزلة المقبوض لامكان تقبيضه وإلا فلاءوكل موضع قلنا له الفسخ فله ذلك بنير حكم حاكم لأنه فسخ البيع للاعسار بثمنه فملكه البائم كالفسخ في عين ماله إذا أفلس المشتري وكل موضع قلنا محجر عليه فذلك الى ألحاكم لان ولاية الحجر اليه

(فصل) فان هرب المشتري قبل وزن الثمن وهو مصر فللبائع الفسخ في الحال لانه إذا ملك النسخ مع حضوره فمع هربه أولى ،وإن كان موسراً أن الباثع ذلك عند الحاكم ثم ان وجد الحاكم له مالا قضاه والا باع المبيع وقضى عنه منه وما فضل فهو المشتري ، وان أعوز فني ذمته ، ويقوى عندي أن للبائع الفسخ بكل حال لامًا أبحنا له الفسخ مع حضوره إذاكان النمن بعيداً عن البلد لما عليه من ضرر التأخَّر فهمنا معالمجز عن الاستيفاء بكل حال أولى ولايندفع الضرر برفع الامر إلى الحاكم لمجز البائع عن اثباته عند الحاكم ، وقد يكون البيع في مكان لا حاكم فيه والفالب أنه لا محضره من يقبل الحاكم شهادته فاحالته على هذا تصييم لماله وهذه الفروع تقوي ما ذكرته من أن للبائم منع المشري من قيض المسع قبل إحضار ثمنه لما في ذلك من الضرر

( فصل ) وليس للبائع الامتناع من تسليم المبيع بعد قبض التمن لاجل الاستيراء ، وبهـذا قال أبو حنية، والشافعي وحكى عن مالك في القبيحة ، وقال في الجيلة يضمها على يدي عدل حتى تستدأ " لان التهمة تلحقه فيها فمنع منها و لنا أنه بيع عين لاخبار نبها قدقيض تمنها فوجب تسليمها كسائر المبينات وما ذكروه من التهمة لا يمكنه من التسلط على منعه من قبض مملوكته كالمبيحة ولانه إذكان استرأها قبل بيم افاحمال وجود الجمل فيها بعيد نادر، و إن كان لم يستبرنها فهو ترك المتحفظ لنفسه ولوطالب المشري البائع بكنيل لئار تظهر حاملاً لم يكن له ذلك لأنه ترك النحفظ لنفسه حال المقد نا يكن له كفيل كا لوطلب كفيلا مالثمن المؤجل

### (مسئلة) قال (ولا يجوز بيم الآبق)

وجبلته أن بيع العبد الآبق لايصح سواء علم مكانه أوجباء وكذلك مافي معناء من الجَمَل الشارد ً والفرس العائر وشيوم إوبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور وان المنذر وأصحاب الرأي ، وروي عن ان عمر أنه اشرى من بعض ولده بعيراً شارداً وعن ان سيرين لا بأس بينع الآبق إذا كان علما فيه واحداً وعن شريح مثله،ولنا ماروي أبوهر يرة قال نهي وسول الله صلى الله عليه وسلم عن يتم الحصاة وعن يبع النور روامسلم وهذا يع غرر ولانه غيرمقدور على تسليمه فلم يجز بيعه كالمطير في الهواء، نان حمل في يد إنسان جاز بيعة لامكان تسليمه

﴿مسئلة ﴾ قال (ولا الطائر قبل أن يصاد)

يح إلا ما بدا صلاحه لانه لم يه صلاحه فلم بحز يمه لعموم النمي، ولانه لم يبد صلاحه فلم بحز وم كالذي في البستان الآخر .

وجملة ذلك أنه إذا إع طائراً في الحرام لم يسع علوكا أو غير علوك أما المدلوك فلانه غير مقدور عليه وغير المملوك لايجوز لملتين (إحدام) السجز عن تسليمه ( والنانية ) أنه غير علوك له ، والاصل في هذا هي المبرو عن تسليم و العالمين في المواء والسلك في الماه ولا منظمة عن مهذا خلاقا ولا فرق عن كونالفا أو المنافية بدر على المستحدار على المستحدار المالية المالية المالية المالية المنافية على والمالية المنافية في كان بعد لا يقدر على الستحدار عن المالية المالية في الحراء فنا الفائم يقدر على استحدار والعلي لا يقدر صاحبه على ده الا أن يرجع هو بنضه ولا يستقل مالكبرده فيكون عاجزاً عن تسليم مقتوحاً بمجز لان العلي إذا قدر على العليان المحكن تسليمه فان كان مغلقا ومكن أخذه جازيمه، وقال الفائم أن أن يمكن أخذه جازيمه، وقال الفائم عن المنافق على المنافق على المنافق التي المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافق

#### ﴿مسائلة ﴾ قال (ولا الساك في الآجام)

هذا قول أكثر أهل اللم دوي عن ابن مسعود أنه نهى عنه وقال إنفرر وكره ذلك الحسن والتحقيق ومالك وأبو حنيفة والشافيق وأبو بوصف وأبو تور ولا اعتم له بحالقاً لما ذكر با من الحديث والمعنى لا يجوز بيه في الماء إلا أن يجتم ثلاته تدروط (أحدها) أن يكون بمؤكا (النابي) أن يكون الماء ونيابية لا يجتم مشاهدته ومعرفته (الناب ) أن يكن اصطاده واستاك قن اجتمت هذه النبرط بما ذكر يعه لا نه بماولا معلور على تسليمه فجاز بعه كانوضوع في الطبت ، وأن اختل شرط بما ذكرنا لم يجز بيمه لذلك ، وأن اختل الثلاث لم يجز بيمه للذين ، وروي عن عمر بن عبدالعزيز وابن أب ليل فيدن له أجمة نجس السمك فيها مجوز بيمه لا نه يقدر على السليمة المبارد وروي عن عمر بن عبدالعزيز وابن أب ليل فيدن له أجمة نجس السمك فيها مجوز بيمه لا نه يقدر على السليمة طرأ أشبه ما مجتاج إلى مؤنة في يكه ووزنه ونقة

و الماروي عن ابن عمر وان مسعود أنها قالا لا تشتروا السلك في الله قام غرر ولان التي والله الله عنه عن المراوق الله والله لا يقتر على أسابته إلا بعد اصطاده أنه الطبر في الحواه والعبد الا يقد عبول فو يقتل عنه كابن في الفترع والنوى في الخر ويفارق ما ذكروه لان ذلك من مؤنة الهنمي وهذا محتاج الى مؤنة المحكن بجن اصطاده من مؤنة الهنمي وهذا محتاج الى مؤنة المحكن بعنه ، وأن لم يكن إلا بمشفة وكفة بسيرة بمزنة المحكن بين عنه وأن لم يكن إلا بمشفة وكفة بسيرة بمزنة المحلف السياده الشائر في البرح قالمون في يعم الطائر في البرح على ماذكر افيه معافدت منه بعده ، وأن لم يقال في بعد الطائر في البرح على ماذكر افيه منافلاف،

(فصل) فأما النوع الآخر من ذلك الجنس فقال الفاضي لايجوز بعد وهوأحد الوحبين لاصحاب الشافعي ، وقال محمد بن الحسن ما كان متقارب الادراك قيدر صلاح بعضه بجوز به بيح جميعة وما

وان كانت كثيرة وكطاول المدة فيه لم يجز بيعه للمجز عن تسليمه والجهل بوقت إمكان النسايم (نصل) إذا اعد بركة أو مصفاة لصطاد فيها السمك فيما معكم لك ولا نه آلة مدة للاصطاد فأشه الشكة ولو استأجر البركة أو الشبكة أو استمارهما للاصطياد جاز وما حصل فيهما ملكه ، وان كانت البركة غير معدة للاصطياد لم علك ماحصل فيها من السمك لانها غير معدة له فأشهت أرضه إذا دخل فيها صد أو حصل فيها سمك ، ومنى نصب شكة أو شركا أو خا أو أحبولة ملك ماوقع فيها من الصيد لانه عزلة بده وكذلك لو نصب المناجل الصيد وسمى فقتلت صيداً حل له أكله وكان كذيمه، ولو وقع في شبكته أوشبها شي كان مضورنا عليه فع بذلك أنه كيده، ولو أعدليا والامطار ممانع أو بركا أو أواني لحصل فيها الماء ملكه محموله فيها لأنها في باب الاعداد كالشباك للاصطار ولو أعد سفية للاصطياد كالتي بجعل فيها الصوء ويضرب صوابي الصغر ليثب السمك فيها كان حصوله فيها كحصوله في شكته لكونها صارت من الآلات المدة له ولو لم بعدها لذلك لم علك ما وقع فيها ومن سبق اليه فأخذه ملـك، كالارض انتي لم شد للاصطياد مثل أرض الزرع اذا دخلها ما فيه سمك ثم نضب عنه أو دخل فيها ظني أو عشن فيها طائر أو سقط فيهاجرادأوحصل فيهاملح لمرعاسكه صاحبها لانه ليس من نماء الارض ولا نما هي معدة له لـكنه كون أحق به اذ ليس لفيره النخطي في أرضه ولا الانتفاع ا قان تخطى وأخذه أخطأ وملكه قال أحمد في ورشان على نخلة قوم صاده السان هو للصائد ، وقال في طيرة لقوم أفرخت في دار حيراتهم إن الفرخ بنيع الامهر دفر اخباعلى أصحاب الطبرة ، واخـَار ابن عقيل في المأخوذ من أملاك الناس من صد وكلاً وشبه أنه لا علـكه بأخذ. لانه سبب منهى عنه فلم يفد الملك كالبيع المنهى عنه إذ السبب لا يختلف بين كونه يما أوغير. لقوله عايه السلام « من عمل عملا ليس عليه أمر نا فهو رد ؟ والصحيح الأول ولا نسلم أن السبب منهي عنه قان السب الاخذ وليس عندي منه إعانهي عرب الدخول وهو غير السبب مخـــالاف البيـع ، ولان النهي همها لحق آدي فلا يمنع الملك كيم المصراة والمعيب وتلقى الركبان والنجش ويعه على بسم أخد، ولو أعد أرضه للملح فجعلها ملاحة ليحصل فيها الماء فيصير ملحا كالارض التي على ساحل البحر بجيل اليها طريقاً للما. قاذا اشالاً ت قطعه عنها أو نكون أرضه سبخة يفتح اليها الما. من عين أو مجسم فيها ماء المطر فيصير ملحا ملكه بذلك لانها معدة له فاشبهت البركة المعدة التصيد وأن لم بكن أعدهما لذلك لم عَلَكَ مَا حَصَلَ فِيهَا كَمَا قَدَمُنَا فِي مُثْلُهَا ، فَانْ قِبَلْ فَقَدْ رُوي عَنْ أَحْدُ فِي السَّأَنْ رَمِي طَيْرُيُّ يَهْدَق 🍝 فَوْتُمْ فِي دَارُ قُومَ نَهُو لَمْمُ دُونُهُ ، وهذا بدل على الهم ملكوه بحصوله في دارهم للناهذا محمول على أله وقع عتماً فصاده أهل الدار فلسكو. باصطيادهم ، كذلك قال ابن عقبل ويتمين حمله على هـــذا لابهم إذا لم يملكواً ماحصل في دارهم يفعل أنة تمالى فما حصل بفعل آدي أولى ،ولانه وقع في الدار بعدالضربة المثبَّة له التي يملك بها الصيد فأشبه ما لو أطارت الربح ثوب انسان فألفته في دارهم، ولوكانتآلة الصيدكا نشبكا والشرك والمناجل تمير منصوبة للصيد ولا قصدبها الاصطياد فنعلق بها صيدام يسلكه صاحبها بذلك لانها غير معدة للصيد في هذه الحال فأشبهت الارض التي ليست معدة له

بَأَخْرُ تَأْخُرُ أَكْثِهِمُ فَلاَيْحِوْرُهُ فِي اللَّهِ ، وقال أبو الحلَّابِ بجوز بيع ما في البستان من ذلك الجنس وهو الرجه الناني لأصحاب الشافي لان الجنس الواحد بغم بعث إلى بعض في إكان النصاب نبتيه (المني والشرح الكير) ( ٢٠٠) (الجزء الواجي)

1. X 20 3

عقد قاصر فلم ينقل الملك كالحبة قبل القيض ( والقول الثالث ) الشافعي أن الملك موقوف مراعي قان أمضيا البيع تبينا أن الملك للمشري وإلا تبينا أنه لم ينتقل عن البائع

الثاقة ثم تحمل التي تنجت فنهاعم النبي صلى الله عليهوسلم . رواه مسلم وكلا البيعين فاسد،أماالاول.فلاً نه يمع معدوم ، وإذا لم بجز يهم الحل فيه حمله أولى ، وأما الناني فلأ نه يسم الى أجل مجهول

( فصل ) ولا يجوز بيم اللبن في الضرع ، وبه قال الشانسي وأسحاق وأصحاب الرأي ونهي عنه ابن عباس وأبو هريرة وكرهه طاوس ومجاهد. وحكى عن مالك أنه بجوز أياما معلومة اذاعر فاحلامها لسقى الصبي كلبن الظرُّ وأجازه الحسن وسعد بن حنير ومحمد بن مسلمة ، ولنا ماروى ابن عاس أن النبي صلى الشَّعَلِيه وسلم نهي أن بياع صوف على ظهر أو لبن في ضرع رواه الخلال وابن ماجه، ولا نه عمول الصفة والمقدأر فأشبه الحمل، ولأنه يم عين لم تخلق فلم يصح كسع ما تحمل الناقة والعادة في ذلك تختلف وأما لبن الظئر فاتما جاز للحضانة لانه موضع حاجةً

( فصل ) ولا مجوز بيم السك في الفأرة وهو الوعاء الذي يكون فيه . قال الشاعر :

إذا الناجر المُندي راح بفأرة من المسك راحت في مفارقهم تجري فان فتيح وشاهد ما فيه جاز بيعه وإن لم يشاهد لم بحز بيعه للجهالة ، وقال بعض الشافعية بحبوث لان بقاء في فأرته مصلحة له فانه تخفظ رطوبته وذكاء رائحته أشبه ماماً كوله في جوفه، ولذا أنه يقي خارج وعالمه من غير ضرورة وتبغي رائحته فإنجز بيعه مستوراً كالدر في الصدف وماماً كوله في جوفه اخراجه يفضي الى تلفه ، فانتصل في يعه مع وعائه كالتفصيل في بيع السمن في ظرفه على مالذكر. ( فصل ) ولا مجوز بيخ النوى في التمر والبيض في الدجاجة للجمال بها ولا عا. في هذا اختلافاً : قاَّما بيم الصوف على الفلهر فالمشهور أنه لا يجوز بيعه لما ذكرنا من الحديث ، ولأنه متصل بالحيوال فلم بحز اذ اده بالمقدكاً عضائه . وعنه أنه يجيوز بشرط جزء في الحال لانه معلوم بمكن تسليمه فجاز بيعة كارطبة وفارق الاعضاء لكولما لا يمكن تسليمها مع بقاء الحبوان سالما والحلاف فبه كالحلاف في اللبن فيالضرع، فاناشراه بشرط القدام وتركه حتى ظال فحكمه حكم الوطبة اذاطالت على مانذكره في موضعه

(مسئلة ) ( فأما بينع الاعمى وشراؤه فان أمكنه معرفة ألبينع الذوق إن كان متفعوما أو بالشم إِنْ كَانَ مُشْمُومًا صَعَ يَعِمُ وَشِرَاؤُهِ : وإِنْ لَمْ يَكُنَ جَازَ بَيْعُهُ بِالْعَفْفُ كَابْصِير وله خَبَار الْحَلْنِي فِي الصُّفَّا) وبهذا قال مالك وقال أبو حنيفة له إلحبار الى معرفته بالبيع اما بحسه أو ذوقه أو وصفه وقال عبد الله بن الحسن شراؤه جنز وإذا أمر إنسانا بالنظر البدارية. وقال الشانس لاجوز الاعلى الوجه الذي مجوز فيدييع الجهول أو يكون قد رآه بصيراً ثم اشتراء قبل مفييز من يتدير فيه المبيع لانهجهول الصفة عند العاقد فلم يصح كيم البيض في السجاجة والنوى في التمرا

ونا أنه بكن الاطلاع على المقصود ومعرفته فأشبه يبيع البصير . ولان اشرة الاخرس تقوم مقام عبارته فكذلك شم الاتمي وذوقه فأمالبيض والنوى فلاعكن الاطلاع عبه ولا وصفه بخلاف مسئللتا (مسئة) (ولانجوز يعاللامسة)

وهو أن يقول بعثك ثوبي هذا اللك متى لمسته فهو عليك كدنا أويدونا أي توجلسته فهوا<u>ك **كذا** ا</u> (ولا يبراننا بذة) وهو أن يفول أي ثوب نبذته الي فهوعلى بكذا (ولا يبعر الحساة ) وهو أن يفول اوم هذه الحصاة

و لما قول التبي صلى الله عليه أوسلم ﴿ مَن ياعِمِداً وله مال فاله يمانع الآن يشترطه المبتاع » روا مسيا وقوله ﴿ مَنْ بِاعَ نَحْلًا مِهِ أَنْ تُوْرِ فَسُرَتُهُ البَّامُ إِلاَّانَ يَشْعُرُ طَهُ البِّنَاعِ مُسْطَع البَّناع بمجرد اشتراطه

ضلى أي توب وقت قهو لك بكذا أو يقول بستك من هذه الارض قدرما تبلغ هذه الحصاة اذار ميتها بكذا لاخر بين أهل النه خلاقا في فعاد هــذه المابعات، والملامــة أن يبيعه شيئًا ولايشاهده على أنه من لممه وقع البيع ، والمثابذة أن يقول أي ثوب نبذته الي فقد اشريته بكذا مكذا فسره احد 🔾 في الظاهر عنه ومحود قال مالك والاوزاعي ، وفيا روى البخاري أن رسول الله على الله عليه وسلم نهى عن المنابذة وهي طرح الرجل ثوبه بالسيم الى الرجل قبل ان يقلبه أو ينظر الله ، ونهى عن الملامسة والملامسة لمس التوب لاينظر الله . وروى مسلم عن أبي هريرة في تفسيرهما قال هو لمس كل واحد منعا توب صاحبه بنير تأمل، والنابذة أن ينبذ كل واحد منعما توبه ولم ينظر كل واحد منعها الى توب صاحبه ، وعلى التفسير الاول لايصح البيع فيحا لعلتين ( احداهما ) الحبالة ( والتائية ) كونه معنفا على شرط وهو نبذ الثوب أو لمسه له ، وإن تَقد البيّع قبل نبذه ولمسه فقال بعتك مَاتُلُسه من هذه النَّابِ أو ما أَنِدْه إليك فهو غير معين ولا موصوف فأشبه مالو قال بعتك واحدامها .

فأما يوم الحساةفقد روى سلم عن أبي هربرة الالتبي صلى الله عليه وسلم نهى عن يبعم الحساة واختلف في تنسيره نقيل هو أن يقول ارم هذه الحساء فعلى أي توب وقعت فيونك بدرهم، وقبل هو أن يقول ستك من هذه الارض متدار مانهام هذه الحصاءاذا رميها بكذا ، وقيل هو أن يقول بعنك هذا بكذا على أبي متى دميت هذه الحصاة وجب البيع ، وكل هذه البيوع قاسدة لمافيها من الفروو الحبل والله تعالى أعم (مسئة) (ولا مجوز أن بيع عَدَا وغير مين، ولا عِداً من عيد، ولاشاء من قطيم، ولأ شجرة من بستان ، ولا هؤلاء العبيد إلا وأحداً غير معين ، ولا هذا القطيع الاشاة غير معينة ،

وإن استنى معيًّا من ذلك جاز ) لابجوز أن بيع عداً غير معين لانه مجهول ولانه غرر وقدنهي النبي على الشعائه وسلم عن بيع النمرر، ولا عبداً من عبيده سواء قلوا أو كثروا وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيقة إذا باعدُعبداً من عبدين أو من ثلاثة بشرط الحيار له صع لان الحاجة تدعو اليه ، ولوكانوا أ كرم يصح لا نه كذرالغيرو ولذا نه بما تختلف أجزا لؤه وقيدته فلابحوز شراء بعضه غير معين ولاشياع كالاربعة ولا نه لا يصحب غير شرطً الحيارفلا يصحم شرطكالاربعة ولاحاجة الىهذا قان الاختيار كمكن قَبَل العقد و بيطل ماقاتُوءُ بالاربعة ، ولا بجوز يبع شاة منالفطيه لأزشياءالهطين غيرمتساوة الغبه تنكون بجبولة ولازذلك يفضي الىالتنازع ف وكذلك إن باع شجرة من بسنان لا بصح لما ذكر نا ولان يوثراً فيدخل في عموم النهيءن يح الغرر ( فصل ) وأن باع هؤلاه السيد إلا واحداً غبر معين : أو هذا الفطيع إلا شاة نبر معينة لم يصح نص عليه وهو قول أكر أهل المم ، وقال مالك بصح أن بيه مائة شاة الاشاة نخارها ، ويسم

تمرة حائط ويستثنى ممرة نخلات يعدها وقا أن النبي صلى أنه عليه وسلم فهي عن أثنا إلا أن تما ، قال الدرمذي هذا حديث صحيح : ونهى عن بديم النرر ولانه مبيع مجهول فلم بصح كما لو قال إلاشاه مطلقة ولانه مبيم مجهول فلم يحج كماؤ فال بعنك شاة نختارها من القطيع، وضابط هذا الباب أنه لا صح استشاه مالا صح يعه منظر داأو يح

( فصل ) وما حصل من الصد في كاب انسان او صقره أو فهده وكان استرسل مارسال صاحمة في له لانه آكد من الشكة لانه حيوان محصل الصيد بغماله وقصده وارسال صاحبه فهوكسمه ولأن الله تمالي قال ( فكلوا نما أمسكن عليكم ) وأن استرسل بنفسه فحكمه حكم الصيد الحاصل في أرض انسان في أنه لا يملكه وليس لنيره أخذه فان أخذه غيره ملكه كالسكلا وكذلك ما محصل في بهمة انسان من الحشش في الرعي

(المنف والنسر حالكير)

### ﴿ مسئلة ﴾ قال ( وأوكيل إذا خالف فيو ضابن إلا أن يرضي الآمر فيلزمه )

وحملة ذلك أن الوكل إذا خالف موكله فاشترى غير ما أمر. بشرائه أو باع مالم يؤذن له في معه أو اشترى غير ما عين له قبليه ضان ما فوت على المالك أو تلفلا نه خرج عن حال الامانة وصار بدئلة الناصب فأما قوله إلا أن يرضي الآمر فيلزمه يعني إذا اشترى غير ما أم بشرائه بشن في ذمته قان الثم ا، صحيح ومنف على اجزة الموكنة فن أجزه لزمه وعليه الثمن والالم بقبل لزم الوكيل، ويتمين حمله على هذه الصورة لانه قد بين في موضع آخر فقال إلا ان يكون اشتراء بعين المال فيبطل الشراء وذكر . في كتاب العتق أيضا فه لك تعين حمل هذه المسئلة على مافلنا، وأنهاصح الشراء لا نعمتصرف في ذمتُه لا في مال غيره وسواء نقد النمي من ما المؤكل أملا لان النمن هو الذي في الذمة والذي نقده عوضه ولذلك قلنا إنه إذا اشترى في الذمة وتقدُّه الثمن بعد ذلك كان له البدلوانخر جمعُصوبالم يطل العقد. وانما وقف على اجازة الآمر لانه قصد الشراء له فان أجازه لزمه وعنيه الثمن وآن لم يقبله لزم من أشتراً ه

( فصل ) وأنَّ اشترى بعين مال الآمر أو باع بغير إذنه أو اشترَى لغير موكله شيئاً بعين ساله أو باع ماله بغير إذنه ففيه روايتان ( أحداهما ) البيام باطل وبجب رده وهذا مذهبالشافعي وأبي ثور وابنَ المنذُر ( والثانية ) البيع والشراء صحيحان وبَقْف على إجازة المالك فان أجازه للذ وَلزم البيع. وان لم يجزه بطل وهــذا سـذهب مانك واسحاق وقول أن حنينة في البيم نأما الشراء فعنده يقم للمشتري بكل حال ، ووجه هذه الرواية ماروى عرود بن الجعد البارقي رضى الله عنه ان النبي ﷺ **أعطاء ديناراً ليشتري به شاة ق**شرى شانين ثم باع احداهما بدينار في الطريق قال فأثبت الني <del>مَثَلَّلُكُ</del> ِ الدينانِ وَالشاة فأخبرته نقال ( بارك نَه نك في صفقة بمينك » رواء الاترم وأبرن ماجه ولأنه عَلَّه له محمر حال وقوعه فيجب أن يقف عن إجازته كالوصية ، ووجـه الرواية الاولى قول النبي وسيلا لحكيم بن حزام « لا ثبه ماليس عندك » رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح يعني ما لا تملك لانه ذكره جوابا له حين سأله انه بيهج اشيء ثم يمضي فيشاريه ويسامه ولانفاقنا على عُمَّة بيع ماله الغائب ولانه باع ما لايقدر عن تسليسه فأشبه ألطير في الهواء ،والوصية يتأخرنيها القبول عن الآمجاب ولا يعتبر أنَّ بكون لها نجيز حال وقرع النقد وجوز فيها من الغرر عا لا بجوز في البيح ، فأما حديث عروة فتحمله على أن وكانه كانت مطلقة بدليل اله سنر ولسنر وليس ذنك لدير المالك بإنقافنا ( صل ) ولا مجوز أن يبيع عبدًا لا يملكها ليمضي ويشربها ويسلمهاروا بذواحدة وهوقول الشافعي

في جواز البيع كالنوع الواحدة والازل أولى لان النوعين *لدينياعد*إدرا كهما فلم يثبع أحدهما الآخم في بدو الصلاح كالجنسين ومخالف الزكاة قان القصد هو الغني من جنس ذلك المال التقارب منفشه

ولا نمز فيه مخالفاً لأن حكم بن حزام قال النبي صلى أله عليه وسلم إن الرجل أبني فبلتمس من البيع ما ليس عندي فأمضي الى السوق فأشره ثم أينه منه فقال التي خلوبالله عليه وسلم ﴿ لا تُبعِما لِس عندكُ ﴾

( نصل ) ولو باع سلمة وصاحبها حاضر ساكت فحسكه حكم ما لو باعها من غير علمه في قول أكثر أهل المرمنهم أبو حنيفة وأبو ثور والشافعي ، وقال ابن أني لبلي حكوته افرار لانه دليل على الرضى فأشه سكوت البكر في الاذن في نكاحها . وأنا أن السكوت عنمل فلم يكن أذناً كسكوت الثيب وقارق حكوت البكر لوجود الحياء المانم من السكارم في حقها وليس ذلك بموجود همنا .

( نصل ) واذا وكل رجاين في يم سامته فناع كل وأحد مها السلمة من رجل شن مسمى قاليم للاول منعا روى هذا عن شريح وان سيرين والشافعي وأن المنذر وحكي عن ربيعة ومالك أنهما قالا هي للذي بدأ بالقيض

ولنا أنه قد روي في حديث ﻫ اذا باع الحيزان فهو للاول ﴾ رواء ابن ماجه ولإن الوكبل الثاني زالت وكالته بانتفاء ملك الموكل عن السلمة فصار باثماً ملك غيره بنير اذنه قلم يصح كما لو قبض الاول اوكما لو زوج أحد الوليين بعد الاول

#### (مسئلة) قال (وبيم الملامسة والمنابذة غيرجاتز)

لا مَمْ بِينَ أَهُلُ الْمُرْ خَارُنَا فِي فَسَادَ هَذَنَ البِّمِينَ وَقَدَ صَعَّ أَنَالْنَيْ صَلَّى الْمُعَالِمُ عَنَ المُلامسة والنابذة متفق غايه ، والملامسة أن يبيمه شيئاً ولايشاهدم على أنهمتي لمسهوقم البيع ،والمنابذة أن غول أي نوب نبذته الي فقد اشريته بكذا هذا ظاهر كلام أحد ونموه قال مالك والاوزاعي وفها روى البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن المنابذة وهي طرح الرجل ثوبة بالبيم الى الرجل قبل أن يقله أو يَنظر اليه،ونعي عن الملامسة لمس الثوب لا ينظر البة ، وروى مسلم في صحيحه عن ا في هر برة في تفسيرها قال هو لمس كل واحد منها ثوب صاحبه غير تأملوالمنابذة ان ينبذكل وأحد ثوبه ولم ينظر كل واحد منها الى ثوب صاحبه وعلى مافسرناه به لا يصح البيع فيهم العلنين (احداهما) الحِيالة ( والثانية )كونه مُعلقاً على شرط وهو نبذ النُّوبَ آلِه أو أَسَهُ له وأنْ عقد البِيع قبل نِذه فقال بنك ماناسة من هذه انتياب اوما انبذه البك فهوغير معين ولا موصوف فاشبه مالو قال بستك وإحداً منها

(فصل) ومن البيوع المنهي عنها بيع الحصاة فان أبا هريرة روى أن الني صلى الله عليه وسلم نعمي عن بع الحصاة رواه مسلم واحتلف في تفسيره فقيل هو أن يتول ارمهذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو تك بدرهم ، وقيل هو أن يقول بعتك من هذه الارض مقدار ماتيلغ هذه الحصاةاذا رميتها بكذا وقبل هو أن يقول بعنك هذا بكذا على أي مني رميت هذه الحصاة وجباليم وكل هذهاليوع قاسدة لما فيها من النرر والحمل ولا نعلم فيه خلافا

( فصل ) وروى أنس قال : نهى رسول الله صلى اقد عايه وسلم عن المحاقلة والمحاضرة والملامسة والمنابذة أخرجه البخاري والخاضرة بيع الزرع الاخضر والنمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط الفطع ،

وقبام كر نوع مقام الآخر فيالمنصود والمعي هيئا هوتفارب إدراك أحدهما من الآخر ودنه الممرد الحاصل بالاشراك واختلاف الابدي ولابحصل ذاك في النومين فصار في هذَا كالحُبْسين من المكلف أنه لايتماطي إلا الصحيح وهينا ماثبت أنه كان مكانما ، وإن قال يعتَك وأنا يحتُون قان إ يه له حال جنون فالقول قول المشترى لان الاصل عدمه وإن ثبت أنه كان مجنونا فهو كالعبي : ولو قال العبــد بعنك وأناغير مأذون لي في التجارة فالفول قول المشتري نص عليه في رواية مُّهنا لان مكلف، والظاهر أنه لايعقد إلا عقداً صحيحا

(نصل) وإن مات المتبايعان فورتهما عنز لنعافي حميم ماذكرناه لاسم يقومون مقامهما في أخذ ماليها وإرث حقوقها فكذاك مايلزمهما أو يصبر لمما 💍

(فصل) وان اختلفا في التسليم فنال البائع لاأسلم انبيَّع حتى أفضالتمن وقال المشتري لاأسلم الثمنَّ حتى أقيض المبيع والثمن في الذمة أجبر البائع على تسايم المبيع ثم أجبر المشرى على تسلم الثمن، فإن كان عيناً أو عرضاً بعرض جمل بينهما غدل فيقبض منهما ثم يسا البهما وهذا قول النوري وأحد قولي الشافعي، وعن أحمد مايدل على أن النائم نحير على تسلم المسع على الاطلاق وهو قول تان للشافعيُّ وقال أبو حنيفة ومالك محير المشترى على تسايم النمن لأن للمائع حس المبيع على تسايم الثمن ومن استحق ذلك لم بكن عليه التسايم قبل الاستيفاء كالمرنهن. وأنا أن تساير ألمبيع بنعاق به استقرار البيع وعامه فكان تقدعه أولى سها مع تعلق الحكر بعيثه وتعلق حتى البائم بالذمة وتقدح ماتعلق بالعين أولى لتأكده ولذلك يقدم الدين الذي به الرهن في ثمنه على ما تعلق بالذَّمة. ونخالف الرهن فانه لا تعلق به " مصلحة عقد الرهن والتسايم ههنا يتعلق به مصاحة عقد النبع ، وأما اذاكن النَّسَ عيناً فقد تعلق الحق بفيئه أيضأ كالمبيع فاستويا وقد وجب لكل واحسد منهما دلى صاحبه حق قد استحق قبضه فأجبركل وأحد منهماً على أيفاء صاحبه حته ، ووجه الرواية الأخرى أن الذي بتعلق به استقرار البيع وتمامه همِ المبيع فوجب تقدمه ولان النمن لايتعين نائدين فأشبه غير الدين . إذا ثات هذا وأوجينا النساج عَلَى البَائِمُ قَدَلُمُهُ قَلَا خِلْوَ النُفتري مِن أَنْ بِكُونَ مُونِمِرًا أَوْ مُصَدِّدً : قَانَ كَانَ مُوسراً والثمن مُسه أُجِرِ عَلَى تُسْلِيمَهُ ، وإن كان ذائبُ قرياً في بيِّته أو باده حجر عليه في النبيع وسائر ماله حتى بسلم الثمن خوفًا من أن يتصرف في ماله تصرفًا يضر بالنائع ، وإن كان غاناً عن البـــاد في مسافة القصرًا فالبائع مخبر بين أن بصر إلى أن بوحد وبين فــخ العقد لا؛ قد تعذر عابه النمن فهو كالمفلس،وإن كان دون مسانة القصر فيه الحيار في أحد الوجهين لان فيه ضرراً عنيه (والثاني) لاخيارله لا فمادون مسافة القصر بمزلة الحاصرة وإن كن المشتري معسراً فللبائع الفسخ في الحال والرجوع في المبيع وهذا كله مذهب الشافعي، وبقوى عنسدى أنه لايجب عليه انسآم المبيع حتى عِضر النَّمَن ويتمكَّن المش**غري** من تسليمه لأن النائم إنا رضي بذل السه بالحرن غلا بلزمه دُنَّه، قبل حصول عوضه و**لان المتعاقدين** سواء في المعاوضة فيستوبان في التسام وأنما يؤثر عاذ كرمنالنزجيج في تنديم النسايم معح**ضورالعوض** الآخر المدم الفيرو فيما وأمانه الحفراله و - الى الحجرأ والهجوز ننسج له إينه بأن يثبت ولأن تمرع . الحجو لايندفع به الفيرر ولانه يقف عن الحاكم ويتدفر ذلك في الناف يلان ما أثبت الحجر والفسخ بعد التسليم فهو أولى أن يضم انتساء لان المنه أسبل من الرفير وانتع في المسليم أسهل **من المنع بعد**ه

على الشجرة الواحدة ، ولان اعتبار الصلاح يدق ويؤدي إلى الاشتراك واختلاف الايدي فوجب **آن يت**بع مالم يبد صلاحه من نوعه لما بدا كالشجرة الواحدة ( والناب ) لا يكون صلاحاً ، ولا مجودً

واذلك ملك المرأة منم نفسها قبل قبض صداقها قبل تسليم قسها ولم تملكه بعدالتسليم ،ولان البائم منع للبيع قبل قبض عُنه أوكونه بمزلة المقبوض لامكان تقبيضه وإلا فلاءوكل موضع قلنا له النسخ فله ذلك بذير حكم حاكم لأنه فسخ للبيع للاعسار بشنه فملكه البائم كالفسخ في عين ماله إذا أفلس المشتري وكل موضع قلنا محجر عليه فذلك الى الحاكم لان ولاية الحجر الله

(قصل) فإن هرب المشتري قبل وزن البُّن وهو معسر فللبائم الفسخ في الحال لانه إذا ملك الفسخ مع حضوره فع هربه أولى ،وإن كان موسراً أثبت البائم ذلك عند الحاكم ثم ان وجد الحاكم له مالا قضاء والا باع المبيع وقضي تمنه منه وما فضل فهو المشتري ، وان أعوز فني ذمته ، ويقوى عندي أن للبائم الفسخ بكل حال لاننا أبحنا له الفسخ مع حضوره إذاكان النمن بعيداً عن البلد لما عليه من ضرر التأخّر فهمنا معالعجز عنالاستيفاء بكل حال أولى ولابندفع الضرو برفعالاسر إلى الحاكم لعجز البائع عن أثباته عند الحاكم ، وقد يكون البيع في مكان لا حاكم فيه والنالب أنه لا تحضر. من يقبل الحاكم شهادته فاحالته على هذا تضييم لماله وهذه الفروع تقوي ما ذكرته من أناليائم منع المشري من قيض المبيع قبل إحضار ثمنه لما في ذلك من الضرر

( فعمل ) ولبس للبائع الامتناع من تسليم المبيع بعد قبض النمن لاجل الاستيراء : وهــذا قال أبو حنيفة والشافعي وحكَّى عن مالك في النبيحة ، وقال في الجلية بضمها على بدي عدل حتى تستبرأ لان النهمة تلحقه فيها فنع مها.ولنا أنه يع عينلاخبار فيها تدفيض ثمنها فوجب تسليمها كسائرالبيمات وما ذكروه من التهمةلا يمكنه من التسلط على منعه من قبض تموكته كالفييحة ولانه إذكان استبرأها قبل يعم الأحمال وجود الحل فيها بعيد نادر، وإن كان لم يسترثها فهوتر لذالتحفظ لنسه ولوطالب المشري الباام يَكْفَيْلُ لئلا تظهر حاملًا لم يَكُنُّ له ذلك لانه ترك التحفظ لنفسه حال العقد فإ يكن له كفيل. كأأوطاب كفيلا بالثمن المؤجل

## (مسئلة) قال (ولا بجوز بيم الآبق)

وجملته أن بيع العبد الآبق لايصح سواء علم مكانه أوجها، وكذلك ماني معناء من الجمل الشارد ً والفرس العائر وشبهها وبهذا قال مانك والشافعي وأبو ثور وابن المندر وأصحاب الرأي ، وروي عن ابن عمر أنه اشرى من بعض ولده بعيراً شارداً وعن ابن سيرين لا بأس بيبع الآبق إذا كان ع*لم*ها . فيه راحداً وعن شريح مثه،ولنا ماروي أبوهر برء قال نبي وسول الله صلى الله عليه وسلم عن يرم الحصاة -وعن بيع الغرو روامسلم وهذا بيع غرو ولانه غيرمقدور على تسليمه فلم يجز بيعه كالطير في الهواء، نان حصل في يد إنسان جاز بعه لامكان تسلمه

#### ﴿مسئلة ﴾ قال (ولا الطائر قبل أن يصاد)

ييح إلا ما بدأ صلاحه لانه لم يه صلاحه فلم بجز بيمه ليموم لمبي ، ولانه لم يبد **صلاحه فلم يجز** يهه كاندي في البستان الآخر .

سكوت البكر لوجود الحباء المانم من السكارم في حقها وليس ذلك بموجود ههنا . ( فعل ) واذا وكل رجاين في يع سامته فباع كل واخد مها السلمة من رجل شن مسمى قاليم للاول منعها روي هذا عن شريح وابن سيربن والشانعي وأبن المنذر وحكي غن ربيعة ومالك أممما قالاً هي للذي بدأ بالقيض

( نصل ) ولو باع سلمة وماحبها حاضر ساكت فحسكه حكم ما لو باعبا من غير علمه في قول أكثر

و لنا أنه قد روي في حديث ﴿ إِذَا بَاعِ الْحِيْرَانَ فَهُو لِلاولَ ﴾ رزاء أن ماجه ولإن الوكمل اثناني زالت وكمالته بانتفاء ملك الموكل عن السلمة قصار باثناً ملك غيره بذير اذنه فلم يصحكا لو"قبض الاول اوكما لو زوج أحد الوليين بعد الاول

## (مسئلة ) قال (ويبم الملامسة والمنابذة غير حائز)

لا خبر بين أهل المبر خلافاً في فساد هذين البيدين وقد صحأن الني صلى الله عايه وسلم بمي عن الملامسة والمنابذة منفق غايه ، والملامسة أن ببيعه شيئاً ولايشاهدم على أنه مني السعوقم البيع ،والمثنابذة أن يقول أي توب نبذته الي فقد اشربته بكذا هذا ظاهر كلام أحمد ونحوم قال مالك وآلاوزاعي وفها روى البخاري ان رسول الله علي الله عليه وسلم لهي عن النابذة وهي طرح الرجل ثومة بالبيع الى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر البدونهي عن الملامسة لمس النموب لا ينظر البد، وروى - لم في صحيحه عن ابي هر برة في تفسيرها قال هو لمس كل واحد منها ثوب صاحبه بغير تأمل وانتابدة ان ينبذكن واحد ثوبه ولم ينظركل واحد منها الى ثوب صاحبه وعلى مافسرناه به لا يصح البيم فيمالعلتين(احداها) الجهالة ( والثانية )كونه معلمًا على شرط ومو أبذ التوباك او لمسة له وأن عقد البيع قبل بذه يُقال بتك ما لهسه من هذه الثباب اوما انبذه البك فهو غرمهن ولا موصوف فاشير مالو قاص بتك واحداً منها

(فصل) ومن البيوع المنهي عنها بيع الحصاة قان أبا هربرة روى أن النِّي صلى اللَّهُ عليه وسلم نعمى عن بعر الحصاة رواه مما واحتلف في تفسيره نقيل هو أن يتول ارمهذه الحصاة فعلى أي ثوب وفعت قهر تك بدرهم، وقبل هو أن بقول منك من هذه الارض مندار ماتبلغ هذه الحصاةاذا رمينا بكذا وقبل هو أن يقول بعنك هذا بكذا على أنَّي متى رميت هذه الحصاة وحبَّ البيع وكل هذهاليوع قاعدة نا فيها من الغرر والحيل ولا أملم فيه خلافا

( فعيل ) وروى أنس قال !: نعى وسول الله صل الله عليه وسلم عن المحالة والحاضرة واللامسة والنابذة أخرجه البخاري والخاضرة بيع الزرع الاخضر والثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع،

وقبام كل توع مقام الآخر فيانقصود والمني هيئا هوتقارب إدراك أحدهما من الآخر ودفيرالفيرو الحاصل بالاشراك واختلاف الابدي ولاعصل ذلك في التوعين فصار في هذا كالجنسين

( فصل ) وما حصل من الصيد في كلب إنسان أو صفره أو فهده وكان استرسل بارسال صاحبه فهو له لانه آكد من الشكة لانه حيوان محصل الصيد بفعله وقصده وارسال صاحبه فهوكسهمه ولان الله تمالي قال ( فكلوا بما أسكن عليكم ) وأن استرسل بنصه فحكمه حكم الصد الحاصل في أوض الممان في أنه لا يملكه وليس لنبره اخذه فان أخذه نبره ملكه كالكلاُّ وكذلك ما محصل في بيعة انسان من الحثيش في الرعي

# (مُكُلَّةً ﴾ قال (والوكيل اذا خالف فهو ضاءن الا أن يرضي الآمر فيلزمه)

وجهة ذلك أن الوكيل إذا خالف موكله فاشترى نحبر ما أمره بشرائه أو باع مالم يؤذن له في يمه أو اشترى غير ما عين له تعليه ضان ما فوت على المالك أو الفلانه خرج عن حال الامانة وصار بدئرلة الناصب فأما قوله إلا أن يرضى الآمر فبلزمه يعني إذا اشترى نير ما أمر بشرائه يشمن فيذمته قان الشراء صحيح ويقف على اجازة الموكنات أجازه لزمه وعليه المسروان لم يقبل الركم الوكيل، ويتعين حله على هذه الصورة لانه قد بين في موضع آخر فقال إلا ان يكون اشتراء جين المال فيبطل الشراء وذكره في كتاب العنق أيضًا فلذلك تعين حمل هذه المسئة عن مافلنا:والبراصرالشراءلا تعمثصرف في دَيْتُهُ لَا فِي مَالَ غَيْرِهِ وَسُواءَ نَقَدَ النُّونَ مِنْ مَالَ النَّوَكُلُّ أَمْلًا لَانَ النَّمَاهِ وَالنَّذِي وَلَمُوعَنَّهُ وقذيك قلنا إنه إذا اشترى في السمة ولقده أشهن بعد ذلك كان له البداروان خرج مفصوراً بمبطل العقد وأنما وقفعى اجازة الآمر لانه قصد النمراء له فان أجازه لزمه وعليه الثمن وأن لم يقبله لزممن استراه

( فصل ) وان اغتری مین مان لاً مر أو باع بغیر إذنه أو اغتری لذیر موکه شیئاً بعین ساله أو باع ماله بغير إذنه نفيه روايتان ( احداها ) البيَّح بأطل وبجب رده وهذا مذهبالشافعي وأبي ثور وابنَ المَذُر ( والثانية ) البيع والدرا، صحيحان ويقف على إجازة الناك قان أجازه تقذ ولزم البيع وان لم مجزه بطل وهــذا سَـذهب مانت واسحاق وقول أي حنية في البيح فأما الشراء فعنده يقع للمشتري بكل حال ، ووجه هذه الرواية ماروى عروة بن الجدد البارقي رضي الله عنه أن التي <del>وَسُلِيْكُ</del> أعطاء ديناراً ليشتري به شاة قشرى شانين م باع احداها بدينار في الطريق قال فأتيت الذي ﷺ بالدينار وألشاة فأخبرته نقال 9 باوك الله للك في صفقة بمينك 8 رواه الزائر م رابس ماجه ولانهمقد له مجيز حال وقوعه فيجب أن بنف على إجازته كالوصَّة ، ووجـه تروأية الاولى قول التي <del>يُطِيِّلُة</del> لحكم بنحزام « لا تبر ماليس عندك » وواه ابن ماجه والنرمذي وقال صبت حسن صبح يعني ما لا أعلك لانه ذكر مجوابا له حين سأله الله يبيع الشيء ثم يشني فيشاريه ويسامه ولانفاقنا على صمة ييع ماله الفائب ولانه باع ما لا يقدر على تسليمه فأشبه ألخير في ألهوا. .والوصية يتأخر فيها القبول عن الآعجاب ولا يعتبر أن يكون لما مجيز حال وقوع العقد ونجوز فيها من عمرر سما بحوز في البيم . فأما حديث عروة فتحنه على أن وكات كانت مطاغة بدليل أنه سلم وتسار وليس ذنت أمير ألمايت بإنفاقنا ( صل ) ولا مجرِز أن بعبع عبّاً لا يملكها ليمضي وبشريها وبستهاروالمواحدة وهوقولالشافعي

في جواز البيع كالنوع الراحديا والاول أولى لان النوعين قديثباعد إدراكها للم بقبع أحدهما الآخج في بدر السلاح كالجنسين والحاف الزكاة فان القصد هو الذي من جنس ذبك المال التقارب مثلث

ممنوع ثم يفارق إلحمل الاطراف لانه يؤول الى الانتصال وينتفع به منفصلا ويصح افراده بالمنتق والوصية به وله ويرث أن كان من أهل الميراث ويفرد بالدية ويرتما ورثته. ولايصح قولهم أنه لاحكم للحمل لهذه الاحكام وغيرها مما ذكر ناه في غير هذا الموضع

ثبوت الانوى ثبوت مادو به مع أنا قطع الاستدامة عليه باجباره على إذا آباً ، قان كان بمن بمنق عليه بالقرابة صنع في احدى الروايتين وعنق عليه وهذا نول بعض الاصحاب ،والاخرى لا يصع ولا يستق لانه شراء علك به المسلم فل بصح كالذي لا يعتق عليه ، ولان ما سع من شرائه لم يسع له شراؤه وأن زال ملكه عقب الشراء كشراء المحرم الصيد . ووجه الرواية الأولى أن الملك بستقرعليه وأنما يعتق يمجرد الملك في الحال ويزول الملك عنه بالكلية وبحصل له من نفع الحربة أضاف ماحصل من الاماء بالملك في لحظة يسيرة . ويفارق من لا يستق عليه فإن ملكه لا يزول إلا بازالته وكذا شراء الحرم الصيد . ( مسئة ) ( وإن أسل عبد الذي أجبر على إزالة ملكه عنه )

لا نه لا مجوز استدامة اللك للسكافر على المسلم اجماعاً وليس له كنا ينه لان السكنامة لائز بل ملك السيد عنه ولا مجوز اقرار ملك الكافر عليه وقال الفاضي له ذلك لانه يزبل بده عنه فأشبه بيعه والاول أولى ( مسئلة ) (ولا مجوز بسع الرجل على بسع أخيه وهو أن يقول لمن اشترى سامة بشعرة أنا أعطيك

ر مصله) روم جيور بيخ ترجيل كل يتح احمية وسوء ان يتول بدر استون مستوى المتوافقة بالمعادة المستهددة المستهددة ا شاها بتسعة ، ولا شراؤ، على شراء أخيه وهو أن يقول لمن باع ساعة بتسعة غندي قبها عشرة ليفسخ البيخ ويتقدمه قان فعال فعل يصح ? على وجهين )

أما المبع فهو محرم لقول الذي يُطْلِينُهُ ﴿ لا يَسِع بَعَثُكُم لَا يَسِع بَضَ ﴿ وَمَنَا مَاذَكُو الوَمِنَا أَنْ يَقُولُ أَوْمِع لَهُ اللّهِ عَلَى خَراً مَنَا إِنْسَاءً أَوْ يَعْرَضُ عَلِيها سَامَةً يَرْضُ المُشْتَرِي لِفَسَعَ الْبِيعَ وَبِهَ مَعَهُ لَا مُجِعُولُ لَذَكَ للّهِي عَنْهُ وَلَا فِيهَ مَنِ الْاَضِرَاءِ اللّهِي عَنْهُ وَلَا فِيهَ عَلَى مَنْ اللّهِ عَلَى مَنْ اللّهُ عَلَى مَنْ اللّهُ عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه الله عَلَى اللّه الله عَلَى اللّه الله عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه عَلَى اللّه اللللّه الللّه الللّه اللّه اللّه اللّه الللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللللّه ال

﴿ فَصَلَ ﴾ وروى مَسَامً عَنْ أَنِي هُرِيرَهُ أَنَّ النّبِي ﷺ قَالَةٌ لاَيْتِهِ الرَّجِلُ عَلَى سُومُ أَخِيه \*ولامخلو مَنْ أُرْبِعَهُ أَقْسَامُ (أُحَدُهَا) أَنْ يُوجِدُ مِنَ البائعُ تَصْرِيحَ بَالرَّضَا بَالبِيعِ . فَهَذَا بِحَر المُشْتَرِي ؛ وهو الذي تناوله اللهي

والثاني أن يغاير منه مايدل على عدم الرضا فلا بحرم السوم لان النبي صيى انه عليه وسلم باع فيمن يزيد فروى أنس أن رجلا من الانصار شكا الى النبي صلى انه عابه وسلم المندة والحبد فقال له «أما تبقى لك شيء ﴿ » قال بلى فعد وحاس قال ، فالتني بها ، فائاء بهما فقال ٥ من بيناعبها / » فقال رجل أخذتهما بدر مم فقال النبي صلى انه عابه وسلم ٥ من زيد على درهم أ، فأعماء وجل درهمين فياعما منه : رواه الترمذي وقال حديث حسن وهذا أيضا جماع فاز عرم السوم أيضا ولا أورادة استدلالا - (الثال ) أن لا يوجد منه ما همل على الرضا ولا عدمه فلا يحرم السوم أيضا ولا أورادة استدلالا -

( نصل ) وإن تصرف أحد التباجين في مدة الحيار في المبيع تصرفا بنقل المبيع كالمبيع والهبة والوقف أو يشغله كالاجارة والتزويج والرهن والكتابة وتحوها لم يسمع تصرفه الا المنق سوا، وجد عديث فاطمة بنت قيس حين ذكرت له أن معاوية وأباجهم خطباها فأمرها أن تتكم أسامة، وقد نهى عن الحيلة على خطبة أخيه كما نهى عن السوم على سوم أخية قل أحيم في أحدهما يسم في الآخر

(الرابع) أن يظهر منه مادل على الرضا من غير قصر بح. فقال القاضي لا عرم المساومة وذكر الرابع في الحطبة اسدلال محديث قاطمة ولان الاصل المحة السوم والحطبة فحرم منه ماوجد فيه التصريح بالرضا وما عداء يغى عمل الاصل (قال شيخاً) ولو قبل بالتحرم همها لكان وجها حسنا قان النمي عام خرجت منه الصورة على مقضى الدبوم ولانه وجد منه دليل على الرضائية، مالو صرح به ، ولا يضراختلاف الدليل بعد التساوي في الدلالة وليس في حديث قاطمة ما هدل على الرضا لاجا جات مستشيرة النبي يقطيني وليس ذلك دليلا على الرضا لاجما يقتلين في الدنية بقيلة في الدين قال شيئا قالم والمحتالة التي يقطيني قالم بنا قالم داجمة النبي يقطيني قالم على ميع أخبه في الوضح الذي حكمنا بالتحريم فيه النبي مقطينة المعراجة في الدين المناح الذي يقتل المتحرم فيه النبي يقطينا المتحرم فيه المناح المتحدة المتحدد المتحدد التي يقتلين والحكم في الدين على ميع أخبه في الوضح الذي حكمنا بالتحريم فيه المتحدد المتح

( نصل ) وسع التلجئة باطل وبه قال أو يوسف وعمد ، وقال أبو حيفة والثاني هو صحيح لان البيع م بأركانه وشروطه خاليا عن مقارنة مفدة فصح كما لو انفقا على شرط فاسدم عندا البيم بر شرط . وانا أنها ماقصدا البيم فل يسع منهما كالحازاين ، وسنى بيح التلجئة أن مخاف أن بأخذ المطان أو غيره ملك فيواطئ و رجلاعلى أربطهم أنها شراء منه ليحدى بذلك و ولارجان بما حقيقها المطان أو غيره ملك فيواطئ و رجلاعلى أربطهم أنها شراء منه ليحدى بذلك و ولارجان بما حقيقها

( مسئة ) ( وفي يع الحاضر البادي رواينان إحداهما بصح والاخرى لابصح نخسة شروط أن بحضر البادي ليع سلة بسمر ومها جاهلا بسعرها وغصده الحاضر وبالناس حاجة اليهما ، وإن اختل شرط منها صح البع )

الله وي هينا من يدخل الله من غير أهلها سواء كان يدويا أو من فوية أو من بلدة أخرى ، ولا يجوز أن بيع الحاضر للباد يقول ابن عباس تعي النبي وتشخيخ أن تنفى الركبان وأن يبع حاضر لباد . فال نقلت لا ن عباس مانوله عاضر لباد و عوالي الله يقتي في التنفى الركبان وأن يبع حاضر لباد و وسوا الله تشخيخ عليه ، وعن جابر قال نقال وسوا الله تشخيخ الدوي وم سامته اشتراها الناس برزق الله بعضهم من بعض » رواحه والمنتى في بها والدنه من يدمها إلا يسر البلد خال على أهل لبله ، وقد أشار النبي تشخيخ في تعالمه إلى الحاضر بيما والمنتى طلحة في عبد الله والى الحاضر ومن كره يبع الحاضر المانوي على الحاضر ومن كره يبع الحاضر المانوي على أو استحاق ابن الغلا أن الحسن بن على المحرى سأل احمد عن يبم حاضر لبار فقال لا بأس به قال أبو استحاق ابن الغلا أن الحسن بن على المحرى سأل احمد عن يبم حاضر لبار فقال لا بأس به قال أبو استحاق ابن الغلا أن الحسن بن على المحرى سأل احمد عن يبم اختصاص بلا المسلم بنا كان عليهم من الشبى في ذلك ، حال فول يجاهد وأي خيفة وأصحابه والمفاهد المان والمام المركز ما أبر في أنه محرم بنلانه شروط (أحداما) أن يكون الحاضر قسد البادي لبلولي المول كلام الحرق أنه محرم بنلانه شروط (أحداما) أن يكون الحاضر قسد البادي البلول المان من القام والذي أنه عرم بنلانه شروط (أحداما) أن يكون الحاضر قسد البادي البلول المول على الماضرة على الماضرة حال المان قسد البادي البلول المعرف المان من النام والذي أنه عرم بنلانه شروط (أحداما) أن يكون الحاضرة (التان هو القام كلام المولدي الماضرة المان مو القام والمان من المان مو القامد المحاضر جاز لان النفسيق حمل منه لامن الحاضرة (التان) أن يكون المان مو القامد المحاضرة جاز لان النفسيق حمل منه لامن الحاضرة (المحاض) المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المحاضرة جاز لان النفسيق عمل منه لامن المحاضرة جاز لان النفسيق حمل منه لامن الحاضرة (التاني) الأمورة المنافرة المحاضرة جاز لان النفسيق عمل المنافرة المحاضرة جاز لان المحرفة المحاضرة جاز لان المحرفة المحاضرة جاز لا المحاضرة حال المحاضرة المحرفة المح

7

عليه منع قبول الهدية كمهر البغي وحلوان الكاهن ، قال القاضي هذا مقتضى النظر لكن ترك مقتضاً.

في الحجام فيبقى فبا عداء على مقتضى الغياس والذي ذكر نادأرفق بالناس وأوفق للفياس، وكلامأحمد

اليم من أُجه وذلك سابق على البيم ولانه اذا صع النسخ الذي حصل بهالضررفالبيمالحصل للمصلحة أولى ولان النهي لحق آدى فأشبه بيع النجش وهذا مذهب الشافعي

(المننى والشرح السكير) حرمة سوم المبيع بمدسوم العبر له وبيم التلجئة

(فصل) وروی مسلم عن أبي هربرة أن رسول الله ﷺ قال ﴿ لا يسم الرجل على سوم أخيه، ولا نخلو من أربعة أقسام (أحدهـ) أن يوجد من النائع تصريح بالرضا بالميع فهذا بحرم السوم على غير ذلك المشتري وهو الذي تناوله النمي ( التابي) أن يظهر منه ما يدل علىعدم الرضا فلا يحرمالسوم لان النبي ﷺ باع في من بزيد فروى أنس 📞 رجلا من الانصار شكى إلىالني ﷺ الشدة والحهدنفالله « أَمَا بِقَىٰ لِكَ شِيءَ ? ﴾ فقال بلي،قدح وحلس قال « فاثنني بهما » فأناء بهما فقال «من بيتماعهما ? » فقال رجل أخذتها بدرهم ففال النبي عَبَيْلَتِهُو "من يز بدعلى درهم من يز يدعلى درهم »فأعطا مرجل درهمين فباعهما منه رواد البرمذي وقال حديث حسن ، وهذا أيضا اجماع المسلمينة ببيعون في أسواقهم إلىز ايدة (النالث) أن لا يوجد منه ما يدل على الرضا ولا على عدم، فلانجوزله السوم أيضا ولا الزيادة استدلالا محديث قاطمة بنت قبس حين ذكرت للني عَلَيْظُيْرُ أن معاوية وأباجهم خطاها فأمرهاأن تنكع أسامةوقد نهي عن الخطبة علىخطة أخيه كما نهي عن السوم على سوم أخيه فما أبيح في أحده أبيح في الأخر (الرام) أن يظهر منه ما يدل على الرضا من غير تصريح فنالالفاضي لا تحرم المساومة وذكر ان احمد نص عليه في الحُطبة استدلالا بجديث قاطمة ولان الاصل إباحة السوم والحُطبة فحرم منع ما وجد فيه التصريح بالرضا وما عداه يغي على الاصل؛ وأو قبل بالتحريم ههنا الكان وجها حساً،قان النهي عام خرجت منه الصور المحسوصة بأدلتها فتبقى هذه التصورة على مقتضى المموم ولانه وجد منه دليل الرَّخَا أَشْبِهِ مَا لُو صَرَّحَ بِهِ وَلَا يَضُرُّ احْتَلَافَ الدَّلِيلَ بِعِدَ السَّمَارِي فِي الدُّلاةِ وليس في حديث فيطمة ما يعدُ على الرَّضَا لأنها جاءت مستشيرة للني على المُعلِدُومِ أُولِيسَ فَنْكُ دَلِيزُعَلَى الرَّضَا فكف ترضي وقدنها دالني صلى الله عليه وسلم غوله الانفو نينا بنفسك ذفز كن تفعل شيئافيل مراجعة الني صلى الله فيه وسلم، والحرَجُ في النساد كالحرَكَ في البع على بيع أخبه في الموضع الذي حكمًا بالتحريم فيه

(فصل) يم التلجئة باطل وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة والشافعي هو صحيب لان البيع تم بأركانه وشروطه خالبا عنمقارنة مفسد فصح كما لو انفقا على شرط فاسد تمءقدا البيع مرشرط

ولنا أهـ ما قصًّا البيم فلم بصح منها كالهازلين ومعنى بيع النلجئة أن يخاف أن بأخذ السلطان أو غرره ملكه فيواطي. رجلا على أن يظهرا أنه اشراه منه ليَحْمَي بذلك ولا بريدان بيما حقيقيا

#### ﴿ مُسْلَةً ﴾ قال ( فان باع حاضر لباد فألبيع باطل )

وهو أن خرج الحضري إلى البادي وقد جلب السلعة فيعرفه السعر ويقول أنا أبيع نك فنهى النبي صلى الشَّعليه و- بإعن ذلك فقال (دعو االناس برزق الله بعضهم من عضٌ ؛ والبادي دينا من بدخل البندة من غيراً هالهاسواء كأن بدوياً ومن قرية أوبلدة أخرى نغى النبي صلى التقعلموسلم الحاضر أن ببع له قال ابن عباس نهى النبي صلى الله عابه أن تناتي الركبان؛ أن يبيع حاضر البساد قال ففات لابن عباس ما قوله

الواحد فأفرد بإلبيع مالم يهد صلاحه من بقبة النوع مر ذلك البستان لم يجز للمخوله أنه وعمرم النهو وتعذر قياسه علىالصورة المحصوصة من العموم وهي إذا باعه مابدا صلاحه لانه دخل في البيح تبعًا

محمل على الورع لا على النحرىم ﴿ مسئلة ﴾ قال ( والنجش منهي عنه وهو أن يزبد في السلمة وليس هو مشتريا لها )

إخجش أن يزيد في السلمة من لا بريد شراءها ليقندي به المستام فيظن انه لم يزد فيها هسذا القدر إلا وهي تساويه فينبر بذلك فهذا حرام وخداع . قال البخاري الناهشآكل وبالخانن وهو خداع باطل لابحل ، وروى ان عمر أن رسول الله صلى الله على وسلم نعى عن النحش، وعن أبي هر برة ان رَّ-ولالشَّصلي السَّعَلِيه وسلم قال 9 لانلتوا الرَّكبان ولا يع جَمَّكُم على يع بعض؛ ولا تناجشوا ولا يبع حاضر الماد » منفق عليهما ولأن في ذلك تنريراً المشتري وخديمة له وقد قال آنبي على السَّملية وما دالحديمة في النار؟ فاناشتري مع النجش قالشرا. صحيح في قول أكثر أهل المهم منهم الشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد ان البينع باطل اختاره أبو بكر وهو قول مالك لان النهمي يقتضي النساد

ولنا أن النعيُّ عاد ألى الناجش لا إلى العاقد فلم يؤثر في البيع ولا ن النعي لحق إلاَّ دمي فرينسد المندكتاني الركبان وبيم المعيب والمدلس، وقارق ماكان لحق آنة تعالى لان حق الآ دمي بمكن جير. بالحبار أو زيادة في النمن ، لكن إن كن في البيع غبن لم تجر العادة عنه فالهشتري الحيسار بين النسخ والامشاءكا في تلقي الركبان؛ وإنكان يتناس تمله فلا خيار له وسواءكان النجش تنواتُ منالبا م أو لم كن . وقال أصحاب الشانعي إن لم يكن ذلك بمواطأة النائع وعلمه فلا خيار له ، واختلفوا فيما اذا قان عواطأة منه فقال يعضهم لأخيار المشتري لأن النفريط منه حيث اشترى مالا يعرف قيمته . والنا انه نغر بر بالماقد فاذاكان منهوناً ثبت له الحياركما في تلقي الركبان وبيطل ماذكر. بتلقي الركبان (فصل) ولو قال البائع أعطيت سمـذه السلمة كذا وكذاً فصدقه المشتري واشراها بذلك تم بان كاذبا فالبيع صحيح وللمشتري الحيار أيضاً لانه في معنى النجش

( فصل ) وقوله عليه السلام ( لا يع بعض على بيع بعض ) معساء أن الرجلين أذا تبابعا فجاء آخر الى المشتري في مدة الحيار فقال : أنا أوبيك مثل هذه السامة بدون هذا النمن أو أبيبك خبراً منها بشنها أو دونه أو عرض عليه سلمة رغب فيها المشتري فنسخ البيع واشترى هذه فهمذا غيرجائز لنمي التي ﷺ عنه ولما فيه من الاضرار بالسلم والانساد عليه ، وكذلك ان اشترى على شراء أخِه وهُو أَنَ ثِمِيءَ إلى البائع قبل لاوم العقبد فبدفع في المبيمأ كزمن النمن الذي اشتري به فهو محرم أهنا لانه في منى النهي عنه ولان النبرا. يسمى يماً فيدخل في النهي ولان النبي ﷺ نعى ان مخطب على خطبة أخبه وهو في معنى الخاطب فان خالف وعقد اليم بالحال لانه منعي عنه والنعمي يُقتني النساد، ومحسل أنه صحيح لان الهرم هر مرش الند، مَلَّ للنشري أو توله الذي نسخ

عمرة ما بدأ دفعًا لضرر الاشراك واختلاف الابِدي وإلا فالاصل اعتباركن شي. بنفسه والذي في ألفراح الآخر لايوجد فبه هذا الشرر فوسب أن لايتبع الآحركما نو تباعدا فن بدأ صلاح النوع

وإلا فاخرج عنا ، واحتج له بما روى الشانعي وسميد بن منصور عن داود بن صالح النمار عن الغاسم ابن محمد عن عمر انه مر محاطب في سوق المصلى وبين بديه غرارتان فيهما زييب فسأله عن سعرهما قسمر له مدين بكل درهم فقــال له عمر قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زيباً وهم يعتبرون بسعرك فاما أن ترفع في السعر واما ان تدخل زيبك ضيمه كيفششت ،ولان فيذلك اضرارا بالناس إذا زاد تمه أصحاب المناع وإذا نفص أضر باصحاب الناع . ولنا ما روى أبو داود والرمذي وابن ماجه عن أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فَتَالُوا بارسول الله غلا السعر فسعر لناً . فقال ٩ إن الله هو المسعر الفابض الباسط الرزاق ، أن لارجو أن الذي الله تعالى ولبس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال ٧ قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وعن أبي سنيد منه فوجه الدلالة من وجهين ( أحــدهما ) أنه لم يسمر وقد سألوء ذلك ولو جاز ُ لاجابهم اليه ( الثاني ) أنه علل بكونه مظلمة والظام حرام ولانه ماله فلم تجز منعه من بيعه بما تراضى عليه المتباجان كم انفق الجماعةعليه قال بعض أصحابنا النسمير سبب الفلاء لأن الحِساليين اذا بلغهم ذلك لم تقدموا بسلعهم بلداً بكرهون على بيمها فيه بغير ما يريدون ومن عنده البضاعة يمتنع من بيمها وبكتمها وبطلبها أهل الحاجة البهب فسلا مجدومها إلا فليلا فيرفعون في تمنها ليصلوا البها فتعلوا الاسعار ومحصل الاضرار بالحبانيين جانب الملاك في منهم من بيع أملا كم وجانب المشتري في منعه منالوصول إلىغرضه نيكون حراما: نأما حديث عمر فقد روی فیه سعید والشافعی آن تمر لما رجع حاسب نفسه ثم آن حالبًا فی داره فغال إن الذی قلت لك ليس بعزيمة مني ولا فضاء وانها هو شيء أودت به الحبر لاهل البلد فحيث شات بع كيف لحِثْث وهذا رجوع الى ما قانا وما ذكروه من الضرر موجود فيما ادا باع في بيته ولا يمنع منه

(مسئة) قالَ (ونهي عن مني الركبار)

فان تلقوا واشتري منهم فهم بالحيار إذا دخلوا السوق وعرفوا أنهم قد غبنوا الأحبواأن غسخوا البيع فسخوا ، روي أنهم كانوا يتلذون الاحازب فيشرون منهم الاسمة قبل أن تهبط الاسواق.فر عا غبوهم غبناً ينا فيضرونهم ووعا أضروا بأهل البلد لان الزكبان أذا وصوا باءوا أمتعتهم الذين يتلغونهم لا يبيعونها سريعاً ويتربصون بها السعر فهو في معنى سِع الحاضر للبادي فنعمى الذي وَتَنْجِيْزُ عن ذلك وروى طارس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول آلة ﷺ ﴿ لا نلغوا الركبان ولا بع حاضر لباد ﴾ وعن أبي هربرة منه منفق عليها، وكرهه أكثر أهل آللم منهم عمر بن عبدالعزيز ومالك واللبت والاوزاعي والشافعي واسحاق ، وحكي عن أبي حنيفة أنه لم ير بذلك بأساً وسنة رسول القاصلي الله عليه وسلم أحق أن تتبع قان خالف والملنى الركبان والمنزى بنهم قانيين صحيح في قول الجريع اللهابن عبدالبرءوحكي عن أحمد روايه أخرى أن البيع قاسه الطاهر النمي ، والاول اصع لان أبحرير ذريق أن رسول انتاصل الله عليه وسرقال والانفوا الجلب فن تلغاء واشترى مهاد الأي السوق فيو بالخبار ا روا مسلم والحار لا كرن إلا في عنه صحيح رلان التهمي لا لمني في ليسيم بل يموم الناصرب، والحديد، عمل وكم لو أفرد باليع ما بدا صلاحه

﴿ مَانِهُ ﴾ [وبدر الصلاح في ثمر النخل أن بحسر أريضتر - وفي الغنب أن يتموه ،وفي سارً الثمار (المغنى والشرح الكبير) (٢٦) (الجزءالرابه)

ه حاضر لباد?» قال لا يكونه سمساراً منفق عليه ، وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يبع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض ؟ رواء مسلم وابن عمر وأبو هر برةً وأنس والمعنى في ذلك أنه متى ترك البدوي بيبع سلمته اشتراها الناس برخص ويوسع عليهم السعر فإذا تُولى الحاضر بيمها وامتنم من بيمها الا بسعر البلد ضاق على أهل البلد وقد أشار التي ﷺ في تعليه الى هذا المني ، وعن كره وم الحاضر للباديطلحة بن عبد الله وابن عمر وأبو هربرة وأنس وعمر بن عبد الدزيز ومالك واللبث والشافعي ونقل أبو اسحاق بن 🔾 ﴿ فِي حِمَّةُ سَاءَاتُهُ انَ الحَسْنَ ا بن علي المصري سأل احمد عن مع حاضر لبــاد فقال لا بأس به فقال له فالحبر الذي جاء بالنهي قال كان ذلك مرةً، فظاهر هذا صحة البيع وأن النهي اختص بأول الاسلام لماكان عليهم من الضيق في ذلك وهذا قول مجاهد وأبي حنيقة وأصحابه والمذهب الاول لسوم النهي وما ينبت في حقهم يثبت في حفنا ما لم يقم على اختصاصهم به دليل وظاهر كلام الحرقي أنه بحرم بثلانه شروط(أحدها)أن بكون الحاضر قصد البادي لبنولي البيع له (والثاني) أن يكون البادي جاهلا بالسعر لقوله فيعرفه السعر ولا بكون النعر قد الالجاهـ ل وقد قال أحمد في رواية أبي طالب اذاكان البادي عارة بالسعر لم محرم (الناك) أن يكون قد جب السلم للبيع لغوله وقد جلب السلع والجالب هو الذي يأتي بالسلع لسيمها وذكر الناخي شرطين آخرين ( أحدهما) أن يكون مريداً لبيمها بسعر يومها ( والناني ) أن يكون بالناس حاجة الى مناعه وضيق في تأخير يبعه ، وقال أصحاب الشافعي إغا محرم بشروط أربعة وهي ما ذكر نا الاحاجة الناس الى مناءه ، فمنى اختل منها شرط لم مجرم البيع ، وأن أجتمت هذهالشروط فالبع حرام، وقد صرح الحرفي ببطلانه ونص عليه أحمد في رواية أساعيل بن سيدقال سألت أحمد عن الرجل الحضري بيع للبدوي فغال أكره ذلك وأرد البيع في ذلك وعن أحمد رواية أخرى ان البيع صحيح وهو مذهب الشافعي لكون النهي لمعنى في غير المنهي عنه . ولنــا انه منهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه

(فصل) فاما الشراء لهم فيصح عند أحمد وهو قول الحسن ، وكرهت طائفة الشراء لهم كاكرهت البيع يرُوى عن أنس قال : كان يقال هي كلية جامعة يقول لا تبيمن له شيئًا ولا تبتاعنْ له شيئًا ، وعن مانك في ذلك روايتان؛ ووجه الزيل الاحد أن النهي غير متناول للشراء بلفظه ولا هو في مشاه فان النهي عن البيّع للرفق بأحل الحضر لَيتُسم عليهم السعر ويزول عنهم الضرر وليس ذلك في الشراء لِمْم إذ لا يتضررون لعدم النبن للبادين بل هو دفع الضرر عنهم والحلق في نظر الشارع على السواء فكما شرع مايدفع الفرر عن أهل الحضر لا يلزم أن يلزم أهلالدوالضرر،وأماان أشارالحاضر على البادي من نمر أن يباشر البرم له فقد رخمن فره طلحة بن عبيد الله والاوزاعي وابن النذر وكرهه مالك والليث وقول الصابي حجة مالم يثبت خلافه

( فسل ) قال ابن حامد ليس للإمام أن يسعر على الناس بل ببيع الناس أموالهم علىمانخنا\_ون وهذا مذه الشافعي، وكان ماتك بقول قال الن بريد أن يهي أنزونا آيين النارب بم كا بيم الناس

دِفَهَا لَمَضَرَةَ الاَشْتَرَاكُ وَلاَ يُوجِدُ ذَلْكُ هُمِناً ، ولانه قد يدخل في البيع تبعاً ما لا يجوز الفراده كالخرة تباع مع الاحل والزرع معالارض ،وبحتمل الحيواز لان النكل في حكّم ما بدأ صلاحه فأعب بيعه ممه

خياره لانه لاحق لنيروفيه وثيوت الخيارله لا يمنع تصرفه فيه كالميب. قال أحد اذا اشترط الحيار فباعه فبل ذلك بربح قالريح الدبتاع لانه قدوجب عليه حين عرضه بني بطل خياره ولزمه وهذاوالله أعم فبالذاشرط ولايجدها الاقليلا فيرفع في نمنها ليحصلها فتغلو الاحار وبحصل الاضرار بالحانيين جانب الملاك في منهم من بيح أملاكم ،وجاب للشتري في شه من الوصول الى غرضه فيكون حراما،قاما حديث عر فقد روى فيه سعيد والتنافعي أن همر لما رجع حاسب نفسه ثم أنى حاطباً في داره فقال: ان الذي قلت لك ليس بعزيمة عنى ولا قضاً، وهما هو شيء أردت به الحير لاهل البلد فحيث ثلث فيم كيف ثلث وهذا رجوع إلى ماقاتا وماذكروه من الضرر موجود فيا اذا باع في ييته ولا تنع منه

(سنة) (من باع سامة بنسينة لم بحيز أن يشترياً بأفل مما يأعها إلا أن تكون قد تدرت صفتها ، وان اشتراها أبوء أو أبنه جاز)

من اع سلمة بشمن مؤجل ثم اشتراها بأقل منه نقداً لم بجز روي ذلك عن ابن عباس وعائمة والحسن وابن سبرين والشعبي والنخي وبدقال الثوري والاوزاعي ومانك واسحاق وأصحاب الرش وأجازه الشافعي لانه نمن مجوز بيمها به من غير بائسها فحاز من بائسها كا لوباعها عنل نمها

ولنا ماروي غدر عن شعة عن أبي إسحاق السبعي عن أمر أنه العالمة بفد: أيفع بن شرحبيل أنها قالت دخلت أنا وأم ولد زبد بن أرفم وامرأته على عائمة فقالت أم ولد زيد بن أرفم إلى بعث غلاماً من زيد بن أرقم بمانمائة دوهم إلى العطاء ثم اشتريته منه بسيانة دوهم فقالت لها : بنس ما شربت وبئس مااشتريت ابنني زيد بن أرقم أنه قد أجلل جهاده مع رسول!له ﷺ إلا أن يتوب. رواه أحمد وسعيد بن منصور ، والظاهر أنها لا تفول منل هذا التنليظ ونمدم عليه الا بتوقيف من النبي ﷺ فجری بحری روایتها ذلك عنه لان ذلك ذریعة إلی الربا قانه به حل السلمة الیستبیح بینمالف تجمیالة إلى أجل ؛ ولذلك قال ابن عباس في مثل هذه المسئلة أرى مائة نخمسين يينها حريرة بيني خرقة حربر جعلاها في بيعها والذرائع معتبرة ، فأما ان باعها بمثل النمن أو اكثر جاز لا نه لا يكون ذريعة وهذا إنكانت السامة لم تنقص عن حالة البيع ، فإن نقصت مثل أن هزل العبد أونسي متاء، أو تخرق النوب ونحوه جاز له شراؤها عا شا. لان نفس الثمن النفس المبيع لا #و-ل الى الرباّ

﴿ نَصْلَ ﴾ فِن اشتراها بعرض أوكان بيمها الأول بعرض قاشتراها بنقد جاز ولا تعرِّف خارة لأن التحريم أعاكان لشبهة الربا ولا ربا بين الأعان والعروض قان باعها بنقدتم اشراها بنقد آخر فقال أمحابنا بجوز لابها جنسان لامحرم النفاضل بينها أشبه ما لواشتراها بعرض، وقال أنو حنية لايجوز استحماناً لابر.ا كالنبي. الواحد في معنى العبة ولان ذلك يتخذ وسية الى الربا فهوكما لوباعبا بحبس المن الاول قال شبخنا وهذا أصح ان شاء الله تعالى وهذه المسئلة تسمى مسئلة العينة قال الداعر :

أندان أم نتات أم ينري لنا في مثل لصل السيف مرت مضاربه ونعني نشان أي نشتري عينة كم وصفنا ، وقد روى أبوداود باسناد. عن أن عمر قال تتعشرسول الله ﷺ بقول ٤ إذا تبايم بالبينة وأخذتم أذناب الغر ورضيم بالزوع وتوكم الحياد سلط الله علكم ذلا لا يزعه حتى ترجبوا الى ديكم، وهذا وعد بدل على التحريم، وقد روي عن أحمد أنه قال: العبنة أن بكون عند الرحل المتاع فلا بيمه إلا غسطة قل باع مُقد وُقَصْفِهُ فلا بأمر وقال أكرم

من البائم أو المشتري لان البائم تصرف في غير ملكة والمشتري يسقطحقالبائيمس الحيازوأسترجاع المبيع فلم يصح تصرفه فيه كالتصرف في الرهن ءالا أن يكون الحيار للشري وحد، فينفذ تصرفه وينطل البادي جاهلا بالسعر قال أحمد في رواية أبي طالب : إذاكان البادي عارنا بالسعر لم بحرم/لان|لتوسعة الأعصل برك يبما لانه لايبها إلا بسرها ظاهراً (الناك) أن يكون قد جلب السامة البيع، فأما انجلبها ليَّاكما أو مخزنها المبس في بيع الحاضر له تضيقا بل توسعة ، وذكر الفاضي شرطين آخرين (أحدتما) أن يكون مريداً ليمها بسر يومها ، فاما ان كان أحضرها وفي نفسه أنَّلا بيمها وخيمة فليس في بيعه تضييق ( الثاني ) أن يكون بالناس حاجة اليها وضرر في تأخير بيمها كالاقوات وتحوها ، وقال أصحاب الشانسي آنا محرم بشروط أربعة وهي ماذكرنا إلا حاجة الناس البها فمني أختل شرط منها لم يحرم البيم وإن احتمت هذه التروط فالبيع حرام وظاهر المذهب أنه باطل فمن عليسه احمد في رواية الماعيل بن سعيد وذكر الحرقي رواية أخرى أن البيع صحيح وهو مذهب الشافعي لان اللهمي لمعني في غير المنهمي شه فاربيطل كتلفي الركبان والما أنه منهمي عنه والدمي ينتضي الفحاد والله أعم ( مسئلة ) ( نأما شرأؤ. له فصح رواية واحدة ) وهو قول الحسن وكرهت طائفة الشراء لهم

أَيْضاً كَاكُوهِ تَالِيهِ فَرُوقَ أَنْسَ قُلْ :كَانَ بِفَالَ هِي كُلَّمَةً جَامِعَةً بَقْدِلُ لاَنْبِهِنَ لَه شيئا ولانباعْنَ لَهُ شيئا وهو إحدى الروايتين غن مانك

و لنا أن النهمي غير متناول للشراء بنفظه ولا هو في منناء فان النهي عن البيح للرفق بأهل الحمض فيتسع عليهم السمر ويزول عنهه الضرر ، وليس ذلك في الشراء لهم ولا يُغشررون لعدم النبن المبادق بل هو دفع الغيرر عليه والحتل في تفر نشارع عن السواءفكما شرع مايدنع الضروعن أهل الحضر لايلزم أنّى بلزم أهل الدو الفرر . قار ان أمّار الخاضر على البادي من غير أن بباشر التي فقدر خص فيه طلحة بن عبيدالة والاوزامي وإن النذر وكرعه مدن والمبت وقول الصحابي أولى

( فصل ) وليس للامام أن يسعر على الناس بل يعيع الناس أموالهم على ما مختارون وهذا مذهب الشافعي ، وكان مالك يقول بقال لمن يربد أن بيخ أفل ما يوح الناس أبع كما ينيع الناس وإلا قخرج عنا ، واحتج بما روى الشافعي وسعد بن منصور عن داود بن صالح إلىمار عن القاسم بن محمد عن عمر أنه مر محاطب في سوق النصل وبين بده غوارتان فيها زبيب فسأله عن سعرها فسعر له مدين بحل درهم فقال لهمحر فدحدت ببير مقبيتهم الطائف تحمل زبيباً وعميمتيرون سوندتها أن ترفع فيالسعو وإما أن تدخل زبيك نشيره كبل شان ولان في ذاك إضراراً بالناس إذا زادوإذا انفصأ ضر بأصحاب المتاع .

و تنا ما روى أ وداود و انرمذي وابن ماجه من أنس قال إغلا السمر على عهد رسول الله <del>وطالع</del> فِقَالِوا يَارْسُونَ اللَّهُ غَلَمُ السَّمَرُ فَسَمَرُ لِمَا فَقَالَ مَ أَنْ أَنْ هُو اللَّمَوْرِ القابض الباسط الرازق إن لأوجو أن ألني الله وليس أحد يطنبي بنظمة في دم ولا سال ﴿ قَالَ الرَّبَدُي ۚ هَذَا حَدِيثُ حَسَنَ صَعِيعٍ ﴿ وعن أبي سعيد منه توج، الدلُّ من وجرن أحدث أنه لإيسمر وقد سأنو. ذنك ولو جاز لاعجيم اليه (الثاني) أنه عال ككريه مظامة والشخرجراء ولانه مله فو تجيز منعه من يبعه تا تراضيء له الشابعان كما في اتفقّ الجاعة عليه ، والظاهر أنه سبب لغلاء لان الحباليين إذا بند. دبك لم يقدموا يسلمتهم بلداً يكرهون على مِمها فيه بقير مايريسون ومن عنده النشاعة بتنح من جدًا ويكتبها وبطلبها الختاجُ

غلاما من زيد بن أرقم ببأغاثة درهم إلى السطاء ثم اعتربته منه بسبانة درهم فغالت لها : بنش ماشر مت وبش ما اعتربت ابدني زيد بن أرقم أنه قدأ بطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يتوب رواء الإمام أحد وسيد بن منصور ، والظاهر آنها لا تقول مثل هذا التعليظ وتقدم عليه إلا بتوقيف سعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فجرى بحرى روايها ذلك عنه ، ولان ذلك ذريبة إلى الربا عان فانه يدخل المنامة المستبع ميح أقف بخسيانة إلى أجل معلوم ، وكذلك روي عن ابن عباس في مثل هذه المسئلة أنه قال : أوى مائة نخسين بينها حريرة جني خرقة حرير جعلاها في بيسها والقرائم معتبرة لما قدمناه ، فأما يصها بمثل النفن أو مأ كثر فيجوز لانه لا يكون ذريعة وهذا إذا كانت السلمة لم تعرفها الماء المن نقص الحن لتفس غلال البد أو في صناعة ، أو تخرق التوب أو بلي جاز له بمراؤها عا شاه لان نقص الحن لتفس الميم لا لتوسل إلى الرباء وإن نقص سرها أوزاد الداك

﴿ البنى والشرح الكير ﴾ ﴿ أَحَلَافَ النَّن فِي بِيمَ التَّيْءُ وَشَرَأَتُهُ وَسَتَأَلَّةَ الْمِينَةُ

أو لمنى حدث فيها لم يحر يبها بأفل من تمنها كما لوكانت بمالها نس أحد على هذا كله

(نصل) وإن اشراها بعرض أو كان يبها الاول بعرض قشواها بقد جاز و به قال أبو
حيفة ولا نها فيه خلاقا لان التحريم الماكان لشبية الرا ولا را بين الأنمان والعروض ، فأما إن إعا بند ثم اشراها بقد آخر مثل أن بيبها عانني درهم ثم اشراها بشرة دنا نبر فقال أصابنا بجوز لانهما
جنسان لا مجرم الفاضل بينها فجاز كانو اشراها بعرض أو بمشل النمن ، وقال أبو حنيفة لا مجوز استحسانا لا مهما كالشيء الواحد في منى النمنية ، ولان ذلك يتخذ وسبلة إلى الرا فأشبه ما لو باعها يجنس النمن الاول وهذا أصح أن شاء الله تعالى

(فصل) وهذه المسئلة تسمى مسئلة العينة . قال الشاعر :

أند ان أم نشال أم ينبري لنا في من صل السيف ميزت مضاربه

قنوله نتان، أي نشري عبدة مثل ما وصفنا ، وقد روى أبو داود أبسناده عن ابن عمر قال : سمت وسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «اذا تبايسم بالنينة وأخذتم أذ ناب البقر، ورضيم بالزرع، وركم م الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا يترعه حتى ترجعوا إلى دينكم » وهذا وعبد بدل على التحرم، وقد روي عن أحد أنه قال : العبنة أن يكون عند الرجل المناع فلا بيميم الا نسية، قان باعه بقدو نسية فلاماً م وقال أكره الرجل أن لا يكون له نجارة غير العينة لا يسيم بقد، وقال ابن عقيل إعاكر والنسية نضار عنه الربا قان الغالب ان البائم بنسية يقصد الزيادة بالاجل، ويجوز أن تكون العينة أسها لهذه المسئة والبيم بنسينة جيماً ، لكن البيم بنسيئة ليس بمحرم اتفاقا ولا يكره إلا أن يكون العينة أسها لهذه المسئة والبيم

(نصل) وإن باع سامة بنقد ثم أشراها بأكر منه نسية نقال الحدثي وواية حرب لا بحروذتك إلا ان يغير السلمة لان ذلك يتخذه وسيلة إلى الزبا فأشبه مسئة المينة، فان اشراها ينقد آخر او بسلمة الحرى او بأفل من ثنها نسية جاز 11 ذكر ناء في مسئة المينة ومجتمل ان مجموز له شراؤها مجنمى النمن بأكر منه إلا أن يكون ذلك عن مواطأة او حية الا بحيوز، وإن وقع ذلك اتفاقام غير نصد

( فصل ) والجائدة كل آنة لاصنع لآ دى فيها كازيج والحر والبدد والسعطن لما دوى الساجي المساده عن جابر أن النبي صلى انه عليه وفي الجاعة المجافزة في المجافزة في الربع ـ وهذا تنسير من الزاوي لكلام النبي صلى انتقاب وسلم فيجه الرجوع إليه قاما ما مراد المنافز والشرح الكير) (٢٣) (١٣٤)

الياب التي يتجعل مها لان ثماب البدلة جرت العادة بييمها معه ، ولانها تعلق بها مصاحته وحاجته إذ لاعناء له عنها فحرت بحرى مفاقيح الدار مخلاف ثماب الجمال فانها زيادة على العادة ولا تعلق بهما حاجة العبد ، وأعا يلمبها إياء لينفقه بها وهذه حاجة العبد لا حاجة العبد ولم نحر العادة بالمسامحة فيها فجرت مجرى المدتور في الدار والدابة التي يركه عليها مع دخولها في الحجر وبقائها على الأصل . وقال ابن عمر : من باع وليدة زشها بتياب فللذي اشتراها ما عليها إلا أن يعشر طه الذي ياعها ، وبه قال الحسن والنحني . ولما الحجر الذي رواء ابن عمر ، ولان النباب لم يتناولها لفظ الميم ولاجرت العادة بييمها معه أشبه سائر ،ال البائع ، ولا نه زيّة للمبيح فأشبه مالو زين الدار بساط أو ستر

( فصل ) ولا يملك العبد شيئاً أذا لم يسلكه سيده في قول عامة أهل العلم ، وقال أهل الفعالم بطك المسخولة في عموم قوله تعالى ( خانى لم يكل عبدا وله السخولة في عموم قوله تعالى ( خانى لم يكل على الارض جميعاً ) وقول النبي وسيالة و من باع عبدا وله مال « فأحاف المال الله بلام التميلك ولما قوله تعالى ( ضرب الله مثلا عبدة ، وأناه النملك سيده ميثاً فنيه ووانيان ( إحداها) لا يسلك وهو ظاهر قول الحرقي فا يعد كبيت ، وفأ الناسلك سيده شيئاً فنيه وواختيار أن بكر وقول أي يحتفة والنوري واسعاق والشافعي في الخديد لانه بموك فلم يسلك كالجيمة ( والثانية ) يمثلك وقول أي يحتفة وهو قول مائك والشافعي في الخديد لانه بموك فلم يسلك كالجيمة ( والثانية ) يمثلك وهي أصح عندي وهو قول مائك والم المنافق والكم والحرة ولا أن يوجد المقتفي في الاصل و إ يوجد في البيمة ما يتنفى نبوت المناف فادوان النفى ملكالمدم المنتفى الدولة المنافق الكمالية والوحوش لا تماك كالوك وكذبا بمؤكمة ومن العبود المقتفى والدولة المنافق والدولة والم وكرة المنافق والكمالية والوحوش لا تعلق وكذب المؤكمة وكذب المنافق المتفي والوحوش لا تعلق وكذب المنافقة وكذب المنافقة والمنافقة والمنافقة وقد كوه والمنافقة وقد تحقق المنتفى والموحوش لا تعلق وكذب المقافقة المنتفى المنافقة والمنافقة والمنتفى المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنتفى المنافقة والمنافقة والمنافقة

﴿ مَمَانَاتَهُ ﴾ قال ( ومن باع سامة بنسيئة لم بجز ان يشتريها بأقل مما باعها به )

وجمّة ذلك أن من باع سلمة بشن مؤجل ثم الشيطة بأقل منه نقداً لم بحز في قولاً كلّ أهل الله روي ذلك عن ابن عباس وعاشفة والحسن وابن سورين والشعبي والتخدي ، وبه قال أبو الزئاد روريمة وعبدالذرير بن أبي سلمة والنوري والاوزاعي ومالك واسحاق وأصحاب الرأى وأجازه الشافعي لانه من بحوز يمها به من نجر بالمها فجاز من بالنها كا لو باعها بمثل تمنها. وتامادوى غنده عن شعبة عن ابي أسحاق السيعي عن امرأته العالمية بنت أخم بن شرحيل ألها قالت: وخلت الماولة بنت أخم بن شرحيل ألها قالت: وخلت الماولة والمرأته على عائمة رضي الله عنها ، فقالت ام وقد زيد بن أرقم : أنمي بست

خيراً ، وأنما لم نجيره النبي تَشَيَّجُ لانه قول بمجرد قول المدعي من غير إقرار البائع **ولا حضوره ،** وأما للتختبة فليمت قبضاً ذا يديال مالو اللقت بعناس عاد مضهم مولا يزم من إ**باحة التعرف** عام القبض بمدليل النافع في الاجراد بباع التعرف قبضاً ، وأو المفت كان أمن ضمان المؤجمو كمفات المؤمد في شجريًا كالمافع قبل أستينا لم وخد حالا شرار وتباسم بعض بالمخارة في الأجارة من التنافقة أبائع دون المشري، وإن أعنق البائع والمشري حبياً قان تقدم عنق المشري قالحسكم على ماذكرنا وارت تقدم عنق البائع فينيني أن لاينفذ عنق واحد منهما لان البائع لم ينفذ عنفه الكونه أعنق غير عموكه ولكن حصل باعتاقه فسخ البيع واسرجاع الهيد فلم ينفذ عنق المشري ومنى أعاد البائم الاعتاق مرة ثانية نفذ اعتافه لانه عاد الهيد اليه فاشبه مالو استرجه بصريح قوله، ولواشترى من يعنق عليه

لو قال ولي الحيار متى شأت رددت السلمة ومها ردهم ( قال شيخنا ) وهذا هو القيام و أنما صاراحمد فيه الى ماروي عن نافع بن الحارث أنه اشترى لعمر دارالسجن، من صفوان بن أمية فان رضي عمر والا فله كذا وكذا ، قالانزم قلت لأحمد تذهب البه قال أي شيء أقول هذا عمر وضيالته عنه ? وضيف الحديث المروي . روى هذه الفصة الاترم باسناده

(فصل) فاما أن دفع الله قبل البيع ذرها وقال لاقيع هذه السامة لفيري وأن لم اشترها منك فيذا الدرهم لك ثم أشترها منك بعد مبتدا وحسب الدرقم من النمن صح لان البيع خلاعن السرط المقسد ، ومحمل أن السراء الذي اشتري لعمر كان على هذا الوجه فيحمل عليه جماً بن فعه، وبين الحجّر وموافقة القياس والأنه القائلين بفساد بيع الفر بون. وأن لم يشتر السلمة في هذه الصورة لم يستحن البائم الدرهم لانه بأخذه بفيرعوض واصاحبه الرجوع فيه ولا يصح جمله عوضا عن المظاوه وتأخر بيمه من أجه لا ته لوكان عوضا عن ذلك لما جزجته من النمن في حال الشراء ولان الا تشار لا تشار لا يولا المارضة عنه ولو جزت لوجب أن يكون معلوم المقداركم في الاجارة

(مسئة) (وان قال بعثك على أن تنقدي التن الى الات أو مدة معنومة والافلايع بينانا ليم صحيح نص عايه) وهمذا قول أبي حنيفة والنوري وإسحاق ومحمد بن الحسن، وقال به أبو ثور اذا كان الى اللات، وحكي مثل قوله عن ابن تمر، وقال مالك كوز في اليومين والثلاثة وتحوها وان كان عنمرين ليلة فسخ اليم، وقال الشافعي وزفر البيم قامد لائه علق فسخ البيع على غرد فلم يصح كما لو علقه بقدوم زيد.

وانا أنه يروى عن غمر ولانه علق رفع انفقد بامر محدث في مدة الحيار فجازكا لو شرضا الحيار ولانه يع لجازان ينفسخ يتأخير البض كالصرف ولان هذا يمني شرط الحيارلانه كه بحتاج الى التروي في ألبيع ـ هل يوافقه أو لا ـ محتاج الى الشروي في التمن ها يشخصواً أولا فعا شبيان في المنى وان ها برا في الصورة الاأنه في الحيار بحتاج الى الشخوهذا ينفسح إذا لم يتقد في المدة المذكورة لانه جابه كرشك .

(مسئة) ( وانباعه يترطالبراء من كاعب لم يعرأ وعديراً الا أن يكون البائع عنم الدب لكنته ) اختلفت الزواية عن أحد في هذه المسئة فروي عنه أنه لا يعرأ إلا أن بعلم النشري بالمبب دهو قول الشافعي . وقال ايراهم والحكم وحاد لا يعرأ إلانا سمى ، وقال شريح لا يعرأ الا تما أراه أو وضي يعد كانه ، وووي عنه أنه يبرأ من كل عب المه ولا يبرأ من عب عامه يروى ذلك عن عمان وغوه عن زيد بن ثابت ، وهو قول مائلت وقول الثافي في الحيوان خاصة لمما اوي أن عبد الله أن عمر باع زيد عياً فأواد ردد على ابن عمر غرافها الى عمان لفتل عمان لا ين عمر تحلف التالي في الحيوان خاصة لما وي أن عبد الله عمر أن لا ين عمر تحلف النات لم تما جداً اللهب 9 قال لا قوده عليه الما يمان كان الم أحد . وهذه المنهون فلم تشكر في المحتوية المداهر ويضوري الماء أحد . وهذه المنهون فلم تشكر في المحتوية المداهر ويات المحافق ويتحرب وهذه المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون المحافقة ويتحرب المحافقة المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون المحافقة المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون المحافقة المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون المحافقة المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون المحافقة المنهون المحافقة المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون المحافقة المنهون المحافقة المنهون فلم تشكر في المحافقة المنهون المحافقة المحافق

ولووهب وجل ابنه عبداً فأعته نفذ عته مع ملك الاب لاسترجاعه ، ولا ينفذ عنق البائغ في ظاهر المذهب ، وقال أبو حنية والناضي ومالك بنفذ عنه لاه ملكه وانكان الملك اتنال فاه يسترجمه بالمنق . وثنا أنه اعتاق من غير مالك نم ينفذ كمنق الاب عبد ابنه الذي وهبه اياه ، وقد دللما على أن الملك انتقل الى المشتري ، وان فلنا بالرواية الاخرى وان الملك لم ينتفل الى المشتري تقذ عنق

زيادها أسقطت تلك الزيادة من القيمة وضمها عابقي من القيمة حين الناف، قال الفاضي و هذا ظاهر كلام احمد ( فصل ) واذا باع بمياً فاسداً وتفاضاً ثم ألف البياع الدين ثم أفلس فله الرجوع في المبيع والمشترى أسوة الغيرماء وجذا قال الشافي، وقال أبو حيفة المشترى أحق بالميم من سائر الشرماء لانه في يده فعان أحق به كالرجن . وثاناً به يقيقه وتيقة فل بكن أحق به كالوكان وديمة عنده بخلاف المرجن فانه قيضه على أنه وثيقة بحقه المرجن فانه قيضه على أنه وثيقة بحقه

( فصل ) وإذا قال بع عبدك من فلان بأقف على أن على خميانه فباعه بهذا الشرط فالميع فلمد لان العن عجب أن يكون جميع على المشري ، فاذا شرط كون بعضه على غيره لم يصح لانه لا يلك المسيح والعن على غيره ، ولا يشبه هذا مالو قال : أعتق عبدك أو طلق امر أشك وعلى خميانة . لمكون هذا عوضا في مقابلة فك الزوجة ورقبة العبد والذاك لم يجز في الشكاح . أما في مقابلة فالمماوضة في مقابلة نقل الملك فلا ينبت لان الموضى غيره وان كان هذا الفرائ و والشهان حج الميم ولزم الشهان (الثالث أن يشرط شرطا بعنق المدي كذا أو أن رضى فلان ) فلا يصح (الثالث أن يشرط شرطا بعنق المدي كذا أو أن رضى فلان ) فلا يصح

البيع لآنه علق البيع على شرط مستقبل فنم يصح كا أذا قال : بعنك أذا جاء رأس الشهر \_

(مسئة)(وكذاك أذا قال الرامي الأجانت بحقات في حميه والا قالرهاي، و قالوسجاليج، الابع الدرمون وهو أن يشري شيئا وبعلي الجال درمايوبقول ان اخذته وإلا قالدرهم تك . فقال احمايصح لا ناعمر قديم وعند أبي الحقائب أنه لا يجد :

وممن روى عنه القول بنساد المعرط ابن عمر ونشرج والتخفي ومالله والثوري والشافعي. وأصحاب الرأي ولا نعلر أحداً خالفهم : والاصل في ذلك ماروي نماوية بنجدالله بن جيفر قال : قالدسول الله صلى الله عليه وسلم ع لابغنق الرعل ؟ رواه الاثر ، قالت لاحد ما معى قوله لا يحلق الرهن \* قال لا يدفع رعن أنى رجل ويفول : ان جثنك بالمدراهم انى كذا وكذا والا فالرهن لك ، قال إن التشر هذا معى قوله لا يعنق الرهن عند مان والنوري واحمد وأتنا فيمما لا تعد اليمع كانه معلق بشرط مستقبل فلم — يصح كانستة قبايا ، وكانو قال ان ولدت ناقي فصلا فقد يمكر بدينار

( فصل ) والمربون في النبي عو أن يشري الساءة ويدفع الى البائد درها أو اكثر على أنه ان أخذ الساءة احتسب به من التمل وان لم بأخذها فيو تبائه . يقال عربون وعربان وعربان وأوبان . قل أحمد ومحمد بن سيرين لاباس ه وفيه تمر وضي المه تناه . وعن ابن عمر أنه أجزاء وقال الوالسيب وان سيرين لابأس اذاكره السمال أن ردها ويرد مما شيئة الله إحمد هذا في مناه ، وقال أبوالحقال لا يصح وهو قول مائك والشائي والمائل على عن ابن عباس والحسن ولان الذي صلى الله عبد وسلم نبي عن بن عباس والحسن ولان الذي صلى الله عبد وسلم نبير عبر من غير دام فل يصح كما لوستم من غير دائر محمة فلي بصح كما لوستم من غير دائر مدة فلي بصح كما لوستم

( فصل ) فان كان المبيع امة فوطئها المشرى فلا حد عليه لاعتقاده أنها ملكه ولان في الملك ولان في الملك احتلاقا وعايه مهر مثالما لان الحد أذا سقط للشبة وجب المهر، ولان ألوط، في ملك الغير بوجب المهر وعليه أرس الكارة إن كابت بكراً ، فإن فيل أليس أذا زوج امراء زوجها قاسداً فوطئها فأزال بكاراتها لا يضمن البكارة أو فلنا لان الكاح ضمن الاذن في الوط، الذهب البكارة لا نه معقود على الوطه ولا كذلك البيع قانه ليس معقود على الوطه بدليل أنه يجوز شراء من لا محلوطوها ولا محل كاحهاء فان ألى قاذا أوجبيم ضان الكارة وقد دخل ضائها في المهر أو واذا أوجبيم ضان البكارة وقد دخل ضائها في المهر أو واذا أوجبيم ضان ثم وطئها أو قلنا لان مهر أبكر ضان المنفة وأرش الكارة ضان جزء فذلك اجتما ، وأما الناني قانه إذا وطئها بكراً فقد استوفى من هما أدا أتلفه وجب ضان عنده عا استونى من قعه قاذا أتلفه وجبضان عنه ، ولا يجوز أن تضمن الدين و يسقط ضان المنفة كما لو غصب عنا ذات منفة فاستوفى منفتها مأتنها أو غصب عوا ذلته حق أبلاد وأتلفه قانه يضمن القيمة والمنفة كذا هينا

(فصل) وإن ولدت كان ولدها حراً لا أنه وطنها بشبهة ويلحق به النسبة النارلا ولاه عليه لا نه حر الاصل وعلى الواطبي، قيمته بوم وضعه لا نه يوم الحيلولة بينه وبين صاحبه فان سقط ميناً لم يضن لا أنه أعلى بينه حين وضعه ولا قيمة له حياته ، فان قيل فلو ضرب بشبها فا أفت جنبنا ميناً وجب ضائه ، فنا الشارب يحب عليه قرة وهها يضنه بقيمته ولا قيمة له و ولان أجابي أشلة وقطع عام ولا فيمنه بالحيلولة بينه وبين سيده ، ووقت الحيلولة وقت السقوط وكان ميناً فل بجب ضائه وعليه منها أن الامربين من أرش الجين أجبته إلى فلفت جنبناً ميناً فيلى الفعارب غرة عبد أو أهمة للسيد منها أن المنهد أن المنازب غرة عبد أو أهمة للسيد حدم بالمنهد أقل الامربين لان الغرة أن كانت أكرون القيمة فالماني منها لورته لانه حصل بالحربة فلا بسيد منها شبئاً ، وإن كانت أن بركن على الفنارب أكن منها لانه بسبب حدما بالمن المنهد المناز أيض منها لنه والسيداً قل الامربين كا ذكر نا وإن سلم الجاربة المبيعة ألى البائم حاملا فولدت عدوضين نقص الولادة وإن المنتها وللسيداً للها عنه ضنها لان تناها بسبب منه ، وإن علم الماني الواطبيء لم قدم بذلك أم ولدى الدعل المدحمة من الذهب الموحمة عليه الموحمة على الصحيح من المذهب لانها علق منه في غير ملك فاشهه الزوجة، وهكذا كل موضع حبلت في منا أذه وعلى المشترى وده وهكذا كل موضع حبلت في منا أذه وعلى المشترى وده

(قصل) اذا باع الشتري البيم الناسد لم يصح لانه باع ملك غيره بغير اذنه وعلى المشتري رده على البائم الاول لانه مائك ولبائمه أخذه حيث وجده ويرجع المشتري الثاني بالنس على الذي باك ويرجع الاول على بائمه قان تاقف في بدالتائي فلبائع مطالبة من شاه منعها لان الاول طامن والتائي فلبائع مطالبة من شاه منعها لان الاول طامن والتائي بليم بمن كن كانت تبدئه أكثر من تنفضت الثاني إجرجه بالشخل على الثاني على الذي ويده قاستور الشهائ على الثاني على الذي وقال على الذي وحم بالشخل على الثاني الشعر على عداد الله ما كان عليه أووادت

أكله مثلق عليه ، ونهي أن تباع المحرة حتى تزهو قبل ومتزهوا قال الحجار أو نصفار، **رواهالبخاري** و نعى عن يبع الدنب حتى بدود ، رواه الزمذي وابن عاجه والاحادان في هذا كثيرة كها تعل

الامة في بد المشتري ثم مان وادها احتمل أن بضمن تلك الزيادة لانها زيادة في غين مضونة أشبهت الزيادة في المنصوب، واحتمل أن لا بضنها لانه دخل على أن لا يكون في منابة الزيادة توضيف هذا تكون الزيادة أمانة في بده، قان تلفت بنفر جله أو عدوانه ضنها والا فلا ، وان تلفت الدين بعد زيادها أسقط تلك الزيادة من الفيدة وضنها عا بقي من الفيدة حين اتلف. قال القاضي: وهذا ظاهر كلام أحد (فصل) اذا باع يما قاصداً وتقابضا ثم أنف البائم المن ثم أفلس فله الرجوع في المبح والمستوي أسوة الذرماء ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو خيفة المستري أحق بالمبح من سائر الفرماء لانه في أحد فكان أحق به كالوكان وديسة عسده بخلاف

المرس فانه قيضه على أنه وتيقة محقه (المرس فانه قيامه بهذا الشرط فالميح فاسد لان (فصل) أذا قال بع عبدك من فلان على أن على خسائة قياعه بهذا الشرط فالميح فاسد لان عبب أن يكون جميع على المشتري ، فاذا شرط كون بعضه على غيره لم يصح لانه لا يملك المنح والمن على غيره لم يصح لانه لا يملك والمن على عائم أنك وعلى خسائة لكون هذا عوضاً في مقابلة في مقابلة في مقابلة المناز وحلى المناز في مقابلة المناز وحلى المناز المناز والمناز على المناز المناز والمناز والمناز المناز والمناز وال

نقل الملك فالريشت لمن الموض على غيره ، وأن كان هذا القول على وجه الضان صعالب ولزم الضان ( فصل ) والعربون في البيع هو أن يشتري السلمة فيدفع الى البائم درهما أو غيره على أنه ان أخذ السلمة احتسب به من المن وأن لم يأخذها فذلك للبائع ، يقال عربون وأربون وعربان وأربان، قال أحد لا بأس به وقعله عمر رضي الله عنه ، وعن ابن عمر أنه أجازه ، وقال ابن سيرين لا بأس به، وقال سعيد بن المسيب وأبن سيرين لا بأس إذا كره السامة أن يردداويرد معها شيئاً وقال أحمد هذا في مناه واختار أبو الحصاب انه لا يصح وهو قول مات والشافعي وأصحاب الرأي ، ويروىذلك عن ابن عباس والحسن لإن الني ﷺ نهى عن بيم الديون، روآه ابن ماجه،ولا نهشرط للبائم شيئاً بنير دوض فلر بصح كما لو شرطه لأجنى ولانه بمرلة الحيار المجبول فانه اشترط أن له رد المبيع من غير ذكر مدة فلم يصحكا لو قال ولي الحيار متى شئت رددت السلمة ومعها درهما ، وهذا هو القيساس وأعا صار أحمد فيه الى ماروي فيه عن نافع بن عبدالحارث الهاشترى لمسر دار السجن من صفوان بن اسمة قان رضي عمر والا فله كذا وكذا . قال آلاترم قلت لأحمد تذهب إليه ? قله اي شيء أقول ? هــذا عررضي الله عنه وضف الحديث المروي ، روى هذه القصة الأثرم بإسناده ، فأما أن دفع اليه قبل البيع درهما وقال لا تبع هذه السلمة لنبري وأن لم أشترها منك فهذا الدرهم لك ثم اشتراها منه بعد ذلك بعقد مبتدي. وحسب الدرغم من الثمن صح لأن البيع خلاعن الشرط المفسد، ومحتمل أن الشراء الذي اشتري لمسركان على هذا الوجه فيحمل عليه جماً بين فعله وبين الحبر وموافقة القياسوالأشه القائلين بفساد العربون، وأن لم يشتري السلمة في هذه الصورة لم يستحقالبا ثم الدوم لا نه يأخذه بنير عوض ولصاحبه الرجوع فيه ولا يصح جمله عوضاً عن انتظاره وتأخير بيمه من أجله لا نهلو كان عوضا عن ذلك لما جاز جمله من المن في حال الشراء ولان الانتظار باليم لا تمبُور الماوضة عندولو جازت

على هذا المنى واقة أعلم .

﴿ سَنَّةَ ﴾ (ومن أع عِداً وله مال فاله للبائع الا أن يَشَرَطُه المِناع ) (المني والشرح الكير)

(الجزء الزابي)

قبل أن ستأمره لانا جعلنا ذلك كذابة عن الخبار وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وإن لم يضبطه عدة معلومة فهو خيار مخهول حكمه حكمه

( فصل ) وإن شرط الخبار نوما أو ساعات معلومة اعتبر ابتداء مدة الخيار من حين العقد في أحد الوجهين، والآخرمن حين النفرق لان الخيار ثابت في المجلس حكماً فلا حاجة إلى اثباته بالشرط، ولان حالة المجلس كحالة العقد لان لها فيه الزيادة وانقصان فكان كحالة العقد في ابتداء مدة الحيار بعد انقضائه، والاول أصبح لأنها مدة ماكمة بالعقد فكان ابتداؤها منه كالأجل، ولان الاشتراط

﴿ هُو مَسَانَةٍ ﴾ ﴿ وَالمَرَاحَةُ أَنْ بَيِيعَهُ بَرَنِجُ فِيقُولَ رَأْسَ مَالِي فِيهُ مَانَةً بِمُتَكَمَّ بها وربح عشرة ﴾ .

فهذا جائز لاخلاف في صحته ولا نعلم أحدداً كرهه وإن قال على أن أربح في كل عشرة درها أو قال ده يازُده أو دهداوزده.فقدكرهه أُحمد ورويت فيه النكراهة عن ابن تمروابن،عباسوالحسن. ومسروق وعكرمة وسمد من حمر وعطاء من يسار، وقال اسحاق لا نحوز لان التمن مجهول حال العقد فلم بجزكا لو باعه بما نخرج به في الحساب، ورخص فيه سعيدين السيب والن سيربن وشريح والنخمي وأنثوري والشافعي وأصحاب ارأي وابن المنذرلان رأس للان معلوم والربح معلوم أشبه ماإذاقال وربح عشرة دراهم. ووجه الــكراهة أن ابن عمر وابن عباس كرهاه ولم يعلم لها في الصحابة مخالف ولان فيه نوعاً . من الجهالة فالتحرز عنها أولى وهــذه كراهة تنزيه والبيع صحيح والجهالة يعكن ازالتها بالحساب فلم تضركا لو باعه صرة كل قفر بدرهم أما ما مخرج به الحساب فمجهول في الجمة والنفتسيل.

﴿ مَا تُلَةً ﴾ ( والواضَّمَةُ أَنْ يقول بِمَنَّكُمْ مَهَا وَوَضِّيمَةً دَرَهُمْ مِنْكُلُ عَشْرَةُ فَيْزُمُ الشَّرِي تَسْعُونُ دَرَهُمْ) المواضعة أن يخبر برأس ماله ويقول بعنك هذا به وأضم لك عشرة فيصح من غيركراهة ءوان قال يوضيعة درهم ميزكي عشرةً كرم لما ذكر نا في المرابحة وصّح فاذاكان رأس مائه مائة لزم تسعون ا ويكون الحط عشرة ، وقال قوم يكون الحط درها من كل أحد عشر فيكون ذلك تسمــة دراهم وجزأ من أحد عشر جزأ من درهم وبيقي تسعون وعشرة اجزاء من أحد عشر جزأ من درهم،وعذا غلط لان هذا يكون حطاً من كل أحد عشر وهو غير ما قاله ، فأما إن قال بوضيعة درهم لكل عشرة كانت الوضعة من كل أحد عشر درها درهم وبكون الباقي تسعين وعشرة أجزاء من أحــد عشر جزأ من درهم وهذا ﴿ وَلَ أَنَّ حَنِيْهَ وَالشَّافِينِ ، وحَلَى عَن أَنِ تُورَ أَنَّهُ قَالَ الْحَطَّ هَمَّا عشرة مثل الاولى ولا يصح فانه إذا قال لكل عشرة درهم بكون الدرهم من غيرها فكأ نه قال من كل أحــد عشر درها إ درهم ، وإذا قال من كل عشرة درهماكان الدرهم من العدة ، ولان من للتبعيض فكأ نه قال آخــذ من العشرة تسعة وأحط منها درهما

( فصل ) فان باعه السلمة مرامحة مثل أن يخبره ان ثمنها مائة ويربح عشرة ثم علم ببينة أو افرار أن نمنها تسعون فالبيع صحيح لانه زيادة في النمن فلريمنع الصحة كالعيبولله شري الرجو ععلى البائع بما زاد في الثمن وهو عشرة وحطها من الربح وهو "درهم" فيبقى على الشيري تسنة وتسعون درهماً ، وبهذا قال الدوري وأنهن أبي ليلي وهو أحد فوني الشافعي ، وقال أبو حنيفه بحير بين الا خدبكل النمن أو يترك قياساً على المبيع

ولنا أنه باعه بوأس ماله وما قدر. من الربح قاذا بان وأس ماله قدراً كان مبيعاً به وبالزياء التي

سب ثبوت الخيار فيجب أن يتعقبه حكمه كالملك في البيع ، ولا ننا لو جملنا ابتداءه.ن حين التفرق أدى إلى جهالته لاتنا لانعار متى يتفرقان فلا نعار متنى ابتداؤه ولا متى امتهاؤه ولا يمنع ثبوت الحبكم بسبين كنحرم الوطء بالصيام والاحرام والظهار ، وعلى هـ ذا لو شرطا ابتداءه من حين التفرق لم يصح لذلك إلا على الروامة التي تفول بصحة الخيار الحجول، وإن قلنا ابتداؤه مر · \_ حين النفرق ـ فتهرطا ثبوته من حين انعقد صح لانه معلوم الابتداء والانتهاء، ومحتمل أن لا يصح لان الخيار في ا المجلس بغني عن خيار آخر فيمنّع ثبوته، والاول أولى ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله كما ذكر ما

أتفقا عليها والمعيب كذلك عندنا فان له أخذ الارش ثم الفرق بينها إن المسيب لم يوض به إلا بالنمن المذكور وهمنا رضي فيه برأس المال والربح المقدر، وهل المشتري الحيار / فالمنصوص عن أحمد أن المشتري مخبر مين أخذ المسع برأس ماله وحصته من الرب ومين تركه نفل ذلك حنيل وهوقول للشافعين لان المشترى لا يأمن الحيانة في هذا الثمن أيضاً ، ولا م ربماكان له غرض في الشراء بذلك اشمن لكولُه -خالفاً أو وكملا أو غير ذلك فظاهر كلام الحُرقى أنه لا خبار له وحكى قولا للشافعي لانه رضه بهائة " وعشرة فاذا حصلله بدون ذلك فقد زاده خيراً فلم يُبت اله الخيار كما لو اشتراء عَلى أنه ممت قبان عويجاً أو ركل في شراء معين بما ثة فاشتراء بتسعين : وأما البائع فلاخيار له لانه باعه برأس ما له وحصته من الربح وقد حصل له ذلك

( نَصَل ) وان قال في المرابحةرأس مالي فيه مائة وأربّ عشرة ثُم قال غنطت رأس مالي فيه مائة . وعشرة لم يقل قوله إلا ببينة تشهدان رأس ماله عليه مافاله النيأذ كردابن/المنذرعن احمد وأسحاق وروى أبو طالب عن أحمد اذا كان البائع معروف بالصدق قبل قوله وإن لم يكن صدوقا جاز البيح : " قال القاضي وظاهر كلام الحربي أن الفول قول البائع مع يمينه لانه لما دخل معه فيالمراجة نقد الشمنه والنول قول الامين.مع بميَّه كالوكيل والمضارب، والصحيح ألاول وكون البائم مؤتمنا لا يوجب فبول دعواه في الحلطكالمفارب اذا أفر بريم ثم قال غالطت ، وعن أحمد رواية ثانتة أنه لايقبل قول البائع و إن أقام بينة حتى يصدقه المشتري وهو قول النرري والشافعي لانه أقر بالنمن وتعلق به حق السفير فلا يقبل رجوعه وإن أقام بينة لاقراره بكذبها

وأنا أنها بينه عادلة شهدت عما بحامل الصدق فنقبل كمائر البينات ولانسلم أنه أقر بخلافها قان الافرار يكون لنير المقر وحالة اخباره بثمثها لم يكن عليه حتى لغيره فلم يكن|فراراً ، فأن لميكن|له بينة أوكانت له بينة وقلنا لانقبل فادعى أن المشتري بعلم غاطه فأنكر المشري فالقول قوله ، فإن طلب يمينه فقال القاضي لايمين عليه لانه مدع والتمين على المدعى عليه ، ولانه قد أقر له فيستغنى بالافرار عن التين :والصحيح أن عليه التمين أنه لايعلم ذلك لانه إدعىعليه مايلزمه رد السلم: أوزيادة في تمنها . فلزمه التمين كموضع الوفاق وليس هو ههنا مدع آنا؛ هو مدعى عليه العلم بمقدار الثمن الاول ، وان فلنا يقبل قول البائم أو قامت له بينة يما ادعاه وقلنا تقبل بينته فللمشتري أن مجافه أن وقت ماباعهـــا لم بعلم أنشراءها آكثر ذكره الخرقي فانه او باعهابدون تمنها طالمازمه البيع تاعقدتنايه لكونه تعاطىسبيه طلا فنزمه كمشري المسيب طلا بعيه ، وإذا كان البيع بلزمه بالعلم فادعى عليه لزمته الهين قان تكل قضي علِه بالكول؛ رأن علف غير المشري بين قبوله بالثمن والزيادة التي فيلما بها وحطها من الربع وبين (فصل) وفي كل موضع قاتا لابجوز له أن يشري . لا يجوز ذلك لوكيه لانه قائم منامه ومجوز غيره من الناس سواء كان آباء أو ابنه أو غيرهما لا نه غير البائع ويشري لننسه فأشبه الأجني

(فصل) ومن باع طعاما إلى اجل، فلما حل الاجل اخذ منه بالثمن الذي في ذمنه طعاماً قــل قيضه لم يجز ، روي ذلك عن ان عمر و معيــد بن المسيب وطاوس وبه قال مالك واسحاق واجازه جار بن زيد وسيد بن جبر وعلى بن حسين والشانعي وابن المنذر واصحاب الرأي ، قال على بن حسين إذا لم يكن لك في ذلك راي ، وروي عن محمد بن عبد الله ابن ابي مرم أنه قال : بعت تمرأً من التمارئ كل سبعة آصع بدرهم ثم وجدت عند رجل منهم بمراً ببيعه أربعة آصم بدرهم فاشتريت منه فسألت عكرمة عن ذلك فقال لا بأس أخذت أنقص مما بعت ، ثم سألت سعيد من المسيب عن ذلك وأخيرته بقول عكرمة فقال كذب ،قال عبد الله بن عباس ما بنت من شيء نما يكال بكال.فلا تأخذمنه شيئًا مما يكال يمكيال إلا ورقا أو ذهبًا فاذا أخذت ورقك فابتع ممن شئت منه أو من غيم، فرجمت قاذا عكرمة قد طلبني فقال: الذي قلت لك هو حلال هو حرام، فقات لسميد بنالسب إن فضل لي عنده فضل ? قال فأعطه أنت الكسر وخذ منه الدرهم. ووجه دنك أنه ذريعة ألى بيم الطعام بالمعام نسية فحرَم كسئة المينة، فعلى هذاكل شيئين حرم النساء فيهما لا نجوز أن يأخذ أحده إعوضاً عن الآخر قبل قبض تمنه اذاكان البيع نساء نص أحد على ما بدل على هذا ، وكذلك قال سع مد بن المساب قا حكيًّا عنه، والذي يقوى عندي جواز ذلك أذا لم يفعه حيَّة ولا قصيد ذلك في أيندا. البقدكم قال على بن الحسين فيا يوري عنه عبدالة بن زيد قال : فعدت على عن بن الحسين نفات له أن أجدُ تخلي وأبيع ممن حضرتي النور إلى أجل فيقدمون بالخنطة وقد حل ذلك الاجل فيو**قلومُ أ** بالسوق فايتاع منهم وأقاصهم 1 قال لا بأس بذلك اذا لم يكن منك على وأي ، وذلك لامه الحقوق الطعام بالدراهم التي في اللّمة بعد البرام العقبيد الاول ولزومه نصح كم لوكان المبيع الاول ح**يوانًا أو** ثياباً ، وإذ ذكرنا في النصل الذي قبل هذا فانه لم يأخذ بالثمن طعاما ولكن اشترى من المشريء طعاًما بدراهم وسلمها البه ثم أخذها منه ونا، أو لم يسلمها البه لكن قاصه بهاكم في حديث على بن الخسين

﴿مُسْنُهُ ﴾ قال (ومن باع حيوانا أو غيره بالبراءة من كل عيب لم يجرأ سواء علم به البائم أو لم يعلم)

اختلفت الرواية عن أحمد في البراءة من العبوب فروي عنه أنه لا يبرأ إلا أن يعلم المشتري العبب وهو قول الشافعي، وقال ابراهيم والحبكر وحماد لا يسبراً إلا تما سمى، وقال شريحٌ لا يبرأ إلا مما أواه أو وضع بدَّه عابه ، وروي عمر ذلك عن عطاء والحسن واسحاق لأ اه مرافق في البيع لا يُثبت

كان بفعل آدمي فغال الغاضي بخير استدري بين فسخ العقد ومطانج ترائم بالتن وبين ابنقاء عَلِمُ ومطالبة الجاتي بالقيمة كانكبل والنوزون إذا أشف آدمي آبيل النبض لأنه أمكن فرجوع ببدنه بخلاف للناف **بِالْجَانِحَةِ إِلاَأْنَ فِي إحراق النموس ونِب الساكر والخرامية وحين الذَّ لَيْهَ اللَّهُ اللَّهِ أَطَلَأَ اللّ** 

إلا بالشرط فلا يثبت مع الجهل كالحيار ( والرواية الثانية ) أنه يبرأ من كل عبب لم يعلمه ولا يعرأمن عيب لله ، ويروى ذلك عن عان وعوه عن بدئ ابت وهوقول مالك وقول الشافعي في الحيوان خاصة لما روي أن عبد الله بن عمر باع زيدن ثابت عبداً بشرط البراءة من السب بثانمائة درهم فأصاب بذيد عياً فأراد رده على ابن همر فلم يقبه فرانعا إلى عبان ? فقال عبان لان عمر: تحلف أنك لم تعلمهذا الديب ? فنال لا فرده عليه فباعه أن عمر بألف درهم وهذه قضية أشهرت فلم تنكر فكانت احماعا وروي عن احمد أنه أجاز البراءة من الجهول فيخرج من هذا سحة البراءة من كل عيب : روي هذا عن ان عر وهو قول أصحاب الرأي وقول الشافعي لما روت أم سلمة ان رجاين اختصا في مواربث درست الى رسول الله مُتِّلِيِّةٍ فنال رسول الله مُتِّلِيِّةٍ ﴿ السِّما وَتُوخِيا ، وليحلل كل واحد منكما صاحبه، قال هذا على أن البراءة من المجهول جائزة، ولانه إسقاط حق لا تسام فيه قصح من المجهول كالمانق والطلاق ، ولا فرق بين الحيوان وغير. فما ثبت في أحدها ثبت في الآخر ، وقول عُمان قد خالفه أن عمر ، وقول الصحان الخالف لا يبقى حجة

( نصل ) فإن قالما لا يصح شرط البراءة من العيوب فشرطه لم يفسد البيع في ظاهر المذهب وهو وجه لأصحاب الشافعي لان أن عمر باع بشرط البراء: فأجموا على صحته ولم ينكره منكر فعلي هذا لا يمنع الرد توجود الشرط وبكون وجوده كمد. 4 ، وعن أحمد في الشروطالفاسدة روايتان(إحدامما) أنها نفسد المقد فيدخل فيها هذا البيع لأن البائم أعا رضي بهذا النَّمن عوضاً عنه سِدًا النَّمرط ، قاذا قسد الثمرط فات الرضى به فينسد البيع لعدم التراضي به

(مدثلة ) قال (ومن باع شيئاً مرائحة فعملم أنه زاد في وأس ماله رجم عليه بالزيادة

وحيالها من الريح)

معنى بيع المراجحة هو البُيع \_أس النال ورمح معلوم ، ويشترط علمهما برأس المال فيقول وأسءالي قيه أو هو على عائة بعنك بها وربح عشرة فهذا جائز لا خلاف في صحته ولا فعلم فبه عند أحد كراهة و إن قال بعنك برأس مالي فيدوهو مائة وأربح في كل عشرة درها أو قال ده يازده أو ده داوزده فقد كره، أحد وقد روبت كرامِته عن ان عمر وان عباس ومسروق والحسن وعكر مة وسعيد بن حيّر وعطاء بن أسار، وقال اسحاق لا بجوز لان الثمن مجهول حال الدند فلم بحر كما لو ماعه بما بخرج به في الحسان ورخص فيه سمعد ف المسب وان سبيرين وشرمج والتخبي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأن المنذر ، ولاز رأس المال معلوم والربح معلوم فأشبه ما لو قال وَرَجِ عَشَرَة دَرَاهُم ، ووجه الـكرامة أن ان عمر وان عباس كرها. ولم نــلم لها في الصحابه مخالفاً ، ولان فيه نوعا من الحيالة والنحرز ءنها أولى وهذه كراهة تنزبه والدم صحح لمما ذكرنا والجهالة ممكن إزالتها بالحساب فإنضر كَا لُو بَاعَهُ صَبَّرَةً مِنْ قَدْرُ بِدَرْهُمْ ؛ وأَمَا مَا يَخْرُ جَابِهُ فِي الْحَسَابِ فَجَهُولُ فِي الْحَلَّةُ وَالتَّفْصِيلُ

عَلَيْهِ وَمَا مِنْ رَبِّعُ مَالِمْ يَضِمَنَ وَالْمُرَةُ غَيْرٍ مَضْمُونَةً عَلَى الْمُسْتَوِّي، قاذا كانت القيمة أكثر من الثمن فِقد رَجَ فِيهِ . فَلِنَا إِنَّ المُوادِ بِالحَمْرِ النَّهِي عَنَ الرَّبْمِ بِالبِّيمِ بِدَلِلَ أَنْ المُكِيلُ لُوزَادَتْ قِيمَتُهُ قَبْلُ قَبْضُهُ م نبطه جاز ذلك بالاجاع

( المنني والشرح الكير )

صاحبة فيه بذلك السعر قاله بخبر في المرائحة بأحد وعشرين نس عليه أحمد وهذا قول النخم وقال الشمى يبيمه على انتين وعشرين لان ذلك الدرهم الذي كان أعطيه قد كان أحرزه ثم رجم بعد ذلك. إلى قُول أبر اهيم ولا خَلَمُ أحدا خالف ذلك لانه اشترى نصفه الاول بعشرة ثم اشترى نصفه الثاني بأحد عشر فصار مجموعها أحداً إوعشرين

( فصل) قال أحمد ولا يأسُّ أن ببيع بالرقم ومعناء أن يقول بعنك هذا النوب برقمه وهوالنمن المكتوب عليه إذا كان معلوماً لها حال العقد وهذا قول عامة الفتهاء وكرهه طاوس .والنا نه يع بشن معلوم فأشه مالو ذكر مقداره أو مالو قال بعتك هذا عا اشتريته به وقد عاماقدره، فان لريكن معلوماً لها أو لأحدهما لم يصح لازالتمن مجهول ، قال أحمد والساومة عندي أسهل من بيح الرابحة، وذلك لان بيهم المرابحة تعتريه أمانة واسترسال من المشترى ومحتاج فيه الى تبيين الحال علىوجهه في المواضمالتي ذ كَر ناها ولا يؤمن هوى النفس في نوع تأويل أو غلط فكون ع<sub>ا خ</sub>طروغررونجنبذلكأسل<u>روأولى</u> ـ ( فصل )وبيع النولية هو البيع عثل ثمنه من غير نقص ولا زيادة رحكمه في الاخبار بثمنه وتبيين َّ

ما يلزمه تبيينه حكم المرابحة في ذلك كله ويصح بلفظ البيح والفظ النواية

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ قال ( وإن أخبر بنقصان من رأس ماله كان على المُشترى رده أو إعطاؤه

ما غلط به وله أن يحلفه أن وقت ماباتها لم يعلم أن شراءها بأكثر )

وجملة ذلك أنه إذا قال في المرابحة وأس ماني فيه ماثة واربح عشرة ثم عاد فقسال غلطت وأس مالى فيه مائة وعشرة لم يقبل قوله في الناط إلا ببينة تشهد أن رأس ماله عنيه ما قائه ثانياً ، وذكره أبن المنذر عن أحمد واسحاق، وروى أبو طالب عن احمد الذكر. بالله مدرونا بالصدق قبل قوله، وان لم يكن صدوقا جاز البيع ،قال الفاضيوظاهركلام الحرقي ان الفول قول البائع مع يمينه لامه لما دخل معه في المرابحة نقد الثمنه ، والقول قول الامين مع عينه كاوكين والمُصَارِب:والظاهر**آن الحَرقِ** . لم يتوك ذكر ما يلزم البائع في أثبات دعواء لكونه يفيل مجرد دعواء بن لانه عطف على المبطة . قبلها وقد ذكر فيها نعلم أنه زاد في رأس المال،ولم يتسرض لما يحصل به العلم لسكن قد علمنا ال•العلمانيا يحصل بنينة أو إفرار كذلك علم غلطه مهنا يحصل ببينة أو اقرار من النشرى وكون البائع مؤنَّمناً لا يوجب قبول دعوا. في الغلط كالمفارب والوكيل إذا أقرا بربيج ثم ةلانلطنا أو نسينا واليعين التي ذكرها الحُرق هينا النها في على نفي عامه بغلط نفسه وقت البيام لا عن أثبات غلطه،وعن **أحمدوواية** الله انه لا يقبل قول الباهم وان إفام به بينة حتى يصدقه المشتري وهو قرل النوريوالشانعي. لاه أثر ﴿ لَمُن وَتُعَلَّقُ بِهِ حَقَّ الْغَبِّرِ فَلا يُقِبِّلُ رَجُوعًا وَلَا بِينَّهُ لاَقُرَارُهُ كِنَاشِهَا

**الرواية** الثانية فانه يعتبر ثلث الثمرة وقيل ثلث القيمة ، قال تنف الناك أن زاد رجع بقسطه من الثمن . **وانكان دونه لم يرجع بشيء، وأن اختلفا في الجائحة أو ندر النالب ذلفول لوائع لان الاصل** طلسلامة ، ولانه غارم والقول في الاصول قول الهارم

وأنا أنها بيئة عادلة شهدت بما يحتمل الصدق فنفل كماثر البنات ، ولا نسإ أنه أفر مخلافها، فان الافرار يكون لغير المقر وحالة أخباره بشتها لم بكن عليه حق لغيره فلم يكن اقرأر، فان لم تكن مِنة اركات له بينة وقلنا لا تقبل بيتته فادى أن المشرى بعا غلطه فانكر المشرى فالقول قوله، وإن طاب يمينه فقال الفاضي؛ لا يدين عليه لا نه مدع والبدين على لمدعي عليه ولا فقد اقر له فيستنني لافر ار عن البين، والصحيح أن عليه العين أنه لا جا ذلك لانه أدني عليه ما يلزمه به رد السلمة أباو زيادة في عنها فلوَّته البين كموضع الوقاق وليس هو همنا مرعيًّا إنا هو مدعى عليه العلم بمقدار النُّن الاول تم قال الحرقي : له أن يحلفه أن وقت ما باعها لم بعلم أن شراءها أكثر وهذا صحيح قانه لو باعها بهذا . النُّمن عالمًا بان عُنها عليه أكثر لزمه البيع بما عقد عليه لانه تعاطى شيئًا عالمًا بالحال فلزمه كشتري المعيب عالمًا بعيه واذا كان البيع بلزمه بالملم فادعى عليه لزمته العين قان نكل قضى عليه ، وأن حلف خير المشتري بين قبوله بالنمن والزيادة التي غلط بها وحطها من الريح وبين فسخ العقد ، ويحتمل أنه اذا باعه عائة ورم عشرة ثم أنه غلط بعشرة لا يلزمه حط الشيرة من الريح لان البائع رضي برنج عشرة في هذا المبيع فلا يكون له أكثر منها ، وكذلك إن تبين له أنه زاد في رأس ماله لاينفص الربح من عشم ، لان البائم لم يعه الا بربح عشرة قاما أن قال وأربح في كل عشرة درها أو قال دويازدولز معحط العشرة من الريخ في الغلط والزيادة على الثمن في الصورتين ، وأمّا أنسّا لهاخيار لانه دخل على أن النهن مائة " وعشرة قاذا بان أكثركان عليه ضرر في النزامه فلم بلزمه كالميب:وان احتار أخدها نانه وأحدوعشر ن لم يكن للبائع خيار لانه قد زاده خيراً فلم يكن له خيار كنائع المسب إذا رضه المشــتري ، وإن اختار البائم اسقاط الزيادة عن المشتري فلا خيار له أيضاً لانه قد بذلها بالتين الذي وقع عليه العقدو تراضيا به

( فصل ) ويجوز بيع المواضمة وهو أن يحبر برأس مله ثم يقول منك هذا به وأضع عنك كذا فان قال بوضيعة درهم من كل عشرة كرم لما ذكر نا في الراجة وصَّه وبطرح من كل عشرة درهما فان كان الْمَن مائة لزمه تسعون ويكون الحط عشرة وقال نوم يكون الحظ من كل احد عشر درهما فيكون ذلك نسمة دراهم وجرهاً من احد عشر جزءاً من درهم وتبني نسون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم وهذا غلط لان هذا يكون حطا من كل أحد عشر وهو غر ماقاله ، فأماان قال وضمة -درهم لكل عشرة كان الوضية من كل احد عشر درهماً ويكوناليافي تسعينوعشرةأجزاءبين أحديشر جزءاً من دُرهم وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، وحكى عن أبي ثور انه قال : الحط ههنا عشرة مثل ًا الاولى ؛ وليس بصحيح فانه إذا قال لسكل عشرة درهماً يكون الدرهم من غيرها فسكاً نه قال من كل أحــد عشر درهماً درهماً ، وإذا قال من كل عشرة درهماً كان الدرهم من العشرة. لان من للنـمـض فَـكاً نَه قال آخذ من العشرة تسعة وأحط منها درهماً \_

( فصل ) أذا أشدى رجل نصف سلمة بعشرة وأشرى آخر نصفها بعشرين ثم إعاها مساومة بُسن وأحد فهو بينها نصفان لانعلم فيه خلاة لان اشن عوض عنها فكون بينهما على حسب ملكهما نيها، وإن إعاما مرابحة أو مواضمة أو تولية فكذلك نص عليه احمد وهو قول أن سيرين والحسكم

مفرط بنرك النقل في وقنه مع قدرته فكان ألضان عليه ، ولي اشرى ثمرة قبل بدو صلاحيا بشمركما (11) (المنن والثرح الكير)

قال الاثرم قال أبو عبد الله رحم الله : إذا باعها فالنمن بينها نصفان فلت أعطى أحدهماأ كرمماأعطي الآخر فقال وإن اليس التوب ينهما الساعة سواء ، فالنمن بينها لانكل واحدمنهما علك مثل الذي تلك صاحبه ، وحكي أبد بكر عن أحمد روابة أخرى ان النمن بينها على قدر رءوس أموالها لأن يبع المرامحة يقتضى أن يكون النمن في مقابلة رأس لنال فيكون مقسوما بينها على حسب رووس أموالها ولم أُجِد عن أحد رواية يما قال أبو بكر ، وقيل هذا وجه خرجه أبو بكر وليس برواية والمذهب الاول لان التمن عوض المبيع وملكها متساو فيه فكان ملكها كموضه متساوياً كا لو باعاه مساواة

( فصل ) ومَّتي باعاءالسلمة برقمها ولا يعلمانه أو جهلا رأس المال في المرابحة أو المواضعة أو التولية أو جهل ذلك احدها أو جهل قدر الريم أو قدر الوضيعة فالبيع باطل لأن العلم بالثمن شرط لصعة البيم فلا ينبت بدونه ، ولو باعه بمائة ذهباً وفضة لم يصح البيم ، وجذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يصع وكون نصفين لان الاطلاق يتنشى التسوية كالاقرار . وثنا ان قدركل وأحد منها مجهول فإ يصح كما لو قال عائة بعضها ذهب، وقوله أنه يفتضي النسوية لا يصح فانه لو فسره بغير ذلك صح وكذلك لو أقر له عائة ذهباً وفضة فالقول قوله في قدركل واحدمتما

﴿مَــثَانَةَ ﴾ قال (وإذا باع شبثا واختلفا في ثمنه تحالفا فان شاء المشترى أخذه معدذلك بما قال البائم وإلا انفسخ البيع بينها والمبتدئ، باليمين البائم).

والكلام في هذه السئة في فصول الانة

(أحدها) إنه إذا احتنف المنابعان والسلعة قائمة فقال الباء ببنك بعشرين وقال المشتري بل بعشرة ولا حدها بيشة حكم ماء وان لم يكن لم يبنة تحالفاً، وبهذا فالشرخ وابوحدة، والشافعي ومانك في رواية ، وهنه القولُ قول المشتري مع عينه ، وبه قال أبو تور يززن لان البائد بدعي تحشيرة. زائدة ينكرها المشتري والقول قول الذكر وقال الشعى: القول قول البائع أو يترادان البيع وحكام إن المنذر عن المامنا رحمه الله ، وروى ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أله قال ﴿ اذَا اختلف البيعان وابس بينها يهنة فالفول ماقال البائع أو بترادان البيع » دواه سُمِد وابن ماجه -وغيرها، والشهور في اللهب الاول، وبحسل أن يكون معنى أغويين وأحداً وأن الغول قول البائع مَمْ عَيْنَهُ فَاذَا حَلْفَ فَرَضَى الشَّرَي بِذَلْكَ أَخَذَ بِهِ : وَأَنْ أَنْ حَلْفَ أَيْضًا وَفَسخ البيع يشعما لان في ز بعض الفاظ حديث أن مسود أن التي صلى أنه عنيه وسار قال ؛ أذا اختلف الشاجان **والسلمة قالمة** ولا يبنة لأحدها تحالفا » ولان كلّ وأحد منها مدحّ وأدعى غلبه فان البائم بدعى عقداً بعشرين ينكره المنشتري والمشتري بدعي عفداً وشرة بشكره البائع والعقد بعشرة غبر المفد بعشرين فشرعت اليمين في حقهما وهذا الحواب عما ذكروه

( الفصل الثاني ) أن المبتدي، بالمين البائم فيحف داونه بضرة وأفاجة وشرع فانشاه المشري أخذه بما قال البائع والايحاف ما اشتربته بعثمرين وأعالشتريته مشرة وبهدا قال الشافعي،وقال.ابوحنيفة الفطع فأمكنه قطَّها فتر يقطع حتى تنفت فهي من ضهانه تلبك ، وأن تنفت قبل امكان قطعها فعي من مال البائغ كالسشة قبلها .

يتديء يمين المشري لانه شكر واليمين في جنبه أنوى ولانه يقضى منكوله وينفصل الحكم وماكان أقرب الى فصل الحصومة كان أولى . و لنا قول النبي سلى انة عليه وسلم «فالقول.مانال.الئم»وفي لفظ « فَالْقُولُ مَاقَالُ الْبَائْمُ وَالْشَرَى بِالْحَيَارِ » رواه الابام أحمد ومعناه إنشاء أخذوان شاء حلف ولان البائح أنوى حَبَّة لامِما أذا تحالفا عاد المبيم البَّه فكان أقوى كصاحب البد، وقد بنا أن كل وأحد منها مكر فيتساويان من هذا الوجه،والنائع إذا نكل فهو بمراة كول المشعري محلف الآخر ويقضى لهفهاسواء

(النصل الثالث) أنه إذا حشر بالم تمكل المشتري عن البين قضي عليه ، وأن نكل النائع حلف المشيري وقضي له ، وإن حامًا حميمًا لم ينفسخ البيع بنفسر. التحالف لانه عقد صحيح فتنازعهمًا وتدارضهما لا ينسخه كما لو أقام كل واحد منها بينة تا ادعاء لكن ان رضي أحدهما ، قال صاحبه اقر النقد بينها وإن لم برضا فلكل واحد منها الفسخ هذا ظاهر كلام احمد ومحتمل أن يقف النسخ على الحاكموهو ظاهر مذهب الشافعي لان العقد صحيح وأحسدها ظالم وأنما يفسخه الحاكم لتعذُّر المضائه في الحكم فأشه تكاح المرأة إذا زوجها الوليان وحيل السابق منهما . وأنا قول النبي ﷺ « أو يترادان البيم » وظاهره استنالا لما بذلك، وفي النصة أن أن مسمود رضى أنه شنه باع الأشت بن قيس رقيقاً من رقيق الامارة فقال عـ د الله بعنك بعشرين الف. قال الاشت اشتربت منك بعشرة آلاف فنال عبد الله : سمت رسول الله ﷺ يقول ﴿ أَذَا أَحْتَكَ البِعَـانَ وَلِسِ يَبْعَا بيئة والمبيع قائم جيئه فالقول قول البائع أو بترادان البيع ، قال فاني ارد البيع روا. صيد عن هشم عن ابن أبي ليلي عن عبد الرحمن من القاسم عن ابن مسعود ، وروى ايضاً حديثًا عن عبد اللك بن عيدة قال قال رسول الله ﷺ ﴿ أَذَا احْتَافَ النَّالِعَانَ أَسْخَفُ النَّامِ ثُمَّ كَانَ الْمُشْرَى بِالْحَارِ إِن شا، أخذ وإن شاء مرك ، وهذا ظاهر في أنه ينسخ مرغيرها كم لانه جال الحيار اليه أشه من له خيار الندخ أو الرد بالمب ولانه فسخ لاستدراك الظلامة فأشبه الرد بالعيب ولا يشبه الكاح لان لسكل واحدمن الزوجين الاستقلال بالطلاق واذا فسخ العقد فقال انقاضي ظاهر كثلام أحمدان الفسخ ينفذ ظاهراً واطنا لانه فسيخ لاستدواك الظلامة فهوكا ارد بالعب أو فسخ عقد بالتحالف فوتع في الظاهر والباطن كالنسخ باللمان، وقال أبو الخطاب إن كان البائم ظالما لم ينفسخ العقدقيالباطن لانه كان يمكنه الهذار المقحوراً متفاء حقه فلا نفسخ الهقد في الباطن ولا يباح له التمعرف في المبيع لانه غاصب، فأن كان المشتري ظالمًا انفسخ البيع ظاهراً وباطناً لدجز البائع عن استبناء حقمه فكان له النسخ كما لو أفلس الشتري ، ولا محاب الشافعي وجهان كهذين ، ولهم وجه ثالث انه لا ينفسخ في الباطن عمال ، وهذا قاسد لانه لو علم انه لم ينفسخ في الباطن مجال الما أمكن فسخه في الظاهر قانه لا يأح لكل واحد منها النصرف فيا رجع البـ و بالنسخ ، ومنى علم أن ذلك محرم منع منــ و ولان الشارع جعل للمظلوم منها النسخ ظَاهراً وباطناً فانفسخ بفسخه في الباطن كالرد "بالمبُّ ، ويقوى عندي أنه ان نسخه الصادق عنها الفسخ ظاهراً وباطناً لذت : واز فسخه الكاذب عانا كِذِيه لم يُفسخ بالنسبة اليه لانه لا بحل له النسخ فم بثبت حكمه بالنسبة اليه وبابت بالنسبة الى صاحبه فيباح له التصرف فبا

<sup>(</sup> نصل ) قان استأجر أزها نزر بها فتالت الزرع فلا ني و على الزجر نص عايد أحد ولا الم قبه خلافاً لانالمنقود عليه منافع الآرض ولم يناف إنّا تنف مالّا المستأجّر فيها فصاركد**ار استأجرها** 

( فصل ) وإن شرط الخيار توما أو ساعات معلومة اعتبر ابتداء مدة الخيار من حين العقد في أحد الوجين، والآخرمن حين النفرق لان الخيار ثابت في أنجلس حكماً فلا حاجة إلى أثباته بالشرط، ولان حالة المجلس كحالة العقد لان لمما فيه الزيادة وانقصان فكان كحالة العقد في ابتدا، مدة الحيار بعد أنقضائه، والأول أصح لأنها مدة ملحقة بالعقد فكان ابتداؤها منه كالأجل، ولان الاشتراط

﴿ مَسَالَةً ﴾ ﴿ وَالرَّاحَةُ أَنْ يَبِيعُهُ بَرَجُ فِيقُولُ رَأْسُ مَالِي فِيهُ مَاثَةً بِشَكَّمَ بِهَا وَرَبَّعُ عَشَرَةً ﴾

فهذا جائز لاخلاف في صحته ولا نعلم أحدداً كرهه بران قال على أن أرثم في كل عشرة درها أو قال ده يازده أو دهداوزده. فقدكره، أحمد وروبت فيه الكراهة عن ابن عمروا بن عباس والحسن ومسروق وعكرمة وسيد بن جبير وعناء بن يسار ، وفال اسحاق لا يجوز لان النمن مجهول حال العقد فلربحز كما لو باعه بما مخرج به في الحساب، ورخص فيه سعيد بن السبب والن سيرين وشريح والنخعي وأثوري والشافعي وأصحاب الرأى وابين المنذرلان رأس المال معلوم والربح معلوم أشبه ماإذاقال وربح عشرة دراهُ. ووجه الَّكُواهة أن ابن عمر وابن عاس كرهاه ولم يعل لها في الصحابة عمَّا غب ولان فيه نوعًا من ألحهالة فالتحرز عنها أولى وهــذه كراهة تنزيه والب صحبح والحهالة بعكن ازالتها بالحساب فإ تضم كما لو باعد صرة كل قفيز بدرهم أما ما مخرج به الحُمَّابِ فَجِبُولَ فِي الْجَابُ وَالنَّفْسِلُ

﴿ مِنْ اللَّهِ وَ وَالْوَاضِعَةُ أَنْ يَقُولُ بِمِنْكُمُ مِنْ وَوَضِيعَةً دَرَهُمْ مِنْ كُلَّ عَشْرَةُ فَيْلُومُ الشِّرِي تَسْعُونُ دَرْهُمْ ) (لُمُواضَعَةَ أَنْ نَخْرَ بِرَأْسِ بِمَالُهُ وَبِقُولَ بِعَنْكُ هَذَا بِهِ وَأَعْمَ لِكُ عَشْرَةَ فَبِصَحَ مَن غَبِرَ كَرَاهَةَ وَوَانَ قال بوظيمة درهم من كل عشرة كرم لما ياكرنا في المراجحة وصّح قاذاكان رأس ساله مائة لزمانتسمون ا وَيَكُونَ الْحَظَ عَشَرَةً ، وَمَانَ قَوْمَ يَكُونَ الْخَطُّ دَرَقَ مَنْ كُلَّ أَحَدُ عَشَرَ فِيكُونَ فَلَك تسعيبَة دَرَامُ وَجِزْأً من أحد عثمر جزأ من درهم ويقي سعون وعثمرة اجزاء من أحد عثمر جزأ من درهم،وهذا غلط لان هذا يكون حطاً من كل أحد عشر وهو غير ما فانه ، فأما إن قال بوضيعة درهم لكل عشرة كانت الوضعة من كل أحد عثم درها درهم وبكون النافي تسعين وعشرة أجراء من أحدد عشر جزأ من درهم وهذا قول أبي حنيفة والشافعي، وحكى عن أب نور أنه قال الحصَّ عبنا عشرة مثل الاولى ولا يصح قانه إذا قال الكل عشرة درهم يكون الدرهم من غيرها فكأ نه قال من كل أحدد عشر درها. درهم، وإذا قال من كل عشرة درهماكان الدرام من العباة، ولان من لتبعيض فكأ له قال آخمة من العشرة تسعة وأحط منيا درهما

( فصل ) قان باعه السلمة مراخة مثل أن يخبره ان ثمنها مائة ويوج عشرة ثم علم ببيئة أو اقرار أنائمتها تسعون فانبيع صحيح لانه زيادة في النمن فلإبعام الصحة كالعببوته شري الرجو عطى البائع بها زاد في الثمن وهو عشرة وحطها من الربح وهو أدرغم فيبقى على الشري تسعة والسعون درهماً ، ومهذا قال النوري وابن أبي لبلي وهو أحد تُوني الشافعي، وقال أبو حنبة بخبر بين\لأخذبكلالشن

والثا أنه باعه بوأس ماله وما تدرء من الربح قاذا بان رأس مانه تدرأكان سيماً به وبالزيا**دة التي** 

(المغنى والشرح الكبر) سَمَ ثُونَ الخَيَارُ فِيجِمُ أَنْ يَعْفِهُ حَكَمُ كَالِمَكَ فِي البِيعِ ، ولا قَالُو جَعَلنَا ابتداءهمن حين النفرقُ \* أدى إلى جهالته لاتنا لانعلم متى يتفرقان قلا أملم متى البتداؤ، ولا متى المهاؤ، ولا يمنع نبوت الحمكم بسبين كتحريم الوطء بالصيام والاحرام والظهار ، وعلى هــذا لو شرطا ابتداء. من حين التفرق لم يصح لذلك إلا على الروامة التي نقول بصحة الخيار الحجول، وإن قلنا ابتداؤه مرح حين النفرق فشرطا ثبوته من حين الفقد صبح لانه معلوم الابتداء والانتهاء، ومحتمل أن لا يصح لان الخيار في المجلس بَعْنِي عَنْ إِلَ آخَرُ فَيِمْنِعِ ثَبُوتُهُ: والأول أُولى ومذهب الشَّافِي في هذا الفصل كله كما ذكر ما

أتفقا عامها والمسكذلك عندنا فان له أخذ الارش ثم الفرق مينهما أن المسبب لم يرض به إلا بالنمن المذكور وهمنا رضي فيه برأس آنال والربح المقدر، وعل المشري الحيار? فالنصوص عن أحمد أنّ المشتري مخبر مين أخذ المبيع برأس ما له وحصته من الربح وبين تركه نفل ذلك حنبل وهوقول للشافعي لان المشترى لا يأمن الحيانة في هذا الثمن أيضاً ، ولا ، رَبَّاكان له غرض في الشراء بذلك أشمن لكونه خالفاً أو وكبلا أو غير ذلك فظاهر كلام الحرق أنه لا خيار له وحكى قولا للشافعي لانه رضيه ببائة وعشرة فاذا حصاله بدون ذلك فقد زاده خيراً فل يُبت له الحيار كما لو اشتراء على أنه معيب قبان صحيحاً أو وكل في شراء معين بمائة فاشتراه بتسمين : وأما البائع فلاخبار له لانه باعدبر أسما له وحمشه من الربح وقد حصل له ذلك.

· ( فصل ) وان قال في المرابحةرأس مالي فيه مائة وأربح عشرة ثم قال غلطت رأس مالي فيه مائة · وعشرة لم يقبل قوله إلا ببيئة تشهدان رأس ماله عنيه ماقاله ثانيّاًذكرها بن المتذرعن أحمد وأسحاق وروى أبه طالب عن أحمد إذا كان البائم معروة بالصدق قبل قوله وإن لم يكن صدوقا جاز البيت : قَالَ القاضي وظاهر كلام الحُرقي أن القول قول البائع مع بينه لانه لما دخل معه فيالمرابحة:قد الثمنه والقول قول الامين مع يمية كالوكيل والمضارب، والصحيح ألاول وكون البائع مؤتمنا لا يوجب قبول دعواه في الحلطكالمضارب اذا أفر بريم نم قال غلطت، وعن أحمد رواية ثاتَّة أنَّه لايقبل قول|البائع-و إن أقام بينة حتى بصدقه المشتري وهو قول الثوري والشانعي لانه أقر بالنمن وتعلق به حق السغيرا فلا يقبل رجوعه وإن أقام بينة لافراره بكذبها

والنا أنها سنه عادلة شهدت عمما محتمل الصدق فنقبل كماثر البينات ولانسل أنه أقور بخلافها فان الافرار يكون لنير المقر وحالة أخباره بشمتها لم يكن عليه حتى لفيره فلم يكن افراراً ، قان لم يكن له بينتم أَوْكَانَ لَهُ بِينَةً وَقَنَا لاَنْقِبُل قَادِعَى أَنْ المُشْتَرِي مِلْمَ غَاطِهُ فَأَنْكُرُ المُشْرِي فالقول قوله ، قان طلب يمينه فقال القاضي لايمين عليه لانه مدع والعمين على ألمدعى عليه ، ولانه قد أقر له فيستغني ۗ بالاقرار عن البين ، والصحيح أن عليه النين أنه لا يعلم ذلك لانه إدعى عليه ما يلزمه رد الساء: أوزيادة في عُمَها فلزمه اليمين كموضع الوقاق وليس هو ههنا مدع آنا هو مدى عليه العلم بمقدار العن الاول ، وانقلنا يقبل قول البائم أو قامت له بينة يما ادعاء وفلنا تقبل بيته فاستشري أن مجافه أن وقت ماباعهـا لم بعلم أنشراءها أكثر ذكره الخرقي فانه لو باعهابدون شهاء فائرمه البيع باعقدعليه لكونه تعاطىسيه عالما فنزمه كمشري المعب عالما بعيه ، وإذا كان البيع يلزمه بالعلمة دعىعليه لزمته اليمين قان فكل قضي عليه بالتكول، وإن حلف خير المشري بين قبوله بالثمن والزيادة التي غلط بها وحطها من الربع وبين

وكيف شاه لأبها جنسان ويعتبر النساوي فيعما بالكيل لأنه يقدر به وبباع 4 عادة محمو هذا مذهب الشافعي وسواء كانا مطبوخين أو نيثين ، وقال أصحاب الشانعي لا يعجوز بيع المطبوخ بجنب لأن النار تمقد أجزامها فيختلف ويؤدى إلى التفاضل، و لنا أنهما متساويان في الحال على وجه لا ينفر د أحدهما بالنفس فأشيه

( فصل) ولا مجوز أن يشتري أكثر من خسة أوسق فها زاد على صفقة سواه اشتراها من واحد أو من جماعة ، وقال الشافعي بحبوز للإنسان بيع جميع حائطه عرايا من رجل واحد ومن رجال في عنود منكررة لمعوم حديث زيد ولان كل عقد جاز مرة جاز أن ينكرر كسائر البيوع،ولنا تموم الهي عن المزاينة استني منه العربة فيها دون خمسة أوسق فمازاد يبقى علىالعموم فيالتحريم ولان مالا بجوز عليهالمقد مرة إذا كان وعا واحداً لابحبوز فيعقدين كالذي علىوجهالارض وكالجم بين الاختين.

(فصل) (١) ولاتعتبر حاجةالبائع فلو باع رجل عربة من رجلين فيها أكثر من خسة أوسق جاز وقال أبو بكر والفاضي لايجوز لما ذكرنا في المشتري

ولنا أنالغلب في التجويز حاجةالمشتري بدليل ماروى محودين لبيد قال فلت لزبدين ناستماعرا إكم هذه? فسمى رجالا محناجين من الانصار كوا إلى رسول.الله صلى الله بليه وسلم أن الرطب بأني ولا نقد بابديهم يبتاعون به رطبا بأكاونه وعندهم فضول من النمر فرخص لهم أن ببناعوا العرايا بخرصها من النمر الذي في أيديهم يأكلونه رطبًا ، وإذاكان سبب الرخصة حاجة المشتري لم تعتبر حاجة البائع إلى البيع فلا يتنبد في حنه بخمسة أوسق ، ولا تالو اعتبرنا الحاجة من الشتري وحاجة البائع الى البيع أفضى إلى أن لاعممل الارقق إذ لايكاد ينفق وجودالحاجين فتسقط الرخصة قان فانا لامجوز ذلك بطاللمقد الناني وان اشترى عربتين أو باعجا وفيعا أفل من خسة أوسق جاز وجها واحداً

(الثانى) أن يكون مشتربها محناجا الى أكلها وطبأ ولابجوز بيمها لنمي وهوأحدتولي الشانعي ولدقول آخر أنها نباح مطلقا لكل أحد لان كل يسع جاز المحتاج جاز للغني كسائر البيوع ولان حديث أن هربرة وسهل مطلقان . ولنا حديث زيد بن ثابت الذي ذكرنا. وإذا خولف الاصل بشرط لم نجز غالفته بدون ذلك الشرط ولايلزم من اباحته للحاجة اباحته مع عدمها كالزكاة للمساكين فعلىهذا متى كانالمشتري غير محتاج الى اكل الرطب لم يجز شراؤها بالعر، وآوباعها لواهبها تحرزاً من دخول صاحب العربة حائطه كمذهب مالك أو لغيره لم يجز وقال ابن عقبل بياح وبحث كلام أهمد لان الحاجة وجدت من الحاسين فحازكما لوكان المشتري محتاجا إلى أكلها

ولنا حديث زيد الذي ذكر ناه والرخصة لمنى خاص لانتبت مع عدمه ولان فيحديث زيد وسهل ياً كلها أهالها رطباً ولو جازت لتخايص المعري لما شرط ذلك (انالت) أن لايكون للمشتري نقد بشتري به للخبر المذكور (الرابع) أن يشتربها بخرصها من النمر ويجب أن يكون النمر الذي يشترى به معلوما بالكيل ولابحبوز جزانا لانم خلاة في هذا عند من أباح بيع العرايا لما روى زيد بن ثابت أن رسول الله صلىالله عليه وسلم رخص في العرايا أن قباع بحرصها كبلا منفق عليه، ولمسلم أن تُه خذ بمثل خـ صِـا هِرَأَ بِأَ كَامَا أَهَامَا رَطِياً ءَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكُ فَمَنَى خَرْصِها يَمْلُها مِنَ النَّزِرُ أَن يَنظر الحارص إلى العربة فينظر كم يعمر، منها بمرأ فيشتريا المشتري ممنه بمرأ، وجذا قال الشانسي، ونقل حنيل عن أحد أنه قال غُرُمها رَطَبًا ويَبْطَى ثَراً رَعَدًا يُسْتَلَ الآوَلَ ، ويُعْسَلُ أَنَّهُ يَشْرِبنا بِمِثْلُ الرَطْبِ الذي عليها لآنه بيع ( المغني والشرح السكير ) (الجز الرابع)

( المغنى والنسرح السُكبير ) مخنف وقال أبو حنيفة يجوز إذا عزيفياًأنءافي الاصلمن الدهن والنصر أقلمن النفردوان إيهم إيجز ولنا أنه مال ربا بيع بأصه الذي فيه منه فلم بجز كبيم اللحم بالحيوان وقد أتبتنا ذلك بالص ( نصل ) فأما يبع شيء من هذه المتصرات بجنسه فيجوز أمهالا وبجوز يبه بفيرجنسه مقاضلا بيع الرطب في رءوس النخل خرصاً بمثله من التمر كيلا فها دون خسة أوسق لمن به حاجة الى

أكل الرطب ولا ثمن معه) 🔀 جعوز بسع المزاينة لانالتيوصل انةعليه وسلم نعىءن المزاينة وهوبيع الرطب بالتسرمتفق عليه. وروى البخاري عَنْ أَنْسَ أَنْ النِّبِي صَلَّى اللَّهَ عَلَيْهُ وَمَ لَمْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَمُول أُكْرَ أَهَلَ اللَّهِ مَهُمَ مَالِكُ فِي أَهُلَ المَدِينَةُ وَالْأُورَاعِي فِي أَهُلَ النَّامُ وَالنَّافَي وَإِحْلَقَ وَانَ المُنذَرُ، وقال أبو حنيفة لا محل بيمها لمــا ذكر نا من الحديث ولانه بيح الرطب بالنمر من غيركيل في أحدهما فلم يعجز كما لو كان على وجه الارض

ولنا ما روى أبو هريرة انالنبي صلى الله عليه وسإرخص في العرابا في خمسة أوسق أو دون خسة اوسق منفق عليه ،ورواه زبد بن ثابت وسهل بن أي حنمة وغيرهما وحديمهم في سباقه إلا العرايا كذلك في المنفق عابه ، وهذه زيادة بجب الاخذ بها ولو قدر النمارض وجب تذم حديثنا نخصوصه جماً بين الحديثين وعملا بحرَّ النَّصين. قال ان النَّذَر الذَّبِّي نَعَى عَنْ المُرَانِة هُوَ الَّذِي أُرخَصُ في الدرايا وطاعة رسول الله صلى انه عليه وما أولى:والنياس لايصار إليه مع النص مع أن في الحديث انَّهُ أُرخَس في الدرايا ، والرخمة استباحة المُخلور مع وجود السبب الحاظر ، فلو منَّع وجود السبب من الاستباحة لم يبق لنا رخصة محال

(فصل) وأناً يَجوز بشروط خمة (أحدها) أن يكون فيا دون خمـة أوسق في ظاهر المذهب ولا خلاف في أنها لا تجوز في زيادة على خمسة أوسق وانها تجوز فيا نفس عن خمسة أوسق عنذ الغائلين بعجوازها. فأما الحُمْمة الاوسق فظاهر المذهب أنه لا يعجوز فيها وبه قال ابن المنذر والشافعي في أحد قوليه ،وقال مالك والشافعي في قول يجوز ورواه اسما عبل من سعيد عن أحمدلان في حديث زيد وسهل أنه أرخص في العرايا مالمقائم استنى ما زاد على الحُمَّةَ وشك الراوي في الحُمَّة فبتي المشكوك فيه على أصل الآباحة

ولنا أن النبي صلىالله علماوسلم من عن المزابنة .والمزابنة يعم الرطب بالنمر ثمأرخص فيالمعربة فيها دون خمسة أوسق وشك في الحمسة فيق على العموم في التحريم ولان العربة رخصة بنبت على خلاف النص والفياس فيا دون الحُمَّـة ، والحُمَّـة مشكوك فيها فلا نثبت إباحبًا مع النتك ، وروى ابن المنذر باسناده أنالنبي صلىالله علىه وسلمأرخص في يتعالمربة في الوسق والوسقين وآلنلانة والاربعة والتخصيص بهذا بدل على أنه لاتجوز الزيادة في العدد علَّه كما انفقنا على أنه لا تجوز الزيادة على الحُسة التخصيصة إياها بالذكر ولان خممة الاومق في حكم مازاد عليها في وجوب الزكاء فيها دون ما نقص عنها فأما قولهم أرخص فياليم بة مطلقا فإ يثبت أن أارخدة المثلثة سابقة عنى الرحصة المعيده ولا متأخرة عنها بل الرخصة واحدة رواها بعضهم مطانة وبضهم مقيدة فيجب حمل المطاق على المفيدو يصير القيد الذكور في أحد الحديثين كأنه مذكور في الآخر ولذك يتيد فيا زاد على الحسة إضافا

د ١٠ كذا في ا

الاصل وكأن المناسب ان مذكر هذا الفصل عقيد الشرط الشباني ولاندرى ازكان هذا الوضع أن المصف أو من النساخ

التي جوز فيا مسئلة مدعجودةان لم بيق فيه شيء من عصرِه جاز بيمه به متفاضلا ومهائلالأسماجنسان ( فصل ) وان باع شيئاً فيه الريا بعضه يعمل ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسه كمد ودرهم بمد

فيؤذيه دخول صاحبه عليه فيجوز ان يشتريها منه:واحتجوا بأن العربة في اللغة هبة عُمرة النخيل عاما قال ابو نبيد الاعراء ان مجمل الرجل للرجل تمرة نخله عامها ذلك قال شاعر الانصار : ليست بسنها. ولا رجية ولكن عرايا في السنين الجوائح

يقول أنا لعربها التاس، فتمين صرف الفظ إلى، موضوعه في العربية ما لم يوجد ما يصرفه من قال الدرية ما لم يوجد ما يصرفه عن ذلك . وثنا حديث زيدين ثابت وهو حجة على مائك في تصريحه مجواز يجها من غير الواهب ولانه لوكان طاحة الواهب لما اختمى محسدة أوسق لعدم اختصاس الحاجة بها ولم يجز يبعها بالشعر لان انظاهر من حال صاحب الحافظ لذي له التحل الكشر بعربه الناس أنه لا يعجز عن أداء تمن المرة . ونيه حجة على من اشترط كونها موهوبة لبائمها لان عنة الرخصة حاجة المشتري إلى أكل الرطب ولا تمن معه سوى النعر في وجد ذلك جاز البيع ، ولان اشتراط كونها ، وهوبة مع اشتراط حاجة المشتري إلى أكلها رطبا ولا تمن معه يفضي إلى شقوط الرخصة إذ لا يكاد يتنق ذلك ، ولان ماجاز يبعه لواهبه جاز للم كان الاموال وما جاز يبعه لواهبه جاز لدر كاناز الاموال وما جاز يبعه لواهبه جاز لدر كاناز الاموال وما المواد وما تسريه عن غيره وافراده ، فالبيح

(سئة) (ولايجوز في سائر الثار في أحد الوجين)

لا بجوز بع العربة في غير النخيل اختاره أبو حامد وهو قول الليث إلا تكون ثمرته مما لابجري فيه الربا فيجوز بيع رطبها بيابسها لندم جريان الربا فيها ، وقال الفاضي بجوز في سائر النمار وهوقول ماتك والاوزاعي قباساً على ثمرة النخيل ، ، ويحتمل أن بجوز في العنب دون غيرهما وهو قول الشافعي لان النب كالرطب في وجوب الزكاة فيه و جواز خرصه وتوسيقه وكثرة فإبسه واقتنائسه في بَعْضُ البندان والحاجة إلى أكل رطبه ، والنصيص على الذيء يوجب نبوت الحسكم في مثنهولا بجوزفي نيرهما لاختلافها في أكر هذه الماني فانه لا عكن خرصها لنفرقها في الاغصاب واستنارها بالاوراق ولا بفتات بابسها فلا مجتاج إلى الشراء به ، ووجه الاولى أنالنسي ﷺ نهى عن المزابنة العمر بالفَّرَّة إلا أصحابُ العرايا فانه أذن لهم ، وعن بيم العنب بالزبيب وكلُّ بمر تحرصه وه .ذا ﴿ عَدَيْتُ ﴿ عَسَنَ رُواْهُ الزمذي وهويدل على تخصيص العرية بالثمر فمن زبد بن ثابت رضي الله عنه عندرسول الله على الله عليه وسلم أنه أرخص بعد ذلك في بينع العربة بالرطب أو بالنمر ولم يرخص في نحير ذلك ، وعن أبن عمر رضي الله عنها قال: شيرسولالله صلى الله عليه وسلم عن المزا به حوالمزا بنه بيع عمر النخل بالنمر كيلا- وعن كل عمر نخرصه ولان الاصل يقتضينحم بم بيع العربة وأعا جازت فيثمرة التخل وخصة ولا يصح فياس غبرها عليها لوجبين (أحسدها) أن غيرها لا يساويها في كزة الافيان بها وسهونة خرصها وكون الرخصة في الاصل لأهل المدينة ، واتماكات حاجتهم إلى الرطب دون غيره ( الناني ) أن القياس لا يعمل به إذا خالف نصاً وقياسه مخالف نصوصاً غير مخصوصة ، وأنا يجوز الخصيص بالقياس على الحل المحموص ونهى عن يسع العتب بالزبيب لم يدل على مخصيص فيناس عليه وكذلك سائر الخار

( مسالة ) (ولا يجوز بيع جنس فيه الربا بعث ينطن ومع أحدهما أو معهما من غير جنسود

الني. بالني، فأما يسمهاني، بالمطوخ من جنس واحد فلا يجوز لان أحدهًالمِثْرُ دبالنفص في الرالحال فريجز يمه به كالرطب بالنمر. وان باع عصير شي، من ذلك بنفه قاز كانت فيه تقية من المستخرج ، مه م يجز يمه به فلا يجوز يمع الشبرج بالكسب ولا الزيت بنفه الذي فيه بقية من الزيتالا على الرواية

أشرطت الماتة فيه قاعبرت حال البيع كما تر البيوع ولان الاصل اعتبار المائة في الحال وأن لا يباع الرطب باليمر خير فف في الاصل في بيع الرطب باليمر فيقي فيا عداء على قضة الدليل . قال القاضي والاول أصع لأنه بينبي على خرص البار في السمر والصحيح خرصه مراً ولان المائة في بيع انسر بالتسر مسترة حالة الادخار وبيع الرطب بمناه بمراً بفضي إلى فوات ذلك ، فأما أن اشراها بخرصها وطباً لم يجز وهذا أحدالوجوه الاصحابالشافي والنان يجوز والثالثلا بجوز مم اتفاق النوع وبجوز مع اختلافه. ووجه جوازه ماروى الجوزجاني عن أب صالح عن البت عن ابن شهاب عن سالم عن ان عم عن زيد بن نمات رضي اقد عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسم أرخص بعد ذلك في بيع المرقب بالرطب أوالتمر ولم برخص في غير ذلك ، ولانه إذا جاز بيمها بالتمر مع اختصاص أحدهما بالنفس في نان الحال فلان يجوز مع عدم ذلك أولى

ولنا ماروى سن باسناده عن زيد بن البت أن رسونالله صلى المتعليه ولم رخمى في العرافيا أن تؤخذ بمثل خرصها تمراتمو في سهل بن أي حتمة أن رسونالله صلى الله عليه وسلم لهى عن بيم النمر بالنمر وقال وذلك الربا تلك المزاينة " الا أنه أرخص في العربة النخبة أو اللختين بأخذهما أهل البيت بخرصها بمرا يأكلونها رطباً ولانه مبيع بحب فيه منه تمرأ فني بحر بيعه بمنه وطباً كالنمر الجاف، ولان من له وطب فيو مستفن عن شراء الرغب بأكر ما عند، وبين المرابا بسترط فيه حاجة المشترى على ماأسلفاء وحديث ابن مجي شك في الرطب والمرب الارجود الصابح الشك بها وهذه الاحديث تبته وتوبل الشك

(الحامس) التفايض في اعبنس وهو قول الشافه ولا نظم به مخالفا لانه بيع عمر بشو قاعتير فيه شروطه إلا ما استثناه الترع تما لم يكن اعتباره في بيع العرايا، والفيض في كل واحد منها على حبه فني التمر أكتباله وفي الثمر اكتباله وفي الثمر اكتباله وفي الثمر اكتباله وفي الثمر التحتيا، ولبس من شروطه حضور التمر عند التحقيل بل لو تبايعا بعد معرفة الشر وألا ثم مضيا الى الشعل في التحقيل فيله المربة أو تما الشراء أو المنت في المنافق المحصل فيل الغيض إذا المتحقيل فيل المنافق المحسل فيل المنافق المحسل في الشراء المنافق المحسل في المنافق المحسل المنافق المحسل المنافقة المنافقة

(مسئنة) (بَيْطَهُ مِنْ النَّمْرُ مِنْ مِؤْرِنَاكِ مِنْ النَّخِلُ عَدَاجُنَافُ وَعَهُ بِعَلَمْهُ مِنْ رَطِّهُ وَقَدَّهُ وَاللهُ (فَصَلُ) وَلاَ يَشَوَطُ فِي الدِّرِقِ اللهُ (فَصَلَ) وَلاَ يَشَوطُ فِي الدِّرِقِ اللهُ اللهُ وَقَالَ اللهُ الل

ولتا أن الله تسالى عذب أمة بميلة احتالوها فمسخم قردة وساهم معندين وجسل ذلك نكالا وموعظة للمتقين ليعظوا بهم وتتنموا من مثل أضالهم. وقال بعض المفسرين في قوله تسالى ( وموعظة المنتين) أي لامة محد صلى الدّعليه وسلم، فروي انهم كانوا ينصبون شباكهم للحيّان يوم الحمَّمة ويتركومها إلى يوم الاحد ومهم من كان محفر حفائر وبجعل البها مجاري فيفتحها يوم الجمعة قاذا جاء السمك يوم السبت جرى مع الماء في المجاري فيقع في الحدائر فيدعها إلى نوم الاحد تم أخذها ويقول ما اصطدت يوم السبت ولا اعتديت فيه فهذه حيلة، وقال الني صلى اللَّمَالية ولم (من كِخل فرسا بين فرسين وقد أمن أن يسبق فهو قمار ومن أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلبس بقار ¢ رواه أبو داود وغيره فجعله قمارا مع ادخاله الفرس الثالث لكونه لا عنم معني الفار وهوكون كل واحد من النسابقين لا ينفك عن كونه آخذاً اومأخوذا منه وأعا دخل صورة تحيلا عا إباحة الحرم وسائر الحيامثل ذلك، ولان الله تمالي إنما حرم الحرمات لفسدها والضرر الحاصل مهاولاترور مفسدها مع ابقاء معاها باظهارهماصورة غير صورتها فوجب أن لازول التحريم كالوسمي الحمر بنير اسمها لمبيح ذاتك شربها وقد جاء عن الذي صلى الدّعليه وسلم أنه قال « ليستحلن قوم من اوتي الحُمْر بسمومًا بغير اسمًا » ومن الحيل في غير الربا أبهم بتوصلون إلى بيم النبيء المنهى عنه أن يستأجر بياض أرض البستان بامشـــال أجرته مُم يساقيه على أمز شجره بجزء من الف جزء فالك وتسعالة وتسعة وتسعون لمامل ولا يأخذ منه المالك شبئا ولا يريد ذلك واتما قصد بيع النمرة قبل بدو صلاحها بما ساء أجرة والعامل لايقصد أيضًا سوئ ذلك وربمــا لاينتفع بالارض التي ــــمي الاجرة في مقابلهــا ومتى لم لخرج التمر أو أصابته جائحة

ولنا ان الله تعالى عذب امة بحيبة احتالوها للمسخهم قردة وسهاهم معندين وجبل ذلك نكالا وموعظة الهنقيز المنطول بهم ويتنموا من شال أفعالهم، قال بعض الفسرين في قوله تعالى (وموعظة للمنقين) اي لامة محمد صلى انةعليه وسل فروي الهم كانوا ينصبون شباكهم يوم الجمعة وبتركونها إلى يوم الاحد ومنهم من كان محفر حقائل ونجعل اليها مجاري فيفتحها يوم الجمة فاذا جاء السمك وم السبت جرى مع الماء في الحجاري فيقع في الحفائر فيدتها الى يوم الاحدثم بأخذها ويقول ماصصدت يومالسبت ولا اعتديت فيه وهذا حبة ، وقال النبي ﷺ من الإخل فرسا بين فرسين وقد أمن الربسيق فهوقمار» رواء ابوداود فجعله قارأ مع ادخاله الفوس الثالث لكونه لاتنع معنى الخار وهو كون كل واحد من النسابقين لاينفك عن كونه آخذً إومأخوذاً منه وإنما دخل صورة نحيلا على إليمنا محرموسائل الحيل مثل ذلك،ولان الله تعالى أتنا حرم المحرمات لمفسدتها والضرر الحاصل منها ولاتزول مفسدتها مع بقاء مناها بإظهارها صورة غيرصورتها نوجب أن لايزول التحريم كما لوسمي أشمر بغير أسمها لم يبح ذلك شرمها ، وقد روي عن النبي صلى اللَّ عليه وسلم الله قال « ليستحان قوم من أمني أخر يسموكها الجيم المسهاة ومن الحيل في غير الربا أنهم بتوصون الى بيم المنهى عنه بأن يستأجروا بياض أرض البستان بآمثال أجرته تم ساقيه على أمر شجره بجزه من أنف جزه المائك وتسع المواسعة وتسعون تعامل ولا بأخذ أيضاً سوي فاتك وبرينا لا ينتلج بالارش التي حسر الاحرة في مقابلتها ومتى لم يخرج النمو **أو أصابته** 

حا. الستأجر يطلب الجائحة ويعتقد أنه اعا بذل ماله في مُقابلة الْمُرة لاغير ورب الارض يعلم ذلك ( فصل ) ولو اشترى شيئا بمكسرة لم بحز أن يعطيه صحيحا أفل منها . قال أحمدهــذا هو الربا المض وذلك لانه بأخذ عوض النصة أقل منها فبحصل التناصل مينها، ولو اشتراء بصحيح لم مجز أن يعطيه مكسرة أكز منهاكذلك فان تفاسخا البيع م عقدا بالصحاح أوبالمكسرة حاز، ولو أشرى ثوبا بنصف دينار لزمه لصف دينار شق فان عاد فاشرى شيئا أخر بنصف آخراز مه لصف شق أيضا فان وناه ديناراً صحيحا جلل العقد الثاني لانه تضمن اشتراط زيادة نمن العقد الاول، وان كان ذلك قبل لزوم المقد الاول بطل أيضا لأنهوجد ما نصده قبل انبرامه ، وإن كان مدتفر فهمافلزومه لم يؤثر ذلك فيه ولا يلزمه أكثر من تمنه الذي عقد البيع به ، ومذهب الشافعي في هذا كما ذكر نا

( فصل ) إذا كان له عند رجل دينار وديعة فصارفه به وهو معلوم بقاؤه أو مظنون صحالصرف وان ظن أنه نمير موجود لم يصح الصرف لان حكمه حكم المدوم ، وأن شك فيــه نقال أبَّن عقبل يصح وهو قول بعض الشافعية ، وقالالقاضي لا يصح لاه أغير معلوم البقاء وهو منصوص الشافعي ، ووجه الاول أن الاصل بفاؤه فصح الناء علميه عند الشك قان الشك لا يزيل اليفين ، ولذلك صح بيع الحيوان أدائب المشكوك في حياته فان نبين أنه كان ثالفا حين العقد تبينا أن العقد وقعر باطلا

( فصل ) ولا مجوز بيم تراب الصاغة والمعدن بشيء من جنسه لانه عال ربا بيم مجنسه على وجه لانها إنمالة بينها فلم بصح كميع الصبرة بالصبرة وان بيع بغير جنسه فحكى ابن المنذر عن أحمسد كراهة بيع تراب الممادن وهو قول عطاء والشانمي والشني والتوري والاوزاعي واسحاقلا نهجهول وقال ان أي موسى في الارشاد بحبوز ذلك وهو قول مالك وروي ذلك عن الحسن والنخمي ورسعة والمبت قالوا فان اختلط أو اشكل فليمه بعرض ولا يعه بعين ولا ورق لانه باعه بممالا ربا فيه فحاز کال اشری تو با بدنیار ودرهم

« مسئلة » قال (والمراياالتي أرخص فيها رسول!لله ﷺ هو أن يوهب للإنساز من النخل ما ليس فيه خمـة أوـق فيبيمها بخرصها من التمر لمن بأكلها وطبا )

في هذه المسئلة نصول خسة ( أولها ) في إباحة بيع العرايا في الجلة وهو قول أكثر أهل العلم

حَاجُة حِاء المُستَأْجِرِ يطلب الحَاجُمة ويُستقد أنه أنما بذل ماله فيمقابلة الثمرة لاغير وربالارض ملم ذلك ( فصل ) وإن اشرى شيئًا تكسرة لم مجيز أن مطيه صحيحاً أقل منها ، قال أحمد هذا هو الربا المحض وذلك لأنه يأخذ عوض الفضة أقل منهافيحصل النفاضل، ولو اشتراء بصحيحلم مجزأن مطبه مكبرة أكثر منهاكذلك ، فن تفاسخا البيع ثم عقدا بالصحاح أو بالمكبرة جاز ، ولو المنزى تو با بَصَف دِينَارِ لَزِمَهُ نَصْف دِينَارِ شَقَ ، قان عَادَ قَاشَرَى شَيًّا آخَرَ بَصْف لَزَمَهُ نَصْف شق أَيضاً قان وقد وباراً صحيحا بطل المقد النالي لا نه تضمن اشراط زيادة عن المقد الاول ءو إن كان ذلك قبل لزوم العقد الاول بطل أيضاً لانه وجد ما يتسده قبل انبرامه ، وان كان جداز ومه لهو تر ذكك قيه ولا بلزمه أكثر من ثمنه الذي عقد البيع به ومذهب الشافعي في هذاكما ذكرنا

( المغنى والشرح الكبير )

مالا يجوز عابه العقد مرة اذاكان نوعا واحداً لابجوز في عقدين كالذي على وجه الارض وكالجمع بين الاختبن ءنامًا حديث سهل قانه مقيد بالنخلة والتخلين بدليل ماروينا فيدل على تحرم الزيادة عليهما م إن المطاق محمل على المقيد كما في المقد الواحد فاما أن باع رجل عربين من رجلين فيجما أكثر من خسة أرسق جاز وقال أبو بكر والقاضي لا مجوز لما ذكرنا في المشتري .

وثا أن الغلب فالنجويز حجة المشتري بدليل ماروي محودين ليدفال قلمتازيد بن نابت ماعرايا كم هذه أف نسبي رجالا محاجين من الانصار شكوا إلى رسول الله على الله عليه وسلم أن الرطب بأني ولا تقد بايدم يتاعون به رطبا بأكاوته وعندهم فضول من النمر فرخص لهم أن يبناءوا السرايا خرصها من النمر الذي في أيدم بأكلوته رطبا ، واداكان سبب الرخصة حاجة المشري وحاجة البائح البائح الله يتغيد في حقه مخمسة أوسى ، ولانا لو اعترينا الحاجة من المشري وحاجة البائع إلى البع أفشى الى أن لا محصل الارقتي اذ لا يمكن بتفق وجود الحاجتين فاسقط الرخسة ، قال فنا لا يحيل الدائمي وان اشرى عربتين أو ياجها وفيها أفل من خسة أوسى جازوجها واحدا

لاتحوز ذلك بطال الفقد الثاني وأن أشرى عربتين أو باجها ونيهما أقل من خسفا وسق جازوجها واحدا (الفصل الثان ) أنه لا بشرط في بيع العربة أن تكون موهوية لبائهها هذا ظاهر كلام أصحابنا وبه قال الشافين وظاهر قول الحرفي أنه شيرط ، وقد روى الاثيرم قال : سبعت أحمد سئل عن تفسير الدراي فنال الدرايا أن يعري الرجل أو الفراية تلحاجة أوالمسكنة فللمعرى أن يعيمها بمن شاء ، وفان منت : يعيم المن شاء ، ومان منت عنه فيهم كر وصاحب الحائط دفول الرجل الرجل نظر على من حائطة ثم يكر وصاحب الحائط دخول الرجل المعرى لانه ربما كان مع الحله في الحائط فيؤذيه دخول صاحبه عيم فيجوز أن يشتريها منه واحتجوا بان المربة في اللغة هية عمرة النخيل علما قال أبو عبيد: الاعرامان يجمل الرجل لنرجل ترة نحة عامها ذاك قال الشاعرالانصاري يصف النخل

ليست بسهاء ولا رجبية ولكن عرايا فيالسنين الجوائح

يقول أنا نبربها الناس ، فتين صرف النفظ ألى موضوعه لمة ومقتضاه في أمرية مالم بوجد ما يسرقه عن ذلك . ولما حدث زبد بن ثابت وهو حجة على مالك في تصريحه بجواز يمها بن غير الواهب ولا نه وكان لحاجة الواهب لما احتص نجيد أوسق لعدم اختصاص الحاجة بها ولم يبجز يمها بالتحر لان الظاهر من حال صاحب الحائط الذي له التخيل الكثير يعربه الناس أنه لا يعجز عن أداء تمن المربة وفيه حجة على من اشترط كونها موهوبة لبائمها لان عقة الرخصة حاجة المشتري إلى أكل الرطب ولا تمن معه سوى النمر قتى وجد ذلك جاز البيم ، ولان اشتراط كونها موهوبة مم اشتراط حاجة المشتري إلى أكلها رطب ولا بن معه يقضي إلى سقوط الرخصة إذ لا يكاد يتفق ذلك ، ولان ما جاز لييم اذاكن موهوبا جاز وإن لم يكن موهوبا كسائر الاموال وما جاز ييمه لواهب جاز لنيره كسائر الاموال واعا سمى عربة تعربه عن غيره وأدراده بالمبع

(انفسل الراج) انه إنما بجوز بيما بخرصها من التمر لا أفل منه ولا أكثر وعب أن كدن البر الدي بشرى به سلوما بالكيل ولا بجوز جزافاً لا نعلم في هذا عند من آباح بيع الدرايا اختلافالاروى وأبو بوسف والشانمي واسحاق ، وقال أبو حنينة لايجري الربا بين سبلم وحربي في دارالحرب،وعه في مسلمين أسلما في دار الحرب لاربا بينجا لما روى متكنول عنالني صلى التعليدوسم أنه قال الاربايين منهم مالك وأهل ألمدية والاوزاعي وأهل النام والنافي واسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة لا يحل يبها لان التي وتتلقيق نفي عن يع المزاينة والمزاينة يبم الربائع منفي عليه .ولانه يبيم الرطب بالنم من غير كل في أحدهما فل مجز كا لو كان على وجه الارض أو فها زاد على خسة أوسق . ولنا مادوى أبو هر برة أن التي على الشنايه وسم رخص في الدرايا في خسة أوسق أو دون خسة أوسق منفق عليه ورواه زبد بن نابت وسهل بأبي حمة وغيرها وخرجه أنمة الحديث في كتبه وحد بنم في سيانه الاالدرايا كذلك في المنفق عليه ورواه نبد من وعد ومند تم في سيانه الاالدرايا كذلك في المنفق عليه ومدة رئادة عجب المدين وجب تقديم حديثنا لحصوصه جما بين الحديث وعملا بكلا النصين . وقال ابن المنفر : الذي نعى عن المزاينة هو الذي أرخص في الدرايا وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسم أولى وانفياس لايصاراليه مع النص ممان في الحديث أبه أرخص في الدرايا والرخصة استباحة المخطور مع وجود الدب الحاظر فلومنع وجود الدب الحاظر فلومنع وجود الدب من الاستباحة لم بين لنا رخصة عمال

(النصل الثانى) أنها لاخوز في زيادة على خمسة أوسق بغير خلاف نمله، وتجوز فها دور خمسة أوسق بغير خلاف بين الغائلين بجوازها، فأماني خمسة أوسق فلا بجوز عند امامنا رحمه الله، وبه قال ابن انتذر والشافعي في أحد قوليه، وقال مالك والشافعي في قول بجوز ورواه اسهاعيل بن سميد عن أحمد لان في حديث زيد ومهل أنه رخص في المرقم علنقائم استنى مازاد عن الحمسة في حديث أبي هر برة وشك في الحمسة قستنى اليقين و بقى المشكوك فيه على مقتضى الاباحة

و لنا أن الذي صلى الم عليه وسلم نعى عن الزابنة ، والزابنة يم الرطب باتمر ، ثم أرخص في العربة فيا دون خممة أوسق وشك و الحمة فيقى على العموم في التحريم ولان الدربة وخمة بنيت على خلاف النص والنباس بنينا فيا دون الحمة ، والحمة ممكوك فيها فلا ثنبت إلحتها مم الشك ، وردوى ان المنذر باسناده أن النبي صلى الله عايه وسلم رخص في يعم العربة فيالوسو والوسقين والثلاثة والاربعة والتخصيص بهذا بدل على أنه لانجوز الزيادة على المدد عليه كما انتقتاعل أنه لانجوز الزيادة على الحمة التخصيص الما المناكز وردى مسلم عن سهل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في على الحمية النبخة والنخانين ولان خمة الاوسق في حكم عازاد عليها بدليل وجوب الزكاة فيها دون ما منفص علم الفتاع المنافقة عابقة على الرخصة المفيدة ولا متأخرة عنها بال الرخصة واحدة رواها بعضهم مطلفة وبعضهم مقلدة فيجب على المطلقا على المفيد ويصير الفيد المذكور في أحدالحديثين كانه مذكور في الآخر والذاك يقيد فيج على المطلفا الفاقة الفاقا

( فصل ) ولا مجوز أن يستري أكثر من خسة أوسق فيه زاد على صفقة سواء استراها من واحد أو من جماعة ، وقال الشانعي بحيوذ للانسان بيع جميع عمر حالطه عرايا من رجل واحد ومن رجال في عقود متكررة لمدوم حديث زيد بمسهل ولان كل عقد جاز مرة جاز أن يتكرركما الهيوع واناعموم الشهر عن المناجمة المرة فيها دون فحسة أرسق فما زار يبتى عني اللمدوم في المحرم ولان

(مشئة) (وبحرم الربابين السلم والحربي)

وبين المسلمين في دار الحرب كم يمرم بين السلمين في دار الاستزم وبذلك قال مالك والاوزاعي

110

( المغنى والشرح الكبر )

زيد ئن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسل أرخص في المر أيا أن تباع بخرصها كيلامنه في عليه. و لمسلم أن تأخذ عنل خرصها ثمراً بأكلها أهلها رطبًا، ولان الاصل اعتبار الكيل منالطرفين سقط في أحدهما للتعذر . فيجب في الا خر بقضية الاصل، ولان رك الكيل من الطرفين يكثر النور وفي تركه من أحدهما يقلل الدرر ولا يلزم من صحته مع قلة الدرر صحته مع كثرته ، ومعنى خرصها تنابها من العر أن يطيف الحارض بالعربة فينظركم مجيء منها تمرأ فيشتريها المشري عناما بمرآ وبهذا قال الشافعي ونقل حنبل عن أحمد أنه قال نحرصها وطبا ويعطى بمرأ رخصة وهــذا عتمل الاول، ومحتمل أنه يشربها بتمر مثل الرطب الذي علمها لانه ييم اشترطت المائلة فيه فاعتبرت حال البيع كسائر البيوع ، ولان الاصل اعتبار المائلة في الحال وأن لايباع الرطب بالتمر خوانف الاصل في بيع الرطب بالتمر فيبتى فها عداء علىقضية الدليل، وقال القاضي الاول أصح لانه يبني على خرص المَّار في العشر والصحيح ثم خرصه بمراً ولان المائلة في بيع النمر بالنمر معتبرة حالة الادخار وبيع الرطب تنله عراً بفضي إلى فوات ذلك ،فأما ان اشتراها تخرصها رطبًا لم بحز وهذا أحد الوجوء لا صحاب الشافعي (واثناني) يعبوز ( والثالث ) لا يجوز مع أتفاق النوع ويجوز مع اختلافه .وو جهجوازمها روىالجوزجانيعن أبي صالح عن الليث عن أن شهاب عن سالم عن أن عمر عن زبدين استعن رسول القصلي القعليه وسزأ له أرخص بمدذ لك في بيع العربة بالوطب أو التمر ولم يرخص في غير ذلك والانه اذا جاز بيع الرَّشْ بالنَّرْ مع اختصاص أُحَدُنَا بِالنَّقِصِ فِي ثَانِي الْحَالُ فَلاُّن مُجُوزُ مَعَ عَدَمَ ذَلْكُ أُولَى

ولنا ما روى مسلم باسناده عن زيد بن نابتأن رسول المدَّصلي الدَّعليه وسمُّ أرخص في العراياأن تؤخذ عنل خرصها عمراً ، وعن سهل ف أي حدمة أن رسول المقصلي المقطية وله اللهي عن بيع النمو بالنمو وقال « ذلك ألربا الله المزاينة » الا أنه رخص في العربة النخبة والنختين أخذعاأها البيت بخرصها بمر أباكلوسا رطبا ولانه مبيح يجب فيه مثله ثمراً فإنجز به شله رطباً كأثمر الجاف، ولان مناه رطب فوو مستعن عن شراء الرطب بأكل ما عنده ويمع العرائل غنرط فيه عجة المنشري على ما أسفناه وحديث ابن عمر شك في الرطب والنمر فلا مجوز العمال به مع الشك ما وهذه الاحاديث تبينه و زيل الشك

(فصل) ويشترط في بيع العرايا اتنابض في المجلس وهذا قول الشافعي ولا نعايفيهمخالفالا نهيم بمو بتمو فاعتبر فيه شروطه إلا مااستثناه الشوع ما لا بمنن اعتباره في بيدالعرا إ والقض في كل واحد منها على حسبه فني النمراكتياله أو نقله وفي النمرة التخلية ، وليس من شروطه حضور تسرعندالنخيلا ﴿ يل لو تبايعا بعد معرفة النمر والثمرة ثم مضيا جميعا الى النخلة فسلمها إلى مشترجاتم مشيا إلى انتمر فلسلمه من مشتربها أو تسلم النمر تم مضيا إلى النخلة جميعا فسلمها الى مشنوبها أو سلم النخبة نم مضيا إلى النمر فتسلمه جاز لان التفرق لا محصل قبل القيض. أذا تبت هذا فان سِمالدرية بِقَمْ عَنْ وجبين (أحدهما) أن يقول بعتك ثمرة هذه النخلة بكذا وكذا من النمر ويصفه (والثاني) أن كِبُل من النمر بقسدر خرصها ثم يقول بعتك هذا بهذا أو يقول بعنك أنمرة هذه النخلة بهذا التمر ونحو هذا وإن باعه بمعين ففيضه بنقله وأخذه، وإن باعه بموصوف ننبضه باكتباله

المسلمين وأهل الحرب في دار الحرب؛ لان أمواله مباحة واأنا حشرها الامان في دار الاسلام فما فم يلن كذنك كان مباحاً . وثنا قول الم تعالى ( وحرم الرباء الذين يأكنون الربالا يقومون الاكما يقوم

(الفصل الحامس)اله لا نجوز يعها إلا لمحتاج إلى أكلها رطبا ولا نجوز بيمها لنني وهــذا أحــد ته لي الشافعي وأباحها في القول الآخر مطلقا لكل احد لان كل يع جاز للمحتاج جاز للغني كما تر الساعات ، ولا نحديث أي هر ترة وسهل مطلقان . و تنا حديث زيدن ثابت حين سأله محمود تن لبيد : ما عرايا كم هذه ? فسمى رجالا محتاجين من الا صار شكوا إلى رسوالقصلي القطيه وسير أن الرطب يأني ولا نقد بأيدهم يبناعون به رطبا بأكلونه وعندهم فضول من العمر فرخص لهم أن يبناعوا العرابا نخرصها من للتمر بأكاونه رطباً ومنى خواف الاصل شهرط لم تجز مخالفته بدون ذلك الشرط، ولان ماأبيح للحاجة لم يح مع عدمها كالزكاة للمساكين والنرخص في المفر ، فعلى هذا متى كان صاحبها غير محتاج إلى أكل الرطب أوكان محتاجاً ومعه من الثمن مايشتري به العربة لم مجز له شراؤها. بالنمر وسسواء ماعياً له أهمها تبحرزا من دخول صاحب العربة حائطه كَذَهب مالك أو لنبره فانه لا يجوز ،وقال أن عمل ماح ومحتمله كلام أحمد لان الحاجة وجدت من الحانيين فجازكما لوكان المشتري محتاجا الى أكلها . ولنا حديث زيد الذي ذكرناه والر-نصة لمعني خاص لانتبت ع عدمه ولان في حديث زيد ـ وسهل « يأكلها أهلها رطبا » ولو جاز لتخليص المعري لماشرط ذلك، فينشرط اذا في بيم العربة شروط. خمة أن بكون فبادون خممة أوسق، ويعها نخرصها من النَّمر، وفيض ثمنها قبــل النفرَّق، وحاجة المشترى الى أكل الرطب، وأن لايكون معه مايشتري به سوى التمر، واشترط القاضي وأبو بكر. شرطا سادما وهو حاجة البائع إلى البع ، واشرط الحرقي كونها موهوة لباثها ، واشترط أصحابنا لفاء العقد أن يأكابها أهلها رطبا فان تركها حتى تصير عمراً بطال العقد وسنذكر ذاك أن شاء الله تعالى -

#### ﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان تركه المشترى حتى يتمر بطل العند )

بعني أن لم يأخذها المشترن رطبا بطل العقد خلافا نلشافعي في قوله لا يحل ، وعن أحمد مثله -لان كلُّ تمرة جاز بينها رطباً لايبـثل العقد إذا صارت عمراً كغيرُ العرُّبة . والنا قول النبي صلى الله عليه أ وسلاً يأكلها أهابها رطباً » ولان شراءها أمّا جاز للحاجة إلى أكَّن الرطب فاذا أمَّرت تبينا عدم الحاجة فبيطل المقد ثم لافرق بين تركه افناه عنها أو مع حاجتهاليهاأو تركها لمذر أوانبرعذر للخبر، ﴿ ولو أحذها رطبا فتركها عنده فانمرت أو شمسها حتى صارت تمرأ جاز لانه قدأخذها ،ونقلءن أحمد رواية أخرى فيمن إشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ثم تركها حتى بدا صلاحها لابرطال.البعرفيخرجهها ا منه فان أخذ بعضها رطبا وترك باقيها حتى أعر فهل يبطل البيع في الباقي على وجهين

( فصل ) ولا يجوز بيم العربة في غير النخبُل وهو اختيار أن حامد وقول أثابت بن سمعد الا أن يكون تما تمرته لايجري فيهاً الربا فيجوز بيع رطبها بيابسها لعدم جريان الربا فيهــا ، ومجتمل أن الذي بتخطه الشطان من المس) وقوله تعالى ( اتقوا الله وذروا ما بني من الربا ) وعموم الاخبار " فالهجرم بنقدالامان ينتخى تحرم النفاضل ، وقوله « منزاد أوازداد فقد أرى ، عام ولان ماكان محرما في دار الاسلام -كان محرِما في دار الحرب كاثرنا بين المسلمين وخيرهم مرسل لا خرف هجته(١)وتحتمل أنه أرادالنهي عن ذلك ولا يجوز نرك ما ورد بتحريمه الفرآن وتظاهرت به السنة نخبر مجهول ولم يرو في صحيح ولا " اشــنراط أن يكون (الحِزِه الرابع) ( 11) (المغنى والشرح السكير)

(١) استداؤا أضاً مان مالهم مباح في دارهم فيأي طريق أخذه المسرحلوأما المستأمن منهم بدارنا لأن أخذه غدرمحرم

الرع للسلأ

( المغنى والشرحالكبير )

يجوز في النب والرطب دون غيرها وهو قول الشافعي لأن النب كالرطب في وجوب الزكاة فيها، وجوز الزكاة فيها، وجوزا خرصها وتوسيقها وكثرة تبيسها واقتباتها في بعض البدان والحساجة إلى أكل وطبهها، والتنصيص على الثيء بوجب ثبوت الحكم في مئه ولا يجوز في غيرها لاختلافهما في أكثر هده الماني فائه لا يمكن خرصها لتفرقها في الاغصان واستارها بالأدراق ولا يتتات ياسها فلا بحتاج الى الشراء به وقال القاضي يجوز في سائر العار وهو قول مالك والارزاعي قياسا على عمرة التحفيل.

والمماروى كرمني أن التي صلى القطيه وسم نعى عن المزابة التمر بالتمر إلا اصحاب السوايا فانه قد أذن لهم وعن يعر السب بالزيب وكل ثمرة نجرصها ،وهذا حديث حسن وهذا يذل على تخصيص المربة بالتمر، وعن زبد بن ثابت عن رسول الله صلى الشعليه وسم أنه رخص بعد ذلك في يعم المربة بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك ، وعن ابن عمر قال : نعى رسول الله صلى الله عليه وسم المزابة، عم والزابة بيع عمر الشخل بالدركيلا ويعم المنب بالزيب كيلا وعن كل ثمر بخرصه، ولا يصح قباس غيرها عليه الاصل بقتضي تحرم بيم المربة ، وأنما جزت في ثمرة الشغيل رخصة ، ولا يصح قباس غيرها عليها لوجيين (أحدهما ) ان غيرها لا بداويا في كثرة الاقتبات بها وسهولة خرصها وكون الرخصة في الاصل لاهل المدينة وأنما كانت حاجتهم إلى الرطب ، ون غيره ( الثاني ) أن القياس لا يعمل به إذا الاصل لاهل المدينة عليه وسيا غير عنسوسة ، وأنما يجوز التخصيص بانفياس عليه المذاك عليه وكذلك نصوص عليه وكذلك المناك عليه وكذلك

# بابيح الاصول والثمار

﴿ مُسَنَّةً ﴾ قال أبو انقاسم رحمه الله (ومن باع نخلا مؤبر وهو ما فند تشقق طلمه فاتمرة للبائم متروكة في النخل الى الجزاز الا أن يشترطها المبناء )

أصل الابار عند أهل الغم النلقيح قال ابن عبد البر الا انه لا بكون حتى ينشفق الطلع وتظهر

مسند ولا كتاب موثوق به وما ذكروء من الاباحة متنقض بالحربي اذا دخل دار الاسلام قان ماله. ماح إلا ما حظره الامان

# ﴿ باب بيم الاصول والممار ﴾

ومن باغ داراً تناول البيع أرضها وبناءها وما يتصل بها نصحها كالسلام. والرفوف المسمرة والابواب التصوية والحرابي الدورة والرحى المتحوية وأشاءذك لامتصلها لصلحها أشبه هيطالها (مسئة) (ولا يتخل ما هو مودع فيها من الكنل والاحجار المذفونة)

· لأن فنك مودع فيها تفقل عنها فأشبه الفرش والسنور، ولا يدخل ما هو منفصل عنها لا يختص: بمسلحتها كالحبل والسلو والبكرة والففل والعرش ، يكنك الرفوف النوطوعة على الاوتادي**نين تسمي**ر

الدرة فمبر به عن ظهور الشرة للزومه منه والحكم متعلق بالظهور دون نفس التلفيح بشيراختلاف بين الداء بقال أبرت النحلة بالتخفيف والتشديد فعي مؤبرة وما بورة ومنه قول النبي صلى القطيه وسلم ولا تحرز في الحائط ، وحجر الرحى إن لم يكن منصوبا والحوابي الموضوعة من نحير أن بعلين عليها لانه منتصل عنها لا تحتص تصلحتها أشبه النباب والطعام

(سنة) (قاما ماكان من مصالحها لكنم منفصل عنها كانتاح وحجر الرحا الفوقائي اذاكان المفلاي مصوبا فقيه وجهان ) (أحدها) يدخل في اليهلانه لمصاحبها فأشبه المنموب فيها (والتاني) لا يدخل لانه منفصل عنها فأشبه النفل والدلو ومحو ذلك وهذا مذهب الشافعي

(مسئة) وماكان في الارض من الحجارة المحلونة فيها أو مبنى فيهاكأ ساسات الحيطان المهدمة في الدنيزي لانه من أجزالمًا فهو كذاجًا)

والمادن الجامدة فيها والآجر كالحجارة في هذا ، واذاكن الشترى طابذك فلاخيارله وان إيم وكان يشر بالارض وينقصها كالصخر المضر بروق الشجر فو عب حكه حكم سائر السيوب فانكانت الحجارة والآجر مودعا فيها فيو قبائم كالكرز ويلزمه نقلها وتسوية الارض واصلاح الحفرلانه ضرو لحل المتصلاح ملك فكان عابيه إزائته وإن كا قلها غير بالارض أو تتطاول مدته فيو عب وإن لا يكن في نقلها ضرو وكان يكن نقلها في أيام يسيرة كالالانة فا دون فليس بعبب وله مطالبة البائم لانه لاعرف في تبقيها خلاف الزرع ، ومنى كان عانا باخل فلا أجرة له في الزمان الذي تفلت فيه لانه عا يذلك ورصي به فيو كالو اشترى أوضا فيها زمان في الزمان الذي تفلت في نوان لا يعم واجبين (أحدها) له ذلك لان المتافع مضوة على المتلف تكن عليه بدلها كلا جر (واثاني) لا عب لانه لما رخي باساك المبيح رضي بلك المنفذة في زمان النفل ، فان لم مخذ الامساك فنان البائم أنا أدع ذلك لك وكان عالا ضور في بفائه لم يكن له خار ازوال الضر وغه

(نصل) قان كمان في الارض معادن جامدة كمادن الذهب وانفضة وتحوهما دخلت في البيح وملت علك الارض التي هي فيها لانها من أجزائها فهي كأحجارها ولكن لا يباع معدن الذهب بذهب : وبجوز يبها بنير جنسها وان ظهر في الارض مدن با ينه البائع قنه الحيار لانه زيادة لم ينه با قائمية ما لو باعه وبها على أنه عشرة أذرع قبان أحد عشر عبدا أذا إن الكان قدمه للألاش بجباه أو إضاع ، وقد روي أن ولد بلال بن الحارب لمبوا أحمر بن عبد الغزير أرضا فظهر فيها معدن لفائوا أع بننا الارض ولم نبع المعدن وأن ولد بلال بن الحارب الموابقة في المعدن وأن كان المائم مثك الارض بالمبع احتمل أن لا يثبت له خبار لان الحق لهيم وموانات الارف واحتمل أن يثبت له الحيار كا لو اعترى مبيا ثم باعه ولم يعلم عيمه قائم استحق الرد وان كان قد باعد مشل ما اشراء ، وروى أبو طائب عن أحمد إذا ظهر المدن في ملك ملك وظاهر هذا أنه لم بجمعه تائم ولا جمل له خياراً لانه من أجزاء الارض في ملم طمك وظاهر هذا أنه لم بجمعه تائم ولا جمل له خياراً لانه من أجزاء الارض فشهم ما أو ظهر المدن في طهر في المحارة ولما فيه تحرة و

(فصل) قان كان فيها بئر أو عين مستنبطة قفس البئر وأرضالين علوكا غائك الارض والمناء الذي فيها غير عنوك في أصح الروايتين ، ولا محاب الشافي وجهان كالروايتين وفي سخوالماء المعادن

ودرهم أو بمدين أو بدرهمين، أو باع شيئًا على بجنس حليته فهذه المسئلة تسمى مسئلة مدعجوة »والمذهب انه لا يجوز ذلك نص علىذك أحدق مواضم كثيرة وذكر وقدماء الاصحاب قالمان أبي موسى في السف المحلى والمنطقة والمراكب المحلاة بجنس ماعلَّبها لا يجوز فولا واحداً وروي هذا عن سالم بن عبدالله والغاسم من محدوشر بجوابن سيرين ، وبه قال الشافعي واسحاق وأبو ثور، وعن أحدروا ية أخرى تدل على أنه يعجوز بشرط أن يكون المفرد أكبر من الذي معه غيره أو يكون مم كل واحد منهما من غير جنسه فان مهنا نقل عن أحمد في بيم الزيد باللبن بجوز اذاكان الزبد المنفرد أكثرمن الزبدالذي في البن ، وروى حرب قال قلت لاحمد دفعت ديناراً كوفيا ودرهما وأخذت ديناراً شاميا وزنهما سواء لكُن الكوفي أوضع قال لا مجوز الا أن ينقص الدينار فيعطيه محسابه نضة. وكذلك روى عنه محمدبن أنى حرب الحرجر أنَّي وروى المبيوني أنه سأله لايشتري السيف والمنطقة حتى يفصلها / فقال لايشتر بهاحتي يفصلها الا أن هذا أهون من ذنك لانه قد يشتري أحد النوعين بالآخر يفصله وفيه غير النوع الذي يشتري به قاذا كان من فضل النُّمن إلا أن من ذهب إلى ظاهر الفلادة لا يضتربه حتى يفصله . قبل له فا تقول أنت ? قال هذا موضع نظر ، وقال أبو داود سمت أحمد سئل عن الدراهم المسيسية بعضها. صفر وبعضها فضة بالدراهم ؟ قال لاأتول فرء شيئًا ، قال أبو بكر روى هذه المسئة عن أبي عبداللة خمسة عشر نفساً كلهم الفقوا على أنه لا مجوز حتى يفصل الا النيموني وغذ مهنا كلاما آخر ، وقال حماد من أبي سايان وأنو حنيفة بحبوز هذا كله إذا كان المفرد اكثر من الذي معه نميره أوكان مع كل واحسد منعها من غير لجنسه ، وقال الحسن لا بأس ببيع السيف الحلى بالفضة بالدرائم ، وبدقال الشَّعي والنخس واحتج من أجز ذنك بإن العقد إذا أمكن حمه على الصحة 1 بحمل على للساد لا به لو اشترى لحاً من قصاب جاز مع احبال كونه ميتة والكن وجب هله على أنه مذكى تصحيحاً العقد،ولواشترى من انسان كمدتجوة ودرغم عدين أوبدرهمين أو عد ودرغ وعنه يجوز بشرط أن يكون المفرد أكثرمن الذي

معه غيره أو يكون مع كل واحد منها من غير جنسه )

عده المسئة تسمى مسئة مد محيرة وظاهر الندعب أن ذلك لا يجوز اس عليه أحمد في مواضع كثيرة قال ابن أن موسى في الديف الحي والناعقة والراك الحلاة بن يجب ماعليها يجوزوولا كثيرة قال ابن أن موسى في الديف الحي والمنطقة والراك الحلاة بن يجب ماعليها لا يجوزولا واحداً ، وأو ثور ، وعن أحمداً له يجوز بشرط أن بكن الفرد أكثر من الذي معه نجيه أو يكون مع كل واحد منها من غير جنسه اقل حرب فلك لا حد دنت ديناراً كوب دروعما وأخذت ديناراً علما وزنها سواء 7 قال لا يجوز إلا أن ينفس الدينار فيحيد بحسابه فله الحكيمة وكوب عن محمد علما وقال لا أنول فيه شيئا ، قال أبو يكر روى هذه النشة عن أحد خدة غير فلما كا اعتوا على أنه لا يجوز حتى فعلم الحدود في المنافقة بالدراع وقال الحدود المنافقة بالمنافقة المنافقة بالمنافقة والمنافقة بالمنافقة وإلى المنفقة بالمرافق والا حديدة عنرا فلما كا واحتجوا بأن المنفذ إذا أمكن حمدة على الصحة لم بحدث عن المنافقة بالمزاخ والا قال من فلماب جاز واحتجوا المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة الم

شيئاً خاز مع أحبال كونه غير ملكه ولا أذن له في يمه تصحيح اللفند أيضاً وقد أمكن التصحيح همها عمل الجنس في مقابلة غير الجنس أو جمل غير الجنس في مقابلة الزائد على المثل

عبل الجنس في مقابلة غير الجنس او جبل عمر الجنس في عدايه اوابدة في المسهدة نا نسبة و تا ماروى فضالة بن عبد قال أن التي تتليخ فيلادة فيها ذهب وخرز ابناعهارجل بتسهدنا نير أوسعة دنا نير فغال الني صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم بالذهب الذي في القلادة فرع وحده ثم قال لهم وسول الله صلى الله عليه وسلم والذهب بالذهب وزنا يوزن » ولان البقد اذا جم عوض يختلفي الجنس وجب أن يفسم أحدهما على الآخر على قدر قيمة الآخر في نفسه قاذا المتنف المنسبة الآخر في نفسه قاذا المتنف المنسبة التنف المنسبة المنسبة المنسبة على منابة أنه اذا المتزى عدين قيمة أحدهما مثل فصف قيمة الآخر بمنسبة الآخر ومدا قيمته وسينا بشور أحذا الشفيم الشفس مقسطه من النمن ولذلك المنافذ المنسبة بنافي مع الدرهم في مقابلة المنفي مد والمدالذي مع الدرهم في مقابلة النبي مد والمدالذي مع الدرهم في مقابلة المنسبة بنبي مد والمدالذي وأجلهل بالنساوي كامل بعد على ما يقتضه من صحة وضاد ولذلك لوزا عليش وفي البلاد الله أما اذا استرى من السان شبئا قانه يصح لان النظاهر أنه ملكة لان الملكة لان على على على ما يقتضه من صحة وضاد ولذلك لوزع بشن واطبلق وفي البلاد الده أما اذا استرى من السان شبئا قانه يصح لان النظاهر أنه ملكة لان الملكة لان الملكة وينا الما في المناف وإذا باع على فا فالظاهر أنه مذكة لان المسلم في الما المناف وإذا باع على فا فالظاهر أنه مذكة لان المسلم في المناف وإذا باع على فا فالظاهر أنه مذكة لان المسلم في المناف وإذا باع على فالظاهر أنه مذكة لان المسلم في المنافذ وإذا باع على فا فالظاهر أنه مذكة لان المسلم في المنافذ وإذا باع على فا فالظاهر أنه مذكة لانافذ في الظاهر الديم المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنسبة المنافذ الم

الحِس في مقالة غير الحِنس أو جعل غير الحِنس في مقابة الزائد على المثل

المجنى في هذا به المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة ولا المسلمة المسلمة والله المسلمة والله المسلمة والله المسلمة والله المسلمة المسلمة

(المنني والشرح الكبير) للبيع الذي لا يكون من ضان المشري إلا بعد النبض ٢١٧

ون الني صلى الله عليه وسلم أمر بوض الجرائح وما دون اللهت داخل فيه فيجب وضه ولان هذه

غارم والقول في الاصول قول الدرم (فصل) قان بلنت المرة أوان الجزاز فلم مجزها حتى اجتحت فقال الفاضي عندي لا يوضع عنه لانه مفرط بترك النقل في وقنه مع قدرته فكان الضان عليه ، ولو اشترى تمرة قبل بدو صلاحها بشرط الفطع فامكنه قطعها فلم يقطعها حتى تلفت فهي من ضانه لان تلفها بتفريطه ، وإن تلفت قبل امكان قطعها فهي من ضان باثعها كالمسئنة فيها

(نصل) إذاً استأجر أرضاً فزرعها فنلف الزرع فلاشيء على المؤجر لص عليه أحمد ولا لعلم فيه خلاقالان المنفود عليه منافع الارص ولم تنف وآتما تنف مان الستأجر فيها فصار كدار استأجرها لنصر فيها نياما فتلفت النياب فيها.

﴿ مِسْتُهُ ۚ قَالَ (وَإِذَا وَتُمَا أَبِيعِ عَلَى مَكَيْلُ أُو عَلَى -ورَبَنُ أُو مَعْدُودَ فَتُفَ قَس قبضه

ظاهر كلام الحرقي أن المكيل والموزون والمدود لا يدخل في ضان المشتري إلا بقبضه سواء كان متيناً كالصيرة أو غير معين كغفر منها وهو ظاهر كلام أحمد ونحوه فول اسحاق ، وروي عن عُهَانَ مَنْ عَلَانَ وَسَعِدُ مِنَ الْمُسَهِدِ وَالْحَسِنُ وَالْحَجُ وَحَادَ بِنَ أَنِهَ عَلِمَانَ أَز كَلَ مَانِيعٌ عَلَى الْحَبَلُ وَالْوَفْقُ لاعِيوز بيمه قبل قبضه، ومانيس كيل ولا موزوزجوز بيمه قبل قبضه، وقالالقاضي وأصحابالملراد بالمسكيل والموزون والمدود ماليس يمتعين منه كالفقيز من صبرة والرطل من زيرة ومكيلة زبت من دن وأما المندن فيدخل في ضان المشتري كالصبرة يبيمها من غير تسمية كيل، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أولهم قانه قال في رواية أب الحارث في رجل المترى صاماً فطاب من محمله فرجع وقد احترق الطَّمَامُ فَهُو مَنْ مَالَ النَّشَرَي وَاسْتَمَالُ بِحَدِيثُ أَنِّ عَمْرَ : مَا أَدْرَكَ الصَّفَقَةُ حَيا مجموعاً فَهُو مِنْ مَالَ المدَّزي . وذكر الجوزجانيء،فيمن اشترى مافي السفية صرة ولم يسم كيلا فلا بأس أن يشرك فيها وبيع ماشا. [لا أن يكون يؤهما كول فلا يولي حتى بكان عنيه أونحو هذا قال ماتك قائه قال : ما يهم متفردة لدير مائك الاصل قلا يصح وهذا الذي ذكرناء وبينا بطلابه ( الثاني ) أن بيهما مع الاصل فيجوز بالاجاع لقول اثنبي صلى آيَّ عايه وسلم « من باع تخلا بند ان تؤمر تنمرهما فذي مانها الا ان

مِشْرُطَالِبَاعِ وَمَنْفَقَ عَلِيهِ وَلَاهِ أَوْا بِأَمَّهَا مِعَ الْأَصْلُ حَمَانَ لِمَا فَيَالِيمِ فَعَ يَضُو أحسَانَ الدَّرِ فَيها كُلَّا (الحزه الرام) ( YA ) (المنن والشرح الكير)

أن٧ يفيل نقال التي صلى الشعليه وسلم « تألى فلان أن٧ يفسل خير ا «منفق عليه ولوكان واحبالاً جبر، عامه لان التخلية يتملق بها جواز التصرف تتملق بها الصان كانتفل والتحريل ولانه لا يضمته أدا أ لمنه آدمي كذلك لا يضنه باللاف غره.

ولناماروي مسلم في محيحة عن جار أن التي صلى الله عليه وسلم أمن بوضع الجوائح ، وعنه قال قالدُسول القصى القعليه وسلم ﴿ أَن جَمَّ مِن أُخَلِكُ عَمْراً فأَصابَه جَائِحةٌ فلامحالِكُ أَنْ تَأْحَدُ مَهُ شيئاً لم تأخدمال أَخْيَكَ بِنْيَرَ حَقَّ ؟ ، رواه مسلم وأبو داود ولفظه 🎖 من باغ نمراً فأصابته جائحة فلا يأخذ من مال أخيه شيئًا، على م يأخذ أحدكم مال أخيه المسلم ؟ • وهذا صريح في الحكم فلا مدل عنه قال الشافعي لربثيت عندي أن رسول القصلي القطب وسلم أمر بوضع الجوع ولونست لم أعده ولوكنت قائلا بوضها لوضتها في القليل والكثير ( قلنا ) الحديث ثابت رواه الأنَّه منهم الامامأ هدويحي بن مين و لي ن حرسوغيرهم عن إن عيده عن حيد الاعرج عن سلمان فن عنيق عن جار ورواه مسرفي محيحه وأبوداو دفي سنته والنماجه ونميرهم ولا حجة لهم في حديثهم قان فعل الواجب خبر قادًا تألى أن لايفعل الواجب فقد تألى ألا يفعل خيراً فأما الاجبار فلايفه التي صلى الله عليه وسلم مجر دقول المدعي من غير اقر ارمن الباثم ولاحضور ولان التخلية ليست بقيض نام بدليل مانو تلفت بعطش عند بعضهم، ولا يلزم من إياحة النصرف تمامالنبض بدليل المنافع في الاجارة بناح النصرف فيها ولو تلفت كانت من ضان المؤجر كذلك الثمرة فاتها في شجرها كالمنافع قبل استيفائها توجد حالا فحالا وقياسهم بنطل بالنخلية في الاجارة

(النصل الناني) أن الحائمة كل آفة لاصنع للاّ دمي فيها كالربح والبرد والحراد والعطش لما روى الساجي باسناده عن جابرأن النبي صلىالةعليه وسلم فضي في الجائحة والحائحة كون في البردوالحرادوفي الحبق والسيل وفي الربح وهذأ تفسيرمن الوادي لكلام الني صلى أنة عليه وسلرفيجب الرجوع اليه، وأماما كان بفعل آدمي فقال الفاضي المشتري بالحيار بين نسخ المقدومطانية لبائم الخروبين البقاء عليه ومطالبة الجاني بالنيمة لأنه أمكن الرجوع ببدله بخلاف النائب بالحائحة

(القصل الثالث) أن ظائم المذهب أنه لا فرق بين قليل الجائحة وكشرها الا أن ما جرت العادة بلف منه كالشيء اليسير الذي لا ينضبط فلا يلنفت اليه . قال أحد انهلا أقول في عشر ثمرات ولا عشرين ثمرة ولايأدري • الثان ولكن أذا كات جأنحة تعرف الثان أوالريم أو الحمس توضع. وفيه رواية أخرى أن ماكان بعد دون ائلك فهو من ضان المشتري وهو مذَّهب مالك والشافعي **في القديم لانه لا بد أن بأ**كرالطير منها وتنثر الربح وبسقط منها فإيكن بد من طابطوح<mark>دقاسل بين</mark> ذلك وبين الجائحية ، والثلث قد رأينيا الشرع اعتبره في مواضع أمنها الوصيـة وعطايا المريض ، وتساوي جراح المرأة جراح الرجــل إلى الثلث . قال الاثرم قال أحمد آلهم بستعلون الثلث في صع عشرة مستة ولان للند في حد الكثرة ومادو نه في حد الفنة بدايل فول الني صلى الم عليه وسلم في **الوصية** «الثلث والثلث كشر» فيمل هذا على أنه آخر حد الكثرة فهذا قدر به ، ووجه الاول£وم الاحاديث

الهلاق العقد يتنفى التبقية فيصر العقد المطانى كالذي بشرطافيه النبقية يتنارفها لنجرجها ويصح مملياهمأ بالعلة إلتي علل بها النبي صلى أنة عليه وسلم من منع الثمرة وعازكها . (مصل) وبيعالثمرة قبل بدو صلاحها من نجر شرغ القطع على ثلاثة اضرب ( احدها ) أن ببيعها

٢٥٦ كون البدلا يملك، بيم السلعة بنمن مؤجل تم شراءها بأقل منه (المغنى والشرح الكير) النياب التي يتجمل ما لان نياب السذلة جرت العادة ببيعها معه ، ولانها تتعلق ما مصلحته وحاحته إذ لاغناه له عنها فجرت بحرى مفاتيح الدار مخلاف ثباب الجمال فانها زيادة على العادة ولا تتعلق سيا حاجة العبد، وأنما يلبسها إياء لينفقه بها وهذه حاجة السيد لا حاجة العبد ولم تحر العادة بالمسامحة فيها فجرت مجرى السنور في الدار والدابة التي يركبه عليها مع دخولها في الحبر وبقائها على الأصل. وقال ابن عمر : من باع وليدة زينها بثياب فللذي اشراها ما عليها إلا أن يشترطه الذي ياءها ، ومه قال الحسن والنخمي . ولنا الحبر الذي رواء ابن عمر ، ولان النياب لم يتناولها لفظ البيع ولاجر ت العادة ببيعها معه أشبه سائر ماك البائع ، ولانه زينة للمبيع فأشبه مالو زين الدار بيساط أو ستر

( فصل ) ولا يملك العبد شيئاً اذالم يعلمكم سيده في قول عامة أهل العلم ، وقال أهل|الظاهريعلك لدخوله في عموم فوله تعالى ( خلق لـ كم مافي الارض حمياً ) ونول الني مُثَلِّقُةٍ ﴿ مَنَ بَاعَ عِبْدًا وله مال « فأضاف المال البه بلام العنيك ولنا قوله حالى ( ضرب الله مثلا عبداً علوكا لا يقدر على شي. ) ولان سيده يملك عنه ومنافعه فما حصل بذلك بجب أن يكون لسيده كهيمته ، فأما انملك سده شيئاً ففيه روايتان ( إحداها ) لا يملـكه وهو ظاهر قول الحزقي فانه قال : والسيد يزكي تما في بـــد عبت لانه مالكه ، وقال والعبد لا يرث ولا مال له فيورث عنه. وهواختيار أي بكر وقول أمي حنيفة والنوري والسماق والشافعي في الجديد لانه علوك فل يعلك كالمهمة ( والثانية ) معلكوهي أصعرعندي وهو قول مانك والشافيي في الفدم للاّ ية والحبر، ولانه آدى حي ثمك كالحر، ولانه يملك في الكاح فملك في المال كالحر ، ولانه يصح الاقرار له فأشبه الحر ، وما ذكرُوه تعليل بالمانع ولايثبت اعتباره إلا أن بوجد المقتضى في الاصل ولم يوجد في البهيمة مايقتضي ثبوت الملك لهاءوإنياا تغيرملكما لمدم المقتضى له لا لكومها نملوكه وكومها نملوكه عدم الاثر فان سائر البهائم التي ليست مملوكه من الصود والوحوش لا تملك، وكذلك الحادات، وإذا بطل كون ما ذكروه مانماً، وقد محقق المقتضى لزم ثبوت حكمه والله أعلم

# ﴿ مُسْئِلَةً ﴾ قال ( ومن باع سلمة بنسيثة لم يجز ان يشتريها بأفل مما باعها به )

وجملة ذلك أن من باع سلمة بشن مؤجل ثم اشراها بأقل منه نقداً لم مجز في قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن ابن عباس وعائشة والحسن وابن سيرين والشعبي والتخمي، وبه قال أبو الزناد وربيمة وعبدالعزيز بن أبي سلمة والنوري والاوزاعي ومالك واسحاق وأصحاب الرأى وأجازم الشافعي لاءَ ثمن مجوز يومها به من غير باثعها فجاز من باثمها كما لو باعها بمثل ثمنها.ولناماروي غندر عن شعبة عن ابي اسحاق السبيمي عن امرأته العالية بنت أيفع بن شرحبيل أبًّا قالت : دخلت أما وام ولد زيد بن ارقم وامرأته على عاشة رضي الله عنها ، فقالت ام ولد زيد بن ارقم : اني بعث

غلاما من زيد من أوقم بما عائمة درم إلى العطاء ثم اشترته منه بسمائة درهم فعالت لها : بنس ماشريت وبئس ما اشتريت ابلني زيد ن أرقم أنه قدأبطل جهاده مع رسولالله صلى الله عليهوسم إلا أن يتوب رواه الامام أحمد وسعيد بن منصور ، والظاهر أنها لا تفولَ مثل هذا التغليظ وتقدم عليه إلا بتوقيف سمته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرى بحرى روايتها ذلك عنه ، ولان ذلك ذريعة إلى الربا قانه يدخل السَّلمة ليستبيح بيع ألف بخسائة إلى أجل معلوم، وكذلك روي عن ان عباس في مثل هذه المسئة أنه قال: أرى مائة بخسبن بينهما حربرة بعني خرقة ﴿ بر جملاها في بيمهما والذرائع معترة لما قدمناه ، فأما يعما علل الثمن أوراً كثر فيجَوز لأنه لا يكون ذريعة وهذا إذا كانت السلمة لم تنقص عن حالة البيم ، فإن نقصت مثل أن هزل السد أو نسى صناعة ، أو تخرق النوب أو بل جاز له شراؤها بما شاء لان نقص النمن لنقص المبيم لا للتوسل إلى الربا ، وإن نقص سعرها أوزادلذلك أو لمني حدث فيها لم بحز بيمها بأقل من ثمنها كما لوكانت بحالها نص أحمد على هذا كله

(فصل) وان اشراها بعرض أو كان بيمهـا الاول بعرض فاشراهابنةــد جاز وبه قال أبو حنيفة ولا نعلم فيه خلافا لان التحريم أعاكان لشبهة الربا ولا ربا بين الأعان والعروض، فأماإن باعها بنقد ثم اشراها بنقد آخر مثل أن ببيما عاثني درهم ثم اشراها ببشرة دنائير فقال أصحابنا بجوز لانهما جنسان لا محرم النفاضل بينجما فحاز كمانو اشراها بسرض أو عنسل الثمن، وقال أبو حنيفة لا مجوز استحساناً لأبهما كالشيء الواحد في معنى التمنية ، ولان ذلك يتخذ وسيلة إلى الربا فأشبه ما لو باعها بجنس الثمن الاول وهذا أصح ان شاء الله تعالى

(فصل) وهذه المسئلة تسمى مسئلة العينة . قال الشاعر :

أند انُ أم نعتمانُ أم ينبري لنا 💎 فتي مثل نصل السيف ميزت مضاربه

فقوله نعتان، أي نشري عينة مثل ما وصفنا ، وقد روى أبو داود باسناد. عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول«اذا تبايعتم بالعينة وأحذتم أذناب اليقر، ورضيم بالزرع، وركيم الحياد سلط الله عليكم ذلا لا يرعه حتى ترجعوا إلى ديكم ، وهذا وعبد بدل على التحريم، وقدروي عن أحمد أنه قال: السينة أن يكون عند الرجل المناع فلا يبيعه الا ينسينة، قان باعه بنعدو نسيئة فلا بأس وقال أكره للرجل أن لا يكون للمخارة غير المينة لايسم بنقد، وقال ان عقيل إما كر النسيئة لمضارعتها الربا فان الغالب أن البائع بنسبة بفصد الزيادة بالاجل،وتجوز أن تكون العينة أسها لهذه المسئلة وللميم بنسيثة حميماً ، لكن البيم بنسيثة لبس بمحرم انفاقا ولا يكر. إلا ان يكون له نجارة غير.

(فصل) وإن باع سلمة بنقد ثم اشراها بأكثر منه نسية فقال احدقي رواية حرب لابحبوزذاك إلا ان يغير السلمة لان ذلك يتخذه وسيلة إلى الربا فأشبه مستة العينة ، فإن اشراها بنقد آخر أو بسلمة أخرى او بأقل من نمها نسينة جاز لما ذكر ناه في مستة النبية ومجمعل ان مجوز له شراؤها مجذس النُّمن بأكثر منه إلا أن يكون ذلك عن مواطأة او حياة فلا نجوز ، وإن وقع ذلك اتفاقات غير قد إ

شراً ؛ را يا م ثبره اللهي شيالة اه. قول بجرد قول المدعى من غير إفرار البائع ولا حضوره ه واما التخلية فليست قبضاً ثاما بدليل مالو تلفت بعطش عند بعضهم ، ولا يلزم من [باحة النصرف عَامُ الْقَبْضُ بَعَدُلِيلَ المُنَافِعُ فِي الْأَعَارُةُ بِنَاحَ أَنْتُتُمْ فَيْهَا ، وَلَوْ تَلْفُتُ كَانْتُ من ضان المؤجر كَذَلْكُ النمرة في شجرتها كالمنافع قبل استيفائها تؤخذ حالا فحالا وقباسهم ببطل بالتخلية فيالاجارة

<sup>(</sup> فصل ) والحائجة كل آفة لاصنع لآ دمي فيها كاربح والحر والبرد والسعطش لما روى الساجي باسناده عن جابر أن الني صلى الله عليه وسلم قضو في الجائحة - والجائحة تكون في البرد والحروفي الحرق وفي السيل وفي الربع ـ وهذا تفسير من الرادي الكلام النبي صلى الله عليه وسلم فيجب الرجوع إليه، فاما ما (المنني والشرح الكير) (الجزءالراج)

(فصل) وما حصل من التعبيد في كاب انسان او صفره أو فهده وكان استرسل بارسال صاحبه فهو له لانه آكد من التبكة لانه حيوان محصل الصيد بفعله وقصده وارسال صاحبه فهو كسهمه ولان الله تعالى قال ( فكنوا عما أسكن عليكم ) وان استرسل بنشه فحكه حكم العبد الحاصل في أرض انسان في أنه لا يسلكه وليس لفيره اخذه فان أخذه غيره ملكه كالسكلا وكذلك ما محصل في هميسة انسان من الحشيش في المرعى

# (مسئلة ) قال (والوكيل اذا خالف فهو ضاءن الا أن يرضي الآمر فيلزمه )

وجمة ذلك أن الوكيل إذا خالف موكله فاشترى غير ما أمر، يشرائه أو باع مالم يؤذن له في معمل أو اشترى غير ما عين له قعليه ضان ما فوت على المالك أو تلف لا نمخر جمن عال الامانة وصار بمثرلة الفاصب فأما قوله إلإمان برضى الآمر قبارمه يعني إذا اشترى غير ما أمر بشرائه بشن في ذمته فن السراء صحيح وبقف عن اجازة الموكنان أجازه لزمه وعليمائمن والم يقبل ازم الوكيل، ويتعين حله على هذه السوادة لانه قد ين في موضع آخر فقال إلا أن يكون اختراء بين المال فيسلما الشراء وذكره في كتاب الفتق إيضا فيذلك تمين حمل هذه المسئة عن مافنا، وانامح السراء لا فتمسمر في في الله قد والفن من ماليا لوكن أم لا لان المؤرد والذي في الله قو الفنه واقده النس بعد ذلك كان له البدا وان خرج مفصوبا إيسطا المقد والذا وقت عن اجازة الآمر لا ته وقتاد النسراء له قان أجازه لزما وعليه النس وان إيتباداتهم من المقد

( فصل ) وان اعترى بعين مال الآمر أو باع بغير إذنه أو اعترى لغير موكاه شيئاً بعين ساله أو باع ماله بغير إذنه نقيه روايتان ( احدام) "لبيع باسل وجب رده وهذا مذهبالشافي وأي تور راس المندر ( وانتابة ) للبيع والمراه صحيحان وبنف على إجزة الناك ان أجزة تقد وازم البيعم وان بليعم على إجزة الناك ان أجزة تقد وازم البيعم وان لم يجره بطل وهدا مدهب مات واسحق وارا أي حلية في البيع فيا لشراء فعده بغير المفتري بكل حال ، ووجه هذه الرواية باروى عروة بن أجد البارقي رضي الله عنه أن اللبي والمفتري بكل حال إبديتار في الطريق الذي تعتلق المفترة والمناه ويتار أو بارك الله الله في صفة بمينك هرواه الالرم وابن ماحد والان يقتل المجيز حال وقوحه فيجب أن يقد عالي عندت محبح عبني ما لا نمث لا به ما له يقد عن المها والمن من حيث عن ما لا نمث لا به كل بالمناه والمن بناه المها به يا المواه والناه على المواه والناه على المواه بالمواه والناه على المواه بالمواه بالمواه والمناه والمناه والمناه المواه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه المؤلف والمناه بالمواه والمناه والمناه المؤلف المواه والمناه المناه بالمناه بالمناه بالمناه بناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه بالمناه المناه والمناه أن يكون لها جزاح المناه والمناه المناه والمناه والمناه المناه والمناه المناه أن والمناه كان كان كان كان كان كان كان المناه بالمناه والمناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه أو المناه المناه أو المناه المناه والمناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه والمناه المناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه والمناه المناه المناه

فی جوان البیم کاندن انواحده و دارن آولی لان النوعیناندیاباعدادراکیده نو بنین أحدهما الآخر فی بدو الصلاح کرشون وایخانس ازاکاه قان الفصد هو لدن من جاس داند ما انتفارپ مثلمته

ولا نما فيه مخالفاً لان حكم بن حزام قال الذي صلى الله عليه وسلم إن الرجل بأثبين فيلتمس من البيح ما لبس عندي فأمغي الى الدوق فأشرمه ثم أيمه منه فقال الذي فراماته عليه وسلم و لا تبع ما لبس عندك » ( فصل ) ولو باع سلمة وصاحبها حاضر ساكت فحسكه حكم ما لو باعها من غير علمه في قول أكثر أهل الملم منهم أبو حنيفة وأبو ثور والشافعي ، وقال ابن أبي لبل سكوته افرار لا نه دليل على الرضى في الاذن في نكاحها ، وقال ابن أبي لبل سكوته البكر في الاذن في نكاحها ، وقال ابن أبي لبل سكوته البكر في الاذن العنكسكوت النب وفارق

حكوت البكر لوجود ألحياء المانع من النكلام في حقها وليس ذلك بموجود ههنا . ( فصل ) واذا وكل رجيان في نيع سامته فباع كل واحد مها السلمة من رجل بشن مسمى قاليدم للاول منفها روي هذا عن شرّبح وابن سيربن والشافعي وأبن المنذر وحكي غن ربيمة ومالك أنهما قالا هي لذي بدأ بالمقيض

وتُناأَيْمِيقَد رَوِي فِي حديث ﴿ اذا باع المجبرَان نهو للاول ﴾ رواء ان ماجه ولان الوكيل الثاني زالت وكانته بانفاء ملك الموكن عن السلمة فصار بائماً ملك غيره بغير اذنه فلم يصح كما لو تُفض الاول اوكم لو زو برأحد الولين بعد الاول

# (مسئلة ) قال ( وبيع الملاه ــة والمنابذة غيرجائز)

لا نه مين اهل الدنم خلافاً في فعاد هذين البيدين وقد صح أن النبي على الشعابة وسهم بهي عن الملاحسة والمنابذة منفى عابد ، والملاحسة أن ببيعه شيئاً ولا بشاهده على أنه في المسعولة البيع ، والمنابذة أن يول المنابذة وشور والمورك المنه والاوزاعي وفيا روى البحاري أن رسول الله صلى الله على طاهر كلام أحمد وشورة والرحل توبة بالبيم الى الرحل في أن يقلبه أو ينظر الميه ونهي عن المنابذة وهي طوح الرجل توبة بالبيم الى الرحل في أن يقلبه أو ينظر الميه وسلى من المنابذة وهي طوح الرجل توبة بالبيم الى الرحل أبي هو روة في تضيره فال هو روة في تضيره الله والمنابذة النابذة كل واحد منها الى توب صاحبه وعلى ما قسرتاه به لا يصح البيم فيها الماتين (احدام) المجالة في كونه من هذه النبيا أوماالبذه الميانيولا المورة ووي أن يقد البيع قبل بذه فقال منك واحداً منها أن المي صلى الله عليه وسلم نهي من هذه النبيا والماتين عن المحادة في تفسيره نقيل هو أن يقول ارمهذه الحصاة فعلى أي توب وقعت عبد المحادة وحب البيع وكل هذه البيع قلم وقيل هو أن يقول بهنك من هذه الحصاة أن من منه الحصاة وحب البيع وكل هذه البيع قلمة وقيل هو أن يقول بهنك من هذه الحصاة وحب البيع وكل هذه البيع قلمة وقيل هو أن يقول بهنك من هذه الحصاة الله هذه الحصاة وحب البيع وكل هذه البيع قلمة المحادة وحب البيع وكل هذه البيع قلمة قلمة عنها من الدر والجهل ولا نها فيه خلاة

( فصل ) وروى أنس قال : نعى رسول الله صلى الم عابه وسنم عن الحنافة والمخاضرة والنارسة وللنابذة أخرجه البخاري والخاضرة بيع الزرع الاخضر والخرة قبل بدو صلاحها بنير شرد الفضع،

وفياء كل نوع مقام الآخر فيالمقصود والمعنى هيئا هوتقا<del>رب إدراك أحدهما من الآخر ودفع الفرر.</del> الحاصل بالاشتراك واحتلاف الابدي ولابحصل ذلك في النوعين فصار في هذا كالجنسين

May represent the

. - وَالْحَانَة مِع الزَّرْعِ مجب من جنسه قال جابر الْحَانَة أن بيبيع الزَّرْعِ عَانَة فرق حَسَاة قال الازهري الحقل القرآح المزووع والحوافل المزارع ، ونسر أبو سعد المحافة باستكراء الارش بالحنطة

﴿ مَسْلَةً ﴾ قال (وكذلك بيم الحل غير أمه واللبن في الضرع)

مناه مِع الحل في النطن دون الام ولا خلاف في فساده . قال ابن المنذر وقد أحموا على أن مِع الملاقيح والمضامين غير جائز، وأنَّا لم بحز بع الحل في البطن لوجيين (أحدهما) جهالته قانه لانها صفته ولا حياته ( والناب ) أنه غير مقدور على تسليمه مخلاف النائب فانه يقدر على الشروع في تسليمه ، وقد روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن الني صلى الله عليه وسلم نهى عن بع المضامين والملاقيح قال أبو عبيد : الملاقيح مافي البطون وهي الاجنَّة والمضامين مافي أصلاب الفحول فكانوا يبدون الجنين في بطن الثاقة وما يضربه الفحل في عامه أو في أعوام وألشد :

ان المضامين التي في الصلب ما الفحول في الظهور الحدب

وروى ابن عمر أن التي صلى الله عليه وسلم نحى عن بيع الحبر . قال ان الاعراني : الحبر ماني يطن الناقة ، والمجر الربا وأنجر القار والمجر المحافلة والمزابنة

( فصل ) وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حبل الحبلة متفق عليه معناه نتاج النتاج قاله أبو عبدة ، وعن أن عمر قال كان أهلُ الحِاهاية بنيا مون لحم الحزور إلى حبل الحيلة . وحيل ألحيلة أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت فنهاهم النبي صلى الله عايه و-لم روادمسلم موكلا اليمين قاسد أما الاول فلانه يع معدوم وإذا لم بجز ينع الحَمَلُ فيه هنه أولى وأما النَّاني فلانه

( فعل ) ولابجوز بيع أتابع في الضرع وبه قال السانعي واسجاق وأصحاب الرأي ونهي عنسه ان عاس وابو هر برة وكرهه ظارس ومجاهد وحكى عن ماتك أنه مجوزاً إنها معلومة إذا عرفاحلاما لسقي الصبي كابن الغائر وأجازه الحسن وسعيد بن حبير وتحد بن مسلمة ولنا ماروى ابن عبياس أن رسول الله على الله عليه وسلم نهى أن يناع صوف على ظهر أرابن في ضرع رواه الخلال باستاده، ولانه بحهول الصفة والمقدار فأعبه الحمل لآنه بين عين لم تخلق فلم بجر كبيم مامحمال النافة والعادة في ذلك تختلف وأما ابن الظئر فاعا حاز الحضائة لانه موضع حاجة

الحديث ولانه متصل بالحيوان فلم بحنز إفراده بالمقدكا نصائه ورويءنه إنه تجوز يشرط جزء فيالحال لانه معلوم عَكَن تسليمه فجاز يعه كالرضة. وقارق الاعضاء قانه الايكن تسليمها مع سلامة الحيوان، والخلاف فيه كالحلاف فيالمهن في النسرع قان اشتراه بشهرط القطع فنزكه حتى طال فحكه حكمالوطمة إذا النزاها فبركما حنى طاك

(فصل) ولا مجوز بيع مانجهل صندكانسك في الفار وهو الوعاء الذي كون فيه قال الشاعرا

(فعال) قامًا النوع الواحد من بداين فارضي أحدهم الآخر في جرز بي أحدها يدو صلاح الآخر سواءكانا متجاورين أو متباعدين وهذا مذهب اشانهن ، وحكي عن أخمد أن بدو الصلاح

إذا السَّاجِرِ الهندي جاء بفاَّرة \* منائسك راحت في مفارقهم تجريُّ قال فتح وشاهد مانيه حاز بيمه وإن لم يشاهده لم يحز معه للجهالة وقد قال بعض الشافعية بحوز لان بنا.. في فأره مصلحة له قانه محفظ رطوبته وذكاً. رأعته فأشبه ما مأكوله في جونه . ولا انه يغى خارج وعائه من غير ضرر وتبقى وأمحته فلم بجز بيعه مستوراً كالدر في الصدف وأما ما كوله في جونه فاخراجه ينه في إلى تلفه والتنصل في يمه مع وعائه كالتفصيل في يع السمن في ظرفه ومن ذلك اليض في الدجاج وأننوى في التمر لانجوز يعهما للجهل بهما ولا نعلم في هذا خلافا نذكرٍ ه

(فصل) فأمَّا بِعِ الأعمى وشراؤه فان أمكنه معرفة المبيع بالنُّوق إن كان مطعوما أو بالنم إنكان مشوماً صع يبعه وشراؤه، وإن لم يمكن جاز يبعه كالبصير وله خيـار الحلف في الصفة، وبهذا قال مالك وأبو حنية وأثبت أبو حنية له الحيــار الى معرفته بالمبيع إما بحـــه أو ذوقه أو وصفه ، وقال عيدانة بنالحسن شراؤه حائز واذا أمر إنسانا بالنظر اله نزمه، وقال الشانعي لايجوز إلا على الوجه الذي بحبوز قيه بيعالحجهول أو يكون قد رآء بصيراً ثم اشراء قبل مضي زمن يتنبر المبيع فيه لانهجهول الصفة عنمد العاقد فإ يصح كميع البيض في الدجاج والنوى في النمر . ولندأ أنه يمكن الاطلاع على المقصود ومعرفته فأشه ميع البصير ولان إشارة الآخرس تقوم مقام نطقه فكذلك شم الاعمىوذوقه وأما البيض والنوى فلا تمكن الاطلاع عليه ولا وصفه مخلاف مسئلتنا

## (مسئلة ) قال (و بيم عسب الفحل غير جائز )

عسب الفحل ضرابه وبيعه أخنذ عوضه وتسمى الاجرة عسب الفحل بجبازأ وإجارة الفحل للضراب حرام والعقد فاحد، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وحكي عن مالك جوازه قال أبن عقيل : ومجتمل عندي الحجواز لانه عقسد على مناءم الفحل ونزوه وهذه منفعة مقصودة والماء تابيع والغالب حصوله عقيب نروه فيكون كالمقد على الظائر ليحصل اللبن في بطن الصبي . ولنا ماروى أبّن عمر أن انسي مُتَسَائِينَ نهيءن مع عسب الفحل رواء البخاري؛ وعن جابر قال نهي رسول القصلي المعطية و-لم عن بيع ضراب الجمل رَوَاه مسلم ولإنه نما لايقدر على تسليمه فأشبه إجارة الآبق ولان ذلك متشقّ. باختيارالفخلوشهوته ولان المقصود هو الماء وهو مما لايجوز إفراده بالعقد وهومجهول، وإجارةالظئر خولف فيه الاصل لمصاحة بقاء الآ دي فلا بقاس عليه ماليس منه، نعلي هذا اذا أعطىأجرة لعسب الفحل فهو حرام على الآخذ لما ذكرنا ولا مجرم على البعطي لانه بذل ماله لتحصيل مباح محتاج اليه ولا يمنع هذا كما في كسب الحجام فانه خبيث ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسير الذي حجمه وكذلك أجرة الكمح، والصحابة أباحوا شراء المصاحف وكرهوا بيمها، وإن أعطى صاحبالفحل هدية أو أكرمه من غير إجارة جاز، وبه قال الشانعي لما روي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ﴿ إِذَا كَانَ إِكْرَاماً فَلاَ بِأْسَ ﴾ وَلانه سبب مباح فَجَازَ أَخَذَ الْهَدِيَّةُ عَلِيهُ كَالْحَجامة ، وقال أُهْمَد في رواية ان القاسم: لا أخذ . فقيل له ألا يكون مثل الحجام يعطى وإن كان منهيًّا عنه ? فقال لم يبلغنًّا

فيشجرة من الفراح صلاح له ولما قاربه وبهذا قال ماتك ، لاتهما يتفاربان في الصلاح فأشسيه القراح ... الواحد ولان القصود الامن من العامة وقد وحد والاول المذهب لانه إنا جال ما لم يد صلاحه ﴿ فَ عَلَمُ البيم من أجله وذلك سابق على البيم ولانه اذا صح النسخ الذي حصل بهالضررفالبيمالمحصل للمعبلحة أولى ولان النهي لحق آدى فأشبه بيع النجش وهذا مذهب الشافعي

( المغنى والشرح الـكبير ) حرمة سوم ألمبيع بمدسوم العبير له وبيم التاجئة

(فصل) وروى مسلم عن أي هر برء أن وسول الله ﷺ قال ﴿ لا يسم الرجل على سوم أحيه، ولا بخو من أربعة أقسام (أحده) أن يوجد من البائع تصريح بالرضا بالبيع فهذا بحرم السوم على غير ذلك المشتري وهو الذي تناوله النهبي ( الناء ) أن يظهر منه ما يدل على عدم الرضا فلا بحرمالسوم لان الني ﷺ بلغ في من يزيد فروى أنس أركز جلاً من الانسار شكى إلى الني عَلِيْتِيْ الشدة والجهد عَمَالُهُ « أما بقي لك شيء ? ٥ فقال بلي:قدح وحلس قال « فاثنني بهما » فأناء بعما فقال «من بيتماعها ? ٥ فقال رجل أخذ هما بدرهم ففال النبي ﷺ «من يزيدعلى درهم من يزيدعلى درهم »فأعطاه رجل درهمين · فباعها منه رواه البرمذي وقال حديث حسن ، وهذا أيفنا اجماع المسلمينة بيبعون في أسواقههالمز إيدة -(الثالث) أن لا يوجد منه ما بدل على الرضا ولا على عدمه فلاخبوزله السوم أيضا ولا الزيادة استدلالا محديث فرطمة بلت قبس حين ذكرت للنبي عَيَّلِيَّةٍ أن معاوية وأباحهم خطاها فأمر هاأن تكمه أساسة وقد ا نِهِي مَن الحَطِّهُ عَلَى خَطَّهُ أَخِيهِ كَمْ نَهِي مِن السَّومِ عَلَى حَوْمُ أَحِيهِ فَمَا أَسِحَ فِي أَحدهِ أَسِح فِي الآخر (الرابع) أن يظهر منه ما يدل عني الرضا من غير تصريح فنالالفاضي لا تحرمالمساومة وذكر الزاحمد. لص عايه في الخطبة المتدلالا بجديث فاطمة ولان الاصل إباحة النسوم والحطبة فحرم منع ما وجد فيه التصريح بالرطا وما عداء يبقى على الاصل، وأو قبل بالتحريم همنا الكن وجها حسناقان النعبي عام خرجت منه الصور المحصوصة بأدلنها فتبقى هذه الصورة على مقتضى المموم ولاله وجد منه دليل. الرُّونَا أَشْبِهِ مَا لُو صَرَّحَ بِهِ وَلَا يَضَرُّ الْحَالِقُ الدَّلِيلُ بِعَدَ النَّمَاوِي فِي الدَّلابة ولنس في حديث وطمة ا ما يدل على الرضا لاتها جاءت مستشيرة للنبي صلى المدَّعلية والبس ذلك دليلاعلى الرضا فكيف ترزخي وقدهاها لني صلى الله عايدوسلم بقوله 1 لا نفو تبنأ بنفسك 1 فيرتكن أندل شايا قبل مر اجدة الذي صلى التدعايه و سلم والحرَجُ في الفساد كالحرَجُ في البيع على بيع أخيه في الموضع الذي حكمًا بالنجرح فيه

(فصل) بيم الناجئة باطل وبه قال أبو بوسف ومحمد وقال أبو حنيفة والشافعي هو صحيح لان البيع ثم بأركانه وشروطه خاليا عن مقارنة مفسد قصح كم لو انفقا على شرط فاسد ثم عقدا البيع مرشرط ولنا أنا الله عن قصد البيع فلم يصح منهم) كالهازلين ومعنى بيع الناجئة أن نخاف أن يأخذ السنطان أو غره ملكه فيواطى، رجلا على أن يظهرا انه اشراد منه ليحتمي بذلك ولا يريدان بيما حفيتيا .

#### ﴿ مُسْلَةً ﴾ قال ( فان باع حاضر اباد فالبيع باطل )

وهو أن خرج الحضري إلى البادي وقد جاب السلمة فيعرفه السمر ويقول أنا أبيع بك فنهى النبي صلى المتعلم فوسلم عن ذلك فقال « دعو اللناس برزق ألمة بعضهم من مض، و البادي هبنا من يدخل البلدة من غيراً هالهاسواء كان مدوياً! من قرية أوياء تأ الرس الهي التي الي المستنيا وسانم الحاصر أن يبيع 4 فاب ابن عباس نعى لنبوطل المتعادية أن تنتقى الركبان؛ أن يعيع حاضر لبداد قان فقات لابن عباس ما قوله المواحد قافر، بالبيع والمربية ملاده من بتية النوح مرديد للبسان لم جز لدخوله تحت عموم المعهم. وتعذر قياسه علىالصورة المحصوصة من العموم وهي إذا باعه مابدا صلاحه لانه دخل في البرج تبغأ

أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى في مثل هذا شيئًا كما بلغنا في الحجام، ووجهه أن مامنع أخذ الاحر, : عابه منع قبول الهدية كهر البي وحلوان الكاهن ، قال القاضي هذا مقضى النظر لكن ترك مقتضاه في الحجام فيبقى فيا عداء على مقتضى الفياس والذي ذكر ناهأرفق بالناس وأوفق للفياس، وكلام أحمد بحل على الورع لا على النحرى

# ﴿ مَسْلَةً ﴾ قالِ ( والنجش منهى تنه وهو أن يزبد في السلمة وليس هو مشتريا لها )

أخجش أن يزيد في السلمة من لا بريد شراءها ليقندي به المستام فيظن أنه لم يزد فيها هــذا القدر إلا وهي تساويه فيغر بذلك فهذا حرام وخداع . قال البخاري الناجش كل ربا خائن وهو خداء باطل لاعمل، وروى ان عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعي عن النجش، وعن أبي هر برة ان رَسُولَاللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلِيهِ وَالْ \$ لانلقوا الركبان ولا يع بعضكم على يع بعض، ولا تناجشوا ولا ببع حاضر لباد ﴾ منفق عليهما ولان في ذلك تغريراً بالمشتريو خديمة له وقد قال النبي صلى الله عليه وسام الحديمة في النار ٤ قان اشترى مع النجش لالشراء صحيح في قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد ان البيع باطل اختاره أبو بكر وهو قول مالك لان النهي يقتضي الفساد

و لنا أن النهي داد أنى الناجش لا إلى العاقد فلم يؤثر في البيع ولأن النهي لحق إلاّ دمي فريفسد العقد كتلفي الركبان وبيم المعيب والمدلس، وقارق ماكان لحق آلة تمالى لان حق الآ دمي ممكن حبر. بالحيار أو زيادة في النمن ، لـكن إن كان في البيع غبن لم تحر العادة بثله فالمشتري الحيــار بين الفـــخ والامضاء كم في تلفى الركبان؛ وإنكان يتعانُّ عنله فلا خيار له وحواءكان النجش بمواطأة من البائع أو لم كن . وقال أصحاب الشافعي إن لم يكن ذلك بمواطأة البائم وعلمه فلا خيار له ، واختلفوا فها أذا كان بمواطأة منه فقالم بعضهم لاخيار للمشتري لان النفريط منه حيث اشترى مالا يعرف قيمته . وانا أنه تغرير بالعاقد فاذاكان مغبوناً ثبت له الحياركما في تلقى الركبان ويبطل ماذكره بتلقى الركبان ( فصل ) ولو قال البائع أعطيت بهـذه السلمة كذا وكذا فصدقه المشتري واشراها بذلك ثم بان كاذبا فالبيع صحيح والعشتري الخيار أيضاً لانه في معنى النجش

( فصل ) وقوله عليه السلام ( لا يبع بعضكم على بيع بعض ) مضاه ان الرجلين اذا تبايعا فجاه آخر الى المشتري في مدة الحيار فقال : أمّا أبيك مثل هذه السامة بدون هذا النمن أو أبيمك خيراً منها بثمنها أو دونه أو عرض عليه سلمة رغب فيها المشتري ففسخ البيع واشترى هذه فهــذا غيرجائز لهمي التي ﷺ عنه ولما في من الاضرار بالمسلم والافساد عايه، وكذلك ان اشترى على شراء أخيه وهو أن مجيء إلى البائع قبل لاوم العقسد فيدفع في المبيع أكثرمن النمن الذي اشتري به فهو عرم أَمِنا لانه في معنى المنهي عنه ولان الشراء يسمى يَماً فيدخل في النهي ولان التي ﷺ نعمي ان مخطب على خطبة أخبه وهو في معنى الحاطب فان خالف وعقد فالبيع باطال لانه منهي عنه والنعي لفتض النساد؛ وبمثال أن صحيح لأن المحرم هو عرض سامته على المشتري أو قوله الذي فسخ

عَمْرَلَةُ مَا بِدَا دَفِياً لِضَرِرُ الاشْرَاكُ واختلاف الايدي وإلا قلاصل اعتباركل شيء بنفيه والذي في التمرل الآخر لا يوجد فيه هذا الضرر فوجب أن لا يتبع الآخركا لو تباعدا فان بدأ صلاح النوع

0

طالب اذا اشترى توبا بشرط فياعه بربح قبل انتضاء الشرط برده الى صاحبه ان طلبه قان لم يقدرعل رده قلبائع فيمة التوب لانه اسهاك توبه أو يصالح. فقوله برده ان طلبه بدل على أن وجوب رده قوم لا بأس به. والصحيح الاول للحديث المذكور قان باع قالميح صحيح لانه م بأركانه وشروطه ولم بثبت وجود مفسد له وكر اهة ذلك لا نوجب النساد كالمنش في البيع والتدليس والتصرية، وفي قول التبي ﷺ وقولًا لاأربح الله تجارتك، من غر اخبار بفساد البيع دليل على صحته والله أعل

# و بسم الله الرحم الرحم ﴾ باب الشروط في البيع

وهي ضربان: صحيح وهو ثلاثة أنواع (أحدها) شروط من مقتضى البيح كالقابض وطول النمن ونحوه فهذا لا يؤثر في لانه يان وتأكيد لمقتضى العقد فوجوده كدده (الثاني) شرط من مصلحة المقد كاشراط حقة في العن كتأجيه أو الرارة بكراً أو اللهابة هملاجة أو الفهد صبوداً فيوشرط صحيح بلام كانيا أوخلياً أوصافها أوسالها أوالامة بكراً أو اللهابة هملاجة أو الفهد صبوداً فيوشرط صحيح بلام انواء به فن لم يقد به فلد شري الفسخ والرجوع بالفن والرضا به لانه شرط وصفا مرغو با فيه فصار الدرط مستحفا لقول التي تشخيرة «المؤمنون عند شروطهم» ولافط في صحة هذين القسمين خلاة (مسئة) (فان شرطها فيها كافرة فيانت بكراً مسلمة فلا فسخ له لان زاده خبراً وليس فلك يزيد

(مسته) (قان شرط) بنبا قاره قبات بابر المصف فارتسط الحار الله المسته) في النمن فاشبه ما لوشرطه نمبر صافع فبان صافعاً) منا تا المادان في لك ما يته الفاض واستعدك نه فصد الشوية للعجزه عن الكِ

وهذا قول الشافعي في الكر واخبار الفاضي واستبعد كو نه يفصد النيوبة لسجزه عن الكروبخشل أن له النسخ لان له فيه قصداً محيحاً وهو أنطالب الكافرة اكرة لصلاحتها للمسلمين والكفار أو ليسترج من تكلفها العبادات وقد يشرط النيب لمجزه عن البكر أو ليبها لماجز عن البكر فقد فات قصده وقد دل اشتراطه على أن له قصداً صحيحاً. فأما أن شرط صفة غير مقصودة فيات بخلافها مثل أن يشرطها سبطة فيات جعدة أوجاهاة فيات عالمة فلا خيار له لانه زاده خيراً.

ان يشرطها سبطه عابت جدد الوعه، بالت به دار سير منطقة بالموانة والمحتود به المحتود بين النسرع فل بحر الله المحتود بين النسرع فل بحر الله المحتود بين النسرع فل بحر الله و حقيقة لا يصع لا الله الله والمسلحة في الداية وإنما لم بحرز بينه مفرداً للجهالة والحيالة في اكان بدالا تمتح والذاك لو اشتراها بير شرط مع بينه منها. وكذلك ينعم ينع اسامات الحيالان والنوى في السحة ولذاك لو المتراها بير شرط مع بينه منها. وكذلك ينعم ينع اسامات الحيالان والنوى في المراه المحروف المناز والمرافقة ولا يمكن الوقاء به ، وإن شرطها غزيرة اللبن منع لا نه يمكن الوقاء به ، وإن شرطها حاملا صعروال المنافقة بنا من المواد بها نصح لأنه الحل لا حكم له . ولهذالا يسم اللهان على الحل ويمثل أنه ربح والنا أنه صفحة متصودة يمكن الوقاء بها فصح شرطه كالصناعة وكومها لبوقا . وقوله إن الحل لا حكم لا يسمح فالنبي صلى الشعارة المواد المحل المحاد الموادا أبي منع المدين القائم ومنع وطء الحالى المسيات وأرخص للحامل في الفطر في ومنعان إذا عاقت على ولدها ومنع من المحاد المحادة على والمعاونة من منافقة على والمعاونة من المتحادة على والمعاونة منافقة المحادة المحادة الموادة الم

مشروط بطلبه وقد روى البخاري عن ابن عمر أنه كان مهروسول القصل الله عليه و الم في سفر فكان على و بكر صدر كان بقدم النبي صلى الله عليه و المدفقال له النبي و المنتقدم النبي صلى الله عليه و المدفقال له النبي المناب الله عليه و المناب على أنه لا عبادال المائي على المناب ال

(مُستُهَ ) (وإن اشترط الطائر مصونا أو انه عجيء من مسافة معلومة صح وقال القاضي لا يصح ) اذا شرط في الهزار والفمري ونحوها انه مصوت قتال بعض أصحابنا لا يصح وبه قال أبو حسَّفة لان صاح الطبر مجوز أن يوجد وأن لا يوجد ولانه لا مكنه اكراهه علىالنصوبت. والاولىجواز. لان فيه نصداً صحيحاً وهو عادة له وخلفة فيه فأشبه الهملجة في الدابة والصيد في الفهد، وان شرط في الحام إنه نجيء من مسافة معلومة صح أيضاً احتاره أبو الحطاب لان هذه عادة مستمرةوفيها قصد صحح لتبليغ الاخبار وحمل الكتب فحرى مجرى الصيد والمملجة وقال الفاضي لا يصح وهو قول أي حنيفة لآن يه تعديباللحيران أشبه مالو شرط الكش مناطحا. وان شرط الفناء في الجاربة لا يصح لان الفناء مذموم في الندع فلم بصح اشتراطه كائرنا. وان شرط في الكبش النطاح أو في الديك كونه مناقر أُ أَيْ يَسَجَلانه منهى عنه في النسرُع فجرى مجرى الهناء في الحجارية. وان شرط أن النديك يوقظه للصلاة لم يصح ٧ ته ٧ يمكن الوقاء به وان شرط أنه يصبح في أوقات معلومة جرى مجرى التصويت في الفعريُّ على ماذكرنا (والناك) أن يشترط نفعًا معلومًا في المبيع كمكنى الدار شهيراً وعملات البعير إلى موضع ممالوم أو يشترط المشتري نفع البائع في المبيّع كمحمل الحطب أو تكسيره أو خياطــة النوب أو تفصيله ويصح أن يشترط البائع نفع المبيع مدة معلومة مثل أن يبيع داراً ويستثنى سكناها سـ: ، او دابة و شترط ظهره إلى مكان معلوم إ. عبداً ريستنني خدمته مدة معلومة نصعامه أحمد وهو قبل الاوزاع<sub>ي</sub> وأبي نور واحجاق وابن المنذّر،وقال الشافعي وأصحاب الرأي لايصح لانه يروىان النبي يُتَطِينُهُ نَهَى عَن بِينَ وَشَرَطُ وَلاَنَهُ بِنَافِي مَقَتَنَى البِيعَ قَاشِهِ مَالُو شَرَطُ أَن لا يسلمه ذلك لانه شرط تأخير تسلم المبيع إلى أن يستوفي البائم منفعته وقال ابن مقبل فيه رواية أخرى أنه يبطل البيع

اشراط منفه معلومة ( الثاني ) أن يشترط خدمتها بعد زوان ملك عابا وذنك يفغي إلى الحقوة بهـــا والحمل برؤيتها وصحبتها وهذا لابوجد في غيرها ولذلك منع اعارة الأمة الشابة لغير بحرمها وقات ( المفني والشرح الكير ) ( ) ( الحزء الرابع)

والشرط نقابا عبد الله من محمد في الرجل بشتري من الرجل الحجارية وبشارط أن نخدمه فالبيع باطل

قال شيخنا وهذه الرواية لاندل غلى محل النزاع في هذه المسئة قان اشتراط خدمـــــة الحجارية باطل

أرجين ( أحدث ) إنها بجهولا تاطلان يتنفي شديها أبدأ رودًا لا ظلاف في بيالانه أبنا العوف في

0

صلى الله عليه وسلم « بعنيه » فغال عمر هولك بارسول الله فغال النبي صلى الله عليه وسلم « هولك يأعبد الله بن عمرواصنع به ماشت، وهذا بدل على أن التصرف قبل تفرق جائز وذكر أصحابنا في صحة تصرف مانك أن أشيرط ركونا إلى مكان قريب جاز وأن كان إلى مكان بعيد كره لان اليسير تدخله المسامحة

ولنا ماروي جابر أنه باع النبي مسيلية حملا وأشرط ظهره الى المدينة وفي لفظ قال فبعته بأوفية والمنتب عملانه المه أهلي مُنفق عليه وفي لفظ فبته مجمس أواق قال قات على ألب لي ظهره الى المدينة قال 1 ولك صهره الى المدينة ٥ رواه مــالم ولان النبي عَيْسَتُنْهُ نَهَى عَنِ النَّا الا أَن تعلموهِذَه ملومة ولان المفمة قد تقع مستثناة بالنمرع على المشتري فياً إذاً اشرى تخلامؤبرة أو أرضاًمزروعة أو داراً مؤجرة أو امة مزّوج، فجاز أن يُستنبها كما لو اشترط البائم الثمرة قبل النابير ولم يصح نهي النبي بَشِيْنَةٍ عن بع وشرط وإنما نهي عن شرطين في بيم فنهومه آباحة الشرط الواحــُد وقياسهم منفوض بشرط الحبّار والتَّاجِل في النَّمَ،

(فصل) وان باع أمة واستنتي وطأها مدة معلومة لم يصح لأن الوطء لابياح في غيرملك أو اكماح لقول الله تعالى ( والدن ثم لفروجهم حانظون \* الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فأجم غير ملومين \* فن ابنني وراء ذلك فأولئك مج العادون ) وفارق اشتراط وط، المكانية حيث نبيحه لا مرا بمنوكة فيستباح وطؤها بالشرط فيالحل المهاوك واختارا بنعقيل عدمالا ماحةأ يضاوه وقول أكثر الفقهاء ( فصل ) وأن باع المشتري المين المستناة منفمتها حج البيم وتكون في بد المشتري اثناني مستثناة أيضا فان كان عالما بذلك فالإ خيار اء لائه دخل على بصيرة فلم يثبت له خياركما نو اشترى معيباً ابتالم عيبه وان لم يعلم فله خيار النسخ كمن اغترى أمة مزوجة أو داراً مؤجرة وان اناف المشتري العين فعليه أجرة الملل لتفويت المنفعة المستحقة لفيره وتمن البيع وان تلفت البين بتفريطه فهو كالمفها بذماء نص عليه احمد وقال برجع البائع على المبتاع بأجرة المثال قال الفاضي : معناه عندي الندر الذي انقصه البائم لاحل الشرط وظاهركالآم أحمد خلاف هذا لانه بضمن ماقات بنفريطه فضمته بعوضه وهو أُجِرِةَ المثل قاما أن تنفت بغير فعاله وتفريطه لم يضمن قال الاثرم : قلت لابي عبد الله فعلى المشتري أن يج، به على غيره لانه كان له حملان، قال لا إنا شرط عليه هذا بعينه لانه لاعلكها البائم منجبة فلم يلزمه 🧖 عوضها كما لو تلفت انتخاة المؤبرة بشمرتها أو غير المؤبرة إدا اشترط البائع غرتهاوكما لو باعجالطاً واستنبى منه شجرة ببنها فنلفت ، وقال الناضي عليه ضهامها أخذا من تموم كلاّم أحمد وإذا نلفت الدين رجم

البائم على المبتاع باجرة المثل وكلامه تحمول على حالة النفريط على ماذ كرناه ( فصل ) إذا اشترط البائع منفعة المبيع قاراد المشتريُّ أن يعطيه مايقوم مقام المبيع في المنفعة أو يعوضه عنها لم يلزمه قبوله وله آستيفاه المنفعة من غير المبيع نص عليه احمد لان حقه تعاقى بعينها أشبه مالو استأجر عينا فبذل له الآخر منالها ولان إليائم قد كِمَون له غرض في المقيفاء منافع ثلك العين فلا عجِر عَلَى فَبُولَ عَوْضُهَا فَنَ تُرَافِياً عَنْ ذَلِكَ جَزَ لَا ثُنَ أَخَنَ فَمَا وَانْ أُوادَالِبَأْمِ أَعَارَهُ آفِينَا أَوْ أَجَارِمُ لمن يقوم مقامه فله ذلك في قباس المذهب لانها منافع مستجفة له فلك ذلك فيها كمنافع الدارانستأجرة الزملي فالغبا ولا تجوز الجربًا إلا تتم في الانتفاع فان أواد الجاربًا أو اعاربهما أن يضر بالعين بانتفاعه لم بجز ذلك كما لانجوز له أجارة الدين المستأجرة لمن لايقوم مقامه ذكر ذلك أن عقيل.

(المنني والنسرح الكبير) اشتراط نفع البائع في المبيع واشتراط جزال طبة على البائع المائع المشدري بالوقف وجها آخر لانه تصرف ببطل الشفعة فاشب العنق والصحيح أنه لا يصح شيء من هذه النصرفات لان المهمع يتملق به حق البائع تعلما تنع جواز النصرف فمنع صحنه كالرهن. تربغارق

( فصل ) وان قال بعتك هذه الدار واجر تكها شهراً لم يصح لانه اذاباعه فقد ملك المشترى المنافع فاذا أُجِرِهِ المِاهَا فَقَدَ شَرَطُ أَنْ يَكُونَ لَهُ بِدَلَ فِي مَقَابَةً مَامَلُكُمُ الْشَتَرِي فَلْ يَصِحُ قَالَ انْ عَتَيَلَ وَقَسَدُ نهي النبي صلى الله عايه ورلم عن قفيز الطحان ومعناه أن يستأجر طحانا ليطحن له كذا بنفيز منه فيصيركا، شرط له المفتر عوضًا عن عمله في بافي الكر الطَّحون ومحتمل الحواز بناء على اشتراك منفعة البائع في المبيع على مائذكره ان شاء الله تعالى .

( فصل ) ويصح أن يشترط المشتري نفع إلبائع في المبيع مثل أن يشتري ثوبا ويشترط على بالعه خاطنه فميصا أو إنناة وبشيرط حذوها نعلا أو حزمة حطب وبشيرط حماما الى موضم معلوم نص عايمه أحمد في رواية بها وغيره، واحتج أحمد بما روي أن محمد بن سلمة اشترى من نبطَي حرمة حطب وشارطه على حماماً . و به قال المحلق وأبو عبيدة ، وقال أبو حنيفة مجوز أن يشتري بغلة ويشرطعني البائم حذرها، وحكى عن أي نور والنوري أنهما أبطلا العند بهذا الشرط لانه شرط قاسد أشه الشروط الغاسدة ، وروي عن التي تنطيخ أنه نهي عن مع وشرط ولنا مانقدم في قضية محمد بن مسامة ولانه بيع والجارة لانه باعدالنوب وأجره نفسه على خياطته وكل واحد منهما بصح افراده بالمقد فاذأ جمها جَزَرَ كالمبنين و إبصح أن الني صلى الله عايه وسال نهى عن بع وشرط قال أحمد: أنما نهى عن شرطين في بيم وهو بدل تفهومه على جواز النسرط الواحد ولابد من العلم بالمنفوة لها. ليصح المتراطها لأننا از لنا ذَان مَارِلة الاجارة فاو اشترف حمل الحطف إلىمارله والبائع لا بعرف مَارَله في يُصح وان شرط حذوها لهلا فلابد من معرفة صفتها ﴿ فِو اسْتَأْجِرِه عَلَىٰذَكَ ابْتُدَاهُ قَالَ احمد : فِي الرجل يشتري البغلة على أن تحذوها جازًّ إذا أراد الشراك فإن تعذر العبل بنف المدم قبله أو بموت البائم الفسخت الاجارة ورجع المشتري عليه بموض ذلك : وإن تعذر تمرض أقيم مقامه من بعمل العمل والأحرة عامه كفولنا في الاحارة.

( نصل ) وإذا اشترط المشتري منفعة البائم في البيع فأتم البائع مقامه من بعمل العمل فله ذلك ينزلة الاجبر المشترك بحبرز أن بعمل السمل بتقسه وعن يقوم مقامة وان أراد ﴿ الدوخُ عن ذلك ـ لم ينزم النشري قبوله وان أراد المشتري أخذ العوض عنه لم ينزم النائع بذله لان المعاوضة عقد تراض فلاخر عابه أحد وازتراضا عايه احتمل الحواز لانها منفعة بجوز أخذالبوض عنها لولم يشترطها ذاذا ملكها المشتري جاز له أخذ العوض عنهاكما لواستأجرها وكم بحبوز أن تؤجر النافع الموصى بها من ورثة الوصى وختبل أن لانجوز لانه مثنيَث بحكم العادة والاستحسان لاجل الحاجة فلم بجز أخذ العوض عنه كالمفرض فانه مجوِّرُ أن مرد في الحمن وأطَّير فل أوكثر ولو أراد أن بأخذ بقدر خزه وكنمره بقدر الزيادة بإبجز ولانه ألحد عوصا عن مرفق معتاد جرث العادة بالعذوعته دون أخدالعوض فأشبه النافع المستناة شرعاً وهو ما إذاءاع أرضا فيها ذرع ثالثم واستحق تبنيته لى حين الحصاد فلو أخذه قصيلا لينتف بالارض إلى وقت الحصاد لم يكن له ذاك

(.سئة) (وذَّكُو الحَرْقِي في جز الرطبة إن شرطه على البائع لم يصع فيخرج ههنا منه )

الوقف الدق لان الدق مبي على التنايب والسراية مخلاف الوقف وأما حديث ان عمر قايس فيه تصريح بالبيع فان قول عمر هو لك محتمل أنه أراد هبة وهو النئاهر فانه لم يذكر تنا والحبة لاينيت

إذا اشرى زرعاً أو حزه من الرطبة أو عمرة على الشجر فالحصاد وجز الرطبة وجذاذ النمرة على ـ المشري لان نقل المبيع وتقريع ملك البائع منه على المشري كنقل الطعام المبيع من دار البائع مخلاف الكيل والوزن والعدد فانها على البائع لانك من مؤنة تسايم المبيع إلى المشرَّي والتسايم على البائع ، وهمنا حصل التسليم بالنخاية بدون الفطع بدليل جواز بيمها والنصرف فيها وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ولا ملم فيه خلافًا. فإن شرطه على البائع فاختلف أصحابنا فقال الخرقي ببطل البيع وقال ابن أبي موسى لايجوز وقيل بجوز فان قلنا لابجوز فهل ببطل البيـم لبطلان الشرط على روايتين ، وقال ـ الفاضي : المذهب جواز الشرط ذكره أبو بكر وابن حامد وقالَ القاضي ولم أُجد بما قالهالخرفي روابة فيالمذهب، واختلف فيه أصحاب الشافعي فنال بعضهم إذا شرط الحصاد على البائع بطل البيع قولاً ـ واحداً وقال بعضهم يكون على قولين فمن أفسده قال لا يصح لئلانة معان (أحدها) شرط العمل في الزرع قبل أن علـكه (والثاني) أنه شرط مالا يقتضيه العقد (وانتالت) أنه شرط تأخير التسلم لان معنى ذلك تسليمه مقطوعاً ؛ ومن أجازه قال هذا بيع واجارة وكل واحد منها يصبح افراده فصح جمعها كالعينين وقولهم شرط العمل فها لا علكه يبطلُ بشرط رهن المبيع على الثمن في البيع (والثاني) يطل بشرط الرهن والكفيل والحار (والثالث) ليس بتأخر لانه تُكَّنه تسايمه قائماً ويبقى الشرط من المستم فليس ذلك بتأخير التسلم قاذا فسدت هذه العاني صع لما ذكر ناه. قان قبل قالبيم مخالف حكمه حكم الاجارة لان الضان ينتقل في البيع بتسلم الهين بخلاف الاجارة فكيف يصح الجمع بإنجا لا قلناكم يصح بيع الشقص والسيف وحكمهما تختلف بدليل ثبوت الشفعة في الشقص دون السيف،وقد صح الجمع بينهاً . وقول الحرقي أن العقــد همنا يبطل بحتمل أن مختص هذه المسئلة وشبها نما يفضي الشرط فيه الى انتازع فان البائم قد يريد قطعها من أعلاها ليبقىله منهابقيةوالمشتري يربد الاستقصاء عابها ليزيد له ما يأخذه فيفضي إلى النازع وهو مفيدة فيبطل البيع من أجله ، ويحتمل أن يقاس عايه ما أشبهه من اشتراط منفعة البائع في البيع كما ذكرنا في صدر المسئلة والاول أولى لوجهين (أحدها) . انه قد قَا عَيْ موتِّع آخر ولا يبطل البيع شرط واحد ( والثاني ) ان المذهب انه بصحائير اط منفعة البائع في البيم كما ذكر نا والله أعلم

( مسئلة ) ( وإن جمع بين شرطين لم يصع )

ثبت عن أحمد رحمه آللة انه قال: الشرط الواحد لا بأس به أعبا نهي عن الشرطين في البيح وهم ماروي عن عبدالله بن عمرو عن التي صلى المتعلم وما أنه قال الامحاسات وبيح ولا شرطان في البيح يم ولا بيح ما ليس عندك ٢ أخرجه أبو داود والبرمذي وقال حديث حسن صحيح قال الافر مابل لا بي عبد الله أن حرّلاء بكرهون الشرط في البيح عنمض يده وقال: الشرط الواحد لا بأس به في البيح أنا نهى وسوليات على الشقيلة وسام عن شرطين في البيح وحديث جابر بدل على أباحة الشرط حين باعه جمله وشرط ظبر، إلى المدينة وإخاذا في أقديم الشرطين المنهى عنها فروي عن أحمد أبها شرطنان عصيحان لبيا من مصلحة المقد فحكى ابن المنظر عنه وعن اسحاق فيمن اشرى ثوباً واشرط على

فيها الحيار . وقال الشافعي تصرف البائع في المبيع بالبيع والحبة ونحوها صحيح لانه أما أن يكون على ملكه فيدلك بالفقد عليه واما ان يكون تفشتري والبائع بتلك فسخه فجعل ابيع والحمبة فسخا واما تصرف المشتري فلا يصح أذا قتنا المناك لغيره قاذا فتنا الملك له فني صحة تصرفه وجهان

البائع خياطته أو قصارته أو طعاماً واشترط طحنه وحمه إن شرط أحدهدوالاشياء فالبوع جائر دوآن المُرَط شرطين قالبيع باطل وكذك فسر الفاضي في شرحه الشرطين المبطلين بنحو هــذا النفسير وروى الاثرم عن أحمد نفسير الشرطين أن يشتريها على أنه لا يبيعها مرس أحد ولا يطؤها نفسره بشرطين فاسدن ، وروى عنه اساعيل ن سعيد في الشرطين في البينع أن يقول أذا بعنها فانا أحق يها باليمن ، وان نحد نبي سنة فظاهر كلام احمد ان الشرطين المنهي عنهما ماكان من هذا النجو ، وأما ان شرط شرطين أو أكز من مقتضى العقد أو من تصلحته مثل أن يبيعه بشرط الحسار والناجيل والرهن والضمين أو بشرط ان بسير اليه المبيع أو النَّن فهذا لايؤثر في النقد وان كـثر ، وقال القاضي في الجرد ظاهر كلام أحمد أنه متى شرط في العقد شرطين بطل سواء كانا صحيحين أوفسد بن لمصاحمة البقد أو لذير مصاحته اخذاً من ظاهر الحديث وعملا بعمومه ولم يفرق الشافعي وأصحاب الرأي بين الشرط والشرطين ورووا ان الني صحيحة في عن بيام وشرط ولان الصحيح لايؤثر في السير وان كن والفاحد يؤثر فيه وان أنحد والحديث الذي روينا. بدل على الفرق ولان المذر اليسير أذا احتمل في المقد لا يزم أحيال الكثير، وحديثهم ليس له أصل وقد أنكره أحمد ولاخرفه مرويا في مسند فلا يعول عليه، والذي ذكره الفاضي في الجرد بعيد أيضاً. قان شرط ما يقتضيه العقد لا يؤثر قه يغير خلاف وشرط ماهو من مصلحة العقد كالأجل والخيار والرهن والضمين وشرط صفة في المبيع كالكتابة والصناعة فيه مصلحة العقد فلا ينبغي أن يؤثر في جللانه قلت أوكثرت. ولم يذكر أحمد فيهذه المسألة شيئاً منهذا القسم فالظاهر أنه نجرمرادله والاولى تفسيره عاحكه الناللنذروالداعلم ( فصل ) ( النانِ ) فاحد وهو :لانه أنواع ( أحدها )أن يشرط علىصاحه عندا آخر كسلف أوْ

( فصل ) ( النابي ) قد وهو بهم أنواع ( احدها ) ان شيرط على صاحبه عندا اخر كساف او قرض أو بيع أو اجارة أو صرف النمن أو غيره فهذا يبطل البيع ، ومجتمل أن يبطل النبر فرحده ) المشهور في المذهب ان هذا النبرط قاسد يبطل به البيع لان التي تشكيلتي قال « لا محل بين وسلف ولا شرطان في بيع » قال الترمذي هذا حديث صحيح ولان التي تشكيلتي فهي عن بعنين في يعم عديث صحيح ولان التي تشكيلتي فهي عن بعنين في يعم حديث صحيح ولان التي تشكيلتي في المنافق أن تروجنيا بنك او على أن أزوجك ابني فها المال المحدد وكذلك كل ماني معنى ذلك مثل أن يقول على أن تروجنيا بنك او على أن أزوجك ابني فها المال و والمال الموض المال والمال المال الما

و لنا الحبر والنبي يقتضي الفساد ولان العقد لأبجب بالشرط لكونه لايثبت في الذمة بيسقط فيضد المقد لان البائع لم يرض به الا بالسرط فاذا قات فات الرشاب ولان شرط شدها في شد فل يصح كمنكاح الشفار ، وقوله لا ألثقت الى الفظ لا يصح لان البيع هو الفقط فاذا كن فاحداً فم كمن يكون مجيحاً ، ويحمل ان يصح البيع وبطل الشرط بناء على مااذا شرط مابنا في مقتضي المقد على ما نذك و ان شاء الله تعالى

يُم النبد بشرط عنفه والخلاف فيه ( المغنى والشرح الكبير ) ( نصل ) وان تصرف المشتري باذن البائع أو البائع بوكاة المشترى صم النصرف وانقطع

خيارهما لان ذلك بدل على تراضيها بالمضاء البيعُ فيقطع به خيارهما كما لو تخابراً ويصح تصرفها لأنَّ قطم الحيار حصل بالاذن في البيع فيذم البيع بعد المفتاع الحيار ( وان تصرف البائع ماذن المشتري ا احتمل ان يقع صحبحاً لان ذلك دليل على فسخ البيع أو استرجاع المبيع فيقع تصرفه بعد استرجاعه الراهن والضمين ولان مايننصها شرط من النمن مجهول فيصير النمن مجهولاولان انتهج لي الماعلية وسلم

لم بحكم لارباب بريرة بشيء مع فساد الشرط وصحة البيع . وإن حكمنا بفساد العقد لم يحصل بعمالك "

سواء قبضه اولم يقضه على مانذكره ان شاء الله تعالى ( مسئلة ) ( الا ادا شرط لعنق فني صحنه روايتان )

إحداهما يصج وهو مذهب مالك وظاهر مذهب لنانعي لان عائشة استرت ترترة وشرط عايها أهالها علمها وولاءها قالكر التي صلى الله عليه وسلم شرف الولاء دون العلق ( والثالة ) الشرف فاسد وهو مَذَهِبِ أَنِي حَسَمَةَ لانه شَرِط بَاقِ مَقَتَفِي العَقْدَ أَشَّهُ مِنْهِ شَرِطَ أَنْ لا مِدَّمَهُ ولا له شرط ازالة منكم عنه أشه ماإذا اشترط أن بعيم، والدس في حديث باشة البها شرطت لهم العتق أنما اخبرتهم البها

تريد ذلك من غير شرط فاشرطوا ولاءها فان حكمًا بفياده فحبكم حكم سائن الشروط الفاحدة على ا ما ينا وان حكمنا بصحته فاعتقه المشري فقد وفي تا شرط عليه وان لم يعتقه ففيه وجهان ( احدهما ). عجِر لان شرط الفتق أذا صع تدبر بمينه فيجركاً لو النرعة؛ ﴿ وَاتَّأَنَّي ۚ لاَخِرِلانَ الشَّرَطُ لاَوْجَبّ العلى المشهروط بدليل ما أو شرط الرهن والضامن فالي هماناً بشت تبائه الخبار الفسخ الانه الم يسلم له مانسرط أشبه ماو شرط عايه وهذَ فير يَف به ، وإن تعيب النَّيْعِ أَوكُنَّ أَمَّةَ فاحبانها أعتقه وأجزأ ولأن الرق باق فيه وان استديه أو أخذ من كسبه شيئاً فهو الدوان منت المبيع وجرا البائع على المشتري عا نقصه شرط المتق فيقال كم قيمة. أو بينع معلمًا وكم فينته إذا بيع الشرَّذ النَّتَق ? فَرَجِع بقسط ذلك ا من ثنه في أحد الوحهين كالارش وفي الآخر يضمن لنا لنص من قيمته . ﴿ مَمَانَةَ ﴾ ( وعنه فيمن باع جاربة وشرط على انتشري أنه أن ماعها فهو أحق مهـا بالثمن أن

في بيام » بعني اله فاسد لانه شرط أن بيرمه أياه وان بيرمه بالثمن الأول فحما شرطان في ليمع نحيءتهما -ولامة بنافي مقَنضي المقد لانه شرط اللا بيعه من غيره اذا أعطاه ثمنه فهوكم لو شرط ان لابيعه الا من فلان وروى عنه الباعيل بن سعيد البيع جائز لما روي عن ابن مسعود انه قال ابتعت من امر أتي زيف القفية جارية وشرطت لها أن بعتها قمى لها بالخن الذي أبتتها به فذكرت ذلك لعمر فغال لا تقربها ولأحدفها شرط قال الماعيل فذكرت لاحمد الحديث قال البيع جائزولا تفربها لانه كان فيها شرط واحد للمرأة ولم يقل عمر في ذب البيع فاحد لحمان الحديث على ظاهره وأخذ به وقسد الفق ا تمر وان .. مود على صحنه والفياس يعتضي فساده فب شيخة ومحتال أن تجمل كالام أخما في رواية المرزذي على فساد الشرط وفي رواية المهانيل بن سيدعى جرار البيع فيكرن لميع صحيحاً و شرط فالمبدأ كم لو المتراها بشرط أن لا بُهيما. وتوليأهم لا تفريها قدروي مثبه فيمن المترط في الامة. أن لا يسما ولا بهها أو شرط عليه ولامنا أولا بقرم او اليدم جائر الحديث تمر الغذ كور.وقال الفاضي

البيع جائز ) روى المروذي عن أحمد أنه قال هو في معنى حديث النبي صلى أنَّه عليهو آم الانشرطان.

يصح كما بعد الخيار وقولهم تنك الفسخ قانا الا إن إبتداء انتصرف لم يصادف.ما.كه فز بصح كتصرفُ الآب فيا وهب لولده قبل السرجاعة وتصرف الشفيع في انشقص المشفوع قبل أخذه ( الناني ) شرط ماينا في مقتضى البيع نحو ان يشترط ان لاخــارة عايه أو متى نفق المبيع والا رده أو الا يبيع ولا بهت ولا يعتق وآن اعتق فالولاء له أو يشتر ط ان غمل ذلك فهــذا آلشهرك

ولنا على أبطال تصرف البائع أنه تصرف في ملك غيره بنير ولاية شرعية ولا نياية عرفية فإ

باطل في نفسه لقول النبي مِتَيَالِيَّةِ في حديث بريرة حين شرط أهاها۞لا. ٥ ما كان من شرط لبسر في · كتاب الله فهو باطل ٧ نصَّ على بطلان هذا الشهرط. وقسنا علمه سائر الشهروط. لانهافي منادو هل سطل بها البيع ? على روايتين ، قال الناضي : المنصوص من أحمد أن السع صحيح وهو ظاهر كلام أخَّر في ا وبه قال الحسن والشعبي والنخمي وألحكم وان ابي لبلي وأنو نور (والثانية) الميع بالمد وهوقول ابي حَيْفَةَ والشافعي لانه شُرط فاسد فأفسد البيع كما لو اشترط فيه عقداً آخر ، ولان الشرط اذا فسد وجب الرجوع بما نقصه الشرط من المُن وذلك مجهول فيصر المُن مجهولا ولانالبائم المارضي بزوال ملكه عن المبيع بشرطه والشتري كذلك إذا كان الشرط. له فلو صع البيع بدونه لزال ماكه بغير رضاه ، والبيع من شرطه الرّاضي ولانه قد روي عن الني ﷺ أنه نهي عن يع وشرط.

ووجه الاولى ماروت عائشة قالت : جاءتني بريرة فقَالَتُ :كانبَتُ أُهلي عَلَى نَسْعُ أَراقَ فِي كُلَّ ـ عام أوقية ﴿ فَاعِيْنِي ؛ فَقَاتَ إِنْ أُحِبِ أَهْلِكَ أَنْ أَعْدَهَا لَمْرَ عَدَةً وَاحْدَةً وَ بَكُونَ وَلاؤك لي فعلت ؛ فذهبت تربيرة الى أهالها فقالت لهم فأبوا علمها فحداءت من عندهم ورسول الله صلى الله عامه وسل جالس فقــالت : أبي عرضت عليهم فأبوا الا أن بــكون الولاء لهر: فــمه النبي عــلى الله عانـه وسأر قَأْخَبِرُكُ عَائِشَةَ الذي صلى اللَّهُ عامِه وسلم فقال ﴿ خَذَمَا وَالشَّرَطَى لَمْمَ أُولًا. قَامًا الولامن اعتق؛ ففعات عائشة ففام رسول القصلي القاعليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عامه ثم قال ﴿ أَمَا بِعَدْ فَا بِالرَّجَال يشتر طرن شروطا ليست في كتاب الله تمالى مماكان من شرط ليس في كتاب الله فيو باطل والكان، الله شرط. قضاء الله أحق، وشرط الله أوزق ، وانما الولاء لمن أعتق » منفق عايه فابطل الشرط ولم يبطل العقد . قال ابن المنذر خبر بريرة ثابت ولا نعر خبراً يعارضه فالقول به نحيب فان قبال المراد بقيله ٥ اشترطي لهم الولاء 4 أي عليهم بدليل أنه أمرها به ولا يأمرها بفاسد قلنا لا يصح هذا التأريل لوجهين احدها. ان الولاء لها باعتافها فلا حاجة الى أُسَرَّاطه ( الثاني ) أنهم أنوا البينع الاان يشترط لهم الولاء فكيف يأمرها بما علم أنهم لايقبلونه منها وإما امرها بذلك فليس هو أمراً على الحقيقة ، وأنما موصيفة الامر بمعنى النسوية بين الاشتراط وتركه كقول الله تعالى ( استغفر لهم اولا تستغفر لهم) وقوله ( اصبروا أولاً تصرواً ﴾ والتقدير واشترطي لهم الولاء أولا تشترطي ولهذا قال عقبه «فانَّا الولاء لمناعة قـ » وحديثهم لا أصُّل له على ما ذكرنا وما ذكروه من المعنى في مقابلة النص لا يقبل

( فصل )وأذاحكمًا يصحة البيع فلماثع الرجوع ، نقصهالنم ط من الثمن ذكر والقاضي و للمشتري الرجوع بزيادة التمن أن كان هو المشترط لان البائم أنما سمح بالمبيغ لهذا الثمن لما محصل. لامن النرض بالشرط والمشتري أنما سمح له بزيادة الثمن من أجل شرطه فاذا لم محصل غرضه بنبغيان يرجع بما سمح به كمَّا لو وجده معيناً ويحمَّىل إن بثبت الخيار ولا يرجم بشيء كن شرط رهنا او ضعيًّا فاستم . ومحتمل أن لا يصع لان النائم لامحتاج إلى اذن المشترى في استرجاع المديم فيصير كتصرف بغير اذن المشترى وقد ذكرنا أنه لا يصم كذا هما . وكل موضع قلا أن تصرف البائع لاينفذ ولكن ينفسخ به السع فانه متى أعاد ذلك التصرف أو تصرف تصرفاسوا ، صح لانه بفسخ البيع عاد اليه الملك فصح تصرفه فيه كالو قسخ البيم بصريح توله م تصرف فيه ، وكذلك ان تقدم تصرفه ما يفسخ به البيع صح تصرفه لماذكر نا وهذا يدل على الكراهة لا على التحريم قال ان عقيل عندي انه أنما منع من الوطء لمكان الخلاف

في العقد لكونه مفسد بفساد الشرط في بض المذاهب ( مسئلة ) ( وان شرط رهنا فاسدا كالحر ونحوه فهل يبطل البيع على وجهين? ) أصلها الروايتان في الشروط الفاسدة وقد مفنى ذكر هما

( فصل ) وإذا قال رجل لنريمه : بعني هذا على أن أفضيك دينك منه ، فنعل ، فانشرط باطل لانه شرط أن لايتصرف فيه بغير القضاء وهل يفسد البيح ? بنبني على الشروط الفاسدة في البيح على ـ ما ذكر نا . وإن قال اقتضى حقى على إن أبيمك كذا وكذا فالشرط باطل والفضاء صحبح لانه أقيضه حقه وان قال أقيضي أجود من مالي على ان ابيعك كذا فالفضاء والشرط باطلان وعليه رد

( فصل ) ومتى حكمًا بفساد العقد لم يثبت به ملك سواء انصل به القبض أو لا ولا ينفذ تصرف المشتري فيه ببيع ولا هبة ولا عتق ولا غير. وسهذا قال الشاؤمي . وقال أبو حنيفة بثبت الملك فيه اذا \_ انصل به الغيض والبائع الرجوع فيه فيأخذه مع زيادته المنصلة الا أن يتصرف في المشتري تصرفا بمنع . الرجو ع فيه فيأخذ قيمته محتجاً محديث بررة فانءائشة اشتربها بشرط الولاء فاعتتبها فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم العتق والبيع فالمد ولان المشتري على صفة علك المبيع ابتدا مقد وقد حصل عليه الضان للبدل غير أنه عقد فيه تسايط فوجب ان يملكه كالمقد الصحيح ولنا انه مقبوض بعقد فاسد فلم ءاكمه كما لوكان النمن مينا أو دماً فاما حديث بربرة فاعا يُدل على صَّجة العقد لاعلى ماذكروه وليس في الحديث ان عائشة اشتربها سدا النمرط بل الظاهر أن أهلها حين بلغهم أنكار الني صلى الله عليه وسلم هذا الشيرط تركوه ويحتمل أن الشيرط كان سابقاً للمقد فلم يؤثر فيه

( فصل ) وعليه رد المسيع مع عائمه المنفصل وأجرة منه مدة بقائه في بديه ، وان نقص ضمن نقصه لانها حملة مضمونة فأحز أؤها تكون مضمونة أيضا وإنب تلف المبيع في بد المشتري فعليه ضانه بقيمته يوم النلف قاله الفاضي ولان أحمد نص عايه في النصب ولانه فيضه باذن مالكه فأشبه العاربة ، وذكر الحرقي في النصب أنه بلزمه قيمتة أكثر ماكانت فيخرج هـناكـذاك ولأصحاب الشافعي وج ــان کهذبن

( فصل ) فان كان المبيع أمة فوطئها المشتري فلا حد عليه لاعتقاد. أنها ملكه ، ولان في الملتك أختلافا وعليه مهر مثابها لان الحد إذا سقط للشبهة وجب المهر، ولان الوطء في ملك العبر يوجب المهر وعلمه ارش الكارة إن كانت بكراً ؛ فان قبل أليم إذا نزوج امرأة نزو مجافا مداً فوطُّها الزَّال بكارتها لا يضمن البكارة ? قادًا لان النكاح تضمن الاذن في الرطء المذهب للبكارة لأ نه سقود على الوطءولا كذك اليبع لأنه ليس بممود على أوطء بدليل أنه يجوز شرامن لإعملوطؤها. فانقيل إذا أوجبم

(المنني والثمرح الكبير) التصرف في مدة الخيار . فروع في البيع الفاسد (فصل) وإن تصرف أحدهما بالعنق نفذ عنق من حكمنا باللك له ، وظاهر المذهب أن الملك للمشتري فينفذ عنه سواء كان الحيار لهما أو لأحدهما لانه عنم من مالك جائز التصرف فنفذكما بعد المدة وقول النبي ﷺ ولاعتق فبالابملك أن آدم » بدل عفهومه على أنه ينفذ في الملك وملك البائم للفسخ لايمنع نفوذ العتق كم لو باع صدا مجاربة معينة فان مشتري العبد ينفذ عنقه مع أن للبائع الفسخ

مهر بكر فكف توجيون ضان الكارة وقد دخل ضانها في الله ع وإذا أوجيم ضان السكارة فكف . توجیون مهر کر وقد أدی عوض البکارة بضائه لها څری کری من أزال بکاریها باصعه م وطنها? قلنا لان مهر البكر ضان المنفعة وارش البكارة ضان جزء فدنك اجتمعاً ، وأمالنا يؤانه إذاوطنها بكراً فَقَدَ اسْتُوفَى نَفْعَ هَــذَا الْجَزُّ فَوْجِبْتَ قِيمَةُ مَااسْتُوفَى مِن نَفْعَهُ وَإِذَا أَتَلْفَهُ وَجِب ضَهَانَ عَيْنَهُ وَلا مُجُوزً أن يضمن الدين ويسقط ضان المنفعة كما لو غصب عينا ذات منفعة فاستوفى منفعتها ثم أثلفها أو غصب نوبا فلنسه حتى أبلاه وأتلقه فانه يضن انقيمة والمنفعة كذا ههنا

( فصل ) وإن ولدت كان ولدها حراً لأ نه وطئها بشبهة ويلحق به لذلك ولاولاء عاية لأ نه حر الأصل وعلى الواطبيء قيمته يوم وضعه لانه يوم الحيلولة بينه وبين صاحبه فان سقط مينا لم يضمن لانه [نا بضمه حين وضعه ولا قيمة له حيائذ . فان قيل فلو ضرب بطنها فألفت جنينا ميناوجب ضانه فعنا الضارب عجب عديه غرة وهينا بضمنه بقيمت ولا قيمة له ولان الحجاسي أنتذء وقطع ناده وههاا بضمنه بالحيلوة أبهيته فانكان الضارب اجنبياً فالفت جنيناً مبناً فعلى الضارب غرة عبد أو أمة وتمسيد أفل الامرين من دية الحيّين أو قيمته يوم سقط لان ضان الفنارب له قام مقام خروجه حيا ولذك ضمله لهائم وأعاكن للسهد أقالالامرين لان الغرة انكات أكثر من القيمة قالباقي مها لورثته لألهحصل بالحرَّية فلا يستحق السيد منها شيئا وان كانت أفن م يكن على الضارب أكثر مهما لانه يسبب ذلك ضمن ؛ وإن ضرب الواطئ، بضها فألفت الجنين منا نعليه الغرة أيضا ولابرث مهاشيئاً ؛ وللسيد أفل الامرينكم ذكرنا ءوان سم الجارية المبيعة إلى البائع حاملا فولدت عنده ضمن نقصالولادةوان تلفت بذاك ضمنها لان تلفها بسبب منه وان ملكها الواطىء لم تصر بذلك أم ولد على الصحيح من المذهب لأنها علمَت منه في غير ملكه فأشبهت الزوجة وهكذاكل موضع حبلت فيملك غيره لاتصير له أم ولد مهذا

( فصل ) إذا باع المشتري لماسيع عنماسد لم يصح لانه باع ملك غيره بغير أذنه ، وعلى المشتري رده على البائم الاول لانه مالـكم ولبائمه أخذه حيث وجده ، ويرجم المشتري الناب بالثمن على الذي باعه وترجم آلاول على باثمه فان تلف في يد التــاني فللـــانم مطانبة من شاء منهما لان الاول ضامن والنابي قبضه من يدضامنه بغير اذن صاحبه فكان ضامنا. فأن كانت قيمته أكثر من تمنه فضمن الناني لم رجه بالفضل على الأول لان النف في بده قستقر الفهان عليه، وان ضمن الاول رجم بالفضل على الثاني (نَّصَل) وإن زاد المبيع في بد المشترى بسمن أو نحوه ثم نفصحتي عاد الى ماكمَّن عليه أو ولدت الأمه في بد الشوري ثم مأت ولدها. أحتمال أن يضمن علك الزيادة لأنها زيادة في عين مضمولة أشبهت.

ازبادة في المنصوب واحتمل أن لا يضمنها لانه دخل على أن لايكون في مقابلة الزيادة عوض، فعلى ـ هذا تكون الزيادة أمانة في بدران تلفت بتفريطه أو عدواله ضمنها والا فلا ، وان تلفت العين بعد ( الحِزِ الرابع ) (A) ( الغني والشرح المكبير )

ا ماهم دون المشري، وإن أعنق البائم والمشري حميعاً فن الفدم عنق المشري فالحكم على ماذكرنا والِّ تقدم عنق البائع فينبغي أن لآينذ عنق واحد مهما لان البائع لم ينفذ عنقه لكونه أعنق غير مملوكه ولكن حصل باعتاقه فسخ البع واسرجاع العد فلم ينفذ عنق المشري ومتي أعاد البائم الاعتاق مرة ثانية نفذ اعتاقه لأنه عاد العدَّ آليه فأشبه مالو استرجعه بصريح قوله ؛ ولواشترى من يعتق عليه ـ لو قال ولى الحيار متى شأت رددت السامة ومعها ردهم ( قال شيخا ) وهذا هو القباس...ا تما صاراحمد فيه الى ماروي عن نافع من الحارث أنه اشترى لعمر دارالسجن منصفوان بن أمية فاركزضي عمر والا فنه كهذا وكذا ، قال\الاثرم قلت لأحمد تذهباليه قال أي شيء أقولهذا عمر رضي لله عنه ? وضعف الحديث المروى . روى هذه القتمة الاثرم باساده

(فصل) فاما أن دفع اليه قبل البينع درها وقال لاتبع هذه السلعة لغيري وأن لم أشترها منك فهذا الدرثم لك ثم اشتراها منه بعد ذلك بعقد مبتدإ وحسب الدرهم من التمن صح لان البيع خلا عن الشرط النفسد، ومحتمل أن الشراء الذي اشتري لعمر كان على هذا الوجه فيحمل عليه جمَّاً بن فعهم وبين الخبر وموافقة القياس والأنمة القائلين بفساد بيع العربون.وأن لم يشتر السلعة في هذه الصورة لم يستحة النائد الدره لانه بأخذه بنرعوض ولصاحبه الرجوع فيه ولا يصح جعله عوضا عن التظارد وتأخر بيعه من أجبه لانه لوكان عوصا عن ذلك لما جزجعته من الثمن في حال الشراء ولان الانتظار بالميع لأنجوز الماوضة عنه ولو جزت لوجب أن يكون معلوم المفداركة في الاجارة -

﴿ مَسَّنَةً ﴾ ( وَأَنْ قَالَ بِمِنْكُ عَلَى أَنْ تَنْقُدُنِّي الْخُنَّ الَّيِّ اللَّهِ أَوْ مَدَّةُ مَعُومَةً وَأَلَّا فَلَايِعِ بِلْنَاقِ أَيْعِمْ صحبح لص عامه) وهماذا قول أبي حنيفة والثوري وإسحا فيرسمد في الحسن، وقال به أو ثور أَذَا كَانَ إِلَى ثَلَاثَ، وحَكَى مِنْلُ قُولُهُ عَلَى إِنْ ثَمْرٍ . وَقُالُ مَالِكُ عَبُورٌ فِي الْجُومِينِ والثلاثةِ وَخُوها وان كان عشرين ليلة فسخ البيع ، وقال الشافعي وزفر البيع فالمد لاله على فسخ البيع على عرر فنم يصحكا لو علقه بقدوم زيد .

ولنا أنه يروى عن عمر ولانه علق رفع العقد بامر محدث في مدة الخيار فجازكا لو شرص الحيار ولانه يوم فجازأن ينفسخ بتأخيرال بضكالصرف ولان هذا بممني شرط الحبارلانه كما بحتاج الى التروي في المبيع ـ هل بوافقه أو لا ـ محتاج الى النروي في النمل هل يصاف قوداً قَلَّا فع، شبهان في المعنى وان تغاير ا في الصورةالا أنه في الحَيَارُ محتاجِاليالفسخوهذا ينفسح إذا لم ينقد في المدة المذكورة لانه جمله كذك . -

(مسئنة) ( وانباعهوشرطالبراءةمنكوعيب لم بيرأوعاً بيرأ الا أن يكون البائم علم العيب فكتمه ) اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسئمة فروي عنه أنه لا يبرأ إلا أن يعلم المشرَّي بالعبب وهو ـ قول الشافعي . وقال ابراهم والحكم وحماد لايبرأإلانما عمى ، وقال شربح لا يُبرأ الا نما راهأووض يدةً عايه ، وروي عنه أنه بيراً من كل عيب لم يعلمه ولا بيراً من عيب علمه بروى ذلك عن غان . ونحوه عن زيد بن ثابت ، وهو قول مالك وقول الثالمي في الحيوان خصَّ لمنا روي از عبد الم ابن عمر باع زيد بن ثابت عداً بشرَطُ الداءة بُهاء:له درهم فأصاب به زيد عبهً فراد رده على ابن . عمر فقريقياه فأرافعا الى عَبَّان لفال عَبَّان لا بن عمر تحاب الله تعزيهذ العيب ؛ قال لا فرده عنيه ا فباعه ابن عمر بألف درهم رواه الامام أحمد . وهذه قصة اشتهرت فو تنكر فكانت احباها وينخرج ـ

ولووهب رجل أبنه عبداً فأعتقه نفذ عتقه مع ملك الاب لاسترجاعه ، ولا ينفذ عتق النائع فىظاهر المذهب، وقال أبو حنيفة والشافعي ومالك ينفذ عنقه لانه ملكه وانكان الملك انتقل فانه يسترجيه بالعنق . ولنا أنه اعتاق من غير مالك فلم ينفذ كمتق الاب عبد ابنه الذي وهبه اياه ، وقد دللنــا على ـ أن الملك انتقل الى النشتري ، وان قلنا ْبالرواية الاخرى وان الملك لم ينتقل الى المشتري نفذ عنق زيادتها أسقطت تلك الزيادة من القيمة وضمها بما بقي من القيمة حين الناف، قال الفاضي وهذا ظاهر كلام احمد

( فصل ) وأذا باع بِماً فاسداً وتقابضا ثم أتلف البـائم الثمن ثم أفلس فله الرجوع في المبيـم والمشري أسوة الغرماء وبهذا قال الشادى،وقال أبو حنيفة المشرى أحق بالمبيع من سائر الفرماء لانه في يده فــمان أحق به كنـرتهن . و لنا أنه لم يقيضه وثيقة فإ يكن أحق به كما لوكان وديمة عنده بخلاف المرتبين فانه قبضه على أنه وثبقة بحقه

( فصل ) واذا قال بم عبدك من فلان بألف على أن على خسانة فباعه مهذا الشرط فالبيع فاسد لان الثمن بحب أن يكون جميعه على المشري ، فإذا شرط كون بعضه على غيره لم يصح لانه لايملك المبينع والنمن على غيره ، ولا يشبه هذا مالو قال : أعنق عبدك أو طلق امر أتك وعلى خسائة . لسكون هذا عوضًا في مقابلة فك الزوجة ورقبة العبد ولذلك لم يجز في النسكام . أما في.هـأُ لننا فانه.معاوضة في مقابلة نقل أنلك فلا يثبت لأن العوض على غيره، وإن كان هذا القول على وجه الضان صح البعرونز مالضان

( الناف أن يشرط شرطا يعلق الميع كقوله بعتك ان جثنني بكذا أو ان رضي فلان ) فلا يصح البين لانه علق البين على شرط مستقبل فل يصح كما إذا قال : بعثك إذا جاء رأس الشهر

(مسئة)(وكذلك اذا قال المرتمن الأجنتك بحقك في محله والا فالرهناك ، فلايصح البيع.الا بع العربون وهو أن يشري شيئا ويعتلي النائع دوماويقول ان اخذته وإلا فالدرهم لك . فقال احمديصح لان عمر فعله وعند أبي الحُطابِ أنه لا يصح )

ونمن روي عنه الفول بنساد الشرط ان عمر وشربحوالنخمي ومالك والنوري والشافعيوأصحاب الرأي ولا نعار أحداً خالفهم ، والاصل في ذلك ماروي.ماوية نءعدالله ن جعفر قال : قال.رسول الله صلى الله عليه وسلم « لايغلق الرهن 4 رواهالاثرمقال الاثرم قلت لاحمد مامعني قوله لايغلق الرهن ? قال لايدفع رهن ألى رجل ويقول : انجئتك بالدراهم ألى كذا وكذا والا فالرهنك . قال إن المنذر هذا معنى قوله لايغلق الرهن عندمالك والنوري واحمد والتما فسد السع لانه مملق بشرط. مستقبل فلر 🕒 يصح كالمسئلة قبالها ، وكما لو قال ان ولدت ناقتي فصيلا فقد بعتكه بدينار

( فصل ) والمربون في البيع هو أن يشتري السامة وبدفع الى النائم درهما أو اكثر على أنه ان أُخذَ السلمة احتسب به من الثمنُّ وان لم يأخذها فهو للبائم. يَقالءربون وعربون وعربان وأربان . قال أحمد ومحمد بن سيرين لابأس. وفعله عمر رضى الله عنه ؛ وعن ابن عمر أنه أجازهوقال ابن!لسيب. وأين سيرين لابأس أداكره السلم: أن تردها وتردُّ منها شيئًا قال احمدُ هذا فيمناه توقال أبوالخطاب لايصح وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وبروى عن ابن عباس والحسن ولان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيم العربون رواه ابن ماجه ولانه شرط. لابائم شيئا بناير عوض فلم يعج كما لو شرطه لأجني ولانه بمنزلة الحيار المجهول فانه اشترط أن له رد المبيع من غير ذكر مدة فلم يصح كما ( فصل ) لذا قال لعبده اذا بشك فأنت حرثم باعه صار حراً نص عليه أحمد ، وبه قال الحسن وابن أبي ليلي ومالك والشافعي وسواء شرطا الحيار أو لم يشرطاه ، وقال أبو حنيمة والنوري لايستق لاه اذا تم يعه زال ملكه عنه فل بنفذ اعتاقه له

ولنا أن زمن انتقال الملك زمن الحرية لان البيع سبب لنقل المان وغمرط للحرية فيجب تغليب

معاوضة فجازت بنراضيهماكنيرها

( فصل ) وان اشترى صبرة على أنها عشرة أففرة فيانت أحد عشر رد الزائد ولا خيار له حماية . لانه لاضرر في رد الزيادة وإن بات تسمة أخذها بقسطها من الدن ، وقد ذكرنا فها تقدم أنه حتى . سمى الكبل في الصبرة لايكون فيضها إلا بالكبل قن وجدها قدر حقه أخذها وإن كانت زائدة رد الزيادة وإن نقصت أخذها بقسطها من الذن وهل له النسخ إذا وجدها ناقصة ? على وجهين (أحدهم) له الحيار وهو مذهب الشافعي لانه وجد المبيع ناقصا فكان إله النسخ كذير الصبرة وكنقصان السفة . ( والثاني ) لاخيار له لان نقصان القدر ليس بعيب في الباقي من الكبل مخلاف غيره

### ﴿ باب الخيارق المبيم ﴾

( وهوعلى مبعة أفسام : أحدها خيارالحجلس ويثبت في النبيع والصلح بمناه والاجرة ويثبت في الدرف والسة وعنه لايثبت فيهما ولا يثبت في الراهاقود إلا في المساقة والحوالة والسبق في أحد الوجهين )

وجمته أن خيار المجلس يثبت في البيح بمنى أنه يفع جائزاً واذى واحد من المتبايين الحيارفي فسخه ماداما مجتمعين لم يتفرقا ، وهو قول اكثر أهل لمم يروى ذلك عن عمر وابنه واين عباس أبي هربرة وأبي برزة ، وبه قال سعيد بن المسبب وشريح والتدني وعطاء وطاوس والزهري والاوزاعي وابن أبي ذلب والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو تور ، وقد مالك وأصحاب الرأي ينزم المقد بالاعباب والقول ولا خيار لهما لاله روي عن عمر رضي الله عنه : النبيع صفقة أو خيار ولا به عقد معاوضة فنزم عجر دم كالكاح والحله.

وثنا ماروى إن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسل آله قال اذا ه تبايع الرجلان فنكل واحد منها الحيار مالم يقر أو كاناجيماً أو غيراً حدها الآخر قان برأ سده الا هو خيابها هى ذلك فقدوجب البيع به متفق عاموقل عابها السلام البيع أو المناتبا المارة والسلام البيع أو المدان تبايماً وما يتزرًا عمر وحكم بن حرام البيان بالحيال مالم يتزرًا عمر واما لائمة ورواه عبد المناقب على مانك علاقته الحديث والبيت سد وغيرهم وهو صريح في حرا أنسألة وطاب كثير من أهل النم على مانك عالقته الحديث والبيت مد وولايه له وثيوته عنسده قال الشافعي الأدرى هلى المهم مانك نقسه أو نافراً واعظم أن أفرن عدم أنه بن عرب ولان على المهم مانك نقسه أو نافراً واعظم أن أفرن عدم المناقب المنا

جرى مجرى اعتاقه بصرع قوله وقد ذكر نا حكد وازباع عبداً بجارية بشرط الحيار فاعتقعا نقذ عنق الامة دون السد وان اعتق أحدها ثم أعنق الآخر نظرت قان أعنق الامة أولا نقذ عنفها وبطل خياره ولم ينفذ عنق المبدوان أعنق العبد أولا انفسخ البيع ورجع اليه المبدولم ينفذ اعتاقه ولا ينفذ عنق الامة لانها خرجت بالنسخ عن ملكه وعادت إلى سيدها البائع لها

أن برأ من العوب كتها بالبراء وحكاء بعض أصحابنا رواية عن أحمد بناء على جواز البراءة مرب الجبراتي ، وروي السافيي لما روت أم سلمة أن الجبراتي ، وروي هذا عن ابن تمر ، وهو قول أصحاب الرأي وقول الشافيي لما روت أم سلمة أن رجلين اختصا في مواربت درست الى رسول الله صلى الله عليه وسادة من الجبول جائزة ولا نه استهما وتوخيا ولبحثل كل واحد منكما صاحبه » وهذا بدل على أن البراءة من الجبول جائزة ولا نه إسقاط حق لا تسليم فيه فصح في الجبول كالطلاق والناق ولا فرق بين المجبول وغيره فما يثبت في أحدها بشت في الأخر وقول عان قد خالفه إبن عمر فلا يفي حجة

(فصل)و إذافنا بضاد هذا النبرط لم يفسد به البيع فى ظاهر المذهب وهووجه لأصحاب الشافعي لما ذكر تا من فضية ابن عمر فاهم أجمعوا على صحتها فعلى هذا لا يمنع الرد بوجود انسرط. وبكون وجوده كمدمه وعن أحمد في النبروط الفاسدة روايانان (إحداه) بضد بها الدقد فيدخل فيها هذا البيع لان البائع انجا رضي بهذا النمن عوضاً عن ماله بهذا النبرط فاذا فسد النبرط فات الرضا به فيضد البيع لعدم الدارفي.

(فصلّ) قال رضي الله عنه ( وإن باعه داراً أو نوباً على أنه عشرة أذرع فبان احد عشر فالبيع باطل ) لانه لا تكن اجبار البائع على نسلم الزيادة وانما باع عشرة ، ولاانشري على أخذائه في وإنا اشرى الكل وعليه ضرر فيالشركم أبضاً، وعنه أنه صحيح والزيادة للنائع لانذلك تنسمتلي المشهري فلم يمنع صحة اليسم كالمعيب، ثم بخير البائع بين تسلم المبيع زائداً وبين تسلم العثمرة قان رضي بتسليم الجلميع فلا خبار للمشري لا نه زاده خبراً وإن أبي سليمه زائداً فللمشري الحيار بين الاخذ والفسخ بجسيع التمن المسمىةان(ضي بالاخذ أخذ بالعشرة والبائم شريك!هبالذراع:وهل للبائع خيار الفسخ؛ على وجهين (أولم) لهالفسخ/لانعليه ضرراً في المشاركة [والثاني)لاخبارله/لانه رضي ببيـم الجميع بهذا النمن فاذا وصل اليه الثن مع بقاء جزء له فيه كان زيادة فلا يستحق بها الفسخ ولان هذاالضررحصل بتغريره واختياره مخلاف مجبره فلا ينبغي أن يسلط به على فسخ عندالمشري،فان بدلها البائع للمشري \_ بشمن أو طلبها المشيري بسن لم يلرم الآخر القبول لامها معــاوخة متبر فيها التراضي منهما فلا يجبر وأحد منهما عليها وإن تراضا على ذلك جاز، وإن بانت تسعة فالبيدم باطل لما ذكرنا وعنه أنه سجيح والمشتري بالخيار بين الفسخ وأخذ المبيع بقسطه من النمن ، وقال أسحاب الشافعي ليس له إمــاكــه إلا بجبيع النمن أوالنسخ بناء على المبيع المبيب عندهم؛ ولنا أنه وجد المبيع ناقصاً في القدر فكان له إمساك بقسطه من الثم كالسبرة إذا اشتراها على أنها مائة فبانت غمسين وسفيين في أمعيب أن له إمسا له وأخذ الارش، فان أخذها بفسطهامن النمن فلهائم الحيار بين الرضا بذلك وبين النسخ لانه إنما رضي ببيمها بكل ألخن قاذا لم يصل اليه ثابت له الفسخ، قان بذل له المشتري حميع النمن لم يملك الفسخ لا نعوصل البه الثمن الذي رضيه فأشبه مالو اشترى معيناً فرضيه نجميع النمن وأن أنفقا على تعويضه عندجازلاما

يرجع بما سمح به كما لو وجده معيبا

كالصناعة والكتابة ونحوها فبذا شرط جائز بلزم الوفاء به ولا نعلم في محة هذين القسمين خلاقاً ا ( الناك ) ما أيس من مقتضاه ولا من مصاحته ولا ينافي مقتضاه وهو نودان (احدهما)أشراطمنفمة

الانه في المسيم فهذا قد مفي ذكره (الناني) أن يشترط عقد أفي عقد نحو أن سمه شيئاً يشهرط أن سمه

شيئًا آخر أو بشترى منه أو يؤجره أو مزوجه أو يسافه أويصرف لهاليَّن أوغيره فهذا شرط فاسد منسد

به البع سواء اشترطه النائم أو الشترى وسنذكره ان شاء الله تعالى (الرابع) اشتراطماينافيمقتض

البيم وهو على ضربين ( أحدهما ) اشتراط مابني على انتقاب والسراية ، ثل أن بشتر طالبا ثم على المشتري

عنو العب فهل بصع على روايتين ( إحداها ) يصع وهو مذهب مالك وظاهر مذهب الشافعي لان

عائثة رضى الله عنبا اشترت بريرة وشمرط أهابها عليها عقبا وولاءها فأنكر النيرصلي الةعليا وسلمتم ط

الولاء دون الدق ( والثانية ) النمرط قاسد وهو مذهب أبي حنيفة لانه شرط بنافي مقتضى المقدأشيه اذا

شرط أن لا ببيعة لانه شرط عليه إزالة ملك عنه أشه مالو شرط أن ببيعه، وليس في حــدث

فائشة أنها شرطت لهم العقق وأنما أخبرتهم بارادتها لذنك من غسير شرط قاشتر طوا الولاه ، قذا

حكنا بفساده فحكمه حكر سائر الثبروط الفاسدة التي بأتي ذكرها: وإن حكنا بمحته فأعتقه المشتري

فقد وفي بما شرط عليه وأن لم يعتقه ففيه وجهان ( أحدها ) محبِّر لان شرط العنق إذا صعِّقاتي بعينه -

فيجبر عليه كما لو نذر عنه ( والثاني ) لا مجبر لان الشيرط لا وحيد فعل المشيروط بدليل مالوشيرط الرهن

والضين ، نعلى هذا يثبت للبائع خيار الفسخ لانه لم بسيا له ما شرطه له أشبه مالوشرط علية وهنا، وان

تعب المبيم أوكان أبغ فأحياها أفتقه وأجزاً ولان الرق باق فيه، وإن استنه أو أخذ من كسيه ثبيثا

فهر له ، وإن مات المسع رجم النائع على الشترى النصافية ضالعة ضفال كيستانو يع مطافا و كيساوي

أذا بيم بشرطالمتو (فيرجه بقسط ذَك من أنه في أحد الوجين وفي الآخر يضمن ما نقص من قيمته

(الضرب الناني) أن يُشترط غير العنم من أن يشترك أن لا بيم. ولا بهت ولا يعنق **ولا يطأ** 

أو يشترط عليه أن يبيعه أو يقفهأو متى لفق النوم وإلا ردم، أو إن تصيه ناصب رجم عليه الثمن موان

أعتقه فالولاء له فهذه وما اشبهما شروط فاسدة وهل يفسد بها الليه ?على روايتين. قال القاضي المنصوص

عن احمد أن البيع صحيح وهو فاهر كازم الحرثي هينا وهو قول ألحسن والشعبي والنخمي والحكموان

أبي لبلي وأبي ثور (والثانية) اليم قسدوهومذه أي حنيفة والشانعي لان التي يَمَيَّالِيَّةِ لهي غن يع وشرط

ولانه شرط فاسد فأفسد البيع كمآ وشرط فيه عقداً آخر ولان الشرط اذا فسد وجدالرجوع بمافقه

الشرط من الثمن وذلك مجهوَّل فيصبر النمن مجهولا ولان البائم أنما رضي بزوال.ملكم ع**نالمبيَّم بشرطه** 

والمشتري كمذلك إذاكان الفرطانه فاوصع البعابدونه لزال ملكه بفيررطاء والسعامن شرطهالتراضي

والنا مارون عائمة قالن جاءني يرارة فقالت كانت أما عام أواق في كم عام أوقية فأعلمني

فقلت أن أحد أدنك إن اعدها له غدة واحدة ويكون لي ولازك فيأت فذهبت بريوة إلى أهلها فقالت

لهم فابوا غليها لجاءت من غندة، ورسول المُ مَثِّلِيَّةً جالس فنان الله عرضة غليم فأبوا الا أن

يمكما الولاء لهم فسمع التنبي صلى المدعاية وسلم فأخبرت عاشدة كدن صلى المدعلية وشلم فقال اختلبها

أهل العلم أو مقارب له ، وقال عطاء لابياع حتى إؤكر من النمر ثنين أو كنير وروي عن **إن عمر وابن** عباس وأملهم أرادوا صلاحه للاكل فبرجع معناء إلى ماتشنا قان إن عباس قان: نهي رسول الله **صل** 

فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ﴿ أَمَا بِعد : مَابَال رَجَالَ بِشْتُرْطُونَ شَرُوطًا لَيْسَتُ فِي كُنَابِ اللَّه ماكانَ من شرط ليس في كناب الله فهر بإطل ، وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وأنما الولاء ً لمن أعنق ﴾ متفق عليه فأيطل الشرط ولم يبطل العقد قال ان المنذر خبر بريرة ثابت ولا نعلم خبراً يَــارضه فالقول به بحب،فان قبل المراد بقوله اشترطى لهم الولا. أى عليهم بدليل أنه امرها به ولا يأمرها بفاسد، قلنا لايصح هذا التأويل لوجهين ( أحدهما ) أن الولاء لها إنتهم افلا حاجة إلى اشتراطه ( الثاني ) أنهم أبوأ البيع إلاأن يشترط الولاء لهم فكيف يأمرها بما يعلم أنهم لا بقبلونه منها ? وأماأمره بذلك فليس هو امراً على الحقيقة وانما هو صيغة الامر بمنى التسوية بين الاشتراطوتركه كفونه تعالى ( استغفر لهسم أو لا تستغفر لهسم ) وقوله ( اصبروا أو لاتعسيرواً ) والتقدير واشرطي لهسم الولاء او لاتشرطي ولهذا قال عقيه فانما الولاء لمن اعتق وحديثهم لااصل له على ماذكرنا، وماذكرو. من

المني في مقابلة النص غير مقبول ( فصل ) فان حكمًا بصحة البيع فللبائع الرجوع عا نقصه الشرط من الثمن ذكره الفاضي وللمشرى الرجوع زيادة المن إنكان هو المشرط لأن البائع أتاسح بيعها مذاالمن لما محصله من الغرض بالشرط، والمشتري أنما سمح بزيادة الثمن من أُجل تُسرطه فاذا لم تحصل غرضه يذمي ان

( نصل ) فإن حكمًا بفساد العقد لم محصل به منك حواء انصل به القبض اولم يتصل ولا ينفذ تعرف المشري فيه بيع ولا هبة ولا عنق ولا غيره وبهذا فال الشاذمي ، وذهب ابو حنيفة إلى ان المنك بثبت فيه إذا اتصل به القبض وللبائع الرجوع فيه فيأخذ. مع الزيادة المنفصة إلا أن يتصرف فيه المشتري تصرفا يمنع الرجوع فيه فيأخذ قيمتسه واحتج بجديث بوبرة فان عائشة أشرتم بشرط الولاء فأعتفتها فأجاز النهى صلى اءة عليه وسلم العتنىءوالبيم فاسد ولان المشتري علىصفة يمتكالمبيع أبنداء بعقد وقد حصل عليه الضان للبدل عن عقد فيه تسليط فوجب أن علكه كالوكا العقدصحيحا

ولنا أنه مقبوض بمقد فاحد فلم علكه كما لوكان النُّن ميتة أو دما فاما حديث بريرة فأتما يدلي على صحة العقد لاعلى ماذكروه وليس في الحديث ان عائشة اشرتها بهذاالشرط بل الظاهران أهل بريرة حين بلغهم انكار السي صلى الله عليه وسلم هذا ﴿ فَالرَّحْدَرَكُوهُ عَوْمُحَمَّلُ أَنْ الشَّرْطُ كَانَ سا بقائاءُ مُدفَّاءً بؤثر فيه (فصل) وعليه رد المبيع مع تناثهُ المتصل والمنفصل واجرة مثله مدة بَقائه في بدء وأن عمس

ضن نقصه لانها جملة مضمولة فأجزاؤها تكون مضمونة ايضاً قان تلف المبيع في يد المشري عمليه . ضانه بفيمته بوم النلف قاله الغاضي ولان احمد أص عليه في النصب ولانه قبضه بإذن ما لـــــ>؛ فأشبه العاربة ،وذكر الحرقي في النصب أنه يلزمه قيمته اكثر ماكات فيخرج همنا كذلك وهو أول لان الدين كانت على ملك صاحبها في حال زيادتها وعليه ضان نقصرا مع زيادتها فكذَّك في حار الذماكما لو أنلفها بالجناية ، ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

أنه عليه وسرعن بيم النخل حتى بأكل منه أو بؤكل منان عليه ، وإن أرادرا حقيقة الاكل فيحمل على فلك موافقةً لا كثر الاخبار وهو ماروي عن التي صلى لنَّ عنبه وسلم أنه نهي عن بيع النَّمر حتى يطبُّ \* الامة في يد المشتري ثم مات ولدها احتمل أن يضمن تلك الزيادة لانها زيادة في عين تنفسونة أشبهت الزيادة في المناسون المناسونة أشبهت الزيادة في المناسون المناسو

(نصل) إذا باغ مينا فاحدا وتفاجفا م اثافت البائع المنتى م افسى فه الرجوع عياسيين وتستدي أسوة النرماه ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة المستري أحق بالمسيح ، من سائر الدرماء لانه في بعد ♦ فكان أحق به كالمرمن وثنا أنه لم يقيضه وثيقة فلم بكن أحق به كا لوكان وديسة عنسده بخلاف المرمن فانه فيضه على أنه وثيقة مجفه المرمن فانه فيضه على أنه وثيقة مجفه

راض ) إذا قال بع عدل من فلان على أن علي خميانة قباعه بهذا الشرط فالمبع فاسد لان النن يجب أن يكون جمعه على المشتري ، فاذا شرط كون بعضه على غيره لم بصح لانه لايملك المنم والتمن على غيره ، ولا يشبه هذا ما لوقال أعتق عبدك أو طلق امر أتك وعلي خميانة لكون هذا عوضاً في مقابلة فك الزوجية ورقبة المبد ، ولذلك لم يجز في السكاح ، أما في مسئلتا فانه معاوضة في مقابلة

نقل الملك فلا يثبت لمن الموض على غيره ، وأن كان هذا القوار على وجه الضان صحالبيم ولزم الضان ( فصل ) والعربون في البيم هو أن يشتري السلمة فيدفع أن البائم درهما أو غيرم على أنه ان أخذ الدلمة احتسب به من النمن وان لم بأخذها فذلك النائم، بقال عربون وأربون وعربان واربان، قال أحمد لا بأس به وفعله عمر رضي اللَّه عنه ، وعن ابن عمر انه أخازه ، وقال ابن سيرين لا بأس.به، وقال سعيد بن المسيب وابن سيرين لا بأس اذا كره السلعة أن بردهاوبرد معها شيئاً وقال أحمد هذا في معناه واختار أبو الحصاب انه لا يصح وهو قول مانك والشافعي وأصحاب الرأي، ويروى ذلك عن ابن عباس والحسن لان الني ﷺ هي عن جم العربون . رواء ابن ماجه،ولانه شرط للبائع شيئاً بغير دوض فل يصح كما لو شرطه لأجنى ولانه عرلة الحيار المجبول فانه اشترط أن له ود المبيع من غير ذكر مدة فإ يصحكا لو قال ولي الحيار متى شئت رددت السلعة ومعها درهما ، وهذا هو القيساس وأغا صار أحمد فيه الى ماروي فيه عن نافع بن عبدالحارث انه اشترى نعمر دار السجن من صفوان بن الحية قان رضي عمر والا فله كذا وكذا . قال آلائرم قلت لأحد تذهب الله ﴿ قِالَ الْهِ عَنِي مُ أَقُولَ ﴿ هَـٰذَا عمر رضى الله عنه وضف الحديث المروي ، روى هذه القصة الاثيرم بآسناده ، فأما ان دفع البه قبل البيع درها وقال لا تبع هذه السلمة لغيري وان لم أشترها منك فهذا الدرهم لك ثم اشتراها منه بعد ذلك بعقد مبتدي. وحسب الدرهم من النمن صح لأن البيع خلاعن الشرط المفسد، ومحتمل أن الشراء الذي اشتري لممركان على هذا الوجه فبحمل عليه جماً بين فعله وبين الحجر وموافقة الفياس والأشمة الفائلين بفساد العربون ، وأن لم يشتري السلعة في هذه الصورة لم يستحقاليا ثم العرهم لانه بأخذه بغير عوض ولصاحبه الرجوع فبه ولا يعج جعله عوضاً عن انتظاره وتأخير ييعه من أجله لانه وكان عوضا عن ذلك لما جاز جعله من النمن في حال الشراء ولان الانتظار باليم لا عُجُوز الماوضة عُدُولُو جازت على هذا المنى والله أعلى.

﴿ سَنَّةَ ﴾ (ومن فاع عداً وله مال فاله تبائع الا أن يفترطه المبناع ) (المني والنمرح الكبير) (١٣٧) ( فصل ) فأن كان المبيع آمة فوطنها المشرى فلا حد عليه لا متفاده أنها ملكه ولان في الملك احتلاقاً وعليه مير مثلها لان الحد أذا مقط الشعبة وجب المهر، ولان الوغ، في ملك العبر بوجب المهر وعليه أرض الكارة إن كابت بكراً ، فأن قبل أليس أذا نروج أمراة نرويجاً قامداً فوطنها فأزال بكارتها لا يضمن الكارة إن معقود على الوط، ولا يصفن الكارة البيع فأنه ليس معقود على الوط، بدليل أنه بجوز شراء من لا يحل وطوعاً ولا محل كاحها، فقل قبل أن المجروز من أو المجلس في الميل أو واذا أوجبم ضان الكارة وقد دخل ضائها في المهر أو واذا أوجبم ضان الكارة وقد دخل ضائها في المهر أو واذا أوجبم ضان أم وطنها أو قلنا لان مهر المبكر ضان المنفة وأرش الكارة فيانه لها فجرى جرى من أزال بكارمها صبه أو الما الثاني فانه أو طنها بكراً فقد استوفى تقم هذا الجزء فوجبت قينته عا استونى من قعه قاذا أنلفه وحبضان عبد ، ولا بجوز أن تضمن المين ويسقط ضان المنفة كما لو غصب عبنا ذات منفقة فاستوفى منفتها م أنشاها وغصب نوبا فليسه حق أبلاء وأنشه قاند فيضن النبية والنفية كذا هونا

(فصل) وإن ولدت كان ولدها حراً لا أنه وطنها بشبهة وباحق به النسبة للدارلا ولا اعليه لا أنه حر الاصل وعلى الواطيء قيمته يوم وضعه لا أنه يوم الحلولة بينه وبين صاحبه نان سقط ميتاً لم يضن لا أنه ايما يضانه على وعلى الواطيء قيمة يوم ولا قيمة له حينة ، قان أقيل فلو ضرب بصلها أن أقت حينيا ميتاً وجب خابه ، قرة وهينا يضغه يقيمته ولا قيمة له ، ولان الحال الخابي المنته وهمها يضغه والله وقيمة أنه ولان الحال الحلولة وقت السقوط وكان ميناً فلم بحب ضابة وعليه ضها أن الامرين من أرش الحبين أو بيته يوم الفق حيناً ميتاً فلى الفعارب غرة عبد أو أمة المسيد ضعة المنافي والمنافية والمنافقة والم

(فصل) اذا باع النشري البيد الداحد بم يصح لانه باع ملك غيره بغير اذنه وعلى المشري رده على البائم الاول لانه مائك ولبائه أخذه حيث وجده ويرح النشري الثاني بالنب على الذي بائ ويرجع الاول على بائمة قان تف في بد الثاني فلبائع مطالبة من شاه منها لان الاول طامن والثاني قبيد مائد من بد ضائلة بغير إذن صاحبه فيكان ضامناً . قان كان تبده أكثر من ثنه فضي الثاني إبرجي بانقضل على الأول والمنازل لان النف في بده فستقر الفيان عليه ، قان ضمن الاول وحج بالنفال على الثاني ( فعدل ) وان زاد المبيح في بد النشتري بسعن أو نحوه نم تناس حتى عادال ما كان عليه أووالدت

أكد مثلق عليه ، ونهي أن تباع الحرة حتى تزهو قيل وماؤهو. قال الخبر أو الصفارة **رواءالبخاري ونعي عن بيع ا**لناب حتى بـــــرد ، رواء النرمذي وان عاجه والاحاديث في هذا ك**نبرة كلها تعل** 

(الجز الراح)

لوجب أن يكون معلوم المفدار كما في الاجارة

(مسئلة ) قال (واذا قال بمتك بكذا على ان آخذ منك الدينار بكذا لم ينمقد البهم وكذلك ان بامه بذهب على ان يأخذ منه دراه بصرف ذكراه)

وجملته أن البييج بهذه الصفة بإطل لانه شرط في العقدأن يصارفه بالتمن الذيوةم العقدبه والمصارفة عقد بيح فيكون بُمِكُان في بيعةقالأحدهذامعناه،وقدروىأ بوهر يرققال نهىرسول القصلي اللَّمَايه وسلم عن يعتين في بيعة ، أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وروي أيضاً عن عبدالله بن عمرواً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا كل ماكان في معنى هــذا مثل أن يقول بعنك داري هــذد على أن أبيعك داري الاخرٰى بكذا أو على أن تبيعني دارك أو على أن أزجرك أو على أن تؤجر في كذا أو على أن نزوجني ابنتك أو على أن أزوجك ابنتي ونحو هذا فهذا كله لا يصح ،قال ابن مسعود الصفقتان في صفقة ربا وهــذا قول أبي حنيفــة والشافعي وجمهور العلماء وجوزه مانك وقال لا ألنفت الى اللفظ الفاســـد اذاكان معلوما حلالا فكأ نه باع السلعــة بالــراهم التي ذكر أنه يأخذها بالدنانير . ولنا الحبر وان النهي يقتضي الفساد ولان العقد لا يجب بالشرط لـلونهلا يثبت في الذمة فيسقط فيفسد العقد لان البائم 1 يرض به الا بذي الشرط قاذا قات قات الرضي به ، ولانه شرط عنداً في عند لم يصح كنكاح الشنار ، وقوله لا ألتفت الى اللفظ لا يصح لان البيم هو اللفظ فاذا كان فاسداً فكيف بكون سجيحاً / ويتخرج أن يصح البيع وبفسد الشرط بناء على ما لو شرط ما ينافي مفتضى العقدكم سنة والله أعا

(فصل) وقد روي في تفسير بيعتين في بيعة وجه آخر وهو أن يفول بعثك هذا العبد بعشرة نقداً أو نخمسة عشر نسيئه أو بعشرة مكسرة أو تسعة صحاحا هكذا فسره مالك والنوري واسحاق وهو أيضاً باطل وهوقول الجمهور لانه لم يجزمله ببيع واحدفأشهمالوقال بتكعذا أوهذا ولان الثمن مجهول فلم يصح كالبيع بالرقم المجهول ولان أحد العوضين غير معين ولا معلوم فلم يصح كما لو قال بعثك أحد عبيدي ، وقد روى عن طاوس والحكم وجاد أبه قالوا لا بأس أن بقول أبيمك بالنفــد بكذا وبالنسية بكذا فيذهب على أحدها وهذا محول على أنه جرى بينها بعد ما مجري في المقد فكأ ن المشترى قال أنا آخذه بالنسينة بكذا فقال خذه أو قد رضيت ونحو ذلك فيكون عقدا كافيا ، وأن لم يوجد ما يقوم مقام الاعجاب أو بدل عليه فلم يصح لان ما مضى من القول لا يصلح أن يكون إنجابالما ذكر ناه، وقد رويءن أحمد فيمن قال ان خطَّته اليوم فلك درهم وان خطته غداً فلك نصف درهم انه يصح فيحتمل أن يلحق به هذا البيع فيخرج وجها في الصحة ومحتمل أن يفرق بينعما منحبث أن المقدئم عمكن أن يصح لكونه جبالة بحتسل فيهاالحجالة بخلاف البيهولان الممل الذي يستحق به الاجرة لايمكن وقوعه إلا على الدين الدنتين تشين الأجر فالدان موطأ له تلا بنني ال التانع رحها مخلافه

(فصل) ولو باعه بشرط أن يسلفه أو يقرضه أو شرط المشتري ذلك عليه فهو محرم والبيم باطل

وهذا مذهب مالك والشافعيولا أعلم فيه خلافا الا ان مالكا قال ان ترك مشترط السلف السلف صح البيع . وانا ماروى عبد الله بن عمرو ان التي مُتِيَالَيْتُو نعى عن ربح مالم يضمن وعن يع ما لم يفض، وعن بِمَيْن في بِمَة ، وعن شرطين في بيع ، وعن بيع وسلف،أخرجهأ بوداودوالنر،ذيوقالحديث حسن صحيح ، وفي لفظ «لابحل بيع وسلف» ولانه انتزط عقداً في عقد ففسد كبيعين في بيعة ولانه إذا اشترط القرض زاد في النمن لاجَّه فتصير الزيادة في النمن عوصًا عن الفرض ورمحًا له وذلك ربا يحرم فنسدكما لو صرح به ولانه بيع فاسد فلا يعود صحيحاكما لو باع درهما بدرهمين ثم ترك أحدهما

(نصل) وإذا جمع بين عندين تختلفي القيمة بموض واحد كالصرف وبيع ما بجوز التفرق فيه قبل النبض والبيع والنكاح أو الاجارة نحو أن يقول بعنك هذا الدينار وهذا النوب بعثرين درهما، أوبعتك هذه الدار وأجرتك الاخرى بألف أو باعدينامحلى بالذهب بفضة أوزوجتك ابنتي وبعتك عبدها بالف صع العقد فيهما لامهما عينان بجوز أخذ العوض عن كل واحدة مندا منفردة فحاز أخذ العوض عنهما يجتمعتين كالمبدين وهذا أحد قوليالشافعيء وقال أبوالخطاب فيذلك وجه آخرأ نهلا يصحرهموالفول الثاني للشافعي لان حكمها مختلف فانالميع بضمن بمجردالبيع والاجارة مخلافهوالاول أصحوماذكروه ببطال عا إذا باع شقصا وسيفا قانه يصح مع اختلاف حكماً بوجوب الشفعة في أحدها دونالاً خرقامان جم بين الكتابة والبيم فقال كانبتك وبعتك عبدي هذا بألف في كل شهر المائة الم يصح لان المكاتب قِيلَ عَامِ اللَّمَاءِةَ عَبِدَقَنَ فَلا يُصِحِ أَنْ يَشْتَرِي مِنْ سَيْدٍ، شَبِّئُ وَلا يَثْبِتَ لسيده في ذمته ثمن ، وإذا إطل البيع فهل يصح في الكتابة بقسطها ؛ فيه روايتان نذكره في تفريق تصفقة ، وسوىأ بو الحُماب . بِن هَذَهَ الصَّورَةُ وَبِينَ الصَّرِرَ التي قِبْلِما فقال في الكنَّ وجهان والذي ذكر نا. أن شاء أنه أمالي أولى

( فصل ) في تفريق الصفقة ومعناه أن ببيع ما مجوز بيمه وما لا يجوز صفقة واحدة بشهن واحد وهو على ثلاثة أقسام (احدها) أن بنيع معلوماً ومجهولا كفوله بعنك هذه الفرس و.ا في بطن هذه النرس الاخرى بألف فهذا البيع باطل بكل حال ولا أعلم في بطلانه خلافا لان انجهول\لايصح.يمه لجهالته والمعلوم مجهول الثمن ولآسبيل الى معرفته لان معرفته أعا تكون بتقسيط الثمن عليهما وانجهول لاعكن تقوعه فيتعذر التقسيط

( الثاني ) أن يكون المبيعان ما ينقسم الثمن عليهما بالاجراء كمبد مشترك بينه ين غير باعه كله بغير اذن شربكه وكففيزين من صبرة وأحدة باعهما من لا يعلك الا بعضها ففيه وجهان (أحدهما ) يصع في ملكه بقسطه من النمن ويفسد فيها لايملكه (والناني) لا يصع فيهما وأصل الوجهين انأحمد نص فيمن تزوج حرة وأمة على روايتين (إحداها) يفسد فيهما ( والنانية ) يصح في الحرة والاولى أنه يصح فيها يملك وهو قول مالك وأبي حنيفة وهو أحد قولي الشافعي وقال في الآخر لا يصح وهو . قول أبي ثور لان الصفقة جمعت حلالا وحراما فغاب التحرم ولان الصفقة أذا لم يمكن تصحيحها في جي لا تود دايا بيالت تي اكل كالجي بن ١٨٠ تين دين ارهم بادرهمين. ولنا أن كل واحدد منهما له حكم لوكان منفرداً فاذا جم ينهما نبد لكن واحدد منهما حكمه

مِغْيِرِه وَلانَ البَّهِ رَبَّلَهُ مُهَافِعٌ ؛ قَانَا بِأَعَ البَّهِ أَحْمَى البَيْعَ بِهِ دُونَ نَبِيهُ كَم لوكن له عبدانَ فباغ أحدها وان اشترطه المبتاع كان له للخبر ، روي ذلك عن عمر بن الحُطابِ وقضي به شريخ ، وبه

إذا باع دره أو أن وله الدماك إنه أو خصه به فهو البائم لا روى ان عمر أن وسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( من باع عبداً وله مال فاله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ، رواه مسلم

كما لو باع شقصا وسينا ولان ما بجوز له يمه قد صدر فيه البيع .ن أهله في عله بشرطه فصع كما لو انشرد، ولان البيع سبب اتنفى الحكم في علين وامتح حكه في أحد المحلين لتبوته عن قبوله في مع الآخر كما لو أومى بشيء لا دي وبهينه،وأما الدرهمان والاختان فليس واحد منهما أولى بالفساد من الآخر فلذلك فعد فيها وهنا بخلافه

(النسم الثالث) أن يكون المبيان ملومين ما لا يقسم عليهما النمن بالاجزاء كميد وحر وخل وحر وعبد وعبد عبد وعبد حاضر وآبق أبحاً يطال البيع نيالا يصح بيده وفي الآخر وابنان تقاصالح عن أيه نمين أشرى عدين فوجد أحدها حراً ونها بقيته من الدن ، ونقل عنه ،بنا فيس تزوج المرأة على عدين فوجد أحدها حراً نلها قبية البدين فأبطل الدان فيها جبها ، وللشافي تولان كالروايين وأبطل مالك المقدد فيها الأأن بيبع ملكه وملك غيره فيصح في ملك وبقف في ملك غيره على الاجززة ، ونحوه قول أي حنية قانه قال إن كان أحدهما لا يصح بيه بنس أو اجاع كالمروايين ولان أن يلحقه حك الاجززة ، ونحوه قول أي حنية قانه قال إن كان أحدهما لا يصح بيه بنس أو اجاع كالحر المان أن يلحقه حك الاجازة محك حالم بعمده يمه ، وقال أبو ثور لا يصح بيه لما نقدم في القسم كان ولان النان عبول لا إنه أنا بين بالتقسط للبن على القيمة وذلك مجبول في الحان فريمح البيم بكا أو قال بمثل هذه السلمة برقها أو بحصة بين وأس المال ولا به نو صرح به نقال بمناه مناه من المن أم يصح فكذلك أذا إيصره وقال من نصر الرواية الاولى أنه مني سمى عنا في مبع بسقط بعضه لا يوجب ذلك جهالة غيم الصحة كا أو وجد بعض المبع معبيا فأخذ أرشده والغوا بالنساد في هذا النع النا الظاهر فيها السمحة لا بالمست عقود معاوضة فلا توجد حياة العوض فيها البيم الال ال الناهر والما المستحة لا بالهست عقود معاوضة فلا توجد حياة العوض فيها البيم الا ان الظاهر فيها السمحة لا بالهست عقود معاوضة فلا توجد حياة العوض فيها

( فصل ) وأن وقع العندعل مكيل أو موزون فتف عَضه قبل قضه بم تنفخ المند في الباقي رواية واحدة ويأخذ الشتري الباقي بحصه من النمن لأن المقد وقع صحيحا فذهاب بعضه لايفسخه كما بعد النفض وكما لو وجداً حد البيين معيا فرده أو أقال أحد المتباعين الآخر في بعض المبيع ( فصل ) وأن كان لوجلين عبدان لكن واحد عبد فباعاهما صفقة واحدة بنمن واحد أو وكل

( فصل ) وانكان لرجلين عبدان لكن واحد عبد فياها صففة واحدة بنمن واحد او وكل أحدهما عليه فياجها في واحد او وكل أحدهما ) بصحفيها ويقسط العوض في قدرقيمهما وهو قول مالك وأي حنفة وأحد قوني الشانعي لان جمة التن معلومة فصخ كما لوكانا لرجل واحد وكال مالك وأي حداً في أو قائل من صبرة واحدة ( والثاني ) لا يصح لان كن واحد منهما مبيم بقسطه من النين وهو مجهول على ماندمنا وفاوق مااذاكانا لرجل واحد فان جمة المبيع مقابة مجملة العن من غير تقسيط والعبد الشغراء وانتقران يقسم النمن عابهما بالإجزاء فلا جهاة فيه

( فصل ) ومتى حكمنا بالصحة في تقريق الصفقة وكان المشتري عانا بالحال فلا خار له لانه دخل على بصيرة وان لم يتلم مثل أن اشترى عبدا بطئه كله البائع نبان أنه لا بنك الا تصفه أو عبدين فتبين أنه لاعلك ألا أحدهما فنه الحيار بين الفستى والامساك لان الصفقة نبعضت عليه ، وأما البائع فلاخيار

قال مانك والشافعي وإسحاق.

﴿ مُسْلَةٍ ﴾ [قال كان قصد، الثال الفتياني أعلمه وحالر المبروط البيخ . أوإن الم يكن قصده

له لاته رضي بزوال ملك عما مجبوز بيمه بقسطه ولو وقع النفد على شئين بمنقر ألى النبض فيعما مناف أحدها قبل فيضه فقال الفاضي المسشري الحيار بين امساك الباقي محمته وبين النسخ لا حكم ماقبل النبض في كون المبيح من ضان البائم حكم ماقب ل المقد بدليل أنه لو تعب قبل قبضه لملك المشتري الفسخ به

(مسئلة ) قال (ويتجر الوصي عال اليتيم ولا ضمان عليه والريح كله للبتيم فان أعطاه لمن يضارب له به فللمضارب من الربح ماوافقه الوصيطيه )

وجباته أن لولي النتم أن جنارب عالمه والى يدفعه الى من جنارب له به ومجلله تصيام الرح المحال أو وصيا أو حاكما أو أمين حاكم وجو أولى من تركه وعن رأى ذلك ان تم والتخمي والحسن من صالح ومالك والشافعي وابو ثور وأصحاب الرأي وبروى الجاء التجارة به عن عمر وعاشة والضحاك ولا نيز أحداكر هه الا ماروي عن الحسن ولعله أراد اجتاب أظاهرة به ولان خزنه أحفظ المه والله ولا يترك مع الا ماروي عن الحسن ولما أن النبي صلى الله على وحير قال « من ولي يتها ألم مال فليتجر له ولا يترك حين تأكمه السعنة » وروي ذلك عن عمر من الحزاب وخي الله عنه ومرحه كا يفعله البالدون في أصح من المرفوع ولان ذلك احتفا للمولي عليه لتكون نفقته من فاضه درجه كا يفعله البالدون في أوجر من المرفوع ولان ذلك أولا لا مين أولادم إلا أنه لا يتجر الا في المواصع الأسمة ولا يدفعه الا لا مين في المجر ولا يغر رعاله ، وقد روي عن عاشمة رخي التم عنها أبا بعشت مال محمد من أي يكر في البحر في أنم أنه كان في موضع مأمون قرب من الساخل ومحتداً أنها جملته من ضائه عليها إن هنك على المناربة على المناربة من المناربة على المناربة على المناربة على المناربة من المناربة من عامل المناربة من علمه المناربة من على المناربة من المناربة على المنارب ما جمله له الولي ووافقه عليه أي انفنا عليه في قولم جميها لان الوصي غائب عن المنبغ وماله المناربة مصلحته وهذا أنه مصلحته فصارت فصرة في كسمرف المالك في ماله المناه على المناربة من هاله المناربة من مسلحته وهذا في مصلحته فصار فسرفه فيه كنصرف المالك في ماله

( فصل ) وبجوز لولي البنم الفناع ماله ومناه دفعه الى من بتجر به والربح كله للبنم ، وقد روي عن عائمة رضي الله عنها انها أبضت مال محمد بن أبي بكر ولانه إذا جاز دفعه بجزه من ربحه ندنه الى من يونر الربح أولى وبجوز أن يشتري له المقاد لانه مصلحة له قائه محصل منه النصاف ويتى الاصل والغرر فيه أقل من التجارة لان أصه محفوظ وبجوز أن يبني له عقاراً لانه في سعى الشراء الا أن بكون الشراء أحظ وهو تمكن نيتين تقديمه واذا أواد البناء بناه بما يرى الحظ في النما به وقال اصحابنا ينه بالاحجر والعابن ولا يبنى بالبن لانه اذا هدم لامرجوع له ولا مجمل لانه يشتصى إلى كسره ، وهذا لا يتخلص منه قذا هدم نسد الآجر لان تخلصه منه يقضى إلى كسره ، وهذا مذهب التافعي ، والذي قتاء أولى ان شاء انه تعالى قانه اذاكان الحظ له في البناء بغيره فتركم ضيح مذهب التافعي ، والذي قتاء أولى ان شاء انه تعالى قانه اذاكان الحظ له في البناء بغيره فتركم ضيح

يشرط علمه)

إذا اشرى عبداً واشترط ماله وكان المال مقصوداً بالشراء صع اشتراطه للخبر وبشترط أن بوجد

بابالسلم وتعريفه وشروطه وهي سبعة ﴿ المُغَنَّى وَالشَّرَحُ الْسَكِيرِ ﴾ ﴿

#### (باب السلم)

وهو أن يسلم عبناً حاضرة فىءوض موصّوف فى الذمة الى أجل ويسمى ساناً وسلماً يقال : أسلم واسلف وهو نوغ من البيم ويتعقد بلفظ السلف والسلم لانهما حقيقة فيه، ويشترط له ما يشترط للبيمُ إلا أنه بجوَّز في المعدوم، والاصل في جوازه الكتاب والسنة والاجماع. أما الكتاب فقوله سبحانه ( يا أبها الذين آمنوا إذا تداينم بدين إلى أجل مسمى فاكتبور) قال ابن عباس أشهد أن السلف المضون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن قبة ثم قر أ هذه الآبة ، رواه سعيد وارب اللفظ يشعله بعمومه ، وأما السنة فروى ابن عباس أن التي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون فى البَّار السنَّيْن والثلاث فقال ٥ من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ﴾ متفق عليه ، وأما الاجماع فنال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل اللم على أن السلم جائز

(فصل) ولا يصح الا بشروط سبعة ( أحدها ) أنَّ يكون نما مكن ضط صفاله `انتي نخنلف النُّمن باختلافها ظاهراً كالكيل من الحبوب وغيرها والموزون كالقطن والابريسم والكتان والمنت والصوف والشعر والكاغد والحديد والصفر والنحاس والطيب والأدهان والخلول وكل مكبل أر موزون وكذلك المزروع كانتباب، وقد جاء الحديث في النمار، وقال الن المنذر أجمع أهل العلم على أن السز في الطعام جار .

﴿مستُهُ ﴾ (قاما المدوداغناف كالحيوان والغواكه والبقول والحلودوالرموس ونحوهافنبه رواينان)

( مسئلة ) قال أبوا القاسم رحمه الله ( وكل ماضبط بصفة فالسلم فيه جائز )

وحملة ذلك أن السلم لا يصح الا بشروط ستة ـ

( أحدها ) ان يكون المسلم فيه مما ينضبط بالصفات التي نخناف الثمن باختلافها ظاهراً فيصح في ا الحبوب والنمار والدقيق والنياب والابريسم والفطن والكنان والصوف والشعر والكاغد والحمديد والرصاص والعنفر والنحاس والادوية والطيب والخلول والادهان والشحوم والالبان والزثبق والشب والكبريت والكحل وكل مكيل أو موزون أو مزروع، وقد جاء الحديث في الثمار وحديث إين أبي أوفى في الحنطة والشعير والزيب والزيت ، وأجم أهل العاب على أن السلم في الطعام جائزةاله ابن|المنذر| وأجموا على جواز السلم في الثياب ، ولا يصح السلم فيا لا ينضبط بالصفة كالحبوهر من اللؤ لؤ واليافوت . والفيروذج والزمرجد والعقيق والبلور لان أعالهما تختف اختلافا متباينا بالصغروالكيرو حسنالتدوير وزيادة ضوئها وصفائها ، ولا مكن تقديرها ببيض العصفور ونحوء لان ذلك بختلفولا بشيء معينلان ذلك يتلف ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وحكى عن مالك صحة السلم فيهااذااشترطمنهاشئاً معلوما وأن كان وزَّنا فبوزن معروف ، والذي قلناء أولى لما ذكر نا ولا يصح فيا مجمع اخلاطا مقصودة غير متميزة كالنالية والند والمعاجين التي يتداوى بها للجهل بها ، ولا في الحوامل منالحيوانلان الولد . مجهول غير متحقق ، ولا في الاواني المختلفة الرءوس والاوساط لان الصفية لا تأتيءايـدوفيـدوجـآخـر أنه يصح السنز فيه أذا ضبط بارتفاع حائطه ودور أعلاه وأسفته لان التفاوت في ذلك بسير: ولابصح في القسى المشتملة على الخشب والقرن والعشب والنوز اذ لايمكن ضبط مقادير ذلك وتمبيز ما فيه منها . وقيل بجوز السلم فيها ، والاولى ما ذكر نا ، قال القاضي و لذي نجره إخلاطًاعلى أربعة أضرب(أحدها) . مختلط مقصود متميز كالنباب المنسوجة من قطن وكنان أو قطن وإبريهم فيصح السلم فيهالان ضبطها نمكن ( الثاني ) ما خلطه لمصلحته و ليس بمنصود في نفسه كما نفحه في الحين والملح في العجين والحبر والماء في خل النمر والزبيب فيصح السلم فيه لانه يسير لمصلحته ( الناك) اخلاط مقصودة غيرمتميزةكالفالية -والند والماجين فلا يصح السلم فيها لان الصفة لا تأتي عليها ( الرأبع ) ماخلطه غير مقصود ولامصلحة " فيه كالابن المشوب بالماء فلا يصدح السلم فيه .

اختلفتالرواية في السلم في الحيوان فروي أنه لايصح السلم فيه وهو قول النوري وأصحاب الرأى وروي ذلك عن عمر وان مسعود وحذيفة وسعيد بن جبير والشمى . قال عمر : إن من الربا أبيوانا لانخلى وإن منها السلم في البسر ، ولان الحيوان نختلف اختلافا متبايناً فلاتكن ضطه ، وإن استغص صفاته التي بختلف بهأ النُّن مثل أزج الحاجبين أكحل البنين أنني الانف أهدب الاشفار ألمي الشفة . تعذر تسليمه لندرة وجوده على ننك الصفة وان لم يذكرها اختلف بها النمن ظاهراً والمشهور في المُدَّمَّةِ صحة السر فيه نص عليه أحمد في رواية الأبرم ، فان أبن المذر وعن روينا عنه أنه لا يأس بالسلم في الحيوان أن مسعود وأن عباس وأن عمر وسنعبد بن المسيب والحسن والشمي ومحاهد والزهري والاوزاعي والشافس واسحان وأبو ثور، ولان أبا رافع قال: استسلف النَّي صل الله (المنن والثرح الكير) ( الحِزِه الرابعِ) (( ( ( )

بابالسلم وتعريفه وشروطه وهي سبعة ﴿ المننى والشرح الكبر ﴾

وهو أن يسلم عبناً حاضرة فىءوض موضوف فى الذمة الى أجل ويسمى سلناً وسلماً يقال : أسلم وأسلف وهو نوغ من البيع ويتعقد بلفظ السلف والسلم لانهما حقيقة فيه، ويشترط له ما يشترط للبيغ إلا أنه بجوز في المعدوم، والاصل في جوازه الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله سبحانه ( يا أبها الذين آمنوا إذا تداينم بدن إلى أجل مسمى فاكتبوه ) فانسان عباس أشهد أن الساب المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ هذه الآبة ، رواه سعيد وان اللفظ يشمله بعمومه ، وأما السنة فروى ان عباس أن النبي صلى الله عليه وسير قدم المدينة وهميسانمون في البار السنتين والنلاث فقال ﴿ مِن أُسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم أووزن معلوم إلى أجل معلوم ﴾ متفق عليه ، وأما الاجماع فقال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز . (فصل) ولا يصح الا بشروط سبعة ( أحدها ) أنَّ يكون بما يمكن ضبط صفايه `التي نختلف النُّنَّ باختلافها ظاهراً كالمكيل من الحبوب وغيرها والموزون كالقطن والابريسم والكتان والهنت والصوف والشعر والكاغد والحديد والصفر والتحاس والطيب والأدهان والحلول وكل مكيل أو

على أن السرني الطعام حاز . ﴿مستُهُ ﴾ (فاما المدودانخناف كالحيوان والغواكه والبقول والحاير دوالر ءوس ونحوها ففيه روايتان)

موزون وكذلك المزروع كالنياب، وقد حاه الحديث في النار ، وقال أن المنذر أجمع أهل العلم

﴿ مَسَنَّةً ﴾ قال أبوا القاسم رحمه الله ﴿ وَكُلُّ مَاضَبِطٌ بَصَمَهُ فَالسَّلِّمُ فَيَهُ جَائِزٌ ﴾ ـ

وحملة ذلك أن السلم لا يصح الا بشروط سنة ـ

( أحدما ) ان بكون المسر فيه نما ينصبط بالصفات التي مختلف النمن باختلافها ظاهراً فيصح في الحبوب والنمار والدقيق والنياب والابريسم والقطن والكنان والصوف والشعر والكاغد والحمديد والرصاص والصفر والنحاس والادوية والطيب والخلول والادهان والشحوم والالبان والزثبق والشب والكبريت والكحل وكل مكيل أو موزون أو مزروع ، وقد جاء الحديث في النمار وحديث ابن أبي أوفى في الحنطة والشمير والزيب والزبت ، وأجم أهل العلم على أن السلم في الطعام جائزةاله ابن المنذر وأجموا على جواز السلم في النياب، ولا يصح السَّلم فما لا ينصبط بالصفة كالحوهر من اللوُّ لوُّ والياقوت والفيروذج والزمرجد والعقيق والبلور لان أعانهما تختف اختلافا متاينا بالصغروالكبرو حسنالندوير وزيادة ضوئها وصفائها ، ولا تكن تقديرها ببيض العصفور ونحو. لان ذلك بختلف ولا بشيء معين لان ذلك ينك ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وحكى عن مالك صحة السلم فيهااذااشترطمنهاشيئًا ً معلوما وانكان وزنا فيوزن معروف ، والذي قلناه أولى لما ذكرنا ولا يصح فيا مجمع|خلاطامقصودة غر متمزة كالنالية والند والماجين التي يتداوي بها للجهل بها ، ولا في الحوامل من الحيوان لان الولد مجهول غير متحقق، ولا في الاواني المختلفة الرءوس والاوساط لان الصفة لا تأثيءايهوفيهوجهآخر أنه يصح السارفيه اذا ضبط بارتفاع حائطه ودور أعلاه وأحفله لان التفاوت في ذلك يسير، ولايصح في القسى النشَّماة على الخشب والقرن والعشب والتوز أذ لا يمكن ضبط مقادير ذلك وتمييز ما فيه منها . وقيل بحبوز السير فيها ، والاولى ما ذكر نا ، قال القاضي والذي بجمع اخلاطاعلى أربعة أضرب(أحدها) . مختلط مقصود متميز كالنياب المنسوجة من قطن وكنان أو قطن وإبريسم فيصح السلم فيهالان ضبطها ىمكن ( الثاني ) ما خلطه لمصلحته وليس بمقصود في نفسهكا نفحة في الحين والملح في العجين والحبر والماء ـ في خل النمرُ والزيب فيصح السا فيه لانه يسبر لمصلحته ( الناك) أخلاط مقصودة غرمتمزة كالغالية والند والماجين فلا يصح السلم فيها لان الصفة لا تأتي عليها ( الرابع ) ماخلطه غير مقصود ولامصلحة فيه كانابن المشوب بالماء فلا يصم السلم فيه .

خنلفتالرواية في السلم في الحيوان فروي أنه لايصح السلم فيه وهو قول الثوري وأصحاب المرأى وروي ذلك عن عمر وان مسعود وحذيفة وسعيد بن حبير والشمى . قال عمر : إن من الربا أبوابا لانخلي وإن منها السر في البسر ، ولان الحيوان بخناف اختلافا متبايناً فلاتكن ضطه ، وإن استقصى صفاته التي يختلف بهأ النمن مثل أزج الحاجبين أكحل السنين أفنى الانف أهدب الاشفار ألمي الشفة تعذر تسليمه الندرة وجوده على تنك الصفة وأن لم يذكرها أخنلف بها النمن ظاهراً والمشهور في المُذَهِبِ صحة السَارِ فيه نص عليه أحمد في رواية الانرم ، ثال ابن المنشر وعن روينا عنه أنه لا بأس . بالسرني الحيوان أن مسمود وأن عباس وأن عمر وسمعيد بن السبب والحسن والثمي ومجاهد والزهري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو تور، ولان أنا رافع قال: استسلف النبي صلى الله (المنن والشرح الكير) ( الحِزِء الرابع) ( ( ( )

#### (باب السلم)

(فصل) ولا يصع الا بشروط سبه (أحدها) أنّ يسكون نما يمكن ضبط صفاه ألني يختلف النمن باختلافها ظاهراً كالمكل من الحبوب وغيرها والموزون كالفطن والابريسم والكتان والنتت والصوف والشعر والكانمد والحديد والصفر والتجاس والطب والأدهان والحلول وكل يمكن أو موزون وكذلك المزروع كاتباب، وقد جاء الحديث في اليار، وقال ابن المنذر أجمع أهل اللم على إن السير في النام حازً .

﴿مسئلة ﴾ (فاما المدوداغتاف كالحيوان والفواكه والبقول والحبلودوالرءوس ونحوها نفيه روايتان)

﴿ مَمَانَةً ﴾ قال أبوا القاسم رحمه الله ﴿ وَكُلُّ مَاضَبُطُ بَصِمَةً فَالسَّلَّمُ فَيَهُ جَائْزٍ ﴾

وجملة ذلك أن السلم لا يصح الا بشروط ستة

( أحدها ) ان بكون المسلم فيه نما ينضبط بالصفات الني مختلف النمن باختلافها ظاهراً فيصح في الحبوب والثمار والدقيق والنياب والابريسم والقطن والكنان والصوف والشعر والبكاعد والحسد والرصاص والصفر والنحاس والادوية والطيب والحلول والادهان والشحوم والاليان والزثية والشب والكبريت والكحل وكل مكيل أو موزون أو مزروع، وقد جاء الحديث في النمار وحديث ابن أبي أوفى في الحنطة والشمير والزبيب والزبت، وأجم أهل العبر على أن السير في الطعامجائز قاله ابن|المنذر وأجموا على جواز السلم في النباب، ولا يصح السلم فما لا ينضبط بالصفة كالجوهر من اللؤ لؤ والياقوت والفيروذج والزمرجد والعقيق والبلور لان أعالهما نخنف اختلافا متباينا بالصغروالكبرو حسنالتدوير وزيادة ضوئها وصفائها ، ولا مكن تقديرها ببيض العصفور ونحو. لان ذلك مختلفولا بشيء معينلان ذلك يَنك ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، وحكى عن مالك صحة السر فيهااذا اشترطمنها شداً معلوما وأن كان وزنا فيوزن معروف ، والذي قلناء أولى نا ذكر نا ولا يصح فها بجيم اخلاطا مقصودة غير متميرة كالغالية والند والمعاجين التي يتداوي بها للجهل بها ، ولا في الحوامل من الحبو ان لان الولد مجهول غير متحقق ، ولا في الاواني المختلفة الرءوس والاوساط لان الصفة لا تأثيءايهوفيهوجهآخر أنه بصح السلم فيه أذا ضبط بارتفاع حائطه ودور أعلاه وأسفله لان التفاوت في ذلك بسير، ولايصح في القسى المشتملة على الحشب والقرن والعضب والتوز اذ لايكن ضبط مقادير ذلك وتمييز ما فيه منها . وقبل بجوز السلم فيها ، والاولى ما ذكرنا ، قال القاضي والذي يجمع اخلاطاعلى أربعة أضرب(أحدها) خنلط مقصود متميز كالنياب المنسوجة من قطن وكنان أو قطن وإبريسم فيصح السلم فيهالان ضبطها ممكن (الناني) ما خلطه لمصلحته وليس يمقصود في نفسه كالانفحة في الجين والملح في العجين والحبز والماء في خل النمر والزيب فبصح السلم فيه لانه يسير لمصلحته ( النالث ) اخلاط مقصودة غيرمتمبزة كالفالمة والند والمعاجين فلا يصح السلم فيها لان الصفة لا تأتي عليها ( الرأبع ) ماخلطه غير مقسود ولامصلحة فيه كالابن المشوب بالماء فلا يصح السلم فيه .

احتلفت الرواية فى السلم فى الحيوان فروي أنه لا يصح السم فيه وهو قول التوري وأسحاب المرأى وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وحذيفة وسيد بن جير والشمي . قال عمر : إن من الربا أبوابا لا يحتى وإن منها السلم فى البسر ، ولان الحيوان بختلف احتلاقا متيابناً فلا يمكن ضبطه ، وإن استقمى مسانه التي بختلف بها التن مثل أوج الحلويين أكول الدين الاقت أهدب الانتفار ألمي الشفة تعذر تدليمه لندرة وجوده على تلك السفة وإن لم يذكرها اختلف بها التن ظاهراً والمثمور فى المنذر تعدر وجوده على تلك السفة وإن لم يذكرها اختلف بها التن ظاهراً والمثمور فى المنشب سحة اندر فيه نص عليه أحمد فى رواية اذارم ، عن أن للمدر وعن روبنا عنه أنه لا بأس بالحيوان ابن مسعود وابن عاس وابن عمر وسعيد بن المديب والحدن والشمي ومجاهد والزهرى والشاني والشرى والموران أبا رافع قال: المنا التي صلى التي والشرح الكيرى (الحزي والشرح الكير) (الحزي والشرح الكير) ( الحزية الرابع في المنا التي الله المنا التير) ( الحزية الأمران والكرح الكير) ( الحزية الرابع في المنا التير)

﴿ فَصَلَ ﴾ ويصع السبر في الحبر واللهُ وما أمكن ضبطه نما مسته النار، وقال الشافعي لا يصح السبرقي كل معمول بالنار لأن النار تختلف ومختلف عملها وبختلف المن بذلك ، ولنا قوله عليه السلام « مُن أسلم فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم » فظاهر هذا الماحة السلم في كل مكيل وموزون ومعدود ولأن عمل النارقيه معلوم بالعادة ممكن ضطه بالنشافة والرطوبة فصح السيرفيه كالمجنف بالشمس فاما اللحم المطبوخ والشواء فغال القاضي لا يصح السلم فيه ، وهو مذهب الشافعي لان ذلك يتفاوت

(المنني والشرح الكير)

كنير أوعادات الناس فيه مختلفة فلم يمكن ضبطه وقال بعض أصحا بنا يصح السلم فيه كما ذكر نا في الحبر واللبأ . ( فصل ) ويصح السلم في النشاب والنبل ، وقال الفاضى\لايصح السلم فبحما وهو مذهبالشافعي\لانه يجهم اخلاطا من خشب وعقب وريش ونصل فجرى مجرى اخلاط الصيادلة ولان فيه ريشاً نجساً لان ربشه من جوارح الطبر ، ولنا أنه نما يصح يعه وتكن ضبطه بالصفات الني لا يتفاوت النمن معها فالباً فصح السلم فيه كالحشب والفصب وما فيه من غيره متمنز يمكن صبطه والاحاطة به ولا يتفاوت كنبراً فلا يمنع كالتباب النسوجة من جنسين وقد يكون الربش طاهراً وإن كان نجسا لكن يصحبيمه فلر عنع السلر فيه كنجاسة البغل والحمار

(فصلُ) واختلفت الرواية في السبر في الحيوان فروي لا يصح السبرنية،وهو قول النوري وأصحاب الرأي ، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وحمديَّة وسعيد بن جيرٌ والشعبي والجوزجاني لما روي عن عمر بن الحطاب رضي الله عنه أنه قال ان من الربا إبوا إلا تحني وان منها السلم في السن ولان الحيوان مختلف اختلادًا مُتبايناً فلا مَكن صبطه، وإن استقصى صفاتِه الني بختاف بها النُّن – مثل أذج " الحاجبين أكحل العينين أقلى الانف أشمر العرنين أهدب الاشقار ألمي أنشقة بديع الصفة تعذرتسليمه للدرة وجوده على تنك الصنة ، وتناهر المناهب صحة السار فيه لص عليه في رواية الاثرم . قال أبن المتذر وممن روينا عنه أنه لا يأس بإنسار في الحيوان ابن اسمود وابن عباص رابن عمر وسعيد بن المسبب والحسن وانشعي ومجاهد والزهري والاوزاعي والشانعي واسحاق وأبوتوروحكامالجوزجاني

عليه وسلم من رجل بكراً ، ورواء سلم ، وعن عبد الله بن عمرو بن الناص قال أمريي رسول الله صلى انتأعليه وسلم أن أبناع البعير بالجبرين وبالابعرة إلى مجيء الصدقة بربواء أير داود ولأنه يْبت في الذمة صداقا فينيت في السلم كالنباب. قاما حديث عمر فلم يذكره أضحاب الاختلاف ثم هو محمول على أنهم يشترطون من ضرأب فحل بني فلان ، قال الشعبي إنَّا كوم ابن مسعود السلف في الحيوان لأنهم اشترطوا تاج غل ملوم رواه سعيد، وقد روي عن على أنه باع جملا له يدعى دصيفيراً بعشرت بعيراً إلى أجل ، ولو ثبت تول عمر في عمرتم السما في الحيوان فقد عارضه

(نصل) واختلفت الرواية في المبر في الحبوان مما لا يكان ولا يوزن ولا يزرع تنذل إحجاني ف ابراهم عن أحمد أنه قال: لاأرى السنر الانها يكان أو يوزن أويونف عليه قال أبو الحُمَّابِ معناء يوقف عليه محد معلوم لامختف كازرع فأما نزمان والبيض فلاأرى السنم فيه، وحك أن الناذر عنه وعن السحاق أنه لاخير في السلم فيمانومان والمفرجل والبطبخ والنثاء والحجار لانه لا بكنل ولا يوزن ومنه العفير والكير فيل هذه ألوالة لايصع لننغ فيكل معدَّده النب تلتي حيد وكابتول لا ، إخلت ولايمكن

عن عطاء والحسكم لان أبا رانع قال استساف النبي ﷺ من رجل بكراً رواء مسلم وروى عبدالله ابن عمرو بن العاص قال أمرتي رسول الله ﷺ أن ابتساع البعير بالبعيبين وبالأسرة الى مجيء المدقة ، وقد ذكر نا هذا الحديث في باب الرَّبا ولانه ثبت في الذمة صداقا فنبت في الدلم كالسِّباب فأما حديث عمر ظم يذكره اصحاب الاحتلاف ثم هو محمول على أنهم يشترطون من ضرابُ غمل بني فلان قال النمبي أنماكره ابن مسعود الساف في الحيوان لابم اشترطوا نتاج فحل معلوم رواه سعيد وقد روي عن على أنه باع جلا له بدعى عصيفيراً بعشرين بعيراً الى أجل ولو ثبت قول عمر في تحريم السلم في الحيوان نقد مارضة قول من ممينا بمن وافقنا

( فصل ) واختانت الرواية في غير الحبوان نما لا يكال ولا يوزن ولا يزوع نقل اسحـــاق ابن ابراهم عن أحمد أنه قال : لا أرى السلم إلا فها كمال أو يوزن أو يوقف عليه قال أبو الحُمَّاب معناه يوقف عليه محد معلوم لا مختف كالزرع فأما الرمان والسيفن فلا أرى السلم في اوحكي ابن المنظر عنه وعن اسحاق أنه لا خير في السلم في الرمان والسفرجل والطبخ والنثاء والحيار لانه لايكال ولا بوزن ومنه الصغير والكيد ، قبلي هذه الرواية لابصح السلر في كل معدَّود يختلف كالذي تتمينا. وكالبقول لانه عناف ولا يمكن تقدير البقل بالزم لان الحزم يمكن في الصنير والكبيرفل يصحالسلم يكالحجواهر وتقل اساعيل بن سنيد وابن متصور حواز السلم في النواك والسفر حل والرمان والموز والحضراوات ومحوها لان كثيراً من ذلك تما يتقارب وينضبط بالصفر والكبر وما لا يتقارب ينضبط الوزن كالبقول ونحوها نصح السغ فيه كالمزروع وبهذا قال أبو حنيفة والشانسي والاوزاعي وحكى ابن المتذر عرب الثانمي المتع من السلم في البيضَ والحوز ولدلُّ هذا قول آخرَ فيكون له في ذلك ْ قولان .

( فعدل ) فأما السلم في الرَّوس والإطراف فيخرج في صحة السام فيها الحلاف الذي ذكرنا ، وللشانعي فيها قولان أيضاً كالروابتين ( أحدهما ) بجوز وهو نول منتك والاوزاعي وأبي تور لانه لح فيه علم مجوز شراؤه فجاز السلم فيه كيفة اللحم ( والآخر ) لامجوز وهوقول أب حيفة لان أكثره العظام والمشافر واللحم فيه قابل وليس بموزون بخلاف اللحم ، قان كان معلموخاً أو مشويا نقال الشافعي لا بصح السلم فيه وهو قباس قولـالقاضي لانه بتنا ر وعينف وعلى قول غير القاهي من أصحابناتحكم

تقديره بالحزم لان الحزم عكن في الصغير والكبر فلم بصح السلم فيه كالحواهر ، ونقل اسهاعيل بن سعيد وان منصور جواز الما في النواك والوز والحضراوات وتحوها لان كثيراً من ذلك بتغارب ونصط بالكبر والصدر وما لا يتقارب ينضط بالوزن كالبتول ونحوها فيصح السلم قيه كالمزروغ ، وبهذا قال أبو حنيفة والنتانسي والاوزاعي، وحكى ابن المنذر عن الشانسي المتح من السلم فياليضّ والجوزولمل هذا قول آخر فكون له قولان:

(أحدهما ) بجوز وهو قول مائك والاوزاعي وأب نور لانه لحم يه عظم بحيوز شراؤه فجاز السلوف كمقبة اللحر (والاخرى) لابحوز وهو قدل أن حنيفة لان كزرالعظام والمشافر واللحرب فالروليس بموزون بخلاف اللحم فانكان مطبوخا أومشوا فقال الشانعي لاجمحالـالم فيه وهوقباس فولـالفاضي لايتناثر وبخناف وعلى قول أصحابنا غير الفاضي جكم ماست النار حكم غيره وبه قال منك والأرزاعي

ما مسته آنار من ذلك حكم غيره وبه قال مالك والاوزاعي وأبو نور ، والعقد يقتضه سلبا من التأثر والعادة في طبخه تفاوت فأشه غيره

الملم فىالجلودواللحم

( فصل ) وفي الحبلود من الحلاف مثل مافي الرءوس والاطراف ، وقال الشانحي لايصح السلم فيها لاتها تختلف قالورك تحين قويوالصدر ثخين رخو والبطن رفيق ضيف والظهر أقوى فيحتاج الى وصف كل موضع مثع ولا ممكن ذرعه لاختلاف أشرافه

ولنا أن التفاوت في ذلك معلوم فلم يمنع صحة السلم فيه كالحيوان فانه يشتمل على الرأس والحيد والاطراف واللحم والشحم وما في البطن وكذلك الرأس بشتمل على لحم الحدين والاذنين والسينين ومختلف ذلك ولم يمنع صحة السلم فيه كذا هينا

(فصل) وبصح السلم في اللحم وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنية لابجوز لانه يختلف . واثا قول التبي صلى الله عله وسلم « من أسلم فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم » وظاهر ماباحة السلم في كلموذون ولاتا قد يينا جواز السلم في الحيوان فاللحم أولى

وأبي ثور والنقد يقضه سابا من التناتر والهادة في طبخه تنقارب فأشبه غيره وفي الجلود من الحلاف مافي المردس والاطراف وقال الشافعي لا يصح السلم فيها لانه مختلف قلورك نخين قوي والسدر نخين دخو والبطن دقيق ضيف والغاير أقوى فيحتاج الى وصف كل موضع منه ولا يمكن ذرعه لاختلاف أطرافه ، ولنا أن التفاوت في ذلك مسلم فلم يمنع صحة السلم فيه كالحيوان فانه يشتمل على الرأس والجاد والاطراف والشحم ومافي البطن وكذلك الرأس يشتمل على لحم الحدين والاذبين والمدين ومختلف ولم يمنع صحة السلم فيه كذلك حها

(فصل) وبصح السلم في اللحم وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لابحوز لانه نختلف، ولناقول الذي وَتَعِلِيَّةُ (مَن أَسْلمِ فَالِسِمْ فَي كِل معلوم أووزن معلوم» ظاهره إباحة السلم في كل موزون ولانا قد يينا جواز السلم في الحيوان فاللحم أولى

(مسئة) (وفى الاواني المختلفة الرءوس والاوسان كالفاقم والأسطالالضيقة المرءوس وما يجمع أخلاطا بمزة كالشاب المنسبحة نهزيزين وحوان)

لا يصح السلم في الاوابي المختلفة ألم دوس والاوساط لان العفة لاناً بي عايبها وفيه وجه آخر أنه يصح إذا ضبط بارتفاع حاطه ودور أسفله وأعلاء لان التفاوت في ذلك يسير. فأما التبابالمانسوجة من نوعين كالقطن والكتان والابريسم قالصحيح جواز السلم فيها لان ضبطها تمكن وفيه وجه آخر أنه لا يجوز كالماحين .

( فصل ) وبضح السلم فى الله والحَبْر وما أمكن ضبطه بما منه النار ، وقال الشافعي لا يصح السلم فى كل معمول بالنار لان النار تختاف ، مختلف النين مختلف عملها ، والما أنه موزين فجاز السلم بعاشر الموزونات ولسوم الحديث ولان عمل النار فيه معلوم بالمنادة ممكن ضبطه بالنشافة والرطوبة فاشبه المجنف بالنمس، وأما النحم المطوخ والمشوي فقال الفاضي لا يصح السلم فيه وهو مذهب السنافي لانه بقاوت كثيراً وعادة الناس فيه مختلفة فلا يمكن ضبطه وقال بعض أصحابنا : بصح السلم فيه لما ذكرنا في الحزر واللها .

(الشرط الثاني) أن يضبطه بصفانه التي نختف الحن بها ظاهراً قال المسلم فيه عوض في النسة فلا بد من كونه مسلوما بالوصف كالمن ولان العلم شرط في المسيح ، وطريقه اما الرؤية وإما الوصف ، والرؤية عنتمة حها فيتمين الوصف ، والاوصاف على ضرين منفق على اشتراطها ومختف فيها قالتغق عليها ثلاثة أوصاف الجنس والنوع والجودة والرداءة فهذه لا بد منها في كل مسلم فيه ولأنهم بين أهل العلم خلافاً في اشتراطها و به يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي

كُوْ اَلْهُرِ بِ النّانِي) مَا يَمْنَكُ النّمَن بَاحْتَلَانَهُ مَا عَدًا هَذَهُ الْلاِئَةُ الأَوْصَافَ وَهَذَهُ تَحْتَلَفَ بِاحْتَلافَ المَسَا فِيهِ وَنَذَكُوهَا عَدْ ذَكُرَهُ وَذَكُرُهَا شَرَطُ فِي السَّاعِ عَدْ المَانَا والشَّافَسِ، وقال أبوحنيفة بكني ذَكر الاوصاف الثلاثة لايا تشتمل على ما وراءها من الصفات ، ولنا أنه يبقى من الاوصاف من اللوزوالبلد ونحوها ما مختلف النّن والدرض لأجه فوجب ذكره كالنوع

ولا يجب استقماء كل الصفات لان ذلك يتعذر وقد بنتهي الحال فيها الى أمن بتعذر تسليم المسلم فيه إذ يعد وجود المسلم فيه عند الحال بتلك الصفات كالهافيجبالا كنفاء بالاوصاف الظاهرة التي مختلف

(فصل) وبصح السلم في النشاب والنبل وقال الفاضي: لا بصح السلم فيهما وهو مذهب الشافعيلانه يجمع أخلاطا من خشب وعقب وربش ونصل فجرى بحرى اخلاط الصيادلة ولان فيه ربشاً مجساً
لانه من جوارح الطير . والما أنه نما يصح بيمه و يمكن ضبطه بالصفات الني لا يتفاوت المن مهما غالبا
فمح السلم فيه كالقصب والحشب وما فيه من غيره مندير يمكن ضبطه والاحاطة به ولا يتفاوت كثيراً فلا
يتم كالنباب المنسوجة من جنسين وقد يكون الربش طاهراً وإن كان نجساً لكن يصح بيمه فلا يمنح
السم فيه كنجاسة النفل والحار .

أرسسة) (ولا يصع فها لا يضبط كالجواهر كلها والحوامل من الحيوان والمنشوش من الا نمان وغيرها و ما مجمع اخلاطاً غير يميزة كالفالية والند والمماجين ويصع فيا يترك فيه غير مقصود لمصلحته كالحين والمعين وخل العمر والسكنجيين ومحوه)

لا يصح الم إنها لا يضبط بالصفة كالجوهر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد والفيروزج والبلود لان أعالم محتف اختلافا مثابناً بالصفر والكبر وحسن الدوير وزيادة ضوئها وصفائها ولا يمكن تعديرها بشيء مبين لانذلك يتلف وهذا قول الشائمي وأصحاب الرأي وحكي عن مالك صحة السلم فيها اذا اشترط منها شيئاً علوما ان كان وزناً فيوزن معروف والصحيح الاول لما ذكر ناه ، ولا يصح في لان الحل لا منكم له مع الام بدليل صحة بيع الحامل وإن اشترط الحل ولا نقول بأن الجهل بالحل لا ناحل لا حكم له مع الام بدليل صحة بيع الحامل وإن اشترط الحل ولا نقول بأن الجهل بالحل مبطل لابع مكن ان لم تكن حاملا فله الرد ، وإذا صح المبع صح السلم لانه ييع ، ولا يصبح في المنشوش من الائمان لانه عبول لا بخصط الملسفة ولا فيا مجمع الخلاطأ غر بمزة كالمالية والند والمحاجين التي يتداوي بها للجهل با والذي يجمع اخلاطا على أربعة أضرب ( أحدها ) مختلط مقمود مشبر كالنباب المنسوجة من نوغين والصحيخ جواز البلم فيها ( التابي ) ما خلطه لمصلحته ولبس عصود في نقسه كالانفحة في الحين والملح في النجين والخرة مقمودة غير شعرة كالمالية والند والماحين فيمع السلم فيه لا نعر في الماحية والدو والماحين فيم شعرة كالمالية والند والماحين فيمع المناح في المناحية والدو والماحين فيم المناح في المناح في المناح في المناح في المناح في المناح في الدون والمدونة غير شعرة كالمالية والند والماحين فيمع المناح في الم

. . الثمن بها ظاهراً . ولو استقدى الصفات حتى انتهى الى حال يندر وجود السلم فيه بتلك الاوصاف بطل السؤلان من شرط السؤان يكون السؤفية عام الوجود عندالحل واستقصاء الصفات عنم منه ولوشرط الاجود يصعأ بضألا نهلا يقدرعلى الاجود: وان قدرعليه كان نادر أوان شرط الارد أاحتمل أن لا صعراد الثواحمل أن يصح لانه يقدر على تسايم ما هو خير منه فانه لا يسلم شيئًا إلاكان خيراً مما شرطه قلا بمح: أذا عن تسلم ما مجب قبوله بخلاف التي قبلها ، ولو أسلم في جارية وابنتها لم يضع لانه لا بد أن يضيط كل وأحدة منها بصفات ويتعذر وجود تلك الصفات في جارية وأبنتها وكذلك أن أسلم في جارية أواحتها أو عمنها أو خالتها أو ابنة عمها لما ذكرنا ، ولو أسر في توب على صفة خرقة أحضرُها لم مجز لجواز أن لملك الحرقة وهذا غررولا حاجة منه فنع الصحة كما لو شرط مكيالا جينه أو صنجة بعينها

استنصاء صفات المسل فيه لاعب

(فصل) والجنس والجودة أو ما يقوم منامهـا شرطان في كل مسلم فيه فلا حاجةالى تكرير ذكرهما فلا يصح السير فيه لان الصفة لاتأتي عابيا (الرابع) ماخاطه غير مقصود ولا مصاحة أيه كاللبن المشوب بالماء فلا يصح السلم فيه لان غشه يمم الملم بقدر المقصود منه فيكون مجهولاً ، ولا يصح السلم في القسى المشتملة على ألحشب والغرن والقصب والتوز إذ لايمكن ضبط مقادير ذلك وتمييز ما فيه منها، وقبل مجوز السلم فيها كالثياب المنسوحة من نوعبن وكالنشاب المشتمل على ألحشب والعقب والريش والنصول والارلى ماذكرنا.

(فصل) الثاني أن يعلمه عا نخنف بهالثمن ظاهراً فلذكر جانبه ونوعه وقدره وبلده وحداثته وقدمه وجودته وردارته ووالانخنف به التمن لامحتاج إلى ذكره أنما أشترط ذلك لانالسل فيه عوض في الذمة فلا بد من العلم به كائمين ءولان العلم شرطً في السع وطريقه الرؤية أوالوصف والرُّؤ ية متعذرة هيئا فتمن الوماف والاوصاف على ضربين متفق على الدراطيا ومختلف فيها : فانتفق علمها ثلاثة ا أوصاف: الحنب والنوع والحودة والرداء: نهذه لا د منبا في كرمسايفه وكذبك مع فنه وسنذكرها وهذا قول أبي حنيفة ومانك والشافعي ولا ما عن غيرهم فية خلاةً ( الضرب الناني ) ما محتلف المن باحتلافه غير هذه الاوصاف فشني إنَّ يكون ذُّكُر ها شيرطاً فياساً على المُنفق علمها ونذكر ها عندذكره وهذا مذهب الشانعي ، وقال أبو حنية كم خرك الاوصاف الاول لأبا تشتمل على ماوراهما من الصفات. وننا أنه ينفي من الصفات من اللون والبايد ونحوهما ما نختلف النمن والعوض لأجله فوجب ذكره كالنوع، ولا بحب استقصاءكل الصفات لأنه يتمذر وقد ينتهى الحال فيها الى أمريتمذرتسليم. المسلم فيه فيجب الاكتفاء بالاوصاف الظاهرة التي مختلف بها الثمن ظاهراً ، ولو استفصىالصفاتحتي أتعمى الى حال يتعذر وجود المسار فيه بتك الصفات بطل لان من شروط السار أن يكون المسارقية عام الوجود في محله واستقصاه الصفات عنع منه

( فصل ) ولو أَسْرَ في جارية وابْنَهَا أَو أَحْنَهَا أُو تَمْنَهَا أَو خَالَهَا أَوْ بَنْتَ عَمِا لِم بصح لانه لا بلد ان يضبط كل وأحدة منها بصنات وبتعار وأجود إنك الصفات في جاربة وبنتها، وأو أس**ر في ثوب** على صاة خرقة معيية لم يجز لانها قد ألبك وهذا غرر فهوكما لو شرط مكبالا بعياء غير معلوم أ

( فصل ) والجنس والجبودة والندر شرط في كل مسلم فيه قلا حاجة إلى تكريرة كرةل**ك ويذكر**ا ها **حواها فيصف النمر بأربعة أو**صاف يتمواع بوني أو معقل والبلد إن كان نخت يجفول بعدا**دي أو** 

في كل مسلم فيه ويذكر ما سواهما فيصف النمر بأربعة أوصاف النوع برني أومعقل والبلدإن كال يحتنف فق ل بندادي أو بصري قان البندادي أحلى وأقل بقاء لمذوبة الماء والصرى مخلاف ذلك والفدر كار أو صفار وحديث أو عتيق قان أطلق العتيق فأي عتبق أعطى جاز مالم يكن مسوساولاحشفأولاستعرأ وان قال عنيق عام أو عامين فهو على ما قال ، فأما اللون قان كان النو ع الواحد مختلفاً كالطبرز بكون أحر وبكون أسود ذكره والا فلا ، والرطب كالمر في هـذه الاوصاف الا الحـدث والنسق ، ولا بأخذ من الرطب إلا ما أرطب۞كله ولا يأخذ شه مشدخاً ولا قديما قارب أن يسر، وهكذا ما حرى مجراه من العنب والقواكه

(فعل) ويصف البر بأربعة أوصاف النوع فيقول سبية أو سلموني والبلد فيقول حوراني أو ملناوي أو سهالي ، وصنار الحب أو كاره وحديث أو عنيق ، وان كان النوع الواحد نختلف لو نهذكره ولا يسلم فيه الامصني وكذلك الحكم في الشعير والفطنيات وسائر ألحبوب

( فصل ) وحِفَ العسل بثلاثة أوصاف البلد فيجي أو نحوه ويجزيء ذلك عن النوع،والزمان

ربيعي أو خريني أو صيني ، واللون أيض أو أحمر ولبسله إلا مصفى منالشم

(فصل) ولا بد في الحيوان كله مرِّس ذَكر النوع بالسن والذكورية والآنونية ويذكراللونان كان النوع الواحد مختلف ويرجع في سن الفلام اليهان كان بالغاً وان كان صغيراً فالفول قول سيده، وان لم يعلُّ رجع في قوله إلى أهلَ الحبرة على ما يغلب على ظنوتهم تفريبًا وأذًا ذكر النوع في الرقيق ونان مختلفا مثل التركي منهم الجكلي والحزري فهــل بحتاج الى ذكره أو يكني ذكر النوغ ? بحتمل وجهين ، ولا محتاج في الجاربة إلى ذكر البكارة والنَّاوِية وَلا لجبودةوالسبوطةُ لأنذلك لا يُختلف به النمن

جمري قان البندادي أحلى وأفل بقاء لمذوبة الماء، والبصري خلافه، والفدركبار أوصفار، أوحديث أو عنيق فان أطلق العنيق أجزأ أي عنيق ان مام يكن مسوساً ولاحشفاً ولا متعيراً، وإن شرط عنيق هام أو عامين فهو على ماشرط ، فأما اللون قان كان النوع الواحد نختلف كالطبرزد بكون أحروأسود ذكر. والا فلا ، والرطب كالمر في هذه الاوصاف الآ ألحديث والفتيق وليس له من الرطب الاما أرطبكاه ولا يأخذ مشدخا ولا ماقارب أن يتمر وهكذا ما يشبهه من العنب والفواكه

﴿ فَصَالًا ) وَيَصْفُ الَّذِ بَأْرَجُهُ أَوْصَافَ النَّوْعَ فَيْتُولُ سَبِّيلَةً أَوْ سَلُّمُونِي والبلد حوراني أَوْ -يالي وصنار الحب أو كباره وحديث أو عنيق ، وان كان النوع الواحد يختلف لونه ذكره ولا يسلم اليه إلا مصنى وهذا الحكم في الشعير وسائر الحبوب ويصف العسل بثلاثة أوصاف بالبلد ومجزيء فأك عن النوع ، والزمان ربيغي وصيقي والمون وليس له الا مصلي

( فصل ) ولا بد في الحيوان من ذكر النوع والمن والذكورية والانوثية ويذكر اللون|( كان النوع الواحد تختلف ويرجم في سن الفلام اليه أن كان بالماً والا قالغول قول سيده ،وإن لم جرم جم في ذلك الى أهل الحررة على مَا يَعْلَبُ على ظنونهم تفريبًا ، واننا ذكر النوع في الرقيق وكان عَنْلْهَا سُلّ النزكي منهم الجبكلي والحزري فهل محتاج إلى ذكر أو بكني ذكر النوع ? محتمل وحيين(أولاهما)أنه محتاج لانه نختلف به البن ، ولا محتاج في الحاربة إلى ذكر الجبودة والسبوطة لان ذبي لا يختف به النُّمَنَ اختلافًا بينًا ومثل فلك لا يراعي كما لا تراعى صنات الحسن والملاحة ، قان ذكرشيناً من ذلك الناس فهذا أولى، ويلزم قبول النحم بمثالمه لانه مجكذا يقض فهوكالنوى في النمر، وان كان السلم في لم طهر لم يحتج الى ذكر الذكورية والا الن تختف بدئك كاحم الله جاج ولا الى ذكر موضع اللحم الا أن يكون كثيراً بأخذ منه بعضه ولا يلزمه قبول ازأس والساقين لانه لا لحم طيها وفي السمك يذكر النوع بردي أو غيره والكبر والصغر والدمن والهزال والطري والمنح ولا يقبل الرأس والذنب وله ما يبتها، وإن كان كثيراً يأخذ جنه ذكر موضع الماجم منه

(نصل) ويضبط السمن بالنوع من حتان أو منز أو يفر ∑بون أيض أو أصفر قال الفاضي ويذكر المرعى ولا محتاج الى ذكر حديث أو عنيق لان احديث قطديت ولا يصح السلم في عتيقة لانه عبو ولا ينتجي الى حديضبط به ، ويصف الزيد إوصاف السمن ويزيد زيد يومه أوأسمه ولا يلزمه قبول متغير في السمن أو الزيد ولا وقيق الا أن تكون رقته للحر ، ويصف اللبن بالنوع والمرعى ولا يحتاج الى اللون ولا حنية يومه لائل اطلانه ينتفي ذلك ولا يلزمه قبول متغير ، قال أحمد ويصح السلم في الحيض ، وقال الشافعي لا يصح السلم فيه لان فيه ما ليس من مصاحت وهو الماء نصار المقصود محبولا

واناً أن الماءً يسيرُ يَتُرك لاجل المصلحة جرت العادة به فنم يتنع صحة السم فيه كاناء في الشيرج. والملح والاغجة في الحين والماء في خل النمر، وبعث الحين بانتوع والمرعى ورطبأ وبايس، وبعث الله بعندك النمن ويزيد الدون ويذكر الطبخ أو ليس عطبوخ

( فدل ) وتضيط النباب بسنة أوساف النوع كنان و قطان والبلد والطول والدرض والعناف فيذا أولى: ويازم قبول النحم بعظامه لانه حكمًا يقطع فيوكانوي في النمر ، قانكان السام في لحم

داير لم يحتج الى ذكر المذكورية والانونية إلا أن خنف بذك كاحم الدجاج ولاالى ذكر موض ناحم إلا ان يكون كنيراً بأخذ منه بعضه ولا يسزمه قبول الرأس والسافين لانه لا لحم عليها ، وبذكر في السبك النوع بردي أو غير، والكبر والصنر والسن واخرال والطري والملح ولا يقبل الرأس والذنب وله ما بينها وإن كان كنيراً بأخذ بعضه ذكر موضع النحم منه

(فصل) ويضط الدمن بالنوع من ضأن أو معز أو بقر والأون أبيض أو أصفر ، قال القاضي وبذكر المرعى ولا يحاج الى ذكر حديث أو عنيق لان الاطلاق يتنفي الحديث ولا يصح السرقي عنيقه لانه عبد ولا ينتمي الى حد يضبط به ، وبصف الزبد بأوصاف السمن ويزبد زبد يومه أو أمده ولا يلزم قبول متغير من الدن يوالا بدر ولا رئيق إلا أن تكون رقته للحر، وبصف اللبن بالمرعى ولا يحتاج إلى اللون ولاحليب بومه لأن اطلاقه بتنفي ذنك ولا يلزمه قبول متغير . قال أحمد وبصح

الما في اخيض وقال الشاذمي لا يصح لان فيه ما ليس من مصلحته وهو الماء فصار المقصود مجبولاً ولذا أن الما، يسير يترك لاجل المصلحة جرت العادة به فل يتم صحة السلم فيه كالماء في الشيرج وفي حن المر . ويصف الحين بالنوح والمرحى ورطب أو يبس ، ويسف النيأ بصنات التين ويريد الماون ويذكر الطنخ وعدمه .

( فصل ) وضف النياب بستة أوصاف النوع كنان أو قطل والبلد والطول والعرض والصفافة ( المني والشرح الكبير ) ( الحجز • الراجي )

الحتلافا بينا ، ومثاد الله لا براى كاصفات الحسن والملاحة فان ذكر شيئاً من ذلك لؤمه ، ويذكر النيوية والبكارة لان العن مختلف بدلك ربيناق به الدرض ، ويذكر الفد خامي أو سدامي سي خمة أشار أو سنة أشار العن بختلف بين خمة أشار أو سنة أشار قال أحمد يقول خامي سدامي أسود أيض أنجري أو فصيح ، فأما الابل فيضطها بأربعة أوصاف يقول من تاج بي فلان والسن بنت خاص أو بنت لبون والمؤون يضا أو حراة أو ووة او ذكر أني ، فان كان اتناج مختلف به مربة وأرحية فهل عناج الى ضبط ذلك / محتمل وجهن وما زاد على هذه الاوصاف لا ينتقر إلى ذكره ، وان ذكر بعضه كان تأكيداً ولزمه ، وأوصاف أخيل كا رصاف الابل ء وأما البقر والفهم فان الابل ء وأما البقر والفهم فان على هذه الحيوانات فيقول في الابل عوف لما تاج فعي كلابل و إلا نعيم كامل ولا بد من ذكر النوع في هذه الحيوانات فيقول في الابل (فصل) وبذكر في اللحم منه وزيد في اللحم الدن والذكورية والا توقية والدن والحزال وراعيا أو معلوقا ونوع (فطحاء ويذكر الآلة التي بهاد بها من جارحة أو أحبولة ، وفي الجارحة يذكر صبد الم تحتج الى ذكر الدنت والحساء ويذكر الآلة التي بهاد بها من جارحة أو أحبولة ، وفي الجاردة يذكر صبد الم تحتج الى ذكر الدنت ما وقال الاحولة بؤخذ العبد منها سابها وصيد الكال خير من صيد المهدكون الكال أولكل أولكال أولكال أولكال أولكال أطيا الحيا الوراكال أطيا الحيا الحيا الوراكال أولكال أوليا الحيا الحيا الوراكال أولكال أولكال أولكال أولكال أولكال أولكال أولكالكال أولكالكال أولكالكال أولكالكال أولكالكال أولكالكالي ويذكل الكال خير من صيد الفهدلكون الكال خير من صيد الفهدلكون الكالكال خير من صيد الفهدلكون الكال خير من صيد الفهدلكون الكالكال خير من صيد الفهدلكون الكالم خير من صيد المناطقة الكال خير من صيد المناطقة الكالكال خير من صيد الفهدلكون الكالكالكالكال خير من صيد الفهدلكالكال خير من صيد الفهدلكالكال خير من صيد المعلم المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة الكال خير من صيد المعلم المناطقة المناط

نكمة قبل لكونه منتوح النم في أكثر الاوقات، والصحيح ان شاء الله أن هذا ليس بشرط لان التفاوت فيه يسبر ولا يكاد النمن بتبان باختلافه ولا يعرفه إلا القبل من الناس واذا لم يحتج في الرقيق المن كر البكارة والنيوية والسمن والحزال وأشباهها عا يتبان بها النمن وتختلف الرنجات بها وجرفها بهذك وبتملق بهالدر شويذ كر التعرفهاي أو سداسي معنى خسة أشار أو سنة أشار . قال أحمد: يقول خامي سداسي أسود أييض أحجي أو فصح ، أما الابل فيضطها بأربعة أوصاف نقول من تتاج بني فلان والسن بنت مخاص أو بنت لبون واللون يعتمله أو حراء أو ورقاء وذكر أو أتمى ، قان اختلف الناج فكان فيه مهرية وأرحية فهل ممناج إلى ضبط ذلك ? يحتمل وجهن ولا يغتفر إلى ذكر مازاد على هذه الاوصاف وإن ذكر بسته كان تأكد أ يعتمل بدل ذلك نسبتها الى طورهما وأوصاف الحيل كأوماف الابل ، وأما البفال والحر فلا تتاج لما فيجعل بدل ذلك نسبتها الى هذه الحيوانات فيقول في الابل محنية أو عراية ، وفي الحيل عربية أو هجين أو برذون ، وفي النم طأن أو سعر الا الخروالغال فلا أنواع فيها

( فصل ) وبذكر في اللحم السن والذكورية والانوئية والسمن والمزال وراعاً أوملوقاونوع الحيوان وموضع اللحم منه وبزيد في الذكر فحلا أو خصاً وإن كان لحم صدلم بحتج الىذكر الدلف والحصى وبذكر الآلة التي بصادبها من جارحة أو أحيولة ، وفي الجارحة بذكر صيد فهمد أوكاب أرحة وان الاحبولة بؤخذ الصيد منها سنها ، وصيد السكاب خير من سيد النهد لكون السكتب ألبب نكون السكتب ألبب نكمة من الفهد لكونه مفتوح الفم في أكثر الاوقات ، والصحيح ان شاء الله أن هذا ليس بشرط لان التفاوت فيه يسبر ولا يكاد النمن بإختلافه ولا يعرفه الالفيل من النامى ، واذا لم يحتج في الرقيق الى ذكر السمن والهزال واشهاها وما يتباين بها الثمن وتعلق بها الرقيات ويعرفها النامى

١) كان ذلك ألمروف حق زمن المؤلف وأما الآن فلا يتمذر يل هو موجود

والرقةوالغلظ أوالدقة والنبومة والحشونة ولا يذكر الوزن فان ذكره لم يصح لتعذر الجم بين صفاته المشترطة وكونه على وزن معلوم فيكون فيه تغرير لنعذر الفاقه(١)وان ذكر خاماأومقصوراً فله ماشرط وإن لم يذكره جاز وله خام لأنه الاصل وان ذكر منسولاً وليسأ لمجزلان اللبس مختلف ولا ينضبط فان أسر في مصبوغ وكان مما يصبغ غزله جاز لان ذلك من جملة صفات الثوب، وان كان مما يصبغ بعد السجه لم يجز لان صبغ الثوب بمنم الوقوف على ضومته وخشوته ولان الصدغ غير معلوم ،وانأسلم في توب مختلف الغزول كقطن والبريسم أو قطن وكتان أو صوف وكات الغزول مضبوطة بإن يقول : السدى ابريسم واللحمة كنان أو نحوه جاز ولهذا جاز السلم في الحز وهو من غز لين مختلفين، وأن أسلم في (۲) محکن ضبط، (۲) محکن ضبط، (۱۷ میشرون) الوشی من ممام نسجه جاز وان کان زیادة (م بحز لانه لا پنضط(۲)

( فصل ) وصف غزل القطن والكتان بالباد واللون والفلظ والدقة والنعومة والحشونةوبصف القطن بذلك ومحمل مكان الغلظ والدقة الطول والقصر، وإن شرط في الفطن منزوع الحسجازوان أطلة كاناله محمة كالتمر بنواه ، ويضف الابريسم بالملد والاون والغلظ والدقة ، ويصف الصوف بالبلد واللون والطول والفصر والزمان خريفي أو ربيعي لان صوف الحريف أينت . قال الناضي :ويصفه بالذكورية والانوثية لان صوف الانات أنهم ، ومحتمل أن لا محناج إلى هذه الصفة لان التفاوت في هذا يسر ، وعلمه تسليمه نقياً من الشوك والبعر وان لم بشترطه ، وأن شرطه جاز وكان تأكيــداً ــ والشعرُ والوبركالصوف، وبصح السز في الكاغد لانهُ عكن ضبط، ويصفه بالطول والعرض والدقة والغلط واستوأه الصنعة وما تخنلف به الخمن

والرقة وانغلظ والنمومة والخشونة ولا بذكر الوزن وإن ذكره لم بصح لتعذر الجمع بين صفاته المشترطة مع وزن معلوم فكون فنه تغرير لنعد اتفاقه ، وإن ذكر أخَّام أو المقصور فله شرطه وإن لم يذكره أجاز وله خام لانه الاعل ، وان ذكر منسولا أو لبيساً لم خيرً لان البيس خناب ولاينضيطُ قان أُسلِم في مصبوعُ مما يصبغ غزله جاز لان ذلك من جملة صفات النوب وإن كان ما يصبغ بعد تسجه لم يجز لان الصبغ يمنع من الوقوف على نعومة النوب وخشونته ولأنَّ الصبغ غير معلوم ، وان أسرفي ثوب مختلف الغزول كفطن وكنان أوقطن وانريسم أو صوف وابريسم وقانت الغزول مضبوطة بأنْ يقولالسدى ابريسم واللحمة كتان أونحو مجاز وقد ذكر ناه ، ولهذا جازالسافي الحز وهومن غزاين مختلفين ، وإن أسرفي توب موشى وكان الوشى من تمام نسجه جاز وإن كان زادة لم بجز لا نه لا ينضبط -

(قصل) ويصف غزلالقطن والكنان بالبلد واللون والغلظ والرقة والتمومة والحُثونة ويصف القطن بذاك وبجعل مكانالغلظة والرقةالطول والقصر،وانشرط فيالقطن منزوع الحب جازوان أطلق كان له بحيه كالنَّمر بنواه، ويصف الابريسم بالبلد والنون والفلظ والرقة، ويصف الصوف بالبلد واللون والطول والقصر والزمان خريني أو ربيمي لان صوف الحريف أنظف، قال القاضي : ويصفه **بالذكورية والانوثية لان صوف الانات أنه** ونحتمل أن لاختاج إلى هذه الهملة لان النقاوت **في هذا** يسير وعليه تسايمه نقياً من النفوك والبعر وإن لم يشترطه ، وإن اشترطه جاز وكان تأكيداً وكذلك الشهر والوبراء ويصح السلم في الكانمد لانه يمكن ضبطه ويصفه بالطول والعرش والرقة والغلظ واستواء الصنعة وما مختلف به البمن

( فصل ) ويغبط النحاس والرصاص والحديد بالنوع فيقول في الرصاص فلي أوأسرب والنبومة -والحشرية واللهون أن كان مختلف و يريد في الحديد ذكراً أو أنتي فانالذكر أحدو أمضي، وإن أسلوفي الاواني التي نمكن ضط قدرها وطولها وسمكها ودورها كالاحطال القائمة الحيطان والطسوت جاز و منسطها بذلك كله ، وإن أسر في قصاع وأقداح من الحثب جاز ، ويذكر نوع خشبها من جوز أو توت وقدرها في الصغر والكر والمدق والصيق والتخانة والرقة وأي عمل ? وأنَّ أُسرٍ في سبف ضبطه بنوع حديده وطوله وعرضه ورقته وغلظه وبلده وقديم الطبم أوعدث ماض أوغيره ويعن قضته وجفنه

( فصل ) والحشب على أضرب منه ما يَزاد للبناء فيذكِّر نوعه وبيسه ورطوبه، وطولاودورمأو سمحكه وعرضه، وبلزمه أن يدفع اليه من طرفه الى طرقه بذلك المرضوالدورقانكان أحد طرفيه أغلظ مما وصف فقمه زاده خبراً ، وان كان أدق لم يلزمه قبوله ، وان ذكر الوزن أو سمحا جاز وان لم بذكره جاز وله سمع خال من المقد لان ذلك عيب، وأن كان القسى ذكر هذه الإوصاف وزاد سهليا أو جبلياً أو خوطًا أو فلقة فإن الحبلي أقوى منالسهلي والحوط أقوى من الفلقة ، وبذكر فهاظو قو دالفلظة واليبس والرطوبة والوزنء وبذكر فبالتصب النوع والفلظ وسائر مامحتاج إلى معرفته وبخرجه من الحبالة، وإن أسار في النشاب والنبل ضبطه ينوع جنسه وطوله وقصر ، ودقته وغايمه ولونه و نصله وريشه ( فصل ) والحجارة منها ما هو للارحية فيضبطها بالدور والتخانة والبلد والنوع أن كان مختف، ومنها ما هو للبناء فيذكر النوع واللون والغدر والوزن ، ويذكر في حجارة الآنية الون والنوع والغذر

( فصل ) وضيط الرصاص والتحاس والحديد بالنوع أفتول في الرصاص قلمي أو أسرب والنمومه والحشونة واللون إن كان مختلف ويزيد في الحديد ذَكَرَا أَوْا نِي قاللَّاكُم أُحد وأمغىوان أسير في الاواني التي يمكن ضبط قدرها وطولها وسمكها ودورها كلاحظال النائغة الحبطان والطسوت جاز ويضبطها بذلك وإنأسم فيقصاع وأقداح من الحثب جاز ويذكر نوع خديها منجوز أوتوت وقدرها في الصفر والكبر والعمق والضيق والثخانة والرقة وإنأسر فيسبف ضبطه بنوع حديده وطوله وعرضه ورقته وباده وغلظه وقديم الطبغ أومحدث ماض أوغيره ويعمف فبضته وجفنه

( فصل ) والحشب على أُضَرِب منه ما يواد للناء فبذكر نوعه ورطوبته ويبسه وطوله وحوره أو سمكه وعرضه وبلزمه أن يدفع إليه من طرفه إلى ﴿ بِنَّهِ اللَّمِ شَلَّ السَّرْضُ والدور ؛ وإن كان أحد طرفيه أغلظ ما وصف فقد زادم خيراً ، وإن كان أدق لم يلزمه قبوله ، وإن ذكو الوزن أو سمحا جاز وان لم يذكره جاز وله ساج خال من العقد لان ذلك عبب وان كان للقسى ذكر هذهالارصاف وزاد سهلياً أو حباياً أو خوطاً أو فلقة فان الحيلي أقوى من السهلي والخوط أقوى من الفلقة ويذكر قيا للوقود الغلظ واليبس والرطونة والوزن، ويذكر فيا للنصب النوع والغلظ وسائر ما يحتاج الى معرفته وتخرجه من الجهالة وان أسلم في النشاب والبل ضبطه يتوع خشيه وطوله وقصره ودقته وغلظه ولونه ونصابه وريشه .

(نصل) والحجارة منها ماهو للارحية فيضطها بالدور والتخابة والبلد والنوع انكان بخنف ومنها ماهو للبناء فيذكر اللون والقدر والنوغ والوزن ويذكر فيحجارة الآنية النوع والنون والقدرواللين والوزن ويصف البلور باوصافه وبصف الآجر واللبن بمؤضع أنترية واناون والدور والتخانة وأن أسلم إنى أجل معلوم » ولانه عوض غير متناهد بثبت في الذمة فاشيرط معرفة قدره لائتن، ولا تعلق في اعتبار معرفة المقدار خلافا ربحب أن يقدره يمكيال أو أرطال معلومة عند العامة قان قدره باناه معلوم أه صحبة مدينة قد المساقية، هذا غير الاعتباحالة المقددال الهم المنذر أجمع كل من تحفظ عند من أهال العلم على ان السم في الطعام لايجوز بقفيز لا يعلم عياره ولافي توب بذر غلان لا نالميارلو تلف أومات فلان بطل السلم على التروي والشافعي وأبو حزيفة وأصحابه وأبو ثوره

وان عين مكالدرجل أوميزا نه وكانا معروفين عندالعامة جازوغ بختص بهما وان لم يعرقا لم يحيز .

( فصل ) وان أسلم فيا يكال وزنا أو فيا يوزن كيلا قتل الاثرم أنه سأل احمد عن السلم في الغمر وزنا فقال : لا إلا كيلا . قلت أن الناس همنا لا يعرفون السكيل قالوان كانوا لا يعرفون السكيل، فيحتمل هذا أنه لا مجوز في المسكيل إلا كيلا ولا في الموزون إلا وزنا و مكذا ذكره الناضي وابن أبي موسى لانه مبيم يشترط معرفة قدره فلم بجزيا هو مقدر به في الأصل كبيم الربوبات بعضم ايسض ولانه قدر المسلم منس ماهو مقدر به في الأصل فلم يجزكا أو أسلم في المذروفي عن أحمد

النبي صلى اللَّمَعايِه وسلم « من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم الى أجل معلوم ﴾ متفق عليه ويشترط مُمرفة المذروع بالذرع والممدود بالمد لانه عوض غائب يثبت في الذمة فاشــترط معرفة قدره كالنِّن ، ولا نسلٍ في اعتبارتُمعرفة مقدار السلِّ فيه خلافًا . قال ابن المنذر أجم كل من -نحنفًا عنه من أهل المه على أنَّ الـّـه حائز في انتابًا بذرع ملوم فان أسلفٌ في المكيل وزنا أو في الموزون كبلا ففيه روأ بنان (احدام) لا يصح نقالها عنه الاثرم ُ فقال سئل أحمد عن السام في العُمرُ ـ وزنا فقال لا إلا كبلا ، قات أن الناس هينا لا سرفون الكمل . قال وازكانوا لا يعرفون الكيل ـ فعلى هذه الروايةلا مجوز في المكيل إلاكيلا ولا في الموزون الا وزنا ذكره الفاضي وابن أبي موسى لانه وبيع يشترط معرفة قدره فلم بجز بغير ما هو وقدر به في الاصل كبيع الربويات بعضها ببعض ولاً نه مقدر بغير ما هو مقــدر به في الاصل فلم بجزكا لو أما في المذروع وزنا ( والثانية ) يجوز ـ فقل المروذي عن أحمد أن السلم بحبوز في اللبن أذاكان كيلاً أو وزنا وهذا يدل على إباحة السلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيلاً لان اللين لا خلو من ان يكون مكيلا او موزونا وقد احرٍّ السلم -فيه كمل منهما وهو قول الشافعي وان المنذر ، وقال مالك ذلك جائز اذاكان الناس بتبايعون التمر وزنا وهذا الصحيح ان شاء الله لان النه ض معرفة قدره وامكان تسليمه من غير تبازع فيأى قدر قدره جاز وبذارق بيم الربويات فإن البائل بالكيل في المكيل والوزن في الموزون شرط ولا يعلم هــذا الشرط اذ قدرهًا بنير مقدارها الاصلى ، وقــد ذكرنا المكيل والموزون في باب الربا ، ولا ً يسلم في الدبأ إلا موزونا لانه محبد عقيب حلمه فلا " يتحقق الكيل فيه وإنكان المسلم فيه مما لا يُمَن \_ وزنه بميزان لنقله كالارحمة والحجارة الكبار وزن بالسفينة فتترك السفينة في المسأء ثم يترك ذلك فيها فينظر الى اي موضع تنوص فيعلمه ثم برفع ويترك مكانه رمل او احجار صنار الى ان يبلغ الماء الوصم المهلم ثم بوزن عبران فيكون زنة ذلك التيء

(مسئلة)(ولا بد ان يكون الكيال معلوما قان شرط مكيالا بسنه او صنجة بسنها غير معلومة إيصح) بشرط ان يكون الكيال والصنجة والذراع معروفة عند العامة قان دين مكيالا او صنجة او والتين والوزن رسف البلور باوسافه وسف الآجر والتين يموضع التربة والنون والدور والشخانة ، وان أسلم في الحجس والنورة ذكر النون والوزن ولا يقبل ماأصابه الماء فجف ولا ماقدم قدما يؤثر فيه و ضط التراب بمثل ذلك ومقل الطان الذي قد حف انكان لا بتأثر بذلك

( فعل ) وبضبط النبر بلونه والبلد وان شرط قطعة أو قطنين جاز وان لم يشترط فنه أن يهطيه صفاراً أو كباراً ، وقد قيل ان الغبر نبات بخلفه الله تعالى في جنبات البحر ،ويضبطالمودالمندي بلده وما معرف به ويضبط 4 طكا واللبان والدرا، العربي وصنة الشجر والمسك وسائر مامجوز السراب بالمختلف مه

## (مسئلة) قال ( اذا كان بكيل معلوم أو وزن معلوم أو عدد معلوم)

هذا الشرط التاك وهو معرفة مقدار المسابق فيه بالكيل انكان كمكيلا وبالوزن ان كان موزونا وبالوزن ان كان موزونا وبالددد ان كان معدوداً لقول التي مُسِيَّكِينَّةٍ ﴿ مَنْ أَسَاتُ فِي شَيْءَفايسَاتْ فِي كَيْل معلوم أو وزن معلوم في الحجم والتورة ذكر التون والوزن ولايقبل ماأسا بهالما في في كل ماقدم قدما يؤثر فيه ويضبط النزاب بثل ذلك ويقبل العابن الذي قد حِف ان كان لايتأثر بذلك

(فصل) ويضبط الدنر بالوزن والبلد وان شرط قطعة أو قطعتين جاز وان لم يشترط فنه المطاؤ. صناواً أو كباراً موقد قبل الشتر نبات شخلته الله تعالى في جنبات البحر ويضبط الدود الحندي بيلد. وما يعرف به ويضبط الدان والمصطكا وصمغ الشجر والمسك وسائر مايجرز السام فيه يما يختنف به

(مسئلة) (قان شرط الاجود لم يصح) لتنذّر الوصول اليه ألا نادراً (وان شرط الأرداً لم يصح في أحد الوجبين) لذك (واناني) يصح لانه شكته نسام السام أو خير منه فيلزم السام قبوله (مسئلة) (وإن جاء بدون ما وصف له أو نوع آخر فله أخذه)

لانه رفتي بدون حقه ولا يلزمه لأن نيه استفاحقه، وقال الذاخي يلزمه اذبهكن أدني بنانيوع المشترط لانه رفتي بدون حقه ولا يلزمه لأن نيه استفاره النائية لم يأت بالشرط لانه من جنسه أثبه الزائد في الصنة فانه أحضر المشرط مع زيادة ولان أحدالنو بين يصاح اللايم الحالم الآخر المخارف الصنة (وازن جاء بجنس آخر لم مجن له أخذه)

الفوله عليه الصلاة والسلام « من أسائف في شيء فلا يصرفه الى غيره ٢ رواه أبو داود وذكر ابن ابى موسى رواية أنه مجوز أن يأخذ ،كل البرشير أنهوليله بناه على أجاجنس واحدوالاول أسح (--ثاني ) (وإن جاه بأجود ونه من نوعه لزمه قبوله ) لانه أن بالنال له المة دوزيادة تناه ه ولا تقره (-سله) ( وإن جاه وبالاجود فقال خذه وزدني درهما لم يصح)

وقال أبو حَنِّهَ يَسِيحُ كَمْ لُو جَاهِ فِرَائِدَةً فِي القَدَرِ . وَانَا أَنَّ الْجُودَةُ صَلَّمَةُ فَالْرُخِوزُ افرادها بالمقدكما لوكن مكبلا أو موزوناً ، وإن جاه فِريادة في القدر فقال له ذلك صح لأن الزيادة هها مجوز افرادها بالسم

(فصل) قال رحمه الله تمال (الثالث أن يذكر ندره بالكيل في المكيل والوزز في الوزون والدرع في المذووع قان أسم في الممكل وزنا وفي الموزون كيلا لم يمح وعام يصح)

يشترط معرفة أندر السلم فيه بالكبل في المكبل والوزن في الموزون في إحدى الروايتين النول

(المغنىوالشرحالكير)

١)ني هذا العمر

من المرازين مايوزن

فيدماهو أعظر مماذكره

بدقة لايتأنى مثلها

بوزن المنينة

أنه بحِوز السلم في اللبن إذا كان كيلا أو وزنا وهذا يدل على الجحة السلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيلا لان اللبن لا بخلو من كونه مُكيــالا أو موزونا وقد أجاز الـــلم فيه بكل واحد منعها وهــ ذا قول السافعي وابن المنذر ءوقال مانك ذلك جائر اذاكان الناس يتبايعون الهُم وزنا وهذا أسمح ارب شاه الله تمالى لان المرض معرفة تدره وخروجه من الجهالة وامكان تسليمه من غير تنازع فبأي.قدر قدره جاز . ويفارق بيم الربويات فإن التمانل فيها في المكمل كبلا وفيه الموزون وزناشرطولا سرهذا الشرط أذا قدرها بغير مقدارها الاصلى . أذا ثبت هذا قان الحبوبُ عَلَمًا مكية وكذلك النمر والزَّبيب والنستق والبندق والملح ، قال الغاضي وكذلك الادهان وقال في السمن واللبن والزبد نجوز السلم فيها كيلا ووزنا ولا يسلم في اللهأ الا وزنا لانه مجمد عقيب حليه فلا يتحقق الكيل فيه

( فصل ) فإن كان المسلم فيه عما لا يمكن وزنه بالميزان لنفه كالارحية والحجارة الكباريوزن بالسفية فترك السفينة في الماء ثم يترك ذلك فيها فينظر الى أي موضع نفوص فيعلمه ثم يرفع ويترك مكانه رمل او حجارة صفار إلى أن يبلغ المــاه الموضع الذي كان بانه ثم يوزن بميران فما بلغ فهو زنة ذلك الثيء الذي أربد معرفة وزنه (١)

(فصل)ولا بد من تقدير المذروع بالذرع بغير خلاف نعلمه ، قال ابن المذر أجم كل من تحفظ عنه من أهل العلم على ان السلم حائز في انتياب بذر ع معلوم

( نصل ) وما عدا المكيل والموزون والحبوان والمذرو عفلي ضربين.مدودوغير.فلمدود نوعان

ذراعا غير معلوم لم يصح لانهم لك فيتعذر المسلم فيه وهذا غرر لا مجتاج البه العقد قال ابن المنذر أجم كل من تُحفِظ عنه من أهل العلم على أن السلم في الطعام لا بجوز بففيزلابعرف عبار ولافي توب بذرع . فلان لان الميار لو تلفأو مات فلان بطل السلم منهم الثوري والشافعي وأبو حنيفة وأسحابه وأبو ثور قان عين مكيال رجل أو مرانه وكانا معروفين علد العامة جاز ولم مختص بهما ، قان لم يعلما لم يجز لماذكر نا (مسئة) ( وفي المعدود المختلف غير الحيوان رواينان )

(احداهما) يسلم فيه عدداً والاخرى وزنا وقبل يسلم في الجوز والبيض عدداً وفيالنواكوالبقول وزناوماعدا المكيل والموزون والحيول والمذرجع فعلى ضربين معدود وغير والمعدود نوعان (احدهما) لا يتباين كثيراً كالجوز والبيض فبسلم فيه عدداً في أظهر الروابتين وهو قول أبي حنيفة والاوزاعي، وقال الشافعي لا يسلم فبهماعدد ألان ذلك يتبابن وبخناف فلريجز عددأ كالبطيخ واعابسارفيع اوزناوكيلا ولنا أن التفاوت يسير ويذهب ذلك باشتراط الكبر والصغر أو الوسط فيذهب النفاوت وإن بقي شيء (يسير عنى عنه كسائر النفاوت في المكيل والموزون المفنو ينه ، ويفارق البطبخ فأنه يتفاوت تغاوتًا كثيرًا لا يَنصَبط ولنا فيه منع أيضا (النوع الناني) ما يتفاوت كالرمان والمفترجل وانتا والحيار فحكمه حكم ما ليس بمدود من البطخ والبقول وفيه وجهان (احدهما) يسلم فيه عدداً ويضبطها الصغر والكبرلانه بباع مكذا (والثاني) لابــلم فيه الا وزنا وبهذا قال أبو حنيفة والشافسيلانه لايمكن تقديره **با**لمدد لانه يختلف كثيراً ويتباين جداً،ولا بالكيل لانه يتجانى في المكيال.ولا يمكن تقديرالبقل.بالحزم لانه يختلف وعكن حزم الكبيرة والصغيرة فلم عكن تقديرة بغير الوزن فيتمين تقديره به ، وقيل يسلم في الجوز واليض غدداً لانه بباع كذلك وفي النواك والبتول وزنا لانه أضبط وقد ذكرناه

. ( أحدهما ) لا يتباين كذيراً كالجوز والبيض وتحوها فيسير فيه عدداً ، وهو قول أي حنيفة والاوزاعي وقال الشافعي يسلم فبعماكيلا أو وزنا ولا يجوز عدداً لان ذلك بتبابن وبختلف فلرتجز عدداً كالبطيخ راً الن الفارت بسير ويذعب ذلك باعتراط السكر أو السفر أو الوسط تبذعب الثنارت وان بقي شيء بسير عنى عنه كسائر النفاوت في المكبل والموزون الممفو عنه وخارق البطبخ قانه ليس عمدود والتناوت فيه كثير لا ينضط ( النوع الثاني ) ما يتفاوت كارمان والسفرجل والفتاء والحيار فهذا حكمه حكم ماليس ممدود من البطيخ والبقول ففيه وجهان (أحدهما) يسلم فيهعدداً ويضبطه بالصغر والكبر لانه يباع مكذا ( الناني ) لا يسلم فيه الا وزنا ، ومــذا قال أبو حَلْفة والشافعي لانه لا يمكن تقدير ه بالمدد لآنه مختلف كثيراً ويتباين جداً ولا بالحكِل لانه يتجانى في المحَيال . ولا يمكن تقدير البقول بالحزم لانه نختلف ويمكن حزم الكبرة والصغيرة فلم يمكن تقديره بغير الوزن فتعين تقديره به .

## ( مُسْئَلَةً ﴾ قال ( الى أجل معلوم بالاهلة )

وهذا الشرط الرابع وهو ان يكون مؤجلا أجلا معلوما وفي هذه المسئنة فصول تلاتة

قال رحمه الله تعالى (فصل) (الرابع أن يشترط أجلا معلوما له وقع في النمن كالشهر ونحود،فان أسا حالاً أو إلى أجل فريب كاليوم ونحوه لم يصح)

يشترط لصحة السلم كونه مؤجَّلا ولا يصح السلم الحال نص عليه أحمد في رواية المروذي ، وبه قال أبو حنيفة ومانك وألاوزاعي، وقال الدانمي وأبو لوروان المنذر نجوز السلم حالا لانه عنسد يسح مؤجلا فصح حالا كيوع الأعيان ، ولانه أذا جَاز مؤجلا خَالا أجوز ومن الغرر أبعد

والنا قول الني ﷺ ومن أسلف في شيء اللهـالف في كبل معلزم أو وزن معلوم إلى أجــل معلوم ﴾ فأمر بالأجل والامر يقتضي الوجوب ، ولانه أمر بهذه الشروط تبيبنا لشروط السلم ومنما منه بدويها ، ولذلك لا يصح أدا أنتفي الكيل والوزن فكذبك الاجل ، ولانه أعا جاز رخصة للمرفق ولا محصل المرفق الا بالاجل، قاذا انتنى الاجل انتنى المرفق فلا يصح كالكتابة، ولان الحلول غرجه عن اسمه ومناه ، أما الاسم فانه سمى سلماً وسلناً لتعجيل أحيد النوضين وتأخر الآخر ومناه ماذكر ناه في أول الباب من أن الشارع رخص فيه من اجل الحاجة الداعية اليه ومع حضور ماييمه حالاً لا حاجة الى السلم فلا يثبت وقارق ببوع الاعبان فاتها لم نثبت علىخلاف الاصــل لمعنى يختص بالتأجيل وما ذكرود من النتبيه غير صحيح لان ذلك انا بحري فها اذاكان المنىالمقتفي موجرداً في الفرع بصفة النأ كيد وليس كذلك ههنا قان البعد من الغرر لبس هو المقتضي لصحة السلم المؤجل وأعا المصحح له شيء آخر لم يذكر احباعهما فيه وقد بينا افتراقهما . اذا ثبت هذاذانه إن باعد مايصح السلم فيه حالاً في الذمة صح ومعناه معنى السلم؛ وأنما افترةا في اللفظ لكن بشترط في البيع أن يكون المبيع مملوكا للبائع ، فان باعه ما ليس عنده لم يصح وقد ذكر ناه

(فصل) ويشترط كون الاجل مدة لها وقع في النمن كالشهر وما قاربه، وقال أصحاب أبي حنيفة لو قدره بنصف يوم جاز، وقدره بعضهم بثلاثة أيام وهو قول الاوزاعي لانها مدة بجوز فيها خيار الشرط وهي آخر حد الفة قالوا لان الاجل انما اعتبر في السلم لان المسلم فيه معدوم في الاصل لكون له شيء آخر لم نذكر احباعها فيه وقد بينا افتراقها ، اذا ثبت هذا قانه ان باعدمايصح الـ إ فيهميلا في الذمة صح ومعناه معنى السلم وأعا افترقا في اللفظ .

(الفصل الثاني) أنه لا بد من كون الأجل معلوما لقوله تعالى (إذا تدايلم بدين الى أجل مسمى) وقول الني صلى الله عليه وسهر الى أجل معادم ، ولا تعلم في اشتراط النهز في الجمة اختلافا فاما كفيته فانه بحتاج أن يعلمه بزمان بسنه لا مختلف ولا يصح أن بؤجله بالحساد والحزاز وما أشبهه / وكذبك قال ابير. عاس وأبو حنيفة والشافعي وابن النذر ، وعن أحمد رواية أخرى أنه قال أرجو أن لا يكون به بأس ، وبه قال مالك وأبو ثور وعن ابن عمر أنه كان بنتاج إلى العطاء ، وبه قال ابن أبر لـــا وقال . أحمد ان كان شيء يعرف فأرجو وكذتك ان قال الى قدوم الفزاة ، وهذا محمول على أنه أراد وقت العطاء لان ذلك معلوم قاما نفس العطاء فهو في نفسه مجهول يختلف ويتقدم ويتأخر ومحتمل أنه أراد نفس العطاء لكونه يتفاوت أيضا فأشبه الحصاد ، واحتج من أجاز ذلك بانه أجل يتعلق بوقت من الزمن يعرف في العادة لا يتفاوت فيه تفاونا كثيرا فأشبه اذا قال إلى رأس السنة

ولنا ما روي عن أن عباس أنه قال لا تتبايعوا الى الحصاد والدياس ولا نتبايعوا الا الى شهر معلوم ولان ذلك مختلف ويقرب ويبعد فلا مجوز أن يكون أجلا كقدوم زيد . فان فيل فقد روي عن عائمة أنها قالت ان وسول الله ﷺ بعث الى بهودي 2 ان ابعث الى بثويين الى الميسرة » فلنا قال أن المنذر رواه حرى بن عمارة قال أحمد فيه غفلة وهو صدوق قال أن المنذر فاخاف أن يكون من فَفَارَاءَ أَذَ لِمَ يَنَاجِعَ عَلِيهُ، ثُمُ لا خَلَافَ فَيَأَنَهُ لُو جَوَلَ الْآجِلِ إِلَى الْمُسرة لم يصح

(فصل) أذا جمل الاجل الى شهر "ماق بأوله" وإن سمل الاجل اسها يتماول شيشين كجمادي وديع ويوم النفر تعلق باولها وان قال الى تلانة أشهر كان الى انقضامًا لانهإذا ذكر تلانةأشهر ملهمة وجبُّ أن يكون ابتداؤها من حين لفظه بها وكذلك لو قال الى شهركان الى آخره وينصرف ذلك . الى الاشهر الهلالية بدليل قوله تعالى ( ان عدة الشهور عند الله إننا عشر شهراً في كتاب الله يوم حِمل الاجل مقدراً بغير الشهور الهلالية وكان مايسرفه المسلمون وهو مشهور بينههمثل الاشهرالرومية كشباط ونحوه أو عيــد لابختلف كالنبروز والمهرجان عند من بعرفهما فظاهر كلام الحرقي وان أبي مومى أنه لا يصح لأنه أسلم إلى غير الشهور الهلالية أشبه إذا أسلم إلى الشعانين وعبدالفطير ، ولان هذه لا يعرفها كَثير من المسلمين أشبه ماذكرنا ، وقال الهاضي يضع وهو قول الإوزاعي والشافعي لأنه معملوم لا يختلف أشبه أعياد السامين وفارق ما لختلف لكونه لايعامه المسلمون وإن كان مما لا يعرفه المسلمون كالشمانين وعيد العطير وتحوهما لم يصع السلم البهلان المسلمين لايعرفو بهولابجوز تقليد أهل الذمة فيه لان قواليم غير مقبول ولائهم يقدنونه ويؤخرونه على حساب لهم لا يعرفهالمسلمون ، وإن أسلم الى مالا يخناف مثل كانزن الاول ولا يعرفه المتنافدان أو أحدهما لم يصحلا معجهول عنده

( فصل ) وإذا جبل الاجل الى شور تعلق بأوله ، وإن جعل الاجل اسابتناول شيئين كجادى وبوم النفر تعلق بأولعها، وإن قان الى تلانة أشهر كان الى انقضائها لانه إذاً ذكر تلانة أشر, ممهمة وجب أن يكون ابتداؤها من حين النظه ما ، وكذبك لو قال الى شهر كان الى آخره وينصرف الى الاشهر الولالية لقول الله تعالى ( أن عدة الشهور عند الله أثنا عشر شهراً ) وإن أراد الولاليـــة قان ( المغنى والشرح الـكبير) (17)

(أحدها) أنه يشقرط لصحة السلم كونه مؤجلا ولا يصع السلم الحال قال أحمد في رواية المرودي لا يصح حتى يشترط الاجل ، وبهذا قال أبو حنينة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي وأبو تور وابن المنذر بحوز السلم حالا لانه عقد يصح ووجلا فصح حالا كيوع الاعبان ولانه اذا جاز مؤجلا فحالا أجوز ومن الغرر أبعد، وإنا قول النِّي صِّنَاكِيُّو ﴿ مَنْ أَسَافَ فِي مِي وَلَيْسَافُ فِي كُلِّ مَعْلُومُ أُووززمنوم الى أجل معلوم ﴿ فَامَر بِالاجل وأمره بِفَنْفَي الوجوب ولانه أمر حــذه الامور تبييناً لشروط السلم ومنما منه بدولم وكذلك لا يصح اذا اكنى الركى والوزن فكذلك الاجل ولانالسلم إعاجاز رخسة للرفق ولا يحصل الرفق الا بالاجل فاذا اتنبي الاجل انفي الرفق فلا يصح كالمكتابةولان الحلول يخرجه عن اسمه ومعناه أما الاسم فلانه يسمى سلما وسلفا لتعجل أحد العوضين وتأخرالآخر ومعناه ماذكر ناوفي أول الباب من أن الشارع أرخص فيه للحاجة الداءيةاليه ومع حضور مايبيعه حالالاحاجة إلى السلم فلا يثبت ويفارق تنوع الاعبان فأنها لم تثبت على خلاف الاصل لمنى بختص بالتأجيل وما ذكروه من النفيه غير صحيح لأن ذلك إنما بجزي. فيا اذاكان المني الفنضي موجوداً في الفرع جمغة التأكيد وليسكذلك همنا فإن البعد من الضرر ليس هو المنتضى لصحة السلم المؤجل وآتما المصحح السلم أنما ثبت رخصة في حق المفالبس فلا بد من الاجل ليحصل ويسا, وهذا يتحقق بأقل.مدة نتصور حصوله فيها ولنا أن الاجل أمّا اعتبر ليتحقق المرفق الذي شرع من أجه السم ولا محصل ذك بالمدة التي لا وقع لها في الثمن ، ولا يصع اعتباره بمدة الحيار لان الحيار مجرز ساعة وهذا لا بحيوز والاجل تجوز أنَّ بكون أعواما وهم لا بحبزون الحيار أكثر من ثلات وكونها آخر حد الفاة لاينتشي التقدير بها ، وقولهم إن المقصود محصل بأقل مدة لا يصح قان السلم أعا يكون لحاجة المفانيس الذن 

(مسئلة) ( إلا أن يسلم في شيء بأخذ منه كل يوم أجزاء معلومة فيصح )

قال الاثرم قلت لا في عبد ألله الرجل بدفع الى الرجل الدراهم في الشيء يؤكل فيأخذ من كل يوم من تلك السلمة شيئاً فقال على معنى السلم { فقلت نعم ، فقال لا بأس ثم قال مثل الرجل الفصاب يمطيه الدينار على أنه يأخذ منه كل يوم رطلا من لح قد وصفه : وهذا قال مالك ، وقال الشافعي اذا أسلم في جنس وإحد لهي أجلين لم يصح في أحدالقولين/لانمايقابل أبعدها أجلا أقل مايقابل الآخر وذلك مجهول . ولنا أن كل يع جاز إلىأجلجاز إلى أجلين وآجال كبيوع الاعيان ، فعلى هذا اذا قبض البعضوتمذ رجنم بقسطة من الثمن ولا بجعل للبــاقي فضلا على المقبوضلانه مبيع واحدمهانل الاجزاء فيقسط النمن على اجزائه بالسوية كالو اتفق أجله

( مسئة ) ( فإن أسلر في جنس إلى أجلين أو في جنسين إلى أجل صع ) أما اذا أسلر فيجنس إلى أجلين فقد ذكرناه في المسئلة قبلها ، وإن أسم في جنسين إلى أجل واحد صع قباسا على البيع ( مسئلة ) ( ولا بد أن يكون الاحل مقدراً بزمن معلوم للخبر )

وهو أن يسلم إلى وقت يعلم بالأحلة نحو أول الشهر وأوسطه وآخره أو يوم معلوم منه لقول الله تعالى ( يسالونك عن الأحلة فل هي موانيت للناس والحبر ) ولا خــلاف في صحة التأجيل بذلك ، فإن أسلم إلى عبد النطر أو النحر أو بوم عرفة أو عاشوراء أو نحوها جاز لام مصلوم بالاُّحة قان

(الجزوازاق)

وشهرا بالمدد ثلاثين يوما وقبل تكون الثلاثة كلما عددية ، وقد ذكرنا هذا في غير هذا الموضم،

وان قال محله شهر كذا أو يوم كدا صع وتعلق بأوله وقيل لا يصح لانه جعل ذلك ظرفا فيحتمل

أوله وآخره . والصحيح الاول فانه لو قال لامرانه انت طالق في شهر كذا تعلق بأوله وهو نظير

مسئلناء فان قيلالطلاق بتعلق بالاخطار والاغرار وبحوز تعليقه على مجهول كنزول المطر وقسدوم

( المنفي والشرح الكبير ) ﴿ يَشْتُرُهُ فَيَ الْآخِلُ فَى السَّلَمُ أَنْ يَكُونُ سَلامًا بِالْأَهَلَةُ (أحدهما) ما يعرفه المسلمون وهو بينهم مشهورككانون وشباط أو عبد لا مختلف كالتبروز والمهرجان عند من يعرفها فظاهر كلام الحرقي وان ابي موسى أنه لا يصح لانه أسلم الى غيراك. والملال أشه أذا أمر إلى الشانين وعبد الفطير ولار حذه لا يغرفها كثير من المسلمين أشه ما ذكرنا ، وقال الغاضي يصح، وهو قول الاوزاعي والشانعي قال الاوزاعي إذا أسر الي قصع النصاري وصومهم جاز لانه معلوم لا مختلف أشبه أعياد المسلمين وقارق ما مختلف قائه لأ يعلمه المسلمون ( القسمالتاني ) ما لا يعرفه المسلمون كميد الثمانين وعيد الفطير ونحوهما فهذا لا بحوز السنطايية لان المسلمين لا يسرفونه ولا مجوز تقايد أهل الذمة فيه لان قولهم نمير مقبول ولانهم يقدمونه ويؤخرونه على حساب لهم لا يعرقه المسلمون ، وأن أسلم الى ما لا ختاف مثل كانون الاول ولا حرفه المتناقدان أوأحدهما لم يصح لانه مجهول عنده . (١) أ

زيد بخلاف مسئلتنا، قلنا إلا أنه أذا جمل محله فيشهر تعلق بأوله فلا يكون مجهولا وكذا السلم. ( فصل ) ومن شرط الاجل أن يكون مدة لها وقع في الثمن كالشهر وما قاربه ، وقال اصحاب أبي حنيفة لو قذره بنصف يوم جاز . وقدره بعضهم بثلاَّتة أيام ، وهو قول الاوزاعي لانها مدة يحيوز فيها خيار الشرط ولانها آخر حــد الفة ويتعلق بها عندهم إباحة رخص السفر ، وقال الآخ ون إنا اعتبر التأجيل لان السلم فيه معدوم في الاصل لكون السلم أعا ثبت رخصة في حق الفاليس فلا بد من الاجل ليحصل ويُسلم وهذا يتحنّق بأقل مدة يتصور تحصيه فيها، وننا أن الاجل أنما اعتبر لبتحقق المرفق الذي شرع من أجه السلم ولانحصال ذلك بالمدة التي لا وقع لها في الثمن ولا صح اهتباره بمدة الحيار لان الحيار بجوز ساعة وهذا لا يجوز والاجل مجرز أن بكين أعواماوهم لانجيزون الحَبَارَ أَكْثُرَ مَن ثلاث وكونها آخر حداانة لا يقتضي التقدير بها ، وقولهم ان المقصود بحصل بأقل مدة غير صحيح قان السلم أمّا يكون لحاجة المقاليس الدِّين لهم عاراًو زروع أرتجارات ينتظرون حصولها ولا تحصل هذه في المدة البسيرة

( الفصل الثالث ) في كون الاجل معلوما بالأهلة وهو أن بسلم الى ونت يعلم بالهلان نحو أول الشهر أو أوسطه أو آخره أو يوم ملوم منه الغول الله تمالي ( يسألوانك عن الالهة قل هي مواثيت للناس والحنج ) ولا خلاف في سحَّة النَّاجيل بنك ، ولو أسام الله عبد الفطر أو النحر أو يوم عرفة أو عاشوراء أو نحوها جاز لا، معنوم بالاهاة، وان جعل الاجل مقدواً بفيرالفهورالهلاليةفذلك قسمان كان في اثناء شهر كمل شهراً بالمسدد وشهر ف بالاهة، وآبال تكون الثلاثة بالمدد وسنذكر ذلك في غير هذا ، وإن قال محلة شهر كذا صع وتعلق بأوله ، وقبل لا يصح لانه جبل ذبك ظرفا فيحتمل أوله وآخره والصحيح الاول ، فأنه لو نال المبده أنت حر في شهر كذا تملق بأوله وهــو نظير مسئلتنا ، قان قيل العنق بتعلق بالاخطار والاغرار وبحبوز تعليق، على محبول كنزول النظر وقدوم زيد بخلاف مسئلتنا ، قتنا الا أنه اذا جبل محله في شهر تعلق بأوله فلا يكون مجهولا وكذا السلم

(مسئلة) (وان أسلم اني الحصاد أو شرط الحبار اليه فعلى رواشين).

لا يصع أن يؤجل السُّم الى الحماد والجزاز وما أشبه ، كذلك قال ان عباس وأبو حنيفـــة والشافعي وآن المنذر، وفيه رواية أخرى أنه يجبوز. قال أحمد : أرجو أن لا يكون به بأس : وبه قال مائك وأبو ثور ، وعن ان عمر أنه كان بيتاع الى لفطاء ، وبه قال ان أبي لين وفال أحد ان كان شيء يعرف فأرجو ، وكذلك ان قال الى قدوم الغزاة وعـــذا محمول على أنه أراد وقت المطاء . لان ذلك معلوم، فأما نفس العطاء فهو مجهول إفتلف ويتقدم ويتأخر ، ويحتمل أنه أرادانس النطاء . لكونه يتقارب أيضا فأشبه الحصاد ووجه ذلك انه أجل تملق بونت من الزمن بعرف في العادة لا يتناوت تفاوتا كثيراً أشيه إذا قال إلى رأس السنة -

ولنا قول ابن عباس: لا تتبايعوا الى الحصاد والدياس، ولا تتبايعوا الا الى شهر معلوم: ولان ذاك نخلف ويقرب ويبعد فلا مجوز أن بكون أجلاكة دوم زبد، قن قبل فقد روي عن عائشة أنها قالت : ان الني عَلَيْنَ بِمِن الى مودي ﴿ أَن اجِنُ الى بَوْ بِينِ الى المِسرة ﴾ قاتا قال ابن المنذر روا. حرمي بين عمارة ، وقال أحمد فيه غفة وهو صدوق ، قال ابن المنذر تأخاف الزكون من غفلاته اذ لم يتاج عليه ، ثم إنه لا خلاف في أنه لو جال الاجل الى البسرة لم يصح ، وال حمل الحار

( مسئة ) ( واذا جاء بالم إ قبل محله ولا ضرر في قبضه لزمه قبضه والا فلا )

وبر بالسلم عن المسلم فيسه كما يعير بالسرقة عن المسروق، وبالرهن عن المرهون، وإذا حضر السارِ فيه على الصنة الشروطة لم يحل من أحوال الانة ( أحدها ) أن مجضره في محله فيلزمه فبوله كاليم المبين مواء تغمر وبقيضة أو لا لان على المسيم اليه ضرراً في بقائه في يد. ، قان استنم قبل له إما أن تفهض حقك أو تبري، منه لان قبض الحاكم قام مقام قبض أنستنع بولايته الا أنه ابسَ لـــالا براء

( الحال اناني ) أن محضر. بعد محل الوجوب فهو كما لو أحضر البيع بعد تفرفها(الحال\تاك)أن محضره قبل محمه فينظر ، فإن كان في قبضه قبل المحل ضيير إما المكونه مما يتغيركا لفاكمة والاطعمـــة كما أوكان قديمه دون حديثه كالحبوب ونحو منذا لم بلزم المسلم قبوله لان له غرضاً في تأخيره بأن يحتاج إلى أكله أو لممامه في ذلك الوقت ، وكذلك الحبوان لانه لايأمن تلفه ويحتاج إلى الوقت ، وكذلك انكن يحاب في حفظه الى مؤ ة كالفطن ونحوه ، أوكان الوقت مخوفا يخشى على ما بقيضه فـــلا بلزمه الاخذ في هذه الاحوال لان علمه ضرراً في قيضة ولم يأت محل استحقاقه له فهو كنقص صفة فيه ، واز كان بما لا ضرر في قبضه ولا يتابر كالحديد والرصاص والنحاس فانه يسنوي قديمه وحديثه ونحو ذَتِكَ الزَّيْتِ وَالْمُسْلُ وَلِمْ يُسِكُنُ فِي قَيْمُنَا صَرْرِ الْحُرِفُ وَلَا تَحْمَلُ مُؤْنَةً فَعَلِيهِ فَيَصْهُ لَحُمُولُ تُمْرِشُهُ مِعْ زيادة تعجل المنفعة فحرى بحري زيادة الصفة وزيادة الحبودة في السارانية

( فعل ) وليس له إلا أقل ما نقم عليه الصفة لانه قد سلم اليه مَّا تناوله المقد فبرئت دَّمَتْهُ مَنْ لَتُ أن بِـــر الحبيب عيد، قان كان قيها تراب بأخذ موضاً من الْسُكِال إنجر، وان كان بـــر ألا يؤثر في انكيل ولا يعيب لزمه أخذه ، ولا ينزمه أخذ النمر الاجانا ، ولا ينزم أن يُتناهى جنافه لانه يَعْنُ عَبّ

(١) قان عرفوا كل ذاك كاخل اللاد الق تنشر فيها التفاوح البينة لذلك مح

### ﴿مُسْثُلُّهُ قَالَ (مُوجُودًا عَنْدُ عُلَّهُ)

هذا السرط الحاس وهو كون المسلم فيه عام الوجود في محله ولا نعلم فيه خلاف وذك لانه إذا كان كذاك أمكن تسليمه عند وجوب تسليمه وإذا لم كن عام الوجود لم يكن موجود أعندالحل محكم النظاهر فلم يكن تسليمه فلم يصح فيمه كنيم الآبق بل أولى قان السلم احتمال فيه أنواع من الذرو للحاجة فلا يحرف أن يسلم في النشب والرطب الح شباط أواذا رولا الى عمل لا يعلم وجوده فيه كزمان أول النسب أو آخره الذي لا يوجد فيه إلا نادراً فلا يؤمن انتظامه (فصل) ولا عند أن سا في من الناس المناسبة التراسية المناسبة المناسبة المناسبة الناسبة المناسبة المن

(فصل) ولا مجوز أن يسل في ممرة بستان بعينه ولا قوية صغيرة لكونه لا يؤمن تلفه وانقطاعه قال ابن النذر ابطال السير اذا أسلم في ممرة بستان بعينه كالإجاع من أمل العلم ومن حفظا عنه ذلك التوري ومائك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي والسحاق قال وروينا عن التي وسياح أنه أسلف اليه وجل من البود دنائير في تمر مسمى فقال اليهودي من تمر حائط بني فلان فقال التي متطابق الما من حائط بني فلان فلا ولكن كل مسمى الى أجل مسمى و رواه ابن ماجه وغيره ورواه أبواسحاق الجوزجاني في المترج ، وقال أجمع الناس على الكراهة لهذا البيع ولانه اذا أسا في تمرة بستان بعينه لم يؤمن انقطاعه ونقدة فإ بعد كم لو أسام في نهره كان مبين أو صحة معينة أو أحفر خرفة وقال أسلمات اللك في مناه هذه

(نصل) ولا يشترط كون المسلم فيه موجوداً حن السلم بل بحوز أن يسلم في الرطب في أوان

الاسم ، ولا بعزمه أن يقبل مدينا بحال وإن فيت فوجده مدينا فله النشائية بالبدل كنبين والله أنها ( فضل ) الممرط الحاس المجارة علم الوجود في محله لا نما فيه خلاف لانه إذا كان طاهراً أمكن تسليمه تلفر وجوب النسلم ، وإذا لم يسكن عام الوجود لم يكن موجوداً عند الحصل كذلك فلا يكن محمليمه فلم يعين محمليم الآبق ، لم أولى فن السم احتمل فيه أو إدراك أن إدراك النبر فلا يحتمل فيه أو لل يوجد الا نادراً كالمنز أولى النب والرطب الى شباط أو أذار أو أمم الى محمل لا يعم وحدوده فيده كزوان أولى النب أو آخره الذي لا يوجد فيه الا نادراً لم يعمل لا يعم وحدوده فيده كزوان أولى النب تسليمه عند وجوب النساء

(مسئة) ( وان أمام في غرة بسنان سبنه أو نربة صغيرة لم يعج لانه لا يؤون تلفه وانقطاعه) قال ابن المنسفر : ابطال السلم إذا أمام في عرة بسنان جبنه كلاجاع و ن أهل المها منهم الثوري ومالك والشافع و الإوزاع و المحاق و أصحال أوي، قار وربالي التي على الدغليه و مأت أست الله وجل واليان فال التي ولم الدغليه ومام وأما من حافظ بني ذلان فال التي ولم الدغليه ومام وأما من حافظ بني ذلان فال التي كل المسمى إلى أجل مسمى أن أجل وسمى » وواه ابين ماجه وغيره ورواه الجزاج في في المترجم وقال اجم الناس على الكراهة لهذا السبع ولانه لا يؤون اقتطاعه و تافه أميه مثواسلم في من وقدره يكيال ومين أو صنعة ومينة أو أحضر خرفة وأسلم في منابا

( فعمل ) ولا يشترط وجود المسلم فيه حال النقد بل بجوز أن بسلم في الرطب في أوان الشاء

الشناء وفى كل بوم معدوم اذا كان موجوداً في الحل وهذا قول مالك والشافعيوا محاق وابن المنذر. وقال الثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي لا مجوز حتى بكون جنسه موجوداً حال المقدالي حين الحل لأن كن زمن مجوز أن بكون محمد للسير مه نبوت المسير إليه وعدير وجوده مية كانحن

ولذا ان الذي وَتَتَطِيَّتُهُو قدم المدينة وهم يسلفون فى النجار السنة والستين فذان ﴿ من أَسَافَ فايسَفَ فى كيل معلوم أو وزن معلوم وأجل معلوم ﴾ ولم يذكر الوجود ولو كان شرطا لذكر وواتهاهم عناالساف ستين لانه يلزم منه انقطاع السلرفيه أوسط السنة ولانه يثبت فى الذمة وبوجد فى محله فالبافحازالسم ۞ فيه كالوجود ولا نسم أن الدين محل بالوت وان سامنا فلا يلزم أن يشترط ذلك الوجود اذلولزم أفضى الى أن تكون آجال السلم مجهولة والمحل ما جدله المتعاقدان محلا وهزا لم مجملاه

( فصل ) أذا تعذر تسليم للسلم فيه عند الحل إما لديبة السلم اليه أو عجزه عن التسليم حتى عدم المحلم فيه أو لم تحدل التمار تسليم للسلم فيه أو لم تحدل التمار تسليم للسلم فيه أو لم تحدل التمار تعلق المحلم المحدل التمار وجد فيطالب به وبين أن يقسخ المقد وبرجع ولحن أن كان موجود أو بثله إن كان مناياً وإلا قيمته وبه قال الشافعي وإسحاق التسلم منها قذا ملك القديم المقد كا لو إعده فقدراً من صبرة فهلك ، والاول المحيح قال المقد على التحديد على المقد على التحديد قال المقديد قال المقديد قال المقديد في حدداً القديم في حدداً المنابع فيه كل المترى عبداً وأبق فيل التهين في حدداً النام فيمن المام المحيد على المحيد على المنابع في حدداً المنابع وقد من تمرة المام لمحكن من في ها المام فيكن من في ها دفع ماه والمحت من المواحدة والمنابع على المنابع المنابع المحتول المحدود المنابع المام المحتول المنابع المحتول المحتو

وفي كل معدوم إذا كان ، وجوداً عند الحل وجو قول مان والشافي واسحاق وابن انتذر ، وقال التوري والروي والدواعي واسحاق وابن انتذر ، وقال التوري والاوزاعي وأصحاب الرأي بشترط أن يكون جنسه ، وجوداً حل العقد إلى حل الحل لان كل زمان بجود أن يكون محلا للسم إليه قضير وجوده فيه كلحل. والمان التي صلى الله على وسلم قدم المدينة وهم يسافون في الأو السنين والثلاث نقال فمن أسلف فايساف في كل ، ملوم أو وزن معلوم الى أجو معلوم كل ولم أو ولو كان شرطاً لذكر و التهاجم عالمات المنسلة ولا يثبت في الله ، فروجد في محله غالباً أشبه الموجود ولا نسم للأم أن الله من يحل غالباً أشبه الموجود ولا نسلم أن الله بين على بالوت ، وأن سلمنا الأيلزم أن يشترط ذلك الوحود الايلزم أنشى الى أن تكون آجال السم بجولة والحل ماجمله المناقدان محلا وحينا لم بجملاء

ً ( مسئة ) ( وان أملم الى محل بوجد فيه عاما فانقطم حبر بين العجر والنسخ والرجوع برأس ماله أو عوضه إن كان معدوما في أحد الوجهين وفي الآخر ينفسخ بنفس التعذر )

وجمة ذلك أنه تعذر تسام المدار فيه عند على أما لدية السلم اليه أو عجزه عن النسام حتى عدم المسلم فيه أو لم على المسلم الله وين أن يقسخ المسلم فيه أو لم تحمل المسلم فيه أو لم تحمل المسلم فيه المسلم فيه المسلم فيه المسلم فيه المسلم فيه من تمرة العام بدليل وجوب النسام منها قذا هلك النسلم منها قذا هلك النسلم منها قذا هلك النسلم فيه من تحرو العمل فيه المسلم منها قذا هلك النسلم فيه أن المسلم منها قذا هلك النسلم فيه في كالمسلم منها قد المسلم فيه أن النسلم فيه في كالمسلم منها قدا العام، فتها المام، فتها المام، فتها المام، فتها العند المسلم فيها كالمام، فتها العام، فتها العام، فتها العام، فتها العام، فتها المام، فتها المام، فتها العام، في العام، في

( المغنى والشرح الكير )

وإن تعذر المض فللمشتري الحيار بين النسخ في الكل والرجوع بالنمن وبين أن يصبر الى حين الامكان و بطالب بحقه، قان أحب النسخ في المنة. د دون الموجود فله ذلك لان النساد طرأ بعسد صحة مقد فلا بوجد النساد في الكل كما أو باعه صرتين فنافت إحداها ، وفيه وجه آخر ليس له الفسخ إلا في الكل أُو بِصَرَ عَلَى مَاذَكُم نَا مِن الحَلاف في الأقالة في يَضَالَمُ إِنَّ قَانَا النَّالْفُسخ يُثبت بنفس التعذرانفخ في المفتود دون الموجودلما ذكرنا من أن الفساد الطاريء على بعض المعتود عليه لا يوجب فساد الحم وثبت المشترى خي انسخ في الوجودكا ذكرنا في الوجه الاول

( نصل ) إذا أمر نصراني إلى نصراني في خرثم أسلم أحدهما فقال ان المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسلم بأخذ دراهمه كذلك قالـالنوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي . وبه نقول لانه إن كان المسلم السير فايس له أمتيفاء الحُمر فقد تمذر استيفاء المعقود عايه وإن كان المسلم اله فقد تعذر علمه إيفاؤها فصار ألام إلى وأس ماله أ

### ﴿ مَسَّالًا ﴾ قال ( ويقبض النمن كاملا وقت السلم قبل التذرق )

هــذا النبه ط السادس وهو أن بقض رأس مال السا في محلس المقد فان تفرقا قبل ذلك بطل العقد وبهذا قال أبو حنينة والشافعي، وقال مالك بحوز أن يتأخر قبضه يومين والائة وأكثر مالم يكن ذلك شيرطا لانه معاوضة لانخرج بتأخير قبضه منَّ أن يكون سلماً فأشبه مالو تأخر إلىآخرالمجلس. والنا أنَّة عقد معاوضة لانجوز فيه شرط تأخير العوض المطلق فلا بجوز النفرق فيه قبل القبض كالصرف وبفارق الحجلس ما بعده بدليل الصرف، وأن قبض بعده ثم تحرقا فكالزم الحرقي يقتضي لو تراميا على دفع المسلم فيه من فسيرها جاز وأنما أجر على دفعه من عُومَ العام للحكنه من دفع ماهم الترفي حقه والذبك نجب الدفع من أمرة الفسه إذا قدر والمنجد فيرها وابست متعينة فان تعذراليمض فالمشترى الحيار بين الفسخ في الكرِّر والرحوع بالنفن وبين أن صد إلى حين الامكان وبطالب مجقه، قان أحب الفسخ في المتهذر وحد. فنه ذلك لآن الفساد طرأ بعد صحة العقد لل يوجب الفساد فيالكل. ويصبر على ما تَذَكُّوهُ من الحَلاف في الذَّة في بعض الساءوان فننا إن النسخ بُنبت بنفسالتعذرا قسخ إ في المقومة من الموافود لما ذكر ما من أن الفساد العالري، على وض المقود عليه لا يوجب فساد الجميع

ويثبت للمشترى خيار الفسخ في الموجودكما ذكرنا في الوجه الاول أ (فصل) وإذا أسر ذمي الى ذمي في خرثم أسر أحدهما فقال النالنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل الدر أن المسار مأخذ دراهم لانه إن كان المسرالساء فالمسالة استنفاء الحرُّر فقد تعذر استيفاء المعقود عليه والأكان الآخر فقد تعذر عليه الايفاء فصار الامر إلى رأس ماله

(فصل) (الشهرط السادس) أن يقيض وأس مال السابر في مجلس العقد قان تفرق قبل ذلك بطل ، وبذلك قال أبو حدَّفة والشافين وقال مالك محبِّرَ أن يتأخَّر قبضه يومين واللانة واكثر ما لم كن ذلك ا شرطًا لانه معاوضة لانخرج بتأخير فيه من أن تكون لماً قشيه تأخيره إلى آخرانجلس.

والناأنه عقد مداوطة الانحبوز فيه شرط تأخير الموض المطاق فلاخبوز التفرق فيه قبل القبض كالصرف، ولا يمنح قباسه على المجلس بدلبل المعرف، وان قبض بعنه ثم تقوقاً فسكلام الحرقيا

أن لا يصح لقو له كاملا وحكى ذلك عن ان شبر مة والتوري ، وقال أبو الخطاب هل يصح في غير القبوض؟ على وجهين بناء على تفريق الصففة وهذا الذي يقتضيه مذهب الشافعي، وقد نصأَحمد في رراية ان منصور: إذا أسلر ثلاثماً أدرهم في أصناف شتى مائة في حنطة ومائة في شيرومائة في شيء آخر غرج فيها زيوف رد على الاصناف الثلاثة على كل صنف بقدر ماوجد من الزيوف قصح المقد في الباقي تحصنه من المُن وقال الشريف أبوجغر فيمن أسم ألماً إلى رجل فتبضه نصفه وأحاله بنصفه أوكان له دن على المسلم اليه بقدر نصفه فحسبه عليه من|الالف فانه يصح السلم في النصف المقبوض ويبطل في الياتي فأبطل السام فيا لم يقبض وصححه فيما قبض ، وحكي عن أب حَيْفة أنه قال يبطل في الحوالة في الـ كل وفى المسئلة الأخرى يبطل فيا لم يقبض ويصح فيا فبض بقسطه بناء على تفريق الصففة

(فَصَل) وَانْ قِيضَ النُّمْنُ فُوجِدهُ رَدِيثًا فَرِدهُ وَالنُّمْنُ مِمِينَ بِطَلَ الْمُقَدُّ بَرِدهُ ويبتدَّان عقداً آخر إن أحيا وإن كان في الذمة فه إبداله في المجلس ولا يبطل المقد برده لأن العقد أعما وقع على تمن سلم فاذا دفع اليه ماليس بسلم كان له المطالبة بالسلم، ولا يؤثر قبض المعيب في العقد، وإن خرقا تم علم عيه فرده نفيه وجهان (أحدهما) يبطل النقد برده لوقوع الفض بعد النفرق ولا بحبوز ذنك في الريار (والثاني) لا يبطل لان الغيض الاول كان صحيحاً بدليل مالو أمسكه ولم يرده وهبذا يدل على المقبوض وهذا قول أبي يوسف وعمد وهو أجد قولي الشانعي واختيا بالمزني لسكن من شرعه أن يقيض البدل في مجلس الرد ، فإن تفرقا عن مجلس الرد قبل قبض البدل لم يصح وجهاً وأحداً خُساو

يتنفى أن لا يصح وحكي ذلك عن ابن شبرمة والثوري . وقال أبو الخطاب دل يصح في الغيوض \* عَلَى وجِينَ بِنَاءَ عَلَى تَفْرِيقَ الصَفَعَةُ وهذا الذي يُقتضِهِ مذهب الشَّانِمي ، وقد نص أُحمَّد في روابها إن منصور اذا أسلمت للمائة درعم في أصناف شتى مائة في جنطة ومائة في شعير ومائة في شيء آخر غرج فيها زيوف رد على الاصناف الثلاثة على كل صنف بقدر ما وجد من أنزبوف فتسجح المقد في الياقي تحصته من النمن ، وقال الشريف أبو جعفر فيمن أسلف الفاً الى رجل فقيضه نصفه وأحاله ينصفه أوكان له دين على المسلم اليه بقدر نصفه فحسبه عليه من الانف صح السلم في النصف المفيوض ويتال في الباقي وحكي عن أي حُنيفة انه قال بيطان في الحوانة في الكل ، وفي اَلمِشتة الاخرى بيطــل فيما لم يقبض وحده بناء على تفريق الصفقة

( فصل ) وإن قبض النمن فوجد. رديثًا فرد. والنمن معين بطل العقد برد. فإن كان النمن أحد النقدين وتننا تعين النقود بانسين بطل ، ويبتــدنان عنداً آخر ان اختاره ، وان كان في الذمة فنه إبداله في انجلس ولا يبطل المقد برده لان العقد أبما وقع على تمن سليم قاذا دفع اليه معيباً كان لهرده والمطالبة بالسلم ، ولم يؤثر قبض المعيب في العند ، وأن تعرقا ثم عنما عبيه فرد. فنيه وجهان (أحدهما) يبطل العقد برده لوقوع القض بعد النفرق ( والناني ) لا يبطل لان الفيض الاول كانت صحيحاً بدليل مالو أمسكه ولم يَرَده وهذا بدل عن المقبوض وهذا تول أبن يوسف ويحدوأحدثولي لمشانسي واختيار المنزي لسكن من شرطه أن يقبض البدل في مجلس الرد ، قان تفرقا عن تجنس الردنيل فبصّ المبـدل بعلل وجيا واحداً. لحلو العقد عن قبض النمن بعد تفرقها ، فان وجد بسُض النمن وديئاً فرَّدُهُ

المقد عن قبض النمن بعد تفرقها ، وإن وجد بعض النمن وديثًا فرد، في المردود التفصيل الذي ذكر ناه وهل بعج في غير الردي، أذا قلما بقسّاده في الردي، ﴿ على وجهين بناء على تفريق السفقة

(فصل) وأن خرجت الدراع مستحقة والنمن معين لم يصح المقد قال أخد: اذا خرجت الدراهم مسروقة فليس بينها يع . وذلك لان النمن اذا كان معيناً فقد اشترى بعين مال غيره بغير إذنه وإن كان غير معين فله المطالب بيدله في المجلس، وأن قبضه ثم تفرق بعال المقد لال المقوض لا يصلح عوضا فقد تقرقا فيل أخذ النمن إلا على الرواية التي تقول بصح تصرف الفضولي ، وإن وجد بعضه مستحقاً بعلل في ذلك البعض ، وفي الباقي وجهان بناء على تفريق الصففة

رفسل) اذاكان له في ذمة رجل دينار فحيله سالما في طعام الى أجل لم يصح قال ابن المنذر أجم على هذاكل من أحقظ عنه من أهل السام منهم مائك والادزاعي والنوري وأحمد واسحاق وأصحاب الرأي والشافعي، وعن ابن عمر أنه قال السام منهم مائك وذلك لان المسلم في بد وبن قذا جمل النمن ديناً كان يعم دين بدين ولا يعمح ذلك ولا قال أسلمت البك مائة درهم في كر طعام وشرطاأن يعمل له منها خمين وخمين الى أجل لم يصح المقد في الكل على قول الحرفي وبخرج في محته في يعمل على قول الحرفي وبخرج في محته في قدر المتبوض وجهان بناء عزر تفريق المفققة (أحدهم) يصح وهو قول أبي حنية (والتاني) لا يصح بمو قول الشافعي وهو أصح لان المعجل فضلا على المؤجل فينتشي أن يكون في مقابد، أكثر بما في مقابد، أكثر بما في مقابد، أكثر بما في مقابد الرحل والزيادة بجبولة قلا يصح

فرمسئلة ﴾ قال (رمتي عدم شيء من هذه الاوصاف يطر )

ني المردود ما ذكرنا من التفصيل، وهل يصح في غير الردي. أذا قد بنساده في الردي. أعلى وحين بناء من نفريق الصفقة

(فسل) وان ظهرت الدرام مستحقة والني معين لم يصح . قال أحد : اذا خرجت الدرام مسروقة فلبس يدها يعي . وذاك لان الني أذا كان معينا فلمد المذي يعين ما غير اغير اذه وإن كان غير معين فله المطابة بسله في المجلس ، وان فيمه نم تقرق بطل الدند لان أنقوض لا يصلح عوضاً فقد تقرقا قبل أخذ الذي لا كن عرب المين الدند به ، وفيانا بالدن المقلول ، أو أن النقود لا تعين بالنبين ، وان وجد بصفه مستحفاً بطال المقد به ، وفيانا بالي وجري بنا على قريق الصفقة ( فسل ) وان كان له في دما رجل ديداً لجميه مسائل ندام أن أجر بالمجح تقلل وجري بنا على فدا الله وذلك أجم على هذا كل من تحفظ من أصال المنافرة به وردي عن ابن عمر أنه قد بالا بحج الذلك وذلك لا المسلم فيه دين : ذا جرل النا رجل له شرا خمين ولا يسح المدنى في قول الحرق الله في كر طعام وشرطا أن مجال له شرا خمين ولرجل خمين ؛ يحج المدنى في قول الحرق ويضرج في صحته في قدر المقوض وجهان ( حدم ) يحج وهو أول إلى حياة الم عاشري المنافذة المواقل والنافي ولا أصح لان خميجي فضلا على المؤجر بنشقي أن يكون في مقابلة المؤخر عافي مقابلة المؤخر والزادة مجبولة قلا عن المناجى بنشقي أن يكون في مقابلة المؤخر عافي مقابلة المؤخر والزادة مجبولة قلا عن

﴿ مَسَلَّةً ﴾ ﴿ وَهَالَ يَشْرَفُكُونَهُ مَلُومُ الْفَدَرُ وَالْصَفَةُ كَالْمُسْلِمُ فِيهُ عَلَى وَجَرَانَا ﴾

. . وُجهة ذلك أن هذه الاوصاف السنة التي ذكر ناها لايصح السنم إلا يها وقد دلتا على ذلك واحتلفت الرواية في شرطين آخربن (أحدهما) معرقة صفة النمن الدين ولأخلاف في اشتراط معرفة صفتهاذا كان في الذمة لانه أحد عوضي السلم فاذا لم يكن معينا اشترط معرفة صنته كالسلم فيسه إلا أنه اذا أطلق وفي البلد نقد ممين انصرف الاطلاق اليه وقام مقام وصفه . قامًا ان كان النمن معينا فغال الفاضي وأبو الحطاب لا بد من معرفة وصفه واحتجا بقول احمد يقول أسلمت اليككذاوكذادرهماويصف النمن فاعتبر ضبط صنته وهذا قول مالك وأبي حشفة لانه عقــد لا يملك أعامه في الحال ولا تسليم المعقود عليه ولا يؤمن أغساخه فوجب معرفة رأس المسلم فيه ليردبدله كالمقرض والشركة ولانه لايؤمن أن يظهر بعض النمن مستحقا فينفسخ العند في قدره فلا يدري في كم يغي وكم الفسخ . قان قبل هــذاً موهرم والموهومات لا تعتبر . قانا آلتوهم معتبر ههنا لان الاصل عدم الحيواز وأنما حجوز اذاوقع الامن من الدر ولم يوجد هنها بدليل ما اذا أسلم في تمرة بسنان بينه أو قدر المسلم فيه بصنجةأومكمال سين قانه لا يُصحُّ ونالمركادم الحرَّقِي انه لا يُشْتِرَطُ لانه ذكر شرائط السَّم ولم يذكره وهو احد قولي الشافعي لانه عوض مشاهد فإنحنج الى معرفة فدره كيوع الاعيان وكلام أحمد انما تناول غير العين ولا خارف في اعبار اوصانه . ودليلهم يتنفص بعند الاجارة وانه ينفسخ بتلف العين المستأجرة ولا محتاج مع اليقين الى معرفة الاوصاف . ولان رد مثل النمن أنما يستحق عند فسخ المقدلا من جهذعه د وجهالة ذلك لا توتركا لو باع المكيل اوالموزون ولان العقدعت شرائطه فلابيطل بأمرموهوم فعلى القول الذي يعتبر صفانه لا مجوز أنَّ تجمل وأس مال\السلم مإلا يكن ضبط صفانه كالحيوا هر وسائر ما لا مجوز السلم فيه فان جعلاء سلما بطال العقد، ومجب رده أن كان موجوداً وقيمته أن عرفت أذا كان معدوما

احتلفت الرواية في معرفة صفة الثمن إلعين ولا خلاف في اشتراط معرفة صفته أذاكان في النسمة لانه أحد عوضيالسلم، فإذا لم يكن معيناً اشترط معرفة صنته كلاً خر إلا أنه إذا أطلق وفي البند نقد واحد انصرف آله وقام مقام وصفه ، وإن كان النمن معينا فقال الفاضي وابو الحجناب يشترط ذلك لان أحد قال: يقول أسلمت اليك كذا وكذا درها ونصف النَّن فاعتبر ضط صفت،وهذا تول مالك وأبي حنية لانه عقد لا يمكن أعامه في الحال ولا تسليم العقود عنيه ولا يؤمن انفساخه فوحيت معرفة وأمن مال السلم فيه ليرد بدله كالقرض ، ولانه لا يؤمن أن يظهر بيض النمن مستحقاً فينفسخ العقسد في قدره فلا يَعْمُ فِي كم يقي وكم انفسخ ? فان قبل هذا موهوم والموهومات لاتعتبر . قلنا الوهم هميًّا معتبر لان الاسل عدم الحبواز، واتما جاز اذا وقع الامن من الدرد ولم يوجد همنا يدليل ماإذا أسم في تمرة بستان بين أو قدر السلم بصنجة بعينها وظاهر كلام الحرثي أنه لايتسترط لانه لم يذكره في شروط السار وهو أحد قولي الشانعي لانه عوض مشاهد فإيحتج اليسترقة قدره كيبوع الاعبان وكلام أحمد أتا تناول غمير الممين ولاخلاف في اعتبار أوصافه ودليلهم ينتفض بعقد الاعبارة قانه ينفسخ بخلف العين السناجرة ولا تحناج مع التعين ألى معرفة الاوصاف ، ولان رد مثل النمن أنما يستحق عدنسخ المقد لا من جهةعقده . وجبالة ذلك لا تؤثركما لو باع المكيل والوزون ،ولان التقدقد يت شرائطة فلا يبطل بأمر موهوم فعل الفول الاول لا بحبوز أن يجبل وأس مال السلم مالا يمكن ضبطه بالصفة كالجواهر وسائر مالا مجوز السلم فيه فان فعلا يطال المقد وبرده إن كان موجوداً وإلا. ود فيشته قان م (الجزء الرابع) - 17-(المنن والشرح الكير)

قَانَ احْتَانَا قَالْمُولَ قُولَ الْسَمِ إِلَّهِ لَانَهُ غَارِمُ وَهَكُذَا أَنْ حِكْنَا بِصِحَةَ النَّسَدُ ثم انفَسِخ ، وأن احْتَانَا في المسير فيه فقال أحدها في مائة مدي حنطة ، وقال الآخر في مائة مدي شعر تحالفا وتفاحجًا به قال الشانسي وابو ثور وأصحاب الرأي كما لو اختلفا في تمن المبيم

(فصل) وكل ما لين حرم النساء فيها لا مجوز اسلام أحدها في الآخر لانالسم من شرطه النساء والناجيل والحرقي منع ميع المروض مضها ميعض نساء نعلى توله لابحبوز اسلام مضها في مشءوقال ان أبي موسى لا مجوز أن يكون رأس مال السلم الآعيا اوورقاءوقال القاضي وهوظاهر كلاتحتمدهمهاقال ابن النذر قبل لاحد يسلم ما يوزن فيا يكال وما يكال فيا يوزن? فلم يسجَّه وعلىهذا لا مجوزاًن بكون المسلم فيه ثماً ، وهو قول أبي حنينة لاتها لا تتبت في الذمة الا ثما فلا تكون مثننة ، وعلى الرواية التي تعول بجوز النساء في العروض بجوز أن يكون رأس مال السلم عرضاً كاثمن سواء ومجوز اسلامها في الإنان قال الشرف أبو جعفر تجوز السلم في الدراهم والدنائير، وهذا مذهب مالك والشافعي لأبا تثبت في الذمة صداقا فنثبت سلما كالمروض ولانه لاربا بينهما من حيث النفاضل ولا النساء فصح أحلام احدهماً في الآخر كالعرض في العرض ولا يصح ماقاله أبو حنينة فانه لو باع دراهم بدنا نير صح ولا بدأنَّ كُونَ أَحِدِهُمَا مَـنَـنَا . فعلى هذا إذا أُسمَّ عرضاً في عرض موصوف بصفاته فحام عند الحلول بذتك الدرض بينه لزيه قبوله على أحد الوجبين لانه أَناه بالسَّم فيه على صفته فلزمه قبــوله كما لوكان غيره (والثاني) لا بلزمه لانه يفضي الى كون النمن هوالنمن، ومن نصرالاول قال هذا لا يصح لان النمن أنا هو في اللَّمة وهذا عوض عنه ، وهكذا لو أما جاريَّة صغيرة في كبرة فحل المحلوهي

احتلفا في الشبة فالقول قول المسؤال لانه غارم وكفائك ان حكتا بصحة العندئم انفسخ.قان احتلفا في المسار فيه قفال أحدهاً في كذا مدى حنطة ؛ وقال الآخر في كذا مدى شعيرتحالفا وتفاسخاويه

و الشانعي وأبو ور وأمحاب الرأي كما و اختلفا في عن اسبيع قال الشانعي وأبو ور وأمحاب الرأي كما و اختلفا في الآخر لان السلم من شرطه ( فصل ) وكل ما لين حرم النساء فينما لا بحوز أن يسلم أحدهما في الآخر لان السلم من شرطه النساء والتأجيل والذي ذكره الحرقي في أن لا تجوز النساء في العروض وهي احدى الروا يتين فعل هذا ٧ مجوز اسلام بهنما في حض. وقال ابن أبي موسى : لايجوز أن بكون رأس مال السلم ألا عينًا أو ورقاً ، قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد ، قال إبن الحجير قبل ﴿ حمد بسام ما يوزن فيها يُكُال وما يُكال فها يوزن ? فلم جب ، فعل حذا لا مجوز أن يكون السلم ف تناً وهو قول أمي حنيفة لا يا لانتبت في النُّمَةُ الا ثَمَا لَلا مُجَارِزُ أَن لَـكُونَ مُسَنَّةً ، وعلى الروايةُ التي تقول بحيوزُ النَّسَاءُ في العروض مجيوزُ أَنْ بكون رأس المثال عرضا كانين سوا. وبجوز السلام الني الأنيان ؛ قال الشريف أبو ج**نفر بجوز السلم** في الدراهم والدنانير وهذا مذهب مانك والدانس لانها ثنيت في الذمة صداقا تثب**ت في الدُّمة سلماً** كالمروض ولانه لا رو بينعا من حبث الناطل ولا النساء قصح السلام أحدها في الآخر كالعرض في العرضوولا يصحياقه أبو حَنِفَة قَامَو بَعْ درام بدنانير صح ولا بدأن كون أحدها مُعَنا أَمْلِي هذا اذا أسار عرضاً في عرض موصوف بعداً ته فجاء، عند الحاتين بذتك العرض عبد **ازمه قبوله على** . أحد الوجيع، لآنه أناً، إلسام فيه على صفته قبرته كبويه كما وكان غبره ( وكان ) لا يتو**ملانه يفض**ي إلى كون النمن هو الشنون، وأمن تصر الاول الله عنذ لا يصح لان الله على الله على التأوية وهذا عوض

اشتراط تعيين مكانالايفا، في السلم ( الغنىوالشرح الكبير ) على صنة السلم فية فأحضرها فعلى أحبَّالِين أَرْجِناً (أحدثماً) لا يَضِع لنا ذكرنا ولانه يغفي الحا أن بكون قد استناع بها وردها خالية عن عقر ( وإنتاني ) مجور لانه أحضر المسلم فيه على صفته ويعالى الاول عا أذا وجد با عياً فردها واختلف أصحاب النّافي في هاتين الما لين على هذين الوجين، وأن ومل ذلك حبة لينفع العين أو ليطأ الجارية ثم بردها بغير عوض لم مجز وحباً واحداً لان الحيل كابا باطلة ( الشرط الثاني ) المحتلف فيه تعيين مكان الالهاء قال الفاضي ليس بشمرط وحكاء ابن المنذر عن أحد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وهو أحدٌ قولي الشانسي لقولُ

النبي صلى الله عليه وسلم «من أسلم فليسلم في كيل معلوم أُووَرَن معلوم الى أجل مُعلوم ، ولمُ يذكر مكان الايفاء ندل على أنه لا يشترط، وفي الحديث الذي فيه أن البهودي أسار الى النبي صلى الشَّمَا ، وفي الحديث الذي فيه أن البهودي أسار الدي طل الدَّنْ وَمِهِمُ أَمَامَنَ حَالَطُ بِنِي فَلَانَ فِلْأُولِكُنَ كُلِّي مِسْمِي اللَّهَ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ وَلا نَهُ عَقْد معاوضة فلا بشترط فيه ذكر مكان الابناء كبيوع الاعبان ءوقال النودي يشترط ذكر مكان الابناء وهوالقول الثاني الشانعي ، وقال الاوزاعي هو مكروه لان القبض مجب محلوله ولا سلموضعه حنثاذ فيجب شرطه لثلا يكون بحبولا بوفال أبوحنيفة وبعض أصحاب الشافعي ان كان لحمله مؤنة وجب شرطه والافلا بحبلانه اذاكان لحَيْهُ وَمَا خَنَافَ فَهِ الفَرضُ بَخَلافَ مالا مؤنَّةً فِهِ ، وقال ابن أبي موسى ان كانا في بريقاره ذكر مكان الإينا. وإن لم بكونا في برية فذكر مكان الاينا. حسن وأن لم بذكراً كان الاينا. في مكان المقد لانه من كانا في يربة لم يمكن النسلم في مكان العقد ة ذا ترك ذكر وكان مجمولا واذلم أيكونافي بوية

عنه ، وهكذا لو أسلم جارية صغيرة في كيرة فجاءالمحارومي،علىصنةالمسلوف فأحضرها خرج فيهاالوجبان (أحدثًا) لا مجوزً لأنه يففي الى أن بكون قداست يها وردها خالبة عنءقر (والثاني) مجوز لانه أحضر السلم فيه على صفته ، ويبطل الاول يا أذ وجد بها عبهً فردها وللشافعي في هانين المسئلتين وجهان كوذين ، فان فعلى ذلك حية ليتنفع بالعين أو ليط الجارية تمبر دها يغير عوض مجز وجها واحداً (مسئلة ) ( وان أسلم تمناواحداً في جنسين لم مجر حتى بيين تمن كل جنس )

يجوز أن يسم ديناراً في قدر حصة و تفيز شمار قان لم بين عن الحنطة من الشعير لم يصح وفال مالك بجوز ولشافعي قولان كالمذهبين لان كل عقد جاز على جنسين في عقدين جاز كليهما في عقد واحد كبوع الاعسان و انا أن مايقابل كل واحد من الجنسين مجبول فلم يُصح كما لو عقد عليه مفرداً بشن مجهول ، ولان فيه غوراً لأ نا لا نأمن الفسخ بمنذر أحدهمانم تدريكه برجم الوهذاغرر وْتُر مِنْهُ فِي السَّمِ ، وَبَنْنُ هَذَا عَلَيْنَا مَعْرَفَةُ صَفَّةِ الدُّنَّ وَقَدْ ذَكُونَا ثُمّ وجها أَلْه لا يشترط قيخر جهها منه لاناتي مناه ، والجوازمها أولى لان العدم إذا القسم لا طريقدارما يرجم به وهمنا يرجع بقسطه من رأس مال السلم ، ولانه لو باع عبده وعبد غبره بشن واحد جاز في أظهر الوجبين وهذا مثله ، ولانه لا جاز أن بُسم في شيء وأحداني أجلين ولا بين تمن كل منها بنبني أن مجوز هها . قال أبن أي موسى: ولا بجوز أن يمام خمة دنافير وخمين درهما في كر حنطة الا أن بين حمة مالكل واحد شعا من الشن،والاولى صحة هــذا لانه اذا تبذر بعن السلم رجع بقسطه منعاء وان تبذر المف رجع النصف ، وان تعذر الحمن رجع بدينار وعشرة دراهم

(نصل ) قال رحمه أنه تمالي (الساج أن يُسلم في النماءة ق أسلم في عين لم يعسم)

اقتضى المقد النسام في مكانه قاكنني بذلك عن ذكر و فان ذكره كان تأكداً فكان حساً فان شرط الايفاه في مكان سواه صع لانه عند يم نصع شرط ذكر الايناء في غير مكنه كيوع الاعان ولانه شرط ذَكر مكان الايفاء قصح كما لو ذكره في مكان العقد، وذكر أبن ابي موسى رواية اخرى انه لايصح لانه شرط خلاف مااتنضاء العقبة لان العقد يقتضي الايفاء في مُكَانه ، وقال القاضي وأبو الخطباب م متى ذكر مكان الابناء ففيه روايتان سواء شرطه في مكان العقد او في غيره لان فيه غرراً لانه رعا لل معذر تسلُّمه في ذلك المكان فأشه تعين المكال واختاره ابو بكر ،وهذالابصحقان في تعيين المكان غرضاً ومصاحة لها فأشبه تعبين الزمان وما ذكروه من احمال تعسذر التسليم فيه ببطل بتعبين الزمان ثم لا مخلو اما أن بكون مقتضى العقد التسايم في مكانه فاذا شرطه فقد شرط مفتضى العقدأو لا يكون ذلك مقتضى العقد فيتمين ذكر مكان الإيفاء نفيا للجهالة عنه وقطعاً للنازع فالغرر فى تركدلافي ذكره، وقارق تعيين المكبال فانه لاحاجة اليه وبفوت به علم المقدار المشترط لصحة العند ويغضى الى التنازع

لانه رعا تلف قبل أو ان تسليمه فإ بصح كما لوشرط مكيالا بعينه أوصنجة بعينها غير معلومة، ولان المين عكم بعه في الحال فلاحاجة إلى السرفيه

(مسئلة) (ولا شترط ذكر مكان الاغاً.)

ذكرُ والقاضي وحكاه ان المنذر عن أحمد واسحاق وطائفة من أهل الحديث نوبه قال أبوبوسف ومحمد وهو أحد قولي الشافعي لقول النبي ﷺ «من أسار فلبسار في كيل معلوم أووزن معلوم إلى أجل. معلومٌ و لم يذكر مكان الايفاء ، ولو كان شرطًا لذكره وفي الحديث الذي فيه أن البهودي أحلم إلى التي مِيَاكَةٍ ، نقال النبي ﷺ وأما من حالط بني فلان فار ، ولكن كبل مسمى الى أجل سمى أولمُ يذكُّر مُكَانَ الايفاء ولاَّنه عَقَد معاوضة أشه دَّه عَ الاعبان ؛ وقال النَّوري يشترخُ وهو النَّول النَّائي للشافعي -وقال الأوزاعي هو مكروم لان القيض بجب جلوله ولا يعلم موضعه يومئذ، وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشاندي إن كان لحمله مؤنة وجب شرطه والا فلا لانه إذاكان لحمه مؤنة اختلف فيه الفرض بخلاف مالا . أنه ف

(مسئة) (الا أن يكون موضع العقد لاتكن الوقاء فيه )

فيشترط ذكر. لانه متى كانا في برية لم تكن التسليم في مكان المقد فاذا ترك ذكره كان مجهولا

(•سثلة) (ويكون الوفاء في موضع العقد )

إذا كانا في مكان مكن الوفاء فيه أقتضى العقد التسلم في مكانه فاكتنى بذلك عن ذكره

(سنة) ( فان شرط الوق، فيه كان تأكيداً )

وهو حسن لانه شرط مايقتضيه العقد أشبه ما لوشرط الحلول في عن البيع.

(مسئلة) (وان شرطه في غيره صه)

لانه بيع فصح شرط الإيفاء في غير مكانه كيوع الاعبان ولانه شرط ذكر مكان الايفاء فصح كما لو ذكره في مكان آلفقد (وعنه لا بصح) ذكرها إن أبي موسى لانه شرط خلاف ما اقتضاه العقد لان العقد يغتضي الابقاء في مكانه؛وقال القاضي وأبو الحُمّابِ : منى ذَكَر مكان الابقاء قفيه روايتان **سواء**ً شرطه في مكان الدند أو في غيره لانه ربه تمذر تسبيه في ذك المسكان فأشه نميين المكال اختاره

(النني والثرح الكير) فساديم المسلم فيقبل قصه وكذا النبركة فيه والتولية والحوالة ٣٤١ وفي مــاً لنا لا فورت به شرط ويقطم التنازع فالمعنى المانع من انتقدير تمكيال 'بعينه مجهول هو المقتضى الشرط مكان الايفاء فكيف يصح قياسهم عليه?

﴿مَانَهُ ﴾ قال (ويم المسلم فيه من باثمه أومن غيره قبل قبضه فاسد وكذلك الشركة فه والتولية والحوالة به لماما كان أو غيره)

أما بيم المسلم فيه قبل قبضه فلا نعلم في تحر مه خلافا وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم على يعم الطعام قبل قبضه وعن ربح ما لم يضمن ولانه مبيع لم يدخل في ضانه فلر نجز بيعه كالطعام قبل قبضه . وأما النمركة فيه والنوابةً فلا تجوز أيضا لانهما بيَّع على ما ذكر نا من قيل، ومهذا قال أكثر أهلالله وحكى ـ عن مالك جواز الشركة والتولية لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نبي عن بيع الطعام قبل فبضه وارخص في النمركة والتولمة

ولنا أنها معاوضة في المسلم فيه قبل القبض فلم بحزكما لوكات بالفظالبيع ولانهما نوعا بيع فلم بحوزا في السار قبل قبضه كالنوع الآخر والحبر لا نهرفه وهو حجة لنا لانه نبيّ عن بيع الطعام قبل قبضه

ابو بكر ،ولنا أن في تسين المكان غرضا ومصاحة لمها أشه تسين الزمان وسدًا يبطل ماذكروه ، ثم لا يخلو إما أن كون مقنضي العقد النسايم في مكانه قاذا شهرطه فقد شهرط مقتضي العقد أولايكون ذلك مقتضي المقد فيتعين ذكر مكان الايفاء نقيا للجهالة عنه وقطماً للتنازع فالفرر في ثركه لافي ذكره، وتعيين المكان يغارق هذا فانه لاحاجة اليه وغوت به علم المقدار المشترط لصحةالعقد ويفضى الىالتنازع وفي مستنتنا لايفوت به شرط؛ ويقطع الننازع والمنتي ألما نع من التقدر كمكال بعينه مجهول •و المفتضى للحكر مكان الايفار فكيف يصح قياسهم عليه

﴿مَسْنَةٍ ﴾ (ولابجوز بيع المسلم فيه قبل قبط، ولاهيته ولا أخذ غيره مكانه ولا الحوالة به ) لابجوز بيم المسلم فيه قبل قبضه بغير خلاف علمناه لان النبي ﷺ نبي عن بيع الطعام قبل قبضه وعن ربح ما لم يضون ولانه مبيع لم يدخل في ضانه فلم يجز يُعِه كَالطمام قبل قبضُه وكذلك النولية . والشركة وجذاً قال اكثر أهلالهم وحكى جواز الشركة وأن لية عن لله روي عن النبي مُتَطَلِّيَّةِ أَنَّهُ نهى عن بيع الطمام قبل قبضه وأرْخص في الشركة والنولَّة وقياسا على الاقالة ، ولنا أنها معاوضة في ـ السنر فيه قبل القبض فلر يصحكا لوكان بلفظ البيع ولانعما نوعا بيام فلا يجوز فيه السنر قبل فبضه كالتوع الآخر والحديث لانعرفه وهو حجة لنا لانيه نهى عن بيع الطعام قبل قبطه والشركة والتولية بيع فيدخلان في النهي ومحمل قوله وأرخص في الشركة والتولية على أنه أرخص فيعما في الجملة لا في هذا الموضع؛وأما الاقالة فتها فسخ والبست بعاً وأما أخذ غيره مكانه فهو أنَّ بأخذ نمير السلم فيهعوضا عن المسلم فيه وذلك حرام سواءكان المسلم فيه موجوداً أو معدوما وسواءكان العوض مثل ألمسلم فيه في النيمة أو أقل أو اكثر ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وذكر ان أبي موسى روابة فبمن أُسلم في بر فندمه عند الحل فرضي أن أخذ شعراً منه جاز وذلك محول على أن البر والشعير جنس والصحيح في المذهبخلافهوقال مالك بمجوز أن يأخذ غير المسلم فيه مكانه يتجله ولا يؤخر. إلا الطعام، وقال أن المنذر وقد ثبت أن ان عباس قال : إذا أسلت في نبيء الى أجل قان أخذت ما أسلفت فيه وإلا قال ابن المنذر وقد ثبت أن ابن عباس قال أذا احم في شيء الى أجل قان أخذت ما أسلنت فيه وإلا غذعوضاً انقس منه ولا ترتبر مرتبن ، رواه سعيد في سنه

وانا قول النبي ﷺ 3 من المبا في شيء فلا يصرفه الى غيره ، رواه ابو داردواين ماجه، ولان اخذ العوض عن السلم فيه يدم فلم بجز كيمه من غيره، قاما ان اعطاه من حسن ما السلم فيه خيراً منه او دونه في الصفات جاز لان ذلك ليس بيسيم إنما هو قضاه للحق مع تفضل من احدهما .

المرافق المنا الأفاة في المسلمة في المنافق ال

ان كان الذين على معسر أو مماطل لم يصح البيع لانه معجدز عن تسليمه وان كان على ملي. واذل له فليه قولاز (أحدهما) يصح لانه ابتاع بنال ثابت في النمة نصح كما لو اشترى في ذمته ، ويشترط أن يشترى بعين أو يتفايضا في المجلس لذالا يكون بع دين بدين . ولنا أنه غير قادر على تسايمه فلم يصح كيم الآبق والعلير في الحواء

ري سي. (مسئة) ونجوز الأقالة في السلم وتجوز في بعضه في أحد الوجون اذا قبض رأس مان السام أو عوضه في مجلس الافالة)

الاتالة في السيم جائزة لابها فسخ قال إن المنذر أجيع كل من محفط عنه من أهل الله على أن الاتالة في جميع ما أسلم فيه جائزة ولان الاقالة فسخ المقد وقع من أصاء واليست بيما ، قال العالمة ولو قال لي سندك هذا الطمام صالحي على عنه جاز لانه أقاله . قدا الاقالة في بعض الساء فتنفت الرواية فيها فروي عنه أنها لا نحيز وقد رويت كراهنها عن ابن عمر وسيد بن السبب والحنن وان سربين والنحني وسعيد بن جير وربيعة وإن أبي ليل والسحاق ، وروى حبل عن أحد أنه قال : لا بأس بها. روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاوس ومحد بن على وحميد بن عبد الرحن قال : لا بأس بها. روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاوس وعمد بن على الحرف جاز وعمر و بن دينار والحكم والنوري والشافعي وأبي حقيقة وأصحابه وابن المشدر لان كل معروف جاز في البخي جاز في البحض كلابراء والانظار ووجه الرواية الاولى أن السلف في القالب يزاد فيه في المن من أجل الناجيا قالة الذي المنفى بين البني عن الني وينفذ الذي يتمثل به نبيء من ذلك في المنفذ المنفي المنفذ وغرج الابراء والانظار قافه لا يتمثل به نبيء من ذلك في المنفذ المنفذ وغرج الابراء والانظار قافه لا يتمثل به نبيء من ذلك في المنفذ المنفذ وغرج الابراء والانظار قافه لا يتمثل به نبيء من ذلك في المنفذ المنفذ المنفذ المنفذ وغرج الابراء والانظار قافه لا يتمثل به نبيء من ذلك في المنفذ الناس قائم للها يتمثل به نبيء من ذلك في المنفذ الم

والشركة والتولية مع فيدخلان في التي وبحمل قوله وأدخص في الشركة والتولية على انه الرخص فيها في الجملة لا في مذا الموضع دواما الاقالة فتها فسخ وليست رماً ، واما الحوالة به فتيرجائزة لان الحوالة الما تجوز على دين مستقر والسار بعرض النسخ فليس بمستقر ولا نه قتل الهلك في المسم في غير وجه النسخ فلم بحز كاميع ، وسنى الحوالة به ان يكون لرجل طعام من سام وعليه منه من قرض أو سم آخر أو بيع فبحيل بتا عليه من الطعام على الذي له عنده السم فلا بحيث فلم يجوز ، وان احال المسم المسم بالشعام الذي عليه في حد إما المع المسلم المسم بالشعام الذي عليه في من باشه فهو ان بأخذ غير ما اسم فيه عوضا عن المسلم فيه فهذا حرام سواء كان المسلم فيه موجوداً المواد كان المسلم في من باشه فهو ان بأخذ غير ما اسم فيه عوضا عن المسلم فيه فهذا حرام سواء كان المسلم في من احد رواية اخرى فيمن اسم في بر فعده، عند الحمل فرضي السم باخذالشعبر والمسحودة والشافعي على المواية التي فيها ان البر والشعر جس واحد والصحيح في المذهب خلانه وقال مائك بجوز أن بأخذ غير المسلم فيه مكان بنجه ولا يؤخره الالطعام والصحيح في المذهب خلانه وقال مائك بجوز أن بأخذ غير المسلم فيه مكان بنجه ولا يؤخره الالطعام والصحيح في المذهب خلانه وقال مائك بجوز أن بأخذ غير المسم في الته عليه قبل الله على الله عليه وسم قام من المسلم في شيء و فلا يعرفه إلى عبره و راء أبير دارد وابن ماجه ، ولأن أخذ الدوض عن المسلم في منه و المناز على الله على المسلم في منه ولا نو شون عن المسلم في منه ولا نو شون عالمسلم في منه ولا نو شون عن المسلم في منه ولا نو شون عنه المناسم في ا

(فعل) ولا تجوز الحوالة به لانها أنا تُجوز عن دين مستقر والسبار بعرض النسخ فليس بمستقر ولانه نقل الدنك في اسبا فيه على غير وجه النسخ فإ بجز كانبع ، ومعنى الحوالة أن يكون لوجل ما وعليه مثله من فرض أو سنه آخر أو بع فيجل بأعليه من تطام على الذي عندهالسلم فلا يجوز وأن أحال النم إلى السباح المقام الذي عليه لم يصبح أيضاً لأنه ما وضة بالسبام فيه قبل قيضة فل محر كالسبر .

(مسئة) (ويجوز بيمالدين السنفر الى هو في دمته بسرل أن يقيض عوضه إنجلس والإيجوز ليوم) طديت ابن عمر: كنا نبيه الا بعرة بالبته بالدنابير و ناخذ عوضها الدواهم وبالدوام و ناخذ عوضها الدائير فعانا رسول الله من المستدون المبتدون إذا نفر فها وابس بينكاشيء، فقد دل الحديث على حواز بيم ما في الذه من أحد الشدين بالآخر وغيره مقاس عليه ودل على اشتراط الله في في الحبلس قوله ١ إذا نفر في وليس بينكا شيء، وفي ذلك المشالاف ذكر ناه في الصرف وفيه دواية أخرى أنه لا يسترط بيه بن غير جنسه جاز ولا يشرق في الله من غير جنسه جاز ولا يشرق في الله يكون بي دين بدن ، وان أعطاء معيناً ما يشترط فيه التقابض مثل ان أعظاء معيناً لا يشترط فيه أنه الله المناز في الناق في الله في المناز في الناق في الناق بين المناز في الناق في

( فعل ) وان باغ أندين نعير من حو في نامته لم يصح داويه قال ابو طبقة الم يثوري واسحاق قال أحمد: إذا كان لك على رجل طعام قرضاً ليمه امن الماي حواعليه بنند ولا تبعة من غيره بنقد ولا نسبته وإذا أقرضت وجلا دراع أو منافير فالإ لأخذ امن غيره عوضا ابتلك دب دارقال الشاقعي يسلم فى شيء واحد الى اجلين ولا يبين ثمن كل واحد منها كذا هينا ، قال ابن ايم موسىولايجوز ان يسلم خمنة دنانير وخمين درهما فى كر حنطة حتى يبين حصة ما لكل واحد منها من التمن ، والاولى صحة هذا لانه اذا تعذر بيض المسلم فيه رجع يقسطه منهما ان تعذر النصف رجع بضفها، وإن تعذر الحمّس رجع بدينار وعشرة دراهم

# ( مسئلة ) قال (واذا أسلم في شيء واحد على أن يقبضه في أوقات منفر قة أجزاء معلومة فجائز)

قال الاترم قات لأبي عبد الله : الرجل بدفع الى الرجل الدراهم في الشيء ، يؤكل فيأخذمنه كل يوم من تلك السلمة شيئًا فقال على معنى السلم اذاً ، فقلت شم قال لا يأس ثم قال مثل الرجل القصاب يعطيه الدينار على أن يأخذ منه كل يوم رطلا من لحم قد وصفه . وبهذا قال مالك ، وقال الشافعي اذا أسلم في جنس واحد إلى أجلين فيه قولان ( أحدها ) لابصح لان مايقا بل أبعدها أجلا أفناعا يقابل الأخر وذلك مجهول فلم مجز ، ولنا ان كل يبع جاز في أجل واحد جاز في أجل واحد جاز في أجلين وآجال كيوع الاعيان قذا قبض البعض وتعذر فبض الباقي فضلا على من المخن والانجل المنافق أجه عن المقد رجم بقسطه من المخن ولا مجمل الباقي فضلا عن المقبوض لأه مبع واحد ما لل الاجراء فيقسط النمن على اجزائه بالسوية كما لو انفق أجه عن المقدوض لأه مبع واحد ما لل الاجراء فيقسط النمن على اجزائه بالسوية كما لو انفق أجه

(مسئلة) قال (واذا لم يكن السلمية كالحديدوالرصاس ومالا يُصدولا تختلف قديمه) وحديثه لم يكن عليه قبضه قبل عله )

بعني بالملم المسلم فيه سمى باسم التصادر كا يسمى المسروق سرقة والنرهون وهذا ، قال ابراهيم خدة سلمك أو دون سلمك ولا تأخذ قوق سلمك ، ومنى أحضر المسلم فيه على الصفة المشروطة لم بختل من ثلاثة أحوال ( إحده ) أن تحضره في عنه فيئرمه قبوله لايه أناه بحقه في محله فلزمة فيلك كنييع المهنين وسواء كان عليه في قبضه ضرو أو لم يكن قان أبنى قبل له إما أن تقبض حقك وأما أن تبري، منه قان المنتع بقام المستم بولايته منه قان المنتاع بالا بالحال يقوم مقام المستم بولايته ولدى له أن بيرى، لأنه لا يمنك الإبراء .

يصح لانه أذن له في الفيض فأتب قبض وكياه وكما لو نوى المأمور الفيض للآمر (والثانية)لايصحلانه لم مجدله ثائبا في الفيض فلم يقع مخلاف الوكيل فصار كالقابض بنسير اذن قاذا قلنا لا يصح الفيض بتي على ملك المسير اليه، ولو قال الاول لثنائي احضر اكتيالي منه لأفيضه لك ففعل لم يصح فبضه لثنائي وهل يكون قابضا لفضه ٤ على وجيين (أولاهم) أنه يكون فايضا لنصه لان قبض المسلم فيسه قد وجد من مستحدة كما لو نوى الفيض لفسه فعلى هذا إذا فيضه للآخر صح

(سستُهُ) (وان قال أنبشه لي ثم أنبشه تفسك سع لانه استايه في قبضه له فسع كانو لم يغل ثم أفبضه لنسك وإذا ونع الفض الأمر مدكد وفبضه نائية فجاز أن يقبضه كنده كا لوكان في يد غيره وكذلك إن قال الأمر أحضرنا حتى أكناله تفسى ثم تكناله أنت صع)

 ( فسل ) إذا أناله رد النمن إن كان باتياً أو سنه أن كان مثلاً أو قيت أن لم يكن مثلاً قان أراد أن يطيعوضاً عنه فغال الشرق أبو جغر ليس له صرف ذلك النمن في عند آخر حتى يقبضه وبه قال أبو حيفة لقول التي سل التعمل ومم «من أسلم في شيء ملا يصرفه الى غيره و لا ورف النامني أبو يعلى المسلم اليه بعقد المسلم فلم يجز التصرف فيه قبل قبضه كما لوكان في يد المشترى ، وقال الفاضي أبو يعلى عجوز أخذ الموض عنه كا لوكان في الذه خاز أحذ الموض عنه كا لوكان في المدة خاز أحذ الموض عنه كا لوكان من ولا يعمل المنامن في الميح أذا فعنخ والمسلم في في الميح أذا فعنخ والمسلم فيه فلم يتناول هذا قان قاتا بهذا فحك حكم مالوكان قرضاً أو متا في يوع الاعبان لا يجوز تجله سلما في ييء آخر لا أمكون يبعد دين بدين، ويجوز في القرض وا غان الباعات أذا في خت

(مسئلة) قل (وأذا أسلم في جنسين تمنا واحداً كم مجز حتى بيين تمن كل جنس)

صورة ذلك أن يسلم ديناراً واحداً في قفيز حنطة وقفيز شعير ولا بين أين الحنطة من الدينار ولا يمن أبين أخل الحنطة من الدينار ولا يمن فلا يصح ذلك وجرزه مالك ، والمشافعي فرلان كالمذهبين واحتجوا بان كل عقد جاز على جند ين في أحدها . وائسا ان على جندين في عقدين جاز عليها في عقد واحد كيوع الاعيان وكا لو بين فين احدها . وائسا ان ما يقابل كل واحد من الجندين مجهول فلم يصح كم لو عقد عليه مفرداً بشن مجهول ولان فيم يم يرجع وهذا غرر اثر منه في السلم . وعنان هذا علينا معرفة المن وقدره . وقد ذكر نا ثم وجها آخر انه لا يشترط فيخرج حيانات بلاناني مقاد لا نافاجاز ان

ُ ( فصل ) واذا اقاله رد النَّق إن كل باقيماً والا رد منه ان كان مثنيًا او قيمته ان لم كن مثليكًا ويشترط رده فيرانجلس كم يشترط في السنم

( مسئلة ) ( وَانَ الفُسخ المقد أَفَالة أَوْ غَيْرِها لمْ بِحِرْ أَنْ يَأْخَذُ مِنَ النَّمْنِ عُوضاً مِن غَيْر جَلْسه )

مى أراد أن يعطيه عوضاً عن أنفن فقال الشرف أبو جفو لا تجوز له صرف ذات الفن في عقد آخر حتى يقيطه ، ويه قال أبو جنية تقول التي على انتقاب بسلم همن أسلف في نيي «لا بصرفه الى فيره» ولان حذا مضمون على ألمستم إليه بعقد السلم فلم بجيز التصرف فيه قبل قيضه كما وكان في بد المشتري ولان حذا مضمون على السلم إليه بعقد السلم فلم بجيز التصرف فيه قبل قيضه كا وكان في بد المشتري بجوز اخذ العوض عنه كما لوكان في المسلم فيه عالى المناه في أن المناه في قبل في قبل أن المنام فيه المناون بدن في المناه في قبل في قرض أو كنا في يوع الاعبان لا يجوز أن يجمل ساما في شيء آخر لاله يعيم دين بدين ، ويجوز فيه ما نجوز في المرض واتمان البياطات أدا فسخت ويأخذ احد النقدين عن الانتجاز ويقبضه في بجلس الاناة لا محرف

(مسئة)(وافاكان(جل مر ودنيه من من جلسه نقال المرد، البش سامي تفسك لم يصع فبضلة . لنفسه)لان فبضه لنفسه حوالة به والحورة والسمإلا لنجرز وهريقسخ ابتداراً مر التعرورايين (إحدامه) ( الحال الثاني ) أن يأتي به قبل محله فنظر فيه فان كان بما في قبضه قبل محله ضررامالكونه مما يتغبر كالفاكمة والاطعمة كليا أوكان قدعه دون حديثه كالحبوب ونحوها لم يلزم المسلم قبوله لان له غرضاً في تأخيره بأن محتاج الى أكله أو اطعامه في ذلك الوقت؛ وكذلك الحيوان لأه لايامن تلفه ومحتاج الى الانفاق عليه الى ذلك الوقت وربمًا يحتاج اليه في ذلك أوقت دون ما قبله وهكذا إن كان مما يحتاج في حفظه إلى مؤنة كالقطن ونحوه أو كان الوقت مخودًا بُدْي بْهِ مَا يقيضه فلا يلزمه الاخذ في هــذه الاحوال كاما لان عليه ضرراً في قبضه ولم يأت على استحاص له فجرى بحرى نفس صفة فيه ، وأن كان مما لا ضرر في قيضه بأن يكون لايتنبر كالحديد والرصاص والنحاس فايه يستوى قديمه وحديثه ونحو ذلك الزبت والسل ولا في قبضه ضرر الحوف ولا تحمل مؤنة فعليه قبضه لان غرضه حاصل مع زيادة تعجل المنفعة فحرى بجرى زيادة الصفة وتعجيل الدين المؤجل(الحال الثالث)

أن يحضره بعد محل الوجوب فحكمه حكم ما لو أحضر المبيع بعد تفرقها ( فصل ) ولا يخلو أما أن يحضر المسلم فيه على صفته أودونهاأواجود منها فان أحضره علىصفته لزم قبوله لأنه حقه وان أتى ه دون صفته لم يلزمه قبوله لان فيه اسقاط حقه قان تراضيا على ذلك وكان من جنسه جاز وانكان من غير جنسه لم بحز لمنا تقدم ، وان انفذا على أن يعطيه دون حقه ويزيده شيئاً لم يجزلانه أفره أصفة الجودة بالبينع وذلك لا بجوز ولان بينع السلم فيه قبل قبضه غير جَائَز فَبِيعُ وَصَغَهُ أُولَى ( النَّاك ) أَنْ مُحَضَّرُهُ أَجَرَدُ مَنَ النَّوصُّوفَ فِينَظِّرْفِهِ قَانَ أَتَأْمُهِ مِنْ تَوَعَّهُ لؤمَّهُ -قبوله لانه أتى بما تناوله العقد وزيادة تابعة له فينفعه ولا يضره اذ لا يفوله غرض فان أنى به من نوع ﴿ آخر لم يلزمه قبوله لأن العقد تناول ماوصفاء على الصفة التي شرطاعاً وقد فات بعض الصفات فان النوع صَفة وقد فات فأشبه مالو فات غيره من الشفات، ونال الذخبي يزمه قبوله لانجاج تسواحد يضم أحدهما الى الآخر في الزكاة أشبه الزيادة في الصلة به القاني خرخ بوالاون أجودلان احدهما يصلح لمالا يصلح له ألآخر فاذا فو معليه فوت عليه الغرض المتسق به فله بنر معتبوله كما لو فوت عليه صغة

الروابتين لانه علمه وشهدكيه والثانية لا بحيوز، وهو مذهب الشافعي لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن يع الطام حتى مجري فيه الصاعال صاع الميالي وصاع المشتري ولم يوجد ذلك و**لاله قبضه** بغيركيل أشه ما لو فيضه جزاة ا

( مسئة ) وإن اكتاله وترك في المكيال وسلمه إلى غربمه فقبضه صح القبض. فما لان استدامة الكيل يخزلة ابتدائه فلامهني لابتماء الكيل هيئا لانه لا نحصل به زيادة علم، وقال الشافعي لايصح للحديث الذي ذكرنا في السأنة فيها وعنا يكن القول عوجيه لان قبض المنفتري له جري لصاعه فيه (فصل) وأن دفع زيد الى تمرو دراء فقال المنزاك جا منن الهذاء الذي لك علي ففعل لم يصح لان دراجم زيد لا تكوّن عوضًا حدرو من أخترى الطعام بعينها أو في غشه تهيو كنصرف الفضولي عوان قال اشتر لي بها طعاما ثم البيشة لنفسك فقص صح الشراء ولم يصح القبض تنسمه على ما تقدم في مثل ا هذه الصورة وأن قال اقبطه لي ثم البضه للنسك نفعل بس عليه . رقال أصحاب الشالعبي لا يصح لانه لا مجوز أن يكون قايضا من نفسه لنفسه

**و**لنا أنه يجوز أن يشتري من مال ولذ. وبييعة ويفيض لنفسه من نفسه ولولد. من نفسة ركمذلك ا

الحودة ومذا مذهب الشافعي. فان تراضا على اخذالنوع بدلا عن النوع الآخر حاز لا نجا جنس واحد لا مجوز بيم احدها بالآخر منفاضلا ويفيم احده اللي الآخر في الزكاة فجاز اخذاحدها عن الآخر كالنوع الواحد، وقال مِش أصحاب الشانسي لا يحيرز له أخذه للمعني الذي متمرازوم أخذه، وقال ابراهم لا تأخذ فوق سلمك في كل ولا منة. ولا انهار اضاع دنم السام فيه نجاب فإز كما لو تراضيا على دفع الردي. مكان الحيد او الحيد مكان الردي. ومهذا ينتقض ما ذكرو، فأله لا يلزم أخذ الردي. ومجوز أخده ولان المسلم أسقط حقه من أنوع فالربيق بينهما الاصفة الجودة وقد سمح سا ماحسا

(المنغ والشرح الكبير) احكام القبض في المسلم فيه وبتي مجبِّ وبتي لابجب

( فصل ) إذا جاءه بالاجود فقال خذه وزدني درها لم يمح ، وقال أبو حنيفة بصح كالواسلم في عشرة فجاءه بأحد عشر ، ولنا أن الحودة صفة فلا محبوز إفر ادَّها بالمقد كما اوكان مكيلاً أوموزوناً قان جاءه بزيادة في القدر فقال خذه وزدني درها فقعلا صح لأن الزيادة هها بجوز أفرادها بالمقد

( فصل ) وليس له إلا أقل ما تقم عليه الصفة لانه إذا أسام اليه ذلك فقد سام اليه ما تاه المقد فعرثت ذمته منه ءوعايه أن بسلم اليه الحنطة نقية من اتبن والقصل والثمير ونحوممنالا بتناوله اسم الحنطة وان كان فيه تراب كثير يأخذ موضماً من الكيان لر مجز إن كان يسيراً لا يؤثر في المكيال ولا يعيبها نزمه أخذه . ولا يلزمه أخذ التمر الاجاة ولا يلزم أن يتناهي جفافه لأنه يقم عليه الاسم، ولا بلزمه أن يقيل مصاً محال . و.ق قيض المسلم فيه فوجده معياً فنه الطالبة البدل والارش كالسعمواء

( فصل ) ولايقيض المكيل الا بالكلُّ ولا الوزون إلا الوزن ولا يقيضه جزافًا ، ولا بنسير ما يقدر به لان الكيل والوزن مختلتان قان قيضه بذاك نبو كقضه حزاقا فيقدره عاأسلومه وبأخذ قدر حمَّه وبريد الباقي وبطالب بالموضوه لما أن يتصرف في قدر حمَّه منه قبل أن يعتبره إلى وحبين مغى ذكرها في يوع الاعبان، وان اخترة في قدر. قائنول قول الفابض مع عيدة قال نفاض ويسلم اليه مل المكيال وما محمله ولا بكون ممسوحا ولا بدق ولا بهز لان فوله أسلمت البك في قذير بقتضى ما يسعه المكال وما محمله وهو ما ذكر نا

## ﴿ مِسْالَةً ﴾ قال ( ولا يجوز أن يأخذ رهنا ولا كفيلا من المسلم اليه ) ﴿

لو وهب ولده الصغير شيئاً جاز أن يقبل له من نفسه ويقبض منها فكذا هبنا

(مسئة) ( وان قبض المسلم فيه حزافا فالقول قوله في قدره ) لايقبض ماأسلم فيه كيلاالابالكيل. ولا وزنا الا بالوزن ولا بغير ما قدر به وقت العدّد لان الكل والوزن مختافان فان قبضه بذلك فهو كقيفه جزافا ومتى قبضه جزافا فانه بأخذ قدرحته ويرد الباقي ويطالب بالنقص إن نقص وهاله أن يتصرف في قدر حقه منه قبل ان نعتيره على وجهين مفي ذكرها في كتاب البيع وان اختلفا في قدره فالقول قول القابض مع عينه لانه أعار بكنه ولانه منكر الزائد والقول قول المنكر

(مسئة) ( وإن قصه كبلا أو وزنا ثم ادعى غلطا لم يفيلة أب أحد الوجبين)لان الاصل عدم الغلط والآخر يقبل لانه أعلم بكبل ما قبض يعني أذاكانه توجدة ناقصا .

(مسئة) ( وهل بجوز الرهن والكفيل بالمسلم فيه أعلى روأيتين )

( المغنى والشرح الكبر )

( نُصَل ) قان أخذ رهنا أو ضيئا بالسلم فيه ثم تقابلا السلم أو فسيخ العقد لتعذر المسلم فيه بطل الرهن لزوال الدين الذي به الرهن وبريء الضامن ، وعلى المسْلم اليه رّد رأس مال السلم في الحال ولا " يشترط قبضه في المجلس لانه البس بعوض. ولو أقرضه الناً وأخذُ به رهنا ثم صالحه من الالف على طعام معلوم في ذمته صخ وزال الرحن لزوال دينه من الذمة و تمي الطام في الذمة ، ويشترط قبضه في

أختلفت الروابة في الرهن والضمين في السلم فروى المروذي وإبن الفاسم وأبه أطالب منعرفاك وهو الذي ذكره الخرقي واختاره أبو بكر ورويت كراهنه عن على وان عمر وابن عاس والحسن وسعيد بن جبيد والاوزاعي، وروى حنبل جواز، وهو قول عما، ومجده: وعمرو عن دينار والحبكم ومالك والشانسي واسحاق وأصحاب الرأي وابن النذر لغول الله تعالى ( بالمها الدين آمنوا اذا تعاينهُم بدين - الى قوله ــ مقبوضة ) وقد روي عن ابن عباس وابن عمر أن المراد به السلم ولان اللفظ عام فيدخل فيه السلم ولانه أحد نوعي البيه فجاز أخذ الرهن عا في الذَّة منه كموع الاعان. ووجها الاولى أن الرهن والضين ان أُخذ برأس مال السام فقد أُخذ ﷺ ثبس بوَّاجِبَ ولا ما مآله الى ــ الوجوب لان المسلم اليه قد ملكه وان أخذ بالسلم فيه فالرهن أمّا بحوز بثي. يمكن استيفاؤه من ثمن الرهن والسلم فيه لا يمكن استيفاؤه من بمن الرهن ولا من ذمة الضامن ولانه لا يأمن هلاك الرَّهن في يدم بعدوان فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم8من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره » رواه أبو داود ولانه يقير ما في دُمَّة الضامن مقام مافي دمةالمضمون عنه فيكون في حكم أخذ العوض والدل عنه ولا مجوز ذلك

(فصل) قان أَخَذُ رَمَنا أَوْ صَيَّا بِانْسَارُ فِيهُ ثَمْ تَقَالِلا السَّارُ أَوْ فَسَخَ الْمُشَدِّ تُسَدَّر الْمُسَامُ فَيْهِ بِطَلَّ الرحمن لزوال الدين الذي به الرعن وبريء الضامن وعلى المساء اليه رد راس مال السلم في الحالـولا **يشترط قبضه في المجلس لانه ليس بعوض ، و لو أقرَّضه الفا واخذ به رهناته صالحه عن الاتف على ظمام** معلوم في ذمته صح وزال إلرهن لزوال دينه من الذمة وبقي الضام في الذمة ريمازه فبضه **في المجلس** 

المجلس كيلا يكون بيم دين بدين ، فإن تفرقا قبل القيض بطل الصلع ورجم الألف إلى ذمته برحمته لانه بعود على ماكان عليه كالنصير اذا تخدر ثم عاد خلا وهكذا لو صالحه عن الدراهم بدنانير في ذنه فالحكم مثل مابينا في هذه المسئلة

( فصل ) واذا حكمنا بصحة ضان السلم فلصاحب الحق مطالبة من شاء منتما وأبهما قضاء برثت ذمنعًا منه قان سلم المسلم اليه المسلم فيه الى الضامن ليدفعه الى المسلم جاز وكان وكيلا . وأن قال خذه عن الذي ضنت عنى لم يصح وكان قبضاً فاسداً مضمونا عليه لانه أنما استحق الاخذ بعـــدالوفاء ، قان أوصله إلى المسلم بريء بذلك لانه سلم اليه ماسلطه المسلم اليه في التصرف فيه وأن أتلفه فعليه ضافه لانه قبضه على ذلك ، وأن صالح المسلم الضامن عن المسلم فيه بمنه لم يصح لأن هذا إقالة فلا يصح من غير السلم اليه ءوان صالحه المسم اليه بثمنه صع و برئت ذمته وذمة الضامن لان هذا أقالة ، وان صالحه على غير ثُمَّنه لم يصح لانه بيسم المسلم فيه قبل القبض

( فصل ) والذي يصح أخذ الرهن به كل دن ثابت في الذمة يصح استيفاؤه من الرهن كما ثنان البياءات والاجرة في الاجارات والمهر وءوض الحلم والقرض وارش الجنايات وقيم المتلفات، ولا يجوز أخذ الرهن بما ليس بواجب ولا مآله إلى الوجوب كالدية على العاقلة قبل الحول لانها لم نجب ـ بعد ولا يعز افضاؤها إلى الوجوب فأمم لو جنوا أو افتقروا أو مانوا لم تجب عليهم فلا يصع أخلف الرهن بها ، فأما بعد الحول فيجوز أخذ الرهن بها لأنها قد استفرت في ذمتهم ، ومجتمل جواز أخسد ـ الرهن بها قبل الحول لان الاصل بقاء الحياة والبسار والنقل، ولا يجوز أخذ الرهن بالجمل في ألجمالة

كيلا يكون بيع دين بدين قان تفرقا قبل القبض بطال الصلح ورجم إلاقف أنى ذمته برهنه لانهيعود الى ماكان غليه كالعصير إذا تخمر ثم عاد خلا . وكذا أو صاحمه عن الدراهم بدنانير في ذمته فالحكم على ماسنا في هذه المسألة

(فصل) وإذا حكمنا بصحة ضان السلم فلصاحبالحق مطالبة من شاء منهما وأبهما قضاء برثت دْستها منه قان سلم المسلم اليه المسلم فيه إلى الْضامن لبدنعه إلى المسلم جاز وكان وكيلا وان قال خذوعن الذي ضمنت عني لم يعج وكان قُرْضا فاسِداً مضمونا عليه لأنه أمّا استحق الاخذ بعد الوقاء فانأوصُّه الى المسلم بَري. بذَّلك لانه شلم اليه ما سلطه المسلم اليه في التصرف فيه وان ثلف فعليه ضُمانه لانهقِضه علىذنك وإن صالح المسام العنامن عن المسلم فيه بسنه لم يصح لانه إقالة فلا يصح من غير المسلم البه وان صالحه السلم اليه بشنه صع وبرثت ذبته وذمة الضامن لانحذا إقالة ، وان صالحه على غيرتمنه لم يصح لانه بيع للمسلم فيه قبل القبض

( فصل ) والذي بصع أخذ الرهن به كل دين ثابت في الذمة يصع استيفاؤه من الرهن كاتمان البياعات والاجرة في الاجارات والمبر وعوض الحناء والقرض واروش الجنايات وقم التلفات ولا يجوز أخذ الرهن تا ليس بواجب ولا ما ما له الى الوجوب كالدية على العاقلة قبل الحول لاتها لم تحب بعد ولم يعلم انضاؤها إلى الوجوب لانها قد تسقط بالجنون أو الفقر أو ألموت قام يصح أخذالرهن بها ويُحتمل جواز أخذ الرحن بها قبل الحول لان الاصل بقاء الحياة والبسار والعفل.. قاما بعد الحول-فيجوز أخذ الرهن بها لاتها قد استقرت . ولا بجوز أخذ الرهن بالجال في الحمالة قال العمل لانه

قبل العمل لانه لم مجب ولا يعلم إنضاؤه إلى الوجوب، وقال الفاضي محمد أخذار هن به لازما له الى الوجوب واللزوم فأشبت أعان البياءات ، والاولى أولى لان انضاءها إلى الوجوب محمل فأشبهت الدية قبل الحول ومحوز أخذ الرهن به بعد العمل لانه قد وجب ، ولا مجوز أخذ الرحن بمال الكتابة لأه غير لازم قان للمبد تعجيز نفسه ولا يمكن استيفاء دينه من الرهن لانه لو محز صار الرهر. للسبد لانه من حملة مال المكانب، وقال أبو حنيفة محوز

ولنا أنها وثيقة لا عَن استيناء الحق منها نا يصح كضان الحرر ولا بجوز أخـــذ الرهن بسوض المسابقة لاما حمالة ولم يعلم إنضاؤها إلى الوجوب لان الوجوب آننا شت بسنق غير المحرج وهذا غير معلوم ولا مظنون ، وقُول بعض أصحابنا فيها وجهان هل هي إجارة أو جمالة ? فان قانا هي إجارة جاز أُخذ الرمن بموضها . وقال النافي ان لم يكن فيها محال فهي حِبالة وان كاز فيهامحال فيهر وحيين وهذا كله بعيد لان الجبل ليس هو في مقابلة العمل بدليل أنه لا يستحته إذا كان مسبوقا وقد عمل العمل وأعا هو عوض عن السبق ولا تهلم القدرة علمه ولأنه لافائدة الحامل فيه ولا هو مراد له ، واذا لم تهن اجارة مع عدم الحال فم وجوده أولى لان مستحق الحبل هو السابق وهو غير معين ولا يجوز استنجار رحمَل ثير مبين . ثمّ لو كانت اجارة لكان عوضها غير واحدٍ في الحال ولا يعلم إفضاؤ ، إلى الوجوب ولا يظن فلم عمر أخذ الرَّهن به كالحبَّل في ردالاً بق والنَّمَاة ، ولابحر زأخذالوهن بموض غير أات في الذمة كالتمن الممين والاجرة الممينة في الاجارة والمدنود علمه في الاحارة [ذاكان منافعر معينة مثل احارة الدار والعبد العين والجلل المعين مدة معلومة أو لحل شي. معين الى مكان معلوم لانّ

لم محب ولا يعلم الفغاؤم إلى الوجوب ومحتَّل حواز أخذ إله هن ، ذكر . الناخر لان مآله إلى الوجوب والنزوم فأشبت أنمان البياءات والاولى أولى لاز افضاءها عنمال فأشبت الدية قبل الحول ومجوز أخذ الرهن به بعد السل لانه قد وجب ولا نحوز أخذ برهن بهال كتابة لابة غير لازم قان للعبد تعجيز نفسه ولاتكن استيفاء دينه من الرُّ من لانه لو تحجز صار الرُّ من السند لانه من حملة مال المكانب وقال أبو حنيفة بجوز

ولنا أنها وثيقة لاتكن استناء الحة منيا فالمرصح كيفيان الحرُّر ولاعمه وأخذًا! عن يعدض المسابقة لانها جمالة لايعابر انضاؤها الى الوجوب لان الوجوب اثنا يثبت بسبق غير المخر – وهو غير معلج لولا 👻 مظنون، وقال بَعْض أصحانا فيها وجيان هل في الجزء أو جعالة ? فإن قاتا هي الجارة جاز أخذالوهن بعوضها وقال القاضي ان لم يكن فيها محال فيي جيانا وان كان فيها محال فين وجين وهذا كله بعيد لان الجمل ليس في مقابة العمل بدلنل أنه لايستحقه إذاكان مسونًا وقد عمل العمل والتاهوعوض عن السبق ولا تعلم القدرة علمه ولانه لاقتامة الحامال فيه ولا هم مراد إدر، إذا لم لكن الحارة مع عدم المحال فم وجود. أولى لان سنحق الجنل هو انساس وهو غير بدين الاخبار استثجار وجل غير معين ثم لوكات الجارة الكان عوضها غير واحد في الحال ولايوار الضائبة الني الوحوت ولايظل قام محز أخذ الرهن به كالحمل في رد الآبني ولا محدز أحذ الرهن سوش غير ثابت في الذمة كالممن. المعين والاحرة المهنة في الاجارة والمفرد عامه في الاحارة إذا كان مناؤه ممنا كحارة الدار والعبد ألعين والفالبة المعينة مدة معلومة أو لحل شيء معين إلى مكان معلوم لان هذا حجر نه في بالعين لا بالذمة

هذا حق تعلق بالدين لا بالذمة ولا عكن استفاؤه أحق من الرهن لان منفعة الدين لا عكن استفاؤها من غيرها وتبطل الاحارة بنلف المين، وإن وقعت الاحارة على منفعة في الذمة كخياطة أوب وبناء دار حاز أخذ الرهن به لانه ثابت في الذمة وتمكن استيفاؤهمن الرهن بأن يستأجر من ثنه من يعمل ذلك الممل فجاز أخذ الرهن به كالدن ومذهب الشافعي في هذا كله كما قلنا

( فصل ) فأما الاعان انضمو نه كالنصوب والعواري والمقوض بسم فاسد والمقوض على وجه للبوم ففيها وجهان ( أحدها ) لا يصح الرهن بها وهو مذهب الشافعي لان الحق غير ثابت في الذمة ـ فَأَشْبِهِ مَا ذَكُرُنَا وَلاَبُهِ أَنْ رَهْنَهُ عَلَى قَيْمَهَا أَذَا تَلَفَتْ فِهُو رَهْنَ عَلَى مَا لِيس بواجبُولا يَعْلَمُ إَنْضَاؤُهُ إلى الوجوب، وإن أخذ الرهن على عنها لم يصح لانه لا عكن استيفاء عنها من الرهن فأشبه أعان البيامات المدينة ( والثاني ) يصح أخذ الرهن بها وهو مذهب أبي حنيفة وقال : كل غين كانت مضمونة نفسها حاز أخذ الرهن بها ريد ما يضمن يمثله أو قسته كالسبع نجوز أخذ الرهن بهلانه مضمون فساد العقد لان مقصود الرهن الوثيقة بالحتى وهذا حاصل فان الرهن سذه الاعيان محمل الراهنء في أدائبا وان تعذر أداؤها استوفى بدلها من ثمن الرهن فأشبت الدين في الذمة -

( فصل) قال الفاضي كل ماجاز أخذ الرهن به جاز أخذ الضمين به ومالم بحزالرهن به لم بجز أخذ الضمين به إلا ثلاثة أشياء . عهدة المبيم بصح ضانهاولا يصحالرهن با والكناأية لا يعمع الرهن بربتها . وفي ضانها رؤايتان . وما لم نحب لا يصّح الرهن به ويصح ضانه والفرق بينهما من رجهين أحدمًا) أن الرهن بهذه الاشباء ببطل الارفاق فانه اذا باع عبد مبألف ودفع رهنا يساوي الفاً فكأ نه ساقيض وُلاعكن استيفارُه من الوهن لان منفعة الدين لاعكن استيفاؤها من غيرها وتبطل الاجارة بناف الدين . فاما ان وقعت الاجارة على منفعة في اللُّدمة كخياطة ثوب وبناء دار أخذا لرهن به الآنه ثابت في اللَّمة وعكن استنفاؤه مهر الرهن بأن يستأجر من ثمنه من يعمل ذلك العمل فجاز أخذ أشرهن به كالدين . ومذهب الشافعي في هذا كله كما قلنا "

( فصل ) فأما الاعيان المضمونة كالنصوب والعواري وانقبوض على وجه السوم قفيه وجهان (أحدهما) لا يمنع الرهن بها وهو مذهب الشافعي لأن اخْق غير ثابت في الذمة أشبه ماذكر نا ، ولانه ان رهنه على فيمتها إذا تلفت فهو رهن على ماليس بواجب ولا يعلم افضاؤه الى الوجوب، وان كان الرهن على عينها لم يصح لانه لا يمكن استيفاء عينها من الرهن فأشبه أنمان البياعات المتعينة (والتأني) بصح أخدالرهن بها وهو مذهب أي حنيقة وقال كل عين كانت مضمونة بنفسها حاز أخذ الرهن بها يريد مايضمن بمنه أوقيمته كالمبيع مجوز أخذ الرهن به لانه مضمون بفسادالعقد، يلان مفصودالرهن الوثيقة بالحق وهذا حاصل فان الرهن لهــذه الاعبان محمل الراهن على أدائها ، وأن تعذر أداؤها استوفى بدلها من تمن الرهن فأشبهت الدين في الذمة

( فصل) قال القاضي كل ما جاز أخذ الرهن به جاز أخذ الضمين به وماً لم يجز الرهن به لم مجز أخذ الضمين به الانلابة أشياء عبدة المبيم يصح ضانها ولا يصح الرهنها . والكتابة لا يصح الرهن بدينها وبصح ضانها في إحدى الروايتين . ومالا بحب لابصح الرهن به وبصح ضانه والفرق ينفع من وجبين (أحدهم) أنالرهن بهذه الاشباء ببطلالارةن قانه إذا اعجده بألف ودفع رهنا ساوي

قال لان السائل يسأل وعنده ، والمستفرض لايستقرض الا من حاجَّة ، وواها ابن ماجه ، واجمع المسلمون على حواز الفرض

(فصل) والغرض مندوب اليه في حق المقرض مباح المقترض لما ووينا من الاحاديث ولما ووي المواديث والم ووي المواديث والمووى أبوه من كوب بدن أن النبي عليه الله وعن البعد مادام البعد في عون أخيه وعن أبيالدردا، أنه قال لان أقرض كرب يوم القيامة والله في عون البعد مادام البعد في عون أخيه الحريان أم أفرضها حين المنها المبعد وي عون أبيالدردا، أنه قال لان أقرض دينارين ثم يردان ثم أفرضها حين المهدونة عليه وليس بواجب قال أحد لا إثم على من سأل القرض ولم يقرض وذلك لانه من المدود فأشبه صدية التعلق وليس بحكروه في حق المقرض قال أحد: ليس الفرض من المسئلة بعن ليس بحكر وه وذلك لانه المناس منه ولائه إلى المناس على والتها ومن أداد أن يستقرض ولوكان مكروكان أبعد الأس منه ولائه إلى يأل المن على مواقع ألي المناس والمراس والمناس والمراس المناس والمراس والمراس والمراس المناس والمراس والمناس والمراس والمناس والمراس والمراس والمراس والمناس والمراس والمناس والمناس والمناس والمراس والمناس والمناس والمناس والمراس والمناس والمراس والمناس والمراس والمناس والمراس والمناس والمناس

( فصل) ولا يصح إلا من جائز التصرف لانه عَنْمَد عَنْيُ النَّالَ فلم يصح إلا من جائز التصرف كانبيع وحكمه في الانجاب والقبول حكم البيم على ما مذى ، وبصح بلفظ الساف والقرض لورود

من الصدقة الآل ( لان السائل بسأل وعنده والمستقرض لا يستّرض إلا من حاجة (رواهم إن ماجه وراهم الن ماجه و

(مسئلة) ( وهو من المرافق المندوب اليها في حق المقرض)

لما روينا من الاحاديث ونا روي عن أي السردا. أنه نال: لأن أقرض دينارن نم يرداني م أرضها أحب الي من أن أتصدق بهما . ولان فيه تفريجا عن أخيه المسلم وقضاء لحاجته فكان مندويا ها به كانصة فه وليس بواجب قال أحمد لا انم على من سئل فلي يقرض وذلك لا نعن المروف أشبه صدقة الشطوع وهو مبلح للمقرّض وليس مكروها ، قال أحمد ليس القرض من المستقيريد أنه لا بكر ملان التي يُستيج كان يستقرض وقند ذكرنا حديث أبي رافع ولو كان مكروها كان أبعد الناس منه ، قال أن ابي موسى لا أحب أن يتحمل بأمانته ماليس عنده بريد مالا يقدر على وقائد، ومن أواد أن يستقرض فليم المقرض مجاله ولا يقرم من نفسه إلا النبيء اليسيد الدي لا يتعذر شله ، وقال أحمد إذا افترض لغيره وفي يعلمه بحاله لم يعجيني وقد ما أحب أن يقترض مجاهه لاخوانه ، قال القاضي : إذا اكان من ينترض له غيره معروف بالوقه لكونه تذريراً عال المقرض واضراراً به ، وأما إذا كان معروة بالوقه لم يكره لكونه اعانة له ونفرعها لكرية عنورياً المناس المناس المناس المناس المورة المورة المورة المناس المعروقة بالوقاء المناس المورة المناس المناس المناس المورة المورة المناس المناس المورة المورة المناس المورة المناس المورة المناس المورة المناس المورة المناس المناس المورة المناس المناس المورة المناس الماس المورة المناس المناس المورة المناس المورة المناس المورة المناس الماس الماس المورة المناس المورة المناس المورة المناس المورة المناس المناس المناس المناس المورة المناس المناس المورة المناس الم

أفصل ولا يصع الا من جائز النصرف كالميغ وحكه في الاعجاب والنبول على مامضى و يصع بلفظ المم والفوض لورود النبرع بهما وبكل لفظ يؤدي مناه نحو نوله ملكتك هذا على أن ترد (المنبي والتعرب الكير) (14) النُّن ولا ارتفق به والمسكات اذا دفع ما يساوي كتابته فما ارتفق بالاجل لانه كان يمكنه يسع الرهن اوبقاء الكتابة وبستربح من تسطيل منافع عبده والفيان بخلاف هذا ( الثاني ) أن ضرر الرهن يسم لانه يدوم بقاؤه عند المشتري فيستم البائع التصرف فيه والنيان بخلافه

( فصل) إذا اختلف المسم والمسالية في حلول الاجل فالفول قول المسالية لا ممكر، وإن اختلفا في أداء المسلم فيه فالفول قول المسم لذلك ، وإن اختلفا في قبض النمن فالفول قول المسالية لذلك، وإن انتقاعله وقال أحدها كان في المجلس قبل النفرق وقال الآخر بعده فالفول قول من يدعي الفيض في المجلس. لان معه سلامة المقد وإن أقام كل واحد منها بينة بموجب دعواه قدمت أيضاً بينته لا ما شدة والاخرى نافية

## باب القرض

والفرض نوع من السلف وهو جائز بالسنة والاجاع أما السنة فروى أبو رافه إن التي تشكيلية استساف من رجل بكر أن يقضي الرجل بكر ما استساف من رجل بكر أن يقضي الرجل بكر ما أن يقضي الرجل بكر أن يقضي الرجل بكر أن يقضي الرجل بكر أن يقضي الرجل المكرد أن أن يقضي الرجل المكرد أن أن يقضي الرجل الأخيار أو بايت أنقال المنطق المن مسلم أقرض مسلما قرضا مم تين رواه مسلم و وعن أن فال والله المن من المن المن يقضي المناطقة المناطقة من أن المناطقة المناطقة

الغاً فكانه ماقيض النمن ولا ارتفق به والمكاتب إذا دفع ما يساوي كتابته ثما ارتفق بالاجل لانه كان يمكنه بيع الرهن وابقاء الكتابة وبستريت والفهان بخلاف هذا (والثاني) أن ضرر الرهن يسملانه يدوم بقاؤه غند المشتري فيستع البائع التصرف فيه والفهان بخلافه

(فصل) وإذا اختلف السبم والسبم إليه في حلول الأجل فالغول لول السبم ليه لانه منكر ، وإن اختلفا في أداء المسبم ليه قالغول قول السبم الله للائك وإن اتفقا عليه وقال أحدهما كان في الجلس قبل النفرق . وقال الآخر بعد، فالغول قول من يعدعي النبض في المجلس لان معه سلامة العقد . وإن أقام كل واحد بينة تما إدعاء قدست أبضاً بيئته لاتها مثبتة بمخلاف الاخرى .

### ﴿ باب القرض ﴾

وهو نوع من السنف وهو جائز بالسنة والاجاع ، أما السندة فروي أبو رافع أن الني تتنظيم المستنف من رجل بكراً فقدت على النبي تتنظيم المستنف من رجل بكراً أفقدت على النبي تتنظيم المستنف من رجل بكراً والمستنف أو رافع أن خدير الله فروج البه أبو رافع فقال يارمون المنا إف خد فيها الاخياراً راجاً ، فقال «أعظه فن خدير الله المستنب قضاء وواه مسلم ومن من مسمود بقرض مسلما أحسنه فضاء من إلا كان كمستنف مرة ، وعن أنس قال المناز عوال المنطق المنافي المنافقة عمله والمنافقة بمنام أمثالها ، والفرض بنابة عند فقات با جبريل مابل الغرض المنظل على باب الجنة مكتوبا المعدفة بعدم أمثالها ، والفرض بنابة عند فقات با جبريل مابل الغرض المنظل

العن ولا ارتفق به والمسكات اذا دفعر ما يساوي كثابته فجا ارتفق بالاجل لانه كان يمكنه يسم الرهن اوبقاء السكتابة وبسترج من تسطيل منافع عبد، والفيان بخلاف هذا (التاني) أن ضرر الرهن يعم لانه يدوم بقاؤه عند المستري فيسنم البائم التصرف فيه والضان مخلافه

( فعمل) إذا احتف المسم والسمالية في حلول الاجل فالقول قول المسوالية لا ممكر، وإن احتلفا في أداء المسم فيه فالقول قول المسم لذلك ، وإن احتلفا في قبض النمن فالقول قول المسمالية لذلك، وإن اتفقا عليه وقال أحده اكمان في المجلس قبل التفرق وقال الآخر بعده فالقول قول من بدعي القبض في المجلس. لان معه سلامة المقد وإن أقام كل واحد منا يبينة بموجب دعواه قدمت أيضاً بينته لا باشية والاخرى نافية

# باب القرض

والقرض نوع من السلف وهو جائز بالسنة والاجاع أما السنة فروى أبو رافع ان النبي مسليليني السسف من رجل بكر والفراد النبي مسليليني السسف من رجل بكر والفرون النبي ما المسلف من رجل بكر و السيال المسلف المسلف المسلف المسلف المسلف المسلف أو المسلف المسلف أو المسلف المسلفة المسلف المسلفة المسلف المسلف المسلفة المسلف المسلفة المسلف المسلفة المسلف المسلفة المسلف المسلفة المسلف المسلفة المسلف المسلف المسلفة المسلفة المسلف المسلفة المسلف المسلفة المسلفة المسلفة المسلفة المسلف المسلفة ال

الغاً فكانه ماقيض المن ولا ارتفق به والمكاتب اذا دفع ما يساوي كتابته فما ارتفق بالاجل لانه كان يمكنه فيم الرهن وابقاء الكتابة ويسترخ والفهان بخلاف هذا (والثاني) أن ضرر الرهن بهملانه يدوم بقاؤه عند المشتري فيسلم البائع التصرف فيه والضيان بخراؤه

(فصل) و أذا حنف النم والمنظم إليه في حلول الاجل قانفون أول النميز أيه لائه منكر ، وأن احتفا في أداه المسرفية النه فتكل المنظم وأن احتفا في أداه المسرفية القول قول المسلم الله لذلك وأن انتفا عليه وقال أحدهما كان في الجلس قبل التفوق . وقال الآخر بعده ةالفول قول من يدعي النبض في المجلس لان معه مسلامة العقد . وإن أقام كل واحد بينة بما ادعاء قدمت أبضاً يعته لاتها مثبتة بخلاف الاخرى .

### ﴿ باب القرض ﴾

ومو نوع من السنف وهو جائز بالسنة والاجاع ، أما السندة فروى أبو راف أن الني وسلك السنف من السنف وهو جائز بالسنة والاجاع ، أما السندة فروى أبو راف أن الني وسلك السنف من رجول كرم المستف من رجول كرم أو فقال المنظمة في المنظمة في المنظمة في المنظمة في المنظمة في المنظمة في المنظمة فقال المنظمة فقال المنظمة فقال المنظمة فقال المنظمة في المنظمة في المنظمة فقال المنظمة فقال المنظمة فقال المنظمة فقال المنظمة فقال المنظمة في المنظمة فقال ا

قال لان السائل يسأل وعنده ، والمستغرض لايستغرض الا من حاجة ، رواها ابن ماجه ، واحجم المسلمون على جواز الفرض

(المنني والشرح الكير) أحكام الفرض وصحته من جائز التصرف

( فعل ) والغرض مندوب اليه في حق المقرض مباح المفترض لما رويتا من الاحاديث ولما روى أبورى أبوريم والترفي والمورية أن التي يَعْتَلِينَّو قال و من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القبامة والله في عون البيد في عون أخيه الدرداء أنه قاللان أقرض دينارين م يردان م ن ضعا أحب إلي من أن أقسد بعا . ولان فيه تفريجا عن أخيه المياوقشاء خاجته وعونا له فكان مندوبا اليه كالسدة عليه وليس بواجب قال أحد لا إثم على من سئال القرض فا يعقرض وذلك لانه منا المروف فأتبه سدة التعلق ونيس يمكروه في حق المقرض قال أحد: ليس المقرض من المستقد يعيز ليس بمكروه وفي حق المقرض قال أحد: ليس المقرض من المستقد يعيز ليس بمكروه وفي حق المقرض قال أحد: ليس المقرض عالمان أبيد التي يعتبر المن المن من عدد يعين ما لا يقدر على وقائم، ومن أو ان يستقرض والموان التي مناه القرض عالمه ولا يغيزه من نقسه إلا أن يكون التي، اليسير الذي لا يتعذر رد مثله قال أحد الله أخرض له غير معروف بالوقاء لكونه تعربراً عال المقرض واضراراً به منا المناقد ما الوقاء الموقية تعربراً عال المقرض واضراراً به الما المقرض عالم والموانة له وتفريجا الكربة

( فصل) ولا يصح إلا من جائز التصرف لانه عقد على أنال فل يصح إلا من جائز التصرف كالميع وحكم في الاعجاب والقبول حكم البيم على ما مفى ، ويصع بانفظ الساف والفرض لورود من الصدقة إقال ﴿ لان السائل بسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة ، وواهم الزماجة وأجم المسلمون على جواز الفرض

(مسئلة) ( وهو من المرافق المندوب اليها في حق المقرض)

(نصل) ولا بصع الا من جائز النصرف كالمبع وحكه في الابحاب والغبول على مامضى ويصع بلفظ المام وانفرض لورود النمرع بهما وبكل لفظ بؤدي مناها نحو قوله ملكتك هذا على أن ترد (المنمى والنمرح الكبير) ( ( 9 )

(الجزء الراح)

فاستغرض يمدداً رد عدداً وان استغرض وزناً رد وزناً وهذا قول الحسن وابن سيرين والاوزاعي ، واستغرض أيوب من حماد بن وبد دراهم ممكة عدداً وإعطاء بالبصرة عدداً لانه وفاء مثل ما افترض فها يتعامل به الناس فأشبه مالوكانوا يتعاملون بها وزنا فرد وزنا

( فصل ) وبجب رد المثل في المكيل والموزون لا خام فيه خلافا ، قال ابن المنذر : أجمع كل من تحفظ عنه من اهل العام على ان من أساف جلقاً كا بجوز أن يسلف فرد عليه مثله ان ذلك جائز واناللسلف أخذ ذلك ولان الممكيل والموزون يضمن في النصب والاتلاف بمثله فكذا حاما، فأما غير المكيل والموزون ففيه وجهان (أحدهم) مجب رد فيمنه يؤم الفرض لانه لامثل له فيضمه بقيمته كعال

قاستةرض من فوبة غيره اليرد عايه بدله فى بوم نوبته فلا بأس وان كان غير محدود كرهته فكر مه إذا لم يكن محدوداً لانه لا يكن رد مثله وان كانت الدراهم بتعامل بها عدداً جاز قرضها عدداً وبرد عدداً وان استقرض وزنا رد وزنا ، وهذا قول الحسن وأبن سيرين والاوزاعي واستقرض أبوب من حماد بن زيد دراهم بحكة عدداً وأعطاء بالبصرة عدداً ولانه وقاه مثل ما اقترض فيا يتعامل به الناس فاشيه مالوكانوا يتعاملون بالوزن فاقترض وزنا وردوزنا

﴿مسئلة﴾ (ويثبت الملك فيه بالغيض)لانه عقد يقفالتصرف فيه علىالقبض فوقف الملك عايه كالهبة (مسئلة) (ولايمك المقرض استرجاعه)

وجمة ذلك ان القرض عقد لازمه من جية المنتوض جائز في حق المفترض فلو أواد المفرض الرجوع في عين ماله لم علمك ذلك ، وقال الشافعي له ذلك لان كل ما عالمه المطالبة عمله بمالك أخذه إذا كان موجوداً كالمنصوب والعاربة ، ولنا أنه زال ملكه عنه بقد لازم من غير خيارة بكن له الرجوع فيه كابيه وغارق المنصوب والعاربة فانه لم يزل منكه عنها ولا نه لا يملك المطالبة عناها مع وجودها وفي مستمنت بخلافه المؤسسة في (وله طلب بدار في العطال)

لانه سبب بوجب رد التل في التلبات فأوجه حالا كلانلاف ولو أفرضه تفاريق تمطالبه به جمة فله ذلك لان الجيم حال فأشبه ما لو باعه يبوط حالة تم طالبه بشنها جمة وان أجل المقرض لم يتأجل وكل دين حل أجله لم يسم مؤجلا بتأجيله ، وبه قال الارزاعي والشانمي وابن المنذر وقال مألف واللبث يتأجل الجيم بالتأجيل القول التي صلى الشعابه وسم المؤون عند شروطهم ولان المنذر وقال مألف علكان النصرف في هذا المقد بالاقالة والاهناء فلكا الزادة فيه كخيار المجلس ، وقال أبو حنيفة في الفرض وبدل المنف كفولنا وفي تمن الميع والاجرة والعمداق وعوض الحلم كقولها لان الاجل من غير زيادة ولانص فلالك لم يتأجل وبقية الاعواض بحيرة الزيادة فيها فجاز تأجيلها واتنا أن الحق بشبت حالا والتأجيل تبرع ووعد فلا يلزم الوق ، به كم لو أعاره شيئاً وهدذا لا يقتم عابد المسموط والمنازية فيلم في خواسته ، ولنا على أبي حنيفة أنها زيادة بعد استماد المنز الوالمقد فأشبه الفرض، وأما الاقالة في فسخ وابتدا، عقد آخر بخلاف مساتنا وأما خبار المجلس فهو منزلة البنداء المقد بدليل أنه بحري النيش نايشترط فيضه والنميين نا في الذمة وأما خبار المجلس فهو منزلة البنداء المقد بدليل أنه بحري النيش نايشترط قيضه والنمين نا في الذمة وأساة أو مكدرة نبحرمها وسدة) ( قان رده المقترض عليه ترمه قبوله ما فرنيب أو بكن فوسا أو مكدرة نبحرمها

الوط م بصح القرض لمدم النائل بانفرق ، ولان الابضاع عاصاط لها ، ولو ابحنا قرضهن أفضى بأن الرجل يستقرض أمة فيطؤها ثم بردها من يومه ، ومنى احتاج الى وطلها استقرضا فوطلها ثم بردها من يومه ، ومنى احتاج الى وطلها استقرضا فوطلها ثم بردها كا يستعبر الناع فينتف به ثم يرده ، ولنا انه عقد فائل للملك فاستوى فيه البيدوالاما كسائر المعقود ولا نسلم ضف الحليا فانه مطلق لسائر التصرفات بحالات المنترض ردها عنوع فائنا اذا فانا الواجب رد القيمة لم علك المفترض رده الامة واعا يردقيسها، وان سلمنا ذلك المكن متى قصد المقترض هذا لم محل له فعله ولا يصح افتراضه كما في اغترى أسمة لمناها أثم يردها بلغايلة أو بعيب فيها ، وان وقع هذا مح الاتفاق لم بنع الصحة كما فو وقع ذلك في ليطأها ثم يردها بينها عند حلول الاجل ، ولو تبت لينا الغرض ضيف لا يبيح الوط ، لم بنغ منه في الجواري كالميم في مدة الحيازات لم يغذل فرضاؤه وجائز أن القرض فيها يوجب ود ليس بثي وادال الرفل ، ودا تابع غير مدووقة الجزن لم يجز لان القرض فيها يوجب ود

المثل فاذا لم معرف المثالم ممكن القضاء ، وكذتك لو اقترض مكيلا أو موزونا جزافا لم بجزالة للكولو قدر، يحيال مينه أو صنجة مينها غير معروفين عند العامة لم يجز لانه لا يأمن تلف ذلك فيتمذر رد المثل فأشبه السام في مثل ذلك ، وقال الامام أحمد في ماه بين توم لهم فوب في أمام مساتا فاحتاج مضهم لمك أن بسنقي في غير نوبته فاستقرض من نوبة غيره ليرد عليه بدله في يوم نوبته فلابأس والأكان غير محدود كرهنه، فكرهه اذا لم يكن محدوداً لانه لا يمكنه رد مثه ، وال كان الدراع تعارفها عدداً

ضيف قانه لا ينمها من ردها على انفرض قلا يستباح به الوط، كانك في مدة الحيار ، وإذا بم يستح الوطء لم يصح الفرض لعدم الفائل لإنفرق ولان الابضاع تما يحتاث لها ولو أبتانا فرضهي النامي إلى أن الرجل يستقرض أمة فيطرها ثم يردها من يومه ومتى احتاج الى وشتها استفرضها فوصلها تمردها كم يستمير التناع فينتفع به تم يرده

والنا أنه عقد ناقل الدنك قاستوى فيه العبد والامة كمالن الدنود ولا نسبر ضف المنك قاله مطلق كمال التصوفات بخلاف الملك في مدة الحيورة وقولهم منى عاء المفترض ردها عملوج في تا إذا قاتما الواجب ودا اللهنمة لايمك المفترض ودالامة وإنما بردها بهنا وإن الدنا والمسائنة والمناسبة ولا يصح افترافه كما اوافقي أمة ليطأها تم يودها إلمائية أوبهيب فيها وانوقع حنا يحكم الاتفاق لم يتم الصحة كما لوقت فيك في النبع وكالوالمن الرية في الحروى وصوفة بصفاتها مم ودها بهنها عند حلول الاجل دولو تبدأ أن القرض ضيف لا يقيح الوث لم يتف منه في الحرواري كما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق اليس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق اليس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق اليس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق اليس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق اليس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق الميس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق الميس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق الميس بديء على ما عرف في مواضعه وعدم القائل بالفرق الميالة وهذا وهو جائل .

(فصل) ولواقترض دراهم أودنانير غير معروفة اوزن لم بحير لان غيرض فيها يوجب رد الثل قذا لم يعرف القدر لم يمكن الفضاء وكذلك لو اقترض مكهلا أو موزونا حزاف بحير كذلك واوقدوم يمكيال بعينه أوضعة بعينها غيرمعروفين عند للمامة لمرخيز لا ، لايأن ناف ذلك فيتمشر ردانت المشهم السلم وقد قال أحمد في ماء بين قوم لهم نوب في أيام مسهة قحالتٍ بعضه الى أن يستقى في غير نوبته

.الانلاف والغص ( والثاني ) مجب رد منه لان الني صلى النَّاعليه وسلم استسانت من رجل مكر أَفر دمثله. وتخالف الانهزف فانه لأمساعة فيه فوجبت القيمة لانها أحصر والفرض أمهل ولهذا حازت النسشة فه فيها فه الربا ويعتر مثل صفائه تقريباً فان حقيقة المثل أمّا توجد في المكيل والموزرن فان تعذر المثل فعليه قيمته يوم مدر المثل لان الغيمة نبتت في ذمته حيثك ، وإذا قلنا نجب الفيمة وحبت حين القرض لانها حينئذ ثبنت في ذمته

#### السلطان فيكون له القيمة وقتالقرض)

مجوز للمقترض ود ما اقترضه على المقرض إذا كان على صفته لم ينقص ولم محدث به عيب ويلزم المقرض قبوله لانه على صفة حته أشبه ما لوأعطاه غيره وقياساً على المسلم فيه وسواء نثير سعره أولم يتغير ويحتمل أن لابلزم انقرض قبول غبر المثلى لان الفرض فيه يوجب رد القمة علىأحدالوجهين قذا رده بعينه لم يرد الواجب عليه فإنجب قبولة كالبيع

(فصل) قان تميب أوتغير لم محب قبوله لانعليه في قبوله ضرراً لأنه دون حقه فأشبه ما لونقس وكذلك انكان القرض فلوساً أو مكسرة فحرمها السلطان وتركت المعاملة بها لانه كالعبب فلا يلزمه قبولها ويكون له زينتها وقت الفرض سواء كانت باقية أو استبلكها نص عابه أحمد في الدراهم المكسرة فقال بقومهاكم تساوي يوم أخذها ثم يعطيه ﴿ وسواء نقصت قيمتها فليلا أُو كُنْهِما ۚ وَذَكَرَ أَبُو بَكُر في الثنيبة أنه يكون له قبيتها وقت فسدت وتركت المعاملة بها لانه كان يلزمه رد منهما ما داءت نافعة فاذا فيمدت انتقل الى فيمتها حيثذكم لوعدم النال . قال الفاضي هذا إذا انفق الناس على تركما فأما إن تهامارًا بها مع تحرم السلطان لها لزمه أخذها ، وقال مانك وانتيت وانشافهم كيس له إلا مثل ما أقرضه لان ذلك ليس بعيب حدث فيها فحرى مجرى رخص سعرها

ولنا أن تحريمالسلطان منع الناقيا وأبطل مأليتها قاشبه كمرها أوتاف أجراء والمارخصالسعو فلاينع سواءكان قليلا أوكثيراً لانه لم مجدث قبها شيء أنا تغير السعر قاشبه أحَلفانا إذا رخصت أو غات وكذلك مخرج في المدوشة إذا حرمها السلطان

﴿مَسْنَةَ﴾ (وَتجِب ردائنل في الكَبَل والموزون والنبية في الجواهر ونحوها وفها-وي ذلك وجهان) لا نعز خلاة في وجوب رد النتل في المكيل والنوزون ، قال ان المنذر الجمُّ كن من تحفظ عنه . من أهل الدير على أن من أسات سلفاً مما بجوز أن يسلف فرد عليه منه أن ذلك جائز وأن للمسلف أخذ ذلك ولان الممكيل والموزون يضمن في النصب والاتلاف عنله فكذا هبنا قان أعوز انثل لزمته قيمته يوم الاعواز لانها حينله ثنيت في الذمة وبرد النيمة في الحواهر ونحوها إذا قانا بجواز قرضها لانها من ذوات النبم ولامثل لها لانها لا تنضبط وفيا سوى ذلك وحهان ( أحده) ) برد القيمة لان ما أوجب المثل في المثنيات أوجب القيمة فها لامثل له كلا يزف (والثاني) خِب رد منه لان النبي صلى الله عليه وساير استسلف من رجل بكر آ فرد منه، ولان مانيت في النامة في الساير نبت في الفرضُ كاللم ومخالف الاللاف قاتلا سامحة فيعاوجيت القيمة لأنها أحصر والفرض أسهار وأمنا جازت اللحيثة فيها فيه الربا ويعتبر مثل صفاته تقريباً قان حقيقة التان إنّا توجه في السَّمَان والموزون فان تعدُّو **المثل**. قَمَايِهِ قِيمَة بِومِ النَّهُ رَوَاوَا قَمَا تُحِلُّ القِيمَة وجِبَ حَنْ الفَرْضُ لأَنْيَنَا حَبَلَمُ اللَّمة و

( نصل)وبجوز قرض الحيز ورخص فيه أبو قلابة ومالك ومنع منه أبو حنينة أ. و لنا أنه موزون فياز قرضه كسائر الموزونات ، وإذا اقرضه بالوزن ورد مثله بالوزن جاز وان أخذه عدداً فقال النبريف أبو جيفر فيه روايتان ([حداممًا) لانجوز لأنه موزون أشبه سائر الموزونات (واثانية) يجوز . قال ابن أي موسى إذا كان يتحرى أن يكون مثلا عنل فلا محتاج الىالوزن.والوزن أحسالي . ووجه الحواز ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : قلت بارسول الله إن الحيران يستقرضون الحنز والحَمْرُ وَبِرُ دُونِ زَيَادَةً وَتَقْصَاناً فَقَالَ ﴿ لَا بَأْسُ أَنْ ذَلِكُ مِنْ مِرَافِقَ أَلْنَاسَ لا بِرَادَ بِدِ الْفَضْلُ ﴾ ذكره أبو بكر في الشاني باسناد. وفيه أيضاً بإسناد. عن معاذ بن حبل أنه سئل عن استقراض الحبز والحمير فغال سبحان الله [:ا هذا من مكارم الاخلاق فحذ الكبير واعط الصغير وخذ الصغير وأعط الكبير خركم أحسنكم فضاء سمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ولان هذا مما ندعو ألحاج اليد ويشق اعتبار الوزن فيه وتدخله المسامحة فحاز كدخول الحام من غير تقدير أُخرة والركوب في سَنِينَةُ اللامِ وأشاه هذا ، فإن شرط أن بعطية أكثر نما أفرضه أو أجود أو اعطاء مثل ما أخذ وزاده كمرة كان ذلك حراماً وكذلك إن أقرضه صفراً قصد أن يطلبه كبيراً لانالاصل محرم ذلك وانها أبسح لمشقة إمكان النحرز منه فاذا قصد أوشرط أو افردت الزيادة فقد أمكن التحرز منه فحرم محكم الأصلُّ لما لو فعل ذلك في غيره

#### (مسئة ) (ويثبت الموض في اللَّمة حالا وأن أُحِله )

لات التأجيل في الحال عدة وتبرع فلم يلزم الوفاء به وفيه اختلاف ذكرناء فيها مفي ويثبغي أن يفي له يما وعده .

(مسئة) (ويجوز شرط الرهن والضمين به) لان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه على شعير أخذه لاهله منفق عليه .

(فصل) ويجوز قرض أخز ورخص فيه أبو قلابة ومالك ومنع منه أبو حشيفة ، ولنا أنه موزون فجاز قرضه كسائر الموزونات وإذا أفرض بالوزن رد المفترض مثبة بالوزن وان استقرضه عدداً رده عددًا وقال الشريف أبو جنفر فيه روايتان (إحداهما) لابحوز كمان الموزونات (والثانية) بجوز وقال ابن أبي موسى إداكان يتَّحرى ان يكون مثلا عثل في مختاج هَـــوزن والوزن أحبــإلى ووجه الجواز ماروت عائشة قالت قت بارسول انت أن الجران يُفتّرضُون الحَبْرُ والحَمْرُ وبردون زبادة ونتصاناً فقال ٧٤ باس إن ذلك من مرافق الناس لا براد به الفضل » رواه أبو بكر فيالشافي باسناده وروي أيضاً بإسناده عن معاذ ن جبل انه سئل عن استقراض الحبز والحمير فقال «سبحان الله أنما هذا من مكارم الاخلاق فحذ البكير واعط الصغير وخذ الصغير واعط الكير خركم أحسنكم قضاء سمت رسول الله بَشَيْنَةِ بقول ذلك . ولان هذا ما تدعو الحاجة اليه ويشق اعتبار الوزن فيه رندخه السامحة فأشبه دخوليالحام والركوب فيسفية الملاح منغير تقدير أجرة فانشرط أن يعطيه اكثر ما أقرضه أوأجودكان ذلك حراما وكذلك ان أقرضه صنيراً قصد أن يعطيه كيراً لانالاصل تحريمذلك وأعا أيح لشفة امكان النحرز بنه قاذا نصد أوشرط او افردت الزياءة فقد امكن النحرز منه فحوم بحكم الاصلكا لوفعل ذلك في غيره

الذي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع وسسلف ولانه شرط عنداً في عند فلم مجزكما لو باعه داره بشرط أن ببيمه الآخر داره ،وان شرط أن يؤجره داره بأنل من أجربها أو على أن يستأجر دار المفرض بأكثر من أجرتها أو على أن يهدي له هدية أو يعمل له عملا كان أبلغ في النحريم وإن فعل ذلك من غير شرط قبل الوقاء لم يقيله ولم بحر قبوله الا أن يكافئه أو بحسبه من دينه إلاأن يكون شيئًا جرت المادة به بينها قبل الغرض لما روى الاثرم أن رجلاكان له على ساك عشرون درهما فِيل بدي اليه السمك ويقومه حتى بلغ ثلاثة عشر درها فسأل أن عباس فقال أعطه سبعة دراهم 🕤 وعن ابن سيرين أن عمر أسلف أبي بن كعب عشرة آلاف درهم فأحدى اليه أبي بن كعب من عمرة أرضه فردها عليه ولم يقبلهافاً ناه أبي فقال لقد علم أهل المدينة أنى من أطبيهم ثمرة والعلاحاجة لنافع. منت هديننا ? ثم أهدى اليه جد ذلك فقبل ، وعن زر بن حيش قال : قات لا بي بن كعب إني أريد أن أسير إلى أرض الحِباد إلى العراق فقال : انك تأتي أرضاً فاش فيها الربا قان أقرضت رجلافرضاً فأتاك بقرضك ليؤدي اليك قرضك ومعه هدية فاقض قرشك واردد عليه هديته رواهما الانرم، وروىالنخاري عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قدمت المدينة فلقيت عبد الله ن سلام وذكر حدثًا وفيه ثم قال لي إنك بأرض فيها الربا فاش فاذاكان لك على رجل دين فأهدى اليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذه نانه ربا ، قال ابن أبي موسى ولو أقرضه قرضاً ثماستعمه عملالم . بكن ليستعمله مثله قبل القرض كان قرضاً جر منفعة . ولواستنا اف غرته ولم نكن أنعادة حرب بينها أ بذلك حسب له ما أكاء لما روى إن ماجه في سننه عن أنس قال قال رسول الله عِيَنِيِّيِّي ﴿ إِدَانُونِ صَ أحدكم قرضاً فأهدى الله أو حمله على الدان تعلا مركم، ولا يعبله إلاأنكون جري يونه وبينه قبل ذلك " وهذا كله في مدة القرض؛ قامًا بعد الوقاء فهو كالزيادة من غير شرط على ما حنذ كره إن شاءات تعالى. ( فصل ) قان أق نـٰه مطلقا من غير شرط فقصاه خيراً منه في القدر أو الصفة أو دونه برضاها

( وصل ) فان اور قد مطلقا من غير شرط فعصاه حيرا مله في عدر او انصفه و دونه برصلهم جاز وكذلك إن كتب له بها حقيجة أو قضاء في بلد آخر جاز ورخص في ذلك ابن عمر وسيد بن ضرر بواحد منفها والشرع لا يرد بتحريم الصالح التي لا مفرة فيها ولان هذا لبس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص فوجب إنقازه على الاباحة .

ور بي معنى المسطوع وهجب البدور على الهجمة الله أو أن يقرضه الدنية في مره أخرى إنجز لأن (فاصل) وأن شرط أن يؤجره داره أو يبيعه شيئاً أو أن يقرضه الدنية في مره أخرى إنجز لأن النبي عليه الله الله على الله على المسلم عقداً في عقد فإ مجزكاً لو بأنه داره . بشرط أن يبيعه الأخر داره ،وإن شرط أن يؤجره داره بأفل من أجرماً أو على أن يستأجر دار المقرض بأكثر من أجر با أو على أن بدى له أو بعدل له عملاكان ابلغ في التحريم

( فصل ) وأن شرط أن يوفيه أنقص ما أقرضه لم بجز إذا كان ما مجري فيه الرا لانشائه إلى قوات المائة فيا هي شرط فيه ، وإن كان في غيره فكذتك وهو أحد الوجبين لاصحابالشافس لأن الفرض بتنفي ودائل وشرط القصان مخالف متنشاه فلر بحر كشرط الزيادة ولهم وجه آخر أنه مجود لانالفرض جل للرفق بالمستقرض وشرط القصان لا خرجه عن موضوعه بخلاف الزيادة

(مسئة) (وان فعال ذلك من تمير شرط أوفضاء حَيِراً أوأهدى له هدية بعد الوقاء حِيَّز) -----وكذلك ان كتب له سنفتجه أو قضاء في بلد آخر خـبراً منه جَاز، ورخص في ذلك ابن عمر (المغني والشرح الكبير) (الحَيْرِ اللَّهِ إِلَيْهِ ) (الحَمْرِ اللَّهِ إِلَيْهِ )

( فصل ) وكل قرض شرط فيه أن يزيده فهو خرام بنير خلاف. قال ان المنذر: أحموا على أن المسلف إذا شرط على المستسلف زيادة أو هدية فاسلف على ذلك أن أخذ الزيادة على ذلك رما وقد روي عن أبي بن كمب وان عباس وان مسمود أنهم تهوا عن قرض حَبر منفعة ولانه عندارقاق. وقربة قاذا شرط فيه الزيادة أخرجه عن موضوعه ، ولافرق بين الزيادة فيالقدر أو فيالصفة مثل أن يقرضه مكسرة ليمطيه صحاحا او نقداً ليمطيه خيراً منه وان شرط أن يعطيه إيا. في بلد آخر وكان لحمله مؤنة لميجز لانه زيادة وان لم يكن لحمله مؤنة جاز وحكاه ان النذر عن على وان عاس والحسين ابن على وكي الزبير وأن سيرن وعدالرحن بن الاسود وأيوب السخيابي والثوري وأحمدواسحاق وكرهه الحسن البصري وميمون ن أبي شبيب وعبدة بن أبي لبابة ومالك والأوزاعي والشافعي لانه قد يكون في ذلك زيادة وقد نص أحمد على أن مرح شرط أن بكتب له بها سفتجة لم بجز، ومعناه اشتراط القضاء في بلد آخر، وروى عـه جوازها لـكونها مصلحة لها حِمـماً، وقال عطاء :كان ان الزير بأخذ من قوم بمكة دراعم ثم يكنب لمه بها ألى مصب بن الزبعر بالعراق فأخذونها منه فسئل عن ذلك ابن عباس فلم بو به بأساً ، وروي عن علي رضي الله عنه أنه مسئل عن مثل هذا فلم يو به بأماً ، ونمن لم يو مه بأساً إن سيرين والنخمي ، رواه كنه ...ميد ، وذكر الغاضي أن للوصى قرض مال الباتم في بلد ليوفيه أن بلد أخرى ليربّ خطر الطريق، والصحيح جوازه لانه مصلحة لها من غير ضرر تواحد منتها والثمرع لا يرد يتحريم النصالح التي لا مضرة فيها بل يمشروعيتها ، ولان هذا ليس تنصوص على تحر ته ولا في معنى النصوص فوجب إبقاؤه على الاباحة وإن شرط في الفرض أن يؤجره داره أوبيبعه شيئًا أو أن يقرضه المقترض مرة أخرى لربحز لان

(مسئة) (ولا مجوز شرط مامجر تماً نحو أن يحكه داره او يتفه خبر ً منه او في بلد آخر وبحدل جواز هذا الشرط)

كل قرض شرط فيه الزيادة فيو حرام يمبر خلاف. قال إن المنفر أجموا على أن الساف الذا شرط على الستسلف زيادة أو هدية فأسلف على ذتك أن أخذ الزيادة على ذتك رباء وقد ووي عن أبي بن كعب وابن عباس وابن مسود أنهم الموا عن قرض حر منتمة ولا له عقد أرقق وقرية قاذا لمرط فيه الزيادة أخرجه عن موضوعه ولا فرق بين الزيادة في الفسدر أو في الصدة مثل أن يقرض مكسرة أيديه بحياء أو نقسداً ليعظه خيراً منه فقد روي عن احمد اله لا موزة أينا فان شرط أن يعليه لا موزة أن نقد روي عن احمد الله لا موزة أينا فان شرط أن يعليه لا موزة أينا فان شرط أن يكن المد الله والدوزاعي والشافعي لا له قد يمكن في ذاك لزيادة وقد أن السلام الموزة والمائل المتعادة لم يكن والمناه المناه بها المتعادة لم . وحكاه عن علي وابن عبس واحسن بن علي وابن الرجر دان سرين وجد الرحن بن مصلحة لم . وحكاه عن علي وابن عبس واحسن بن علي وابن الرجر دان سرين وجد الرحن بن الالود وابوب السختيان والتوري واسحاق واختاره . وذكر القادي ن المي قرض مال اليتم في الالود وابوب السختيان واليوري واسحاق واختاره . وذكر القادي ن المي قرض مال اليتم في الالهود وابوب السختيان واليوري واسحاق واختاره . وذكر القادي ن المي قرض مال اليتم في بلا لموفية في بالداخية في العرب على المناه على المناه على المناه في المناه على المناه في الداخية في المناه على المناه في الداخية في المناه على المناه في المناه في الداخية في المناه في المناه في المناه المناه في المناه في المناه في المناه في المناه المناه في المناه في المناه في المناه في المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه في المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه في المناه الم

المسيب والحمن والنخي والشعبي والزهري ومكعول وقنادة ومالك والنانعي وإسحاق ، وقال أبو الحُمَّالَ إِن قضاه خيراً منه أو زاده زيادة بعد الوناء من غير مواطأة نعلى روايتين ، وروي عن أبي بن كعب وابن عباس وان عمر أنه بأخــذ مثل ترضه ولا يأخذ فضلا لانه أذا أخــذ فضلاكان قرضاً جرمنفية

(المنني والشرح الكر)

وثا أن التي شخصي الشيرة السلف بكراً فرد خبراً منه وقال (خبركم أحسنكم فضاء ) منفى عليه وللبخاري ( أفضلكم أحسنكم فضاء ) ولانه لم يجبل تلك الزيادة عوضاً في القرض ولا وسية اليولا إلى استيقاء دينه فحلت كالو بالمجتبر في من قال ابن أبي موسى إذا زاده بعد الوقاء فعادالمستقرض بعد ذلك بلتمس منه قرضاً ثانياً فضل لم يأخذ منه إلا مثل ما أعطاء قال أخذ زيادة أو اجود مما أعطاء كان حراما قولا واحداً ، وال كان الرجل معروفا بجسن الفضاء لم يكره الوالمه ، وقال القاضي فيه وجه آخر أنه يكره لانه يطلعه في حسن عادته وهذا غير صحيح فان التي يشتين كان معروفا كسن الفضاء فبر الناس وأفضلهم وهو أولى انتاس بقضاء حاجه وإجابة سئته وتفريج كربته فلا يجوز أن يكون ذلك مكروها وأعايم منها فأخذها مجميع حقه لم يجرز قولا واحداً لان ذلك معاوضة تنفير من طرحاً من نه كان ربا

وسيد بن السبب والحسن والنخبي والندبي و الزهري وتنادة ومكمول ومائك والشانسي واسجاني. وقال أبو الحشابان تضاه خيراً منه أو زاده زيادة بعد الوقاء من غير شرط ولا مواشأة فعلى روايتين وروي عن أبي بن كسبوان جاس أنه بأخذ مثل قرضه ولا بأخذ فضلا تشهر بكون قرضاً جرر متسة

ولنا أن الذي حتى أنه عنه وما استاف بكراً فرد خيراً منه وقال خيركا أحسنكم قطا. ا منفق عليه ولانه لم يجيل ثنك الزيادة عوضاً في الفرض ولا يمية البه ولا ألى استيفا، ديه أشه ما نو لم يكن قرض ، وقد أن ابن موسى إذا زاده بهند لوفه أو المنتقرض بعد ذتك ينتمس منه قرضاً ثانياً فقعل لم يأخذ منه إلا مثل ماأعظاء . قان الحذ زيادة أو اجود ما أعطاء حرم قولاواحداً واذا كان الرجل معروة بجس النقفاء لم يكره افراضه ، وقال القاضي فيه وجه آخر أنه يكره لأنه يعلم في حسن عادته وهذا لا يصح قان النبي على الله عليه وسركان معروة بحسن المتفاء في لا المتابق في وحيد أخراله وقل الثاني محمد أن بقول افراضه مكره في ولان المروف مجسن الفقاء فير الناس وأفضائه وهو أولى الثاني بغضاء حاجه واجابة مسألته وتفريح كربه فلا يجوز أن يكون ذلك مكروها ، وانها عنم من الزيادة المشروطة ، ولو أفرضه مكرة فياء مكام ا بصحاح به ير شرط جزز ، وأن جاء بصحاح أقل منها فأخذها مجميع حقه لم يجز لان ذلك ما وضافته للقد بأقل منه فكان رباء وكذلك ما يشترط فيه المائه في المنافقة أو عسه من دنه .

وَفَاكَ لِمَا رَوَى الْأَثْرِمِ أَنْ رَجِّلَا كَانَ لِهَ شَى سَائِنَاعَشُرُونَ دَرَهَمَا خَبِلَ بِهِ فَيَ السَّلَ وَيَقُومُهُ حَى بِنْغَ ثَلَاثَةً عَشْرٍ دَرِهَا فَسَالًا لِنِ عَبَاسَ نَقَالَ : اعْنَهُ سِبَةً دَرَاهُمْ ، وعَنْ النِّ بِرِئ أَنِّ بِنَ كُمْبِ عَشْرَةً آلَافَ دَرِهُمْ فَاهِدَى إِنَّهِ أَنِّ يَنْ كُمْبِ مِنْ تُمِرَةً أَرْضَهُ فَرَدَهَا

( فصل) وان شرط في الفرض أن يوفيه أنقص مما أفرضه وكان ذلك مما يجري فيه الربآ لم يجز لافضائه إلى فوات المالة فها هي شرط فيه ، وان كان في غيره لم يجز أيضاً وهوأحد الوجبون/لصحاب الشافعي ، وفي الوجه الآخر يجوز لان الفرض جعل للرفق بالمستقرض ، وشرط النفسان/انخرجه عن موضوعه بخلاف الزيادة . ولما أن الفرض يقتضي المنافق طالقتصان مخالف منتضاه فلز يجز كسرط الزيادة

موضوعه مخالاف الزيادة . ولذا أن الفرض يقتضي المثل فتعرط التضائ بخاف منتضا فلم بحير كشرط الزيادة (فصل) ولو افترض من رجل صف دينار فدفع البه ديناراً صحيحاً وقال نصفه قضاء وضفه وديمة عندك أو سلما في شيء صح ، وإن امتم المفرض من قبوله فله ذلك لان عليه في الشرك ضرراً ولو امترى بالنصف الثاني من الدينار سلمة جاز إلا أن يكون ذلك عن مشارطة فقال أفضيك صحيحاً بمرط أن المخذ منك بمضفه الباقي قبصاً فانه لا مجوز لانه لم يدفع ابد صحيحاً إلا ليطبه بالنصف الباقي فضل ما بين الصحيح والمكور من النصف المنفي ولو لم يكن شرطاً جاز فان تركنات فعد ما أخذ عنده وديمة جاز وكانا شركين فيه وإن انتفا على كمره كسراه فان اختلفا لم بحبر أحدهما على كسره لانه في يقتمه فيسته

( فصل ) ولو افلس غريمه فأقرضه الفاً ليوفيه كل شهر شيئًا معلوما جاز لانه أنما أتنع باستيفاء ما هو مستحق له ولوكان له عايمه حنطة فأفرضه ما يشتري به حنطة يوفيه إباها لم يكن محرما النك. ولو

ما هو مستحق له ولو كان له عليه حطه وقوصه ما يدبري به حله بويسه إسام وعديد الولاي و الله و ال

(فعال) ولو اقترض قعف دينار فدنم اليه المقترض ديناراً صحيحاً وقال نصفه وفاه وضفه وديمة عندك أو سلم في شيء صح ولا بلزم المقرض قبوله لان عليه في الشركة ضرراً ، ولو اشترى بالنصف الباقي من الدينار سلمة جاز ، فان كان بشرط مثل أن يقول أقضيك صحيحا بشرط أن آخذ منك بنصفه الباقي قبصا لم يجز لانه لم يدفع البه صحيحا الا لبعطيه بانصف الباقي فضل ما يين الصحيح والمكور من النمف المقضي واست انتفاع كدر مكراه ، وان احتاما لم مجد أحدهما على ذلك لا نه يغض قيمته .

( فصل ) ولو أفلس غربمه فأفرضه ألفا ليوفيه كل شهر شبئا مطوما جاز لانه أبحدا اكتمع بالمقباء ما هو مستحق له، ولوكان له عليه خلطة فأفرضه ما يشتري 'به خلطة يوفيه إياها جاز لذلك، ولو أداد رجل الديمة إلى عياله تقافاتر نها رجلا على أن يدنها إلى بالدفار المرادا لم يأخذ عليها شيئاً ولو اقرض اكاره ما يشتري به بقراً بساعاتها في أرضه أو بذراً بذره فيها فان شرطادات في القرض لم مجز لانه شرط ما ينتفع به فأشه شرط الزيادة وان لم يكن شرطا فقال أبن اب وسي لانجو زلانه قرض جر منفه . قال ولو قال افرضني الفا وادفع إلى ارضك ازرجها بالتك كان خيئاً والاولى جواذ ذلك أذا لم يكن مشروطاً لان الحاجة داعية اليه والمستفرض أنما يقصد تقد نفسه وأنما بحصل انتفاع المفرض ضماً فأشبه اخذ السفتجة به وإنما رق له يقد قد مصلحة لم المجمعا فأشبه ما ذكر فا

( فصل)قال احمد فيمن افترض من رجل درائج وابتاع بها منه شبئا فخرجت زيوفا فالسع جائز ولا يرجع عليه بشيء يعني لا يرجع البائع على المشتري ببدل النمن لاتها دراهمه فعيبها شايدواتما لهعلي المشتري بدل ما أقرضه إياء بصنته زبوفا وهذا محتمل أنه اراد فها أذاباته السامة بهاوهو يعاعبها فاما أن باعه في ذمته بدراهم ثم قبض هذه بدلا عنها غير عالم بها فيذبي أن بجب له دراهم خالية من السيب ورد هذه عليه والمشتري ردها على البائع وفاء عن الغرض ويتي النمن في ذمته ، وان جسبها على البائم وقاء عن الفرض ووقاء الثمن حيداً جاز ، قال ولو افرض رجلا دراهم وقال اذا مت فأت في حل كانت وصبة ، وإن قال أن مت فأنت في حل لم يصح وذلك لان هذا أبر أ. معلق على شرطولا بصح تعليقه على الشروط والاول وصية لانه علق ذلك على موت نفسه والوصة جائزة ، قال ولو افرضه تسمين دينارا ينانة عدداً والوزن واحدوكات لا تنق في مكان إلا بالوزن جاز ، وإن كات تنفق برءوسها فلا وذلك لانها إذاكانت تنفق في مكان برءوسهاكاز ذلك زيادة لان التسمين من النائة تقوم أراد رحل أز بيت إلى عباله نفلة فأقر نها رحلا على أن يدفيها الى عباله فلا بأم إذا لم يأخيذ عليها شبئا وإن أفرض أكاره ما شعرى به بقرأ همل عليها في أرضه ، أو بذراً يسدره فيها ، فان كانشرط ذلك في انقرض لم بجز لانه شرط ما بنتغم به أشبه الزيادة ، ه أن لم يكن شرطا فقال ابن أبي مومي لا مجوز لانه قرض حر منفعة . قال ولو قال أفرضي ألفا وادفع إلي أرضك أزرعها بالثاث كان خيبناً . قال شيخنا . والاولى جواز ذلك إذا لم كن مشر وطا لان الحاجة داعية الـه والستقرض إنما يقصد نفع نفسه ، وإنما بحصل انتفاء المقرض ضمنا فأشبه أخذ السفنجة به وإبفاءه فيبلد آخر من حيث أنه مصاحة لها جميعا ( فصل ) قال أحمد في رحل اقترض دراهم وابتاع بها منه شبئا غرجت زيوفا فالبيع جائز ولا يرجع عليه بشيء . يشي لا يرجّع البائع على المشتري ببدل النمن لانها دراهمه بعينها فيهما عليه وأعا له على المشتري بدل ما أقرضه إ اه بصفته زيونا وهذا محتمل أنهأراد فها إذا باعه السلعة بها وهو يعلم عبنها ، فأما أن باعه في ذمته بدراهم ثم قبض هذه بدلا عنها غير عالم بها فيبغي أن يجب له دراهم خَالِية من العب وبرد هذه عليه وللمشرى ردها على الباثم وفاء عن القرض وبيقي النمن في ذمته ، فان حسبها على البائع وفاء عن القرض ووفاء المن حيداً جاز ، قال ولو أقرض رجلا دراهم وقال اذا مت فأنت في حل كانت وصية ، وإن قال إن من فأنت في حل لم يصح لان هذا إبرا. مملق على شرط ولا يصح ذلك والاول وصية لانه علمة على موت نفسه وذلك جائز . قال ولو أقرضه تسعين دينارا وزنا بمائة عدداً وزمها تسعون وكانت لا تنفق في مكان الا بالوزن جاز ، وان كانت تنفق بر وسها فلا وذلك لامًا أذا كانت تنفق في مكان بر وسهاكان ذلك زيادة لان تسمين من المائة تقوم

معام انتسمين التي أفرصه إياما ويستفضل عشر، ولا بجود أشتراط الزيادةواذا كاس لاتنفق إلابالوزن فلا زيادة فيها وإن كثر عددها . قال ولو قال اقترض لي من فلان مائة ولك عشرة فلا بأس ، ولو قال اكفا , عن ولك الف لم يحمّل وذلك لان قبله أقدض لم وال عشرة حيالة على ما راح فجانيت كما لو قال ابن لي هذا الحائط ولك عشرة واما الكفائة فان الكفيل يلزمه الدين قاذا اداء وجب له على المكفول عنه فصار كالفرض فاذا اخذ عوضا صار الفرض جاراً للمنفة فلر مجز

(فضل) قد ذكر نا ان المستقرض برد المثل في المثلبات سواه رخص سعره أو غلا أوكان ما له ولا بنا افرضه موجوداً ببنه فرده من غير عب محدث فيه لزم قبوله سواه تغير سعره او الم يتغيره وإن حدث به عب لم يلزمه قبوله ، وان كان الفرض فلوساً او مكمرة فحربها السلطان وتركت الماملة بهاكان المفرض فيتها ولم يلزمه قبولها سواء كانت قائمة في بده او استهل كها الانها تعبيت في ملكه نم عليه احمد في الدراهم المكمرة وقال يقومها كم تساوي بوم احذها مم يعطيه وسواه نفحت قبيتها قليلا او كثير أقال النافي هذا اذا اتفق الناس على ركها فأما ان تعاملوا بها مع محرم السلطان لها مؤده احذها ، وقال مالك واللبت بن سعد والشافي ليس له إلا مثل ما افرضه الن فوال ماليها فأشبه كمرها و تفا اجزائها واما رخص السعر فلا يتم ردها سواء كان كثيراً مثل ان كانت عشرة بدائق قصارت عشر بدائق او قليلا لانه لم مجدث فيها غيره المنا الأخية إذا رخص السعر فلا يتم ردها سواء كان كثيراً مثل ان كانت عشرة بدائق او غات عشر بدائق او قليلا لانه لم مجدث فيها غيره إلى عشر المعر فأديه الحليقة إذا رخصت الوغات

( فصل ) وإذا أفرضه مالحمله مؤة تم طائبه عنه بيلد آخر لم يلزمه لانه لا يلزمه حمله الخاذات البلد قال مالحمله مؤة تم طائبه عنه بيلد آخر لم يلزمه لانه لا يلزمه حمله الخاذات البلد قال طائبه بالقيمة لانه وبا احتاج إلى حمله الى المسكن الذي أفرضه فيموله المثالبة بقيمة ذلك لان عليه ضرراً في قبضه لانه وبا احتاج إلى حمله الى المسكن الذي أفرضه فيه لانه المسكن الذي تجب التسليم فيه وان كان القرض أعانا أو مالا مؤتة في حمله وطالبه بها وحما يبلد آخر لزمه دفعه اليه لان تسليمه اليه في حمدا البلد وغيره واحد

مقام النسمين التي أقرضه اياها ويستفضل عشرة ولا مجوز اشتراط الزيادة ، وإذا كانت لا تنفق الا بالوزن فلازيادة فيها وإن اختلف عــددها ، قال ولو قال اقترض لي من فلان مائة ولك عشرة فلا بأس ، ولوقالها كفل عني ولك أنسال بجزوذلك لانوله اقترض لي ولك : شرة جالة على فعل مباح فجازت كما لو قال ابن لي هذا الحائطولك عشرة ، وأمالك فالة فلا ن الكفيل بلزمه أداء الدين فاذا أداه وجب له على المكفول عنه فعاركا لفرض ، فاذا أخذ عوضاصار قرضا جر منفة فم بجز

﴿ مَسَانَةً ﴾ ( وإذا أفرضه أثمانا فطالبه بها ببلد آخر لزمته ، وإن أفرضه غيرهًا فطالبه بها لم تلزمه فإن طالبه بالنيمة لزمه اداؤها )

وجماً ذلك أنه إذا أفرضه مالحلى مؤنة وظالبه عنه بلدآخر لم بلزمه لانه لابلزمه حمه إلى ذلك البلد، فان تبرع المنترض بدفع المثل وأبي الفرضة بوله نله ذلك لان عامه ضرراً في قبشه لانه ربما احتاج الى حمله الى الم كان الذي أفرضه فيه بوله الطالبة بقيمة ذلك في البلد الذي أفرضه فيه لانه المكان الذي مجب التسلم فيه ، ولو أفرضه أماناً أو مالاً ، وقاة لحله وطالبه بها وهما يلدآخر لزمه دفعه لان تسليمه البه في هذا اللدوغر، واحد اً ( فصل ) وان أقرض ذي ذياً خراً ثم أُسلما أو أحدها بطل النرض ولم بجب على المفترض شيء سواء كان هو المسلم أو الآخر لانه اذا أسلم لم بحز ان بجب عليه خر لدم ماليتها ولا بجب بدلما لانها لاقيمة لها والدلك لا يضنها إذا أنافها وان كان المسلم الآخر لم بجب له شيء لذلك

# كتاب الرهن

الرهن في اللغة الثبوت والدوام بقال ماء راهن أي راكد ونسة راهنة أن ثابتة دائمة ، وقيل هو من الحبس قال الله تمالى (كل امري، تاكسب رهين)وقال(كل قس بماكسبة رهينة)وقالاالشاعر. وقارفتك برهن لا فكاك له بوم الوداع فأضحى الرهن قد غلقا

شبه لزوم قلبه لها واحتباء عندها كدة وجده بها بالرهن الذي يلزمه المربَّن فيقية عنده ولا يفارقه . وغاق الرمِّن فيقية عنده ولا يفارقه . وغاق الرمِّن الياء امجز الراهن عن فكاكه ، والرهن في الشرع المال الذي محل وثيقة بالدين ليستوفى من نحه إن تعذر المستيارة عن هوعليه. وهو جائز بالكتاب والستوالا جاء أما الكتاب ققول الله تعلى (وان كنم على سفر ولم نحيدواكاتباً فوهن مفيوضة ) وتقرأ ( فرهان ) والرهان جمع رهن والرهن جمع الجم قاله القراء ، وقال الزجاج : بحسل أن يكن جمروه مثال سقف وسنف ، وأما السنة فرون عاشة رضي الله عنها أن رسول الله على المستودي طعاما ورهنه منفى عليه ، وروى أبو هر برة رضي الله عنه قل قال رسول الله على المستودي أم الظهر بركب وبثمرب النفقة الإذا كان مرهونا ، وغي الدي يركب وبثمرب النفقة المناكلة على المستودي الشيئة المناكلة على المستودي المستودي الشيئة المناكلة على المستودي المستودي المستودي الشيئة المناكلة على المستودي المستودي الشيئة المناكلة على المستودي المستودي الشيئة المناكلة على المستودي المستودي المستودي الشيئة المناكلة على المستودي المستودي المستودي المستودي المستودي المستودي المستودي المستودي المستودي الشيئة المناكلة على المستودي المستودين المستودي المستو

( فصل ) ولو اقرض ذي ذيبا خراً ثم أسلما أو احدهما بطل القرض ولـ يجب على المقدرض أ شيء سواء كان هو المقرض او المقرض لانه اذا الحبر لمريجون ان يجب عابه خر لمده ما ليها ولا يجب بعدلها لانه لا قيمة لها ولذك لا يضمها إذا أتلفها ، وان كان المفرض لم يجب له شيء الما **ذكرنا** والله سبحانه وتمالى اعر

#### اب الرهن

الرهن في اللغة الثبوت والدوام يقال ماء راهن أي راً كد ونصدّراهنة أي.داُعة، وقيل.هوالحبس قال الله تعالى (كل نفس بماكسبت رهية) وقال الشاعر:

وقارقتك برهن لا نكات له بوم الوداع قاضحيان هو لدغلقا شبه لزوم فليه لها واحتياء عندها لوجدها بالرهن الذي يلزمه المراهن فيحبسه عنده والإيفارقه وفتق الرهن استحقاق المرتبي إياد أمجر الراهن عن فكاك (مسلة) (وهو وتعذاخة)

الرهن في الشرع المثال الذي بجمل وثيقة بالدين ليستوفى من تمنه أن نماذر أستيناؤه من **دمة النوم.** وهو جائز بالكتاب والسنة والاحماع . قال أند سبحانه أونعالى (وأن كنام على سفر ولم تجدو**اكاتيا.** فرهان مقبوطة) وروت عاشة أن رسول الله صلى أنه عليه أوسر. عنزي من بسيدي طعانا ورها دوعه

رواه البخاري ، وعن أبي هر يرة رضي الله عنه ان رسول الله صلىالله عليه وسلم قال ﴿ لا بِعلق الرِينِ ﴾ وأما الاجماع قاجم المسلمون على جواز الرهن في الجلمة

(فصل) ومجوز الرهن في الحضر كما يجوز في السقر قال ابن المندر: لا تعلم أحداً خالف في الا مجاهداً قال ليس الرهن الا في السفر لان الله شرط السفر في الرهن بقوله تعالى وان كتم على سفر ولم مجدوا كانم أفرهان مقبوضة ). ولنا أن التي صل القطيه وسلما شترى من بهدوى طما ورهنه درعه وكانا بالمدنية ولا با وثيقة تجوز في السفر خازت في الحضر كالفمان ، قاما ذكر السفر قانه خرج خرج الفالب لكون الكاتب بعدم في السفر غالبا لمغذا لم يشتر طعدم المكاتب وهومذ كورمه أيضا وقبل أن قد تعالى الكاتب بعدم في السفر غالبا بالا لا تولى الله تعالى ( فصل ) والرهن غير واجب لا نما فيه بخالفاً لانه وتية بالدبن فا مجب كالفمان والكنبة ، وقبل الله تعالى ( فان أمن بعث لا وقبل الله تعالى ( فان أمن بعث لا وقبل ) ولا يخلو الرهن من ثلاثة أحوال ( أحدها ) أن يقم بعدا لحز فيصح بالاجماع لا نه دين المن تعدو الحماج الى أخذ الوثيقة به فجاز أخذها به كافهان ولان الله تعالى قال (وان كتم على صفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ) فجمله بدلا عن الكتابة فيكون في محلها ومحلها بعد وجوب طفى ، وفي الآية ما يدل على ذلك وهو قوله ( إذا ندايتم بدين الى أجل مسى فا كتبوء ) هجد حزاء المعداية مذكوراً بعدها بنا النقب ( الحال التاني ) أن يتم الرهن مع المقد الموجب الدين حتف المعد الموجب المعدان عن عن المقد الموجب الدين عنه عليه وعلم المعالمون المعداية على وعن أني هربرة أن رسول الله صلى الله على الهذون مع المقد الموجب الدين

(نصل) وبجوز الرهن في الحضر كجوازه في الدنو قال ارزائذر لا نعم أحداً خالف في ذلك الا عمامداً قال ليس الرهن الا في الدنو النواه الى (وان كنام على سفر ولم نجدوا كاتباً فرها ن مقبوطة) والما أن الذي ويتلائج المترى من يهودي طعاما ورهنه درء، وكنا بالمدينة ، ولاتها واليفة نجوز في السفر فالدن الكاتب بعدم في السفر غالباً ولمذر كان جنرج النالب لكون الكاتب بعدم في السفر غالباً ولحفظ عدم الكاتب وهو مذكور في الآية

على حواز الرهن في الحلة

(فصل) وهو غير واجب لا نهم فيه مخالفاً لانه وثيقة بالدين فلم مجب كالفيات والكتابة وقول الله تعالى ( فان أمن وقول الله تعالى ( فان أمن بعضاً فليؤد الذي اؤمن أماته) ولانه أمر به عند اعواز الكتابة وهي غيرواجية فكذلك بدلها هرسئة ﴾ (وهو لازم في حق الراهن جائز في حق المربن) لأن المقد لحقه وحده فكن له فضحة كالمضون له وهولازم من جهة الراهن لان الحقل لغيره فترم من جهة كالفيان في حق الضامن (ميئة) ( يجوز عقده ما أخى و بعده ولا يجرز فيه الاعتد أبي الحظاب )

وجبّه ذلك أنالوهن لاخُلُو من أحوال ثلاثة (أحدها) أن يقع أمالحق فيقول ببنك هذا ببشرة الىشهر ترهنني بهاكذا فيقول قبلت فيصح ذلك ، وبه قال مائك والشانسي وأصحاب الرأي لان الحاجة داعية إلى نبوته قانه لولم يعقده معرنبوت الحق وبشنزطه فيه لم تسكن من الزام المشتري عقدم وكانت الحَرِة الى المشتري ، والظاهر أنه لايمذله تفنوت الوثيقة بالحق (الحال الثاني) أن يقع بعد الحق فيصح ( فصل ) وكل قرض شرط فيه أن يزيده فهو خرام بنير خلاف. قال ابن المنذر: أجموا على أن المسلف إذا شرط على للستسلف زيادة أو هدية فاسلف على ذلك أن أخذ الزيادة على ذلك وما وقد روي عن أبي بن كلب وان عاس وان مسود أبه جوا عن قرض جر منعة ولانه عندارقاق وقربة فاذا شرط فيه الزيادة أخرجه عن موضوعه ، ولافرق بين الزيادة فيالفدر أو فيالصفة مثل أن يقرضه مكسرة ليمطيه صحاحا او نقداً ليمطيه خيراً منه وان شرط أن يعطيه إياء في بلد آخر وكان لحله مؤنة إمجر لانه زيادة وأن لم يكن لحله مؤنة جاز وحكاه أن النذر عن على وأن عباس والحسن أبركملي وأن الزبير وأن سيرن وعبدالرحن بن الاسود وأبوب السختياني والنوري وأحمدواسحاق وكرهه الحسن البصري وميمون في أبي شبيب وعبدة من أبي لبابة ومالك والأوزاعي والشافعي لانه قد يكون في ذلك زيادة وقد نص أحمد على أن مرح شرط أن يكتب له بها سفتجة لم مجز، ومعناء اشتراط القضاء في بلد آخر، وروي عنه جوازها لكونها مصلحة لها جميعاً، وقال عطاه : كان ابن الزبير يأخذ من قوم بمكة درائم ثم يكتب لهم بها الى مصب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه فسئل عن ذلك ابن عباس فلم يو به بأساً ، وروي عن على رضي الله عنه أنه ــــثل عن مثل هذا فلم ير به بأماً، ونمن لم ير به بأماً ان سيربن والنخبي، رواه كنه سـميد، وذكر الفاضي أن للوصي قرض مال اليام في بلد ليوفيه في بلد أخرى ليربّ خطر الطريق ، والصحيح حوازه لانه مصلحة لها من غير ضرر واحد منتها والشرع لا برد بتحريم الصالح ابني لا مضرة فيها بل بمشروعيتها ، ولان هذا ليس بمنصوص على تحر ته ولا في معنى المنصوص فوجب إيفاؤه على الاباحة وإن شرط في الفرض أن يؤجره داره أوببيعه شيئًا أو أن يقرضه المَقَرَض مرة أخرى لريحيًّو لان

(مسئلة) (ولا مجوز شرط مامجر نفعاً نحو أن بكنه دارم او بنضيه خبر ً منه او في باد آخر وبحتمل جواز هذا الشرط)

كل قوض شرط فيه الزيادة فهو حرام بغير خلاف. قال ابن المذر أجموا على ان المسلف اذا شرط على المستسلف زيادة أو هدية فأسلف على ذتك ان أخذ الزيادة على ذتك ربا ، وقد روي عن أبي بن كلب وابن عباس وابن مسعود أنهم نفوا عرم . قرض جر منفعة ولانه عقبه ا أوقاق وقربة فاذا شرط فيه الزيادة أخرجه عن موضوعه ولا فرق بين الزيادة في القسدر أو في الصفة مثل أن يفرض مكسرة فيعطيه صحاحا أو نفسداً ليعطيه خيراً منه فان شرط أن يعطيه إلياء في بلد آخر أم بجز أن كان عمر موقم لانه زيادة وأن لم بكن عميه مؤند فقد روي عن احمد أنه لانجوز أيضاً ورويت كراهته عن الحسن البسري وبيمون بن إلي شبيب وعبدة بن إلي لبابة ومالك والاوزاعي والشافعي لانه قد يكون في ذاك زيادة رقد أنس احمدان من شوند أن يكتب له بها سقتجة لم يجز ومعناه اشتراك انقضاء في بالد آخر وروي عنه جواز ذلك حكاه عنه ابن البندر لكونه مصاحة له . وحكاه عن على وان عباس والحسن بن على وأن الزاير وأن حرين وعبد ا**لرحن بن** الاسود وأيوب السختياني والنوري واسجاق واختاره . وذكر الفاضي ان يوسي فرض مال اليتم في ا بلذ ليوفيه في بلد آخر ايربّ خطر الطريق قال شيخنا : والصحيح جواز، لانه مصلحة لها من غير

الذي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع وسلف ولانه شرط عقداً في عقد فل مجزكا لو باعه داره بشرط أن ببيعه الآخر داره ،وإن شرط أن يؤجره داره بأفل من أجربها أو على أن يستأجر دار المفرض بأكثر من أجرتها أو على أن بهدى له هدية أو يسمل له عملا كان أبلغر في النحريم وإن فعل ذلك من غير شرط قبل الوقاء لم يقيله ولم يجز قبوله إلا أن يكافئه أو بحسبه من دينه إلاأن يكون شيئاً جرت العادة به بينهما قبل الفرض لما روى الاثرم أن رجلاكان له على ساك عشرون درهما فجُمل بهدي اليه السمك ويقومه حتى بلغ ثلاثة عشر درها فسأل ان عباس فقال أعطه سمة وحاهم وعن ابن سيرين أن عمر أسلف أبي بن كعب عشرة آلاف درهم فأُمَّدى اليه أبي بن كعب من غُمرة أرضه فردها عليه ولم يقبلهافأناه أبى فقال لقد علم أعل المدينة أني من أطيبهم نمرة وانه لاحاجة لنافيم منعت هديتنا ? ثم أهدى اليه بعد ذلك نقبل ، وعن زر بن حبيش قال : قات لابي بن كعب إني أربد أن أسبر إلى أرض الجباد إلى الدراق فقال : الله تأتي أرضاً فاش فيها الربا فان أقرضت رجاً(فرضاً -فأتاك بفرضك ليؤدي اليك قرضك ومعه هدية فاقيض قرضك واردد عليه هديته رواهما الانرم ، وروى البخاري عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قدمت المدينة فلقت عبد الله ن سلام وذكر حديثًا وفيه ثم قال لي إنك بأرض فيها الربا فاش فاذاكان لك على رجل دين فأهدى اليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذه فانه ربا ، قال ابن أبي موسى ولو أقرضه قرضاً ثم|ستعمادعملالم يكن ليستعمله مثله قبل القرض كان قرضاً جر منفعة . ولواسته اف غرته ولم تكن العادة حرب بينها . بذلك حسب له ما أكله لما روى أن ماجه في سننه عن أنس قال قال رسول الله ﷺ ﴿ إِدَالْوَرْضِ ا أحدكم قرضاً فأهدي اليه أو جمله على الداما فلا بركم، ولا يميله إلاأن يكون جرى بتنه وبينة لبل ذلك ٣-وهذا كله في مدة القرض؛ فأما بعد الوفاء نهو كالزبادة من غير شرط على ما سنذ كره إن شاءاتُ تعالى -

فروع في الزيادة الممنوعة في القرض

( قصل ) قان أقرضه مطلقاً من نمر شرط فقضاء خيراً منه في الندر أو السنة أو دونه بـ ضاهما. جاز وكذلك إن كتب له بها سفتجة أر قضاء في بلد آخر جاز ورخص في ذنك ان عمر وسميد ن

ضرر بواحد منهما والشرع لا يرد بتحريم المصالح التيلا مضرة فيها ولان هذا ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص فوجب ابقاؤه على الاباحة . ـ

( فصل ) وان شرط أن يؤجره داره أو يبيعه شبئاً أو ان يفيرضه المقتحن مرة أخرَى لم يجزلان ا النبي ﷺ نهى عن يسع وسلف ولانه شرط عقداً في عقد فغ مجركاً لو باعه داره . بشرط أن يبيعه -الآخر داره،وان شرط ان يؤجره داره بأقل من اجرما أو علىأن يستأجردار المفرض بأكثرمن أَجرَبُهَا أَو عَلَى أَنْ جِدِي لَهُ أَو يَعْمَلُ لَهُ عَمَارٌ كَانَ أَبِلَغُ فِي التَّحْرِمُ ۖ

( فصل ) وأن شرط أن يونيه أنقص ما أقرضه لم بجز إذا كان ما مجري فيه الرما لانضائه إلى ـ فوات المائلة فيا هيشرط فيه ، وإن كان في غيره فكذلك وهو أحد الوجيين لاصحابالشافع لأن الغرض يغتضي ودالمثل وشرط النفصان مخانف مفتضاه فإبجز كشرط الزبادة ولهم وجهآخر أنهجوز لانالفرض جِمَل للرفق بالمستقرض وشرط النقصان لا نُخرجه عن موضوعه بمخلاف الرّبادة

(مسئة) (وان فيل ذلك من غير شرط أوقضاه خيراً أوأهدى له هدية بعد الوقاء جاز) ---وكذلك ان كتب له سنفتجة أو فضاء في بلد آخر خبراً منسه جاز، ورخص في ذنك ابن عمر ( المغنى والشرح الكير ) (الجزءالرام) (11)

( فصل ) ومن لزم الانسان دبون حالة لا يني ماله بها فسأل غرماؤه الحاكم الحجر عليه لزسته المحام ويستحب أن يظهر الحجر عليه لتجنب معاملته قاذا حجر عليه بنت بذلك أربسة أحكام (أحدها ) تعلق حقوق الغرماء بعين ماله ( والتاني ) منع تصرفه في عين ماله ( التالت ) ان من وجد عين ماله عنده فهو أحق بها من سائر الفرماء أو وجدت الشروط ( الرابم ) أن للحاكم يعيم ماله وايفاه الفرماء ، والاصل في هذا ماروى كحب بن مالك أن رسول الله على وسل حجر على ماهذ بن حبل من أفضل حبل وباع ماله رواه الحلال باستاده ، وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن حبل من أفضل شباب قومه ولم يكن بمسلك ثبت فل بزل يدان حق أغرق ماله في الدين فسكم النبي صلى الله عليه وسلم غرماؤه ، فلو ترك أحد من اجل احد لتركوا معاذاً من اجل رصول الله عليه وسلم فياع لهم ربول الله عليه وسلم فياع لهم ربول الله على الله عليه وسلم غير على المنافق النبير أنه على الله عليه وسلم غير على الله عليه وسلم غير على الله عليه وسلم غير المنافق وينا أخير ومنافق النبير أنه على الله عليه وسلم غير الله حائوا بهوداً

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ قال ( واذا قاس الحاكم رجاز فاصاب أحد الفرماء عين ماله نهو أحق به إلا أن يشاء تركه ويكون المرة الفرماء )

وجملته أن الفلس متى حجر عايه فوجد بعض غرمائه سامته التي باعه أياها بعبنها بالشروط إتي

الفقهاء من دينه أكثر من مانه ، وسموه مفنيناً وإن كان ذا مال لان مانه مستحق الصرف في جهة دينه فيكا أنه معدوم وقد دل عليه تفسير النبي تشكيراً مفلس الآخرة قانه أخير أن له حسانات أسال الحال لكنها لا نتي با عليه فقسمت بين الدرمة، وبني لا نبىء له ونجوز أن يكون سبي بذلك لما يؤول اليه من عدم ماله بعد وقاء دينه ونجوز أن يكون سبي بذلك لانه يمنع من التصرف في ماله إلا الشيء الثافة الذي لا يعيش إلا به كاناوس

(مسئة) ومن الزمة دين مؤخل لم يطالب به قبل أجابه لا يغر لا يذيعة أداؤه ولم يحجر عليه من أجابه لا نه لا يشتحق المطالبة به قلم يجز منه من التصرف في مائه بسبه قال كان بعض دينه مؤجلا وبعضه حالا وكان مائه بني بالحال لم بحجر عليه أبضاً موقال بعض أصحاب الشائمي الاظهر أمارات الفلى الكون مائه بازاه دينه ولا نفقة له إلا من مائه حجرعليه في أحد الوجرين لان الشاهر أن مائه بعجز عن ديونه فهو كم لوكان مائه ناقضاً ، وانا أن مائه واف تا ينزمه أد زد قر يحجر عليه كما لو لم تفهر أماوات الفلى ولان الغرماء لا يكنه طلب حقوقهم في أخال فلا حاجة الى الحجر

(مسئة) ( فان أواد سفراً مجل الدين ابل مدته فلفريمه منمه الا أن يولند برجن أوكفيل) "

مذكرها ملك فسخ اليسع وأخذ سامته ، روي ذلك عن عان وعلي وأني هربرة وبه قال عروة ومالك والاوزاعي والشافي والسنري واسحاق وأبو فور وابن النذر وقال الحسن والتخمي و من شيرمة وأبو حنية هو اسوة النرماء لان البائم كان له حق الاساك لفيض النمن فلما سلمه اسقط حقه من الاسساك فإيكن له ان رجع في ذلك بالافلاس كالرتبن اذا سم الرهن الى الراهن ، ولانه ساوى الدرماء في سبب الاستحقاق نيساويم في الاستحقاق كما ثرهم

وثنا ماروى أبو هريرة أن التي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك مناعه بينه عند انسان قد أقلس فو أحق به ﴾ متفق عليه ، قال أحد كأن حاكا حكم أنه اسوة الفرماء ثم رفع الى دجل برى السلم بالحديث جاز له نقض حكه ، ولان هذا المقد بلحقه الله المنابط في المنابط في البحر عن أصبر عن تسليم المن بقسه أولى ، و هارى ألبح الرحن قن اسساك الرحن فا الساخ جرد على سيل الوثيقة وليس يعدل والتي هبتا بدل عن المين قادا تعذر استيفاؤه رجم الى المبدل ، وقولم تساووا في سبب الاستحقاق قاتا لكن اختلفوا في الشرط قان بها الدين شرط لملك الفسخ وهي موجودة في سبب الاستحقاق قاتا لكن اختلفوا في الشرط قان بها الدين شرط لملك الفسخ وهي موجودة في من من وجد مناعه دور من من لم يحده . أذا تبت هذا قان البائم بالحيار أن شاه رجم في السلمة وان شاه لم يرجم وكان أسوة الغرماء ، وسواه كانت السلمة ساوية تمنها أو أقل أو أكر لأن الاعسان سبب جواز الفسخ فلا يوجه كالميب والحيار ، ولا يفتقر الفسخ الى حكم حاكم لانه فسخ نبت بالص

وفى ذلك روفيل عبار الرجوع عنى الفور أو عمى الذاخي ? على وجهين بناء على خبار الرد بالسبب وفى ذلك روايتان ( إدام الم) هو على الزاخي لانه حق رجوع يسقط إلى عوض فكان على الزاخي كالرجوع في المبة ( والثاني ) هو على الفور لانه خيار بثبت في البيع لنقص في الدرض فكان على الفور كالرد بالميب ولان جواز تأخيره يفتني الى الضرر بالفرماء لافضائه إلى تأخير حقوقهم فاشبه خيار الاخذ بالشفعة وفصر الفاضي هذا الوجه ولأصحاب الشافعي وجهان كم ذين

وجمة ذلك أن المدين إذا أواد السفر وأواد غربته منط فلز نا فان كان محل الدين قبل محل قدومه من السفر كن يسافر إلى الحج لا يقدم الا في صفر وربته محل في المحرم فله منمه من السفر لأن عليه ضرواً ﴿ مَا خَرِ حَمَّه عَن مِحَهُ دَنَ أَنَّامَ ضَمِينًا مَلِمَاأُو دَنْعَ رَمَّا يَشِي بِالدَّبِنُ عَد الْحَلُ فَهِ السفر الروال الضرر بذلك .

(مسئة) ( فانكان لايحل الدين قبله ففي منعه رواينان )

أما إذاكان الدين لا يحل الا بعد على السفر مثل أن يكون محمة في ربيح وقدومه في صفر قان كان سفره الله الدين لا يحل الا بعد على السفر مثل أن يكون محمة في ربيح وقدومه في صفر قان كان سفره الى الحباد فامر عنه الدعاب النفس قلا يأمن عنها المخلق عوان كان نفر الحبادة على متم الحق في عنه قل يمتن منه منه كالسفر القصير بركاسمي الى الجمعة (وانا بنه في المنه عند الحل فير منيتن ولا طاهر فين منه منه كالدفر الول ، وقان الشاهمي ليس له منه من السفر ولا للطالبة بكفيل إذا كان الدين عوجلا بجال سواه كان الدين بحل قبل محل (المنفي والشرح السكير) (الجزء الرابية)

( فصل قان بذل الغرماء النن لصاحب السلمة ليتركها لم يلزمه قبوله نص عليه أحجيه أوبه قال الشافعي، وقال مالك ليس له الرجوع لان الرجوع إنا مجوز لدفع ما يلحقه من النقص في النمن قاذا بذل له بكاله لم يكن لهالرجوع كم لو زال العبب من المعيب ،ولنا الحبر الذي رويناه ولانه تبرع بدفع الحق من غير من هو عليه فإ نجير صاحب الحق على قبضه كما لو أعسر الزوج بالنفة فبذلها غيره أو عجز المكاتب فبذل غيره ماعليه لسيده، وجذا ينتفضماذ كروه وسواه بذلُّوه من أموالهم أو خصوه شنه من الزكه ، وفي هذا النسم ضرر آخر لاه لايأس نجدد نبوت دين آخر فيرجع عليه، وإن دنموا الى المفلس النمن قبدله للبائم لم يكن له الفسخ لانه زال العجز عن تسليم الثمن فزال ملك الفسخ كما لو أسقط سائر النرماه حقوقهم عنه فملك أداه النمن ، ولو اسقط النرماء حقوقهم عنه فتمكن من الاداء او وهب له مال فأمكنه الاداء منه او غلت أعان ماله فصارت فيسها وافية بمحقوق النرماء هيث يمكنه أداء الثمن كله لم بكن للبائع النسخ لزوال سببه ولانه أمكنه الوصول الى ثمن سلمته من المشترى فلم يكن له الفسخ كما لو لم يفلس

قروع فيأحكام الافلاس وتزاحم النرماء

( فصل ) فان اشترى المفلس من انسان سلمة بعد ثبوت الحجر عليه في ذمته لم يكن له الفسخ تعذر الاستيفاءسواء علم أو لم بعلم ولانه لايستحق المطالبة بشنها فلايستحق النسخ لتعذره كما لوكان ثمنها مؤجلا ولان العالم بالعب دخل على بصيرة بخراب الذمة فاشبه من اشترى معيباً يعلم عبيه،وفيه وجه آخر أن لهالحيار لعموم الخبر ولانه عقدعايه وقت الفسخ فإ يسقط حقهمن الفسخ كالو تزوجت امرأ: فقيراً مسمراً بتفقتها ، وفيه وجه ثالث إن باعه عالماً أَنْسَه فلا فسخ له وان لم يعلم فنه الفسخ سفر . أولا إلى الحِياد أو إلى غير، لانه لا عنك المطالبة بالدين فرينك منعه من السفر ولا المطالبة بكشَل كالسفر الآمن للنصير. وتنا أنه سفر يتع استيفاء الدين في لحمه فمنك سنه منه اذا لم يوقعه برهن ا أوكنيل كالمسقر بعد حانياً الحق، ولانه لآ يمنك تأخير الندين عن محم وفي السفر ُ خُتلف فيه تأخيره عن محله فلإيملك كحجره

(مسئة) (وأذاكان حالاً وله ما يفي به لم محجر عليه )

لمدم الحاجة إلى ذلك ويأمره بوفائه قان أبي حبسه المفول رسول إلله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَلِي الواجد على عرضه وعقوبته رواه أعمد فعقوبته حبث وعرضه أنا بالمقلة فيقالله إظالم باستدي ومحوذلك (مــثة) (قان أصر باءه الحاكم وقضى دينه )

وجملته ازالغريم اذا حس نصر على الحبس ونم يقض الدين قضى الحاكم دينه من ماله . وأن احتاج إلى بيع ماله في نشاء دينه باعد وقضي دينه وهمًا مذعب الشافعي وأبي بوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة ليسَ للحاكم بيع مانه لكنه بجير، على البين الحا لم يمكن الايفًا. بدونه : قان امتع لم يعه إلحاكم والنا مجب ليبيع إنف، لا أن بكون عليه احد النفسين وما له من النفد الآخر فيدفع أحد النفايل عن الآخر لانه رعبه لأرازه عبه قد بجر سع ماله بعير افنه كالمهي لادين عليه

وانا أن التي صلى الله عليه ومرّ حجر على ماذ وإع ما له في دينه . رواء الحلال باســناده ، وروي عن عمر وضي الله عنه الله لحظب الناس فقال : ألا ألب أُسبِنع حبثة قد رضي من ديمه وِأَمَاتِهُ ۚ بِأَنْ فِمَانَ صَبِقَ اطَاجِ فَادَانَ مَعْرِضَا فَأَصِحِ وَقَدَ رَبِّنَ بِهِ فَمَن كَنْ لَهُ عَبِّهِ مَانَ لَلْبِحَصْرِ فَعَداً

كمترى البيب، ويفارق المسر بالنفة أكون النبقة يتجدد وجويها كل يوم فالرش بالمسرية وني بسب مالم مجب بخلاف مسئاتنا وأنما بشه هذاذا رُوحِت مسراً بالصداق وسلت نسباً اله

(فصل) ومن استأجر أرضًا لمبزرعها فأفلس قبل مضي شيء من المدة فالمؤجر قسنم الاجرد؟ لانه وجذعين ماله ، وإن كان بعد انتضاء المدةنمو غربج بالاجرة وأن كان بعد مفي مضاً لم بملك النسخ في قياس قوانا في المبيع اذا ناف بعضه فإن المدة مهنا كالمبيع و. في بعضها كناف بعضه لكن يعتبر مضي مدة لمثلها اجرة لانه لا يكن التحرز عن سفى جزء منها تحال ، وقال الناضي في موضع آخر من اكترى ارضاً فزوعها ثم أنلس فنسخ صاحب الارض قبليه تبقية زرع المفلس الى حين الحساد بأجر مثله لان المقود عليه النفية فاذا فنخ العقد قسحه قبا ملك عليه بالمقد وقد تعذر ردها عليه فكان عليه عوضها كما لو قسخ البيع بعد أن أتلف المبيع فله قيشه ويضرب بذلك معالفر ما.كذا همثا ويضرب وم الدرماه بأجر المثل دون السمى ، وهذا مذهب الشانعي ، وهذا لا يقتضيه مذهبنا ولايشهد لصحته الحَمْرِ ولا يصح في النظر. أما الحَمْرِ فلان التي ﷺ انما قال ﴿ مَنْ أُورِكُ مَاعِهِ مِنْ عَدْرِجل قد أفلس فهو أحق به ؟ وهذا ماادرك مناعه بعيَّه ولا هم أحق به بالاجماع فأمِم وافتوا على وجوب تبقيهًا وعدم الرجوع في هينها ولان سنى قوله ( من أدرك مناء، سنه ؟ أي هي رحه عكن أخذه لإنماق حقه بعبته وليس هذ كذلك ، وأما النظر فلان البائع إعاكان أحق سين ماله الملق حقة بالمين وإمكاث رد ماله اليه بعبته نبرجه على من تعاني حنه بمجر د النمة وهذا لم بساق حنه بالمعين قانا النبو ماله وقاسموه بين غرمائه » ولانه محجور على عناج إلى قضاء دينه فحاز بيام ماله بشير وضاء كالصنيز والسفيه ولانهنو عمال فجازيمه فىقضاء ديث كالأنمان وقياسهم يبطل بنبع الدراهم بالدنانير

( مسئة ) ( وان ادعى الاعسار وكان دينه عن عوض كاليم والغرض أو غرَّف له مال سابق حبس الا أن يقع البيئة على فناد ماله أو إعساره ، وهل محت مها ? على رجهين وإن لم بكن

وحمة ذلك أن من وجب عليه دين حال فطول به قر يؤده قان كان في يدم مال ظاهر أمره الحاكم بالقضاء، وأن لم يظهر له مال قادعي الاعسار قددة، غرمه لم بحبس ووجب انظار. وَلَمْ يَحْزَ ملازت لقول الله تمالى ( وأن كان دُو عسرة فنظرة إلى مبسرة ) ولقول الني حَلِّي أنَّ عليه وسسلم هرماء الذي كثر دينه « خذوا ما وجدتم ليس لكم الا ذلك » ولان الحبس اما أن كون لاتبات عسرته أو لفضاه دينه وعسرته ثابتة والفضاء متعذر فلا فائدة في الحبس قان كذه غربمه فلا مخلو اما ان يكون عرف له مال أو لم يعرف ، فان عرف له مال لكون الدَّن ثنت عن معاوضة كالغرض والبع أو عرف له أصل مال سوى هذا قالقول قول غرعه مع سبَّه قادًا حات أنه ذو مال حس حتى تشهد البينة بإصداره. قال أبن المنذر أكثر من أدفقة عنه من عاليه الامسار وقضائهم برون الحسن في الدين منهم مالك والشانسي وأبو عبيد والتمان وسواد وعبد الله بن الحسن ، ودوي عن شريح والشعبي وكان همر بن عبد الدَّرْز بقول : بقسم .اله بين النوماء ولا محبس، قوقة قال عبد أقد بن أي جندر والليث بن معد.

(ُ المتنى والشرح الكير ) يذكرها ملك قسخ البيح وأخذ سامته ، روي ذلك عن عان وعلي وأبي هريرة وبعقال عروة ومالك والاوزاعي والشانعي والمنبري واسحاق وأبو أور وابن النذر وقال الحسن والنخبي ومن شيرمة وأبو حنفة هو أحوة النرماء لان البائم كان له حق الاساك لفيض النمن فلما سلمه أحفط حقه من

الاساك فإيكن له ان رجع في ذلك بالافلاس كالرثمن اذا سم الرهن الى الراهن، ولانه ساوى النرماء في سبب الاستحقاق فيساويهم في الاستحقاق كسائرهم

ولنا ماروي أبو هريرة أن التي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ مِن أَدُوكَ مِناعِهُ بِعِينَهُ عَنْدُ انْسَانَ قَدْ أُفلس فهو أحق به ﴾ منفق عليه ، قال الحمد لو أن حاكما حكم انه اسوة النرماء ثم رفع ال رجل يرى الممل بالحديث جاز له نقض حكه ، ولان هذا المقد بلحقه الفسخ بالاقالة فجاز فيه الفسخ لتعذر الموض كالمسلم فيه اذا تعذر ولانه اذا شرط في البيع رهناً فعجز عن تسليمه استحق النسخ وهو وثيقة بالنمن فالمجز عن تسليم الثمن بنفسه أولى ، ويفارق ألمبيع الرهن قان امساك الرهن امساك بجرد على سييل الوثيقة وليس يبدل والنمُن همنا بدل عن الدين فاذا تعذر استيفاؤه وجع الى الميدل، وقولم تساووا في سبب الاستحقاق قلنا لكن اختلفوا في الشرط فان بقاء الدين شرط لملك الفسخ وهي موجودة في حق من وجد متاعه دورت من لم يجده . اذا ثبت هذا قان البائع بالحيار أن شاه رجع في السلمة وأن شاء لم يرجع وكانأسوة الغرماء ، وسواء كانتالسلمة مساوية لنُمَّها أو اقل أو أكثر لآن الاعسار سبب جواز النسخ فلا يوجبه كالميب والحيار ، ولا يفتقر الفسخ الى حكم حاكم لانه قسخ ثبت بالنص فلم يفتقر الى حكم حاكم كفسخ النكاح لعنق الأمة

﴿ فَسُلَّ ﴾ وَحَلَّخَبَّارِ الرَّجُوعَ عَلَى الفَّورِ أَو عَلَى النَّرَاخَيُّ ۚ عَلَّى وَجَبِّنَ بَناء على خيار الرَّد بالسِّبّ وفي ذلك رُوا يَان ( إحدَاهما ) هو على الزّاخي/لانه حق رجوع يسقط إلى عوض فكان على الزّاخي كالرجوع في الهية ( والثاني ) هو على الفور لانه خيار بثبت في البيع لنفص في الموض فكان على الذور كالرد بالميب ولان جواز تأخيره يقضي الى الضرر بالغرماء لافضائه إلى تأخير حقوق قشبه خبار الاخذ بالشفعة ونصر الفاضي هذا الوجه ولأصحاب الشافعي وجبان كهذين

وجمَّة ذلك أنالمدين إذا أراد السفر وأراد غربمه منعه نظرنا قان كان محالاتين قبل محل قدومه من السفر كمن يسافر إلى الحج لا يقدم الا في صفر ودينه محل في الحرم فله منمه من السفر لأن عليه عَثْرَرًا فِي تَأْخَير حَمَّه عَنْحُه قان أقام ضيئًا مليثاً ودفع رهنا يفي بالدين عند اتحل فنه السفو **ئز**وال الضرر بذلك .

(مسئلة) ( قان كان لايحل الدين قبله ففي منعه روايتان )

أما إذاكان الدين لا بحل الا بعد عمل السفر مثل أن يكون محله في ربيسُم وقدومه في صفر فان كان سفره الى الحياد فلغرته منعه الاجتمعين أورهن لانه سنر يتعرض فيه لذهاب النفس فلا يأمن فوات الحق ،وانكان لغير الجهاد فليس له منه؛ في إحدى الروايتين ، وهو ظاهركترم المرتي لان هذا السفر ليس بإمارة على منم الحق في محنه فلم يثلث منمه منه كالسفر القصير وكالسمي ألى الجمة (والنانية) له منمه لان قدومه عند الحل غير متيقن ولا ظاهر فمنك منه منه كالاول، وقال الشانمي ليس له منعه من السفر ولا المطالبة بلغيل اذاكان الدين مؤجلا بحال سواء كان الدين عل قبل عل (المننَ والشرّح الكبر)

من دينه أكثر من ماله وخرجه أكثر من دخه، وستموه، غلساً وان كان ذا مال لان ماله مستحق الصرف في حبهة دينه فكأنه معدوم، وقد دل غلَّة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم مفلس الآخرة قانه أخبران له حدثات أمثال الحيال لكنها كانت دون ماعليه فقسمت بين النوماء وبقي لانبي. له، وبجوز أن يكون سمى بذلك لما يُؤول اليه من عدم ماله صدوقاً، دينه ، وبجوز أن يكون سمى بذلك لانه غنع من التصرف في ماله الا الشيء النافه الذي لايعيش الا به كالخلوس وتحوها

( فصل ) ومتى لزم الانسان ديون حاة لا يني ماله بما فسأل غرماؤ. الحاكم الحجر عليه لزمته إجابتهم ، ويستحب أن يظهر الحجر عليه لتجنب معاملته فاذا حجر عليه ثبت بذلك أربسة أحكام (أحدها) تعلق حقوق الفوما. بعين ماله (والناني) منع تصرفه في عين ماله (الناك) إن من وجد عين ماله عنده فهو أحق بها من سائر الغرماءاذا وحدت الشروط (الراج) ان للحاكم يبع ماله وأيفاء الفرماء ، والاصل في هذا ماروي كعب بنءالك أن رسول الله على الله عليه وسلم حجرعل معاذ بن جبل وباع ،اله رواه الحلال باسناده ، وعن عبد الرحم بن كعب قال كان معاذ بن حبيل من أفضل شباب قومه ولم يكن يمسك ثبيثًا فم بزل يدان حق أغرق ماله في الدن فسكم النبي صلى الله عليه وسلم غرماؤه ، فلو تُرك أُحد من أجل أحد لذكوا معاذاً من اجل رسول الله على الله عليه وسلم فباع لمم رسول الله على الله عليمه وسلم ماله حتى قام معاذ بغير شيء ، قال بعض أهل العلم أننا لم يترك القرماء لماذ حين كمهم رسول الله صلى أمَّ عليه وسم لانهم كانوا يهوداً

﴿ مَسْئَلًة ﴾ قال (واذا فلس الحاكم رجلا فاصاب أحد الفرماء تين مائه فهو أحق به إلا أن يشاء تركه ويكون اسوة النرماء)

وجملته أن المفلس متى حجر عليه فوجد بعض غرمان سلعته الني باء، الباها جينها بالشروط التي

الْفَقْهَاء مَن دَيْنَهُ أَكْثُرُ مِنْ مَالَهُ ، وسموه مَفْلُماً وَانْكُنْ ذَا مَانَ لَانْ مَالُهُ مُسْتَحَقّ لُسُرِفَ فِيجَهِ قَدِينَهُ فسكاً له معدُّومَ وقد دلُّ عليه تضير النِّي وَتَشَيِّقُ مَثْلُسَ الآخرة فإنه أخير أن له حسنات أسال الحيال لكنها لانني بما عليه نفست بين الغرباء وَبَقِّي لانبيء له وَجُورَ أَنْ بَكُونَ سَمِّي بَذَكُ لِمَا يؤول الله من عدم مَالَه بعد وفا. دينه ويجوز أن يكون سمي بذلك لانه يمنع من التصرف في ماله إلا الشيء النافه الذي لايعيش إلا به كاغلوس

(مستنة) ومن لزمه دين مؤجل لم بطالب به قبل أحجه لانه لابلزمه أداؤه ولم يحجر عليه من أُجِه لانه لايستحق المطالبة به فلم بجز شه من النصرف في ماله بسيم قن كان بعض دينه مؤجلا وبمضه حالا وكان مآله بني بالحال لم يججر عليه أبضاً ،وقال بعض أصحاب الشانوي ازشهرت أمارات الفَدْنِي لَكُونَ مَالَهُ مِلْزَاءً قَدِيْهُ وَلا تَفَقُّهُ لَهُ إِلا مِن مَالِهُ حَجْرِعَنْهِ فِي أُحَدُ الرَّجِينَ لأنْ الشَّاهِرِ أَنْ مَالِهُ بمحرَّ عن دَّيُونَه فهو كما نوكن ماه ناقصاً ، ولما أن ماله وأن ينا ينزمه أداؤه فرنججر عليه كما لو م تغفهر أمارات الفلس ولان الفرمة لاتكنس طب حقوقهم في الحال فلا حاجة إلى الحجو (سنة ) ( فان أواد سفراً مجل أخين قبل مدته فلفرعه منه الا أن يونته برمن أو كفيل )

(فسل) ومن استأجر أرضاً لمبزرعا فأقلس قبل مفي شيء من المدة فللمؤجر قسم الاجارة لا في جذعين ماله ، وإن كان بعد مفي بعضها لم بملك النسخ في قباس قوقا في المبيع اذا تقف بعضه فان الملدة هما كالمبيع ودفي بعضها كنف بعضه النسخ في قباس قوقا في المبيع اذا تقف بعضه فان الملدة هما كالمبيع ودفق بعضها كنف بعضه لكن مبتر مفي مدة المنها إحرة لا لا يكن التحر عنه بالماء وقال النامي في موضع آخر من اكترى ارضا فروعا ثم أفلس فقسيم المستحب المبارض فعليه بمبتدر عمليا المبتدر وقد شدر ردها عليه بأجر مثله لان المقود عليه المنفذ فاذا فسيم المنف المبيع فله قيمته ومقرب بذلك مع النرماء كذا همتا في موضع كالو فسيم المبع بعد ان أنقف المبيع فله قيمته ومقرب بذلك مع النرماء كذا همتا ولا يشهد ومنسرب مع النرماء بأجر المثل دون المسيى ، وهذا مذهب العالم عنه منادر بحل المستحبة المبتدر ولا يصح في النظر. أما الحبر فلان التي محلياتها أعاقل لا من أدرك متاعه بهنه عشد مجل وجوب للمنا وعدم الرجوع في عنها ولان معني قوله لا من أدرك متاعه بهنه ؟ أي على وجه مكة أحذه لا يتمان حقه بهنه وليس هذك الله ، وأما النظر فلان المائم إعاكان أحق بهن ماله لمنا حقه المنا حقه بهنه والمناز ودا المناز حقه بعيد وليس هذك الله ، وأما النظر فلان المائم إعاكان أحق بهن ماله لمناز حقه المناز والمكان ودالم المناز حقه المناز والمكان ودالم المائم المناز حقه المناز ودالمائم ودالمية والمكان ودالم المناز حقه المناز والمكان ودالم المناز حقه المناز ودالمائه المناز وحقه المناز وحقه المناز والمكان ودالم الناز وحقه المناز والمكان ودالمنا المناز وحقه الم

قانا نائمو ماله وقاسوه بين غرمانه » ولانه عجور عليه عتاج الى تضاه دينه فجاز بيم مانه بغير رضاه كالصغيروالسفيه ولانه توعمال فجازيمه فى قضاء دينه كالأنمان وقياسهم يطل بنيم الدراهم بالدنا نهر ( مسئلة ) ( وان ادعى الانسار وكان دينه عن عوض كابيم والقرض أو غرف له مالسسابق

حس الا أن يقيم البينة على قاد ماله أو إعماره ، وهل محق ممها ? على وجهين وإن لم يكن كذلك حلف وخلي سيله )

وجمة ذلك أن من وجب عليه دين حال فطولب به قل بؤده فان كان في يده مال ظاهر أمره الحاكم بالقضاء و إن لم يظهر له مال قادع الاعبار فعدة غربه لم يجس ووجب انشاره ولم يجن الحاكم بالقضاء ان لم يظهر له مال قادع الاعبار فعدة غربه لم يجس ووجب انشاره ولم يجن ملازمة لقول الله تعالى ( وإن كان ذو عمرة فنظرة الى بيسرة ) ولقول الذي حق ما أن يكون لائبات عسرته أو لفضاء دينه وعسرته ابنة والفضاء متعذر فلا قائدة في الحبس قان كذه غربه عاد لاغلو اما أن يكون عرف له مال أو لم يعرف عاد عال على مال أو لم يعرف عالى عالى عرف المال عرف عالى عالى عرف المال عرف على مال الموجب المنافق على المنافق والم عبد المنافق المنافق وأبو عبد والنبان وسوار وعبد أنه من الحسن ، وروي عن شرئ والمنبي والمنبع والنبي والمنافق والمنبع والمنافق والمنا

( فصل قان بذل الفرماء التي نصاحب السلمة ليتركها لم يلزمه قبوله نمن عليه احمد ، وبه قال الشاخي ، وقال مالك ليس له الزجوع لان الزجوع لا الخبر الذي روينا، ولا له بترع بدفع الحق من غير من هو عليه فل مجير المالية بالمالية والله تبرع بدفع عجز المكاتب فبذل غيره ما عليه لسيده ، وبها المنتقض الذكروه وسواه بذلوه من أموالهم أو خصوه بمنه من الزكرة ، وفي هذا النسم ضرر آخر لا لا لأيامن عجدد ثبوت دين آخر فيرجع عليه، وإن مضوالى المنتف بندله عبد المالية النسم عبد المالية المنتف المنافقة عبد المالية النسم عبد المالية المنتفقة عبد المالية النسمة عبد المالية النسمة عبد المالية المنتفقة عبد المالية المنتفقة عبد المنافقة المنافق

( فصل ) قان اشترى المفاس من انسان سلمة بعد ثبوت الحجر عليه في ذهنه لم يكن له النسخ السفر الاستيفاه مواه على أو لم يعم ولانه لا يستحق المطالبة بشنها فلا يستحق النسخ النفره كالوكان تمنها مؤجلا ولان العالم بالعبب دخل على بعيرة بجراب الذمة فاشيه من اشترى مدياً يعم عيده وفيه وجه آخر أن له الخيار نفسوم الحجر ولانه عنده يله وقت الفسخ فل بسقط حنه من النسخ كالو تزوجت الرأة فترا العسراء فترا بنسبة له وأن لم بعان الفسخ سفره أولا الى الجهاد أو الى غيره لانه لا يمنك المطالبة الدين في عليه من السفر ولا المطالبة أو كفيل كالسفر بعد حلول الحق ، ولانه لا يمنك المشانية الدين في يحمه فيك شده من النفر ولا المطالبة أو كفيل كالسفر بعد حلول الحق ، ولانه لا يمنك نأخير الدين عن محمه وفي السفر المختلف فيه ما تعالم بمن عاد فلم يمنك كمجره

(مسئة) (وأذاكان حالاً وله ما يفي به لم محجر عليه)

لعدم الحلاجة الى ذك وبأمره بوقته قان أن حب لقول رسول الم صلى الله عليه وسلم ( أبي الواجد محلء صفوعقوبه، وواه حد نعفو بندجيت وعرضه أن بملط لله نيال الم إستدي وتحود في ... (مسئلة) (قان أصر باعد الحاكم ونفي دينه )

وجملته النائديم أذا حبن نصبر عن أحبس رم ينفس الدين ففي الحاكم ديد من ماله . وأن احتاج الى ميم ماله في تضاه دينه باعه وفضى دينه وهذا مذهب الشاهي وأن يوسف ومحد ، وقال أو حيثة لبس للحاكم يعم ماله لكنه يجبره على الليم أذا لم يكن الابقاء بسوله ، قان استم لم يعمه الحاكم وأنا يجيمه لليمع بقصه الا أن يكون عليه احد النفيان وما له من النفد الاحر فيدفع أحد النفيان عن الاحر لان وغيد لاولانه عليه فل يجز من مانه بغير الخانه كاني لادين عليه

و نا أن التبي صلى الله عليه وسلم حجر على مناذ ترباع ما له في دينه . رواه الحلال بإسناده ، موجد همر تأريخو الله شه أنه خطب الناس لفال: ألا أن أسبنع جبيئة قد رضي من دينه \_ و ساته به ن بنال صلى اساح له دان معرضا فأصبح وقد ربن به فن كان له عليه مال فليعضم غداً \_\_\_\_\_\_